

كتاب

# حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفازاني ت ٧٩٢ هـ

شرح تلخيص مفتاح العلوم

لجلال الدين القروي

تحقيق

أ.د/ عبد الحميد هندوي

١-٤

الجزء الأول

المكتبة العصرية

مكتبة العصرية



**شركة إنشاء شريف الانصاري**  
للطباعة والنشر والتوزيع  
صيدا - بيروت - لبنان

**• المكتبة الصغرى •**

الخندق العميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

**• الدائرة الشعرية •**

الخندق العميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

**• الدائرة السياسية •**

بوليشار نزيه البرزي - ص.ب: ٢٢١

تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١

صيدا - لبنان

---

**الطبعة الأولى**

**٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ**

---

Copyright© all rights reserved

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لا يجوز نسخ أو تسجيل أو إستعمال أي جزء من  
هذا الكتاب سواء كانت تصويرية أم إلكترونية  
أم تسجيلية دون إذن خطي من الناشر.

---

E. Mail

[alassrya@terra.net.lb](mailto:alassrya@terra.net.lb)

[alassrya@cyberia.net.lb](mailto:alassrya@cyberia.net.lb)

---

موقعنا على الإنترنت

[www.almaktaba-alassrya.com](http://www.almaktaba-alassrya.com)

ISBN 9953-34-744-1



ISBN- 9953-34-744-1

## تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ، وبعد: فقد بدأنا هذه السلسلة من تحقيق هذا التراث البلاغي المظهور من شروح "التلخيص" بإعراج كتاب "عروس الأفراح" للسبكي، ثم ثبنا بهذا الكتاب إنجازاً لما وعدنا به من محاولة إخراج هذا التراث في ثوب قشيب جديد، يساعد الباحث على استجلاء خير ما فيه، والوقوف على بغيته من قضايا البلاغة ومسائلها.

والحقيقة أن معين البلاغة لا ينضب، وأن كتب التراث مهما تباعد زمانها فلا يزال الباحثون المعاصرون يجدون فيها كثيراً مما يوافق أحدث النظريات والبحوث العلمية، وهذا يجعلنا نعكف على قراءة هذا التراث بشيء من التأن والتؤدة؛ بغية تأصيل كثير من القضايا المعاصرة.

والحق الذي لا مرية فيه - وهو ما أكدته كثير من الدارسين العقلاء - أننا إذا أردنا لهضة علمية صحيحة تمثل هويتنا وذاتنا العربية الإسلامية، فلا بد لهذه النهضة أن تقوم على أمرين:

١ - العكوف على دراسة التراث وهضمه ومثله.

٢ - إعادة النظر في ذلك التراث في ضوء أطروحات العصر، ومحاولة الانطلاق من روح ذلك التراث ومفاهيمه دون التقيد الحرفي بتطبيقاته؛ للوصول إلى رؤية حديثة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وبغير هذا الصنيع فلن نكون جديرين باحترام الآخرين لنا؛ ذلك لأن الآخر لن ينظر إلينا بعين التقدير والاحترام إذا نظر فيما نقدمه فقال: ﴿هَلْهُ بَصَافِعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ وإنما سوف نكون جديرين باحترام الناس جميعاً إذا وجئوا لدينا ما تتميز به، وما يعبر عن ذواتنا وهوياتنا المغايرة لنوائهم وآرائهم وما هم عليه، فحيثما سيكون أدبنا وبلاغتنا ونقدنا وسائر علومنا جديدة بأن يقرأها الآخرون؛ لأنهم سوف يجدون فيها ما ليس عندهم.

أما وهم لا يجدون في كتاباتنا إلا صورة مشوهة لأدب الغرب وعلومه، فليس في ذلك إلا ما يدعو للسخرية والغفورا

الحقق

## ترجمة جلال الدين القزويني

### صاحب " التلخيص "

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف، العجلي القزويني، جلال الدين أبو المعالي بن سعد الدين بن أبي القاسم بن إمام الدين، الشافعي العلامة.

ولادته ونشأته:

ولد سنة ٦٦٦ هـ، وسكن الروم مع والده وأخيه، واشتغل وتفقّه حتى ولى قضاء ناحية بالروم وله دون العشرين، ثم قدم هو وأخوه أيام التتر من بلادهم إلى دمشق.

صفته:

كان فهِمًا ذَكِيًّا مفوهًا حسن الإيراد جميل الذات والهيفة والمكارم، وكان جميل المحاضرة حسن الملتقى حلو العبارة حاد الذهن جيد البحث منصفًا، فيه مع الذكاء والدق في الأدب حسن الخط.

وكان جوادًا صرف مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين. وكان مليح الصورة، فصيح العبارة، موطأ الأكناف، جم الفضيلة، يحب الأدب ويحاضر به ويستحضر نكته.

طلبه للعلم ومشايخه:

سمع من العز الفاروق<sup>(١)</sup> وطائفة وأخذ عن الأبيكي وغيره، وخرج له البرزالي جزءاً من حديثه وحدث به، وتفقّه واشتغل في الفنون وأتقن الأصول والعربية والمعاني والبيان.

(١) كذا في الدرر الكامنة، وفي بغية الرعاة: الفاروق، وفي مفتاح السعادة: الفاروق.



وكان يرغّب الناس في الاشتغال بأصول الفقه وفي المعاني والبيان.

ولى القضاء في ناحية الروم ثم دمشق ثم مصر ثم دمشق، وخطب بجامع القلعة لما أتى مصر بأمر من السلطان.

قال عنه صاحب "كشف الظنون": "المعروف بخطيب دمشق"، ولعل هذا سبب شهرته بالخطيب القزويني، وكان يفتي كثيراً.

#### مصنفاته:

قال ابن كثير: "له مصنفات في المعاني، مصنف مشهور اسمه "التلخيص" اختصر فيه "المفتاح" للسكاكي". وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطي. وله: إيضاح التلخيص، والسور المرجاني من شعر الأرجاني.

#### وفاته:

قال ابن حجر: "قال الذهبي: مات في منتصف جمادى الأولى سنة ٧٣٩ هـ، وشيعه عالم عظيم وكثير التأسف عليه، وسيرته تحتل كراريس وما كل ما يعلم يقال. هذا كلام الذهبي على عادته في الرمز إلى الخط على من يخشى غائلة التصريح فيه". اهـ كلام ابن حجر.

وقال الحافظ ابن كثير: "دفن بالصوفية... وكان عمره قريباً من السبعين أو جاوزها"<sup>(١)</sup>.

(١) راجع ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٣، ٤)، والبنية والنهاية للحافظ ابن كثير (١٨٥/١٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٥٦/١، ١٥٧)، ومفتاح السعادة لطايع كبرى زاده (١٩٤/١) والأعلام (١٩٢/٦)، وكشف الظنون (٤٧٣/١).

## ترجمة

### سعد الدين التفتازاني

### صاحب "مختصر السعد شرح التلخيص"

هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازان، الإمام العالم بالعلوم العربية والكلام والأصول والمنطق، وكان في لسانه حبة.  
**مولده:**

ولد بتفتازان - وهي بلدة بخراسان - في صفر سنة ٧١٢ هـ، هذا ما ذكره الإمام ابن حجر في "الدور الكامنة" على ما وجد بخط ابن الجزري.  
**منزلته وشهرته:**

اشتهر ذكره وطار صيته في الآفاق، وكان من محاسن الزمان، وأحد الأعلام والأعيان، وقد خلد التاريخ ذكره في بطون الأوراق، وانتفع الناس بتصانيفه في أنواع العلوم التي تنافس الأئمة في تحصيلها والاعتناء بها، وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق، بل بسائر الأمصار لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم.  
**مصنفاته:**

- له التأليف التي تدل على عظيم قدرته، ومزيد لطفته وذكائه، منها:
- (١) الشرحان الكبير والصغير على تلخيص «المفتاح»، أتم الأول بمرة سنة ٧٤٨ هـ، والثاني سنة ٧٥٦ هـ.
  - (٢) شرح الرسالة الشمسية المعروف بالسعدية (في المنطق)، أتمه في جمادى الآخرة سنة ٧٥٧ هـ بمزارحام.
  - (٣) حاشية التلويح على التوضيح في الأصول (فقه حنفي)، أتمها في ذى القعدة سنة ٧٦٨ هـ.

- (٤) تهذيب المنطق والكلام، أتمه في رجب سنة ٧٨٩ هـ.
- (٥) المقاصد وشرحها في علم الكلام، أتمها في رجب سنة ٧٨٩ هـ.
- (٦) مفتاح الفقه، أتمه سنة ٧٧٢ هـ.
- (٧) حواشي الكشف، أتمها في الثامن من شهر ربيع الأول سنة ٧٨٩ هـ.
- (٨) شرح الزنجاني في الصرف، عمله حين بلغ عمره ست عشرة سنة في شهر شعبان سنة ٧٣٨ هـ.
- (٩) شرح تلخيص الجامع الكبير سنة ٧٨٦ هـ بسرخص.
- (١٠) رسالة الإرشاد، أتمها في سنة ٧٧٤ هـ.
- (١١) شرح عقائد النسفي، أتمه في شعبان سنة ٧٦٨ هـ.
- (١٢) حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد، أتمها في سنة ٧٧٠ هـ.
- (١٣) شرح المفتاح، أتمه في شوال سنة ٧٨٩ هـ بسرقد.
- (١٤) شرع في تأليف الفتاوى الحنفية يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة ٧٦٩ هـ.
- مذهبه الفقهي:**

اختلف الناس في مذهبه الذي كان يتبعه عليه:

- أ - طائفة جعلوه حنفياً؛ من جراء تصانيفه في فقه أبي حنيفة، ومن هؤلاء ابن نجيم المصري صاحب "البحر الرائق" في فقه الحنفية، قال: إليه انتهت رئاسة الحنفية في زمانه حتى ولى قضاء الحنفية، وله تكملة شرح الهداية للسروجي، وفتاوى الحنفية، وشرح تلخيص الجامع الكبير.
- ب - طائفة جعلوه شافعيًا، منهم: صاحب كشف الظنون، وحسن جلي في حواشيه على الموطأ، والكفوي قال: كان التفاضل من علماء الشافعية وله آثار جليلة في أصول الحنفية. وكذا السيوطي في بغية الوعاة<sup>(١)</sup>.

(١) لم يدرج له تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكوي.

## عبرية التفتازاني:

يقول الشيخ المراغي في "تاريخ علوم البلاغة":

"إن السيد الشريف وإن فاقه ذكاءً وغلبه في البحث والجدل، فإنه لا يصل إلى منزلته في دقة الفكر والغوص على المعاني، وقد كان في بدء التأليف وأثناء التصنيف يغوص في بحار تحقیقاته، ويلتقط الدر من تدقیقاته، ويعترف برفعة شأنه، وجلالة قدره وعلو مقامه، إلا أنه وقعت بينهما منافرة بسبب المناظرة التي كانت في مجلس تيمورلنك، وحل الخلاف محل الوفاق، والتزم كل منهما تزييف ما قال الآخر".

وقال مؤرخ المغرب القاضي عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المالكي الشهير بابن خلدون في "مقدمة" تاريخه: وقفت بمصر على تأليف متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان اشتهر بسعد الدين التفتازاني، تشهد بأن له ملكة راسخة في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، وفي أثنائها ما يدل على أن له اطلاعاً على العلوم الحكمية، وقدماً عالية في سائر الفنون.

## ذكر وفاته رحمه الله تعالى:-

قال السيوطي في "بغية الوعاة": "مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة هجرية" وقال ابن حجر في "الدرر": "مات في صفر سنة ٧٩٢ هـ، ولم يخلف بعده مثله، وكان مولده سنة ٧١٢ هـ على ما وجد بخط ابن الجزري، وذكر لي شهاب الدين بن عربشاه الدمشقي الحنفی أن الشيخ علاء الدين كان يذكر أن الشيخ سعد الدين توفي سنة ٧٩١ هـ عن نحو ثمانين سنة".

## كتاب "مختصر السعد":

أما كتابه هذا فهو من جملة شروح "التلخيص" الدائرة في فلك "المفتاح" والتي صبغتھا الصبغة السكاكية، وغلبت علیھا الحدود المنطقية.

غير أن القارئ لكتابه لا يعدم فائدة أو لطيفة يیز بها التفتازاني أقرانه، ويتمیز بها علیهم، وقد حاولنا إبراز بعض ذلك في مواضعه.

# ترجمة محمد بن عرفة الدسوقي صاحب "حاشية الدسوقي"

اسمه وكنيته<sup>(١)</sup>:

هو محمد بن أحمد بن عرفة المصري المالكي الشهير بالدسوقي.

**مولده وحياته:**

لم تحدد كتب التراجم تاريخ نشأته، ولم تحدد عمره، هل عمّر طويلاً أم لم يعمّر. ولكنه ولد بدسوق - إحدى قرى الدلتا بمصر - ورحل إلى القاهرة، وحفظ القرآن، وتعلم بالأزهر الشريف حتى صار شيعتاً له رواده من طلبة العلم.

**صفاته:**

هو الجامع لأشتات الفضائل والمعارف، المنفرد بتسهيل المعاني، وتبيين المباني، اشتهر في عصره بحل المشكلات، وفتح باب المعضلات، بأسلوب عذب وتحرير بديع.

**شيوخه:**

تلقى العلم على عليّ الصعيدي، والدردير، وحسن الجبرتي المتوفى سنة ١١٨٨ هـ صاحب الشروح والخواشي في العلوم المختلفة من فقه وهندسة، وقد أخذ عن الأخير علم الفلك والهندسة والتوقيت والحكمة برواق الجبرتي بالأزهر.

**تلاميذه:**

لم تذكر كتب التراجم أسماء تلاميذه، إلا الشيخ حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ، وقد كان تلميذاً نجيباً حيث كان الدسوقي شيخ الجامع الأزهر، وقد رثاه

---

(١) انظر في ترجمته: هدية العارفين للبهنساوي (ج ٥/٢٠١)، (ج ٦/٢٧٣)، تاريخ علوم البلاغة للمراغسي

ص (٢٠١).

عند وفاته بقصيدة سوف نذكر جزءاً منها عند ذكر وفاته، وقد كان درسه مجتمع أذكىء الطلاب النابغين من ذوى الألباب.

### مؤلفاته:

له التأليف السهلة العبارة، الواضحة الأسلوب، وقد كان مكثراً في عمل الحواشي على الكتب المختلفة من نحو وبلاغة وشعر وفقه... إلخ، مثل: حاشيته على مختصر السعد على تلخيص المفتاح، وحاشيته على شرح المغنى لابن هشام، وحاشيته على شرح المحلى للبردة، وحاشيته على شرح الدردير لمن تحليل في فقه المالكية.

### وفاته:

لم يزل معنياً بالجمع والكتابة والإفادة والإفتاء إلى أن اعتلت صحته، وتوفي يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٢٣٢ هـ، وصلى عليه بالجامع الأزهر في جمع حافل، ودفن بقرافة المحاورين، ورثاه تلميذه حسن العطار بقصيدة منها:

أَحَادِيثُ دَهْرٍ قَدْ أَلْمَ فَأَوْجَعَا      وَحَلُّ بِنَادِي جَمْعِنَا فَتَصَدَّعَا

ومنها:

وَأَبْقَى بِتَأْلِيفَاتِهِ بَيِّنَاتٌ هُدًى      بِهَا يَسْأَلُكَ الطُّلَّابُ لِلْحَقِّ مَهَيَّعَا  
وَحَلَّ بِتَحْرِيرَاتِهِ كُلُّ مُشْكِلٍ      فَلَمْ يُبْقِ لِلِإِشْكَالِ فِي ذَلِكَ مَطْمَعَا

ومنها:

فَقَدْ نَاهُ لَكِنْ نَفْعُهُ الدَّهْرَ دَائِمٌ      وَمَا مَاتَ مَنْ أَبْقَى عُلُومًا لِمَنْ وَعَى

## منهج التحقيق

- ١ - اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على النسخة المصورة عن طبعته القديمة المتداولة، مع الاستعانة في تصحيحها بمخطوطات الكتاب في دار الكتب المصرية.
- ٢- أضفنا تعليقات توضيحية أفدناها من شروح "التلخيص" الأخرى.
- ٣- تخرج الشواهد القرآنية.
- ٤- تخرج الشواهد الحديثية في كتب الحديث المشهورة مع الحكم على الحديث.
- ٥- تخرج الشواهد الشعرية في دواوينها ومصادرهما في كتب الأدب وكتب التراث البلاغي.
- ٦- شرح معاني الألفاظ الغريبة.
- ٧- الترجمة لبعض أعلام البلاغة المذكورين في الكتاب.
- ٨- الترجمة الوافية لكل من الخطيب القزويني صاحب الأصل (التلخيص) والتفتازاني صاحب الشرح (مختصر السعد)، والدسوقي صاحب الحاشية (حاشية الدسوقي على مختصر السعد).
- ٩- جعلنا شرح السعد كمن في أعلى الصفحة وحاشية الدسوقي شرحاً عليه.
- ١٠- زيادة بعض العناوين الفرعية للموضوعات، مع تمييزها بمكوفين.
- ١١- وضع الفهارس العلمية الشاملة للقرآن والحديث والشواهد الشعرية والموضوعات.





حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيَّيَا

عَلَى مَخْتَصَرِ السَّعْدِ



مقدمة مختصر السعد  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
كلمة الافتتاح للدسوقي

الحمد لله العلى الأعلى، موجد الأشياء بعد فنائها، فله المجد الأسنى، أحمدته على ما أهنأه من معاني البيان، وعلمنا من لوازم التبيان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك المنان، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد ولد عدنان -صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أعجزوا ببلاغتهم فرسان البلغاء في كل ميدان؛ وبعد: فيقول العبد الفقير المضطر لإحسان ربه القدير، محمد بن عرفة الدسوقي، نظر الله بعين لطفه إليه، وغفر له ولوالديه: هذه فوائد شريفة، وتقييدات لطيفة، على شرح العلامة الثاني سعد الملة والدين التفتازاني لتلخيص "المفتاح"، اقتطعتها من تقارير مشايخنا المحققين، ومن زهد أرباب الحواشي والشارحين، وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان، لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الإخوان، وبالله أستعين، وعليه التكلان، في سلوك سبيل الرشاد في كل شأن.

[القول في البسملة]:

قال -نفعنا الله به<sup>(١)</sup>-: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ينبغي التكلم على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التي صُنِّفَ فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع في كل فن؛ لما قيل: إن ترك التكلم عليها إما تقصير أو قصور، فنقول: يتعلق بها من فن المعاني - وهو الباحث عن مقتضيات الأحوال - مبحثان: الأول: أن مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخراً؛ لإفادة الاهتمام باسمه تعالى؛ لأن المقام مقام استعانة بالله، وإفادة القصر. والقصر: إما قصر أفراد، وهو يخاطب به من يعتقد الشركة، وقصر قلب، ويخاطب به من يعتقد العكس، وقصر تعيين، ويخاطب به الشاك.

(١) المراد: نفعنا بعلمه، يقصد العلامة التفتازاني.

فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المعاطبين: فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى. وقصر أفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره. وقصر تعيين: إن شكوا في حصول البركة بأي. لكن هذا الثالث بعيد.

المبحث الثاني: أن مقتضى الحال قطع الصفات، أعني الرحمن الرحيم؛ لأن المقام مقام ثناء، وقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود منها المدح فالأولى قطعها؛ لأن في قطعها دلالة على أن النعوت متعين بدونها، وإنما أتى بها لمجرد المدح، لكن لا يخفك أن الوارد في القرآن والسنة الإتيان، وحينئذ فتكون مخالفة مقتضى الحال؛ لما في الإتيان من الجري على الأصل؛ إذ الأصل عدم القطع، ثم إذا قطعت تلك الصفات على تقدير (هو)، أو (أعني) كانت الجملة مفصولة، فيقال: ما سبب الفصل دون الوصل؟ فيقال: سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين في حكم من الأحكام المقتضى ذلك للوصل، أو يقال: سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع؛ وذلك لأن جملة "أولف باسم الله" عبرية بالنظر لصدرها، وجملة "هو الرحمن" مثلاً لإنشاء المدح، ومضى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

وأما ما يتعلق بها من علم البيان - الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية - فعمسة مباحث:

الأول: "الباء" حقيقتها الإلصاق، وهو حقيقى كـ "أمسكت بزهد" إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو نحوه، ومجازى نحو "مررت بزهد" أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زهد، وهى هنا للاستعانة، وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية، وتقريرها أن يقال: شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الإلصاق بجامع مطلق الارتباط في كل، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت الباء الموضوعية للإلصاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية، ولك أن يجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته بالإطلاق، والتقييد، وذلك أن الباء

موضوعة للارتباط المقيد بالإصاق فأطلقت عن ذلك، واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة، فهو مجاز مرسل بمرتبين علاقته ما ذكر. هذا إذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصتها، وأما إن كان الاستعمال فيها من حيث إنها جزئى مسن جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبة وهى الإطلاق على ما فيه من الخلاف، ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلي، وهو الإصاق للاستعانة، فحق الاستعانة أن تكون بالذات لا بالاسم، وهنا قد جعلها بالاسم فيكون ذلك مجازاً على مجاز، أما المجاز المبني عليه فقد علمته، وأما المبني فتقريره أن يقال: شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به، بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين، على طريق الاستعارة التسمية. هذا وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز: فقال بعضهم بمنع، لأن فيه أخذ الشيء من غير ماله، لأن الحق في اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقي والمجازي أخذَه تطفلاً، وقال بعضهم بالجواز؛ لأن اللفظ لما نقل للمعنى المجازي بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصاً، وقد قالوا: إن المجاز موضوع بالوضع النوعي، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾<sup>(١)</sup>، فإن السر ضد الجهر، ثم أطلق على الوعد مجازاً؛ لأنه لا يكون غالباً إلا سرّاً، ثم استعمل اللفظ في سببه وهو العقد، وحينئذ فاستعمال السر في العقد مجاز مبني على مجاز. ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثانى بينه وبين المجاز الأول، لا بينه وبين المعنى الحقيقي.

المبحث الثاني: الجار والمجرور في البسمة متعلق بمحذوف، وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناءً على قول من يقول: إن الحذف مجاز مطلقاً، وأما على قول من يقول: ليس بمجاز مطلقاً، وكذا على قول من يقول: إنه مجاز إذا تغير بسببه إعراب الباقي

(١) البقرة: ٢٣٥.

كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقُوَّةَ﴾<sup>(١)</sup> - فليس فيها مجاز. وسيأتى أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعروف بأنه: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له... إلخ، بل قسم آخر.

**المبحث الثالث:** إضافة "اسم" إلى "الله" حقيقية إن أريد من لفظ الجلالة الذات، وعليه يأتى ما مر من بناء المجاز على المجاز، وأما إن أريد منه اللفظ فهى بيانية، والإضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم؛ لأن الإضافة البيانية مقابلة للحقيقية، والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف، والاستعارة في معنى الحرف تبعية، فكذا ما كان بمنزلة.

وتقريرها أن تقول: إن هيئة الإضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني أو تعريفه به، فاستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء، على أن الثاني مخصص أو معرف للأول بجامع مطلق التعلق في كل، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعير صورة الإضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف والتخصيص، للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

**المبحث الرابع:** لفظ الجلالة علم على الذات العلية علم شخصى لا جنسى، وقد اختلف في الأعلام الشخصية: فقليل: إنها حقيقة؛ لأنها استعملت فيما وضعت له، وقيل: إنها واسطة بين الحقيقة والمجاز؛ لأنها من خواص الأمور الكلية، والأعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية، فعلى القول الأول لفظ الجلالة حقيقة، وعلى الثاني لا حقيقة ولا مجاز، بل واسطة بينهما.

**المبحث الخامس:** حقيقة الرحمة رقة في القلب وانعطاف تقتضى التفضل والإحسان، وهى مستحيلة عليه سبحانه وتعالى، فإراد منها لازمها، وهو التفضل والإحسان، واشتق منها هذا المعنى رحمان ورحيم بمعنى: متفضل ومحسن، فهو مجاز

(١) يوسف: ٨٣.

مرسل تبعي؛ لأن التحوز فيهما تابع للتحوز في أصلهما. وذكر بعضهم أنه يصح أن يكون في الكلام استعارة تمثيلية بأن يقال: شبه حال الله مع عباده في إصاليه لهم بملائل النعم ودقائقها، بحال ملك رق قلبه على رعيته فأوصلهم إنعامه، بجامع أن كلاً حالة عظيم مُستَوَلٍ على ضَعْفَى ممدٌ لهم بإحسانه، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه. وأوردَ عليه أن اللفظ المستعار في التمثيلية لا بد أن يكون مركباً كما في "إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى" وما هنا مفرد، وأجيب: بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات، ويرمز به إلى المركب على أن المشترط في اللفظ منها إنما هو مطلق تركيب، وهو حاصل بـ "الرحمن الرحيم" وليس بالازم أن يكون تركيب جملة. واعتراض بأن المشبه به شأنه أن يكون أقوى من المشبه، وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم، وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونفس الأمر فقط، بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا، فحال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين أقوى، واعتراض أيضاً بأن استعارة اللفظ من شيء لشيء تقتضي استعمال اللفظ في المستعار منه، وقد نصوا على أن "الرحمن الرحيم" مختصان بالله ولم يُستعملا في غيره، وأجيب بأن الاستعمال في المستعار منه ليس بالازم، بل يكفي الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي، ولذا قال الشارح بهواز وجود مجازات لا حقائق لها.

وأما ما يتعلق بها من البديع: فاعلم أن فيها التورية، وهي أن يطلق لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية، فقد أطلقت الرحمة وأريد بها التفضل والإحسان -الذي هو معنى بعيد لها؛ لأنه مجازي- اعتماداً على قرينة خفية، وهو استحالة المعنى القريب الذي هو الرقة.

وفيها أيضاً القول بالموجب، ويقال له: المذهب الكلامي، وهو أن يساق المعنى بدليله، كما في قوله<sup>(١)</sup>:

(١) هو من البسيط وهو ترجمة لبنت فارسي، والجوزاء برج في السماء، وحولها بحور تسمى نطاق الجوزاء. الإيضاح الفقرة ٢٤٦. ص ٣٢٤ تحقيق د/عبد الحميد هندواي.

لَوْ لَمْ تُكُنْ نِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتُهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَقِي

وكما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup>. وبيانه هنا:

أن قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم" في قوة قولنا: لا أبتدئ إلا باسم الله؛ لأنه الرحمن الرحيم. وفيها أيضاً الاستعداد بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ، وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات، وفيها التثنية على مذهب السكاكي؛ لأن مقتضى الظاهر في التوجه له تعالى الخطاب، بأن يقال: باسمك اللهم، فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل "بسم الله الرحمن الرحيم". وفيها أيضاً الإدماج وهو أن يُضَمَّنَ الكلام المسوق لغرض غرضاً آخر، كما في قوله:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَايَ كَأَلِي أَعْدُ بِهَا<sup>(٢)</sup> عَلَى الذُّفْرِ الذُّنُوبَا<sup>(٣)</sup>

وبيان ذلك هنا: أن الغرض الأصلي من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى،

فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله بكونه رحماناً رحيمًا.

(قوله: نحمدك) أي: نصفك بالجميل الذي أنت أله؛ لأن الحمد: الثناء

بالجميل، ومن المعلوم أن كل أوصافه جميلة، فكانه قال: نصفك بكل صفة جميلة، ثم إن

ذكر نعمتي شرح الصدور وتنوير القلوب، وإن احتمل أن يكون مجرد تعيين المحمود، أو

مجرد براعة الاستهلال المتبادر منه أنه لأجل كونهما المحمود عليه، والمعنى: نحمدك يا

من... إلخ لأجل هذين الوصفين؛ لأن الموصول مع صلته في معنى المشتق، وتعليق

الحكم بالمشتق يؤذن بعلة المشتق منه، وحينئذ فإد ما يقال: إن هذا الحمد حمد وشكر،

فلم يختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر؟ وأجيب: بأنه إنما اختار مادة الحمد على

مادة الشكر لأمر ثلاثة:

الأول: الاقتداء بالقرآن الأعظم. الثاني: العمل بحديث: "كل أمر ذي بال لا

يبدأ فيه — (الحمد لله) فهو أحدم"<sup>(٤)</sup> على رواية ضم الدال. الثالث: أن الحمد اللغوي

(١) الأنبياء: ٢٢. (٢) كذا في الأصل وفي الديوان "به".

(٣) البيت للمثنوي، ديوانه ١٤٠/١، والإشارات ص ٢٨٥.

(٤) ضعيف، انظر: إرواء الغليل للألبان ٣٠/١.



أظهر من الشكر بغير اللسان في أداء المقصود؛ لحفاء الاعتقاد، واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد، فهو أظهر أنواعه؛ ولذلك روى: "ما شكر الله عبداً لم يحمد" (١) أى: ما أظهر نعمته كل الإظهار وكشف عنها عبداً لم يُن على باللفظ، وإن اعتقد وعمل، فالمراد بالشكر في الحديث إظهار النعمة، ولا يرد أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (٢)؛ لأنه ليس المراد بالشكر المقتضى لزيادة النعم في الآية خصوص الشكر اللفظي، أعنى الشكر بخصوص لفظه، بل الشكر العرفي الشامل للثناء بغير لفظه، وخدمة الأركان، واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة، واعتبارها على مادة المدح للأمرين الأولين، وتبنيهاً على أنه تعالى فاعل مختار. واختار الجملة الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية؛ لإفادتهما لتحدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار؛ ليناسب الحمد المحمود عليه هنا، وهو نعمة شرح الصدور للتعليل المذكور، وتنوير القلوب، المتحدد ذلك وقتاً بعد وقت، بخلاف الماضوية؛ فإنها إنما تدل على الحدوث فقط، والاسمية تدل على الدوام فقط، فلا يناسبان المحمود عليه هنا، وأيضاً المضارعية تدل على الأمرين معاً، أعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضوية، وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية، وحينئذ فهي أشرفُ منهما، كذا قيل. ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسمية فقط - كما يأتي - إلا أن يقال: إن الذى تسدل عليه الاسمية الاستمرار مجرداً عن التحدد، والذى تدل عليه الجملة المضارعية الاستمرار مع التحدد.

ولما رأى بعض الأشياخ هذا الإشكال، قرر أن الجملة الفعلية المضارعية تسدل على الاستمرار من حيث القرائن، وفيه أن الماضى كذلك يدل عليه بواسطة القرينة، اللهم إلا أن يقال: قوة دلالة الماضى على الانقطاع تعارض القرينة، فلم يعتبر فيه ذلك.بقى شيء آخر، وهو أن الاستمرار التحددي لمضمون الجملة هنا مُحال؛ لأن

(١) أورده صاحب الدر المنثور ٣٤/١.

(٢) إبراهيم: ٧.

الحمد ثناء، وهو عرض يزول بمجرد حصوله، وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تخيلى لا تحقيقي، وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب، ففيه نظر؛ لأن الدوام المدلول للجملة متعلق بمضمونها لا بالثواب، فهو غير منظور له.

والنون في قوله: (نحمدك) يحتمل أن تكون للمعظم نفسه، وأتى بها مع ألها تدل على العظمة المنافية لمقام التأليف، وهو الذل والانكسار؛ إظهاراً للزومها، وهو تعظيم الله له، فهو من باب التحدث بالنعمة الذى هو أولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدثين، ويحتمل ألها للمتكلم ومعه غيره، والمراد بالغير إخوانه المحامدون أو العلماء وأدخلهم معه في الحمد؛ إما لكون أمر الحمد عظيمًا لا يقوم به الشخص الواحد، فاستعان بهم عليه، ومع ذلك لم يقوموا بحقه، وإما لتعود بركة الحمد عليهم؛ شفقة منه عليهم، كما تقرأ شيئاً وتهدى ثوابه إلى والدك، فإنه يحصل لك ولهم الثواب. غاية الأمر أنه نزل الشركة في الحمد منزلة الشراكة في الثواب إقامة للسبب مقام المسبب. ويحتمل أن المراد بالغير أجزاء ذاته، فكأنه جعل كل جارية بمنزلة شخص مستقل ادعاءً، لكن لا يخفى أن من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة: اللسان، والجنان، والأركان، ومن المعلوم أن إسناد الفعل لآلته مجاز، ولفاعله حقيقة، فيكون إسناد الحمد للمتكلم حقيقة، وإلى الموارد الثلاثة المذكورة مجازاً، فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز، كما يقال باعتبار ذلك: يقطع، باعتبار إسناد القطع إلى القاطع وإلى آله، ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهذا ظاهر على جعل الجملة بحرية، فإن جعلت إنشائية في المعنى تعين أن تكون النون للعظمة؛ لأن إنشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع إلا من المصنف، فلا يتأتى أن تكون لإنشاء الحمد منه ومن غيره إلا على سبيل التنزيل.

واعلم أنه إذا جعلت الجملة بحرية لفظاً ومعنى، حصل بها الحمد ضمناً في ابتداء التأليف؛ لأن الإخبار عن حمد يقع منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمده، وهذا يستلزم اتصافه بالجميل الذى هو حقيقة الحمد، أو يقال: هو إخبار عن حمد واقع

يا من شرح صدورنا .....

بذلك الإخبار كما قيل في نحو (أتكلم): إنه إخبار عن تكلم حصل به، وإنما عدل عن اسم الجلالة الذي ورد التعبير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد إلى ضمير الخطاب؛ لأن اللاحق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود في حال حمده حاضرًا مشاهدًا؛ ليكون حمده على وجه الإحسان المفسر في حديث الإحسان: "أن تعبد الله كأنك تراه"<sup>(١)</sup>، ففي التعبير بالضمير المذكور إشارة إلى أن الحامد بلغ مقام المشاهدة للمحمود، بحيث حمده على وجه المحاطة والمشافهة، وإنما آثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص؛ لأن تأخيره هو الأصل، وللإشارة إلى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه.

(قوله: يا من) أتى بـ"يا" الموضوع لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب إلينا من جبل الوريد؛ إشارة إلى علو مرتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوّث بالمكدرات البشرية من الذنوب والآثام؛ ولذا قال بعض الأفاضل:

العَبْدُ عَبْدٌ وَإِنْ تَسَامَى  
وَالْمَوْلَى مَوْلَى وَإِنْ تَقَرَّبَ

ولا يناقض هذا ما مر في نكتة التعبير بكاف الخطاب؛ لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال والتوجه إليه تعالى، واستعمل "من" في الذات العلية مع أنها من المبهمات؛ لورود الإذن في إطلاقها عليه كتابًا وسنة، نحو: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾<sup>(٢)</sup> ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي الحديث: "يا من إحسانه فوق كل إحسان، يا من لا يعجزه شيء"، فمتع إطلاقها<sup>(٤)</sup> عليه تعالى فيه نظر.

(قوله: شرح) الشرح في الأصل: الفتح، والمراد به هنا التهية، وقوله: (صدورنا) جمع صدر بمعنى القلب، من إطلاق المهل وإرادة الحال، وفي الحقيقة المهيا للعلوم إنما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضغة الحاملة في الصدر، فيراد بالقلب النفس، والمعنى:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: الإيمان والإسلام (١/١٢٣) من حديث ابن عمر

رضي الله عنهما.

(٢) الإسراء: ١.

(٣) النحل: ١٧.

(٤) الماء فيها عائدة على "من" في قوله: "يا من".

لتلخيص البيان في إيضاح المعاني، .....

يا من هيا أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور، ففيه مجاز بحربتين من إطلاق  
المحل على الحال فيهما.

(وتلخيص الكلام): تنقيحه أي: الإتيان به خالصاً من الحشو والتطويل،  
(والبيان) هو الكلام الفصيح المعرب عما في الضمير، ثم إنه لابد من حذف في الكلام،  
والمعنى يا من هيا أرواحنا لعلم كيفية تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من  
الحشو والتطويل والقصور عن فهم مراده حينما احتجنا لذلك؛ لأن الذي هيا النفس  
لقبولة العلوم والمعارف، وقوله: (في إيضاح المعاني) يحتمل أن تكون "في" بمعنى "مع"  
على حد قوله تعالى: ﴿اذْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾<sup>(١)</sup>، أي: نحمدك يا من هيا قلوبنا للعلم بكيفية  
الإتيان لكلام الفصيح منقحاً مصاحباً لإيضاح المعاني، أي معاني ذلك البيان؛ وعلى هذا  
فالإتيان بلفظ "في" التي بمعنى "مع" إشارة إلى أن المقصود بالذات إيضاح المعاني، وأما  
الإتيان بالكلام الفصيح منقحاً فهو بالتبع؛ لأن "مع" تدخل على المتبوع، ويحتمل أن  
تكون بمعنى "لام التعليل" متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى: ﴿لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ  
فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: لأجل ما أفضتم فيه، أو باقية على حالها متعلقة بمحذوف صفة لتلخيص  
أو للبيان، وفي الكلام حذف، والمعنى: التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت  
إيضاح المعاني وحالته، أو ألها بمعنى "عند"، والمعنى: يا من علمنا كيفية تلخيص البيان  
عند قصدنا إيضاح المعاني بذلك البيان، ولا يخفى ما في كلام الشارح من الاحتراس؛ إذ  
ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم إيضاح معانيه، فدفع ذلك التوهم بقوله: في إيضاح  
المعاني، على حد قوله<sup>(٣)</sup>؛

فسقى ديارك غير مفسدٍها صوب الربيع ودية قمي

(١) الأعراف : ٣٨ .

(٢) النور : ١٤ .

(٣) هذا أمر بيت من قصيدة لطرفة بمدح ما فتادة بن سلمة الحنفي ، في: منهاج البلغاء وسراج الأدباء

ص ٣١٦، وشعراء النصرانية في الإسلام ص ٣١٦، وشرح الأعلام لديوان طرفة ص ٩٠-٩٣ .

ونور قلوبنا بلوامع التبيان .....

ويحتمل أن يراد بالبیان والمعاني مخصوص العلمين، وحينئذ فـ"في" بمعنى "مع"، ولا يخفى ما في كلام الشارح من المحسنات البديعة، ففي التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح؛ لأن شرح الصدور أصل لكل معبر، ففي افتتاح الكلام به إدخال السرور على السامع، وفيه أيضًا براعة استهلال؛ لأنه يشير إلى أن الكلام الآتي شرح، وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله: لتلخيص البیان، وإيضاح المعاني، وفي ذكر التلخيص، والإيضاح، والبيان، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة -التي هي أسماء كتب في هذا الفن، الأولان للمصنف، والثالث للطبي، والأخيران للشيخ عبد القاهر- التوجيه، وهو أن يوجه الكلام إلى أسماء متلائمة ولو اصطلاحًا، كما في قول علاء الدين الكندي:

مَنْ أَمْ بِهَئِكَ لَمْ تَبْرَحْ جَوَارِحُهُ      تُرَوِّى أَحَادِيثَ مَا أُولَيْتَ مِنْ مِثْنِ  
فَالْعَيْنُ عَنْ قُوَّةٍ وَالْكَفُّ عَنْ صِلَةٍ      وَالْقَلْبُ عَنْ جَاهِرٍ وَالسَّمْعُ عَنْ حَسَنِ  
(قوله: ونور قلوبنا) التنوير: إدخال النور في القلب، والمراد بالقلوب النفوس،

واللوامع: جمع لامعة، وهي الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم، والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان، فهو أخص من البیان، وإضافة اللوامع للتبيان إما من قبيل إضافة المشبه به للمشبه أى: بالتبيان الذى هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء بكل، وعلى هذا فـ(أل) في التبيان للاستغراق، فيكون جمعًا في المعنى، فالملاءمة بين المشبه والمشبه به في الجمعية حاصلة، وحينئذ فلا يقال: إن فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع، أو يقال: إنه قصد المبالغة في تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاومًا لجميعها، وقسولهم بالمنع محله ما لم يقصد المبالغة، فهما جوابان: الأول: بالمنع، والثاني: بالتسليم. ويحتمل أن تكون الإضافة على حقيقتها، والمراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية؛ وعلى هذا فهو من إضافة المدلول للدال، أو من إضافة الموصوف لصفته، أى: اللوامع المبيّنة، من إطلاق المصدر على اسم المفعول؛ لأن التبيان في الأصل مصدر (يُتَبَيَّنُ)، وهو بكسر التاء على غير قياس، ونظيره في الكسر شدوذًا: التلقاء، وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكّار والتكرار، وإنما عبر الشارح بالبیان في جانب شرح

الصدور، والتبيان في جانب تنوير القلوب؛ لأن التبيان أبلغ من البيان؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً، فهو بيان مع برهان، وقيل: مع كد خاطر وإعمال قلب، وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر؛ لأن تنوير القلب إدخال النور فيه، وشرحه فتحه، والأبلغ أولى بالأقوى، وإنما قدم شرح الصدر على تنويرها؛ لأنه وسيلة له، والوسيلة مقدمة على المقصد، وهذا كله بحسب الأصل، وإلا فالمراد بشرح الصدور، وتنوير القلوب واحد، ويدل له ما قالوه في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾<sup>(١)</sup> أى: قذف في قلبه نوراً ينتفع به، فإن هذا يدل لما قلنا من أن شرح الصدر عبارة عن تنويره، وحيث أن ففى العبارة تفنن، أى: ارتكاب فنين ونوعين من التعبير، كذا قال بعضهم.

(قوله: من مطالع المثاني) حال من التبيان، أو صفة له؛ لأن الجار والمجرور الواقع بعد المعرف بـ(أل) الجنسية يجوز فيه الأمران، و"من" للسببية، وهذا ترشيح للتشبيه على الاحتمال الأول، والمعنى: ونور قلوبنا بالتبيان الشبيه باللوامع كائنات ذلك التبيان أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني، وعلى الاحتمال الثاني يكون الجار والمجرور حالاً أو صفة للوامع ترشيحاً للاستعارة، والمعنى: ونور قلوبنا بمعاني التبيان حالة كونها ناشئة من مطالع المثاني، فـ"من" للابتداء، وعلى هذا فمعاني التبيان معاني أعز غير معاني القرآن استفيدت من ممارسته.

والمثاني - بالثاء المثلثة، كما بالنسعة التي صححها الشارح -: القرآن؛ لأن الأحكام والقصاص فيه تُنبت أى كررت، أو لتكرر نزوله، وهو جمع مثنى كمثقل اسم مكان، أو مثنى بالتشديد من التثنية على غير قياس، (والمطالع) جمع مطلع وهو في الأصل اسم لطلوع الكواكب والمراد به هنا ألفاظ القرآن، فشبهت ألفاظ القرآن بمحلّ طلوع الكواكب بجامع أن كلاً محل لطلوع ما يهتدى به، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، وإضافة مطالع للمثاني على هذا من إضافة الأجزاء للكل أو ببيان، ويحتمل أن إضافة مطالع للمثاني من إضافة المشبه به للمشبه

ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه .....

كلجين الماء، وليس في الكلام استعارة. وبين المثاني والمعاني من المحسنات البديعية  
الجناس اللاحق؛ لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج.

(قوله: ونصلي.. إلخ)<sup>(١)</sup> لعله لم يأت بالسلام خطأ اكتفاء بإثباته له لفظاً، فلا  
يقال إن أفراد الصلاة عن السلام مكروه، أو إنه ترجح عنده القول بعدم كراهة الأفراد.  
(قوله: على نبيك) بالهمز مأخوذ من "النبا"، وهو الخبر؛ لأنه مخير عن الله بما  
بلغه الملك من الأحكام، أو لإخباره الناس بأنه نبي فيحترم. وبدون همز من "النبوة"  
وهي الرفعة؛ لارتفاع رتبته. وإنما لم يقل: على رسولك، مع أن الرسالة أشرف؛ لأن  
الوصف بالنبوة أشهر استعمالاً. (قوله: محمد) بدل أو عطف بيان من "نبيك".

(قوله: المؤيد) من التأيد، وهو التقوية، وهو نعت لحمد لا لنبي؛ لئلا يلزم  
تقديم غير النعت من التوابع عليه. (قوله: دلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيد  
ووصائد؛ لأن شرط جمع فعيل على فعائل أن يكون مؤنثاً كسعيد اسم امرأة، والأولى  
أن تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شيء، قال في "الخلاصة"<sup>(٢)</sup>:

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ لِعَالَةٍ وَشِبْهَةِ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ

ثم إن دليل الشيء ما يؤدي إلى معرفته، وحينئذ فدلائل إعجازه -عليه الصلاة  
والسلام- المعجزات التي يُعرف بها إعجازه - عليه السلام- لمعارضيه عن المعارضة  
بالإتيان بمثل ما أتى به، واعتراض بأن المعجزات<sup>(٣)</sup> إنما يعرف بما صدقه -عليه الصلاة  
والسلام- لأنه المقصود من الإتيان بما لا الإعجاز الذي هو إثبات عجز الغير، وحينئذ  
فالأولى للشارح أن يقول: المؤيد دلائل صدقه إلخ، وأجيب بأن الإعجاز في الأصل إثبات

(١) الصلاة: الدعاء والاستغفار، والصلاة من الله تعالى: الرحمة، وصلاة الله على رسوله: رحمته وحسن  
ثنائه عليه، والصلاة من الملائكة دعاء واستغفار، وصلاة الناس على النبي يعني الدعاء له والثناء عليه.  
(لسان العرب، صلو، ٤/٢٤٩٠)

(٢) هي ألفية ابن مالك.

(٣) المعجزة: هي الأمر الخارق للعادة، ويعزى حدوثه إلى الله فيبده يصنع المعجزات ويقدرته يهب صنعها  
لمن يشاء، وكانت المعجزات خاصة بالأنبياء: كشق البحر لموسى، وإحياء الموتى لعيسى، وبلاغة القرآن  
معجزة النبوة المحمدية.  
(المعجم المفصل في الأدب، ٢/٨٠٥)

بأسرار البلاغة، وعلى آله وأصحابه المهرزين قصب السبق .....

العجز في الغير ثم نقل لإظهار العجز فيه، ثم نقل لأظهار صدق النبي - عليه الصلاة والسلام - في دعواه الرسالة، فهو مجاز مبني على مجاز، وحينئذ فالمعنى: المؤيد دلائل صدقه، وبأن الإضافة لأدنى ملابسة، وبيان ذلك: أن الدلائل لما كانت ملابسة لإعجاز الخلق أي إثبات عجزهم عن الإتيان بمثلها، ودلت على الصدق بواسطته أضيفت إليه. وفي كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والإعجاز، وهما معنيان متقابلان.

(قوله: بأسرار البلاغة) أي الأسرار المعترة في البلاغة، وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وأسرارها: الأمور التي يقتضيها الحال، كالتأكيد عند الإنكار، وتركه عند عدمه، وغير ذلك مما سيأتي، وسميت أسراراً لأنها لا يعرفها إلا أربابها، فشبهت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه إلا هما، واستعمل اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة، فإن قلت: من جملة دلائل إعجازه انشقاق القمر، وسعى الحجر، وغيرهما، وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما، فما معنى قولهما مؤيدان بتلك الأسرار؟ وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضاً، فالتأييد ثابت لهما بالأسرار بهذا الاعتبار، وتوضح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة، وهو مؤيد لبقية المعجزات؛ لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام، فتكون الأسرار مؤيدة لبقية المعجزات؛ لأن مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء، هذا إن جعلنا إضافة "دلائل" إلى "إعجاز" للاستغراق، فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال، وكذا إن جعلناها للعهد وأردنا بدلائل إعجازه: السور القرآنية، وكل جملة من القرآن قدر سورة، ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الإخبار بالغيوب، والأساليب المعجبية، وغيرهما، لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار.

(قوله: المهرزين) صفة للآل والأصحاب، مأخوذ من الإحراز، وهو الحوز والضم، أي: الذين حازوا وضموا. (وقوله: قَصَبَ السبق) القصب: جمع قصبة، وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في أعور الميدان بأعذه من سبق إليه أولاً، وإضافة قصب



في مضمار الفصاحة والبراعة. ....

السبق من إضافة الدال للمدلول، أى القصب الدال على السبق، أى الدال حوزة عليه. (وقوله: في مضمار) صفة القصب أى المغروز في مضمار الفصاحة، والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيول ويقال له أيضاً: ميدان، وإنما سُمي مضماراً لتسابق الفرسان فيه بالخيول المضمرة.

ثم إن الفصاحة سيأتى تعريفها، وأما البراعة فمصدر (برع) الرجل إذا فاك أقرانه، فالبراعة: فَوْقَانُ الأقران، والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال والشرف. ثم لا يخفى أن كلاً من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما، وحينئذ ففى الكلام استعارة تمثيلية، حيث شبه هبة الآل والأصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتعاطب، بهبة الفرسان في حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيول في الميدان، واستعير اللفظ الموضوع للهبة المشبه بها للهبة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية، أو استعارة مفردة مُصرَّحة في قصب السبق، بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مرتبتهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والمضمار ترشيح، أو مكْنِية في الآل والأصحاب بأن شبههم بفرسان، أو في الفصاحة والبراعة بأن شبههما بالخيول الجيدة الموصلة للمراد، وإثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل، وإحراز قصب السبق ترشيح، والفصاحة والبراعة على الأول من الوجهين تجريد، وأقرب من ذلك أن نقول: الإحراز في الأصل هو الضم، والمراد به هنا التحصيل، والقصب في الأصل هى السهام الصغيرة التى تغرز في آخر الميدان بحيث يعد من أعلوها أولاً سابقاً، والمراد بها هنا النكات الدقيقة، أى: المحصلين للمعانى الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم. (وقوله: في مضمار) حال من الآل والأصحاب أى حال كون الآل والأصحاب تتسابق أذهانهم في مضمار، والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله، فكما أن المضمار الأصلي تركض وتتسابق فيه الفرسان، كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والأصحاب، وإضافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة؛ من حيث إنه يفيد أن الراكض فيه ذو فصاحة وبراعة،

وبعد: فيقول الفقير إلى الله .....

كذا قرر شيخنا العلامة العدوي، ولا يخفى ما في كلام الشارح من التلميح، وهو الإشارة لشيء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصة أو مثل، فذكر السبق إشارة لقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وذكر البراعة إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام: "لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما ساوى مئة أحدهم ولا نصفه"<sup>(٢)</sup>.

(قوله: وبعد... إلخ) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى، أي: بعد البسملة والحمدلة والصلاة، ودخول الفاء على ثوبهم "أما" في الكلام، والواو عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف: إما النحوى وهو ظاهر، أو البيان فتكون الجملة واقعة في جواب سؤال مقدّر، أي: ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة؟ فأجاب بقوله: وبعد فيقول... إلخ، وعلى هذا الاحتمال - أعني كون "أما" متروكة والواو عاطفة أو استثنائية - فالظرف معمول لـ "يقول"، ويحتمل أن تكون "أما" مقدرة في نظم الكلام والواو عوض عنها، وعلى هذا الاحتمال فعامل "بعد" أما المحذوفة لنيابتها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بمهما يكن من شيء أو جوابه، وهو يقول.

(قوله: فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبر بـ "أقول" لكنه التفت من المتكلم في "نحمدك" إلى القبيّة؛ توصلاً للوصف بالعبودية التي هي أشرف الأوصاف، ولو غير بما يقتضيه الظاهر وأتى بذلك الوصف لكانت جملة فضلة، واللاق بذلك الوصف أن تكون جملة عمدة. (قوله: الفقير) فعيل بمعنى مفتقر، وصيغة فعيل تأتي للمبالغة وصفة مشبهة، وهي هنا للمعنيين؛ بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، وحينئذ فالمعنى: كثير الفقر ودائمه، وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا الْفَقْرَ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> وهذا معنى البطلان في قول لبيد<sup>(٤)</sup>:

(١) الواقعة: ١٠.

(٢) أخرجه البخاري (ح ٣٩٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٥/٤٠/٢٢٣).

(٣) فاطر: ١٥.

(٤) لبيد بن ربيعة في: ديوانه ص ٢٥٦، وديوان المعاني ١/١١٨، وشرح التصريح ١/٢٩، والعقد الفرید ٥/٢٧٣، وعروانة الأدب ٢/٢٥٥-٢٥٧.

الغنى، مسعود بن عمر المدعو بسعد ..... الغنى

.....  
ألا كل شيء ما خلا الله باطل

(قوله: الغنى) بالجذر صفة لله، أى: المستغنى عن كل شيء، فهو سبحانه منزّه عن الاحتياج، وبين الفقر والغنى من المحسنات البديعة جناس الطباق، وفي كلامه إشارة إلى أن ما عليه الحادث نقيض ما عليه القدم. ويصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعبد، أى: المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى؛ وعلى هذا ففيه إيهام التضاد. (قوله: مسعود بن عمر) بدون تنوين؛ لأن العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسمًا أو كنية أو لقبًا، وهو بدل من العبد الفقير أو عطف بيان؛ لأن نعت المعرفة إذا قدم عليها أعرّب بحسب العوامل، وأعرّبت بدلاً منه أو عطف بيان وانعكس الأمر فصار التابع متبوعًا، بخلاف نعت النكرة إذا قدم عليها فإنه ينصب على الحال غالبًا، وتبقى النكرة على ما هي عليه من الإعراب، كما في قوله: <sup>(١)</sup>؛

.....  
لمية موحشًا طللٌ

ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما في قولك: ما مررت بمثلك أحد.

(قوله: المدعو بسعد) أى المسمى بسعد، وكما أن التسمية تتعدى للمفعول الثانى بالباء كما تتعدى بنفسها، كذلك الدعاء الذى بمعناها تارة يتعدى للمفعول الثانى بالباء قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ <sup>(٢)</sup> أى: سموه، وتارة يتعدى له بنفسه قال تعالى: ﴿يَا مَا عَذِّبُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ <sup>(٣)</sup>، وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضيمنًا نحويًا أو بيانيًا فعده بالباء، أو ضمنه معنى التسمية تضيمنًا بيانيًا لا نحويًا؛ لأن الدعاء بمعناها وضعًا فلا معنى لإشراجه معناها. وعلى

(١) صدر بيت من الوافر المجرى، وهو لكثير حزة في ديوانه ص ٥٠٦، وعزارة الأدب ٢١١/٣، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٦٦٤، ١٨٢٥، وهو يروى أحيانًا: لِعَزَّة.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) الأعراف: ١٨٠.

التفتازاني - هذاه الله سواء الطريق، .....  
.....

فرض عدم التضمنين مُجْعَلُ الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية؛ لأن الباء تزداد في مواضع، منها المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(١)</sup>؛ فاندفع ما نقل عن الشارح من أن الأولى المدعو لسعد باللام؛ لأن الدعاء بمعنى التسمية إنما يتعدى لمفعوليه بنفسه، والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء ١٠ هـ.

وقد يقال في ردّه -زيادة على ما مر-: إن زيادة اللام للتقوية إنما ثبتت في المفعول الأول لا الثاني، فلا يقال: زيدٌ معطٍ عَمْرًا للدراهم<sup>(٢)</sup>، تأمل. ثم إن قوله: (المدعو بسعد) أصله بسعد الدين فحذف جزء العلم اختصاراً؛ للعلم به بواسطة الشهرة، وتادباً في كون الدين سعد به، والتصرف في العلم شائع على التحقيق.

(قوله: التفتازاني) بالجر صفة لسعد، أو بالرفع صفة لمسعود، نسبة لتفتازان قرية من أعمال خراسان، - ولد رحمه الله تعالى - سنة اثني عشرة وسبعمائة بتقدم السنين، وتوفي سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، أخذ عن القطب الرازي، وعن العضد بسمرقند.

(قوله: هذاه الله سواء الطريق) عدى الهداية للمفعول الثاني بنفسها دون "إلى" أو اللام؛ ملاحظة لما قيل: إن الهداية إذا تعدت للمفعول الثاني بنفسها يُراد بها معنى الإيصال، وإن تعدت باللام أو "إلى" أريد بها معنى الدلالة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَالَّذِي لَقَّهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup>، كذا في الخطابي، ويعكر عليه ما في "المصباح" من أن لغة الحجازيين تعديتها إلى المفعول الثاني بنفسها، ولغة غيرهم تعديتها إليه بـ"إلى" أو اللام، ودعوى ألها عند الحجازيين دائماً بمعنى الإيصال وعند غيرهم دائماً بمعنى الدلالة بعيدة. وإضافة "سواء" إلى "الطريق" من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: إلى الطريق سواء أي السوى بمعنى المستقيم، أو الإضافة على معنى "من" أي سواء بمعنى السوى من الطريق، والطريق يحتمل أن يُراد بها هنا الموصلة للمقصود دينياً كان أو أخروياً، ويحتمل أن يُراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة المصرحة، ومن المعلوم أن من هدى للدلائل القطعية صار عالماً محققاً.

(٣) الشورى: ٥٢.

(٢) الإسراء: ٩.

(١) البقرة: ١٩٥.

(٤) في النسخة المطبوعة: الدراهم، وأثبتنا ما يقتضيه السياق.

وأذاقه حلاوة التحقيق:- قد كنت شرحت فيما مضى "تلخيص المفتاح"، وأغنيتيه بالإصباح .....

(قوله: وأذاقه حلاوة التحقيق) التحقيق: ذكر الشيء على الوجه الحق، أو إثبات المسألة بالدليل، وحينئذ فإضافة الحلاوة إليه من إضافة المشبه به للمشبه، والإذاقة ترشيح للتشبيه، أو أنه شبه التحقيق بشيء حلو كعسل النحل استعارة بالكناية، وإثبات الحلاوة تخييلٌ باقٍ على معناه أو مستعار للذة، أى: وأذاقه لذة التحقيق، وهى لذة معنوية، وأما لذة الجماع والشيء الحلو كالعسل فهى حسية، والمعتبر اللذة المعنوية، وأما الحسية فهى دفع آلام؛ ولذا حصر بعضهم اللذة فى المعارف والعلوم، وإثبات الإذاقة ترشيح إما باقٍ على معناه أو أنها مستعارة للإعطاء، وفى التعبير بالإذاقة إشارة إلى أن التحقيق أمر صعب المراد لا ينال جميعه، وإنما يصل الإنسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما يذوقه، ثم إن هذه الجملة وما قبلها معترضتان بين القول ومقوله، أعنى: قد كنت... إلخ، قصد بهما الدعاء؛ لأهما خبريتان لفظاً إنشائيتان معنى.

(قوله: فيما مضى) أتى به وإن كان المضى مُستفاداً من "شرحت" - إذ هو فعل - ماض تأكيداً لدفع توهم التحوز فى "شرحت"، وأنه بمعنى "أشرح" أو "أن شرح"، وإن كان للمضى محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظة "فيما مضى"، فإنها تشعر بالبعد، فأتى بها لإفهام بُعد زمن تأليف المطول<sup>(١)</sup>، ويؤيد هذا التوجيه التعبير بـ(ثم) فى قوله: (ثم رأيت... إلخ) المفيدة للتراخى بين الفعلين. (قوله: تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى خطيب جامع دمشق.

(قوله: أغنيتيه) أى: صيرته غنياً، والضمير فى أغنيتيه وفى معانيه وأستاره لتلخيص المفتاح، وباقى الضمائر الآتية راجعة للشرح، وهذا وإن كان فيه تشبث فى مرجع الضمير، لكن اتكل الشارح فى ذلك على ظهور المعنى.

(قوله: بالإصباح) هو الدعول فى وقت الصباح، أريد به لازمه وهو الصبح، ثم استعير لشرح الشارح، بجامع إظهار ما كان خفياً فى كل، والمصباح هو السراج أى: الفتيلة،

(١) يعنى: حاشية السعد على التلخيص.

عن المصباح، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار، .....

استعارة لشراح هذا المتن التي لغير الشارح، بجامع إظهار ما كان مخفياً في كل، والمعنى حينئذ: وصيرت ذلك المتن غنياً بالمطول الشبيه بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح. وإنما أثر لفظ "الإصباح" على لفظ "الصبح"؛ لمزاوجة لفظ المصباح، وفي ذلك إيماء إلى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالإصباح، لكن لم يشتهر بذلك، وإنما غلبت عليه التسمية بالمطول.

(قوله: وأودعته) أى: وضعت فيه، فشبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس، على طريق الاستعارة المكنية، واختار التعبير بـ "أودعته" دون "وضعت فيه"؛ للإشارة إلى عزة تلك النكات؛ لأنه يفهم منه أنه ملتفت إليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع، وللإشارة إلى أن تلك النكات من مستبطاته؛ لأن الشخص إنما يودع ما كان ملكاً له. (قوله: غرائب نكت) من إضافة الصفة للموصوف، أى: نكتاً غريبة مستبعدة مستظرفة الشأن أى تلتفت إليها النفوس؛ لأن شأن النفس التفاهم للشيء الغريب بخلاف غير الغريب فإنه مبتذل عند النفس، والنكت جمع نكتة وهى فى الأصل البحث فى الأرض بعود ونحوه، ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان المبحوث فيه مخالف للون ما أحاط به ثم استعملت النكتة فى كل لون مخالف لما أحاط به، على طريق المجاز المرسل، والعلاقة الملزومية، ثم استعملت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها عند الذهن فى الحسن، فإطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز، ولك أن تقول: إن إطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة؛ لأن الإنسان إذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الأرض بعود أو بإصبعه بحسب العادة.

(قوله: سمحت) بفتح السين المهملة والميم مأخوذ من السماحة وهى الجود، أى: جادت بها الأنظار، وفي تعبيره بسمحت إشارة لعزة تلك النكات؛ لأن الجود إنما يقال فى مقابلة البخل، والشأن أن الإنسان إنما يجعل بالعزيز، وحينئذ فالمعنى: جادت بها الأنظار مع أنها لعزتها مما يبخل بها، وإسناد السماحة للأنظار مجاز عقلى؛ إذ الحقيقة إسناد السماحة لأصحاب الأنظار، أو أن فى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الأنظار

ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار، .....

يقوم جادوا بمحلول به، بجامع أن كلاً ملتبس بإيجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية، وإثبات السماح تخيل، و"أل" في الأنظار عوض عن المضاف إليه أى: أنظاري، والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن، والفكر حركة النفس في المعقولات.

(قوله: ووشحته) مأخوذ من التوشيح، وهو إلباس الوشاح، والوشاح شيء يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر تلبسه المرأة ما بين عاتقها وكشحتها، ويلزم من ذلك التوشيح التزيين فأطلق التوشيح هنا، وأريد لازمه أى وزينته، ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية، والتوشيح تخيل.

(قوله: بلطائف فقر) إما بالإضافة من إضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة، وإما بترك الإضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل أو عطف بيان، والفقر جمع فقرة بكسر الفاء، وهى في الأصل أحد فقر الظهر أى: عظمه المتصل المسمى بسلسلته، ثم استعير لحنى يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة<sup>(١)</sup>، ثم استعير هنا للكلام المسجع المقفى على سبيل الاستعارة المصروفة، فهو مجاز مبني على مجاز، ويصح أن يراد بالفقر هنا الحلى المسمى بذلك، فعلى الإضافة يكون من إضافة المشبه إلى المشبه به وإن كانت قليلة بخلاف عكسها، والمعنى: لطائف كالفقر، وعلى ترك الإضافة تكون فقر صفة لللطائف على تقدير حرف التشبيه أى: لطائف كالفقر، وعلى الوجهين فالمراد باللطائف: الكلام المسجع المقفى. فظهر لك مما قلناه أن هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقة والجمل الفائقة، والسجعة التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعاني اللطيفة الحسنة، فمفاد كل منهما غير مفاد الأخرى.

(قوله: سبكتها يد الأفكار) أى صاغتھا وصفتھا، وإضافة "يد" لـ "الأفكار" من إضافة المشبه به للمشبه أى الأفكار الشبيهة بالأيدى، بجامع ترتب المنفعة على كل، (وقوله:

---

(١) الحياصة سر في الحرام، والحياصة سر طويل يشد به حزام الدابة، وانظر: لسان العرب (١٠٧٠/٢) (مادة حيص).

ثم رأيت الكثير من الفضلاء، والجلم الغفير من الأذكياء، سألوني .....

سبكتها) ترشيحاً للتشبيه إما باق على معناه أو مستعار لأخرجتها، ويصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الفكر في النفس بصائع على طريق الاستعارة المكنية، وإثبات اليد تخييل، وذكر السبك ترشيحاً؛ لأن اليد من لوازم المشبه به، والسبك من ملائماته، و"أل" في "الأنكار" عوض عن المضاف إليه أى أفكارى.

(قوله: ثم رأيت) عطف على قوله: "شرحت"، وعبر بـ"ثم" - التى للترتيب - للتراخي بين الفعلين، ورأى يحتمل ألماً علمية فتكون جملة "سألوني" في محل نصب مفعولاً ثانياً، ويحتمل أن تكون بصريّة فتكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال.

(قوله: من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككرم وكرماء، والفاضل من اتصف بفضيلة، ذكاء كانت أو صلاحاً أو علماً، والمراد به هنا من كثر علمه، والجار والمجرور حال من الكثير أو صفة له.

(قوله: والجلم) مأخوذ من الجعوم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أى والجمع العظيم الساتر لكثرتة وجه الأرض وما وراءه، والأذكياء جمع ذكى، قيل: كامل العقل، وقيل: سريع الفهم، والقولان متقاربان؛ لأن كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره، ولا يقال: إن هذه السحمة عين ما قبلها؛ لأن الجلم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير، والأذكياء أعم من الفضلاء؛ بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم.

(قوله: سألوني) أى: طلبوا مني، وفي هذا إشارة لقوله - عليه الصلاة والسلام -: "ليس منّا من لم يتعاطم بالعلم"<sup>(١)</sup> أى: يعتقد أن الله عظمه بإعطائه نعمة العلم، والسؤال إن كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه، وإن كان بمعنى الاستفهام تعدى للثاني بمن أو ما بمعناها نحو ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: فإن تسألوني بالنساء فإننى خبيرٌ بأدواء النساء طيب<sup>(٣)</sup>

(١) لم أحده فيما بين يدي من المصادر ولا أراه إلا من قبيل الضعيف أو الموضوع.

(١) الفرقان : ٥٩ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلمة المحل في: ديوانه ص ٣٥ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٨ ، وحامسة البحترى

ص ١٨١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٩ .



صرف الهمّة نحو اختصاره، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاذه؛ ..... .

ولا يعكر على هذا قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن المراد:

ويسألك عن جواب هذا الاستفهام.

(قوله: صرف الهمّة) هي لغة: الإرادة، وعرفاً: حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما، فإن كان علياً فهي عليّة، وإلا فهي دنيّة، والمراد هنا المعنى اللغوي أى: سألتني أن أصرف إرادتي، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الهمّة بناقة بيد صاحبتها زمامها يصرفها به إلى أي جهة يريد، والصرف تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للتوجيه. (قوله: نحو اختصاره)<sup>(٢)</sup> أى إلى جهة اختصاره، فشبه الاختصار بمكان ذي جهة، بجامع ارتياح النفس في كل، وإثبات النحو تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار، ويصح أن تكون إضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا شيء.

(قوله: والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذي بعده يرجعان للتلميح بخلاف الضمائر الآتية بعد فإنها راجعة للشرح، و"الاقتصار" عطف على "اختصاره" أو على مفعول "سألتني" الثاني، وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسئول فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن، وليس المراد به أن يأتي بمعاني المطول كلها في ألفاظ قليلة؛ إذ هذا محال عادة، (وقوله: على بيان معانيه) أى: تبين مدلولات ألفاظه المطابقة والتضمنية والالتزامية. (قوله: وكشف أستاذه) أى: توضيح معاني الصعبة، وإزالة الخفاء عنها، فشبه تلك المعاني بعروس على سبيل المكنية، وإثبات الستر تخييل، والكشف ترشيح، أو شبه الغموض والخفاء بالأستار، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة، وعطف كشف الأستار على ما قبله من عطف الخاص على العام؛ لأن كشف الأستار قاصر على تبين المعاني الصعبة الخفية، ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية

(١) البقرة: ٢١٥ .

(٢) هو الإيجاز واللمحة الدالة وهو من أبرز أساليب العرب.

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت مهمهم عن استطلاع طوابع أنوارهم،.....

ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامثال؛ حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف، ووصولهم للمسئول، ولم يكن بالمراسلة.

(قوله: لما شاهدوا) متعلق بـ "سألوني": لما علموا علماً فاشياً كالمشاهدة، ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلاً لـ "سألوني"، وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف، و"من" بيانية أو مصدرية فلا حذف، و"من" زائدة على مذهب مَنْ يجوز زيادتها في الإثبات، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفاً لسألوني، و"من" و"أن" زائدتان، وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر، والتقليب والمد المذكوران، علة لطلب الاختصار؛ لأن في اختصاره نفع المتقصرين بإعطائهم مقدورهم، وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم، فيتركون الانتهاب والمسح؛ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه.

(قوله: المحصلين) أى: المریدین للتحصيل، أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب، أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني، وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب؛ فاندفع ما يقال: إن وصفهم بالتحصيل وتقاصر المهم فيه تناف. (قوله: قد تقاصرت... إلخ) ما تفيد صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد، أى فليس المراد أن مهمهم توجهت ثم أخذت في الرجوع والكسل، وإنما المراد قصرت من أول الأمر، ومثله يقال في قوله الآتى: و"تقاعدت"، وقرر شيخنا العدوى أن "تفاعل" باتى للمبالغة كما هنا، وحينئذ فالمعنى: قصرت قصوراً تاماً؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، والمهم: جمع همة، وهى والعزيمة شيء واحد، وهى الإرادة على وجه التصميم، وحينئذ ففى كلامه تفنن حيث عبر أولاً بالهمم، وثانياً بالعزائم، وإسناد القصور - الذى هو العجز - إلى المهمم، والعودة إلى العزائم، مجاز عقلى، إذ المتصف بهما حقيقة الأشخاص.

(قوله: عن استطلاع طوابع أنوارهم) السين والثاء إما للطلب أى: عن طلب طلوع، أو زائدتان لتحسين اللفظ، والمعنى: عن طلوع، أى إدراك وفهم، على طريق الاستعارة المصروفة، وجعلهما للطلب أبلغ من جعلهما زائدتين؛ لإفادته أنهم عجزوا عن طلب

وتقاعدت عزائمهم عن اكتشاف<sup>(١)</sup> حبيبات أسرارهم، .....

الطلوع أى الإدراك، فضلاً عن طلوعهم وإدراكهم بالفعل، والإضافة فى "طوالع أنواره" من إضافة الصفة للموصوف، أى: أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة، والمراد بأنوار الشرح معانيه، استعار لها لفظ الأنوار استعارة مصرحة، والطوالع ترشيح، ويصح أن تكون الطوالع استعارة لمعان الشرح، والأنوار استعارة لألفاظه، أى: عن إدراك معاني ألفاظه؛ وحيث أن الإضافة من إضافة المدلول للدال، ثم إن كون معانيه طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند الشارح أو بالنسبة لما فى الواقع، فلا ينافى أنهما بالنسبة لهم فى غاية الدقة فتحتاج إلى استطلاع.

(قوله: وتقاعدت) يقال فيه ما قيل فى "تقاصرت"، ويقال فى السين والتاء فى "استكشاف" ما مر فيهما فى "استطلاع"، والكشف هو الإظهار.

(قوله: حبيبات أسرارهم) الإضافة فيه من إضافة الصفة للموصوف، أى أسرارهم المحببات، أى التى شأها أن تحباً لعاقبة الدهر؛ لعظمها ولشرفها، والأسرار جمع سر وهو ضد الجهر، والمراد بها هنا النكات، فشبّه نكات المطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالأسرار، والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل، واستعيرت الأسرار للنكات المذكورة استعارة تصرّيجية. ويحتمل أن تكون الإضافة حقيقية بأن أريد بالأسرار مطلق الأسرار، وأراد بالحبيبات أشرف الأسرار أى: أدقها، والمعنى: عن إظهار أدق الأسرار أى أدق الدقائق. ثم إن هذه السجعة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة والدقة، وما قبلها بالدقة الصعبة فقط، فلا يقال: إن هذه عين ما قبلها، لكن قد يقال: إن الأولى الاختصار على السجعة الأولى وحذف الثانية؛ لأنه إذا تقاصرت مهمهم وعجزت عن المعاني الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الأولى، إلا أن يقال: أتى بهذه الثانية؛ دفعاً لما يتوهم أن مهمهم وإن تقاصرت عن درك المعاني الصعبة لم تتقاصر عن إدراك شديدة الصعوبة؛ لكون مهمهم عليّة. ثم لا يخفى حسن التعبير هنا بـ "تقاعدت"، وفيما مر بـ "تقاصرت"؛ وذلك لأنّ طوالع الأنوار شأها العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر، وشأن حبيبات الأسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد.

(١) كذا فى (المطبوع)، وفى شرح الدسوقي - كما يأتى -: (استكشاف)، وعليه جرى كلامه فى الشرح، فلعل ذلك فى نسخة خاصة به.

وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأعذ والانتهاج، ومدّوا أعناق المسخ .....  

---

(قوله: وأن المنتحلين) جمع منتحل وهو الأعذ لكلام الغير وينسبه لنفسه  
تصريحا أو تلويحا، أى: وأن الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم.

(قوله: قلبوا أحداق<sup>(١)</sup> الأعذ) الإضافة لأدن ملاسة، أى: قلبوا أحداقهم  
الملايس ثقلها للأعذ والانتهاج؛ لأنّ الشأن أن الإنسان وقت أعذ كلام غيره يقلب  
أحداقه، أو شبه الأعذ والانتهاج بشخص ظالم، بجامع القبح في كلّ، على طريق  
الاستعارة المكنية، وإثبات الأحداق تخييل، والتقليب ترشيح، وهذا كناية عن شدة  
عنائهم باختصار المطول ونسبته لأنفسهم، والانتهاج هو الأعذ قهرا، فهو من عطف  
الخاص على العام، لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد.

(قوله: ومدّوا أعناق المسخ) مدّ العنق: تطويله، أى: وطولوا أعناقهم الملايس  
مدّها للمسخ، فالإضافة لأدن ملاسة، وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له.  
أو في الكلام استعارة وتقريرها أن يقال: شبه أعذ معاني المطول مع التعبير عنها  
بعبارة أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة بصورة أدنى من الأولى، ثم استعمل اسم  
المشبه به وهو لفظ المسخ في المشبه على طريق الاستعارة المصرحة، ثم بعد ذلك شبه  
الأعذ المذكور أيضا بإنسان مفسد تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة  
بالكناية، وإثبات الأعناق تخييل، والمد ترشيح، فقد اجتمعت المصراحة والمكنية  
والتخييلية، على حد ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَأَذَانَهَا لِلَّهِ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
ولا يخفى ما في التعبير بالمسخ من الإشارة إلى أنهم لو عبروا عن معاني المطول بعبارات  
أخرى، لكان تعبيرهم بعبارة متسفلة جدّا، لما علمت أن المسخ تبديل صورة بصورة  
أدن من الأولى.

---

(١) جمع حدقة وهى السواد المستدير وسط العين، وقيل: هى في الظاهر سواد العين وفي الباطن عروقها  
قال الجوهري: حدقة العين: سوادها الأعظم، والجمع: حدق وأحداق وحداق. وانظر: لسان العرب  
(٨٠٦/٢) مادة: (حدق).

(٢) النحل: ١١٢ .

على ذلك الكتاب.

وكنـت أضرب عن هذا الخطب صفحاً، وأطوى دون مرامهم كشحاً؛

علماً منى .....

(قوله: على ذلك الكتاب) متعلق بمدوا و"على" بمعنى "إلى" وأتى بإشارة البعيد إشارة لبعد مرتبة ذلك الكتاب عنهم، وإنما عبر بـ"على" دون "إلى" للطفة وهى أن "على" تستعمل فعلاً ماضياً بمعنى ارتفع، ففى التعبير بما إشارة إلى أنهم حين مدوا الأعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا إليه، وبصح الوقف على قوله: (مدوا أعناق المسخ، والابتداء بقوله: (علا ذلك الكتاب) أى: ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم لأجل مسخهم، فهو تحصين لكتابه. (قوله: وكنـت أضرب) الواو للحال، والضرب يطلق بمعنى الصرف والإمساك، أى: كنت أمسك نفسي، وأصرفها عن هذا الخطب العظيم، وهو اختصار الشرح، وبمعنى الإعراض أى: أعرض عن هذا الأمر العظيم، فالفعل على الأول متممٌ حذف مفعوله، وعلى الثانى لازم، وعلى كل فـ"صفحاً" مفعول مطلق، وقيل مفعول لأجله. فإن قلت: إن الصفع بمعنى الإعراض، وهو عسـين الضرب بمعنى الصرف؛ فيلزم تعليل الشيء بنفسه، وهو لا يصح؛ والجواب: أن العلة أثر الصفع ولازمه، وهو جلب الراحة من القيل والقال اللذنين لا يخلو منهما مؤلف ولو أبدع فى المقال، فيكون من باب إطلاق المألوم وإرادة اللام.

(قوله: وأطوى دون مرامهم كشحاً) الطى ضد النشر، ودون مرامهم بمعنى: قدام مطلوبهم أى: قبل وصولهم إليه، والكشـح: ما بين أسفل الخاصرة إلى آخر عظم الجنب، فالكشـح هو الوسط، وطفى الكشـح عبارة عن لى الجنب، ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده، فأطلق هنا وأريد لازمه، والمعنى: ولا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح، ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلاً حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضاً عن شخص مثلاً، واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه.

(قوله: علماً منى) علة لقوله: (أضرب وأطوى) على التنازع، واعترض هذا

التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به من اختصار المطول تستحسنه كل الطبائع،

بأن مستحسن الطباع بأسرها، ومقبول الأسماع عن آخرها، أمر لا تسعه .....

فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع؟ ويجاب بأن في الكلام حذفاً، والأصل: علمًا مني بأن الاعتصار الذي طلبوه إذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه، ولا يخلص من اعتراضهم عليه؛ لأن الإتيان بالأمر الذي تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه قدرتي؛ فلذا أثرت الراحة.

(قوله: بأن مستحسن) أى بأن الإتيان بالأمر الذي تستحسنه ذوو الطباع. (قوله: بأسرها) أى: بجميعها، والأسر في الأصل: القيد الذي يُشدُّ به الأسير، يقال: ذهب الأسير بأسره أى: بقيده، ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه، وذلك اللازم مراد هنا، فقد أطلق اسم الملزوم وهو الأسر، وأريد اللازم وهو الجميع، وهذا تأكيد لما استفيد من (أل) الاستغرافية.

(قوله: ومقبول الأسماع) أى: ولعلمي بأن الإتيان بالأمر الذي تقبله الأسماع، أى: ذوو الأسماع. (قوله: عن آخرها) أى: إلى آخرها أى من أولها إلى آخرها فـ"عن" بمعنى "إلى" الغائية، وفي الكلام حذف المبتدأ وهو تأكيد؛ لأن "أل" الاستغرافية في "الأسماع" تفيد ذلك الشمول، ويصح جعل "عن" باقية على حالها، وهى متعلقة بمحذوف أى: قبولاً ناشئاً عن آخرها، وإذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئاً عن غيره بالأولى، فاندفع ما يقال: إن نشأة القبول عن آخر الأسماع لا تشمل جميع الأسماع، إذ قد بقى الأول، وما بين الأول والآخر وهو الوسط، فلا يصح قوله بعد ذلك: (أمر لا تسعه...) إلخ، وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير ما مر: الأول منهما: أن ذلك التعبير يستلزم عُرْفاً نشأة القبول عن الجميع، باعتبار أنه أسند القبول أولاً إلى "الأسماع" المطلق (أل) الاستغرافية، ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد؛ دفعاً لتوهم عدم الوصول إليه.

والثاني منهما: أن في العبارة حذفاً، والمعنى: عن آخرها إلى أولها. وفي هذا الجواب الثاني نظر من وجهين: الأول: أن "إلى" للانتهاء؛ فالمناسب دحوها على "آخر" لا على "الأول". الثاني: أن "إلى" إنما تقابل بـ"من" لا بـ"عن"، وأجيب عن الأول: بأن في الكلام قلباً، والأصل: عن أولها إلى آخرها، وعن الثاني: بأن "عن" تأتى بمعنى "من"، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي

مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القُوى والقُدَر، وأن هذا الفن قد نضب اليوم  
ماؤه فصار جدالاً .....

يَقْبَلُ الثَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ<sup>(١)</sup> أى: منهم. (قوله: مقدرة البشر) بضم الدال وفتحها مصدر  
ميمى. بمعنى قدرتهم، وأما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لا غير.

(قوله: القوى) جمع قوة، والقدر جمع قدرة، وعطف القدر على القوى عطف  
خاص على عام؛ لصدق القوى بقوة السمع والبصر، ومعلوم أن خالق ما ذكر من  
القوى والقدر هو الله تعالى.

(قوله: وأن هذا الفن) عطف على قوله: (بأن مستحسن)، أى: ولعلمى بأن  
هذا الفن... إلخ، أى: وحيث فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة؛ لاضمحلاله  
وقلة المشتغلين به.

(قوله: قد نضب اليوم ماؤه) يقال: نضب الماء ينضبُ كقعد يقعد، إذا غار، شبه  
ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره، بجامع عدم الانتفاع، واستعير النضوب للذهاب  
واشتق من النضوب نضب. بمعنى ذهب، والماء ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار  
لمسائل هذا الفن، أو شبه مسائل الفن النفيسة بالماء بجامع أن كلا سبب في الحياة، واستعار  
اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة، ونضب ترشيح إما باق على حقيقته  
أو مستعار لـ "ذهب" على طريق التبعية، أو شبه الفن بنهر تشبيهاً مضمراً في النفس على  
طريق المكنية، والماء تخيل، والنضوب ترشيح، وهما إما باقيان على حقيقتهما لم يقصد  
بهما إلا تقوية الاستعارة، أو الماء مستعار للمسائل والنضوب للذهاب، ومعنى التركيب:  
وأن هذا العلم قد ذهب مسائله الحسان، وذهابها بذهاب أهل هذا الفن، ومراده  
بـ "اليوم": زمان الشرح وما قرب منه مما قبله. (قوله: فصار) أى ذلك الفن جدالاً أى:  
خصومة، أى: صار التكلم فيه جدالاً، أو صار الفن محل جدال، فلا بد من تقدير في  
الكلام، وإلا فالفن ليس جدالاً اللهم إلا أن يكون جعله جدالاً قصدًا للمبالغة،

(١) الشورى: ٢٥.

بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافه بلا أثر، حتى طارت بقية آثار السلف  
أدراج الرياح، .....  
.....

(وقوله: بلا أثر) أى: بلا فائدة؛ وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارهِ  
فيتكلمون بظواهره. (قوله: وذهب رواؤه) بضم الراء والمد أى منظره الحسن، استعارة  
للطائفه على طريق المصريحه، أو شبه الفن بإنسان ذى منظر حسن، بجامع الرغبة فى  
كل على طريق المكنية، وإثبات الرواء تخييل إما باق على حقيقته لم يقصد به إلا تقوية  
الاستعارة، أو استعارة لمسائله اللطيفة وأسراره، وذهابها بذهاب من يعرفها لا بنسيانها.  
(قوله: فعاد) أى: فصار ذلك الفن، أى: صار التكلم فيه خلافاً، أو صار ذلك الفن محل  
خلاف، أو فى الكلام مبالغة. (وقوله: بلا أثر) أى: فائدة، ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه  
بليغ يحذف الكاف أى: فصار ذلك الفن كخلاف أى: كشجر الخلاف وهو المسمى  
بالصنصاف، وهو لا أثر له؛ وعلى هذا فقوله: (بلا أثر) بيان للواقع، ثم إن هذه السجعة  
بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل إطناب.

(قوله: حتى طارت... إلخ) أى واستمر هذا الفن فى الاضمحلال شيئاً فشيئاً  
إلى أن طارت، فـ "حتى" للانتهاء، ويصح أن تكون تعليمية، والسلف فى الأصل: مَنْ  
تقدمك مِنْ آبائك، والمراد هنا علماء هذا الفن؛ لأنهم آباء فى التعليم، والمراد ببقيّة  
آثارهم ما بقى من فوائدهم وعلومهم أو ما بقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن  
الناشرين لها بالإفادة، وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه بقية آثار أهل هذا الفن  
بطائر، وإثبات الطيران تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للذهاب.

(قوله: أدراج الرياح) الأدراج جمع دَرَج بفتح الدال وسكون الراء، ودَرَج  
الكتاب طيه، يقال: دَرَج الكتاب درجاً أى: طواه طياً، والمراد بها الطرق، أى: ذهبت  
بقية آثار السلف فى طرق الرياح، ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرّة؛ لأن عادة الريح  
أن تزيل ما مرت به فى طريقها، فعبر بالملزوم وأراد اللازم؛ وعلى هذا فالأدراج منصوبة  
على الظرفية، ويصح أن يراد بالأدراج الأحوال، وحال الرياح طيراتها وذهابها بسرعة؛  
وعلى هذا فأدراج نصب على الحال على حذف مضاف، أى: طارت بقية آثار السلف



وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح. ....

في حال كونها مثل طيران الرياح، أو على المفعولية المطلقة على حذف الموصوف والصفة  
أى طارت طيرانا مثل طيران الرياح، فالخاصل: أن أدراج الرياح يجوز فيه الأوجه الثلاثة:  
النصب على الظرفية، والحالية، والمفعولية المطلقة، لكن في الأول شيء وهو أن اسم المكان  
لا ينصب على الظرفية باطراد إلا إذا كان مبهماً، وإلا جرَّ بـ"في"، وأما قوله:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ<sup>(١)</sup>

أى: اضطرب في الطريق الثعلب، فضرورة. (قوله: وسالت) أى: سارت، شبه  
السير بالسيلان، واستعير له اسمه، واشتق من السيلا ن سالت بمعنى سارت، وإنما عير  
بـ"سالت" دون سارت إشارة إلى أن السير لقوته بمثابة سيل الماء، و(البطاح) جمع أبطح  
على غير قياس، والقياس أباطح، والأبطح هو المحل المتسع فيه دقاق الحصى، وهو فاعل  
لسالت، وإسناد السيل لها مجاز عقلى، وأصل التركيب: وسارت المطايا بتلك الأحاديث  
في البطاح؛ لأن السير حقه أن يسند للمطايا، فعدل عن التعبير بالسير إلى التعبير بالسييل  
لما قلنا من الإشارة، وعدل عن إسناد السير إلى المطايا إلى إسناده للأباطح مجازاً عقلياً  
للمبالغة، كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنته التى هى الأباطح. و(قوله: بأعناق)  
أى ملتبساً ذلك السير بالأعناق وإنما جعل سيلاهما ملتبساً بالأعناق؛ لأن السرعة والبطء  
في سير المطايا يظهران غالباً فيها وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة، وتتبعها في النقل  
والخفة، والمطايا في الأصل الإبل، استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحمل في كل، فكما أن  
المطايا تحمل الأثقال كذلك العلماء تحمل العلم، والأعناق ترشيح، والمراد بالأحاديث  
أسرار هذا الفن، والبطائح هنا متحوز به عن أمكنة العلماء كالمدارس؛ وذلك لأنه في  
الأصل اسم للمكان المتسع فيه دقاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع  
العلماء على طريق المجاز المرسل، وحيث أخذ التركيب: وسارت المدارس ملتبسة بأعناق

(١) بعض بيت من الكامل، وهو لمساعدة بن جوية الهذلي في عزارة الأدب ٨٣/٣، ٨٦، وشرح أشعار

الهذليين ص ١١٢٠، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥.

ومقام البيت:

فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

لَدُنَّ يَهْرُ الكَفِّ يَفْسِلُ مَثْنَهُ

وأما الأخذ والانتهاج فأمر يرتاح له اللبيب، فللأرض من كأس الكرام نصيب، .....

العلماء الشبهيون بالمطايا الحاملين لأسرار هذا الفن، والمقصد من هذا التركيب الإخبار بأن أسرار هذا الفن وعلماءه قد ذهبوا، بل ذهبت مواضعهم كذلك.  
(قوله: وأما الأخذ... إلخ) أما تفصيلية مقابلها محذوف دلّ عليه مضمون الكلام السابق، أعنى قوله: (علمًا... إلخ)، والواو عاطفة على ذلك المحذوف، والأصل: أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحمل عليه، لولا أني أعلم أن مستحسن... إلخ، وأما الأخذ والانتهاج فليس مما يحمل على الاختصار؛ لأنه أمر يرتاح... إلخ، والحاصل: أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين: تقاصر همم المحصلين، والأخذ والانتهاج، فأجابهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضى الاختصار؛ فوقع في ذهن السامع السؤال من ذلك النفي، فأجاب بقوله: أما التقاصر... إلخ، وكثيراً ما يحذف المحمل المفصل بـ "أما" ومعادها، ويصح جعل "أما" مجرد التأكيد والواو للاستئناف حينئذ، وسكت عن المسخ الصادر منهم؛ لأنه غير واقع في شرحه بل في عبارتهم؛ فلذا لم يحتج للاعتذار عنه.

(قوله: يرتاح) أى: يفرح وينبسط له اللبيب أى كامل العقل الذى وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ؛ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه؛ لما فيه من الرفعة والثواب، وإذا كان أمرًا يرتاح له اللبيب فلا يطلب قطعه بالاختصار؛ لأن لو وضعت مختصرًا لالتفت الناس إليه وأعرضوا عن تأليف المتحلين، وإذا فات المتحلين مرجوهم من إقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال.

(قوله: فللأرض... إلخ) هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم

شَرِبْنَا شَرَابًا طَيِّبًا عِنْدَ طَيِّبٍ      كَذَلِكَ شَرَابُ الطَّيِّبِينَ طَيِّبٌ

شَرِبْنَا وَأَهْرَقْنَا عَلَى الْأَرْضِ جُرْعَةً      وَلِلْأَرْضِ مِنْ كَأْسِ الْكِرَامِ نَصِيبٌ

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله، وفي الكلام تشبيه

الشارح نفسه بالكرام، ونفس "المطوّل" بالكأس، والمتحلين بالأرض، فمفردات التركيب

وكيف يُنْهَر عن الأنهار السائلون، ومثل هذا فليعمل العاملون. ....

باقية على حقيقتها، والكلام على التشبيه بحذف المشبه، أو أن الكرام والكأس والأرض مستعارات، فالكرام مستعار للشارح، والكأس للمطول، والأرض للمتحلين، وبصح أن يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعته عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه، بالهيئة الحاصلة من الأرض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه عليها، واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة.

(قوله: وكيف ينهر) أى: يطرد عن الأنهار السائلون، أى: فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذى هو كالأنهار؟ ففى الكلام تشبيه ضمني، أو أنه استعار الأنهار للمطول، واستعار السائلين للمتحلين استعارة مصرحة، ولما كان المطول محتويًا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عدة، شبهه بالأنهار لا ينهر واحد، ثم إن هذا الاستفهام إنكارى بمعنى النفي فى قوة تعليل ثان، أو إنه تعجى فيكون ترقياً فيما أفاده من كونه لا ينبغى الالتفات لما طلبوه من الاختصار، واختار التعبير بالأنهار عن الأنهر لعدوبتها، واختار "ينهر" على "يطرد" بهانسة الاشتقاق بين ينهر والأنهار.

(قوله: ومثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية، لكن الإشارة فى الآية للفوز العظيم من النعمة والأمن من العذاب، وأما هنا فلأخذ والانتباه، وأفرد اسم الإشارة؛ لأنهما بمعنى واحد أو لتأويلهما بالمذكور، أى: ويعمل العاملون لمثل هذا الأخذ أى لنيل ثواب مثل هذا الأخذ؛ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الأخروي، لا للحفظ النفسانية، وحينئذ فلا ينبغى قطعه بوضع مختصر، والفاء فى قوله: (فليعمل) زائدة لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها، أو أنها سببية واقعة فى جواب شرط مقدر، والتقدير: مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا، حذف الشرط مع أدواته اختصاراً اعتماداً على الفاء، وقدم المعمول لإفادة الحصر، واستشكل بأن فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن لها الصدارة، والجواب: أنه لا يثبت لها هذا الحكم - أعنى الصدارة - إلا إذا وقعت فى موضعها من توسطها بين جملتين لفظاً، فإن لم تتوسط بين

ثم ما زادهم مدافعتي إلا شغفاً وغراماً، وظماً في هواجر الطلب وأواماً، فانتصبتُ  
لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانياً، .....

الجمليتين لم يمنع من العمل المذكور كما هنا، على حد ما ذكرُوا في قوله تعالى:  
**﴿وَرَبُّكَ فَكْبَرُ﴾** <sup>(١)</sup> من أن الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لإفادة  
الاختصاص ولم يمنع الفاء من العمل في ذلك المعمول.

(قوله: ثم ما زادهم مدافعتي... إلخ) غير بسم لإفادة تراخي زيادة الشغف والغرام  
عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله: (وكنْتُ أضرب... إلخ)، وفي التعبير بالمفاعلة إشارة  
لتكرار السؤال وتكرار الإعراض عنهم، أي: ما زادهم مدافعتي لهم المرة بعد المرة بتركي  
إحابتهم إلا شغفاً - أي حباً شديداً - في مطلوبهم الذي سألوهُ، يدخل ذلك الحب في  
شغاف القلب أي جلدته التي هو في داخلها، والغرام: الولوع. (قوله: وظماً) هو العطش،  
استعير للرغبة استعارة مصرحة، والهواجر جمع هاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر،  
وإضافتها للطلب من إضافة المشبه به للمشبه، أي: ورغبة في الطلب الشبيه بهواجر، بجامع  
الصعوبة على النفس في كل، والمراد بالطلب: طلب اختصار المطول، أو أنه شبه الطلب  
باليوم الطويل الذي فيه هواجر بجامع الاشتمال في كل ما يطلب دفعه على طريق المكنية،  
والهواجر تخيل، والأوام - بضم الهمزة - حرارة العطش، فعطفه على الظماً من عطف اللازم  
على الملزوم، والمراد بالأوام هنا لازمه، وهو الميل والحب. (قوله: فانتصبت... إلخ) أي فلما  
زادت رغبتهم ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك أن انتصبت، أي: تصدّيتُ وتعرضت  
وتفرغت. (قوله: على وفق مقترحهم) الجار والمجرور صفة لمخوف أي انتصبتها أو شرحاً  
كائناً على وفق - أي موافقة - مقترحهم أي مطلوبهم، من كون ذلك الشرح مقتصرًا فيه  
على بيان معاني المتن وكشف أستاذه، وفي التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم أو مستلزمهم  
إشارة إلى أنهم سألوا ذلك من غير روية وفكر؛ لأن الاقتراح طلب الشيء من غير روية  
وفكر. (وقوله: ثانياً) صفة للمصدر المقدر بعد نعتة بالجار والمجرور أي: انتصبتها ثانياً أو  
شرحاً ثانياً، ويحتمل أن يكون ظرفاً أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمنٍ ثانٍ.

(قوله: ولعنان العناية) كان الأول حذف الواو فيكون ثانيًا الثاني حالاً من فاعل "انتصبت"؛ لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه؛ لأن "ثانيًا" الأول إما صفة لمصدر محذوف أو ظرف، وعلى كل لا يصلح لعطف "ثانيًا" الثاني عليه؛ لأن عطفه عليه يقتضى مشاركته له في إعرابه. ولا يصح جعلها واو الحال؛ لأن الواو الحالية لا تدخل إلا على الجملة، ولا تدخل على المفرد، وقد يجاب: بأنه يمكن عطف "ثانيًا" الثاني على الأول، وجعل "ثانيًا" الثاني صفة للمصدر المحذوف كالأول لكن على سبيل الإسناد المجازى؛ لأن "ثانيًا" الثاني بمعنى صارفًا ومرجعًا، وحق السرف والترجيع أن يسند للشخص فأسند لصفته، وهو الانتصاب، على حد: حدّ جده. ولك أن تجعل "ثانيًا" الأول أيضًا حالاً من فاعل "انتصبت" أى: انتصبت فى حال كونى جاعلاً ومصيلاً للشرح ثانيًا، وقوله: "ثانيًا" الثاني فى حال أخرى معطوفة على الأولى مبينة لمجيئها حالاً، وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثمان الذى من أسماء العدد ليس بمشتق، وأجيب: بأن "ثانيًا" المذكور إذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر، تقول: ثنيت ثنيًا أى: صيرته اثنين بانضمامى إليه، لكن فى تعدية "ثان" الأول إلى الشرح على وجه المفعولية مجاز مرسل لعلاقة الإطلاق والتقييد؛ لأنه إنما يقال: ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيًا لا جعل له شيئاً غيره ثانيًا، ويقال: ثنيت بمعنى صرت أنا له ثانيًا، فهو موضوع لتصيير مقيد بجعل ذات الفاعل ثانية، ثم أطلق عن ذلك التقييد، ثم نقل إلى تصيير مقيد بجعل ذات المفعول ثانية، أو استعارة تبعية بأن شبه تصيير الشارح غيره ثانيًا بتصويره نفسه ثانيًا، بجامع ترتب الزوجية على كل، واستعمل اللفظ الموضوع للثاني - وهو الثنى بنفسه - للأول، واشتق منه ثانيًا على طريق التبع، أو تقدر فى "ثانيًا" الأول حالاً يعطف عليها "ثانيًا" الثانى أى: انتصبت ثانيًا مجتهدا ولعنان... إلخ، أو تجعل فى الكلام فعلاً محذوفاً معطوفاً على "انتصبت" فيكون "ثانيًا" الثانى حالاً من فاعله أى: واجتهدت أو شرعت ثانيًا لعنان العناية. والعناية هى المهمة أى: الإرادة المصاحبة للتصميم، أو المراد بها الاعتناء والاهتمام، شبهها بدابة تشبيهاً مضمراً فى النفس على سبيل المكنية، وإثبات العنان بمعنى المقود تخييل.

نحو اختصار الأول ثانياً، مع جمود القريحة بصير البليات، وجمود الفطنة بصير صير النكبات، .....

(وقوله: نحو) ظرف لـ "ثانياً" بعده، معناه: الجهة. (قوله: مع جمود القريحة) حال من فاعل "انتصبت" أو من "شرح"، والجمود بالجيم: عدم السيالان، استعير هنا لضعف القريحة أى عدم انبساطها وعدم توغلها في المدارك، بجامع قلة الانتفاع إلا بعد تكلف، أو أنه شبه القريحة بماء على طريق المكينة، وإثبات الجمود تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار لضعف الفطنة، والقريحة في الأصل اسم لأول مستنبط من ماء البحر استعير لأول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقاً، بجامع أن كلا منهما سبب للحياة، فالماء سبب لحياة الجسم، والعلم سبب لحياة الروح، ثم أطلق على العقل؛ لأنه محل العلم أو بعضه - أى بعض ضروريه، على مذهب إمام الحرمين<sup>(١)</sup> - مجازاً مرسلاً علاقته الحالية أو الكلية، أو استعارة ثم صار إطلاقه عليه حقيقة عرفية.

(قوله: بصير البليات) أى: بسبب البليات التي كالصبر، وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء. (قوله: وجمود الفطنة) الجمود - بالخاء المعجمة -: سكون هب النار، والفطنة في الأصل: الفهم، والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل، إما مجازاً مرسلاً علاقته الحالية، أو حقيقة عرفية، ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالكناهة حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل؛ لأن الفطنة تنتشر في المدارك كما أن النار تنتشر في الحرق، والجمود تخييل.

(قوله: بصير صير النكبات) الصير صير: الريح الشديدة العاصفة، وإضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من إضافة المشبه به للمشبه، أى: بالنكبات الشبيهة بالريح.

---

(١) هو عبد الله بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجويني، ويكنى بأبي المعالي، ولد سنة ٤١٩ هـ، كان له معرفة تامة بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب، ومن مؤلفاته: الإرشاد والورقات في أصول الفقه، ولهاية المطالب في دراية المذاهب، وله في أصول الدين: "الشامل في أصول الدين"، توفي سنة ٤٧٨ هـ.

انظر: مقدمة غياث الأمم، بتحقيق د/ مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم محمد.

وترامى البلاد بى والأقطار، ونبو الأوطان عنى والأوطار، حتى طفقت أجوب كل  
أغير قائم الأرجاء، وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء .....

العاصفة المزيلة للهب النار، كما أن النكبات مزيلة لانتشار الفطنة فى المدارك، ولا يخفى  
ما فى جميع هذه الألفاظ - أى الجمود والصر والخمود والصرصر - من اللطافة؛ لما فيه  
من مراعاة النظر، وهو الجمع بين الشيء وما يناسبه لا بالتضاد؛ لأن البرد يناسبه  
الجمود؛ لأن به يحصل جمود الماء، والريح العاصفة تناسب الخمود؛ لأنها لشدها تذهب  
النار، وفى إضافة الجمود إلى القرحة والخمود إلى الفطنة، المفضية إلى تشبيه طبيعته العقلية  
بالماء، إشارة إلى جودتها واعتدالها بأعلاها طرق الحرارة والبرودة، ولا يسرُّ أن المقسام  
للتشكي، وهو لا يكون بما يحمده؛ لأن الجودة باعتبار الأصل، والتشكى باعتبار ما عرض  
من الجمود والخمود. (قوله: وترامى البلدان) أى: ومع ترامى - أى رمى - كل بلدة بى  
الأخرى، ورَمَى البلد له: طَرَدَهُ إِيَّاهُ، وهو كناية عن تكدر خاطره فى ضيق المعاش،  
وعدم استقراره فى محل؛ لتلبسه بالأسفار، فهو لعدم وجود راحته فى تلك البلاد الخارج  
منها صار كأن كل بلدة تطرده للأخرى، وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه البلدان  
والأقطار بعقلاء على طريق الاستعارة بالكناية، وإثبات الترامى تخييل، أو فى الكلام  
حذف مضاف، أى: ترامى أهل البلدان، والأقطار جمع قطر، وهو مجموع بلاد كثيرة،  
ولما كان لا يلزم من ترامى البلاد له ترامى الأقطار عطف الأقطار على البلدان.

(قوله: ونبو) أى ومع نبو - أى بعد - الأوطان عنى والأوطار، أى ومع نبو الأوطار  
جمع وطر بمعنى الحاجة، ومن لوازم ذلك القلق وعدم الفهم. وإنما بعدت أوطانه وأوطاره  
بسبب سفره المانع من نيلهما عادة. (قوله: حتى طفقت) غاية لنبو الأوطان، وطفقت بمعنى:  
جعلت، أى أنه لما بعدت عنى الأوطان انتهى بى الحال إلى أن جعلت أجوب أى: أقطع،  
ويحتمل أن "حتى" تفرعية على "ترامى" ... إلخ. (قوله: كل أغير) أى: كل مكان أغير أى:  
ذى غيرة. (قوله: قائم الأرجاء) جمع رجاء بالقصر بمعنى: الناحية، أى مظلم النواحي بتلك  
الغيرة. (قوله: وأحرر) أى: أهدب وأخلص. (قوله: كل سطر منه) أى من هذا الشرح  
المختصر. (قوله: فى شطر من الغبراء) أى: فى قطعة من الأرض، فالتحرير ليس

يَوْمًا بِحَزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِالْـ مُعَذِّبِ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخَلِيسَاءِ

ولما وَقُتُّ بعون الله للإمام وقوضت عنه خيام الاحتتام، بعدما كشفت

عن وجوه خرائده اللثام، .....

متواليها حتى يكون مستقيماً، وبين سطر وسطر الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربين المخرج. (قوله: يَوْمًا بِحَزْوَى) أى: وصار حالى فى هذه الأسفار - من جهة عدم الانتظار بجامع التنقل - كحال القائل: يَوْمًا أَكُونُ بِحَزْوَى وَأَكُونُ يَوْمًا آخِرَ بِالْعَقِيقِ، وَأَكُونُ بِالْعَذِيبِ يَوْمًا وَأَكُونُ يَوْمًا بِالْخَلِيسَاءِ، وهذه الأربعة أسماء مواضع بالحجاز، والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بأنه ألف كتابه هذا فى حالة متعبة، فإن حصل منه هفوة فلا لوم عليه. (قوله: بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الإعانة، والباء للتصوير لا للسببية؛ لئلا يلزم سببية الشيء لنفسه؛ إذ الإعانة جَعْلُ الله فيه قوة، وهو عين التوفيق، إلا أن تكون متعلقة بالإمام، ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً على ما اختاره الشارح. (وقوله: للإمام) أى: لإمام هذا المختصر، وفيه إشارة إلى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر.

(قوله: وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض، وهو نقض البناء من غير هدم، استعير للإزالة، ففى "قوضت" استعارة تبعية أو مجاز مرسل تبعى؛ لأن تقويض البناء يلزمه إزالته. (قوله: خيام الاحتتام) من إضافة المسبب إلى السبب، أى: الخيام المضروبة عليه بسبب احتتامه أى انتظار إتمامه، ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشيء نفيس كهروس مستتر فى الخيام على طريق المكنية، وإثبات الخيام تخييل، والمراد من هذا الكلام: ولما وفقت لإتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخفياً قبل ذلك الإمام، كما هو عادة المؤلفين. واعلم أن هذه النسخة هى المصححة بتصحيح الشارح، ولو قال: "خيام الختام" لكان أولى؛ لأن فيه جناس التصحيف، وفى بعض النسخ: (وقوضت عنه خيامه بالاحتتام) أى بسبب حصول الاحتتام بالفعل؛ لأن تقويض الخيام وإزالة الخفاء مسببة عن الاحتتام؛ لأن الشرح قبل الاحتتام كان مستوراً فلما حصل الاحتتام ظهر للطالعين، وفى بعضها: (وفضضت عنه ختامه بالاحتتام) على تشبيهه قبل الاحتتام بمكروب يختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاحتتام ختامه ليطلع عليه الطالبون. (قوله: بعدما كشفت... إلخ)



ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام .....

متعلق بقوله: "قوضت"، والخرائد: جمع خريدة وهي الحسناء من النساء، استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب في كل على طريق الاستعارة المصروفة، و"الثام": وهو ما يجعل على الفم من النقاب وكذلك "الوجوه" ترشيحان للاستعارة، ثم إن الثام يجوز أن يكون باقياً على حقيقته لم يقصد به إلا تقوية الاستعارة، وكذلك الوجوه، ويجوز أن يكون استعار الثام للخفاء، أو استعماله في لازمه وهو الخفاء، واستعار الوجوه لأعظم تلك الدقائق استعارة مصروفة، وحيث أن المعنى: وأزلت عن أدق وأشرف مسائله الدقيقة الخفاء وألبستها ثوب الإيضاح. (قوله: ووضعت) أى وبعدها وضعت كنوز فرائده، الكنوز: جمع كنز بمعنى مكنوز، وإضافته للفرائد من إضافة الصفة للموصوف أى: فرائده المكنوزة، أى التى شأها أن تكنز وتخبأ لعزها كما هو الشأن في الأموال العزيزة، والفرائد: جمع فريدة وهي في الأصل الدرة الثمينة أى ذات الثمن الكثير التى تحفظ في ظرف على حدة، ولا تخلط بغيرها من اللآلئ لشرفها، والمراد بها هنا المسائل الدقيقة، شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد، واستعار الفرائد لها استعارة مصروفة.

(قوله: على طرف الثمام) متعلق بـ "وضعت"، والمراد بطرفه حده الأعلى، والثمام - بضم الثاء وفتحها -: نبت لطيف سهل التناول، وما كان على طرفه يكون سهل التناول، والمراد من هذا الكلام أنه أتى باللفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة، ف شبه الهيئة المنتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المنتزعة من حال فرائد موضوعة على طرف الثمام بجامع سهولة التناول، واستعير المركب الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية، أو الكلام كناية عن سهولة أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول إليها؛ لأنه يلزم من وضعها على طرف الثمام ما ذكر من سهولة الأخذ والتحصيل، ويجوز أن يكون المراد بطرف الثمام حالته، وحيث فيكون الظرف متعلقاً بمحذوف حالاً، أى: وضعت وألفت فرائده المكنوزة وضعتاً وتألّفاً آتياً على حالة الثمام من سهولة التناول، وعلى هذا الاحتمال فليس في الكلام تجويز ولا استعارة.

## سَعْدَ الزَّمَانُ وَسَاعَدَ الْإِقْبَالَ وَدَنَا الْمُنَى وَأَجَابَتْ الْأَمَالَ

وتبسم في وجه رجائي المطالب، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب، .....

(قوله: سعد الزمان) أى: بظهور الخير فيه، وإسناد السعد للزمان مجاز عقلى  
أى: سعدت في زمانى، وهو جواب "لما". (قوله: ساعد الإقبال) أى: وساعدنى إقبال  
الناس على تحصيل أغراضى؛ لأن من أعرض الناس عنه تعسر عليه تحصيل مطلوبه، ومن  
أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه، وإسناد المساعدة للإقبال مجاز عقلى؛ لأن  
حق المساعدة أن تسند للناس لا لإقبالهم. (قوله: ودنا المنى) أى: قرب ما أتمناه بظهور  
أمارته بعد أن كان بعيداً. (قوله: وأجابت الآمال) جمع أمل، وهو ما يؤمله الشخص  
ويترجاه أى أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممتنعة، وإسناد الإجابة للآمال  
مجاز عقلى إذ الحقيقة أجابنى الله في آمالى بأن حصل لى ما أؤمله أو أنه شبه الآمال  
بشخص يجب بعد الطلب بجماع النفع في كل، وأجاب تخييل.

(قوله: وتبسم) عطف على "سعد"، و"المطالب" فاعله، وشبه المطالب بإنسان  
مرغوب فيه العطاء، لا يقابل سائله إلا بالبشر والتبسم، وشبه الرجاء بإنسان طالب  
استعارة بالكناية فيهما، وإضافة الوجوه إلى الرجاء، والتبسم إلى المطالب تخييل، وتبسم  
المطالب في وجه الرجاء كناية عن إقبال المطالب بعد اليأس منها.

(قوله: بأن توجهت) سبب للأفعال الخمسة قبله، والمسبب مع سببه مرتبان  
على الشرط، وهو التوفيق أى إنى لما وفقت للإتمام سعد الزمان وساعد الإقبال ودنا  
المنى... إلخ؛ بسبب توجهى فاندفع ما يقال: إنه قد جعل السبب في الأفعال الخمسة  
التوفيق المتقدم لتعلقها به حيث قال: "ولما وفقت.... إلخ سعد الزمان... إلخ، وهنا  
قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجاب بأن "لما" هنا ليست للتعليل بل بمراد  
الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضى أو يقال... إلها للتعلق وجوابها "سعد"  
وما بعده وأما قوله: "بأن توجهت" فهو سبب لقوله: "وتبسم.... إلخ" وحده،  
ولا يخفى عليك ما في كلام الشارح من حسن التخلص. (قوله: تلقاء  
مدين المآرب) أى: جهة مدين التى هى موضع لاجتماع المآرب أى: المقاصد ثم إن  
مدين في الأصل اسم لقرية شعيب - على نبينا وعليه أفضل - الصلاة والسلام -

حضرة من أنام الأنام في ظل الأمان، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان،...

استعيرت هنا للملك الموصوف بالأوصاف الآتية بجامع أن كلاً منهما مكان لحصول المآرب، فالمعنى تلقاء ملك شبيه بمدین بجامع أن كلاً منهما مكان لحصول المقاصد، واعترض بأن مدین علم، والأعلام لا تصح استعارتها. قلنا: استعارتها للملك بعد تأويلها بكل وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه في حاتم ولا يخفى ما في قوله "بأن توجهت... إلخ" من التلميح لقصة موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدین وحصل له المقصود فيها. (قوله: حضرة) بدل من مدین والحضرة في الأصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازاً من باب إطلاق المثل على الحال، ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصدورها.

(قوله: من أنام الأنام) أى: الخلق أى جعلهم نائمین. (قوله: في ظل الأمان) أى: في الأمان الشبيه بالظل في الارتياح بكل أو أنه شبه الأمان ببستان ذی ظل على طريق المكنية وإثبات الظل تخييل، و"أنام" ترشيح أو أنه أطلق الظل وأراد به لازمه وهو الراحة؛ لأنه يقتضيها عادة أى: من صير الخلق نائمین في راحة الأمان.

(قوله: وأفاض) أى: أنزل بكثرة من أفاض الماء في الحوض أنزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعارة لـ"أظهر"، والسجال: جمع سجل اسم للدلو الممتلئ ماءً، فإن كان الدلو مائلاً عن الماء قيل له: غرب، وإضافة السجال لما بعده من إضافة المشبه به للمشبه أى: وأظهر فيهم العدل والإحسان الشبيهين بالدلاء الممتلئة بالماء بجامع أن كلاً منهما به حياة النفس؛ لأن الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذي فيه، وكذا العدل والإحسان بمما حياة النفس الكاملة؛ لأن الناس عند كثرة الظلم يكونون في حكم الأموات، وإن كانوا أحياء، و"أفاض" ترشيح للتشبيه مستعار لـ"أظهر" كما علمت، أو أنه شبه العدل والإحسان بماء بجامع الإحياء تشبيهاً مضمرًا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية، و"السجال" تخييل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته في كثرة عدله وإحسانه إليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوي به، واستعمل المركب الدال على الثاني

وردً بسياسته الفرار إلى الأجناف، وسدً هيئته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان،  
وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورًا، .....

في الأول على طريق الاستعارة التمثيلية. (قوله: بسياسته) السياسة: التدبير وحسن  
التصرف في أمور الرعية، و"الفرار" -بكسر الفين المعجمة وبالراء المهملة- بمعنى النوم،  
والأجناف: جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الأمن  
والرفاهية في زمنه التي يكون معها النوم وعدم المقاتلة بين الرعية الذي كان مفقودًا قبل  
زمانه، والحاصل أن الأجناف قبل وجوده كانت محالية عن النوم، ومن لوازم ذلك  
حصول المشقة، ولما وجد هذا السلطان رد النوم للعين، ومن لوازم ذلك حصول  
الراحة، ويطلق الفرار أيضًا على حد السيف، والجفن على غمده، ويصح إرادة ذلك  
هنا أي: أنه أرجع السيوف إلى أعمادها بعدما كانت مسلولة زمن الفتنة بإطفائه نارها  
بحسن سياسته، ففى الفرار والجفن على هذا إيهام، وما أحسن قول بعضهم:

بَيْنَ السُّيُوفِ وَعَيْنَيْهِ مُشَاكَلَةٌ      مِنْ أَجْلِهَا قِيلَ لِلْأَعْمَادِ أَجْنَانُ

(قوله: وسدً هيئته) أي: بسبب هيئته، والهيئة: حال يقوم بالشخص يوجب عوف  
الناس منه، والمراد به هنا لازمه، وهو الخوف منه، وقوله: "دون" ظرف بمعنى أمام.

(قوله: يأجوج الفتنة) من إضافة المشبه به للمشبه أي: الفتنة التي هي في  
فسادها وكثرتها شبيهة بـ"يأجوج". (وقوله: طرق العدوان) مفعول "سدً"، والعدوان:  
التعدى والظلم، وطرقه أسبابه، والمراد بالعدوان الفتنة؛ فهو إظهار في عمل الإضرار أي:  
وسدً هيئته أمام الفتنة الشبيهة بـ"يأجوج" طرقها، وحاصله: أن الفتنة كانت قادمة  
ومتوجهة على الرعية فسدً هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية.

(قوله: وأعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالي، والفضائل: جمع فضيلة،  
وهي ما يمدح به الإنسان من الأخلاق، والكمالات: جمع كمال، فهو أعم من ذلك؛ فهو  
ما يمدح به الإنسان من الأخلاق أو غيرها كالعلم، فشبه "الفضائل" و"الكمالات" بالموتى  
في ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية، وأضاف إليها العظام  
الرميمة أي: البوالى تخيلًا، ونسب إلى الممدوح أنه أعادها منشورة أي: مبعوثة بعد موتها

ووقع بأقلام الحظيات على صحائف الصفائح لنصرة الإسلام منشورًا، وهو  
السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، .....

ترشيحًا، ويصح أن تكون الإضافة بمعنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات، وعلى  
هذا فيكون "الرميم" استعارة للمضمحل من الفضائل، والكمالات من الميت المتحور  
إليه بالرميم عن العظم البالي، فهو مجاز على مجاز، وهذا أوفق بقوله: "منشورًا"؛ فإن  
النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط، ويصح أن يكون من إضافة الصفة للموصوف،  
فالرميم استعارة كما مر أو من إضافة المشبه به للمشبه، وعلى هذا فالرميم حقيقة.

(قوله: ووقع) التوقيع في الأصل الكتابة أريد بها لازمها وهو التأثير، وإضافة  
"أقلام" إلى "الحظيات" من إضافة المشبه به للمشبه أى: الحظيات التى كالأقلام في التأثير  
بها، و"الحظيات" - بضم الحاء بعدها ظاء مشالة ثم ياء مشددة - جمع حظية بالتصغير  
سهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل، فإن كان فيه نصل قيل له: حظوة بفتح الحاء،  
وقد تضم، و"الصفائح" جمع صفيحة - بتقدم الفاء - سيوف أعدائه العراض، وإضافة  
"الصحائف" جمع صحيفة - بتقدم الحاء - بمعنى الورقة إلى "الصفائح" من إضافة المشبه  
به للمشبه أى: الصفائح التى كالصحائف بجامع أن كلاً يؤثر فيه غيره، وقوله: "لنصرة  
الإسلام" متعلق بـ"وقع"، والمنثور في الأصل الكلام المكتوب أريد به لازمه وهو  
التأثير، والمعنى: أن هذا الممدوح أثر بالسهم الصغيرة الشبيهة بالأقلام في سيوف أعدائه  
العريضة الشبيهة بالأوراق تأثيرات وتكسرات ككتابة كلام منشور، واختار الشارح  
التعبير بالحظيات دون الحظوات ودون السهام؛ إشارة لقوة ذلك الملك حيث يجمع  
الأعداء بالسهم الصغيرة التى لا نصل لها، وتخصيص المنثور بالذكر؛ لأنه أغلب من  
النظم، وهذا الكلام كناية عن إبطال آلات أعدائه وإضعاف قواهم وعزمهم، وفيه من  
المبالغة في مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير في أقوى  
آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم، وبين "الصحائف" و"الصفائح"  
الجناس المقلوب.

(قوله: السلطان) من السلاطة، وهى القهر. (قوله: الأعظم) أى: لا وزيره.

(قوله: مالك رقاب الأمم) أى: ذواتهم، وإنما عبر بـ"الرقاب"؛ لأن أثر الملك يظهر غالبًا فيها

ملاذ سلاطين العرب والعجم، ملجأ صناديد ملوك العالم، ظل الله على بريته  
وخليفته في خليفته، حافظ البلاد، وناصر العباد، ماحي ظُلم الظُلم .....  

---

لأن العبد غالباً يخضع لسيده بعنقه، والمراد بكونه مالِكاً لهم أنه أمأهم إليه بالإحسان  
إليهم، والقهر لهم وإلا فهم أحرار، و"الأمم" جمع أمة تطلق على الجماعة وعلى المفرد.  
(قوله: ملاذ) أى: مفزع سلاطين العرب والعجم في دفع ما لا يطيقون، وبين "العرب"  
و"العجم" التضاد؛ فالجمع بينهما جناس الطباق.

(قوله: ملجأ صناديد... إلخ) أى: مهرب الشجعان من الملوك الكائنين في  
العالم، فهو لزيادة شجاعته على شجاعتهم يهربون إليه عند اشتداد الأمر عليهم.  
(قوله: ظل الله) تسميته ظلاً؛ لأنه يلجأ إليه كما يلجأ إلى الظل من الحر، ففيه  
استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بـ"ظل"؛ لأن كلا منهما يلجأ إليه لدفع  
الضرر؛ فالسلطان يلجأ إليه في دفع حوادث الدهر، والظل يلجأ إليه لدفع حر  
الشمس، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة، وإضافة  
"الظل" إلى "الله"؛ لأنه البارئ له. واعلم أن الظل ظلمة تنشأ بخلق الله عند حجب  
الجرم الكثيف للنور عن الأرض، والظلمة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء. (قوله:  
وخليفته في خليفته) الخليفة في الأصل كل من خلف غيره في أمر من الأمور ثم جعل  
اسماً لمن خلف غيره في الملك أى: أنه أعطاه الله قوَّةً وَعَدلاً يحكم به في العباد فقد  
علف المولى بحسب الظاهر.

(قوله: حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور، ويحتمل أنه حامى نفس  
البلاد، وأنه لولا هو لخربت. (قوله: وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالظلم، والمراد:  
العباد المؤمنين والداخلين تحت ذمته من الكفار.

(قوله: ماحي ظُلم الظلم) الكلمة الأولى جمع ظلمة، والثانية مفرد بمعنى التصرف  
في ملك الغير بغير حق، والإضافة من قبيل إضافة المشبه به للمشبه أى ماحي الظلم الذى  
كالظلم في القبح وعدم الاهتداء، وفي تشبيه الظُلم بـ"الظُلم" إشارة إلى أن ذلك الظلم  
الذى محاه وأزاله كان كثيراً، ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيهاً مضمراً في النفس،

والعناد، رافع منار الشريعة النبوية، ناصب رايات العلوم الدينية، محافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين، .....

و"الظلم" تخييل، وبين "الظلم" و"الظلم" الجناس المصحف شكلاً، وأما بين "عليفته" وعليفته فالجناس المصحف لفظاً أو المضارع (قوله: والعناد) قيل: هو الميل عن الحق، وعدم الانقياد إليه، وقيل: هو المكابرة أى إنكار الحق بعد العلم به. (قوله: رافع منار الشريعة إلخ) "الشريعة" هى الأحكام الشرعية شبهت بمسجد على طريق المكنية، و"المنار" تخييل أو أن رفع منار الشيء يستلزم إظهار الشيء، فأطلق اسم الملزوم وأريد اللازم، والمعنى: أن الشريعة بعد أن كانت مهملة تقريراً أو عملاً رفع شأنها وأظهرها بكثرة تقريرها، وحمل الناس على العمل بها أو أنه شبه أدلة الشريعة بـ"منار"، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق المصراحة، وحينئذ فالمراد أن أدلة الشريعة انخفضت، وهذا الملك رفعها بالتفات الناس إليها. (قوله: ناصب رايات... إلخ) المراد بنصبها رفعها، و"الرايات" جمع راية؛ بمعنى العلم، وإضافة "رايات" للعلوم من إضافة المشبه به للمشبه أى: أنه رافع للعلوم الدينية التى هى كالرايات بجامع أن كلاً بمحة لأهله، أو شبه العلوم الدينية بمحش عظيم بجامع حصول المقصود بكل استعارة مكنية، و"الرايات" تخييل. (قوله: محافض جناح... إلخ) فى ضمير "محافض" استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراده بجامع الشفقة والحنو تشبيهاً مضمرًا فى النفس، و"الجناح" تخييل، و"الخفض" ترشيح، والأول مستعار للجانب، والثانى للين، وإضافة "جناح" إلى "الرحمة" لجرد الملابس إذ الرحمة التى هى سبب لخفض ملابسها للجناح، والمعنى: محافض جناحه الملابس للرحمة لأهل الحق أى: لأجلهم أو عليهم، و"الحق" على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام، وعلى أنه صفة مشبهة للكلام الذى طابقه الواقع، واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل، والمعنى: أنه محافض جناحه الملابس للرحمة لأجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع، ومعتقدين ما يقولون اعتقاداً جازماً عن دليل، وأما أهل الكبر والمعاصى فيتكبر عليهم. بمعنى أنه يعرض عنهم وينكر عليهم حالهم، وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم.

مادّ سراد<sup>(١)</sup> الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين:

كَهْفُ الْأَنَامِ مِلَادُ الْخَلْقِ قَاطِبَةً    ظِلُّ الْإِلَهِ جَلَالُ الْحَقِّ وَالْدِّينِ

أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان، خلّد الله سرادق عظّمته.....

(قوله: سرادقات) جمع سرادق، وهو الخيمة التي تمد فوق صحن الدار لأجل دفع حر الشمس مثلاً، وإضافة "السرادق" للأمن من إضافة المشبه به للمشبه، والجامع اندفاع الضرر مع كل، "والمدّ" ترشيح أو شبه "الأمن" بدار بجامع الحفظ، واندفاع الضرر في كل تشبيهاً مضمرًا في النفس على طريق المكنية، و"السرادق" تخييل، و"مادّ" ترشيح مستعار لـ "مجدد".

(قوله: بالنصر) أى: الحاصل ذلك الأمن بالنصر على الأعداء. (قوله: العزيز) الذى لم يحصل نظيره لأحد من السلاطين. (قوله: المبين) أى: البين الواضح لكل أحد، وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر واتضح، والمراد بـ "الفتح": فتح بلاد العدو.

(قوله: كهف الأنام) أى: ملجؤهم، و"الكهف" في الأصل هو غار الوحش في الجبل؛ شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء إلى كل، فالسلطان يلجأ إليه أهل مملكته، والكهف يلجأ إليه الوحش، واستعير اسم المشبه به للمشبه. (قوله: ملاذ) أى: ملجأ، وقوله: "قاطبة" بمعنى جميعًا. (قوله: جلال الحق) أى عظمة الحق، وقد مرّ معناه، وقوله: "والدين" أى: وجلال الدين وعظمة الأحكام الشرعية مهالفة على حد زيد عدل، والمراد: أن الحق والدين يعظمان بسببه في صدور الخلق، وهما بدون ذلك الملك حقيران. (قوله: أبو المظفر) كنيته، (وقوله: "محمود") اسمه، وأعاد لفظ السلطان مع تقدمه في قوله: "وهو" السلطان الأعظم تأدبًا؛ لأنه يستقبح عادة أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلقب بجاهه وصفه بالسلطنة. (قوله: جاني بك خان) لقبه، ومعناه بالفارسية: روح كبير السلاطين؛ لأن "جاني" معناه: روح، و"بَك" - بفتح الباء وسكون الكاف - معناه: كبير، و"خان" معناه: السلطان، ويراد من "بَك" و"خان" الجمع كما قلنا (قوله: سرادق عظّمته) أى: عيمة عظّمته، فشبه "العظمة" بـ "ملك" تشبيهاً مضمرًا في النفس على طريق المكنية، وإثبات "السرادق" بمعنى الخيمة تخييل أو أن إضافة "السرادق" للعظمة من إضافة المشبه به للمشبه أى:

(١) كذا في المطبوعة، وفي شرح الدررقي: (سرادقات).



وجلاله، وأدام روى نعيم الآمال من سجال إفضاله، فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذبال الإقبال، والاستغلال بظلال الرأفة والإفضال؛ .....

أدام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق في الارتياح والاتحاء لكل، و"الجلال" مرادف للعظمة. (قوله: وأدام روى<sup>(١)</sup>... إلخ) الروى - بالكسر والقصر - بمعنى الارتواء، وقوله: "نعيم" بمعنى: تنعم، وفيه استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو إنسان يرتوى، وإثبات الروى تخييل، و"سجال" ترشيح، وقوله: "الآمال" على حذف مضاف أي: نعيم أهل الآمال أو أن إسناد "التنعم" للآمال يحاز عقلي إذ المتنعم أهلها، وقوله: "من سجال" متعلق بـ"روى"، وفي إفضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بـ"ماء" بجامع الإحياء، و"سجال" تخييل، ويصح أن تكون إضافة "الروى" للنعيم من إضافة المشبه به للمشبه، وكذلك إضافة "السجال" للإفضال أي: أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيهة بالارتواء من إفضاله الشبيهة بـ"السجال" أي: دلو الماء بجامع الفيضان في كل، ويصح أن تكون إضافة "نعيم" لـ"أهل" الآمال من إضافة الصفة للموصوف أي: أدام: الله ارتواء أهل الآمال المنعمة من سجال الإفضال، هذا كله على كسر الراء من "روى"، وقصره، ويصح فتح الراء مع المد، ومعناه: الماء العذب، وضم الراء مع المد أيضاً، ومعناه: المنظر الحسن وعليهما تكون إضافة رواء لـ"نعيم" بمعنى التنعم من إضافة المشبه به للمشبه أي: أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيهة بالماء العذب أو المنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل، من إفضاله الشبيهة بالسجال، والوجه الأول -أعني: كسر الراء مع القصر- أقرب للتعبير بـ"السجال".

(قوله: فحاولت) هذا مفرع على محذوف أي: توجهت لتلقا مدين فلما وجدته بتلك الصفات المذكورة حاولت أي: رمت، وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث أي: التعلق بأذبال إقباله، شبه إقبال السلطان عليه بثوب إنسان، من استمسك بأذباله: بلغ المراد على طريق المكنية، و"الأذبال" تخييل و"التشبث" ترشيح.

(قوله: والاستغلال) أي: وحاولت الاستغلال بظلال الرأفة، وهي شدة الرحمة، و"الإفضال" الإحسان، وإضافة "الظلال" للرأفة من إضافة المشبه به للمشبه أي: الاستغلال برأفته ورحمته الشبيهين بالظلال بجامع الاتحاء، و"الاستغلال" ترشيح للتشبيه أو أنه شبه الرأفة والإفضال ببستان على طريق الاستعارة بالكناية، وإثبات "الظلال" تخييل.

(١) في الأصل: روا (بالألف) وكذا في كل المواضع بعدها، والمثبت هو الصحيح في قياس الخط.

فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الأقبال، ومعول رجاء الآمال، ومبوءاً  
العظمة والجلال؛ لا زالت محط رجال الأفاضل، وملاذ أرباب الفضائل، وعون  
الإسلام، وغوث الأنام، .....

(قوله: فجعلته) الفاء للسببية أى: فبسبب هذا القصد جعلته أى: هذا الشرح  
المختصر، وقوله: "خدمة" أى: ذا خدمة أو خادماً إذ الخدمة السعاية في مراد المعدوم.  
(قوله: لسدته) هي العتبة في الأصل، والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير  
صاحب فيما يأتي، وأما إن بقيت على معناها الأصلي فنحتاج إلى تقدير صاحبها فيما  
يأتي، وقوله: "ملتئم" أى: محل التثام، و"الشفاه" جمع شفة، و"الإقبال" جمع قيل -بفتح  
القاف وسكون الياء- وهو في الأصل ملك حمير -قبيلة باليمن- والمراد به هنا مطلق  
ملك، وإذا كانت تلك السدة أى: العتبة ملتئماً للملوك، فهي ملتئم لغيرهم بالأولى أى:  
أن هذه العتبة شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها. (قوله: معول) أى: والتي  
هي معول أى معتمد رجاء الآمال؛ شبه الآمال بأشخاص طالبين استعارة بالكناية،  
و"الرجاء" تخييل أى: أن ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول في تحصيله على أحد إلا على  
هذه السدة، أو الكلام على حذف مضاف أى: معول رجاء أهل الآمال، وحينئذ فلا  
استعارة.

(قوله: ومبوءاً العظمة) أى: والتي هي منزل العظمة والجلال وعلمهما،  
والعظمة والجلال إما بمعنى التعظيم والإجلال أو باقيان على حالهما، والمعنى: أن تلك  
السدة محل أقام فيه العظمة والجلال. (قوله: لا زالت) أى تلك السدة بمعنى ذات الملك  
أو المراد لا زال صاحبها بناء على أن المراد بالسدة معناها الأصلي، وهو العتبة. (قوله:  
محط رجال الأفاضل) أى: محالاً لا انحطاط رجال الأفاضل عند انتهاء أسفارهم لكونها  
مقصودهم في ارتحالهم لطلب أفضالها. (قوله: وملاذ) أى: ولا زالت ملاذاً وملجأ  
لأصحاب الفضائل أى: الأخلاق الحميدة التي يتمدح بها. (قوله وعون الإسلام) أى:  
ولا زالت معينة لأهل الإسلام بأن تجلب لهم كل نفع. (قوله وغوث الأنام) أى: ولا  
زالت مغينة للأنام من حوادث الدهر، وفي دفع الضرر.

بالنبي وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

فجاء بمحمد الله كما يروق النواظر، ويجلو صدأ الأذهان، ويرهف البصائر،  
ويضيء ألباب أرباب البيان. ومن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية  
والنهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل.

### (بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله: بالنبي) متعلق بمحذوف أى: وأطلب ما ذكر حال كوني متوسلاً بالنبي،  
ومن توسل به لم يحب.

(قوله: فجاء بمحمد الله) عطف على قوله سابقاً فانتصبت لشرح هذا الكتاب  
أى: فجاء هذا الشرح حال كونه ملتبساً بمحمد الله. (قوله: كما يروق) بضم الياء  
وسكون الراء وكسر الواو أى: يعجب أى: جاء حال كونه مشابهاً لشيء يروق، وإذا  
كان مثل الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متصفاً بها فكأنه قال: فجاء على حالة  
تعجب النواظر.

(قوله: صدأ الأذهان) شبه "الأذهان" بشيء نفيس كذهب عليه صدأ تشبيهاً  
مضمرًا في النفس على طريق المكنية، وإثبات "الصدأ" تخييل (قوله: ويرهف) أى: يحد  
البصائر، وهو جمع بصيرة، وهى عين في القلب، وشبه "البصائر" بسيف غير حاد لا  
يقطع شيئاً على طريق المكنية، وإثبات "يرهف" بمعنى يحد تخييل.

(قوله: ويضيء) أى: ينور عقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من  
الاسوداد، و"البيان" هنا يحتمل أن يراد به العلم الآتي، ويحتمل أن المراد به المنطق  
الفصيح المعرب به عما في الضمير.

(قوله: ومن الله التوفيق) أى: والتوفيق والهداية أطلبهما من الله لا من غيره.  
(قوله في البداية) أى: في ابتداء هذا التأليف وفي انتهائه.

(قوله: بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة يصح أن تكون عبرية باعتبار  
صدرها وهو أولف؛ لأن التأليف لا يتوقف تحققه في الخارج على النطق بها بل يجوز  
حصوله خارجاً ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق في الخارج كما هو شأن الخبر

الصادق، فإن قلت: إن كلا من مصاحبة الاسم والاستعانة به من ثممة الخير؛ لأنه قيد ملاحظ فيه، والقيد محط القصد نفياً وإثباتاً، وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يلتفت للقيد وهو مستعينا، ولا شك أن الاستعانة يتوقف حصولها على النطق به، وحينئذ تكون الجملة إنشائية، وأجيب بأنهما وإن كانا من ثممة الخير لكنهما ليسا بجزئين منه بل من متعلقاته الخارجة عن حقيقته وقيد فيه، وإن توقف مضمون الخير المطلوب شرعاً عليهما إلا أن ذلك التوقف لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال في نحو «قَامُوا كُسَالَى»<sup>(١)</sup>، «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَهَيْينَ»<sup>(٢)</sup> والحاصل أن القيود وإن كانت محلاً للقصد، لكنها لا تخرج عن كونها فضلات والذي يوصف بالخير والإنشاء إنما هو العمد لأنها ركنا الإسناد، والمقصود بالذات إنما هو المسند والمسند إليه لكن يرد على هذا "متى ضربت" فإنها جملة إنشائية مع أن أداة الاستفهام فضلة، وحينئذ فلا يصح أن يقال: إن الذي يوصف بالخير والإنشاء هو العمد، وأجيب بأن محل كون الفضلات لا ينظر إليها ما لم يكن لها تأثير، ومتى أثرت في الجملة الإنشاء لكونها عريقة في الاستفهام المتأني للعبير بخلاف الاستعانة مثلاً فإنها لا تنافي الإخبار بالتأليف، وأجيب عن أصل الإشكال بجواب ثان، وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن المعتبر في إنشائية الكلام وعبريته إنما هو صدره لا عجزه، وإن كان عمدة كما في "زيد اضربه" فقالوا: إن هذه جملة خبرية نظراً إلى الصدر مع أن "اضربه" إنشاء وعمدة، فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمدة، ويحتمل أن تكون جملة البسمة إنشائية نظراً للعجز وهو الاستعانة؛ لأنه لا يتوقف حصولها على النطق بها، إن قلت: إن هذا العجز فضلة، والمنظور له في الإنشائية والخبرية إنما هو العمدة قلت: قد نظروا هنا إلى أن القيود محط القصد ثم اعلم أن جعلها إنشائية باعتبار العجز متوقف على جعل إضافة اسم الله بيانية، ويقال: إن كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله، وأما إن جعلناها حقيقية، وأن المراد بالاسم المسمى ومن الجلالة اللفظ، فلا يصح أن تكون إنشائية؛ لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف

(١) النساء : ١٤٢ .

(٢) الدعاء : ٣٨ .

على المنطق بل تحصل بمجرد توجه القلب، وحينئذ فتكون عبرية باعتبار المعز أيضاً، وقد يقال: يمكن أن يتوجه الإنسان بقلبه لأسماء الله تعالى ويستعين بها فتكون عبرية حتى على جعل الإضافة بيانية، والأظهر أن يقال: إنه إن أريد الاستعانة القلبية كانت عبرية باعتبار المعز كانت الإضافة بيانية أو حقيقية، وإن أريد الاستعانة اللفظية كانت إنشائية لا فرق بين أن تكون حقيقية أو بيانية؛ هذا ويمكن جعلها عبرية باعتبار المعز على أن الإضافة بيانية بناء على أنه مخبر عن استعانة حاصلة بهذا اللفظ كما في قولك: "أتكلم" فإنه إخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ، ولا يقال: إن الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ به، وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائماً مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائماً، وهذا لا ينافي أنه قد يتحقق مدلوله به.

### [القول في الحمد]:

(قوله: الحمد) ترك العطف على كون جملة البسملة إنشائية وجملة الحمد عبرية أو العكس ظاهر؛ لأن بينهما حينئذ كمال الانقطاع، وأما على أنهما متفقان في الخبرية أو الإنشائية فترك العطف إشارة إلى أن كلاً من الجملتين مقصود بالذات وليست إحداها تابعة للآخرى ثم إن كون هذه الجملة صيغة حمد ظاهر إن قلنا إنها إنشائية أى لإنشاء الثناء على الله بأنه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق، وأما إن قلنا: إنها عبرية أى إنها للإخبار بأن الله مالك لذلك فجعلها صيغة حمد مشكل؛ لأن الإخبار بثبوت شيء للغير لا يستلزم حصول ذلك الشيء من المعتبر، فقولك القيام لزيد لا يلزم من ذلك أن يكون قائماً، وحينئذ فلا يلزم من الإخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حاملاً مع أن المطلوب منه أن يحمّد الله في الابتداء، وأجيب بأجوبة، منها: أن هذه الجملة عبرية في الأصل ثم نقلت شرعاً للإنشاء بمضمونها كما في صيغ العقود نحو "بعت" و"آجرت"، فإنها إخبار في الأصل ثم نقلت شرعاً لإنشاء مضمونها فهو حمد شرعي يترتب عليه ما يترتب على الحمد للغير من الثواب والخروج عن عهدة الطلب، ولا يقال: هذا ظاهر إذا لم تجعل "أل" للاستغراق، إذ لا يتأتى إنشاء جميع المحامد؛ لأننا نقول المستحيل إنما هو إنشاء جميع المحامد لغة بصيغ متعددة

هو الثناء باللسان، .....  
.....

بعدد المأمود عليه، وأما إنشاء الجميع بصيغة واحدة شرعاً فلا استحالة فيه؛ لأنها لإنشاء الثناء، مضمونها لا لإنشاء مضمونها، ومنها أن ذلك الإخبار مفيد للحمد؛ لأن الإخبار بأن الله مالك لجميع المأمود وصف له بحمائل فيكون حمداً، وعلى هذا فمحل كون المخبر بالشئ ليس آنياً بذلك الشئ ما لم يكن الإخبار فرداً من أفراد المخبر عنه كما هنا، وهذا ظاهر إن قلنا: إنما للإخبار بأن الله مالك لجميع المأمود، وأما إن قلنا: إنما موضوعة للإخبار بوقوع الحمد لله من الغير فبقول ذلك الإخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون إخباراً باتصافه تعالى بالكمال بواسطة فيكون حمداً بهذا الاعتبار.

(قوله: هو الثناء) أى: الحمد في اللغة واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوي إشارة إلى أن الحمد الذي طلبت البداءة به الحمد اللغوي لا الاصطلاحي، ووجه ذلك كما قال بعض العلماء: أن الحمد العرفي طارئ بعد النبي ﷺ، وإذا كان كذلك فيحمل الحمد الذي طلب البداءة به على ما كان موجوداً في زمنه وهو الحمد اللغوي، وقد يقال: إن هذا التوجيه لا يصح إلا لو كان المراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع أن المراد العرف العام فهو أمر قديم، فالأولى أن يقال: إنما حمل على المعنى اللغوي؛ لأن محور ما فسرت به بالوارد، والوارد في الحديث بالحمد لله بالرفع على الحكاية، وهو يقتضي أن المراد هذا اللفظ، ولو كان المراد العرفي لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه.

(قوله: الثناء... إلخ) أى: الذكر بخير، مأخوذ من أنثيت إذا ذكرت بخير ولو مرة لا من ثبوت إذا كررت، وإلا لزم أن الثناء مرة واحدة لا يقال له حمد، وليس كذلك، وضده الثناء بتقديم الثنن وهو الذكر بشر، هذا ما عليه الجمهور، وقال العز بن عبد السلام<sup>(١)</sup>:

---

(١) هو شيخ الإسلام والمسلمين وأحد الأئمة الأعلام وسليمان العلماء إمام عصره بلا مدافعة، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي. ولد سنة ٥٧٧ هـ أو ٥٧٨ هـ وهو فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد ولد ونشأ في دمشق، تولى القضاء والخطبة لنجم الدين أيوب، من مؤلفاته "التفسير الكبير" و"الإمام في أدلة الأحكام" و"قواعد الشريعة" و"الفوائد"..... وكان من أمثال مصر "ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السلام" توفي - رحمه الله - سنة ٦٦٠ هـ - وانظر: طبقات الشافعية (٣٥٤/٤)، والأعلام للزركلي (٢١/٤).

الثناء حقيقة في الذكر بالخير والشر وممسك بمحدث "مر بمنارة فأنثوا عليها حميراً ومر بأخرى فأنثوا عليها شراً"<sup>(١)</sup> وأجيب بأن هذا من قبيل المشاكلة، واعترض بأن الثناء بالمنعنى المذكور لا يكون إلا باللسان، وحينئذ فذكره مستدرك، وأجيب بأن اللسان وإن كان معلوماً من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصاً المقتضية لظهور التفرع لبيان النسبة بينهما أو يجاب بأنه لما كان يحتمل التحوز في الثناء بإطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والأركان ذكره لإعراج الثناء بغير اللسان، وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد، وأما على الجواب الأول؛ فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء، وإنما ذكر لما مر، ثم إن تفسير الثناء بما ذكر مبني على أنه مختص باللسان، وهو خلاف الراجح، والراجع أنه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح، وحينئذ فيفسر بأنه الإتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة، وعلى هذا فقوله: "باللسان" قيد لا بد منه لإعراج الثناء بغيره كالجنان والأركان، واعترض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه إذ المولى منزّه عن الجارحة، وأجيب بأن هذا تعريف لنوع من الحمد، وهو الحمد الحادث أو يقال: المراد باللسان الكلام مجازاً مرسلاً من إطلاق السبب وإرادة المسبب، والعلاقة بكفى تحققها في بعض الأفراد، فلا يقال: إن كون اللسان سبباً في الكلام ظاهر في الحمد الحادث دون القديم، وأورد على الجواب الثاني أن المجاز لا يدعّل التعاريف؛ قلنا: ما لم يكن مشهوراً، وهذا قد اشتهر إن قلت: إن حقيقة القديم مبينة لحقيقة الحادث، وحينئذ فلا يجوز جمعهما في تعريف واحد؛ قلنا: محل ذلك إذا أريد بيان حقيقة كل على التفصيل، وأما إذا كان المراد بهما إجمالاً فلا مانع من ذلك. (قوله: على قصد التعظيم) "على" بمعنى "مع" أى: الثناء باللسان حال كونه مصاحباً لقصد التعظيم، وأعلم أنك إذا تلفظت بقولك: "زيد عالم" مثلاً تارة

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز (٦١٤/٣) طبعة دار الشعب.

سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها، .....  
.....

تكون قاصداً بذلك التعظيم، وتارة تكون مكذباً لذلك وقاصداً به الهزء والسخرية،  
وتارة لا تقصد شيئاً فلو لم تقصد شيئاً أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون  
حمداً لغة مع أنه إذا لم تقصد شيئاً يكون حمداً لغة، والجواب أن الشارح أراد أن يبين  
الحمد اللغوي الأكمل المعتد به، ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم، وإلا  
كان غير أكمل. (قوله: سواء تعلق بالنعمة) أى: سواء وقع في مقابلة نعمة أو في  
مقابلة غيرها، وهذا تعميم في الحمد عليه. واعلم أن الحمد له أركان خمسة: حامد  
محمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة؛ فالحامد من صدر منه الثناء، والمحمود هو من  
أثنى عليه، والمحمود عليه هو ما وقع الحمد في مقابلته أى ما كان باعثاً على الحمد،  
والمحمود به هو مدلول الصيغة وهى اللفظ، ثم إن الحمد عليه وبه تارة يختلفان ذاتاً  
واعتباراً كما إذا قلت: زيد عالم في مقابلة إكرامه لك، وتارة يتحدان ذاتاً ويختلفان  
اعتباراً كقولك: زيد كريم في مقابلة إكرامه لك، فالكرم من حيث إنه باعث على  
الحمد محمود عليه، ومن حيث إنه مدلول للصيغة محمود به، ثم إن الحمد عليه  
يشترط أن يكون اختياريّاً، وإن لم يكن نعمة بخلاف الحمد به، فلا يشترط أن يكون  
اختياريّاً إذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصوراً من حيث إنه لم يعتبر  
فيه أن يكون الحمد عليه جميلاً؛ لأن غير النعمة صادق بما إذا كان غير جميل مع أنه  
لا بد منه، وأجيب بموازين:

الأول: أن هذا تعريف بالأعم، وهو جائز عند الأدباء بل جوزه قدماء  
المناطق في التعريف الناقص.

الثاني: أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون الحمد عليه جميلاً؛ لأن المراد  
بالجميل في زعم الحامد أو في نظر المحمود برعم الحامد لا الجميل في الواقع إذ ليس  
بشروط، وفي هذا الجواب نظراً؛ إذ دلالة الالتزام متهورة في التعاريف، واعتراض بأن  
فيه قصوراً من وجه آخر، وهو أن الجميل المحمود عليه يجب أن يكون اختياريّاً، ولم  
يذكر ذلك في التعريف، ولم يكن فيه ما يستلزمه، والجواب: ما مر من أنه تعريف



بالأهم، وهو جائز؛ فإن قلت: إن الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد، ولا مجال لاعتبار الاختيار فيها قلت: المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة أو حكماً فذاته تعالى لما كانت منشأ للأفعال الاختيارية عدت اختيارية حكماً بلا واسطة، وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غمراً عدت اختيارية حكماً بواسطة ملازمتها للذات أو يقال: المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيارى ما كان منسوباً للفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أى: موثقاً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم<sup>(١)</sup>.

(قوله: سواء تعلق أى: الثناء، وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمة من تعلق الشيء بسببه الباعث عليه، و(قوله: "بالنعمة") أى: الإنعام كما لو قلت: زيد عالم فى مقابلة إكرامه لك، وهذا هو المعبر عنه بالفواضل فى قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل، و(قوله: "أو بغيرها") كما لو قلت: إنه فاضل فى مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة، وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكالحمد على مجرد الذات العلية ثم إن قوله: "سواء... إلخ" جملة مستأنفة مصرحة بمتعلق الحمد لا من جملة التعريف، وذلك؛ لأن التعريف تصوير لماهية المحدود لا بيان لعمومه؛ لأن التعميم إنما هو للإفراد وتعلق فى تأويل المصدر وإن لم يكن هناك سالك؛ لأن السبك بدون حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها، والفعل المقدر فى المعطوف فى تأويل المصدر أيضاً، وسواء بمعنى مستو غير مقدم، والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أى: تعلقه بالنعمة أو تعلقه بغيرها مستو، واعتراض هذا الإعراب بأن "أو" لأحد المتعدد، والتسوية إنما تكون بين المتعدد لا بين أحده، وأجيب بأن "أو" بمعنى الواو لأجل ما يقتضيه معنى الاستواء

(١) هو عبد الحكيم بن همام الدين الهندى السالكوتى البنجانى له تأليف، منها: حاشيته على تفسير البيضاوى، وحاشيته على الجرحان فى المنطق، وحاشيته على المطول، وحاشيته على شرح تصريف العربى للسعد، تولى سنة ١٠٦٧ هـ. انظر: الأعلام للزركلى (٣/٢٨٣).

من التعدد، وفي هذا الجواب نظراً؛ لأنه يناق جعل "سواء" بمعنى مستو؛ لأن مستو إنما يخبر به عن الواحد، تقول: زيد مستو مع عمرو، ولا يخبر به عن متعدد، فلا تقول: زيد وعمرو مستو، بل مستويان، وأجيب بأن الإخبار بحسب الظاهر؛ لأن سواء في الأصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الإخبار به عن الاثنين؛ لأن المصدر يقع على القليل والكثير، وإن أريد به هنا اسم الفاعل، ويصح بقاء "أو" على بائها، وصح الإخبار نظراً للمعنى المراد أى: أحد التعلّيقين مستو مع الآخر، وإنما جعلنا "سواء" خبراً، والمصدر بعده مبتدأ دون العكس؛ لأن "سواء" نكرة من غير مسوغ، والمقصود الإخبار عن التعلّيقين بالاستواء لا العكس، ويجوز جعل "سواء" خبراً لمبتدأ محذوف أى: الأمران سواء والجملة دليل الجواب، والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة معنى "إن" الشرطية لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم، والتقدير: إن تعلق بالنعمة أو بغيرها فالأمران سواء، ويجوز أن تكون "سواء" بمعنى مستو مبتدأ، والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سدّ مسد الخير على مذهب من لم يشترط الاعتماد، والمسوغ للابتداء العمل، فالأوجه في هذا التركيب ثلاثة، ويجوز وجه رابع، وهو جعل سواء بمعنى مستو خبراً مقدماً والفعل بعده مبتدأ مؤخر؛ لأنه مجرد عن النسبة أو الزمان، فحكمه حكم المصدر، والهمزة مقدرة بعد "سواء"، وهى مجردة عن الاستفهام لمجرد التسوية، وكأنه قيل: تعلقه بالنعمة أو بغيرها مستو، ويقال على هذا سؤالاً وجواباً مثل ما قيل على الأول.

### [الكلام في الشكر]:

(قوله: والشكر) أى: لغة وأما اصطلاحاً؛ فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله، أى: صرفها بحسب الطاقة البشرية لا مطلق صرف، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> وإنما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في المتن؛ لأنه أخو الحمد، ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال

فعل ينبئ عن تعظيم المنعم .....

الزعمشري<sup>(١)</sup>: إن المدح والحمد شيء واحد. (قوله: فعل) اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف، وحينئذ فيكون الفعل من كلامه غير شامل للشكر اللسان والجنان؛ لأن الذي باللسان قول والذي بالجنان كيفية نفسانية، وحينئذ فلا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله: "سواء... إلخ"، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاث، ويجاب بأنه أراد بالفعل الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغة لا ما قابل القول، والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل ما قابل الانفعال، ولا شك أن كلا من القول والاعتقاد ليس انفعالاً.

(قوله: ينبئ) فيه أن الشكر الجنان وهو الاعتقاد لا يصح إنباؤه عن التعظيم إذ لا معنى لإنباؤه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبة لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه محققاً، وعلى فرض أن يطلع عليه الشاكر بقول أو فعل فالمنبئ حقيقة هو ذلك القول أو الفعل المطلق لا الاعتقاد، وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الإنباء فيه مع أنه من أفرادهِ ويكون قوله الآتي: "أو بالجنان" فاسداً لعدم إنباؤه. قلت: المراد بالإنباء الدلالة لا الإخبار، ولا شك أن الشكر الجنان وهو اعتقاد الشاكر أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبة للشاكر وغيره، ولا يقدح في كون الاعتقاد دالاً على تعظيم المنعم بالنسبة لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه؛ لأنه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم؛ لأن الدليل ما يلزم من العلم بشيء آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشيء آخر ألا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبة للأعمى؛ لأنه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطة

---

(١) هو العلامة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزعمشري الخوارزمي كبير المعتزلة النحوي صاحب الكشف والمفصل، حجّ وجاور ونخرج به أئمة. وكان رأساً في البلاغة العربية والبيان، وله نظم جيد، ومن مصنفاته أيضاً الفائق في غريب الحديث، وريب الأبرار، وأساس البلاغة، والمنهاج في الأصول، وقال الذهبي: "كان داعية للاعتزال، الله يساعده". توفي ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ.  
انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥١/٢٠)، والأعلام للزركلي (١٧٨/٧).

لكونه منعمًا، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، .....

فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر اتصاف المنعم بصفات الكمال يدل على الشاكر وغير الشاكر ممن له اطلاع عليه بإلهام أو بزوال المانع، وإطلاع على السرائر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم، ولا يقال: إن الإطلاع على ذلك الاعتقاد إذا كان بقول أو فعل من الشاكر، فالمنعم عن التعظيم حيث إن ما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد؛ لأننا نقول الموجود من الشاكر حيث شكران: أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالأركان، والذي بالأركان أو باللسان دال على الجنان، وكل من الجنان وغيره دال على تعظيم المنعم الأول بواسطة، والثاني بدونهما، فظهر لك أن حصر المعارض الإنباء في القول الذي هو الشكر اللساني، والفعل الذي هو الشكر الأركاني ممنوع؛ بقي شيء آخر، وهو أن الشكر الجناني هو اعتقاد عظمة المنعم، وهو لا يصح إنباؤه عن تعظيم المنعم؛ لأن المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الأمر، وهو اعتقاد العظمة أيضًا، والشيء لا ينبئ عن نفسه، وأجيب بأن الشكر الجناني اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال، وهو مغاير لاعتقاد العظمة؛ لأنه أهم منه والعام ينبيء عن الخاص أي يدل عليه. (قوله: بسبب كونه منعمًا) متعلق بـ "تعظيم"، وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم المنعم؛ لأن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق، وأجيب بأن هذا تصريح بما علم التزامًا لكون دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف، وقوله: "بسبب كونه منعمًا" أي: على الشاكر أو غيره.

(قوله: سواء كان) أي: الفعل، وقوله: "باللسان" أي: صادرًا من اللسان. (قوله: أو بالجنان) أي: أو كان ذلك الفعل صادرًا من الجنان أي: القلب، والفعل الصادر منه هو اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال كما علمت، وأعلم أن المعتقد لا يقال له شاكر إلا إذا انقاد وأذعن، وإلا فلا يعد اعتقاده شكرًا كما في الإيمان أفاده شيخنا العلامة العدوي. (قوله: أو بالأركان) أي: الجوارح، و(أل) للجنس فيصدق بمجراحة واحدة كما لو أكرمتني فقبلت يدك أو وضعت يدي على صدرى لك أو قمت لك إجلالًا، وأعلم أن عمل الجوارح لا يقال له: شكر إلا إذا كان عذمة لا إن كان بطريق الإعانة والتسرحم

فمورد الحمد لا يكون إلا باللسان، ومتعلقه يكون النعمة وغيرها، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة، ومورده يكون اللسان وغيره، .....

والأجرة. (قوله: فمورد... إلخ) "الفاء" واقعة في جواب شرط مقدر أى إذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر، وأردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فمورد... إلخ، واعتراض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شيء قبل ثم ورد على اللسان بعد، إذ مورد الشيء ما يرد عليه ألا ترى أن الطهوان إذا أخرجته من بيتك للحوض مثلاً فالحوض يقال له: مورد، والبيت مصدر مع أن الحمد إنما صدر من اللسان فالأول أن يقول: فمصدر الحمد، وأحبب بأن مراده بالمورد المصدر أى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه، واعتار التعبير عن المصدر بالمورد؛ لأن الثناء لما كان لا يعتد به في كونه حمداً إلا إذا كان مصاحباً لقصد التعظيم، صار كأنه صادر من القلب ووارد على اللسان ففي التعبير بالمورد إشارة إلى أنه لا يعتد بالحمد إلا إذا كان صادراً من القلب بأن يكون قصد به التعظيم ووارداً على اللسان لا إن قصد به الهزء والسخرية أو لم يقصد به شيء (قوله: ومتعلقه) وهو ما يكون في مقابله ويجعل بإزائه وهو المحمود عليه. (قوله: وغيرها) لكن لا بد أن يكون ذلك الغمر فعلاً جميلاً اختياريّاً كحسن الخط، وإلا كان مدحاً كالثناء في مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات، ومن قول الشارح يكون "النعمة وغيرها" يعلم جواب سؤال، وهو أن الحمد ينقسم إلى مطلق ومقيد؛ فاعتراض بأنه كيف يكون مطلقاً ليس في مقابلة شيء مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد، والمأهبة تنعدم بانعدام جزئها، وحاصل الجواب أن المراد بالحمد المطلق ما ليس في مقابلة نعمة، وكونه ليس في مقابلة نعمة لا ينافي وقوعه في مقابلة فعل جميل اختياري غير نعمة، فالحاصل أن الحمد إن وقع في مقابلة نعمة فهو المقيد، وإن وقع في مقابلة فعل جميل اختياري غير نعمة فالمطلق، فالمحمود عليه متحقق في كل منهما.

(قوله: ومتعلق الشكر... إلخ) لم يقدم المورد كما قدمه في الحمد بل قدم المتعلق لأجل أن يكون بين المتعلقين قرب، ولأجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص في كل منهما، فلما بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر؛ لأنه نظيره في الخصوص. (قوله: فالحمد... إلخ) اعتراض بأنه لا حاجة للذكر ذلك بعد ما تقدم

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس.

(الله) هو اسم .....

من قوله: "فمورد... إلخ"، وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان مورد هما ومتعلقهما، وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى. (قوله: فالحمد أعم) أى: مطلقاً، وقوله: "باعتبار" الباء سببية ثم إن أفعل إما على غير بابه أو على بابه؛ نظراً إلى أن متعلق الشكر فيه عموم، ومثل هذا يقال في قوله: "أخص" قرره شيخنا العلوى. (قوله: أخص) أى: مطلقاً. (قوله: بالعكس) أى: يخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظراً للمورد، وأخص منه نظراً للمتعلق؛ فالمراد بالعكس العكس العربي، وهو المخالفة، ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقي، ولا اللغوي؛ لأن الأول: قلب جزأى القضية مع بقاء الصديق والكيفية والكم في غير الموجبة الكلية، والثاني: قلب الجزأين مع بقاء ما ذكر مطلقاً فمكس "كل إنسان حيوان" على الأول "بعض الحيوان إنسان"، وعلى الثاني "كل حيوان إنسان"؛ لأن التعريفين لا قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور، فلا قضية أصلاً حتى يقلب جزأيا. (قوله: هو) أى: لفظ الله من الله اسم... إلخ، والاسم يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكيفية واللقب وعلى ما قابل الصفة، ويصح إرادة ما عدا الأول إذ لا توهم فيه وإرادة الثالث أنسب؛ لأن جعله مقابلاً للصفة فيه رد على من قال - كالبياضى<sup>(١)</sup>: إنه صفة في الأصل لا علم؛ لأن العلم ما وضع لمعين، وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم، وإنما كان صفة مع أنه جامد؛ لأنه مؤول. عشتق أى معبود بحق ثم صار علماً بالغلبة التقديرية، وما ذكره الشارح لا يصح أن يكون تعريفاً حقيقياً للفظ الجلالة؛ لأنه يجب أن يكون مانعاً من دخول الغير فيه، وهذا ليس كذلك؛ لأنه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الألفاظ المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له، فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا لغة بل كل ما رادفه

(١) هو قاضى القضاة على بن عمر البياضى.

للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، والوصول إلى الجملة الاسمية.....

صحيح أن يعبر به عن ذلك المسمى للحصول القرض منه، وذات الشيء تقال على حقيقته الكلية وعلى هويته الخارجية، والمراد هنا الثاني، وتستعمل الذات استعمال النفس واستعمال الشيء، فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث. (قوله: للذات) أورد المعرف باللام إشارة إلى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علمًا شخصيًا. (قوله: الواجب الوجود... إلخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه إن كان لكونهما من جملة الموضوع له لزم عليه أن لفظ الجلالة كلّي المنحصر في جزئي، وهو باطل؛ لأنه يلزم عليه عدم إفادة لا إله إلا الله للتوحيد، والعقلاء مجمعون على إفادتها لذلك، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم. وإن كان ذكرهما لتمييز الموضوع له عن غيره، فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الأوصاف المميزة، وأجيب باختصار الثاني، وإنما خصًا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظًا ومعنى، فلا يستعمل واحد منهما في غيره، وليس أحد في الواقع متصفًا بواحد منهما غيره تعالى، وقدم الأول على الثاني؛ لأن الأول أصل لغيره من صفات الكمال؛ لأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات؛ لأنه المفهوم عند الإطلاق، فواجب الوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها، فيجب اتصافه بأشرف طرق النقيضين من أي وصف اعتبر، وأمر الوصف الثاني عن الأول؛ لأن استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده، والمحامد جمع مَحْمُدة بمعنى الحمد أي المستحق لكل فرد من أفراد الحمد. (قوله: والعدول إلى الجملة الاسمية... إلخ) هذا يفيد أن أصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها، وهو كذلك لأمرين:

أولهما: أن الحمد من المصادر الدالة على الأحداث المتعلقة بمحالتها من الذوات والشائع الكثير في بيان الأحداث المنسوبة لمحالتها المتعلقة بها هو الأفعال لدالاتها على وقوع تلك الأحداث في أزمنة مخصوصة.

ثانيهما: أن ذلك المصدر، وهو الحمد في أكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بأفعال محدوفة بأن يقال: حمدًا لله، والأصل: حمدت حمدًا لله؛ فحذف الفعل مع الفاعل، وأقيم المصدر مقامه.

للدلالة على الدوام والثبات، وتقدم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام  
مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشف .....

(قوله: للدلالة على الدوام والثبات) أى: لمضمونها، والثبات هو الحصول المستمر،  
وحينئذ فعطفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت؛ فإنه أهم من الدوام؛ لأنه مطلق الحصول  
فيوجد مع التحدد ومع الدوام ثم إن ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام  
مضمونها وثباته بخلاف الفعلية؛ فإنها تدل على تحدد مضمونها وحدوثه أى: حصوله بعد أن  
لم يكن. هو ما ذكره صاحب الكشف، وصاحب المفتاح، وكلام الشيخ عبد القاهر في  
دلائل الإعجاز يقتضى أن الجملة الاسمية إنما تدل على مجرد الثبوت، ولا دلالة لها على  
الدوام حيث قال: "لا دلالة لقولنا زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد"<sup>(١)</sup>،  
وجمع شارحنا بين الكلامين في شرح المفتاح كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لأصل الوضع،  
وكلام صاحب الكشف وصاحب المفتاح بالنظر للقارئ كراية المقام، والعدول عن  
الفعلية. (وقوله: وتقدم الحمد) أى: على لفظ الجلالة، وقوله: "باعتبار" أى: بسبب اعتبار  
وملاحظة أنه -أى: الحمد- هنا أهم أى: من اسم الله؛ فحذف المفضل عليه للعلم به،  
واعترض على الشارح بأن الأصل تقدم المبتدأ، فتقدم الحمد على لفظ الجلالة آت على  
الأصل، وما كان كذلك لا يحتاج لنكتة التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل "الحمد لله"  
"حمدت الله حمداً" فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه فصار "الله حمداً"، ثم أدخلت  
لام الجر على المفعول فصار "له حمداً"، ثم أدخلت "أل" على الحمد لإفادة الاستغراق أو  
لتعريف الجنس أو العهد، ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار أصل  
"الحمد" التأخير عن لفظ الجلالة، فلا بد من نكتة لتقدمه سلمنا أن أصله التقديم لكن قد  
عارض هذا الأصل عارض، وهو أهمية اسم الله فقد تعارضت أصالة التقديم وأهمية الله، فلا  
بد من نكتة مرجحة لذلك التقديم.

(قوله: نظراً إلى كون المقام... إلخ) هذا علة لكون الحمد أهم من اسم الله أى:  
وإنما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى نظراً إلى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد  
لا مقام ذكر لاسمه تعالى، فإن قلت: الحمد الذى يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله،

(١) انظر: دلائل الإعجاز ص ٢٤٨.



في تقديم الفعل في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> على ما سيحىء، وإن كان ذكر الله أهم نظرًا إلى ذاته.

والثناء على الله لا يحصل إلا بمجموع المبتدأ والخبر، وحينئذ فالمقام إنما يقتضى تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة، وحينئذ فتعليل أهمية الحمد على اسمه تعالى المقتضية لتقدم الحمد بكون المقام مقام حمد لا يصبغ، وحاصل الجواب أنا نسلم أن الحمد الذى يقتضيه المقام هو الثناء وأن الثناء لا يحصل إلا بمجموع الجملة إلا أن لفظ الحمد لما كان موضوعًا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لإشعاره بما يقتضيه المقام، وعلم من كلامه أن الأهم العرضى إذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتى.

(قوله: في تقديم الفعل في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾... إلخ) حيث قال: قدم الفعل؛ لأنه أهم من اسم الله؛ لأن المقام مقام قراءة، وهذا مبني على أن قوله: "باسم ربك" متعلق بـ"اقرأ" الأول، وأما إن علق بالثاني ونزل الأول منزلة اللازم، فلا يرد البحث من أصله.

(قوله: وإن كان ذكر الله الواو للحال، "وإن" زائدة أى: والحال أن ذكر الله أى ذكر هذا اللفظ أهم من كل شيء نظرًا إلى ذاته لكونه دالاً على الذات العلية المقدمة على غيرها وجودًا ورتبة، فإن قلت الاهتمام بـ"اسم الله" ذاتى لما علمت والاهتمام بـ"الحمد" عرضى أى عارض بالنظر لخصوص المقام، والأول مقدم في الاعتبار على الثاني، وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار، وألها متساويان فيه؛ فهما متعارضان، فإما أن يتساقطا ويعدل إلى أمر آخر أو يرجح اعتبار أحدهما بمرجح؛ قلت: المرجح لاعتبار الاهتمام العرضى الحاصل بتقدم الحمد قصد المتكلم؛ لأن الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ أو كون تقدم الحمد هو الأصل؛ لأنه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الأصل أو أن أهمية الله الذاتية كفت شهرتها مونة ما يدل عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فإنه عارض، فاللائق الإتيان بما يدل عليه كالتقدم لحفائه.

(١) العلق: ١.

(على ما أنعم) أى: على إنعامه، .....

(قوله: على ما أنعم) ليس متعلقاً بالحمد على أن "لله" خبر لفلا يلزم الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو إما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر أى: كالتن على إنعامه فيكون مشيراً إلى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته، أو متعلق بمحذوف خبر و"لله" صلة الحمد أو متعلق بمحذوف مستأنف أى أحمدته على ما أنعم، و"على" بمعنى لام التعليل علة لإنشاء الحمد أو ألها صلتان للحمد، والخبر محذوف أى: واجب. (قوله: أى: على إنعامه) أشار بذلك إلى أن "ما" موصول حرف لا اسمي واختار ذلك لأمرين:

الأول: أن الحمد على الإنعام أمكن وأقوى من الحمد على النعمة؛ لأن الحمد على الإنعام حمد بلا واسطة، وعلى النعمة حمد بواسطة ألها أثر الإنعام؛ لأنه لا يصح الحمد على المنعم به إلا باعتبار الإنعام.

الأمر الثاني: إن جعلها موصولاً اسمياً يوجب إلى تقدير عائد، والعائد المحرور لا يحذف اطراداً إلا إذا جر بمثل ما جرُّ به الموصول، وهنا الموصول محرور بـ"على"، والعائد محرور بالباء، فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر بالنسبة للمعطوف؛ لأن "علم" أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه، ولا يجوز عطف الجملة على الصلة إذا حلت عن العائد إلا إذا كان العطف بالفاء، وأما قول بعضهم: إنه يمكن تقدير عائد في المعطوف بأن يقال: وعلمه، ويجعل قوله: "ما لم نعلم" بدلاً من الضمير أو خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: أعنى؛ فتعسف وخروج عن الطريق المستقيم. أما الأول فلاستلزامه إلا بدال من المحذوف، وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير الإنشاء، وعند ابن الحاجب<sup>(١)</sup> مطلقاً، وأما في الأخيرين فلاستلزامهما الحذف بلا

(١) هو العلامة النحوى الفقيه الأصول، أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب كرى الأصل ولد في صعيد مصر ونشأ في القاهرة وسكن دمشق ومات بالإسكندرية، من تصانيفه "الكافية" و"الشافية" ومختصر الفقه وغير ذلك في النحو والصرف والفقه والأصول. توفى -رحمه الله- سنة ٦٤٦ هـ انظر: الأعلام للزركلى (٢١١/٤)، ومقدمة شرح شافية ابن الحاجب (٣/١).

ولم يتعرض للمنعم به إيهامًا لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء.....

دليل يعتد به؛ ولأن الرفع والنصب على المدح، وإن كانا لطيفين في أنفسهما لكنه لا لطف في بيان ما علم بما لم نعلم.

(قوله: ولم يتعرض للمنعم به) أى: كلاً أو بعضاً تفصيلاً أو إجمالاً؛ لأن أقسام التعرض للمنعم به أربعة: الأول: أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلاً بأن يقال: الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم، الثاني: أن يكون بذكرها إجمالاً بأن يقال: الحمد لله على جميع النعم، الثالث: أن يكون بذكر بعضها تفصيلاً بأن يقال: الحمد لله على العلم، الرابع: أن يكون بذكر بعضها إجمالاً بأن يقال: الحمد لله على بعض النعم.

(قوله: إيهامًا لقصور العبارة... إلخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصور العبارة عن الإحاطة بالمنعم به على جميع الاحتمالات، وإن كانت العبارة في الواقع لا تقصر إلا عن القسم الأول، ولذلك عبر بالإيهام، ويصح أن يراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أى: الذهن، ولو على سبيل الجزم، وليس المراد بالإيهام التوهم، وهو الطرف المرجوح، والمعنى حينئذ: لأجل أن يقع في وهم السامع وفي ذهنه أن العبارة قاصرة لا تحيط بالمنعم به أعم من أن يكون الإيقاع على سبيل الجزم كما في القسم الأول أولاً كما في بقية الأقسام فاندفع ما يقال: إن التعرض للمنعم به كلاً على سبيل التفصيل تقصر عنه العبارة قطعاً فلا وجه للتعبير بالإيهام، وحينئذ فالأولى إسقاطه.

(قوله: ولئلا يتوهم اختصاصه) أى: المنعم به أى: إنه لو اقتصر في حمده على بعض المنعم إجمالاً أو تفصيلاً لتوهم أن المنعم به مختص بهذا البعض، ويصح رجوع ضمير اختصاصه لحمد الله، وعلى كل حال، فقوله: "ولئلا يتوهم... إلخ" حلة لعدم التعرض لبعضه إجمالاً وتفصيلاً، ويصح أيضاً أن يكون حلة لعدم التعرض للمنعم به كلاً إجمالاً كما قال الخطابي من حيث إنه يمكن أن يراد بالعموم الخصوص إذ كثر استعمال المصام في الخاص، ولا يقال: إن هذا يعكس علينا في العموم المأخوذ من الحذف إذ لا فرق، فلا

(وعلم) من عطف الخاص على العام .....

تم النكتة التي أبدوها لترجيح الحذف على الذكر؛ لأننا نقول: الحذف لما كانت دلالة على العموم عقلية كانت قوية؛ فتدفع توهم الخصوص بخلاف الذكر؛ فإن التحويل في دلالة على الألفاظ، ودلالاتها ضعيفة، فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كله يقال للشارح: إن المصنف قد تعرض للمنع به إجمالاً؛ لأن عموم الإنعام المستفاد من إضافة المصدر إلى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به استلزماً عقلياً، وحينئذ، فلا يصح قوله: "ولم يتعرض للمنع به" إلا أن يقال: المراد إنه لم يتعرض له تصريحاً إن قلت: إنه قد تعرض لبعض المنعم به صراحة حيث قال: "وعلم من البيان ما لم نعلم"، فلا يصح نفسى التعرض بالنظر لهذا القسم، وأجيب بأن المراد: لم يتعرض لذكر المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الإنعام.

(قوله: من عطف الخاص على العام) أى: لأن تعليمه - سبحانه وتعالى - إيانا البيان الذى لم نكن نعلمه من جملة إنعامه. (قوله: رعاية... إلخ) علة لحذف أى: وعطف هذا الخاص على العام لأجل رعاية أى: ملاحظة براعة الاستهلال، والبراعة: مصدر بَرُعَ الرجل إذا فاق أقرانه، والاستهلال أول صباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء، ومنه اهلل أول المطر، ومستهل الشهر أوله، وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الأصل أى: المعنى اللغوى تفوق الابتداء أى: كون الابتداء فائقاً حسناً ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء، وهو كون الابتداء مناسباً للمقصود، وذلك بأن يشتمل الابتداء على ما يشير إلى مقصود المتكلم ناثراً أو ناظماً بإشارة ما، ولا شك أن الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذى هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، وهذا الكتاب في علم المعاني والبيان والبديع المتعلقة بالبيان المذكور، ففى التعبير به إشارة إلى أن مراد المصنف التكلم على علم له تعلق بالبيان أى: المنطق الفصيح أو أن براعة الاستهلال من حيث إن التعبير بالبيان يشير إلى أن مراد المصنف التكلم في هذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه؛ لأن البيانين وإن اختلفا معنى فقد اشتركا في الاسم، فالإشارة إلى مقصوده حاصلة على كل حال.

بقى شيء آخر، وهو أن رعاية البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفاً أو لا. كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام أو لا، وحينئذ، فلا يصح تعليقه العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الأولى أن يقول: وعلم تخصيص بعد تعميم، وذكر ذلك الخاص؛ رعاية... إلخ، وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص، فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم، ورد هذا الجواب بأنه إنما يتم بالنسبة للعلّة الأولى المعطوف عليها، ولا يتم بالنسبة للعلّة الثانية المعطوفة، وذلك لأن التنبيه على فضيلة نعمة البيان إنما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص، وأجيب بأن ملاحظة العطف إنما هي سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة لا للتنبيه على أصل الفضيلة؛ إذ التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص عموداً عليه. سلمنا أن التنبيه على فضيلة نعمة البيان إنما يحصل بملاحظة العطف؛ فنقول: لا يعد أن يقال: معنى قوله: "عطف الخاص على العام" ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيان: الأول: ذكر الخاص، والثاني: ذكره بعد العام بطريق العطف، فقوله: "رعاية" علة للأمر الأول، وقوله: "وتنبيهًا" علة للأمر الثاني، والأحسن ما أجاب به العلامة عبد الحكيم عن أصل الإشكال، وهو أن المفعول له قد يكون علة غائية مترتبة، وقد يكون علة باعثة، فالأول: أعني: قوله: "رعاية... إلخ" من الأول، والثاني: وهو قوله: "وتنبيهًا" من الثاني؛ فإن الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان، والتنبيه باعث على العطف المذكور. (قوله: وتنبيهًا على فضيلة نعمة البيان) أى على مزيتها وشرفها؛ لأن البيان هو المنطق الفصيح، كما قال الشارح، والإنسان لا يتوصل إلى أعظم مآربه إلا به، ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يؤمى إلى أن الخاص بلغ في الشرف والكمال مبلغًا بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام؛ لأن العطف يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، والمغايرة تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله:

(من البيان) بيان لقوله: (ما لم نعلم) .....

فَإِنْ تَفْقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمُسْكَ بِعَضَى ذِمِّ الْغَزَالِ<sup>(١)</sup>

والحاصل: أن العطف يشير إلى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه، وأنه إنما أفرد بالذكر، ولم يكتف بدعوله تحت العام لعظمه، فكأنه أمر آخر غيره. (قوله: بيان لقوله: ما لم نعلم) أى: بيان لما من قوله: "ما لم نعلم" لكن لما كانت الصلة والموصول كالشيء الواحد صح ما قاله. (قوله: ما لم نعلم) أى: في الزمان السابق على التعليم، وتعليم ذلك البيان الذى كان غير معلوم بخلق علم ضرورى في أينا آدم بجميع الأسماء والمسميات من كل لغة، واعترض بأنه لا حاجة لذكر قوله: "ما لم نعلم" للاستغناء عنه بقوله: "علم"؛ لأن التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم، فغير المعلوم لازم للتعليم، وبذكر الملزوم يعلم اللازم، وأجيب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا، ومنه ما هو سهل المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف، واللازم للتعليم الثانى دون الأول، والمراد هنا في كلام المصنف الأول، فقوله: "ما لم نعلم" أى: بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله: "ما لم نعلم" لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية، حيثئذ فالتصريح بقوله: "ما لم نعلم" لدفع ذلك التوهم، وهذا الذى ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكُمَا مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد يقال: إن هذا التوهم يدفعه قوله: "من البيان"؛ لأنه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفاً، فلو قال: "وعلمنا البيان" لكفى في دفع ذلك التوهم، قلعل الأحسن أن يقال: إنما أتى بقوله: "ما لم نعلم" لرعاية السجع أو لدفع توهم التجوز بأن يراد بالتعلم إحضار المذهول عنه وتذكير النسي، وما قيل: إن فائدته التصريح بأنه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل إلى نور العلم، فغيب بحث؛ لأن هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة ثم إن قوله: "ما لم نعلم" مفعول ثان لـ "علم"، والأول محذوف أى: علمنا، إذ ليس "علم" من أفعال

(١) البيت من الوافر، وهو للمتنبي في ديوانه، وأمرار البلاغة ص ١٢٣، ١٤٠ تحقيق: أحمد شاكر.

(٢) النساء: ١١٣.

قدّم رعايةً للسجع، والبيان: المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

## .....(والصلاة والسلام)

القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه، وكيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾<sup>(١)</sup>. (قوله: قدّم رعايةً للسجع) ظاهره أن رعاية السجع لا تتأتى إلا بتقدم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاة السجع بدون تقديم له بأن يقال: وما لم نعلم من البيان علم، وأجيب بأن مراد الشارح: قدم ذلك على المبين فقط بعد ذكر العامل في مرتبته، ولا شك أن الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر العامل في مرتبته إلا بذلك التقديم، وأما ما أجاب به العلامة القاسمي<sup>(٢)</sup> من أنه يلزم من تأخير "علم" تقدم معمول الصلة عليها؛ لأن "علم" معطوف على "أنعم" الذي هو صلة لـ"ما"، "وما لم نعلم" مفعوله، وذلك لا يجوز مردود؛ لأن الممنوع تقدم معمول الصلة على الموصول نحو: "جاء زيدا الذي ضرب"، وأما تقديمه على الصلة وحدها نحو: "جاء الذي زيدا ضرب" فلم يمنعه أحد. (قوله: المنطق) أي: المنطوق به، "والفصيح" بمعنى الظاهر الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في ألحان الطيور، وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنة؛ لأن المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الإنسان، وربما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور. (قوله: المعرب عما في الضمير) أي: المظهر له بدلالات وضعية إما من الله أو من أهل اللغة على ما بين في موضعه.

(قوله: والصلاة والسلام... إلخ) الظاهر أن هذه الجملة إنشائية؛ لأن المقصود

منها الدعاء له ﷺ، ويدل لذلك ما ورد: كيف نصلي عليك؟ فقال: "قولوا

(١) البقرة: ٣٢.

(٢) هو علامة الشام - محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق - من سلالة الحسين السبط، إمام الشام في عصره علماً بالدين وتضللاً من فنون الأدب، مولده ووفاته في دمشق كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد، من مصنفاته: "إصلاح المساجد من البدع والعوائد"، "حاسن التأويل"، "دلائل التوحيد"، "موعظة المؤمنين"، ولابنه ظافر القاسمي كتاب: جمال الدين القاسمي وعصره، نول - رحمه الله - سنة ١٣٣٢ هـ. انظر الأعلام (٢/١٣٥).

على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتى الحكمة) هي علم  
الشرايع، .....

اللهم صل... إلخ<sup>(١)</sup> فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء، فهو من قبيل عطف الإنشاء  
على الإنشاء أعني: جملة الحمدلة. أما على أن جملة الحمد خبرية قالوا: "و" للاستئناف،  
وقول المغني: واو الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه أغلبي  
أو للعطف، ويقدر القول أي: وأقول الصلاة... إلخ، وإنما احتجنا لذلك لئلا يلزم عطف  
الإنشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم، وإن كان بعيداً أن جملة الصلاة يصح أن  
تكون خبرية؛ لأن المقصود بها تعظيمه ﷺ؛ لأن الإخبار بأن الله صلى عليه تعظيم له  
يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على مثلها، وإنما كان جمل جملة الصلاة خبرية  
بعيداً؛ لأنه يقتضي أنه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم، وليس كذلك كما يدل له  
الحديث السابق ثم إن المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة؛ فإنه ما من  
وقت إلا ويحصل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل. فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها  
طلب لما هو حاصل. (قوله: على سيدنا محمد) يتنازعه كل من الصلاة والسلام بناء على  
جواز التنازع بين العوامل الجوامد، وأما إن قلنا: إنه لا يكون إلا في المشتقات؛ كان  
متعلقاً بواحد وحذفه من أحدهما لدلالة الآخر أو يقدر الخبر مثنى، ولا حذف،  
والسيد: هو من ساد في قومه وكان كاملاً فيهم أو الذي يلجأ إليه في المهمات. (قوله:  
خير من نطق) إنما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له ﷺ ليناسب ما  
ذكر في جانب الحمد من التعرض لنعمة البيان، واختار التعبير بالنطق على  
التعبير بالتكلم؛ لأنه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الإطلاق لصدقه بالمولى  
- سبحانه وتعالى - فيحتاج إلى أن يقال: إنه عام يخص منه البعض، وهو الله فعبارة  
قاصرة على الحوادث من أول الأمر، وهو النطق، وفي كلامه تلميح إلى قوله تعالى:  
**﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾**<sup>(٢)</sup>، والصواب ضد الخطأ. (قوله: هي) أي: الحكمة علم

(١) أخرجه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٥٠/٢) من حديث أبي حميد الساعدي .

(٢) النجم : ٣٠.



وكل كلام وافق الحق، وترك فاعل الإيتاء؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى.  
(وفصل الخطاب) .....

الشرائع، لم يأت بـ"أي" التفسيرية بدل "هي" قيل: ليفيد أن ما ذكر معنى للحكمة لا بقيد كونها الواقعة في المتن، وفيه أن الإتيان بـ"أي" لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعة في المتن بخصوصها، فلعل الأحسن أن يقال: حكمة الإتيان بـ"هي" دون "أي" إفادة أن الحكمة مقصورة على ما ذكره لا على غيره من المعاني التي ذكروها للحكمة من الإدراكات أو العلم بالشياء على ما ينبغى مع العمل به فيكون في كلامه إشارة إلى أن هذا المعنى هو المرضى من بين معانيها، وإنما كان الإتيان بـ"هي" مفيداً لذلك؛ لأن الجملة حينئذ معرفة الطرفين، وهي تفيد الحصر. (قوله: وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية أى: كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع، ونفس الأمر وأصله حاقق، وعطف قوله: وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص؛ لأن قولك: الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق، وليس بشرعية. (قوله: لأن هذا الفعل... إلخ) هذا في الحقيقة علة لمحدوف، وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الإيتاء، وهو الله لتعنيته وظهوره؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله، وإذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل: إن الأنسب أن يكون المراد بمن نطق بالصواب: الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ومن أوتى الحكمة وفصل الخطاب: الرسل - عليهم الصلاة والسلام - فإن النبي هو الإنسان المبعوث إلى الخلق عمومًا أو خصوصًا بملاحظة معنى الإنشاء عن الله وأحكامه، والرسول هو الإنسان المبعوث بملاحظة إرساله إليهم مؤيدًا بالمعجزة، ومعه كتاب مشتمل على الحكمة، وهذا مبني على اتحاد النبي والرسول ذاتًا، وإن اختلفا اعتبارًا على اشتراط الكتاب مع الرسول، ونوقش فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب، فتأمل.

(قوله: وفصل الخطاب) يحتمل أنه عطف على "أوتى الحكمة" بناء على أن فصل فعل ماض على وزن ضرب، "والخطاب" مفعوله؛ فيكون جملة فعلية، ويحتمل العطف على "الحكمة" عطف مفرد على مفرد بناءً على أن فصل مصدر وهو الذي مشى عليه الشارح، وحاصل ما أشار إليه الشارح بقوله: أى: الخطاب المفصول أو الفاصل أن إضافة

أى: الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، أو الخطاب  
الفاصل بين الحق والباطل. ....

"فصل" للخطاب من إضافة الصفة للموصوف، وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم  
المفعول على طريق المجاز المرسل، وعلاقته الجزئية أو التعلق الخاص، ولك أن تجعل  
الفصل باقياً على مصدرته، ويعتبر التحوز فى إضافته إلى الخطاب على حد: جرد  
قطيفة، وأخلاق ثياب؛ فأصله خطاب فصل نحو: رجل عدل، ونحو: وإنما هى إقبال  
وإدبار، وهذا أوفق بما عليه أئمة المعاني حيث رجحوا التحوز العقلى على التحوز  
الإعرابى بحذف المضاف، وعلى المجاز اللغوى، وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغة  
البليغة ما لا يتضمنه المجاز اللغوى ولا المجاز الإعرابى. (قوله: أى: الخطاب المفصول)  
المراد بالخطاب: الكلام المخاطب به، وقوله: "البين" تفسير للمفصول، وقوله: "الذى  
يتبينه" تفسير للبين أى: يجده بيناً ظاهراً، ويعلمه كذلك من يخاطب به، وقوله: "ولا  
يلتبس عليه" تفسير لقوله: "يتبينه" فظهر لك أن التبين هنا بمعنى العلم والفهم، ولهذا  
عُدّى بنفسه، وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم.

واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا إما الكتب المنزلة على الرسل أو ما يعمها  
ويعم سننهم القولية، واعترض بأن فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن، وفيه  
من التشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه؟ قلت: المراد بكون المخاطب  
يجده بيناً ولا يلتبس عليه: أنه لا صعوبة فى فهمه، ومن حيث ما يخل بالبلاغة بحيث  
يعرف المخاطب مواضع الحذف والإضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الأوصاف  
الموجبة للبلاغة، أو يجاب بأن كلام الشارح مبني على مذهب المتأخرين من أن  
الراسخين فى العلم يعلمون تأويل التشابهات وهم المخاطبون بها؛ لأن الخطاب توجيه  
الكلام نحو الغير للإفهام، فمخاطب البارى يجب أن يفهم ما خاطب به وهم يتبينونها،  
ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن المخاطب بها هو الرسول -عليه الصلاة والسلام- وهو  
يتبينها أو يقال: إن إتياءه عليه الصلاة والسلام الكلام البين لا يقتضى أن يكون كل كلام  
أوتيه كذلك، وحيث فلا ترد التشابهات على رأى السلف. (قوله: أو الخطاب الفاصل)

(وعلى آله) أصله: أهل بدليل: أهيل؛ .....

أى الكلام المميز بين الحق والباطل، وشاع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات، والخطأ والصواب في الأعمال. (قوله وعلى آله) فيه إضافة الآل للضمير، وهو جائز على التحقيق علاًفاً لمن قال: إنه من لحن العامة؛ لأن آل إنما يضاف لذى شرف، والظاهر أشرف من الضمير، ورد بأن الضمير يعطى حكم مرجعه في الشرف وعدمه، ويدل للمواز قول عبد المطلب:

والصُرُّ عَلَى آلِ الصَّليِّ سَبِّ وَغَابِطِهِ الْيَوْمَ آلُكَ<sup>(١)</sup>

(قوله: أصله أهل) أى: من قولهم: فلان أهل لكذا أى: مستحق له، ولا شك أن الرجل مستحق لآله، وآله مستحقون له؛ فأبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان أبدلت الثانية ألفاً، فإن قلت: إبدال الهاء همزة مشكل، إذ فائدة التصريف النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل إذ الهمزة أثقل من الهاء، وأجيب بأن هذا الثقيل لم يقصد لذاته وإنما هو وسيلة للتوصل للتحفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفاً من أول الأمر؛ لأنه غير معهود في محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزة؛ فإنه قد عهد كما في "أراق" أصله: هراق. (قوله: بدليل أهيل) أى: بدليل تصغيره على أهيل، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واعتراض بأن في الاستدلال بالتصغير دوراً؛ وذلك لأن المصغر فرع المكبر، وحينئذ فـ"أهيل" متوقف على "آل"، فإذا استدلل بـ"أهيل" على أن أصله أهل كان آل متوقفاً على "أهيل"، وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر، وأجيب بأن الجهة منفكة؛ لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصالة الحروف، وتوقف المصغر على المكبر

(١) البيت ينسب إلى عهد المطلب بن هاشم، حدث النجاشي عنه وأنه قالها عند محاولة أبرهة الأشرم هدم الكعبة

المشرقة عام الفيل. ولقد أورد ابن كثير في "البداية والنهاية" نحواً من هذا البيت وهي قوله:

لَا هُمْ إِلَّا الْعَبْدُ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رَحَالَكَ

لَا يَخْلُونَ صَلْبُهُمْ وَمَحَالُهُمْ غَدَوْا مَحَالَكَ

إِنْ كُنْتَ تَارَكْتَهُمْ وَقَبَلْتَنَا فَأَمْرٌ مَا يَدَاكَ

انظر: "البداية والنهاية" (٥٩/٢) بتحقيق د/عبد الحميد هندراوي.

من حيث الوجود، واعتراض أيضًا بأن أهلاً يمكن أن يكون تصغيراً لـ "أهل" لا لـ "آل"؛ وحينئذ فلا يصح الاستدلال، وأجاب بعضهم بأن هذا مكبر ولا بد له من مصغر، ولم يسمع إلا أهيل دون أويل حتى يكون أصله أول ولا أهيل حتى يكون أصله أول، ولا أهيل حتى يكون أصله أهيل فدل على أن أهلاً تصغير له، وهذا لا يمنع من كونه تصغيراً لـ "أهل" أيضًا لكن ما ذكره ذلك البعض من أنه لم يسمع أويل فيه نظراً ففى "المطول" عن الكسائي: <sup>(١)</sup> "سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: "أهل وأهيل وآل وأويل" فالأولى في الجواب أن يقال: إن أهلاً وإن كان يحتمل أنه تصغير لأهل لكن أهل اللغة ثقات، وقد قام الدليل عندهم على أنه تصغير لـ "آل" أيضًا، فإن قلت: إن الآل يختص بأولى الخطر والشرف، والتصغير على "أهيل" يناقض ذلك لدلالة التصغير على التحقير قلت: معنى قول الشارح: "محصى استعماله... إلخ" أنه لا يدخل إلا على من له شرف، والتصغير إنما اعتبر في المضاف الذي هو الآل وليس معتبراً في المضاف إليه كالشرف فلا تنافي لاعتبار كل منهما في غير ما اعتبر فيه الآخر، سلمنا أن كلا من التصغير والشرف معتبر في المضاف لكون الشرف سرى من المضاف إليه إلى المضاف، فلا نسلم التنافي؛ لأن التحقير باعتبار لا يناقض الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولى الشرف ولو من بعض الوجوه، والتحقير من بعض الوجوه، وأما الجواب بأن تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه بالأشراف فقد يناقش فيه بأن تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرحوا به. (قوله: محصى استعماله في الأشراف... إلخ) يريد الشارح أن "آل" وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصاً، وإن كان عاماً باعتبار أصله وهو أهل، الأول: أنه لا يضاف لغير العقلاء فلا يقال: آل الإسلام ولا آل مصر وأمثالهما، ويقال: أهل الإسلام

(١) هو الإمام شيخ القراءة والعربية أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي الملقب بالكسائي لكسائه أحرم

فيه، له تصانيف، منها: "معاني القرآن" و"كتاب في القراءات" و"مختصر في النحو"، سار مع الرشيد فمات

بالرؤى سنة ١٨٩ هـ عن سبعين سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣١/٩)، والأعلام (٢٨٣/٤).

## (الأطهار) جمع طاهر، كصاحب وأصحاب.....

وأهل مصر، الثاني: أنه لا يضاف للعاقل إلا إذا كان له شرف وعطر فلا يقال: آل الجزار ويقال: أهله؛ قيل: والسبب في ذلك أنهم لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الأول قصدًا للملاءمة بين اللفظ والمعنى، ولما كانت الهاء حرفًا ثقیلاً بكونه من أقصى الحلق تطرق إلى الكلمة بسبب قلبها إلى الألف الذي هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثاني جبراً لهذا النقص. (قوله: في الأشراف) في القاموس: الشرف محرّكاً العلو والمكان العالي والحمد، ولا يكون إلا بالآباء أو علو الحسب أ.هـ. إذا علمت هذا، فقول الشارح: و"أولى الخطر" أتى به لدفع توهم تخصيص الأشراف بشرف الآباء أو بعلو الحسب أفاده عبد الحكيم، وقوله: "الخطر" - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - معناه العظم أى: سواء كان في أمر الدين والدنيا كآل النبي أو الدنيا فقط كآل فرعون.

(قوله: جمع طاهر) في القاموس: الطهر - بالضم - نقيض النجاسة كالطهارة، وطَهَرَ كَتَمَرَ وَكَرَّمَ فهو طاهر وطهور والجمع أطهار وطهاري وطهر. إذا علمت هذا تعلم أن ما ذكره الشارح هنا من أن أطهار جمع لطاهر لا يخالف ما قاله في شرح الكشف من أنه جمع لظهر - بكسر الهاء - كنمر وأثمار لما علمت أن المفرد من هذه المادة ثلاثة ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فكون أطهار جمعاً لطاهر لا ينافي أنه جمع لظهر. نعم ما نقله في شرح الكشف عن الجوهري<sup>(١)</sup> من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت، لا يسلم كما علمت من كلام القاموس، وما قاله العلامة الفري من

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري أول من حاول الطيران ومات في سبيله، لغوى، من الأئمة وعطه يذكر مع عطف ابن مقلة، أشهر كتبه "الصحاح"، وله كتاب في "العروض" و"مقدمة في النحو"، قال الثعالبي: كان الجوهري من أصحاب الزمان وهو إمام في اللغة أخذ الجوهري العربية عن أبي سعيد السمراني وأبي علي الفارسي وحاله صاحب ديوان الأدب أبي إبراهيم الفارابي.

توفي سنة ٣٩٣ هـ متردداً من سطح داره بنيسابور لمحاولة الطيران! انظر: سمر الأعلام للذهبي (١٧/٨٠)، والأعلام للزركلي (١/٣١٣) والمزهر (١/٩٧).

الجواب عن التحالف بين كلامي الشارح هنا وفي شرح الكشاف من أنه قد يقال: مراد الشارح هنا أن الأظهر جمع لظاهر بحسب المعنى فلا مخالفة بين كلاميه لا حاجة إليه، ويخالفه القياس بصاحب وأصحاب هذا محصل ما قاله العلامة عبد الحكيم. (قوله: وصحابه الأخيار) أى: المختارين، والصحابة في الأصل مصدر يقال: صحبه صحبة وصحابة أطلق على أصحاب خير الأنام، ولكنها أخص من الأصحاب؛ لأنها لغلبة استعمالها في أصحاب الرسول ﷺ صارت كالعلم لهم، ولهذا نسب الصحابي إليها بخلاف الأصحاب فيصدق بأى أصحاب كانوا. ثم المختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابي كل مسلم رأى الرسول ﷺ وقيل: وطالت صحبته، وقيل: وروى عنه، والظاهر أن مراد المصنف هنا كل مسلم يميز صاحب النبي ﷺ ولو ساعة، وكان أصحابه ﷺ عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كلهم أهل رواية عنه، وفي قول المصنف "الأظهار" التلميح لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾<sup>(١)</sup> كما أن في قوله: "الأخيار" التلميح لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> بناء على أن الخطاب بخطاب مشافهة، ولقوله ﷺ: (خَيْرُكُمْ قُرْنِي)<sup>(٣)</sup> وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالأظهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار.

(قوله: جمع خَيْرٌ بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدها هنا خَيْرٌ بالتشديد لا بالتخفيف لما في القاموس من أن المخفضة في الجمال والميسم، والمشددة في الدين والصلاح. كذا قال عبد الحكيم وعصمه: أن خَيْرًا إذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددًا أو مخففًا يجمع على أخيار لكن الشارح إنما قيد بالتشديد؛ لأنه المناسب للمقام،

(١) الأحزاب : ٣٣ . (٢) آل عمران : ١١٠ .

(٣) رواه البخارى في "الشهادات" باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٢٦٥١) ومسلم في فضائل

الصحابة باب: فضل الصحابة .. (٢٥٣٥).

(أما بعد) هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة أى: بعد الحمد والصلاة، والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل، .....

وقال الفنارى: قيد بالتشديد احترازاً عن غير المقصور عن أخير أفعال تفضيل فإنه لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير: أفعال من، وأفعال من لا يتصرف فيه؛ لكونه مشابهاً لفظاً ومعنى لأفعال التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر في النحو، وهذا لا ينافي أن غيراً الواقع صفة مشبهة إذا كان مخففاً يجمع على أعيار كالمشدد، وعلى هذا، فيقال: قول الشارح: "جمع غير بالتشديد" أى في الحال أو في الأصل فاندفع ما يقال: إن ظاهر كلام الشارح يقتضى أن غيراً المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أعيار وليس كذلك. (قوله: أما بعد) "أما" هنا للفصل أى: لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد، ووجه إفادتها للتوكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت: زيد قائم، وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم ولا محالة قلت: أما زيد فقائم أى: مهما يكن من شيء فزيد قائم فقد علقت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا، وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فإن قلت: إن مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفاً بالأوصاف الآتية محقق لا إنكار له، ولا شك فيه، والتأكيد يكون لدفع الإنكار أو الشك قلت: يكفى في صحة التأكيد الإنكار التنزيلي الادعائي على أن التأكيد قد يكون مجرد الاعتناء بالحكم وتقريره في النفوس كما سيأتى إن شاء الله.

(قوله: هو) أى: لفظ "بعد" هنا، وإنما قيدنا بـ"هنا" لأجل قوله: "المبنية"، وإلا فللفظ "بعد" في حد ذاته قد يكون معرباً. (قوله: من الظروف) أى: الزمانية نظراً للنطق أو المكانية باعتبار الرقم لكن في الثاني بُعد، وقوله: "المبنية" أى: على الضم. (قوله: المنقطعة...) إلخ) هذا إشارة لعل البناء والمراد لانقطاعها لفظاً لا معنى، وإلا فمطلق الانقطاع لا ينتج البناء، لأن الانقطاع قد يجامع الإعراب، وحاصله أنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه، وهو النسبة الجزئية، وأدى ذلك المعنى بالمضاف، وهو الظرف صار مشابهاً للحرف في المعنى فلذلك بنى. (قوله: أى: بعد الحمد...) إلخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتى الثناء فتدخل البسمة فإنها من جملة الثناء، وقد أتى بها المصنف، (وقوله: لنيابتها عن الفعل) علة لكونها عاملة

والأصل: مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة، .....

في الظرف أى: أن عملها ليس من ذاتها بل لنيايتها عن الفعل، وهو "يكن" الذى هو فعل الشرط، وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الظرف حقيقة الفعل، وأما "أما" فبطريق المعروض، وذلك لأن الظرف من متعلقات الشرط الذى نابت عنه "أما" فتكون نائبة عنه معنى وعملاً. (قوله: والأصل... إلخ) هذا في قوة العلة لما قبله أى: لأن أصل التركيب الذى نابت عنه فيه "أما" مناب الفعل مهما... إلخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره: أين الفعل الذى نابت عنه "أما" ثم إن المراد بالأصل: ما حق الكلام أن يكون عليه، وليس المراد أن الكلام كان مطلوباً ثم اختصر واعترض بأنه لا دلالة على هذا الأصل؛ لأن الفاء غاية ما تقتضى شرط أما لا مخصوص مهما، وبجواب بأن غير مهما لما كان خاصاً بشيء لأن "من" لمن يعقل "وما" لغيره "ومتى" للزمان "وأين" للمكان، والمقصود هنا التعميم، وإذ ما "ومهما" عام إلا أن المناسب لمقام التوكيد "مهما" فلذا اعتبرت. لا يقال إن "إن" أيضاً عامة قلت: نعم إلا أنها للشك فلا تناسب المقام ثم إن مقتضى هذا الأصل الذى ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقاً، والعامل فيه "أما" لنيايتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل: إن الواسطة بين أما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقاً أى: ظرفاً كان أو غيره، وقدمت تلك الواسطة عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملتزم حذفه بعد "أما" لجره على طريقة واحدة، وعليه مشى الشارح في "المطول" في متعلقات الفعل، وقيل: إن كانت الواسطة مما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بأن كانت ظرفاً فهي من متعلقات الجزاء وإن لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها، فهي من متعلقات الشرط المحذوف. والذى عليه المحققون القول الثانى؛ لإفادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شيء ما في الدنيا بخلافه على القول الأول فإنه يكون معلقاً على وجود شيء مقيد بكونه بعد الحمد وتعليق الشيء على المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد، وإن كان الأمران بالنظر لما في المقام سيان؛ لتحقيق ما علق عليه فيهما.



"ومهما" هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، "ويكن" شرط، "والفاء" لازمة له  
غالباً. ....

(قوله: ومهما هنا) أى: في هذا التقدير الذى قدره الذى هو أصل "أما" وإنما  
قيد ابتدائية مهما بـ "هنا"، لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولاً كقولك: مهما  
تعطى من شيء أقبل. (قوله: والاسمية لازمة للمبتدأ) إنما لم يقل له مع أن المقام مقام  
إضمار لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى مخصوص هذا المبتدأ الذى هو "مهما" فأشار به  
إلى أن الاسمية لازمة للمبتدأ أى مبتدأ كان.

(قوله: ويكن شرط) أى: فعل شرط و"كان" هنا تامة بمعنى يوجد فاعلها ضمير  
يعود على "مهما"، وهو الدال على اسميتها و"من شيء" بيان لـ "مهما" في موضع الحال  
فإن قلت: لا فائدة لهذا البيان؛ لأن مهما عامة فهي نفس الشيء ففيه بيان للشيء بنفسه  
ولا فائدة لهذا البيان قلت: فائدته التنصيص على عمومها وأما غير خاصة بزمان ولا  
مكان ولا بغير ذلك فهي ليست واحدة بمخصوصه، فهذا البيان مفيد لتأكيد العموم،  
ويجوز جعل "مهما" للزمان والشرط، وفاعل "يكن" "من شيء". على جعل "من"  
زائدة؛ لأن الشرط في حكم غير الموجب، والمعنى: أى: زمان يوجد فيه شيء (قوله:  
والفاء لازمة له) أى: لجوابه، وقوله: غالباً أى: في أغلب أحوال الجواب، وذلك فيما إذا  
كان الجواب لا يصلح لمباشرة الأداة بأن يجعل شرطاً كما لو كان جملة اسمية أو طلبية أو  
فعلها جامد أو منفى بما أو لن أو مقرون بقد أو السين أو سوف، وأما إذا صلح لمباشرة  
الأداة بأن كان ماضياً غير مقرون بقد أو مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا، فلا يلزمه الفاء بل  
اقترائه بما جائز، وأما حذفها في حديث: "ولا استمتع بها"<sup>(١)</sup> فنادر، وفي قوله:  
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا<sup>(٢)</sup>

(١) أخرجه البخارى في "اللقطة" باب: هل يأخذ اللقطة ولا يدها.. (٢٤٣٧).

(٢) صدر بيت من البسيط، وينسب لعبد الرحمن بن حسان الأنصاري في ديوانه وفي "مروانة الأدب" ص ١٥٥٧،

وبلا نسبة في "العمدة" ص ١٣١٦، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٤٤٨، ويروى حمزة:

"والشر بالشر عند الله مثلاً".

فحين تضمنت "أما" معنى الابتداء والشرط لزمتهما الفاء ولصوق الاسم .....

(قوله: فحين تضمنت أما... إلخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ، وفعل الشرط يجعل الابتداء بمعنى المبتدأ، وإضافة "معنى" إليه بيانية، ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مضاف أى: معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو "مهما"، ويمكن أعني المبتدأ وفعل الشرط أى: فحين قامت "أما" مقام المبتدأ، وهو "مهما" لزمها لصوق الاسم، وحين قامت مقام فعل الشرط وهو "يكن" لزمتهما الفاء. ففى كلام الشارح لف ونشر مشوش وما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول، والمراد بالابتداء المبتدأ، وبالشرط الفعل اندفع ما يقال: إنما لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسماً وفعلًا، وهو باطل. (قوله: لزمتهما الفاء) أى: لزومًا عرقيًا أى غالبًا لا عقليًا فلا ينافى أنهما قد تحذف قليلًا في غير ضرورة كحديث: "أما بعد ما بآل أنفوس... إلخ" (١) وكثيرًا عند تقدير القول في الجزاء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ (٢) أى: فيقال لهم: أكفرتم، وعند الضرورة كقول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرًا في عراض المواقب (٣)

(قوله: ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ إنما هو الاسمية لا لصوق الاسم؛ فكان الواجب أن يكون اللازم لـ "أما" الاسمية اللازمة لـ "مهما" لقيامها مقامها لا لصوق الاسم، ويجب أن لصوق الاسم، وإن لم يكن لازمًا للمبتدأ إلا أنه أعطى هنا حكم اللازم، وأقيم مقامه لمقتضى، وذلك أنه يلزم على جعل الاسمية لازمًا له خروجها عن الحرفية المتعينة لها؛ فجعل لصوق الاسم أى: وقوعه بعدها بلا فصل بدلًا عنها إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله، والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ، وفي حكمه

(١) أخرجه البخارى (٧٥٠).

(٢) آل عمران: ١٠٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المعزومى في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب (١/٤٥٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧.

إقامة للآزم مقام المآزوم وإبقاء لآثره فى الجملة. ....

فهو اسمية حكما، وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن لصوق شىء لشىء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه، وذلك كلصوق الاسم للمبتدأ، أو باعتبار تحققه كلصوقه لـ "أما" فإن الملاصق لها فرد من أفراد الاسم، وحيث فلا اعتراض، واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وأجاب فى الكشف بأن التقدير: فأما المتوفى إن كان... إلخ، فالاسم ملاصق بتقدير.

(قوله: إقامة للآزم) أى: الذى هو الفاء والاسمية الحكمية أعنى لصوق الاسم، (وقوله: مقام) بضم الميم أى: فى موضع المآزوم، وهو المبتدأ والشرط، وقوله: "إقامة... إلخ" الظاهر أن كلا من الإقامة والإبقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم، وإن قوله: "فى الجملة" راجع لكل من الإقامة والإبقاء أى: لزمت "أما" الفاء إقامة "للازم" مقام "المآزوم" فى الجملة وإبقاء لآثره فى الجملة، ولزم "أما" لصوق الاسم إقامة للآزم مقام المآزوم فى الجملة وإبقاء لآثره فى الجملة، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء إلا أنها ليست فى مقامه حقيقة؛ لأن مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المهل الذى فيه "أما"؛ فلما كانت الفاء قريبة من "أما" فكأنها حلت محل ملزومها، فهى حالة محله فى الجملة لا فى التحقيق، وكذا لصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدأ؛ لأن مقامه حقيقة هو موضع "أما"؛ لأنها نابت عنه ووقعت فى موضعه، لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكان الاسمية حلت محل ملزومها فهى حالة محله فى الجملة لا فى التحقيق. (وقوله: وإبقاء لآثره... إلخ) أثر مفرد مضاف بعم فكأنه قال: وإبقاء لآثاره أى: علاماته ولوازمه فى الجملة فآثار المبتدأ الاسمية والخبر والحمل بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية أى: الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها، وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط، والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها.

(١) الواقعة : ٨٨.



بمعنى إذ ..... بمعنى إذ

غيره، واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾<sup>(١)</sup>.... الآية، فقال: لو كانت ظرفاً لاحتاجت لعامل، ولا جائز أن يكون قضينا لأنها مضافة إليه على جعلها ظرفاً، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا جائز أن يكون دل؛ لأن ما النافية لها الصدارة، وما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيها قبله، وليس في الكلام ما يعمل فيها غيرهما، وإذا انتفى العامل انتفت الاسمية وثبتت الحرفية إذ لا قائل بغيرهما وأوجب باختيار كون العامل قضينا، ولمنع كونها مضافة كذا قال: يس، لكنه مخالف لكلامهم إذ كل من قال بظرفيتها قال: إنما تضاف لجملة فعلية ماضوية وجوباً فالأحسن في الجواب أن يقال: إن العامل فيها جوامها، وهو دل، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، واستدل ابن معروف على حرفيتها بأنه لو كان ظرفاً ما جاز: "لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم"، لأنه إذا كان ظرفاً كان عامله الجواب، والواقع في اليوم لا يكون واقعاً في أمس، وأوجب بأن هذا المثال موول، والمعنى لما ثبت اليوم أكرامك لي في أمس أكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ لَقُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾<sup>(٢)</sup> فإن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً، والمعنى: إن ثبت أن كنت قلته. (قوله: بمعنى إذ) هذا أحسن من قول الشارح في "المطول": إنما بمعنى إذا؛ لأن "لما" ظرف لما مضى من الزمان "وإذا" كذلك بخلاف "إذا" فإنها للمستقبل فالملازمة بينها وبين "إذ" أقوى وأحسن من قول أبي على الفارسي<sup>(٣)</sup>، وابن جني<sup>(٤)</sup>

(١) سبأ : ١٤ . (٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، من مصنفاته "الإيضاح" في قواعد العربية، و"التذكرة"، و"جواهر النحو"، و"العوامل" وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٣٧٧هـ وانظر: "الأعلام" (١٧٩/٢).

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، كان أبوه مملوكاً رومياً لبني الأزد، قال ابن مأكولا: وكان نحوياً حاذقاً بهوداً، وقال الفاعلي: هو القطب في لسان العرب وإليه انتهت الرئاسة في الأدب، وله مصنفات كثيرة، منها: "الخصائص"، و"سر صناعة الإعراب"، و"التمام"، و"تفسير ديوان المتنبي"، و"المقتضب"، توفي - رحمه الله - سنة ٣٩٢هـ. (الأعلام (٢٠٤/٤)، ومقدمة الخصائص بتحقيق محمد علي النجار).

يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنى.

(كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

إنها بمعنى "حين"، ولذا سميت حينية؛ لأنه يلزم عليه أن تكون "لما" ظرفاً محضاً، ولا تكون لازمة الإضافة للجملة كحين وليس كذلك إذ كل من قال بظرفية "لما" قال بوجوب إضافتها للجملة بعدها. (قوله: يستعمل استعمال الشرط) أى: من حيث إفادتها التعليق في الماضي. (قوله: يليه فعل) أى: ولو تقديرًا كما في قوله:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَلِحَنِ بُوَادِي عَهْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ<sup>(١)</sup>

فإن (سقاؤنا) فاعل فعل محذوف يفسره (وها) بمعنى سقط، والجواب محذوف تقديره: قلت، بدليل (أقول) وقوله: (شم) أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه، والمعنى: لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله: شمه.

(قوله: ماض لفظاً) أى: في اللفظ كالواقع في المتن، و(قوله: أو معنى) أى: أو ماض في المعنى نحو: لما لم يكن زيد قائماً أكرمتك. (قوله: وعلم توابعها) أى: والعلم الذي له تعلق بتوابعها، وهى الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك، وتعلق العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم إن الشارح لم يرد بتقديره علم أن المضاف هنا مقدر عطفاً على المضاف السابق أعني علم البلاغة، وإن لفظ "توابعها" مرفوع بإقامته مقام المضاف في الإعراب كما هو المشهور أو مجرور على تحوير سبويه إبقاءه على إعرابه؛ لأن أفراد الضمير في قوله: إذ به يعرف لا يلائمه بل أراد أن توابعها عطف على المضاف إليه السابق أعني البلاغة، والعلم المضاف في الأول مسلط عليه ثم إنه يرد إشكال بأن علم البلاغة إن كان المراد به المعنى العلمي كان تفسير الشارح له بقوله: هو علم المعاني والبيان ظاهراً إلا أنه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لا يجوز؛ لأنه ليس له معنى مستقل، وإن كان المراد به المعنى الإضافي أى

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأعمشون (٣١٦/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٨٢/٢)،

ومغني اللبيب (٢٨١/١)، وانظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٩٣٢/٢).

والقياس في الفعل "وَمَا" أن يكتب بالياء "وَمَى"، ولكنه رُسم بالألف لقصد الإغراز.

العلم الذى له تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح؛ لأن العلم الذى له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة، وإن صح العطف، ويحاج باختيار الثاني، ويراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة بأن دون لأجلها، وحينئذ فلا يشمل غير العلمين المذكورين أو يختار الأول، ويقال: الأعلام الإضافية قد يعامل عجزها حكم كلها كما أن صدرها كذلك، ولذا منعوا عجزها من الصرف في "أبي هريرة" للعلمية والتأنيث هذا، وقال العلامة الخطابي<sup>(١)</sup>: يمكن أن يدعى أن العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى بعلم وأضيف إليه من إضافة العام للعاص كعلم النحو، وحينئذ فالعطف على العلم لا على جزئه، واعترض عليه بأن توابع البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كما مر، وهى ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدري، وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وقد يحاج بأنه لا مانع من أن يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال: إنه ذكر البلاغة أولاً بمعنى العلم وأعاد عليها الضمير بمعنى آخر، وهو المطابقة. قال العلامة عبد الحكيم: وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم إذ لم يثبت أن البلاغة علم لهذين العلمين، وقول المصنف فيما يأتي: وسموهما بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الإطلاق لا الوضع.

بقى شيء آخر، وهو أن السيد في شرح المفتاح نقل عن صاحب الكشف أن البديع ليس علماً مستقلاً بل هو ذيل لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلمَّ عده المصنف فنا برأسه، وجعله مع فنى البلاغة من أجل العلوم معللاً ذلك بأن كشف الأستار عن وجوه الإعجاز بما مع أنه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق اللغة العربية؟ وأجيب بأن الحق مع المصنف في عده له علماً إذ البديع له موضوع يتميز به عن

(١) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابي البسقي، فقيه محدث من نسل زيد بن الخطاب، له "معالم السنن"، و"بيان إعجاز القرآن"، و"إصلاح غلط المحدثين"، و"شرح البحارى"، وله شعر، ولد سنة ٣١٩هـ، وتوفي سنة ٣٨٨هـ. انظر: "الأعلام" (٢/٢٧٣).

(من أجل العلوم قدرًا وأدقها سرًا إذ به) أى: يعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) .....

موضوع علم البلاغة بالحشية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية أيضًا؛ فجعله علمًا مستقلاً من العلوم الأدبية أوجه، ولما كان تابعًا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالأحلية والأدقية، وأجرى التعليلين بناء على ذلك.

(قوله: من أجل العلوم) أتى بـ"من" للإشارة إلى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفة التي هي من أجل العلوم، وهذا لا يناق أن من تلك الطائفة ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع. (قوله: قدرًا) أى: منزلة ومرتبة، وهو تمييز محول عن الفاعل وهو اسم كان أى: لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها، وقال عبد الحكيم: إنه تمييز من نسبة الأجل إلى العلوم محول عن الفاعل أى: فلما كان علم البلاغة من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم، وكذا قوله: "سرًا" أى: من علوم أدق سرها من المعلوم، ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر، فإن التقدير مجرد اعتبار لا استعمال. (قوله: سرًا) أى نكات فأسراره ونكاته من جملة الدقيق من أسرارها، وفي الأجل والأدق صنعة الطبايق، وفي "قدرًا" و"سرًا" من عيوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد. (قوله: إذ به تعرف... إلخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف، وإنما لم يسلك ترتيب اللف لكون الكشف عن وجوه الإعجاز متوقفًا على معرفة دقائق العربية المذكور في هذا الدليل.

(قوله: لا بغيره) إشارة إلى الحصر المستفاد من تقديم المعمول، وقوله: "من العلوم" إشارة إلى أن الحصر إضافي، وإلا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كإلهام أو سليقة كالعرب. (قوله: دقائق العربية) أى دقائق اللغة العربية ونكاتها. (قوله: وأسرارها) عطف تفسير إن كان الضمير فيه راجعًا إلى العربية أى دقائق العربية وأسرار العربية، والمراد بمعا المعاني المدلول عليها بخواص التراكم من التقدم والتأخير والتأكيد وعدمه، وهى مقتضيات الأحوال، وعطف مفاير إن كان الضمير راجعًا للدقائق أى دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق، وعلى هذا فيراد بالدقائق الأحوال وبالأسرار النكات التي تقتضيها تلك الأحوال، والأول: كالكشف وخلو الذهن، والثاني: كالتأكيد وعدمه.



فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن  
أسرارها) .....

(قوله: فيكون من أدق العلوم سرا) أى: فيكون من طائفة أدق العلوم سرا،  
وفيه أن هذا التفرع مشكل؛ لأن دقة المعلوم تستلزم دقة العلم لا أدقته، فالمناسب أن  
يبدل "أدق" في التفرع بـ "دقائق"، وأجيب: بأن قوله: "فيكون" مفرع على محذوف  
في كلام المصنف، والأصل: ودقائق العربية من أدق الدقائق فيكون... إلخ؛ وذلك لأن  
ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون إلا أدق؛ لأن أدق المعلوم تستلزم أدق الطرق  
الموصل إليه، وأجاب القرني بأن اختصاص معرفة دقائق العربية وأسرارها - مع كثرتها  
على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن - يوجب عدم معرفتها بما سواه، وأن ما سواه  
وإن كان لا يخلو عن إفادتها إلا أنه أدق مرتبة في إفادة معرفة تلك الدقائق، وحينئذ  
فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرا، كما لا يخفى وتأمله. ثم اعلم أن هذا الإشكال  
إنما يرد على جعل قوله: "أسرارها" عطف تفسير على الدقائق، وأن ضمير أسرارها  
للعربية، وأما على جعل الضمير للدقائق، وأن المعنى: أسرار الدقائق أى: دقائق الدقائق  
فلا يرد؛ وذلك لأن دقائق الدقائق عبارة عما هو أدق وأخفى، فيكون تقدير الكلام: إذ  
به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي أدق، ومن المعلوم أن أدق المعلوم  
تستلزم أدق الطرق الموصلة إليه، وحينئذ فيكون علم البلاغة وتوابعها من أدق العلوم  
سرا، واستقام أمر التفرع من غير احتياج لشيء مطوى في كلام المصنف.

(قوله: ويكشف عن وجوه الإعجاز) أى: عن أنواع البلاغة، وطرقها المشتغل  
عليها القرآن التي هي سبب في إعجازه، أى كونه معجزاً، بحيث لا يمكن معارضته والإتيان  
بمثله، والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب. (قوله: في نظم القرآن) حال من "وجوه  
الإعجاز" أو من "الإعجاز"؛ لصحة إقامة المضاف إليه مقام المضاف بأن يقال: وبه يكشف  
عن الإعجاز في نظم القرآن، فهو مثل قوله تعالى: ﴿أَنْ أَلْبِسَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(١)</sup>،

(١) النحل: ١٢٣.

أى: به يعرف أن القرآن معجز؛ .....

وقوله: (ويُكشف) على صيغة المجهول عطف على "يعرف" مشارك له في الظرف المتقدم، وفي الصيغة. وإلى هذا يشير قول الشارح: (أى: به يُعرف... إلخ)، وليس على صيغة المعلوم مستنداً لضمير علم البلاغة؛ لأن نصب الأستار بأباه السجع. (قوله: أى به يعرف أن القرآن معجز) المراد بالمعرفة: التصديقية، وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الأستار عن وجوه الإعجاز التي في القرآن، معرفة أنه معجز على طريق الكناية؛ لأنه يلزم من كشف الأستار عن وجوه الإعجاز وطرقه التي في القرآن معرفتها، ويلزم من معرفتها معرفة أنه معجز.

واعترض بأنه لا وجه لذلك الحصر؛ لأن معرفة أن القرآن معجز، كما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام، وكذا معرفة أن إعجازه لكمال بلاغته، فهو إن أراد بقوله: "أى به يعرف... إلخ" معرفة نفس إعجاز القرآن، فالحصر لا يسلم، وإن أراد به معرفة أن إعجازه لكمال بلاغته فكذلك؛ لما علمت أن كلاً منهما مستفاد من علم الكلام، وأجيب بأن يقال: يصح أن يراد الأول لكن المراد معرفة أن القرآن معجز على سبيل التحقيق والإثبات بالدليل، ولا شك أن هذا إنما يحصل بعلم البلاغة؛ لأن ذكر إعجاز القرآن في علم الكلام إنما هو على سبيل التقليد والتسليم. ويصح أن يراد الثاني لكن المراد معرفة إعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعيين، وذلك إنما يحصل بعلم البلاغة؛ إذ به يعرف أن القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة عن قدرة البشر، فيلزم من ذلك أن يكون في غاية درجات البلاغة، فيكون معجزاً، وذكر أن القرآن معجز لكمال بلاغته في علم الكلام، إنما هو على سبيل الإجمال؛ إذ لا يعلم منه ما وجه بلاغته، فضلاً عن وجه كمالها، على أن معرفة الإعجاز في علم الكلام؛ لأنه -إذ<sup>(١)</sup> علم الكلام- إنما يعرف به الإلهيات والنبوات والسمعيات، وإعجاز القرآن ليس منها، فذكره فيها إنما هو على سبيل الاستطراد وسيلة لثبوت النبوة له عليه الصلاة والسلام، بخلاف علم البلاغة فإن معرفة الإعجاز به لا فيه، فلا ورود للإشكال من أصله. (قوله:

---

(١) كذا بالمطبعة، ولعلها: أي.

لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر. وهذا وسيلة إلى تصديق النبي ﷺ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم؛ لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات.

لكونه في أعلى مراتب البلاغة) علة لكونه معجزاً، وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة؛ لأن بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه، ولكن كله في مرتبة الإعجاز، وظاهر الشارح خلافه وأن كله في أعلى مراتب البلاغة، ويجاب: بأن "أعلى" بمعنى "عالى"، وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى؛ لأن "عالى" مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو، أو أن "أعلى" باقي على حاله، ولكن المراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلغاء، وهذا لا يناق أن يكون بعضه أعلى من بعض في البلاغة. (قوله: لاشتماله على الدقائق والأسرار) هذا علة لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة، وعطف "الأسرار" على "الدقائق" مرادف، والمراد بمما يحاوص التراكيب التي تقتضيها الأحوال، ثم إن ما ذكره الشارح من أن إعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والأسرار التي ليست في طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم، وقيل: إن إعجازه من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن الإتيان بمثله، وقيل: لاشتماله على الإخبار عن المغيبات، وقيل: لسلامته عن الاختلاف والتناقض، وقيل: لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والأشعار في الأسلوب، ولا سيما في المطالع والمقاطع. (قوله: وهذا) أى: معرفة إعجاز القرآن وسيلة. (قوله: وهو) أى: تصديق النبي وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات، أى الدنيوية والأخروية. (قوله: لكون معلومه) أى: ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزاً، وقوله: "وغايته" أى: وهى الفوز بالسعادات، وفي الكلام حذف، أى: وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته، وبهذا تم التعليل، وبما ذكرنا من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال: إن معلوم العلم عبارة عن قواعده الكلية، ككل حكم منكر يجب توكيده، وكل فاعل مرفوع، وحيثه فيلزم تعليل الشيء بنفسه؛ لأن العلم نفس القواعد الكلية التي هي معلومات الفن، وحاصل الجواب: أن مراده بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه، ولا شك أن إعجاز القرآن يعلم

وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجة تحت الأستار استعارة بالكناية،  
 وإثبات الوجوه استعارة تخيلية، وذكر الوجوه إيهام.  
 وتشبيه<sup>(١)</sup> الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه استعارة  
 تخيلية، وذكر الأستار ترشيع. ونظم القرآن تأليف كلماته .....

منه بواسطة أنه يعرف منه أسرار القرآن ونكاته التي ليس في طوق أحد من البشر الإتيان بها،  
 وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية، أعني قواعد الفن، ويدل لذلك قول الشارح:  
 "معلومه" بالإنفراد ولم يقل: معلوماته بالجمع كما هو العادة. (قوله: وتشبيه وجوه الإعجاز)  
 أى أنواع البلاغة وطرقها التي حصل بها الإعجاز وهى خواص التراكيب، وقوله: "بالأشياء  
 المحتجة" أى بجامع الخفاء في كل<sup>١</sup> إلا عن القليل ممن يصلح للاطلاع على جماعها بكشف  
 أستارها. (قوله: استعارة بالكناية) عبر عن "تشبيه" وجعل التشبيه المضمر في النفس استعارة  
 بالكناية بناءً على مذهب المصنف، وقوله: "إثبات الأستار تخيل" أى على مذهب المصنف  
 والجمهور. (قوله: وذكر الوجوه) أى: والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه إيهام أى توربة،  
 وهى أن يطلق لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد منه المعنى البعيد أى القليل في الاستعمال  
 اعتماداً على قرينة عفية، وذلك كما هنا، فإن إطلاق الوجوه على الجارحة أقرب وأكثر  
 استعمالاً بخلاف إطلاقه على الطرق والأنواع فإنه بعيد، والقرينة على إرادة هذا المعنى البعيد  
 هنا استحالة أن يكون الإعجاز له وجوه بمعنى الجارحة. (قوله: أو تشبيه الإعجاز بالصور  
 الحسنة) أى: بجامع ميل النفوس وتشوقها إلى كل<sup>٢</sup>. (قوله: وذكر الأستار ترشيع) أى: لأنه  
 من ملائمة المشبه به، وإنما لم يجعل إثبات الأستار تخيلية على هذا التقرير كالأول؛ لأن  
 الصور المستحسنة من حيث هى ليست الأستار من لوازمها الخاصة، بخلاف الأشياء المحتجة  
 تحت الستر كما في التقرير الأول، ولا يقال: إن الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه به،  
 وليس في المكنية والتعجيل ذكر المشبه به، وحينئذ فلا ترشيح؛ لأننا نقول: هذا غير لازم،  
 فقد صرح العلامة السيد بأن الترشيح يكون للمكنية كما يكون للتشبيه وللمجاز المرسل،  
 وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصرحة فقط. (قوله: تأليف كلماته)

(١) كذا في المطبوعة، وفي شرح الدسوقي - كما يأتي -: أو استكشاف.

مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، لا تواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق.

(وكان القسم الثالث .....)

أى: جمعها على الصفة التي ذكرها، وحيث كان المراد من نظمها ما ذكر، فيكون التعبير عنه بالنظم الذى هو إدخال اللآلئ في السلك استعارة مصرحة، أو بالكناية، بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكتبة، وإثبات النظم تخيل أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلئ في السلك ثم استعير لفظ النظم له.

(قوله: مرتبة المعاني) أى: حال كون الكلمات مرتبة المعاني، بحيث يكون كل معنى في مرتبته التي تليق به، فإذا كان أحد المعنيين لازماً أو مسبباً عن المعنى الآخر، أتى أولاً بالمعنى الملزوم أو السبب، ثم بالمعنى اللازم أو المسبب، وكذا إذا أريد الحصر قدم المعمول على عامله؛ لأجل إفادة ذلك، فالمرتبة التي تليق بالمعمول حينئذ التقديم، وبالعامل التأخير، وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر. (قوله: متناسقة الدلالات) المراد بالدلالات: الدلالات الاصطلاحية، وهى المطابقة والتضمنية والالتزامية، والمراد بتناسقها: تشابهها وتمائلها في المطابقة لمقتضى الحال، أى: حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال؛ فإذا كان الحال يقتضى دلالة المطابقة أتى بها، وهكذا، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذى فسر به ترتيب المعاني فيما مر، فيلزم عليه التكرار؛ لأن الأول في المعاني، والثاني في الدلالات، وبينهما فرق. (قوله: على حسب ما يقتضيه العقل) أى: على قدره. (قوله: لا تواليها في النطق) أى: فلا يقال لذلك نظم القرآن، والحاصل: أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف اتفق، أى: من غير رعاية المناسبة في المعنى الذى وجوده في القرآن محال. (قوله: وضم بعضها إلى بعض) مرادف لما قبله. (قوله: كيفما اتفق) أى: على أى وجه وأى حال اتفق، سواء كان بين المثنى ترتيب أم لا، كان بين الدلالات تناسق أم لا. (قوله: وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما بعدها على قوله: "كان علم البلاغة" لا للحال لأمرين:

أولهما: أن الأصل في العطف الواو. والثاني: أن الحال يقتضى أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من أجل العلوم، المقيد ذلك بكون القسم الثالث غير

## من "مفتاح العلوم" الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم

مصون عن الحشو، مع أن الحامل له أمران: كون علم البلاغة من أجل العلوم، الثانى كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو.

(قوله: من مفتاح العلوم) "من" بيانية مشوبة بتبويض لا بيانية محضة؛ إذ ليس القسم الثالث هو المفتاح، بل بعضه، ثم إن الجار والمجرور إما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من المبتدأ، أو صفة له، فإن قلت: إنَّ جَعْلَه صفة له مشكل؛ لأن الجار والمجرور إذا وقع صفة، فإما أن يكون متعلقه نكرة هى الوصف فى الحقيقة، فيلزم نعت المعرفة بالنكرة، وإما أن يكون ذلك المتعلق معرفة، أى: الكائن، فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصول، وذلك لا يجوز. قلت: نختار الأول، لكن نقول: إن تعريف القسم الثالث لفظي؛ بناء على أن (أل) الداخلة عليه جنسية، والمعرف بـ(أل) الجنسية معرفة لفظاً نكرة معنى؛ فيحوز فى الجار والمجرور بعده أن يكون صفة نظراً للمعنى، وأن يكون حالاً نظراً للفظ، ولك أن تختار الثانى، وهو جعل الجار والمجرور متعلقاً بمعرفة، ولا يرد ما سبق؛ لأن الوصف المحذوف صفة مشبهة؛ لأنه لم يرد به التجدد والحدوث، بل الدوام. و(أل) الداخلة على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح.

(قوله: السكاكى) نسبة لسكاكة قرية بالعراق أو باليمن أو بالعجم، تقارير. والذى ذكره السيوطى<sup>(١)</sup> أنه نسبة لجده، كان سكاكاً للذهب أو الفضة. (قوله: أعظم)

(١) هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين، الحضرى السيوطى، جلال الدين: إمام حافظ أديب له نحو (٦٠٠) مصنف ولد سنة ٨٤٩هـ، ونشأ فى القاهرة يتيمًا، إذ مات والده وعمره خمس سنوات، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وعلا بنفسه فى روضة المقياس على النيل، منسرباً عن أصحابه جميعًا. ومن كتبه: الإتيان فى علوم القرآن، والاقتراح فى أصول النحو، والإكليل فى استنباط التنزيل، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، وتاريخ أسبوط وكان أبوه من سكاكها. وتوفى سنة ٩١١ هـ. انظر: الأعلام للزركلى (٣/٣٠١، ٣٠٢).

ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف  
(نفعاً) مميّز من "أعظم"؛ (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى: أحسن الكتب  
المشهورة (ترتيباً) هو .....

خير كان، وقوله: "ما صنف فيه"، لا يصح أن تكون ما موصولاً حرفياً؛ لأن القسم  
الثالث أعظم المصنفات لا أعظم التصنيف؛ فهى إما نكرة موصوفة أو اسم موصول  
واقعة على الكتب، بدليل تبين المصنف لها بجمع لا على كتاب؛ لعدم التطابق بين  
البيان والمبين. (قوله: بيان لما صنف) أى أعظم الكتب المشهورة التى صنفت فيه، وفيه  
أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتاباً؛ لأن أفعّل التفضيل بعض ما يضاف إليه،  
مع أنه جزء كتاب، وأجيب بأجوبة:

الأول: أن جعله كتاباً باعتبار المعنى اللغوى؛ إذ الكُتُب لغةً: الضم والجمع.

الثاني: أنه أفرد بالتدوين؛ فإن بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث  
بحروفه، وسلخه عن القسمين وشرحه، فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء  
كتاب إلى كونه كتاباً بالمعنى العرفى أيضاً.

الثالث: أن القسم الثالث لما كان هو العمدة من "المفتاح"، صار كأنه الكتاب  
كله. (قوله: مميّز من أعظم) أى: لأعظم، أى: مميّز لنسبة "أعظم" إلى "ما صنف" محول  
على الفاعل، أى: أعظم نفعه ما صنف فيه، ولا يقال: إن فيه رفع "أفعّل" للظاهر، لأننا  
نقول: هذا مجرد تقدير لا استعمال؛ فإن قلت: لأى شيء جعله مميّزاً من "أعظم" دون  
"المشهورة"، مع أنه أظهر لدلالته على أن نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الأقسام وتقرر  
لدى الخاص والعام؟ قلت: لأنه لا يكون نصّاً فى المقصود حينئذ، وهو أن الأعظمية باعتبار  
النفع؛ لجواز أن يكون باعتبار آخر، وإنما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة؛ لأنه إذا كان  
أعظم المشهورة نفعاً فغيرها أولى. (قوله: أحسنها ترتيباً) أى: فترتيب الكتب المشهورة  
حسن؛ وترتيب القسم الثالث أحسن؛ لوضع مسأله فى المراتب العليا؛ وذلك لأن  
كل مسألة بل كل كلمة يجوز أن يكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها، وبعض  
تلك المراتب أحسن من بعض، ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر فى ترتيب كلماته

وضع كل شيء في مرتبته، (و) لكونه (أتمها تحريراً) هو تهذيب الكلام، (وأكثرها) أي: أكثر الكتب (للأصول) هو .....

وفصوله ومسائله، فاندفع ما يقال: إن الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبته، وإذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه أفعل التفضيل - أعني: أحسن - لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيباً، ثم إن اشتغال القسم الثالث على الحشو والتطويل - كما يصرح به - لا يخلُ بحسن الترتيب؛ لجواز أن تقع المسألة موقعها اللائق بما جداً، وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة، لا سيما إذا كان ذلك الحسن بالقياس إلى كتب آخر.

(قوله: وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل؛ لأن الضمير في "مرتبته" إن عاد على "كل" لزم أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء، فيكون الشيء موضوعاً في مرتبته ومرتبة ما سواه، وهو لا يصح، وإن كان عائداً على "شيء" لزم أن تكون جميع الأفراد موضوعة في مرتبة شيء واحد، وهو لا يصح أيضاً، وأجيب: بأننا نختار أن الضمير راجع لـ "كل"، وإضافة المرتبة للعموم؛ لأنه مفرد مضاف، والمراد: المراتب الثلاثة بها، فالمعنى: وضع الأشياء في مراتبها الثلاثة بها، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، فيقتضى القسمة على الآحاد، فكأنه قيل: وضع هذا الفرد في مرتبته الثلاثة به وهكذا، وهو ظاهر، وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله: أن الضمير راجع لـ "شيء"، والعموم المستفاد من "كل" يعتبر بعد إرجاع ضمير "مرتبته" إلى "شيء"، فالمعنى: وضع شيء في مرتبته، أي شيء كان. (قوله: أتمها تحريراً) هذا يفيد أن غيره من الكتب موصوف بتمام التحرير، وأن القسم الثالث موصوف بزيادة التمام، ويردُّ عليه أن تمام التحرير ينافي وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه، وأن التمام لا يقبل الزيادة؛ لأنه نهاية الشيء، وحينئذ فلا يصح التفضيل؛ على أن اسم التفضيل إنما يصاغ مما يقبل الفضل والزيادة، والجواب عن الأمرين: أن المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب: القرب إليه، مجازاً، والقرب إلى التمام يقبل الزيادة، فلا ينافي وقوع الأمور الثلاثة، ولا صوغ اسم التفضيل.

(قوله: هو تهذيب الكلام) أي: تخليصه من الزوائد، وكونه أتم بالنسبة إليها لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل في نفسه كما سيذكر، وما ذكره من أن التحرير: وهو



متعلق بمحذوف يفسره قوله: (جمعا) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، والحق جواز ذلك في الظروف؛ لأنها مما يكفيه رائحة الفعل.....

تمذيب الكلام، فهو معنى اصطلاحى، وأما في اللغة: فهو تخليص العبد من الرقبة. (قوله: متعلق بمحذوف يفسره قوله: جمعا) أى: والأصل: وأكثرها جمعا للأصول جمعا، واعتراض هذا بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوفاً مع أنه لا يعمل محذوفاً، كما لا يعمل في متقدم، وأيضاً ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ويجاب بأنه من باب حذف العامل لا من باب عمل المحذوف، وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملاً قاصر على باب الاشتغال، وما نحن فيه ليس منه. (قوله: لأن معمول... إلخ) علة لمحذوف أى: وليس متعلقاً بـ"جمعا" المذكور؛ لأن معمول... إلخ. (قوله: لا يتقدم عليه) أى: لأنه يؤوّل بالموصول الحرى وصلته، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول؛ لأنه كتقدم جزء الشيء عليه، فكذلك ما أوّل بهما لا يتقدم معموله عليه، وهذا مذهب الجمهور. (قوله: والحق جواز ذلك) أى: جواز تقدم معمول المصدر عليه في الظروف كما هنا، وهذا مذهب الرضى. قال: لأن المؤول بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه؛ لأن تقدير عامل للظرف فيه تكلف، ومما يدل للجواز قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، واعتراض العصام بأنه ليس هنا ظرف، وإنما هو مفعول به زيدت فيه اللام لتقوية العمل. قال يس: وهو ممن العجب المعجب؛ لأنه اشتهر كناية على عَلم أن الظرف والجار والمحرور أعوان، يطلق كل منهما على الآخر، وأما إذا اجتماعا افترقا، وإذا افترقا اجتماعا، كالفقير والمسكين عند الفقهاء. (قوله: يكفيه رائحة الفعل) أى: ما له أدنى ملاسة بالفعل كمصدر؛ فإنه يبدل على الحدث وهو أحد جزأى مدلول الفعل، وهذا هو المراد برائحة الفعل، فاندفع اعتراض ابن جماعة بأن قولهم: رائحة الفعل غير صحيح؛ لأن الرائحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض، وإنما كان الظرف يكفيه رائحة الفعل؛ لأن للظرف شأننا ليس لفسره؛ لتزله من الشيء منزلة نفسه؛ لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه.

(٢) البور: ٢.

(١) الصافات: ١٠٢.

(ولكن كان) أى: القسم الثالث (غير مصون) أى: غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة، وستعرف الفرق بينهما فى بحث الإطناب (والتعقيد)، .....

(قوله: ولكن كان... إلخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد، فرفع هذا التوهم بقوله: ولكن... إلخ. (قوله: هو الزائد المستغنى عنه) أى: اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى أداء المراد، سواء كان لفائدة أم لا، كان متعيناً أم لا، كما فى قوله: كذباً وميناً. (قوله: والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول؛ لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة؛ وقول الشارح: وهو الزيادة، المراد بها الزائد، أو فى الكلام حذف مضاف أى: ذو الزيادة، ثم إن فى كلام الشارح احتباكاً حيث حذف من كل قيداً أثبتته فى الآخر، فحذف من الحشو قوله: على أصل المراد؛ لذكره فى التطويل، وحذف من التطويل: المستغنى عنه؛ لذكره فى الحشو. (قوله: وستعرف الفرق بينهما) أى: الفرق المعتد به، وإلا فالتفسير الذى ذكره يؤخذ منه فرق أيضاً؛ لأنه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق؛ وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغو فائدة، وأطلق فى الحشو، فيجتمعان فى زائد لا لفائدة، وينفرد الحشو فى زائد لفائدة، وحاصل الفرق الآتى: أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زباده، كقوله:

وَأَعْلَمَ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي<sup>(١)</sup>

فلفظ "قبله" زائد قطعاً، فهو حشو. والتطويل هو الزائد على أصل المراد مع

عدم تعينه، كما فى قوله<sup>(٢)</sup>:

(١) البيت لزهير، وهو فى: ديوانه ص ٢٩، الإشارات ص ١٤٤، ولهاجى الأرب ١٣٨/٧، والإيضاح ١٧٥، ٣١٧ بتحقيق د/ عبدالحميد هندوى.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن الأبرش، وهو فى: الإيضاح ص ١٧٤، وأورده الجرجاني فى الإشارات ص ١٤٣. قدّدت: قطعت. الراهشان: عرقان فى باطن الذراعين. والضمير فى "راهشية" وفى "ألفى" لجزمة بن الأبرش، وفى "قدّدت" وفى "قولها" للزباء.

وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خير بعد خير؛ أى: كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) .....

### وَقَدْ ذَاتِ الْأَدِيمِ لِرَاهِشْتِهِ وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا

فالكذب والمين بمعنى واحد، فأحدهما زائد لا بعينه، وهذا الفرق الآتى يقتضى أن يكون بينهما التباين، وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة، وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن. (قوله: وهو كون الكلام مغلقا... إلخ) أشار بذلك إلى أن التعقيد هنا مصدر المبني للمفعول، أى: عُقِدَ الكلام، لأجل أن يكون وصفاً للكتاب، وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر المبني للفاعل فهو وصف للفاعل، ولا تحسن إرادته هنا، وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب إذا جعلنا مصدرى المبني للفاعل، بل إذا جعلنا مصدرى المبني للمفعول، فكان ينبغي التأويل فيهما أيضا ليكونا وصفين للكتاب؛ إلا أن يقال: إنه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة، أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق؛ لأنه قد فسر كلا منهما باللفظ الزائد، وهذا يفيد حملهما على المَحْشُو والمَطْوُل به، وأن المصدر بمعنى اسم المفعول، لا أنه باق على مصدريته حتى يحتاج إلى أن يؤولهما بما أول به التعقيد، ثم إن كون الكلام مغلقا: إما بسبب خلل في اللفظ، وهو التعقيد اللفظي، أو خلل في الانتقال، وهو التعقيد المعنوي، أو بسبب ضعف التأليف؛ لأن مخالفة النحو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الإعراب، فالتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى؛ فإنه محاص بالأمرين الأولين. بدليل عطف ضعف التأليف عليه، كما أفاده الحفيد. (قوله: خير بعد خير) أى: بناء على جواز تعدد خير الناسخ، وإنما سكت عن جعله حالا من ضمير "غير مصون"؛ لأن الخبرية أظهر وأقرب؛ لأنه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع أنه ليس كذلك؛ فإنه في نفسه مغاير للمصون وإن لم يلاحظ ذلك، فيكون ادعى للقدوم على اختصاره، وما قيل في "قابلا" من الإعراب يقال في "مفتقرا"، واعتار في جانب الاختصار التعبير بـ"قابلا"، وفي جانب الإيضاح والتجريد التعبير بـ"مفتقرا"؛ إشارة إلى أن الاهتمام بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد، فالتحرز عنهما أهم من التحرز عنه.

عما فيه من الحشو، (ألفت) جواب لما (مختصراً يتضمن ما فيه) أى: في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة، وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته....

(قوله: عما فيه) لم يقل: لما فيه على طريقة ما قبله، إذ لا يعلم حينئذ أن مجرد عنه ماذا، بخلاف ما قبله، فلا يلزم فيه مثل ذلك، ولم يرتب النشر على نمط اللف؛ لأجل السجع.

(قوله: ألفت مختصراً) لم يقل: اختصرته، مع أنه أحصر؛ إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه، بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه، ويخلو عما يستغنى عنه، وأيضاً تعبيره بـ "اختصرته": يقتضى أن ما في هذا المختصر في القسم الثالث، وليس للمصنف إلا مجرد الاختصار مع أن له غير الاختصار التجريد والإيضاح، وبعض اجتهادات له مخالفة لمذهب السكاكي. (قوله: يتضمن ما فيه... إلخ) إشارة إلى أنه مختصر جامع، ثم إن المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها، فلا يراد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال، وعلمى العروض والقوافي، ودفع المطاعن عن القرآن؛ لأن المباحث لواحق لعلمى المعاني والبيان. (قوله: وهى حكم) كان الأولى وهو حكم؛ لأن الضمير إذا وقع بين مرجع وغير مختلفين بالتذكير والتأنيث فالأولى مراعاة الخبر؛ لأنه محط الفائدة.

(وقوله: حكم) يطلق الحكم على المحكوم به، وعلى النسبة الحكمية، وعلى الإيقاع والانتزاع، أعني: إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، المسمى ذلك عند المناطق بـ "التصديق"، والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من إطلاق اسم المدلول وإرادة الدال، فساوى قول غيره: قضية كلية، إن قلت: هذا مجاز، وهو لا بد من التعاريف. قلت: هذا مجاز مشهور، أو أن هذا ضابط لا تعريف، على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضية نفسها إطلاقاً حقيقياً حرفياً، كإطلاقه على ما مر. وقولهم: كلية أى: محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها، أو المراد موضوعها كلى. (وقوله: ينطبق... إلخ) هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع، بل للاحتراز عن القضية الطبيعية، نحو: الإنسان نوع، والحيوان جنس؛ فإن المحكوم عليه بالتوعية أو الجنسية الماهية الكلية يقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الأول، فإنه لبيان الواقع،

ليتعرف أحكامها منه، كقولنا: كل حكم منكر يجب توكيده .....

والاحتراز عن الطبيعية بقوله: كلية، والمراد بالانطباق: الاشتغال، واعتراض بأن الجزئيات إنما تضاف للكلية المفرد لا للقضية الكلية، والذي يضاف إليها إنما هو الفروع، وهي القضايا التي تحت تلك القضية الكلية، بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب: بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج في الجملة، أو أن في العبارة حذف مضاف، أي: على جميع جزئيات موضوعه، أو أن في العبارة استخداماً، فأطلق الحكم أولاً بمعنى القضية، وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه، ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلي تحته جزئيات، وعلى هذا فلا حذف أصلاً، كذا قالوا. قال العلامة عبد الحكيم: وهذه تكلفات لا تليق بمقام التعريفات، وإن ذهب إليه الجهم الغفير، فالأولى أن يقال قوله: حكم كلي أي: على كلي؛ فإن كلية الحكم يكون المحكوم عليه كلياً، والضمير في "ينطبق" و"جزئياته" راجع إلى "الكلي"، ومعنى انطباقه: صدقه عليه، وهو احتراز عن القضية الطبيعية. (قوله: ليتعرف... إلخ) السلام للغاية والعاقبة. أي: أن غاية ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفة، وليست للتعليل؛ لأن الانطباق لا يعلل بالمعرفة، بل الأمر بالعكس. أي: أن الانطباق يكون علة للمعرفة؛ وذلك لأن الانطباق أمر ذاتي للقضية، فلا يعلل بشيء، والمعرفة لأحكام الجزئيات من القضية أمر عارض لها، وكيفية معرفة أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتي بقضية سهلة الحصول؛ لكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعدة، ومحمولها نفس موضوع القاعدة، وتجعل هذه القضية السهلة الحصول صغرى، وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى، فينتظم قياس من الشكل الأول منتج للمطلوب؛ كأن يقال: ثبوت القيام لزيد حكم منكر، وكل حكم منكر يجب توكيده، فثبوت القيام لزيد يجب توكيده، ولما كانت معرفة أحكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج إلى شيء آخر إليها - عبر بقوله: "ليتعرف"، ولم يعبر بـ "يعرف".

بقي شيء آخر، وهو أن القاعدة يتعرف منها أحكام الجزئيات، والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة، فيكون متوقفاً عليها، والشاهد مثبت لها، فتكون متوقفة عليه، فيلزم

(ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة) وهى الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة، .....

الدور، وأجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة، وإنما هو متوقف على الموثوق به، فيقال: التوكيد فى جواب المنكر فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾<sup>(١)</sup>، سمع من الموثوق به، وكل ما سمع من الموثوق به فهو مستحسن فى البلاغة، فالتوكيد فى جواب المنكر فى هذه الآية مستحسن فى البلاغة، ورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم فى قولهم فى تعريف القاعدة: على جميع جزئياته، فالأولى فى الجواب أن يقال إن توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للمجتهدين المستنبطين للقواعد، وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم؛ لأنهم هم الذين يريدون تعرف أحكام الجزئيات، وحينئذ فالعموم باقى على حاله. (قوله: على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد) أى: لا على ما يستغنى عنه منها، وإلا كان حشوًا وتطويلًا، وفى هذا إشارة إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها. (قوله: فهى أخص) أى: باعتبار الصلاحية، أى أن كل ما صلح أن يكون شاهدًا صلح أن يكون مثالا من غير عكس، وسر ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعربيته بخلاف المثال، فبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الإثبات والإيضاح؛ لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد؛ لأن الجزئى لا يلزم أن يكون مذكورًا بعد القاعدة فضلاً عن كونه مثالا أو شاهدًا، فكونه مذكورًا للإيضاح أو للإثبات عارض مفارق، لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما، وحينئذ فلا ينسبى عليه أخذ النسبة بينهما، ولئن سلمنا دخول ذلك فى مفهوميهما؛ لأنه الجزئى من حيث إنه جزئى لا يكون الإثبات ولا الإيضاح داخلا فى مفهومه، ومن حيث إنه مثال أو شاهد يكون الإثبات والإيضاح داخلا فيه، فلا ينتج العموم والخصوص المطلق، بل يكون

(١) نوح : ١

(ولم آل) من الألو وهو التقصير (جهدا) أى: اجتهدا، وقد استعمل الألو في قولهم:

لا ألوك جهدا، متعديا إلى مفعولين .....

بينهما إما التباين الكلى؛ لأنه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر، أو التباين الجزئي؛ وهو العموم والخصوص الوجهي بأن يقال: المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا، والشاهد ما قصد به الإثبات أريد معه الإيضاح أم لا. إن قلت: يعمم في الأول دون الثاني؛ بأن يقال: الشاهد جزئي يذكر للإثبات ليس إلا. قلنا: قال العلامة بس: التعميم في الأول دون الثاني تحكم لأنه لا دليل عليه.

(قوله: ولم آل) عطف على ألفت، ويجوز أن يكون حالاً من فاعله، وأصل آل ألو بمزتين الأولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة قلبت الهمزة الثانية ألفا وفاء بقاعدة: أنه إذا اجتمع همزتان في أول كلمة والثانية منهما ساكنة، فإنها تقلب مدة من جنس حركة السبق قبلها، وحذفت الواو للحازم؛ لأنه معتل وماضيه ألا يالو وأصل ألا ألو كَنَصَر، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله من الألو) بفتح الهمزة وسكون السلام كالنصر، أو بضم الهمزة واللام كالعناق على ما في القاموس (قوله: وهو التقصير) أى: التواني، فالتقصير من قصر عن الشيء تواني عنه لا من قصر عن الشيء بمعنى انتهى أو عجز عنه، ثم إن تفسير الشارح الألو بالتقصير بيان لمعناه في أصل اللغة، وأما كونه بمعنى المنع فمحاز، وإنما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازي، حيث قال: واستعمل الألو إلخ؛ لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم، فجهدا الواقع بعده إما نصب على التمييز أى: من جهة الاجتهاد، أو على الحال أى: حال كوني مجتهداً، أو على نزع الخافض أى: في اجتهدا، والأول باطل إذ لا إمام في نسبة التقصير إلى الفاعل، ولا يصح جعله محولا عن الفاعل؛ لأن الأصل في المحول أن يكون الإسناد إليه حقيقياً وهنا مجازي، وأما الثاني والثالث فبعيدان؛ لأن مجيء المصدر حالاً سماعي، وكذلك النصب على نزع الخافض، وحينئذ فجعل آل في كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد، فلذا عدل عنه الشارح إلى المعنى المجازي.

(قوله: وقد استعمل إلخ) أى: على طريق التضمين، فقد ضمن آل معنى أوسع

المتعدى لاثنيين، أو استعمل الألو بمعنى التقصير للمنع بعد تشبيهه به، واشتق من الألو

وحذف المفعول الأول هاهنا، والمعنى: لم أمنعك جهدا (في تحقيقه) أى: المختصر (وقهذه) أى: تنقيحه، (ورتبته) أى: المختصر (ترتيبها أقرب تناولا) .....

آل بمعنى أمنع على طريق الاستعارة التبعية. (فقوله: وقد استعمل إلخ): إضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى إشارة إلى أن المراد من الألو هنا معناه المجازى، وهو المنع لما قلناه ولاشتهاره فيه، والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الأصوليين. (قوله: وحذف إلخ) عطف على محذوف أى: واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف إلخ، والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال: إن الحذف يقتضى ذكر الشيء أولاً، فيقتضى أن المصنف قد ذكر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك، وإنما حذف المصنف المفعول الأول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه، فحذف للعموم؛ لأن المعنى لم أمنع أحداً، فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون آل فى كلام المصنف متعدياً لمفعول واحد لتضمينه معنى أترك، أو التحوز بالألو عنه فى تحقيقه، ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الأصل؟ قلت: المانع من ذلك أمران: الأول: اشتهار استعمال الألو بمعنى المنع، وعدم اشتهار استعماله بمعنى الترك. الثانى: أنه لو كان الألو هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم أترك اجتهدى فى تحقيقه بل اجتهدت فيه، وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد فى ذلك وهذا خلاف المقصود؛ إذ المقصود أنه بذل كل الجهد فى تحقيقه، وهذا إنما يفيد جعل آل بمعنى أمنع، تأمل (قوله: لم أمنعك) الخطاب لغير معين أى: لم أمنع أحداً اجتهدى فى تحقيقه، بل بذلت وسعى وطاقى فى ذلك.

(قوله: فى تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعى لا بجهدا لعدم جزالة المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله: فى تحقيقه) أى: المختصر وفيه أن التحقيق هو إثبات المسألة بالدليل، والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل؛ إذ الذى يثبت به إنما هو المعانى، وأحب بأن فى الكلام حذف مضاف، أى: فى تحقيق مدلوله، فالتحقيق من أوصاف المعانى كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ؛ لأنه تخلص اللفظ من الحشو.



أى: أخذنا (من ترتيبه) أى: من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث؛ إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ في اختصار لفظه؛ تقريباً) مفعول له لما تضمنه معنى: لم أبالغ؛ أى: تركت المبالغة في الاختصار؛ تقريباً (لتعاطيه) أى: تناوله.....

(قوله: أى أخذنا) التناول في الأصل مد اليد لأخذ الشيء أريد به هنا لازمه وهو الأخذ، فهو من إطلاق اسم المألوم وإرادة اللازم، والمراد بالأخذ هنا اختيار النفس للمسائل. أى أن اختيار الشخص للمسائل المرتبة من هذا المختصر أقرب من اختياره لها من القسم الثالث، بمعنى أنه يميل إلى أخذها منه أكثر؛ لكونه جعل مسائله وفصوله في رتب هي منها أسهل أخذاً من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض، وينبنى إدراك بعضها على إدراك بعض، أو المراد بالتناول الأخذ للمعان من الألفاظ المرتبة، أى: أن أخذ الشخص للمعان من الألفاظ المرتبة من هذا المختصر أقرب من أخذها من الألفاظ المرتبة من القسم الثالث. (قوله: إضافة المصدر) أى: أضيف إضافة المصدر أو هذه الإضافة إضافة المصدر، فهو إما منصوب على المفعولية المطلقة، أو مرفوع خبر لـهذوف، وقدم إضافته إلى الفاعل على إضافته للمفعول لما تقرر في كتب النحو من أن الأول أكثر وأولى.

(قوله: لما تضمنه) أى: معمول لما تضمنه إلخ، أى: فهو علة لذلك المتضمن بالفتح، أى وليس علة للنفي؛ لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل، وعدم المبالغة ليس بفعل، ولا للنفي وهو المبالغة؛ لأنه ينحل<sup>(١)</sup> المعنى: أن المبالغة في اختصار لفظه لأجل التقريب منتفية، فيقتضى أن المبالغة في اختصار لفظه لغير التقريب كسهولة الحفظ حاصلة وليس هذا المعنى بمراد؛ لأن المراد نفي المبالغة في الاختصار مطلقاً وإنما كان المعنى ما ذكر على جعله متعلقاً بأبالغ؛ لأن النفي إذا دخل على كلام فيه قيد شأنه أن يكون النفي فيه موجهاً إلى القيد مع بقاء أصل الفعل، ثم إن ظاهره أن العمل لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك، وإنما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت؛ فالكلام على حذف مضاف أى: معمول لدال ما تضمنه معنى لم أبالغ، ثم إن هذا الكلام يشمل أن يكون إشارة إلى أن العمل إنما هو لذلك الفعل، وأنه إذا جعل العمل لمعنى حرف النفي

(١) كذا بالخطوبة.

(وطلبنا لتسهيل فهمه على طالبه) والضمائر للمختصر.

وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض .....

وجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن العمل لحرف النفي باعتبار ما يستفاد منه، وما ذكره بيان لعمل حرف النفي، وأن القيد له، وتوضيح لحاصل المعنى، وإنما أدرج الشارح المعنى للإشارة إلى أن ترك المبالغة ليس عين معنى "لم أبالغ" لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن، ولو لم يذكر المعنى لصح أيضاً؛ لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه؛ لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن لذلك الشيء، لكن يصير الكلام خالياً عن إفادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى "لم أبالغ"، وإنما كان معنى "لم أبالغ" متضمناً ومستلزماً للترك؛ لأن معنى قوله: "لم أبالغ" نفي المبالغة ويلزمه تركها (قوله: وطلبنا إلخ) إن قلت: هذا عين ما قبله فلا حاجة له. قلت: أما أولاً فقد يمنع ذلك؛ إذ لا يلزم من قرب تناوله فهمه؛ إذ قد يقرب ما هو في غاية الصعوبة ولا يصل إلى السهولة، فإن في مجرد تقليل الصعوبة تقريباً لا يقال، فكان ينبغي أن يستغنى بما عما قبله؛ لأننا نقول: إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر؛ لأن الأول قد وقع في مركزه على أن المقام مقام خطابة، وأيضاً فقد يكون قصد من الأول تسهيله في نفسه، وأنه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب له، ومن الثاني: الإشارة إلى أن له طلاباً وأنه راعى حالهم. (قوله: بأنه مختصر) أخذه من قوله: ألفت مختصراً ومن قوله: ولم أبالغ في اختصاره. وقوله: منقح أخذه من قوله: في تحقيقه أو تهذيبه. وقوله: سهل المأخذ أخذه من قوله: وطلبنا إلخ. (قوله: تعريض) هو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور، ويسمى تلويحاً كقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلم عليك، فكانه أمال الكلام إلى عرض يدل على المقصود، وإنما يسمى تلويحاً؛ لأن المتكلم يلوح به لما يريد. وقوله: "تعريض" يعني ثانياً، وإلا فهو قد عرض بالقسم الثالث أولاً بقوله: قابلاً للاختصار مفتقراً للإيضاح والتجريد، كما أنه صرح بذلك أولاً في قوله: ولكن كان غير مصون إلخ. قال في المطول: لعمري قد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً وتصريحاً أولاً، وتلويحاً ثانياً، وتعريضاً ثالثاً.

بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عشرت) أى: اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أى: على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى: لم أنز (في كلام أحد بالتصريح بها) أى: بتلك الزوائد (ولا الإشارة إليها) .....

(قوله: بأنه لا تطويل فيه) أى: لأنه مختصر، وقوله: ولا حشو، أى: لأنه مهذب، وقوله: ولا تعقيد، أى: لأنه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب اللف. (قوله: المذكور من القواعد وغيرها) أى الأمثلة والشواهد، وأشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعاً للمختصر، وإلا لاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة إليه وليس كذلك، وأول القواعد والشواهد والأمثلة بالمذكور لأجل صحة الإشارة إليها بذلك مع إفراده وتذكيره.

(قوله: عشرت) من العثر وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد، وفي تعبير المصنف ببعض إشارة إلى عزة تلك الفوائد؛ لأنها لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله: وزوائد إلخ) قال في المطول: ولقد أعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الأئمة فوائد، وفي جعل مختصرات عواطره زوائد، ووجه الإعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح وللذم، فيحتمل أن مختصرات عواطره زوائد. الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل فتسميتها زوائد تواضع منه، ويحتمل أن يكون المراد أن مختصرات عواطره زوائد في الفضل على الفوائد التي التفتتها من كتب الأئمة، وبين فوائد وزوائد الجنس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدي المخرج لتباعد مخرج الفاء من مخرج الزاي، وبين إليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقارب المخرج؛ لأن مخرج الحمزة قريب من مخرج العين، ثم إن تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكي، ومثل مذهبه في الاستعارة بالكناية، فإنه لم يسبق به، واعترض بأن هذه الزوائد إن كانت غير موجودة في كلام أحد لا بطريق التصريح، ولا بطريق التلويح كانت باطلة إذ لا مستند إليها على أنها إذا كانت خارجة عن كلامهم فلا معنى لإدخالها فيه مع كونها أجنبية مما قالوه. فكيف تدخل في فقههم وتضاف إلى ما قالوه ويجرى عليها حكمه وأجيب بأن المراد

بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدها  
(وسميته: تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم المسند إليه  
قصدا إلى جعل الواو للحال (من فضله) .....

إنما لا توجد في كلام أحد بالنظر للقواعد، وهذا لا يناقإ إنما تؤخذ بالتأمل في القواعد،  
والمأخوذ من القواعد لا يضاف إلا لمستنبطه، وحيث يصح إدراجها في الفن، وأجابه  
العلامة يس: بأن المراد بقوله في كلام أحد أى: من أهل هذا الفن المتصدين لتدوينه  
وتقريره، وهذا لا يناقإ إنما تؤخذ من كلام نحو مفسر، وإدراجها في كلامهم من حيث  
مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابقتها له في الفائدة.

(قوله: بأن يكون إلخ) هذا تصوير للمنفى وهو الإشارة. (قوله: وسميته إلخ)  
لأنه تلخيص لأعظم أجزائه هذا، وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الأعلام  
الشخصية، وأسماء العلوم من قبيل الأعلام الجنسية، واعترض بأن هذا تحكم، فالأولى أن  
يقال إن قلنا: إن الشيء يتعدد بتعدد محله، كان كل من قبيل علم الجنس، وإن قلنا إن  
الشيء لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص، وبما يؤيد ذلك أن الكتاب  
جزء من العلم، فما جرى على الكل يجرى على الجزء. (قوله ليطابق اسمه) أى: ليكون  
معنى اسمه العلمى وهو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقاً ومناسباً  
لمعناه الأصلى وهو التنقيح والتهذيب، ووجه المناسبة أن هذه الألفاظ المخصوصة  
مشملة على التنقيح والتهذيب، فسميت هذه الألفاظ بالتلخيص لاشتغالها عليه،  
فالحامل للمصنف على هذه التسمية لملك المناسبة نظير ما قيل في الصلاة من أنها لغة  
الدعاء، ثم جعلت في الشرع اسماً للأقوال والأفعال المخصوصة لتلك المناسبة؛ لأن  
الصلاة بالمعنى الشرعى مشتملة على الدعاء، وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه أن  
ذات الاسم مطابقة لمعناه، إذ لا مناسبة بين حروف التلخيص وبين الألفاظ المخصوصة  
أو التنقيح (قوله: قدم المسند إليه) أى: ولم يكتف بالضمير المستتر المؤخر.

(قوله: قصدا إلخ) وذلك لأنه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه؛  
لأن من محسنات الوصل تناسب المعطوفين في الماضوية والمضارعية، ولا يصح جعلها للحال

بدون التقديم؛ لأن المضارع المثلث إنما يربط إذا كان حالاً بالضمير لا بالواو، فتعين أن يكون التقديم لأجل أن تكون الجملة اسمية مرتبطة بواو الحال، والقصد من جعل هذه الجملة حالية تقييد جميع الأفعال من التأليف وما عطف عليه، فإن قلت: يصح جعلها للعطف، ومحل مراعاة المناسبة في العطف إذا لم توجد نكتة، وقد عدل هنا إلى المضارعية لقصد الاستمرار التجددي؛ لأن الماضوية تفيد الانقطاع. قلت: هذه النكتة حاصلة مع التقديم وجعل الواو للحال، فالأولى ما ذكره فراراً من عدم تلك المناسبة، فإن قلت لا حاجة في جعل الجملة حالية لزيادة واو؛ إذا الجملة الإسمية يصح أن تكون حالاً بالضمير وحده. قلت: يلزم على حذفها توهم الاستئناف فزادها دفعاً لذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم إنما هو من أجل ما ذكر من النكتة؛ إذا لا يعرف للتقديم هنا نكتة غير ذلك؛ وذلك لأن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي الذي لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص، وقد يأتي لتقوى الحكم لتكرار الإسناد كما يأتي، ولا يعرف لشيء منهما حسن هنا، إذا لا حسن في قصر السؤال عليه، بل الحسن في الشركة في السؤال ليكون أقرب للإجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجير في الدعاء، ولا حسن في تأكيد إسناد السؤال إليه، إذ لا إنكار ولا تردد فيه من السامع. قال بعضهم: يمكن أن يكون التقديم هنا لإفادة الحصر أو التقوى، ويوجه الأول: بأن المصنف من تواضعه رأى أن كتابه لا يلتفت إليه غيره، فضلاً عن كونه يسأل النفع به إذا كان كذلك فلا يسأل النفع به إلا هو. فكأنه قال: وأنا أسأل النفع به دون غيره فالحصر حقيقي، أو أنه إضاف باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أي: وأنا أسأل الله لا غيره من الحاسدين، ورد الوجه الأول: بأن جعله قصراً حقيقياً يناق ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث، فإن ذلك المدح يناق أنه يرى أن غيره لا يعتد به، ورد الوجه الثاني: بأن القصر المذكور إنما يكون للرد على معتقد الشركة، وليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحساد يشاركونه في السؤال حتى يرد عليه، وكونه يدعي أن هنا معتقداً للشركة أمر بعيد، ويوجه الثاني بأن تقوى الحكم وتأكيد تكرار

حال من (أن ينفع به) أى: بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح،  
أو القسم الثالث منه (إنه) أى: الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو محسبى) أى:  
محسبى .....

الإسناد ليس بلازم أن يكون للرد على منكر، بل قد يكون مجرد الاعتناء بالحكم  
ولظهور الرغبة فيه، أو لاستبعاد الحكم، فالتقدم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به أو  
لظهور الرغبة فيه، فتوجه إلى الله يتضرع في الإجابة مجتهداً بأقصى وسعه، مشيراً إلى أنه  
لا يعتمد على ما بلغ به في وصف مؤلفه، بل يسأل الله النفع به، أو لاستبعاده السؤال،  
ولذا علله بقوله: إنه ولى النفع به فتأمل ذلك.

(قوله: حال من أن ينفع به) أى: حال من المصدر المؤول الواقع مفعولاً. أى:  
أسأل الله النفع به حال كونه كائناً من فضل، فهو من تقدم الحال على صاحبها، وليس  
من فضله من معمولات أن ينفع به حتى يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول، أو  
تقدم معمول المصدر عليه، وكلاهما ممنوع. (قوله: وهو المفتاح أو القسم الثالث) جعل  
القسم الثالث أصلاً له ظاهر وأما جعل جملة المفتاح أصلاً ففيه نظر؛ لأن القسمين  
الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعلاً مثلاً له، ويجاب بأن ما كان جزؤه أصلاً  
لغيره، فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (قوله: إنه ولى) بفتح الهزة على حذف  
لام الجر علة لقوله: أسأل، وبكسرها على الاستئناف البيان جواباً عما يقال لأى شيء  
سأله دون غيره، وقوله ولى ذلك ولى فعليل بمعنى فاعل. أى: متولى ذلك النفع ومعطيه،  
فله أن يتصرف فيه كيف يشاء. (قوله: أى محسبى) يشير إلى أن حسب: بمعنى محسب،  
فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح، وحاصل ما في المقام: أن حسب في  
الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية، ولذا يغير به عن الواحد وعن المتعدد، فيقال: زيد  
وعمر حسبك، ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب، وكاف. وله حينئذ استعمالان  
فتارة تستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل،  
وتارة تستعمل استعمال الأسماء الجامدة غير تابعة لموصوف، نحو ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾<sup>(١)</sup>

(١) المجادلة : ٨.

وكاف (ونعم الوكيل) عطف: إما على جملة: وهو حسي والمخصوص محذوف، وإما على: حسي؛ أى: وهو نعم الوكيل، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو: زيد نعم الرجل.....

**(لَإِنْ حَسِبْتَ اللَّهَ)** <sup>(١)</sup> بحسبك درهم. وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق، وأما قول صاحب الصحاح بحسبك درهم أى: كفاك، فهو بيان للمعنى بالمآل؛ لأن مآل المعنيين واحد لا بيان؛ لأنه اسم فعل. (قوله: وكاف) عطفه على ما قبله عطف تفسير، ثم يحتمل أن المراد كافى في جميع المهمات حتى في إجابة هذا السؤال، ويحتمل الكفاية في ذلك وعليه فتكون الجملة منتظمة (قوله: عطف إلخ) إنما جعل الواو عاطفة؛ لأن الأصل فيها العطف، ولعدم صحة جعلها للحال؛ لأن الجملة الحالية لا تكون إنشائية ولا يصح جعلها اعتراضية؛ لأن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام، ولعدم تضمنه نكتة جزيلة. (قوله: إما على جملة: وهو حسي وإما على: حسي) إنما انحصر العطف في هذين؛ لأن المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها لعدم الجامع، ولكونها حالاً؛ والإنشائية لا تكون حالاً. ولا على الثانية؛ لأنها معللة، وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة؛ فإما أن يكون العطف عليها بتمامها، أو على جزئها (قوله: والمخصوص) أى: بالمدح محذوف والأصل: ونعم الوكيل الله، وعلى هذا فيجعل المخصوص إما مبتدأ والجملة قبله خبر، أو خبره محذوف، أو يجعل خبر المحذوف (قوله: وإما على حسي) أى: وإن لزم عليه عطف الجملة على المفرد؛ لأنه يجوز إذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا؛ لأن حسي في معنى يحسبني. (قوله: فالمخصوص هو الضمير) أى: الواقع مبتدأ؛ لأن ونعم الوكيل عطف على الخبر. (قوله: على ما صرح إلخ) إنما صرح بهذا العزو؛ لأن تقدم المخصوص بخلاف الشائع إذ الشائع أن المخصوص يذكر بعد والجملة قبله خبر، أو خبره محذوف، أو يجعل خبر المحذوف، وهنا قد وقع مبتدأ مقدماً، فلما كان هذا الوجه بخلاف الشائع.

(١) الأنفال : ١٦.

وعلى كل تقدير قد عطف الإنشاء على الإخبار. والله أعلم.

قال الشارح: على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله: وعلى كل تقدير) أى: من التقديرين أعني: عطف جملة ونعم الوكيل على جملة وهو حسبي، أو عطفها على حسبي وحده. (قوله: قد عطف الإنشاء على الإخبار) هذا ظاهر على التقدير الأول لا على الثاني؛ لأن حسبي بالمعنى الذى ذكره الشارح: وهو محسبى مفرد لا يفيد إخباراً إلا أن يقال: إنه في تأويل يحسبني ويكفييني، ثم إن قول الشارح: (وعلى كل تقدير قد عطف الإنشاء على الإخبار) يحتمل أن المراد وهو جائر، كما صرح به الشارح في غير هذا المثل وفاقاً للصغار، فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام، ويحتمل أن المراد وهو غير جائر، كما ذهب إليه البيانىون وجمهور النحاة، وحينئذ فالقصد الاعتراض على المتن، وعلى هذا الاحتمال فيجانب باختيار التقدير الأول. أعني: عطف الجملة على الجملة، لكن يمتنع كونه من عطف الإنشاء على الإخبار، بل من عطف الإنشاء على الإنشاء؛ لأن الجملة الأولى لإنشاء المدح بالكفاية، والثانية لإنشاء المدح العام، أو أن قوله: ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ليس عطفًا، بل معمول لخبر مبتدأ محذوفين، والأصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل، فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعلق بخبرها جملة إنشائية فعلية، فيكون من عطف الإخبار على الإخبار، ولختار التقدير الثاني. وهو عطف الجملة على الخبر، لكن لا نسلم أن فيه عطف الإنشاء على الإخبار؛ لأن الجملة عطف على حسبي بدون اعتبار تأويله بيحسبني، فهو من عطف الإنشاء على المفرد لا على الإخبار، سلمنا أنها عطف على حسبي، وأنه مؤول بما مر، لكن عطف الإنشاء على الإخبار لا يمتنع هنا؛ لأن عطف الإنشاء على الإخبار جائز إذا كان المعطوف عليه له محل من الإعراب، كما هنا فإن قوله حسبي: خبر عن الضمير، ورد الجواب الأول: بأن جعل الجملة الاسمية للإنشاء أقل من القليل، فلا ينبغي حمل الكلام عليه، ورد الجواب الثاني: بأن فيه تقدير أمور ثلاثة لا دليل عليها، وهى مقول في حقه، والمبتدأ الذى وقع الإخبار عنه بمقول، فالإنصاف أنه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى



(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون؛ .....

القول ولا الإخبار بل مجرد إنشاء المدح، ورد الجواب الثالث: بأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾<sup>(١)</sup> أى: فلق الإصباح، فلا يجوز: مررت برجل طويل ويضرب، إذا ليس الاسم في معنى الفعل، وحسبى بدون اعتبار بحسبى، اسم ليس في معنى الفعل، ورد الجواب الرابع: بأن القول بمجازه فيما له محل من الإعراب بدون تأويل. أى: لأولى بالإنشاء أو الثانية بالخبر عند الجمهور ممنوع لا بد له من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>(٢)</sup> فإن هذه الواو من الحكاية لا من المحكى أى: من كلام الله لا من كلام الصحابة الذين حكى الله كلامهم. أى: وقالوا: حسبنا الله، وقالوا: نعم الوكيل، أو مبتدأ. أى: قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل، فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهداً للمجواز؟ اللهم إلا أن يقال: إن التقدير بخلاف الظاهر.

### [مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة]:

(قوله: مقدمة) أظهر أنه غير محذوف. أى: هذه مقدمة ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف. أى: مقدمة أذكرها وفي كون أيهما أولى خلاف، ويصح قراءته بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف. أى: أذكر لك مقدمة، أو على نزع الخافض، لكنه سماه، ويصح الجر بحرف محذوف إلا أنه شاذ، ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر، أو خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه، ويحتمل أن تكون موقوفة لعدم تركيبها مع عامل كأسماء العدد، ثم هي إما اسم للألفاظ أو المعاني أو النقوش أو للثلاثة أو الاثنين منها- احتمالات- والأقرب إنها اسم للألفاظ المعصوصة الدالة على المعاني المعصوصة. (قوله: رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض

(٢) آل عمران: ١٧٣ .

(١) الأنعام: ٩٦ .

لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد .....

بأن هذا لا يتم؛ وذلك لأن الخطبة من جملة المختصر فكان على الشارح أن يزيدها، وأجيب بأن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر في الجملة أى: سواء كان مقصودًا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها من الأمثلة والشواهد، واعتراضات المصنف على السكاكي أو مقصودًا بالتبع كالمقدمة فإنها مقصودة تبعًا للعلم الذى ألف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ فخرجت الخطبة؛ لأنها ليست واحدًا منهما (قوله على مقدمة) اعترض بأن الترتيب وضع كل شيء في مرتبه وهو لا يتعدى بعلى، وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضيمنًا نحوياً أى: جعل المختصر مشتملاً على مقدمة، فالظرف على هذا لغو متعلق برتب، أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضيمنًا بيانياً، وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالاً من معمول الفعل المذكور، فعلى هذا يكون الظرف مستقراً متعلقاً بمحذوف حال. أى: رتب المصنف أجزاء المختصر أى: جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملاً على مقدمة، ثم إن ترتيب المختصر واشتماله على هذه الأمور الأربعة من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه؛ لأن المختصر ألفاظ وكذلك المقدمة والفنون الثلاثة؛ لأن كلا منها اسم للقضايا الكلية التى هى القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما مر أن القاعدة قضية كلية. (قوله: لأن المذكور فيه) من ظرفية الأجزاء في الكل؛ لأن المذكور فيه قضايا وقواعد وهى ألفاظ (قوله: إما أن يكون إلخ) خبر أن يحذف مضاف إما مع الاسم. أى: لأن حال المذكور، أو مع الخبر أى: لأن المذكور فيه إما ذو أن يكون، أو يقال فرق بين المصدر الصريح والمؤول كما ذكره في نحو هذا (قوله: من قبيل المقاصد) أى بالذات، وإلا فالمقدمة مقصودة في الفن، لكن تبعاً وأقحم لفظ قبيل لإدراج الأمثلة والشواهد في الفنون الثلاثة، ولو قال إما أن يكون من المقاصد لخرج ما ذكر؛ لأن المقاصد عبارة عن القواعد فقط.

والحاصل أن الأمثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وإنما هى مكملتها، وحينئذ فهى من قبيلها ومن ناحيتها فأقحم لفظ قبيل لإدخالها في المقاصد، ولعل في الكلام حذفاً والأصل إما أن يكون من المقاصد، أو من قبيلها تأمل.

في هذا الفن، أو لا؛ الثاني: المقدمة، والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث، وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث .....

ثم إن قوله لأن المذكور فيه إما أن يكون إلخ. هذا دليل عقلي على ما أدعاه من الحصر؛ لأن التردد بين النفي والإثبات عقلي، وهذا الدليل العقلي مؤيد بالاستقراء. (قوله: في هذا الفن) أى: المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله: الثاني المقدمة) قدم الثاني لقصر الكلام عليه؛ ولأن مفهومه عديم وهو مقدم على الوجود، ثم إن حمل الثاني على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء، فاندفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون شيئاً آخر، وحاصل الدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة، وما قيل هنا يقال في الثالث. (قوله: في تأدية المراد) أى: للبلغاء، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء: ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ: كالإنكار، وخلو ذهن، فلو كان المعاطب ينكر قيام زيد، وأورد المتكلم له الكلام غير مؤيد بأن قال: زيد قائم، فقد أعطى في نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب، وهو التأكيد الدال على حال المعاطب، وهو الإنكار الذي هو معنى مراد للبلغاء، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول، وقوله: عن التعقيد المعنوي. أى: بأن تكون العبارة التي عبر بها بعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد فإذا اقتضى الحال المهاز، وأورده المتكلم لكن مع التعقيد المعنوي: بأن أتى بعبارة صعبة خفية اللوازم كما لو قلت: رأيت أبحر في الحمام مرهلاً به رجلاً شجاعاً بجامع مشابته للأسد في ذلك، فقد أصبت في أصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقاً لمقتضى الحال، ولكن أعطأت في كيفية التأدية لكونك أتيت بالعبارة الخفية اللوازم، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثاني. فلو عبرت عن المقصود برأيت أسداً في الحمام بجامع الجراءة لم يكن هناك خطأ في كيفية التأدية لسهولة الانتقال (قوله: وإلا فهو الفن الثالث) أى: وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلاً بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث. (قوله: وجعل الخاتمة إلخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر

وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى.

ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة إلى المحصر المقصود في الفنون الثلاثة

ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة؛ .....

في الفنون الثلاثة، والمقدمة غير حاصر إذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة، فكان على الشارح ذكرها (قوله: وهم) بفتح الهاء. أى: غلط والمراد به الخطأ؛ لأن الغلط إنما يستعمل في خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال: فيه غلط بل خطأ (قوله: كما سنبين) أى: في أول الخاتمة نقلًا عن المصنف في الإيضاح أن الخاتمة من الفن الثالث. قال الشارح هناك: ومما يدل على ذلك أن المصنف حصر في آخر المقدمة أجزاء الكتاب في الفنون الثلاثة، ولم يلتفت لذكر الخاتمة (قوله: إلى المحصر المقصود) أى: بالذات. (قوله: بطريق التعريف العهدي) أى: الذكري. إن قلت: إن أل التى لتعريف العهد الذكري ضابطها أن يتقدم ذكر المدعوها، وما هنا ليس كذلك، إذ لم يسبق على العنوان في التراجم تعبير بعنوان فن أول وفن ثان. وفن ثالث، وإنما الذى ذكره في آخر المقدمة ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع، ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول، والفن الثانى، والفن الثالث، وحيث فلا يصح جعلها للعهد الذكري، وأجيب بأن أل التى للعهد لذكرى يكتفى بتقديم ذكر مدعوها تقديرًا كما هنا، وتوضح ذلك أن المصنف لما أخبر في آخر المقدمة أن علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان والبديع، وذكر أن واحدًا يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وواحدًا يحترز به عن التعقيد المعنوى، وواحدًا يعرف به وجوه محسنات الكلام علم ألها فنون. أى: ضروب مختلفة، ومعلوم مما تقدم من قوله (لما كان علم البلاغة وتوابعها) إلى قوله (ألفت مختصرًا) أن مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان: مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها، وعلم البلاغة منحصر في فنون ثلاثة: ينتج مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة، ومعلوم أن الفنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها أول، وواحد ثان، وواحد ثالث،

فإنه لا مقتضى لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، والخلاف في أن تنوينها.....

فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالأولية، والثانية، والثالثة، وأما علم المعاني والبيان والبدیع، إلا أن النسبة بينها مجهولة إذ لا يعلم أن الفن الأول هو علم المعاني أو البيان أو البدیع، فيقال لإفادة النسبة الفن الأول. أى: من الفنون التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني، والفن الثاني علم البيان، والفن الثالث علم البدیع، فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا: المنطلق زيد من جهة أن كلا من طرفي الجملة معلوم، والمجهول الانتساب، فتدبر ذلك. أفساد ذلك العلامة عبد الحكيم والفناري<sup>(١)</sup>، وأجاب الحفيد وغيره بما حاصله أن (أل) التي للعهد الذكرى هي التي تقدم مصحوبها صريحاً، أو كناية كما يأتي، وما هنا من قبيل الثاني، لأن الفن الأول والثاني والثالث قد ذكرت سابقاً بعنوان ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وما يحترز به عن الخطأ في التعقيد المعنوي، وما يعرف به وجوه التحسين، فإن هذه الأمور مشهورة بالإتصاف بالعنوان المذكور. أى: الفن الأول، والفن الثاني، والفن الثالث؛ إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصة، وكذا مدلول الفن الثاني والثالث؛ فيكون من التقدم الكنائى على حد قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾<sup>(٢)</sup> فإنه إشارة لما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِلَهِي كَذَرْتُ لَكَ مَا لِي بَعْظِي مُحَرَّرًا﴾<sup>(٣)</sup> فإن لفظ ما وإن كان بمعن الذكور والإناث، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، وكذلك الفن الأول إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: وما يحترز به عن الخطأ إلخ؛ فإن ما وإن كانت تعني الفن الأول وغيره، ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور إنما هو بالفن الأول، وكذا يقال في الفن الثاني والثالث. (قوله: فإنه لا مقتضى إلخ) أى: فنكرها لأن الأصل في الأسماء التنكير، ولا مقتضى للعدول عنه إلى

(١) هو محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري - أو الفري - الرومي، عالم بالمنطق والأصول - ولي قضاء بروسة، وارتفع قدره عند السلطان بايزيد خان، وحج مرتين. من مصنفاته: "أمودج العلوم" و "شرح الفرائض السراجية" و "تفسير الفاتحة". تولى ٨٣٤هـ (وانظر: الأعلام ١١٠/٦).

(٢) آل عمران : ٣٥ .

(٣) آل عمران : ٣٦ .

للتعظيم، أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين. والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها؛ .....

التعريف (قوله: للتعظيم) أى: كما قال الزوزنى<sup>(١)</sup>: نظرًا لكون ما فيها من المعاني عظيمًا (وقوله: أو للتقليل) أى: كما قال غيره نظرًا لقلة ألفاظها، وهذا الخلاف لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معًا بالاعتبارين المذكورين.

بقى شيء آخر وهو أن المقابلة في كلامه لا تحسن؛ لأن الذى يقابل التعظيم إنما هو التحقير لا التقليل، كما أن الذى يقابل التقليل التكثير لا التعظيم، فكان الأولى أن يقول للتعظيم أو التحقير أو للتكثير أو التقليل، وأجيب بأن في العبارة احتباكًا، فحذف من الأولى التكثير بدليل ما أثبتته في الثاني، ومن الثاني التحقير بدليل ما أثبتته في الأولى، أو يقال: إنه أراد بالتقليل التحقير تسميًا. (قوله: مما لا ينبغي) أى: لأنه لا يتعلق به غرض؛ لأن نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب إليه لا تتفاوت، بحيث يكون مقامها بالنسبة إليه تارة عظيمًا وتارة حقيرًا، فلا يتشوف إلا لوجودها لا لكونها عظيمة أو حقيرة، وكتب بعضهم قوله: مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين. أى: لمهمات العلوم همهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح للتعريض فتدبر. (قوله: والمقدمة إلخ) اعلم أن قدم تارة يستعمل لازمًا وتارة متعديًا، واسم الفاعل من الأولى مقدمة بمعنى: ذات متقدمة أى ثبت لها التقدم، ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسمًا للجماعة المتقدمة من الجيش، وحينئذ فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للإسمية، ووجه ذلك أن التاء تدل على التأنيث والمؤنث فرع المذكر، وكذلك الإسمية هنا فرع الوصفية، فأتى بالتاء لتدل على ذلك، فإن قلت: إن التاء موجودة حال الوصفية. قلت: يقدر زواها والإتيان بغيرها، ثم إنما نقلت منها على سبيل الحقيقة العرفية إن هجر المعنى الأصلي أو على سبيل الاستعارة المصروفة إن لم يهجر، وجعلت اسمًا لكل متقدم. ويتمين

(١) هو حسين بن أحمد بن حسين الزوزنى - أبو عبد الله عالم بالأدب من أهل زوزن له شرح المعلقات السبع" وترجمان القرآن" تولى ٤٨٦هـ (وانظر الأعلام ٢/ ٢٣١)

من قدم .....  
.....

بالإضافة، فيقال: مقدمة علم، ومقدمة كتاب، ومقدمة الدليل، ومقدمة القياس، فهذا وضع ثالث إذا علمت هذا فقول الشارح والمقدمة: أى: ولفظ المقدمة من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر، ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير. وقوله: مأخوذة. أى: منقولة من مقدمة الجيش. أى: من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش أو مستعارة منها. وقوله: للجماعة. أى: الموضوع للجماعة المتقدمة منها. أى: من الجيش والمناسب منه، ولكنه أنث باعتبار أن الجيش طائفة.

(وقوله: من قدم) اللازم إما خبر لمبتدأ محذوف. أى: وهى أى مقدمة الجيش مأخوذة. أى: منقولة من قدم اللازم. أى: من اسم فاعل قدم اللازم لما علمت أن مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم، أو ألما حال أى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم اللازم. أى: منقولة من اسم فاعل قدم اللازم ففى كلام الشارح إشارة مراتب النقل على هذين الاحتمالين، أو أنه خبر ثان للمقدمة. أى: والمقدمة مأخوذة. أى: منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم. أى: من مصدره، وهذا باعتبار الأصل الأصيل وهو الوصف؛ لأن الاشتقاق إنما هو معتبر فيه. كذا قرر شيخنا العلامة العدوى، وذكر العلامة عبد الحكيم أن قوله: المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد به ألما منقولة أو مستعارة من مقدمة الجيش؛ لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه، إذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما. أى: في المنقول عنه وإليه؛ ولأنه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال: إنما بذلك المعنى منقولة أو مستعارة، بل مراده أن لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بقطع النظر عن الإضافة، وحينئذ فمعناها المتقدمة، وإنما لم يقل من أول الأمر والمقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم؛ لأن التحقيق أن استعمال المشتق منه لا يكفى في أخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به، وإطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش. باعتبار معناها الوضعى، ويدل عليه إيرادها في الأساس في الحقيقة، حيث قال قدمته فتقدم بمعنى تقدم، ومنه مقدمة الجيش. انتهى كلامه.

بمعنى: تقدم، يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله، .....

(قوله: بمعنى تقدم) أى: فهمى من قدم اللازم؛ لأن تقدم لازم، وأما قولهم: زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والإيصال أى: تقدم عليه وهذا أى أحدهما من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر، وأما على قراءتها بالفتح فيتعين أنها من قدم المتعدى؛ لأن اسم المفعول إنما يؤخذ من المتعدى، فإن قلت على قراءتها بالكسر: لم لم تجعل مأخوذاً من قدم المتعدى؟ قلنا: لأن المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئاً آخر؛ ولأنه لو كان كذلك لأضيفت إلى مفعولها بأن يقال: مقدمة الطالب الذى عرفها على من لم يعرفها من الشارعين؛ لأن الصفة المتعدية للمفعول الظاهر إضافتها إليه لا لما له بها نوع تعلق، فلما لم تضاف إليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها من اللازم، وإنما كان الكتاب غير المفعول؛ لأن المقدم في الحقيقة الطالب الذى عرفها لا الكتاب نفسه. (قوله: يقال مقدمة العلم) أى: يقال هذا اللفظ أو يقال هذه الكلمة، إذ من المعلوم أن الكلمة إذا أريد لفظها فإنما تحكى بالقول نحو: «يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ»<sup>(١)</sup> ويصح أن يجعل القول بمعنى الإطلاق. أى: أن المقدمة إذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسأله، فاللام في قوله لما بمعنى على، والظرف لغو متعلق يقال على التقديرين، وما في قوله لما نكرة موصوفة واقعة على معان. أى: معان تتوقف إلخ. وهى المبادئ العشرة وظاهره كانت متقدمة أولاً بأن كانت في الأثناء. إن قلت: أصل الشروع في مسائل العلم إنما يتوقف على تصور العلم بوجه، وذلك يحصل بالرسم. فيقتضى أن مقدمة العلم اسم للرسم خاصة، وهذا يناهى ما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح من أن مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه، وذلك كالرسم أو تصويره بالذات والحقيقة، وذلك كالحمد أو الشروع فيه على بصيرة، وذلك كالموضوع والفائدة والغاية وغيرها من بقية المبادئ العشرة المشهورة. قلت: المراد بالشروع الشروع من حيث هو، فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيرة، فتشمل المقدمة

(١) الأنبياء: ٦٠.



ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع  
بها فيه، .....

جميع المبادئ وحاصل ما في المقام أن العلم لغة: الإدراك، ثم نقل في العرف إلى معلومات  
تصورية أو تصديقية هي مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة، ولا شك أن الشروع في  
تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه، وهو التصور الإجمالي لامتناع توجه  
النفس نحو المجهول المطلق، فيمتنع الشروع فيها بدونه، والشروع فيها على بصيرة يتوقف  
على تصورها بتلك الجهة، ويتوقف أيضاً على معانٍ أخر خارجة عن تلك المعلومات:  
كمعرفة الغاية والموضوع والفائدة، وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة، فسموا هذه  
مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع، والشروع على وجه البصيرة عليها.

(قوله: ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم. (وقوله: لطائفة) أى:  
لجماعة عطف على قوله: لما يتوقف من عطف المفردات أى: أن لفظ مقدمة إذا  
أضيفت للكتاب تطلق إلخ (وقوله: من كلامه) أى من كلام الكتاب وإضافة كلام  
للضمير من إضافة العام للخاص فهي للبيان، والمعنى لطائفة منه، وإنما لم يقل هكذا؛  
لأن ذكر العام أولاً ثم بيانها بالخاص بعد ذلك أوقع في النفس. (قوله: قدمت أمام  
المقصود) أى: جعلت أمامه فلا بد من التجريد في قدمت عن بعض معناه، وإلا  
كان فيه ركة لتكرر قوله أمام المقصود معه. (قوله: لارتباط له بها) أى: لا ارتباط  
للمقصود بها. أى: بتلك الطائفة. أى: بمعانيها، أو يقال إن طريق الإفادة  
والاستفادة لما كانت هي الألفاظ لم يحتاج لتقدير كما أفاده الفنى، وإنما اعتبر  
الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظراً إلى أنه موقوف عليها، والموقوف هو  
المرتبط، وقوله لا ارتباط له بها أى: سواء توقف الشروع في مسائل الفن على  
معناها بأن كان مدلولها مقدمة علم أم لا. (قوله: وانتفاع إلخ) عطف سبب على  
مسبب، وعلم مما ذكر أن مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ألفاظ، ولا يقال إن هذه  
الفرقة تحكم لا مرجح لها؛ لأننا نقول: إن مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير  
مختلفة التفت في جانبها للمعاني، ولما كانت مقدمة الكتب مختلفة التفت في

وهي هاهنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي البيان  
والمعاني .....

جانبها للألفاظ التي هي غير منضبطة، واعترض السيد على الشارح بأن المتبادر من  
قوله: يقال مقدمة الكتاب لكذا- أن إطلاق مقدمة في مقابلة مقدمة العلم -اصطلاح  
بين القوم لا من الشارح وليس كذلك، إذ الموجود في كلام القوم مقدمة العلم، وقد  
يطلقون مقدمة الكتاب على الألفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازاً مرسلاً لعلاقة الدالية  
والمدلولية، ولا يطلقونها على الألفاظ مطلقاً أعم من أن يكون مدلولها مقدمة علم أم  
لا، على ما زعمه الشارح. وأجيب بأن علة التسمية بمقدمة هو التقدم، وحيث فلا  
وجه لجعل إطلاقها على الألفاظ مجازاً عن إطلاقها على المعاني مع وجود العلة. فقوله:  
ولا يطلقونها على الألفاظ مطلقاً ممنوع لما علمت من وجود العلة. والحاصل أن السبب  
في إطلاق لفظ مقدمة على الألفاظ المتقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقدم،  
والأولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالية وحيث فلا وجه لاختصاصها في  
كلامهم بمقدمة العلم، ولا يختص إطلاقها على اللفظ الدال على مقدمة العلم. فقوله:  
ولم يطلقوا المقدمة على الألفاظ مطلقاً ممنوع، واعلم أن النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة  
الكتاب التباين؛ لأن الأولى اسم للمعاني، والثانية اسم للألفاظ، وأما بين مقدمة العلم  
ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهي، كما أن دال مقدمة العلم ونفس  
مقدمة الكتاب كذلك. أي: بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان فيما يتوقف  
عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه  
الشروع في المسائل إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع  
إذا ذكر في الأثناء. خلافاً لمن قال إن النسبة العموم والخصوص المطلق بين الأمرين. بناءً  
على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم، وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره  
فيها، وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالأولى.

(قوله: وهي) أي المقدمة ها هنا أي: في ذلك الكتاب (قوله: لبيان) أي مذكورة

لبيان. (قوله: وانحصار) عطف على معنى الفصاحة. (وقوله: علم البلاغة) أي:

وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك. والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير من الناس.

العلم المتعلق بها. (قوله: وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة. أى: وليبيان ما يلائم ذلك. أى: معنى الفصاحة والبلاغة، والمراد بذلك الملائم: النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة. (قوله: ارتباط المقاصد بذلك) أى: بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة أو بالبيان المذكور، وأشار بهذا إلى أن المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم؛ لأن مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسأله كالحلد والموضوع والغاية إلخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وإن كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثة، حيث قال فى آخرها: وما يحرز به إلخ، ويصح جعلها مقدمة علم أيضًا بهذا الاعتبار. (قوله: والفرق إلخ) قد علمت محصله وهو: أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها؛ فما لم يقدمه وإن حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف. ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه. (قوله: في الأصل) أى: في اللغة إلخ؛ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة، وكلها يدل على الظهور، ولما لم يتحقق الشارح من تلك المعاني الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه. أتى في بيانها. أى: الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية، وهو الإنباء عن الظهور والإبانة، فهذا نكتة قول الشارح: (تنبئ عن الظهور والإبانة) دون أن يقول هي الظهور والإبانة، وتوضح ذلك أن الفصاحة تطلق في اللغة على معان كثيرة، فتطلق على نزع الرغوة وذهاب اللبأ من اللبن. يقال: سقاها لبنا فصيحاً أخذت رغوته ونزعت منه، أو ذهب لبوه وخلص منه. قال في "الأساس": إن هذين المعنيين حقيقيان ثم قال: ومن المجاز سرينا حتى أفصح الصبح أى: بدا ضوءه وحتى بدا الصباح المفصح. أى: الذى لا ظلمة فيه وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم ولا قر، وجاء فصح النصارى. أى: عيدهم، وهذا مفصحهم. أى: مكان بروتهم، وأفصحوا عيّدوا. أفصح المحمى. تكلم بالعربية. وفصح: انطلق لسانه، وخلصت لفته عن اللكنة، وأفصح الصبي في منطقته: فهم ما يقول في أول ما يتكلم. وأفصح إن كنت صادقاً. أى: بين. اهـ.

## [الخلافاً في تفسير الفصاحة والبلاغة]:

(الفصاحة) وهى في الأصل تنبئ عن الظهور والإبانة (يوصف بها المفرد)

مثل كلمة فصيحة (والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة) .....

فقد جعل ما سوى ذهاب الرغبة واللبا معاني مجازية، ولا شك أن تلك المعاني كلها تؤول للظهور بالاستلزام -لا ألها هو- فلذلك عبر بتنبئ أى: تدل ولم يقل معناها الظهور؛ لأنه لم يوجد لها معنى هو الظهور كما يفيد كلام المصباح. فقلوه: تنبئ يشير إلى أن معناها ليس هو الظهور، بل شيء ينبئ عنه ويدل عليه، ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل اللغة، سواء كان المعنى حقيقياً أو مجازياً لا الحقيقي فقط، وعلى هذا فالمراد بكون اللغة أصلاً باعتبار المعنى الاصطلاحي لا باعتبار أنه حقيقة وعلم أن المراد بالإنباء الدلالة الالتزامية لا المطابقة؛ لأن لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور، حتى تكون دلالة عليه مطابقة، ولا التضمنية؛ لأن لفظ فصاحة لم يوجد في كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالة عليه تضمنية، ثم إن الفصاحة نقلت عرفاً إلى وصف في الكلمة والكلام والمتكلم، ولا يخلو ذلك الوصف من ملاسة وضوح وظهور، وإنما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحي الآتى للإشارة إلى أن بين المعنى اللغوي والاصطلاحي مناسبة، والمناسبة تحصل ولو بحسب المآل. (قلوه: والإبانة) عطف مرادف إن جعلت الإبانة مصدر إبان بمعنى بان. أى: ظهر، وحينئذ فالإبانة بمعنى البيان وعطف لازم إن جعلت مصدر إبان بمعنى: أظهر وحينئذ فتكون الإبانة بمعنى الإظهار (قلوه: مثل كلمة فصيحة) أى: عتبراً بذلك عن جزء معين من جزئيات المفرد كقائم. فيقال: هذه كلمة فصيحة، ويصح أن يراد بالكلمة لفظ كلمة إذ هو يوصف بالفصاحة، وكذا يقال في قلوه: كلام فصيح وربما يقال: إن قلوه بعد والمتكلم، يقال: كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول: مثل متكلم فصيح، مع أن قياس سابقه يعين الأول، وأشار بالمثاليين في قلوه: مثل كلام إلخ. إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره. والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته. قيل: لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها، وقيل حتى تجاوز

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الإسنادى وغيره؛ فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصف بالفصاحة؛ .....

سبعة، وما دون ذلك يسمى قطعة (قوله: قيل المراد إلخ) حاصل إيضاح ما في المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقى شيء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فإنها ليست بمفردة؛ لأن المفرد ما قابل المركب ولا كلاماً؛ لأنه المركب التام والمركب المذكور ناقص. فسكوته عنها يقتضى أن لا تكون صحيحة ولا بليغة، مع أنها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال: مركب فصيح، وحينئذ ففى كلام المصنف قصور، وأجاب الخليل والروزي: بأنها داخلة في الكلام في كلام المصنف. إذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقاً على طريق المهاز المرسل من باب إطلاق الخاص وإرادة العام، فشمّل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور في كلامه، ورد شارحنا هذا الجواب بأنه لا يتم إلا لو كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك، ووصفهم له بالفصاحة في قولهم: مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته. سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وإن الاعتراض بالقصور وارد على المصنف. فالأولى إدخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام؛ وذلك لأنه لم يعهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المعهود إطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفي عند النحاة، أو على اللفظ مطلقاً الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوي، وإما إطلاقه على ما قابل المفرد أعني: المركب مطلقاً الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته، بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه حقيقة عرفية (قوله ما ليس بكلمة) الأنسب ما ليس بمفرد أى وهو المركب مطلقاً (قوله: وغيره) أى: وهو المركب الناقص (قوله: فإنه قد يكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشأن، وهذا علة للمعلل مع علته. (وقوله: قد يكون بيت إلخ) أى: كما في قوله<sup>(١)</sup>:

(١) البيت من الوافر، وهو للراعى النموى في ديوانه ص ٢٦٩، والصناعتين ص ١٨٢، ولسان العرب (رغب).

وفيه نظراً؛ إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح، ولم ينقل ذلك عنهم، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات، على أن الحق أنه داخل في المفرد .....

### إِذَا مَا الْعَالِيَاتُ يَرْزُنَّ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

فإن هذا البيت غير مفيد؛ لعدم ذكر جواب الشرط، مع أنه فصيح بإجماع ضرورة فصاحة كلماته. (قوله: وفيه نظر) أى: في إدخال المركب الناقص في الكلام نظر (قوله: لأنه إنما يصح ذلك) أى: دخول المركب الناقص في الكلام. (قوله: لو أطلقوا) أى: العرب. (قوله: ولم ينقل ذلك عنهم) أى: والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام. حيث قالوا مركب فصيح، ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه، لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والأعم لا يستلزم الأخص، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاماً مركباً فبطل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص في الكلام. (قوله: واتصافه إلخ) لما أبطل جواب الخلعالي وبقي الاعتراض بالقصور وارداً على المصنف. أشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية. بقوله: واتصافه بالفصاحة. أى: في قولهم مركب فصيح إلخ. (قوله: باعتبار فصاحة المفردات) أى: باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار أنه مركب، وإذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد. سلمنا أن اتصافه بالفصاحة لذاته أى باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل، لكن الحق في التأويل خلاف ما قلت بما خلجالي!! (قوله باعتبار إلخ) أى: فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه، فوصفه بما عرضى لا ذاتي. (قوله: على أن الحق إلخ) على للاستدراك بمعنى لكن، فلا تتعلق بشيء. فكأنه قال: لكن الحق أنه داخل إلخ. فبعد أن أحاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية، ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بما بالنظر لذاته، وأنه لا بد من التأويل في كلام المصنف ليشمله، وإلا كان قاصراً، لكن لا يؤول بما أول به الخلعالي. بحيث أنه يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخل في المفرد بقرينة مقابله للكلام، وفي هذا الجواب بحث. إذ لو كان داخلاً فيه

لأنه يقال على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المثني والجمع، وعلى ما يقابل الكلام. ومقابلته الكلام هاهنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير؛ أعني ما ليس بكلام. ....

لم يتم قوله أو لا يقال: كلمة فصيحة إلا أن تحمل الكلمة على ما يعم المركب الناقص. (قوله: لأنه) أى: المفرد يقبل أى: يحمل على ما يقابل المركب، وذلك القول في باب الكلام. (قوله: وعلى ما يقابل المثني) أى: ويقال على ما يقابل المثني، أو الجمع. أى: والملحق بهما وهو الأسماء الستة الشامل للمضاف، وذلك القول في باب الإعراب. أى: ويقال على ما يقابل المضاف والشبيه به الشامل للمثنى والجمع، وذلك في باب المنادى واسم لا، ويقال: على ما ليس جملة ولا شبيهها بما وذلك في باب المبتدأ والخبر. (قوله: وعلى ما يقابل الكلام) أى: الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا، واعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقات حقيقية، وإذا كان كذلك فدخل المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز، بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقاً، فإنه يلزم عليه التحوز. (قوله: ومقابلته إلخ) جواب عما يقال إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فما القرينة هنا؟ على أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام، فأجاب بقوله: ومقابلته إلخ. لا يقال: قد يحكس. فيقال: مقابلة الكلام بالمفرد تدل على أن المراد بالكلام ما ليس بمفرد؛ لأننا نقول إطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة واللغويين بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام، فإنه اصطلاح، والمتبادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا. واعلم أنه يلزم على ما قاله الشارح من أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام أمور ثلاثة:

الأول: أن يكون المركب الناقص الخالي عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، فصيحاً من اشتماله على ما يخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد. نحو إن كان: (قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ)<sup>(١)</sup>

(١) انظر البهت في البيان والتبيين (١/٦٥)، ودلائل الإعجاز (٥٧٠) تحقيق: شاكر.

.....  
وإن ضرب غلامها هنذا، وإن (تسكب عيناى الدموع لتحمدا)<sup>(١)</sup> لأنه صدق عليه أنه محال من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس، والتزام فصاحة ما ذكر لا يليق بحال عاقل، وإذا لم يكن فصيحاً لزم أن يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع، فيجب أن يزداد فيه الخلوص عن هذه الأمور ليكون مانعاً.

الأمر الثاني: أنه يلزمه صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه، وبيانه أنه على تقدير تسليم فصاحة ما ذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة إلى كل واحد منها، كقولك في المثال الأول: رحم، وفي المثال الثاني: أساء، وفي المثال الثالث: بلغت المني؛ لأنه قبل الضم من قبيل المفرد، ولم يشترط في فصاحته الخلوص مما ذكر، وبعد الضم من قبيل الكلام، وهو قد اشترط في فصاحته الخلوص مما ذكر، والحال إنه لم يخلص، ولا شك أن صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه بعيد جداً.

الأمر الثالث: أنه يلزمه أن يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الإسناد فيه من غير ضم لكلمة ولا نقصها نحو: زيد الذى ضرب غلامه عمراً في داره؛ فإن جعل الذى وصفاً لزيد كان مركباً ناقصاً فيكون فصيحاً لدخوله في المفرد، وإن جعل الذى خبراً عن زيد كان كلاماً، فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف، وهذا أشنع مما قبله. واعترض ما اختاره الخليل على أخصاً من التأويل في الكلام، وإدخال المركب الناقص فيه بأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة. لقول المصنف بعد والبلاغة بوصف بها الأخيران فقط، وهو باطل إذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال: كتدوينهم عوارض المركب التام، وله أن يجيب عن هذا بأن في الكلام شبه استعداد، حيث ذكر أولاً الكلام بمعنى المركب، وذكره ثانياً بمعنى المركب التام، وفيه بعد وبأن المفرد يتناول الأعلام المشتملة على تنافر الكلمات، وضعف التأليف، والتعقيد نحو: أمدحه أمدحه، وزان نوره الشجر، وتسكب عيناى الدموع لتحمدا، إذا

---

(١) البيت للمباسب بن الأحنف في ديوانه، ودلائل الإعجاز : ٢٦٨.



(و) يوصف بما (المتكلم) أيضاً، يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح. (والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول .....

جعلت أعلاماً لأن المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك، ولا يرد أن ضعف التأليف لا يتأتى في العلم؛ لأنه يكون بمخالفة الإعراب، والعلم بمجرده لا إعراب له؛ لأن الإعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه، فيلزم أن تكون هذه الأعلام فصيحة لخلوها عما يخل بفصاحة المفرد مع اشتغالها على ما يخل بفصاحة الكلام، والتزامه لا يليق بحال عاقل، وحينئذ فتعريف فصاحة المفرد غير مانع. فالواجب أن يزداد فيه الخلو عن هذه الأمور، وليكون مانعاً وهذا الإلزام كما يرد على الخلخال يرد أيضاً على الشارح بالنظر للجواب الثاني أعني: قوله: على أن الحق إلخ؛ لأن المفرد عندهم ما لفظ به بلفظ واحد في العرف، أو ما أعرب بإعراب واحد، والعلم المذكور مشتمل على لفظين فأكثر، ومعرّب بإعرابين فأكثر بحسب الأصل؛ لأن نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء، وإن كانت تلك الأعلام من قبيل المفرد عند المنطقة، لأن نظرهم في المعاني أصالة، وهذا التعريف لفصاحة المفرد عند النحاة لا عند المنطقة، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما ينفع الخلخال دون الشارح، وبما علمت من بطلان ما قاله الشارح والخلخال لبطلان اللوازم هما. ظهر لك أن المفرد: والكلام في كلام المصنف محمولان على معنهما الحقيقي المتبادر منهما، وهو أن المراد بالمفرد ما ليس بمركب وبالكلام: المركب التام، والمركب الناقص خارج عنهما، لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحة في قولهم: مركب فصيح. إنما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها، كما أفاده العلامة عبد الحكيم. (قوله: والمتكلم أيضاً) إنما زاد هنا أيضاً دون ما تقدم؛ لأن الكلام والمفرد من واد واحد فهما كالشيء الواحد، وأيضاً لا يؤتى بهما إلا بين شيئين. (قوله: يقال كاتب فصيح إلخ) المناسب لما مر أن يقول مثل كاتب فصيح، والمراد بالكاتب: الناثر. أي: المتكلم بكلام منشور، وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل مقابلته بشاعر، والحاصل أن الشخص متى كانت فيه الملكة: اتصف بالفصاحة تكلم بنظم أو سجع أو غيرهما، كالنثر، بل ولو لم يتكلم أصلاً، إلا أن الملكة لا يعرف قيامها به إلا بالكلام. (قوله: تنبئ عن الوصول إلخ) قال في القاموس:

والانتهاء (يوصف بها الأخيران فقط) أى: الكلام والمتكلم دون المفرد؛ إذ لم يسمع: كلمة بليغة، والتعليل بأن البلاغة إنما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لا تتحقق فى المفرد وهم؛ .....

بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده، مع إيجاز بلا إخلال أو إطالة بلا إملال، وحينئذ فهى فى اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولاً مخصوصاً، وهى الوصول بالعبارة إلى المراد من غير إخلال والإطالة مملّة، وأما فى الاصطلاح: فهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة؛ لأن الكلام إذا طابق مقتضى الحال وصل للمطلوب عند البلغاء، ولم يقل: وهى فى الأصل اكتفاء بما ذكره سابقاً، وقيل: لم يقل فى الأصل؛ لأن معناها لغة واصطلاحاً واحد، وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله: تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركاً؛ لأن القصد منه إبداء المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى، وعند اتحاد المعنى لا حاجة إليه (قوله: والانتهاء) عطف تفسير (قوله: فقط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر، وقط اسم فعل بمعنى انته. أى: وإذا وصفت بها الأخيرين فقط. أى: فانت عن وصف المفرد بها.

(قوله: إذ لم يسمع كلمة بليغة) فيه أنه أدخل المركب الناقص فى المفرد، وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى؛ لأن منفى الدليل أحص من منفى المدعى. أى: أن الذى نفيت عنه البلاغة فى الدليل وهو الكلمة: أحص من الذى نفيت عنه فى المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص، ويلزم من هذا أن يكون الدليل أحص من المدعى، وحينئذ فلا ينتج؛ لأن نفى الأحص لا يستلزم نفى الأعم، فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بما عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها، فالدليل المساوى للدعوى أن يقال إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ، إلا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام، فتشمل المركب الناقص، لكن فى إطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس فى إطلاق المفرد عليه بلا خفاء وإن أدخل المركب الناقص فى الكلام كما هو رأى الخللحالى، فلا إشكال فى التعليل أصلاً (قوله: والتعليل) أى: لعدم وصف المفرد بالبلاغة. (قوله: وهى) أى: المطابقة المذكورة (قوله: لا تتحقق فى المفرد) أى: لأن المطابقة

لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولاً لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها .....

المذكورة إنما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على أصل المعنى المراد، وهذا لا يتحقق إلا في ذى الإسناد المفيد. (قوله: لأن ذلك) أى: اعتبار المطابقة المذكور. (قوله في بلاغة الكلام والمتكلم) أى: فيحوز أن يكون هناك بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة غير المطابقة، وإن لم نطلق عليها كما وجد ذلك في الفصاحة، فإن قال: ذلك المعلن إنه لا معنى للبلاغة في كلام العرب إلا هذا المعنى، وهو محال في الكلمة، عاد إلى انتفاء السماع وهو الذى عللنا به (قوله: وإنما قسم إلخ) هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم أولاً، وتعريف كل على حدة بعد ذلك، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً. فقول الشارح: وإنما قسم كلاً من الفصاحة والبلاغة أولاً أى: ولم يأت من أول الأمر بتعريف واحد شامل لأقسام الفصاحة، وكذلك البلاغة، ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله: قسم أى ضمناً لا صراحة، حيث قال: فالفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، والبلاغة يوصف بها الأخران فقط، فإن هذا يستلزم انقسام الفصاحة إلى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم، وانقسام البلاغة إلى بلاغة كلام وبلاغة متكلم. (قوله: لتعذر جمع المعاني المختلفة) كفصاحة المفرد وفصاحة المتكلم وفصاحة الكلام، وكبلاغة المتكلم وبلاغة الكلام، (وقوله: الغير المشتركة إلخ) تفسير للمختلفة، وأدخل (أل) على غير لتأويله بالمغايرة. فلا يقال إنه أدخل (أل) على المضاف الذى لم يشابه بفعل، وهو لا يجوز.

(قوله: في أمر يعمها) متعلق بالمشتركة. أى: في حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها، فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة، ويخرج غيرها، وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها، ويخرج غيرهما، وهذا بخلاف الكلمة فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلم والكلام. عرفت أولاً بأنها قول مفرد، ثم قسمت بعد ذلك إلى اسم وفعل وحرف، وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه من زنج وروم وغيرهما، في أمر

في تعريف واحد، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع، ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة .....

بعمها صالح لتعريف الإنسان بحيث يتميز عن الفرس والحمار وغيرهما من الأنواع. عرف أولاً بأنه حيوان ناطق، ثم قسم بعد ذلك لتلك الأصناف، والحاصل أنه لما تعدد هنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر بعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها، وكذلك البلاغة قسم كلاً منهما، ثم عرف تلك الأقسام وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقاً فحاصل إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحة، وكذلك قسما البلاغة مشتركة في هذه المفهومات، ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور، وهذا اندفع ما يقال على الشارح منطوقاً، لا نسلم عدم اشتراكها في أمر بعمها، إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية التي تشترك فيها وتعمها كشيء وموجود ومستحسن، وما يقال عليه من حيث المفهوم.

إن كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك في الأمر العام يكفي في جميع الأمور المتغايرة في تعريف، وليس كذلك. (قوله: في تعريف واحد) أى: يبين حقيقة كل تفصيلاً، وإلا فلا تعذر كأن تعرف الإنسان والفرس بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة أو بالحيوان، فإنه يميز لها في الجملة، ولكن لا يبين حقيقة كل واحد تفصيلاً (قوله: وهذا) أى: الصنيع من التقسيم أولاً، ثم التعريف ثانياً، كما قسم أى: كتقسيم ابن الحاجب إلخ؛ فإن تقسيمه قبل التعريف لعدم الاشتراك المذكور، وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمر بعمها صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد إلا وأحوالها، وفيه نظره. بأن هذا لا يصلح تعريفاً للمستثنى؛ لأنه يدخل فيه ما بعد إلا الواقعة صفة نحو: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»<sup>(١)</sup> مع أنه ليس مستثنى. (قوله: فالفصاحة) أى: إذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة، فأقول لك: الفصاحة إلخ: فالفاء فاء الفصيحة، ويقال لها فاء الفضيحة بالصاد والضاد، والإضافة في ذلك من

(١) الأنبياء : ٢٢.

إضافة الموصوف لصفته، أى: الفاء المفصحة أو المفضحة. سميت بذلك؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر، أو لكونها أفضحته وأظهرته، وقيل: فاء الفصيحة هى: ما أفصحت عن مقدر مطلقاً. أى: سواء كان شرطاً أو غيره كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَالْفَجَرُوتُ﴾<sup>(١)</sup> أى فضرِب فانفجرت (قوله: في المفرد) يصح أن يكون صفة للفصاحة كان المتعلق نكرة أو معرفة، ولا يلزم على تقديره نكرة وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز؛ لأن (أل) في الفصاحة جنسية ومدحوها في حكم النكرة، ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لا يجوز؛ لأن الكائن المقدر يراد منه الثبوت والدوام، فهو صفة مشبهة و(أل) الداخلة عليها معرفة لا موصولة على التحقيق، ولا يصح أن يكون ذلك الظرف حالاً منها على مذهب سيبويه القائل يجوز مجيء الحال من المبتدأ؛ لأن الحال مقيدة للعامل مطلقاً لفظياً أو معنوياً، ولا معنى للتقييد هنا لأن التقييد إنما هو لشيء يختلف حاله، كالمجىء في قولنا: جاء زيد راكباً، والابتداء واحد لا يختلف أحواله، وأيضاً المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها في المفرد لا بقيد تحققها في المفرد، إذ ليس المعنى على التقييد، وإن كان المآل واحداً، لكن فرق بين التقديرين كما لا يخفى؛ وذلك لأن التقييد يقتضى أن الفصاحة مشتركة اشتراكاً معنوياً؛ لأنه يفيد أن الفصاحة أمر كلي يختلف أحواله: تارة يكون في المفرد، وتارة يكون في غيره، والذي حققه الشارح أنها من قبيل المشترك اللفظي، وجعل المهرور صفة لا يخالف ذلك تأمل، ويصح أن يكون الظرف لغوياً متعلقاً بالنسبة التي اشتملت عليها الجملة، والمعنى انتساب الخلوص المذكور للفصاحة في المفرد، أو الفصاحة التي هي الخلوص منسوبة للمفرد. وقضية هذا أن الظرف معمول للنسبة المذكورة، وهو معنى قابل للتقييد. وهذا يرد على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد. (قوله: قدم الفصاحة) أى: قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة، مع أن اللف والنشر المشوش أولى

لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (مخلوصه) أى: مخلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابية) .....

(قوله: لتوقف معرفة البلاغة) أى: إدراكها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام. وقوله: على معرفة الفصاحة أى: على تصورها في الجملة، وإنما قلنا في الجملة؛ لأن بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم، بل على فصاحة الكلام والمفرد، وكذلك بلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم، بل على فصاحة الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف فصيح لا في بلاغة الكلام ولا في بلاغة المتكلم. نعم تتوقف عليها بلاغة المتكلم بحسب التحقق، إذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ إلا من يقدر على تأليف كلام فصيح. (قوله: لتوقفهما عليها) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة، لكونها مأخوذة في تعريفه، وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد، فبواسطة أخذ فصاحة الكلام المتوقف عليها في فصاحة المتكلم والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء، كذا قال بس. وقد يقال: المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضاً (قوله: لمخلوصه من تنافر الحروف) قيل: أوجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الثلاثة أن المفرد له مادة، وهى حروفه وصورة وهى صيغته، ودلالة على معناه، وحينئذ فعليه إما في مادته وهو التنافر، أو في صورته وهى مخالفة القياس العبري، وفي دلالة على معناه وهو الغرابية، ويمكن إجراء ذلك أيضاً في الكلام، فعليه في مادته تنافر الكلمات، وفي صورته أى: التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف، وفي دلالة على معناه التعقيد (قوله: لمخلوصه من تنافر الحروف) المراد من المخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف، وليس المراد أنه كان متصفاً بها أولاً، ثم خلص؛ ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلى وهو المسمى بعموم السلب، لا من قبيل رفع الإيجاب الكلى وهو المسمى بسلب العموم، فالمعنى حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من

ومخالفة القياس اللغوى) أى: المستنبط من استقراء اللغة، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح (فالتعاضل) وصف فى الكلمة .....

الثلاثة، فحيثما وجد واحد من الثلاثة فى الكلمة كانت غير فصيحة، ولأجل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلى كان الأولى له الإتيان بمن فى الغرابة ومخالفة القياس لأجل أن يكون كلامه ظاهرًا فى ذلك المعنى المراد، إذ كلامه بدون ذلك يوهم أن المراد الخلو من المجموع، وعليه فلا يضر فى فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل. (قوله: القياس) أى: الضابط المقرر من استقراء استعما لات العرب كقولنا: كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا (قوله: أى المستنبط إلخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو إلحاق شيء بشيء بجامع بينهما: كإلحاق التبيذ بالخمر فى التحريم بجامع الإسكار، بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة. أى: تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرى كقولنا: كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا وإنما لم يقل الشارح الصرى بدل اللغوى، مع أنه المراد للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرى استقراء اللغة (قوله: لا يخلو عن تسامح) أى: لأمرين الأول: أن الفصاحة هى كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم، ويلزم من الكون المذكور الخلو عما ذكر، فليس الخلو نفس الكون المذكور ولا صادقًا عليه، وحيث فلا يصح حمله على الفصاحة بحيث يقال: الفصاحة الخلو؛ لأن أدنى درجات التعريف أن يكون صادقًا على المعرف، وإن صح أن يقال: الفصيح الخالص؛ لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ، كالناطق والكاتب والنطق والكتابة. الأمر الثانى: أن الفصاحة وجودية؛ لأن معناها الكون المذكور والخلوص عدمى؛ لأن معناه عدم الأمور المذكورة والعدمى غير الوجودى، فلا يصح حمله عليه، وإنما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لإمكان الجواب عن كل من الأمرين. أما الجواب عن الأول: فحاصله أن الأدباء يجوزون الإخبار عن الشيء بمباينة إذا كان بينهما تلازم قصداً للمبالغة وادعاء

يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها .....

أنه هو، ولا يقال: إن التعريف بالمباين ممنوع ودعوى الادعاء وقصد المبالغة لا تنفع؛  
لأننا نقول هذا عند علماء المنطق وأما الأدباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم  
تصوره تصور المعرف، ويعتبرون قصد المبالغة والادعاء. وأما الجواب الثاني فيؤول  
الخلوص بالكون خالصاً، وهو أمر وجودي، أو يقال: قولهم لا يخبر بالعدمى عن  
الوجودى إذا أريد بالوجودى الأمر الموجود، أو وجود أمر، وبالعدمى الأمر المعدوم، أو  
عدم ذلك الأمر: كالعلم والجهل والموت والحياة، فمسلم أنه لا يصح حمل أحدهما على  
الآخر، لكن الفصاحة والخلوص ليسا كذلك، بل كل منهما ثابت، والخلوص ليس  
عدم الفصاحة بل عدم ضدها الذى هو التنافر والغرابة، ومخالفة القياس، وأما إن أريد  
بالوجودى ما لا يدخل العدم فى مفهومه، وبالعدمى ما يدخل العدم فى مفهومه، فلا  
شك فى صحة حمل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المعدولة  
المحمول على الأمر الوجودى نحو: زيد هو لا كاتب والبياض هو لا سواد، فالمحمول  
عدمى. أى: دخل العدم فى مفهومه. أى: زيد شيء ثبت له عدم الكتابة والبياض شيء  
ثبت له عدم السواد، ومن المعلوم أن قوله: الفصاحة خلوصة إلخ من باب القضية  
المعدولة لأنه فى قوة قولنا الفصاحة عدم الأمور المذكورة أى: الفصاحة شيء ثبت له  
عدم الأمور المذكورة (قوله: يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر التاء وفتح القاف  
بوزن صفر، مصدر ثقل الشيء بالضم خلاف الخفة، وأما بكسر التاء وسكون القاف  
بوزن علم، فهو الشيء الثقيل والأول أنسب من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين؛  
لأن العسر مصدر أيضاً، والثانى أنسب من جهة المعنى بحسب المقام؛ لأنه يشير إلى أن  
التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديداً، بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل،  
وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة، ولا شك أن مراعاة التناسب المعنوى أولى، وعلى  
هذا فالمعنى يوجب شيئاً عظيماً كالثقل أى الحمل. (قوله: وعسر النطق بها) يحتمل أنه  
عطف تفسير، ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب نظراً إلى أن الثقل فى الكلمة سبب



(لحو): مستشزرات في قول امرئ القيس: (غداثوه) <sup>(١)</sup> أى: ذوابه؛ جمع غديرة،  
والضمير عائد إلى الفرع .....

لعسر النطق بها، فيلاحظ الثقل وصفا فيها أوجب عسر النطق بها (قوله: لحو  
مستشزرات) أى: لحو وصف هذه الكلمة.

(قوله: غداثوه إلخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس <sup>(٢)</sup> المشهورة التي مطلعها:

لَقَدْ نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَوْلٍ      بَسِطَ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ  
وقبل هذا البيت

تَصَدَّ وَهَيْدَى عَنْ أَسِيلٍ وَتَقَيَّ      بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَخْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفَلٍ  
وَجِيدٌ كَجِيدِ الرِّيمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ      إِذَا هِيَ لَصْنُهُ وَلَا بِمَعْطَلٍ  
وَفَرَحٌ يَزِينُ الْمُنَى أَسْوَدَ فَاحِشٍ      أَلَيْتُ كَفَنُوا الثَّخْلَةَ الْمُتَعَفِّكِلِ

غداثوه إلخ (قوله: أى ذوابه) جمع ذؤابة بالهمزة أبدلت الهمزة الأولى واوًا في  
الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين هزتين، وفي الأساس: الذؤابة الشعر المنسدل من  
الرأس إلى الظهر. أى: الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يكون فوق وسط الرأس

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٥، وشرح المعلقات السبع ص ١٧، وشرح المعلقات  
العشر ص ٦٣، وهو في التبيان للطبى (٤٩٦/٢)، والإيضاح ص ٣، وشرح عقود الجمان (١٠/١)  
ونظام البيت:

غَدَاثُوهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْمَلَا      تَغْلِي الْعِقَاصُ فِي مَثْنَى وَمَرْسَلٍ  
ويروى الحدارَى، بدل: الْعِقَاصُ.

(٢) هو امرؤ القيس بن حمر بن حارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمان  
الأصل، مولده بنجد أو بمخلاف السكاسك باليمن، كان أبوه ملك أسد وخطافان، وأمه أخت المهلهل  
الشاعر، لقنه المهلهل الشعر فقال له وهو غلام، عاش حياته لاهيًا إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك  
امرؤ القيس وهو جالس للشراب، فقال: "رحم الله أبي، ضيعني صغيرًا، وحلني دمه كبيرًا، لا صحو اليوم ولا  
سكر غدًا، اليوم حمر وغداً أمر" ونحس من غده، فلم يزل حتى ثار لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعرًا  
كثيرًا، قصد قصر الروم جوستينيانوس في القسطنطينية لثمرته على الفرس فوعده ومطله، ثم ولاء إمرة  
فلسطين، فرحل يريدها، فلما كان بأنقرة ظهرت في جسمه فروح فأقام بها إلى أن مات لحو ٨٠ قبل الهجرة.  
انظر ترجمته في الأغاني طبعة دار الكتب العلمية ٩/٩٣، والشعر والشعراء ٣١/٣١، والخزانة ١/١٦٠.

في البيت السابق (مستشزرات) أى: مرتفعات، أو مرفوعات، يقال: استشزره؛  
أى: رفعه، واستشزره أى: ارتفع .....

كما هنا، وإنما سُمي ذلك الشعر غديرة؛ ولأنه غودر وترك حتى طال. (قوله: في البيت  
السابق) وهو قوله: وفرع يزين المتن أسود فاحم إلخ. وفرع بالجر عطف على أسيل، أو  
على جيد في الأبيات السابقة، والفرع هو الشعر مطلقاً أى كلاً أو بعضاً كما في  
المهذب. فيصدق على الغدائر وعلى المثني وعلى المرسل، فيقال: الغدائر فرع. أى:  
شعر، والمثني فرع إلخ.

وعلى هذا فإضافة الغدائر لضميره من إضافة الجزئى للكلى. وفي الصحاح: أن  
الفرع هو الشعر التام. أى: الشعر بتمامه، وعلى هذا فإضافة الغدائر لضميره من إضافة  
الجزء للكل. والمتن: الظهر، والفاحم: الذى كالفتح في السواد، والأثبت: الكثير،  
والقنو بالكسر: سباطة النخل، والمتعشکل بكسر الكاف وفتحها: كثير العثاكل. أى:  
الشماريخ. أى: العيدان التى عليها البسر. ففي البيت: مبالغة من حيث تشبيه الشعر  
بالقنو المذكور في الكثرة، ولا نفسر المتعشکل بذى العثاكيل لئلا تفوت المبالغة، وما  
ذكره الشارح من أن الضمير راجع للفرع، وكذا ما قلناه في الإضافة فهو بناء على أن  
الغدائر بمعنى الذوائب المفسرة بما مر عن الأساس، وهو الذى يناسبه ما يأتى للشارح في  
معنى البيت، وأما على أن المراد بالغدائر الشعر مطلقاً على ما في المهذب. فيجب أن  
يكون الضمير راجعاً للحبيبة، وذكره باعتبار الشخص، أو الممدوح. ولا يصح أن  
يكون عائداً على الفرع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن كلاً من الغدائر والفرع  
مطلق الشعر. اللهم إلا أن يقال إن الإضافة بيانية، والحق أنها تجرى في الضمير خلافاً  
للتناصر اللقائي، أو يقال: إن الفرع اسم للشعر مطلقاً سواء كان للرجال أو النساء،  
والغدائر: الشعر مطلقاً بقيد كونه للنساء، وعلى هذا يصح كون الضمير راجعاً للفرع،  
ويكون من إضافة الجزئى للكلى. (قوله: يقال استشزره إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن  
هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم، وينبئ على ذلك كونه اسم  
فاعل أو اسم مفعول، فإن كان مأخوذاً من المتعدى صح كونه اسم مفعول، فيقرأ بفتح

(إلى العلام) تضل العقاص في مثنى؛ تضل؛ أى: تغيب، العقاص: جمع عقيصه تكملة، وهى الخصلة المجموعة من الشعر، والمثنى: المفتول؛ يعنى: أن ذوائبه.....

الزأى المعجمة، وإن كان مأخوذاً من الفعل اللازم فهو اسم فاعل، فيقرأ بكسر الزأى. (قوله: إلى العلى) أى: إلى جهة السماء، والعلى: جمع العليا بضم العين تأنيث الأعلى. أى: مرتفعات للجهات العليا. (قوله: أى تغيب) إشارة إلى أن تضل من الضلال بمعنى الغياب، وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله، وإنما جمع العقاص دون المثنى والمرسل إشارة إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب في مثنى واحد، وفي مرسل واحد لكثرة شعرهما.

(قوله: وهى الخصلة المجموعة) أى: التى تجمعها المرأة وتلوها وتربطها بخيوط وتجعلها في وسط رأسها كالرمانة ليصير مجعداً وهى المسماة بالغديرة والعقيصه واللؤابة، ثم إن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانبا من الشعر على الكيفية التى قلناها ترسل فوقه المثنى والمرسل يحلف الظهر، فيصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع كالرمانة غالباً ومحبباً لا يظهر، فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد، وحيث قلناه: تضل العقاص إظهار في محل الإضمار وأن الأصل تضل هى. أى: الغدائر، وإنما أظهر في محل الإضمار للإشارة إلى أن تلك الغدائر تسمى عقاصاً، ومن هذا تعلم أن جملة تضل العقاص عبر ثان عن غدائره، والرابط للمبتدأ بالجملة الواقعة خبراً لإعادة المبتدأ بمعناه، وأنت خبر بأن جعل العقيصه والغديرة شيئاً واحداً بناءً على ما مر من أن الغديرة هى اللؤابة المفسرة بما مر عن الأساس، وأما على ما ذكر عن المهذب من أن الغدائر الشعر مطلقاً فلا تكون العقيصه هى الغديرة، فتأمل. أفادة شيعنا العلامة العدوى. (قوله: والمثنى المفتول) لأخذه من الثنى، وأما المرسل فمعناه المرسل عن العقص، والثنى أى: الخالى عنهما، وليس المراد بالمرسل المسبل؛ لأن المثنى مسبل أيضاً على العقيصه مثله، وقد يقال كونه مسبلاً لا ينافى كون المثنى مسبلاً أيضاً، وإنما وصف هذا القسم بهذا الوصف؛ لأنه لم يتصف بغيره بخلاف المثنى فقد تعلق به الثنى والإرسال - تأمل. (قوله: يعنى أن ذوائبه) أى: الفرع والمراد بها العقاص (قوله: يعنى أن ذوائبه إلخ) أشار إلى تفسير الغدائر بالذوائب وأن الضمير في غدائره للفرع كما أسلفه.

مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره ينقسم إلى عقاص، ومثنى، ومرسل،  
والأول يغيب في الآخرين. والغرض بيان كثرة الشعر.

والضابط هاهنا: أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلاً .....

وقوله: وأن شعره عطف على ذوابه فالضمير للفرع أيضاً، والقول بأنه للرأس  
فيه تشبیه للضمائر ويؤول للرجوع للفرع، إذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلا وهم  
في رجوعه للفرع كما لا يخفى، وفي كلامه إشعار بأن العقاص هي الغدائر بعد أن  
شدت لا غيرها (قوله: مشدودة على الرأس) أى: في وسطها بخيوط ومجموعة كالرمانة  
وأخذ الشد بخيوط من قوله في البيت: مستشزرات خصوصاً إذا قرئ على صيغة اسم  
المفعول ومن العقاص؛ لأن العقيصه شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف  
الذوائب كما في الحمل. (قوله: إلى عقاص) أى: وهى الغدائر، وحينئذ فالشعر منقسم  
إلى أقسام ثلاثة لا أربعة خلافاً لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية غدائر  
وعقاص ومثنى ومرسل، لكن قد علمت أن الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد.  
كما أفاده شيعنا العلامة العدوى، وفي حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله: والغرض  
إلخ) أى: فليس المراد بهذا الكلام مجرد الإخبار فهو إما تعريض إن استعمل في حقيقته وهو  
الأخبار ملوحاً به لهذا الغرض - أعني: بيان كثرة الشعر - أو كناية إن أريد اللازم.

(قوله: والضابط هاهنا) أى: لتنافر الحروف، وحاصله أن الضابط المعول عليه  
في ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه، فكل  
ما عده الذوق ثقيلاً متعسر النطق به كان ثقيلاً، وما لا فلا، خلافاً لمن قال: الضابط  
المعول عليه في ضبط التنافر بعد المخارج ولمن قال: قرهما؛ لأن كلا منهما لا يطرد؛ لأننا  
نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجهش والشحى، ومع بعده كعلم بخلاف ملح أى:  
أسرع، فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطاً  
معولاً عليه، ولا يقال إن عدم الثقل في علم وإن كانت المخارج فيه متباعدة، بخلاف ملح  
لأن الإخراج من الحلق إلى الشفة أسرع من الإدخال من الشفة إلى الحلق؛ لأننا نقول هذا  
لا يتم لما نجده من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله: أن كل ما يعده الذوق الصحيح)

متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك؛ على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر. وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة، والزاي المعجمة التي هي من المجهورة.

أى: من الحروف. (وقوله: متعسر النطق به) لازم لما قبله. (وقوله: سواء كان) أى ثقله (قوله: أو غير ذلك) أى: كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة، كوقوع الشين بين التاء والزاي كما يأتى بيانه (قوله: في المثل السائر)<sup>(١)</sup> هو اسم كتاب في اللغة (قوله: وزعم بعضهم) هو الخلخال كما قاله الفري (قوله: أن منشأ الثقل في مستشزرات إلخ) أى: وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة، والحاكم بثقلها الذوق (قوله: التي هي من المهموسة إلخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والهمس تنقسم إلى قسمين مهموسة ومجهورة، وبالنسبة إلى الشدة والرخاوة تنقسم إلى ثلاثة أقسام شديدة وريخوة ومتوسطة بينهما، فالحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: (فحثة شخص سكت) سميت بذلك؛ لأن الهمس لغة: الخفاء، والنفس يطفى مع هذه الحروف لجريانه معها، لضعف الاعتماد عليها في مخارجها، والحروف المجهورة ماعدا هذه الحروف. سميت بمجهورة؛ لأن الجهر لغة الإظهار والنفس يمتنع أن يجرى معها لقوة الاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك: (أجد قط بكت) سميت بذلك لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها في مخارجها، والريخوة ثلاثة عشر حرفاً: هي ما عدا هذه الحروف وما عدا حروف (لن عمر) وهي المتوسطة بين الرخاوة والشدة، وإنما سميت الأولى ريخوة؛ لأن الرخاوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وإنما سميت الثانية متوسطة؛ لأن النفس لا ينحبس معها المحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الريخوة، إذا علمت هذا فاعلم أن الشين اتصفت بالهمس والرخاوة، والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا في الهمس

(١) انظر المثل السائر (١٨٩/١) لابن الأثير.

ولو قال: مستشرف لزال ذلك الثقل؛ وفيه نظر؛ لأن الراء المهملة أيضا

من المجهورة. ....

واختلفا في الشدة والرخاوة، والضرر جاء من اختلافهما، وكذلك شاركت الشين الزاى في الرخاوة واختلفا في الهمس والجهر، والضرر جاء من اختلافهما، فالحاصل أن الشين اتصفت بصفتين ضاربت بإحداها ما قبلها وضاربت بالأخرى ما بعدها، وهذا ظهر أنه لا حاجة لوصف الشارح التاء بالهمس. فكان الأولى الاختصار على الشدة؛ لأن الضرر بما كما اقتصر في الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوة.

(قوله: ولو قال مستشرف) الأولى مستشرفات؛ لأن البيت لا يتزن إلا به على تقدير إبدال (مستشرفات) به، إلا أن يقال: إن ذلك القائل إنما التفت لأصل المادة (قوله: وفيه نظر) أى: في هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من أصله لا لقوله، ولو قال: إلخ، وحاصله أن علة الثقل التى ذكرتها وهى مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده في الصفة موجودة في مستشرف أيضا، فيجب أن يكون متنافرا أيضا، وأنت لا تقول إنه ثقل؛ لأنك قلت: ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل (قوله: لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة) أى: فهى كالزاى وإن كانت الزاى رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة، فالشين كما ضاربت الزاى المعجمة بالجهرية تضارب الراء المهملة بذلك الوصف أيضا؛ لأن كلا منهما مجهور والشين مهموسة، وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراد هذا القائل أن النقل ناشيء من اجتماع الشين مع التاء والزاى، بمعنى: أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة، والحاكم بذلك الثقل هو الدوق، ويرشدك لهذا قوله: ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل، لانتفاء هذه الحروف المخصوصة، فهو قائل بما قاله ابن الأثير. وفي هذا الجواب نظر. إذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر، لكان توصيفه للحروف بيان أنواعها لغوا صرفا لا فائدة فيه. كما لا يخفى على الدوق السليم، وإنما المستفاد من كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق. نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال: إن الراء المهملة في مستشرف وإن كانت من المجهورة إلا أن مجاورة الفاء التى هى من حروف الذلاقة أزلت

وقيل إن قرب المعارج سبب للثقل المعجل بالفصاحة، وأن في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ثقلاً قريباً من المتناهي فيخل بالفصاحة الكلمة، لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة؛ .....

الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر فتأمل. (قوله: وقيل إن قرب المعارج إلخ) قائله العلامة الزوزنى (قوله: إن قرب المعارج سبب للثقل) أى: ولا شك أن حروف مستشزرات متقاربة المعارج فلذا كانت ثقيلة (قوله: وأن في قوله تعالى إلخ) بالكسر عطفاً على أن قرب المعارج فهو من جملة مقول القول (قوله: ثقلاً) أى: لما فيها من قرب المعارج.

(وقوله: قريباً من المتناهي) أى: من الثقل المتناهي. أى: وأما المتناهي فنحو المصعق - بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الخاء المعجمة وفتحها، في قول أعرابي سئل عن ناقته "تركبها ترعى المصعق أى: نبتاً أسود، وإنما كان أعهد ثقله قريباً من المتناهي، وثقل المصعق متناهياً؛ لأن الأول جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو همزة والهاء، وما يخرج من وسطه وهو العين والثاني جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء، وما يخرج من وسطه وهو العين، وما يخرج من أدناه وهو الخاء، ثم إن هذا الذى قاله الزوزنى لا يخالف ما قلناه سابقاً من أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديداً، بحيث تصير الكلمة على اللسان كالحمل، وأما أصل التنافر فلا يخل، وذلك لأن كلام الزوزنى يقتضى أنه لا بد أن يكون التنافر متناهياً أو قريباً منه كما في ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ فيعلم منه أنه لا بد أن يكون شديداً بحيث تصير الكلمة كالحمل على اللسان، وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه (قوله: لكن الكلام إلخ) هذا جواب منه عما يقال: يلزم على هذا أعنى: كون: (ألم أعهد) غير فصيحة أن سورة من القرآن وهى سورة يس غير فصيحة، وهذا باطل، وقوله الكلام الطويل أى كالسورة والقرآن (قوله: لا يخرج عن الفصاحة) أى: بل هو منتصف بها.

(١) يس: ٦٠.

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً؛ وفيه نظراً؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة .....

(قوله: كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً) وذلك كالقرآن فإنه عربي. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup> وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس فإنها كلمة رومية: اسم للميزان، وكالسجل فإنه كلمة فارسية: اسم للصحيفة، وكالمشكاة فإنها كلمة هندية: اسم للطاقة التي لا تنفذ كسنبلة القنديل، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير عربية لم يخرج عن كونه عربياً كما تشهد له الآية (قوله: وفيه نظر) أي: في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوة المشار إليها بقوله: لكن الكلام الطويل إلخ، والقياس المشار إليه بقوله كما لا يخرج إلخ، وحاصل ما ذكره من رد الدعوة التي أجاب بها عن السؤال المقدر أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم، بل هو محارج عن كونه فصيحاً؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية، وحينئذ فقد بطلت الدعوة القائلة، لكن الكلام الطويل إلخ. (قوله: على أن هذا القائل) أي: بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزورني: قد فسر الكلام. أي: في قول المصنف سابقاً بوصفها المفرد، والكلام بما ليس بكلمة. أي: وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على تفسيره أكثر فساداً من ذلك القول على تفسير الشارح، فالفساد لازم له في شيئين المركب التام والمركب الناقص إذا اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة؛ لأن فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً، وهو قد أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح: الكلام بالمركب التام، فإن الفساد إنما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة، وأما المركب

(١) يوسف : ٢.



والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد. ولو سلم عدم خروج السورة عن  
الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح، .....

الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد؛ لأنه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته، فإذا  
اشتمل على كلمة غير فصيحة صح أن يقال عليه إنه فصيح، فقد وجد على هذا  
التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الأول، فإنه لا يوجد  
ذلك أصلاً (قوله: والقياس على الكلام إلخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمة  
غير فصيحة في كلام فصيح على وقوع كلمة غير عربية في القرآن العربي لقوله تعالى  
﴿إِلَّا أَلْزَمْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ ورُدُّ عليه بأن هذا القياس فاسد؛ لأن القرآن لم يشتمل على  
كلمات غير عربية والكلمات القرآنية التي قيل فيها إنها رومية أو فارسية أو هندية  
توافقت فيها اللغات كالصايون والتنور، ولو سلم أنها غير عربية، فلا نسلم أن القرآن  
كله عربي والضمير في قوله: ﴿إِلَّا أَلْزَمْنَاهُ﴾ عائد على القرآن بمعنى السورة، وإطلاق  
القرآن على البعض شائع، كقول الفقهاء: "يحرم على الجنب قراءة القرآن".

سلمنا أن الضمير راجع للقرآن بتمامه، فلا نسلم أنه عربي باعتبار غالب  
الأجزاء كما زعم هذا القائل، بل عربيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقدم المضاف  
على المضاف إليه، وتقدم الموصوف على الصفة، سلمنا أن عربيته باعتبار غالب  
الأجزاء كما قال هذا القائل، فلا نسلم صحة القياس؛ لأنه قياس مع الفارق؛ لأنه  
اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات، ولم يشترط في عربية الكلام عربية  
الكلمات، بل يكفي في نسبة المجموع إلى العرب كون أكثره على لغتهم (قوله: ولو  
سلم إلخ) هذا تسليم للدعوى أي: سلمنا ما ادعيت من أن السورة لا تخرج عن  
الفصاحة مع اشتغالها على كلمة غير فصيحة، لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء  
غير فصيح في القرآن، وهو باطل إذ اشتغال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود إلى  
نسبة الجهل أو العجز إلى الله، لكن نسبتها إلى الله باطلة، فبطل اشتغاله على ما ذكر،  
فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتغال إلخ. (قوله: فمجرد اشتغال القرآن على  
كلام غير فصيح) أي: وإن لم يخرج ذلك الاشتغال عن الفصاحة على هذا التقدير،

بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(والغريبة) كون الكلمة وحشية .....

وقد يقال: إن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح، وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات، أو مجرد اللفظ على ما عليه أهل اللغة، وقوله بعد ذلك: بل على كلمة هذا ترق من العام إلى الخاص لا يقال، الخصم لم يقل أيضاً باشماله على كلمات متعددة؛ لأننا نقول بتجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة فصيحة يستلزم تجويز اشتمال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة، فكم كلام طويل في القرآن.

واعلم أن القرآن إنما يكون مجرداً عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتد الضمير في أعهد، وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل، ويكون قول الشارح: فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح إلخ ظاهراً لا غبار عليه (قوله: مما يقود) أى: يجر إلى نسبة الجهل بأن المذكور غير فصيح، أو بأن الأولى إيراد الفصيح، أو إلى نسبة العجز عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح، وبيان ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصيح: إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح، أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح، فيلزم الجهل.

وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح، فيلزم العجز. فإن قلت: يمكن أنه أورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الإتيان بالفصيح بدله، وإنما أورد غير الفصيح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح، أو لحكمة لا تصل إليها عقولنا وحيث فلا محذور في اشتمال القرآن على غير فصيح، قلت: المقصود من القرآن إنما هو الإعجاز بكمال بلاغته وفصاحته، لأجل تصديق النبي صلى الله عليه وسلم، ووجود كلمة غير فصيحة فيه موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق، وعدم فصاحة ذلك القدر موجب لعدم بلاغته، فلا يكون معجزاً، ومخالفة ذلك المقصود لأمر عارض تعد سفهاً وخروجاً عن الحكمة، وهو لا يليق بحال الحكيم، وحيث لا يكون الإتيان

غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال .....

بغير الفصح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزماً للجهل بأنه سفه إذ الحكم إثمًا بضع الأشياء في محلها، فظهر لك من هذا أن الإتيان بالسفه نتيجة للجهل بأنه سفه فتكون نسبة السفه داخلية تحت نسبة الجهل، فاندفع ما يقال إن الاحتمالات ثلاثة، فكان الأولى للشارح أن يقول مما يقود إلى نسبة الجهل، أو السفه، أو العجز إلى الله هذا وإثما غير ييقود دون يسوق؛ لأنه أبلغ في التشنيع على ذلك القائل؛ لأن القود هو الأخذ من أمام والسوق من خلف، فإذا حصل المذخور من أمام الذي هو أقوى في إدراك الشيء عادة كان أبلغ في التشنيع - فتأمل. (قوله: غير ظاهرة المعنى) أى: الموضوع له فلا يرد التشابه والجمل فإلها في القرآن، فيلزم أن فيه الغريب؛ لأنهما غير ظاهري الدلالة على المراد لله، وأما بالنسبة لمعانيها الموضوع لها فهي ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها إليها ثم، إن قوله: غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية، والمراد بعدم ظهور معناها: ألا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوع لها بسهولة (قوله: ولا مأنوسة الاستعمال) أى: ولا مألوفة الاستعمال في عرف الأعراب الخالص؛ وذلك لأن العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية، لا بالنسبة للمولدين والإخراج كثير من قصائد العرب، بل جلها عن الفصاحة، فإلها الآن لغلبة الجهل باللغة على أكثر علماء هذه الأزمان فضلاً عن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلاً عن مركباتها، وقوله: ولا مأنوسة الاستعمال عطف سبب على مسبب، ولفظة غير في قوله: غير ظاهرة المعنى مستعملة في النفي بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال عليه، لا ألها مستعملة في معناها الأصلية وهو كونها اسمًا بمعنى مغاير وإنما أعاد النفي المستفاد من غير كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْغَالِيْنَ﴾<sup>(١)</sup> تنبيهًا على أن النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو، ثم اعلم أن الغريب قسمان: أحدهما ما تتوقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب

(١) الفاتحة : ٧.

(نحو:) مسرج في قول العجاج<sup>(١)</sup>: ومقلّة وحاجبا مزججا.....

اللغة المبسوطة لعدم تداوله في لغة خلص العرب: كتكاكأتم وافرقتعوا، فإن مثل هذه لعدم تداولها في لغة العرب الخلف لا يذكرها من اللغويين في كتابه إلا من قل ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه إلى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد، وذلك كمسرج كما سيأتي بيانه.

والمصنف إنما مثل للثاني، وقول الشارح غير ظاهرة إلخ: صادق بالقسمين، ثم اعلم أن القسم الأول من الغريب: يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مبادئها أي: أصلها المشتقة منه كالتكاكو، والقسم الثاني: يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب في القسمين أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى، فعدم ظهور دلالاته إما باعتبار جوهره فيحتاج إلى التنقيح والتفتيش، وإما باعتبار هيئته فيحتاج إلى التخريج (قوله: نحو مسرج) أي: نحو غرابة مسرج (قوله: في قول العجاج) هو رؤية عبد الله البصري أبو محمد بن العجاج التميمي السعدي، هو وأبوه راجزان مشهوران، لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الأراجيز، سمع عن أبيه العجاج، وأبوه سمع أبا هريرة -رضي الله عنه، وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها:

مَا هَاجَ أَشْجَانًا وَشَجَوْنَا قَدْ شَجَا	مِنْ طَلَلٍ كَالْأَلْحَمِيِّ أَهْجَا
أَمْسَى لَهَا فِي الرَّمَامَاتِ مُدْرَجَا	وَالْحَذَلَةُ النَّاحَاتِ مُنَاجَا
مَنَازِلٌ هَيَّجْنَ مَنْ تَهَيَّجَا	مِنْ آلٍ لَيْلَى قَدْ عَفَوْنَ حَبَجَا
وَالسُّخْطُ قَطَاعٌ رَجَاءَ مَنْ رَجَا	أَزْمَانٌ أَبَدَتْ وَأَضْحَا مُقْلَجَا
أَغْوُ بَرَأْفًا وَعُزْفًا أَبْرَجَا	وَمُقْلَةً وَحَاجِبًا مُزَجَجَا

(١) الرجز لرؤية بن العجاج في ديوانه ٣٤/٢، ولسان العرب (سرج)، (رسن) وتاج العروس (سرج)، (رسن)، وعجز الثاني للعجاج في الإيضاح ص ٣، ٢٧٧، والمصباح ص ١٢٣، أسرار البلاغة ج ١٠ ص ١٢٤، وينسب لرؤية في شرح عقود الجمان ج ١ ص ١٢.

وهو: رؤية بن العجاج البصري التميمي أبو محمد، شاعر، راجز، تولى سنة ١٤٥هـ، وقد أسن [معجم المؤلفين: ١٧٣/٤].

أى: مدققا مطولا (ولاحظا) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أنفا (مسرجا) أى: كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) .....

وفاحما إلخ أزمان: اسم امرأة، وأبدت: أظهرت، وواضحا أى: سنا واضحا، والفالج: تباعد ما بين الأسنان، والأغر: الأبيض، والعرب تتمدح ببياض السن، والهندو يتمدحون بسواده، والبريق: اللمعان، والطرف: العين والأبرج بين البرج بالتحريك: وهو عظم العين وحسنها من باطن. أى: وطرفا عظيما حسنا، والمقلة: بياض العين مع سوادها، وقد تستعمل في الحدة، وقوله: ومقلة عطف على واضحا في البيت السابق (قوله: مدققا مطولا) إشارة إلى تفسير مزجحا، وهذا التفسير موافق لما في الصحاح، والذي في الأساس: أن الزجج التدقيق مع الاستقواس، وربما يؤيد ذلك قول حسان - رضى الله عنه - في مدح الرسول ﷺ:

بَعَيْنَيْنِ دَعَجَاوَيْنِ مِنْ تَحْتِ حَاجِبٍ أَرْجُ كَمَشَقِ النَّوْنِ مِنْ حُطِّ كَاتِبٍ

فإن التشبيه بالنون المشوقة إنما يحسن باعتبار الاستقواس، وأنت خبير بأن هذا التأييد إنما يتم إذا جعل قوله: كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لأرج ولا صفة للحاجب (قوله: أى شعرا أسود كالفحم) أى: ففاحما للنسبة كلاين وتامر، والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد، فيكون فيه غرابة.

واعلم أن النسبة قسمان: تارة تكون تشبيهية، وتارة لا؛ فإذا قيل: زيد سلطاني. أى: منسوب للسلطان من حيث إنه من جنده فهذه غير تشبيهية، وإن أردت بقولك: زيد سلطاني أنه منسوب للسلطان بمعنى: أنه يشبهه كانت النسبة تشبيهية، وهو وجه بعيد (قوله: أى أنفا) هو جهاز مرسل؛ لأن المرسن اسم لهل الرسن، وهو أنف البعير، فأطلق هن قيده وأريد به الأنف.

(قوله: أى كالسيف السريجي أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثاني لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى، وحاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة أعني مسرج أنه اسم مفعول مشتق، وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه، ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج، وإنما وجد من هذه المادة

سريجي وسراج، وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح، لوقوعها من عربى عارف باللغة، فاحتيج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ، وإن كان بعيداً، فاعتلّفوا في تخريجها، وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعل في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبته للكرم، وفسقته نسبته للفسق، إلا أن فعل تأتى لنسبة الشيء لأصله، ولما لم يوجد التسريح الذى حق النسبة أن تكون إليه جعلنا مسرجاً منسوباً للسراج، أو للسريجي نسبة تشبيهية فالمعنى حينئذ ومرسناً منسوباً للسراج من حيث إنه شبيه به في اليريق واللمعان، أو منسوباً للسريجي من حيث إنه شبيه به في الدقة والاستواء، فاسم المفعول في الأصل: معناه ذات وقع عليها الفعل، وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى كما هنا مخالف لقاعدتهم - هذا وجه التخريج، ووجه البعد: أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه، فجعلها للتشبيه بعيد. كذا قرره شيخنا العدوى.

وقال بعضهم يمكن أن تخرج هذه الكلمة على وجه موافق للقياس، حاصله أن فعل يميمى بمعنى صيرورة فاعله كأصله نحو: قوس الرجل أى: صار كالقوس، وحينئذ فمسرج معناه: الصائر كالسراج أو كالسيف السريجي، وفيه نظراً؛ لأن سرج هذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول، فلا يظهر ذلك إلا إذا كان مسرج: بكسر الراء اسم فاعل، مع أن الرواية فتحها اسم مفعول، وقد يجاب بأن مسرجاً ليس اسم مفعول، بل مصدر ميمى بمعنى: اسم الفاعل أى: المسرج بكسر الراء. أى: الصائر كالسراج أو السريجي، وفي هذا الجواب نظراً؛ لأن يميمى المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول، والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول، فلا يصاغ منه مصدر على صيغته، وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله، أو بمعنى صيرورة فاعله ذات أصله.

فالأول نحو: عجزت المرأة - صارت عجوزاً، والثاني نحو: ورق الشجر أى: صار ذات ورق، فمسرج على الأول بمعنى: صار إسراجاً أو سريجياً على معنى التشبيه، أى: مثل أحدهما، وعلى الثاني الصائر ذا سراج.

وسريج: اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج في البريق) واللمعان. فإن قلت: لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه؛ أى: مجده، وحسنه-قلت: هو أيضا من هذا القبيل، .....

ويرد على هذا الجيب بأن سرج بهذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول، فلا يتم هذا الجواب إلا لو كانت الرواية مسرجًا بكسر الراء مع ألها بالفتح (قوله: وسريج) أى: الذى نسب إليه السيف السريجي، (وقوله: اسم قين). أى: حداد تنسب إليه السيوف. أى: السريجية، وهذا مقابل لما يأتى في كلام المرزوقي (قوله: فإن قلت إلخ) حاصله أنا نجعل مسرجًا: اسم مفعول من -سرج الله وجهه- أى: نوره. فمعنى مسرجًا: منورًا، وحينئذ فليس فيه نسبة تشبيهية، فيكون مسرجًا محالًا عن الغرابة فيكون فصيحًا.

(قوله: وحسنه) عطف تفسير (قوله: قلت هو) أى: سرج بمعنى حسن من هذا القبيل. أى: غريب لكونه لم يوجد في الكتب المشهورة، فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه، وإذا كان سرج غريبًا فليكن مسرجًا غريبًا، والحاصل أن مسرجًا إذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى: حسنه، وإن لم يكن غريبًا بالمعنى المتقدم، وهو ما يحتاج لتعريب بعيد، إلا أنه غريب بالمعنى الثانى، وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسطة لعدم وجوده في الكتب المشهورة.

واعترض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة، فيكون مشهورًا، فلا يكون غريبًا، وأجيب بأن اشتهاره في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعاني بغرابة مسرج، وحينئذ فذلك الاشتهار لا يخرج مسرجًا عن الغرابة بالنسبة للمتقدمين لاحتياجهم إلى التفتيش عليه في الكتب المبسطة، لعدم عثورهم وإطلاعهم عليه في غير المبسطة، والحاصل أن قدماء أهل المعاني الجامعين مسرجًا غريبًا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى: حسن، وإن كان متحققًا في كلام العرب العرباء، فالحكم بالغرابة إنما هو لعدم وجدانه في الاستعمال، إذن لا طريق للحكم بعدم وجوده إلا عدم وجدانه، فيكون غريبًا عند من لم

أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الإمام المرزوقي؛ حيث قال: السريجي  
منسوب إلى السراج، .....

يجد، وإن لم يكن غريباً عند الواحد (قوله: أو مأخوذ من السراج) أى: أو هو مأخوذ  
من السراج، فهو عطف على قوله من هذا القبيل. أى: إنه يحتمل أن يكون سرج مولداً  
ومستحدثاً من السراج. أى: إنه لفظ أحدثه المولدون، وأخذوه من السراج واستعملوه.  
بمعنى: حسن، ولم يكن ذلك اللفظ واقعاً في لغة العرب أصلاً، وحينئذ فلا يمكن جعل  
مسرجاً في كلام العجاج الذى هو من شعراء العرب: اسم مفعول مأخوذاً منه  
لاستحالة أخذ السابق من اللاحق، فظهر لك مما قلناه أنهما جوابان، وحاصل الأول أن  
سرج لفظ متأصل، لكنه يحتاج للتفتيش عليه في الكتب المبسوطة، وحينئذ فهو غريب،  
وحاصل الثاني أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج، وحينئذ فلا يتصف بالغرابة، إلا  
أنه لا يصح أخذ مسرجاً في البيت منه فبطل السؤال (قوله: أو مأخوذ من السراج) أى:  
لا على وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى - سرج الله وجهه - نسبة للسراج  
بالمشاهدة؛ لأن - سرج الله وجهه - لا يقصد به هذا المعنى؛ لأن الصادر منه تعالى ليس  
النسبة بل إيجاد وجهه على تلك الصفة، بل على معنى أن - سرج الله وجهه - جعله ذا  
سراج بالمشاهدة أ.هـ.سم. وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار له المصنف  
بقوله أو كالسراج إلخ: فإن المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله: على ما صرح به  
إلخ) راجع لقوله: مأخوذ من السراج، والشاهد من نقل كلام المرزوقي في قوله ومنه ما  
قيل إلخ. أى: ومن السراج ما قيل إلخ، فإن هذا يدل على أن سرج بمعنى: حسن مأخوذ  
من السراج، لكن لا دلالة على كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث؛ فعلى  
الشارح فهمه من قول المرزوقي ما قيل أو من غيره (قوله: السريجي) أى: السيف  
السريجي منسوب إلى السراج في نسخة منسوب إلى سريج، وعليها يكون (قوله: ويجوز  
إلخ) بياناً لوجه آخر في النسبة، والوجه الأول موافق لقول الشارح سابقاً، وسريج: أى  
الذى ينسب إليه السيف السريجي: اسم قين، وفي نسخة السريجي: منسوب إلى  
السراج، وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز إلخ: بياناً لوجه النسبة، لكن كان الأولى



ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وروثقه حتى كأن فيه سراجاً؛ ومنه ما قيل: سرج الله أمرك؛ أى: حسنه، ونوره.

(والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعية؛ أعني: على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو: الأجلل بفك الإدغام).....

على هذه النسخة حذف قوله ويجوز، إذ لا حاجة له. فكان الأولى أن يقول: منسوب للسراج، ووصفه بذلك أى: ونسبه لذلك. أى: السراج إلخ، ثم إنه على هذه النسخة الأخيرة نسبة السريجي للسراج غير قياسية، إذ حق النسبة للسراج أن يقال سراجي (قوله: ويجوز أن يكون وصفه) أى: السريجي، بمعنى الذات وقوله: بذلك أى بلفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب إلى سريج (قوله: لكثرة مائه) أى: صفاته.

(قوله: على خلاف قانون) أى: خلاف الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعية، ولما كان هذا الكلام يقتضي أن مخالفة الكلمة للقانون التصريفي يخل بفصاحتها، ولو كانت موافقة لما ثبت عن الواضع، مع أنها إذا وافقت ما ثبت عن الواضع كانت فصيحة ولو مخالف القانون المذكور، بين الشارح المراد من مخالفة القياس بقوله: أعني على خلاف إلخ، فعلى هذا المراد بالقانون هنا: ما ثبت عن الواضع، سواء اقتضاه القانون التصريفي أو لا. لا مخصوص القانون التصريفي، فالخاصل أن الموافقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع، سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنبط من تتبع لغة العرب، كتتمام بالإعلال، ومد بالادغام، أو مخالفة ما، ولكن ثبتت من الواضع كذلك كماء، فإن الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي، ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير، كاستثناء من القانون المذكور، والمخالفة للقياس مخالفة ما ثبت عن الواضع، ولا يلزم منه مخالفة القانون التصريفي.

ألا ترى أن أبي يائي بكسر الباء مخالف لما ثبت عن الواضع، وموافق للقانون التصريفي كما يأتي بيانه (قوله: نحو الأجلل) أى: نحو مخالفة الأجلل، واعتراض وصف الأجلل بعدم الفصاحة بأنه ليس كلمة، إذ هو غير موضوع، والموضوع الأجلل بالادغام،

قوله<sup>(١)</sup>: (الحمد لله العلى الأجل) والقياس: الأجل.....

وأجيب بأن تصريحهم بأن: أصل الأجل الأجل، يقتضى أنه موضوع غاية الأمر أنه انتسخ استعماله، فيكون وضعًا غير مستقر.

(قوله: الحمد لله العلى الأجل) قاله الفضل بن قدامة بن عبيد الله المعلى المكنى بأبي النجم<sup>(٢)</sup>، وقبل هذا الشطر:

أنتَ ملكُ الناسِ ربًّا فأقبلِ الحمدُ لله..... إلخ

وبعده:

الواهبِ الفضلَ الوهبِ المُجْزِلِ أعطى فلم يَبْخُلْ ولم يُبْخَلْ

وربما: منادى مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفًا، حذف منه حرف النداء، والأصل يا ربى على حد يا حسرتا، وجملة الحمد لله مفعول أقبل من القبول فهو بفتح الباء، كذا في الأطول، وفي كلام غيره أن ربًّا منون حال من الضمير في ملك (قوله: والقياس الأجل) أورد عليه أن عدم الإدغام لم لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر، وحينئذ فلا تكون مخالفة القياس مخرجة له عن الفصاحة. قلت: إن غاية ما اقتضته الضرورة الشعرية الجواز، والجواز لا ينافي انتفاء الفصاحة؛ لأن انتفاء الفصاحة لازم لكون الكلمة غير كثيرة الدور على السنة العرب العرباء، لا لعدم جواز ما ارتكبه الشاعر، ألا ترى أن الجرشي جائر قطعًا إلا أنه محل بالفصاحة، فكذلك الأجل جائز في الشعر كما ذكره سيبويه، إلا أن العرب الخلف يتحاشون من استعماله كما يتحاشون

---

(١) الرجز لأبي النجم في خزنة الأدب ٣٩٠/٢، ولسان العرب (جلل)، وتاج العروس (جزل)، (جلل)، (عول)، والإيضاح ص ١٣.

(٢) الفضل بن قدامة المعلى أبو النجم من بني بكر بن وائل، من أكابر الرُّجَّاز، ومن أحسن الناس إنشادًا، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، توفى سنة (١٣٠هـ). [الأعلام: ١٥١/٥].

فنحو: آل، وماء، وأبى يأبى، وعور يعور فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمحها السمع ويبتأ من سماعها (لنحو: الجرشى في قول أبي الطيب: .....

من استعمال تكاكاتم وافرثعوا (قوله: فنحو آل) هذا تفريع على قوله: أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع؛ وذلك لأن أصل آل أهل وأصل ماء موه أهدلت الهاء فيهما همزة، وإبدال الهمزة من الهاء، وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع (قوله: وأبى يأبى) أى: بفتح الباء في المضارع والقياس كسرهما فيه؛ لأن فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامة حرف حلق، كسأل ونفع، فمحىء المضارع بالفتح على خلاف القياس إلا أن الفتح ثبت عن الواضع (قوله: وعور يعور) أى: فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كزال يزال؛ فتصحیح الواو بخلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع، فقول الشارح: لأنه ثبت عن الواضع، كذلك راجع للجميع. أى: وإن كان مخالفاً للقياس (قوله: قيل إلخ) قائله بعض معاصري المصنف مدعيًا وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم وإطلاقهم (قوله: في السمع) المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدرى.

(قوله: بأن تكون اللفظة بحيث) أى: ملتبسة بحالة هى مَحُّ السمع لها (قوله: ويبتأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله: في قول أبي الطيب) أى: في مدح الأمير على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لما أرسل له كتابا يطلبه من الكوفة بأمان وسأله المسير إليه، فأجابه بهذه القصيدة التى منها البيت المذكور، وهى من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها<sup>(١)</sup>:

فَهَمْتُ الْكِتَابَ أَهْرَ الْكُتُبِ      فَسَمِعًا لِأَمْرِ أَمِيرِ الْقُرْبِ  
وَطَوْعًا لَهُ وَابْتِهَاجًا بِهِ      وَإِنْ قَصَّرَ الْفِعْلُ عَمَّا وَجِبَ

(١) من المتقارب بديوان المتنبي ج ٢ / ص ١٩٧ وهى أربعة وأربعون بيتًا.

مبارك الاسم أغر اللقب (كريم الجرشى) أى: النفس (شريف النسب) .....

وَمَا عَاقِبَىٰ غَيْرِ عَوَفِ الْوُشَاةِ	وَأَنَّ الْوُشَاةَ طَرِيقُ الْكَذِبِ
وَكَثِيرٍ قُومٍ وَتَقْلِيلِهِمْ	وَتَقْرِيرِهِمْ يَنْتَنَا وَالْحَسَبِ
وَقَدْ كَانَ يَنْصُرُكُمْ سَمْعُهُ	وَيَنْصُرُنِي سَمْعُهُ وَالْحَسَبِ
وَمَا قُلْتُ لِلْبَدْرِ أَنْتَ اللَّجَيْنُ	وَلَا قُلْتُ لِلشَّمْسِ أَنْتَ الذَّهَبُ
فَيَقْلَقُ مِنْهُ الْبَعِيدُ الْأَكْبَى	وَيَغْضَبُ مِنْهُ الْبَطِيُّ الْغَضَبِ
وَمَا لَا قَبِي بَعْدَكُمْ بِلَدَةٍ	وَلَا اعْتَضَتْ مِنْ رَبِّ نِعْمَاءَ رَبِّ
وَمَنْ رَكِبَ الْفُوزَ بَعْدَ الْجَمَا	دَ انْكَرَاطَافِهِ وَالْقَبُوبِ
وَأَنْ قَسَتْ كُلُّ مَلُوكِ الْبِلَادِ	فَدَخَ ذَكَرَ بَعْضِ بَحْنٍ فِي خَلْبِ
وَلَوْ كُنْتَ سَمِعْتَهُمْ بِأَسْمِهِ	لَكَانَ الْحَدِيدَ وَكَانُوا الْحَشَبِ
أَلِي الرَأْيِ يُشَبُّ أَمْ فِي السَّعَا	ءَ أَمْ فِي الشَّجَاعَةِ أَمْ فِي الْأَدَبِ
مبارك الاسم أغرُ اللقب	كريم الجرشى شريف النسب
إذا حَارَ مَالاً فَقَدْ حَارَهُ	فَقِي لَا يُسْرُ بِمَا لَا يَهَبُ

وأبو الطيب المذكور اسمه: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكندى الكوفى المتنبى<sup>(١)</sup>، وإنما قيل له المتنبى؛ لأنه ادعى النبوة فى بادية سماوة، وتبعه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم، فخرج إليهم لؤلؤ أمير حمير، نائب كافور الإخشيدي، فأسره وتفرق أصحابه وحبس طويلاً، ثم استتابه وأطلقه (قوله: مبارك الاسم) أى: إن اسم هذا الممدوح وهو على مبارك، لموافقته لاسم أمير المؤمنين: سيدنا على بن أبى طالب، ولإشعاره بالعلو، ولا بعد أن يجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى، وقوله أغر اللقب. أى: مشهوره، لاشتهاره بسيف الدولة؛ فإن قلت الاسم أيضاً أغر

---

(١) أبو الطيب المتنبى، شاعر، حكيم، وُلد بالكوفة، ونشأ بالشام، وأكثر المقام بالبادية، وطلب الأدب وعلم العربية، فاق أهل عصره فى الشعر، واتصل بسيف الدولة الحمداني، وقتل بالقرب من المعانية فى رمضان. [معجم المؤلفين: ٢٠١/١].

والأغر من الخيل: الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر)....

قلت: لو سلم، فاللقب أكثر شهرة؛ لأن الملوك يشار إليها بألقابها دون أسمائها تعظيمًا لها وإجلالاً، وقوله شريف النسب: لأنه من بني العباس (قوله: والأغر من الخيل: الأبيض الجبهة) اعلم أن الأغر: يطلق لغة على معنيين على الأبيض مطلقاً من غير تقييد بالجبهة ولا بكونه من الخيل، وعلى أبيض الجبهة من الخيل، وهذا هو المشهور، وإذا علمت هذا، فقول الشارح الأغر من الخيل إلخ، يقتضى أن الأغر لا يختص بالخيل؛ لأن الجار والمهرور حال من الأغر، أو صفة له؛ فيكون الشارح جارياً على خلاف المشهور، لما علمت أن المشهور أن الأغر حقيقة لا يكون إلا من الخيل، وقد يجاب بأن قوله: من الخيل: حال من ضمير الأبيض، لا من الأغر ومن تبعيضية، وجعلها بيانية لا يصح لأمرين:

الأول: أن البيانية يكون ما بعدها مساوياً لما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(١)</sup> وما بعدها هنا أعم مما قبلها. أعني: أبيض الجبهة، إذ الخيل منها ما هو أبيض الجبهة، ومنها ما ليس كذلك.

الثاني: أن البيان لا يتقدم إلا لضرورة شعر أو رعاية سجع كما تقدم في قول المتن، وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله: استعير) يعني: نقل على طريق الاستعارة، أو على طريق المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق؛ لأنه نقل من واضح مقيد بكونه أبيض الجبهة إلى مطلق واضح، واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله: وفيه نظر) أى: في اشتراط الخلو من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر، وحاصل ما في المقام أن شارحنا بين وجه النظر في كلام المصنف بشيء، وغيره بينه بشيء، وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغرابة، وقد اشترطنا الخلو من الغرابة، فاشتراط ذلك يفتى عن اشتراط الخلو من الكراهة؛ لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى المسبب، وحاصل ما وجه به غيره النظر أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من

(١) الحج: ٣٠.

لأن الكراهية في السمع إنما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية؛ مثل: تكأكأتم،  
وافرنقعوا، ونحو ذلك، .....

قبیح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ، وحينئذ فلو احترز عنها لخرج كثير من  
الكلمات المتفق على فصاحتها، بسبب نطق قبیح الصوت بها.

ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها  
إنما يرجعان لقبیح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ، إذ لو كان كذلك لزم أن يكون  
الجرشى غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبیح الصوت، وليس كذلك للقطع  
بكراهته دون مرادفه وإن نطق به حسن الصوت، وحينئذ فحصر الكراهة في السمع  
على قبیح النغم باطل. فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهة إنما هي من جهة الغرابة.  
(قوله: لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة) أى: لأن الغرابة سبب فيها  
فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص من الكراهة، فإن قلت الخلوص من الغرابة كما  
يستلزم الخلوص من الكراهة في السمع يستلزم الخلوص من التنافر، ومخالفة القياس فلا  
حاجة إلى ذكرهما أيضًا. قلت: الاستلزام ممنوع؛ لأن مستشرزا وأجلل ليسا بغيريين  
لعدم احتياجهما إلى التنقيح والتعريض على وجه بعيد مع تنافرها، على أن هذا  
الاعتراض غير متوجه؛ لأن الأصل ذكر جميع أسباب الإخلال صريحًا، ولو كان بعضها  
مستلزمًا لبعض، وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه.

(قوله المفسرة بالوحشية) أى: يكون الكلمة وحشية (قوله: مثل تكأكأتم) هو  
وما بعده من كلام عيسى بن عمر النحوى حين سقط من على حمار، فاجتمع الناس  
عليه، فقال لهم: ما لكم تكأكأتم على تكأكوكم على ذى جنة افرنقعوا، كما قال  
الجوهري، وقال الزمخشري في الفائق: إنه من كلام أبى علقمة حين مر ببعض طرق  
البصرة، وهاجت به مرة، فأقبل الناس عليه يعصرون إمامه، ويؤذنون في أذنه، فأفلت  
نفسه منهم، وقال ذلك. فقال بعضهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية.

ومعنى تكأكأتم: اجتمعتم. ومعنى افرنقعوا: تنحوا (قوله: ونحو ذلك) أى: مثل  
قولهم: اطلعم الليل بمعنى أظلم، ولا حاجة له لإغناء مثل عنه

وقيل: لأن الكراهة في السمع وعدمها .....

(قوله: وقيل) أى: في بيان وجه النظر، وقائل ذلك غير الخليلي<sup>(١)</sup>، فمقصود الشارح: الرد على من قال: إن الكراهة بسبب قبح النغم فقط، وإن لم يطلع غير الشارح عليه؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. فلا يقال على الشارح إثبات ذلك القول، وإنما كان المقصود الرد على غير الخليلي؛ لأن الخليلي لم يحصر سبب الكراهة في قبح النغم مثل هذا القائل، بل قال في بيان النظر المذكور في المتن؛ لأن الكراهة إما راجعة للنغم أو نفس اللفظ لغرابته أو إلى نفس اللفظ لاشتimalه على تركيب ينفر الطبع منه، فعلى الأولين من رجوع الكراهة إلى النغم أو إلى الغرابة. ذكر الخلوّص من الكراهة مستغنى عنه.

أما على الأول؛ فلأن الكلام في أوصاف اللفظ والكراهة في السمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصح؛ لأنه يخرج الفصيح إذا ألقى بصوت قبيح، ويدخل غير الفصيح إذا ألقى بصوت حسن؛ وأما على الثاني؛ فلأن الغرابة تغني عنها كما سبق، وأما على الأخير من أنها ترجع لنفس اللفظ لاشتimalه على تركيب ينفر الطبع منه، فلا بد من ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لإحلالها بالفصاحة جرمًا، فلو كان مراد الشارح الرد على ذلك القول، لم يتم ما قاله من النظر؛ لأنه أراد بالنظر أن الكراهة تكون بالنغم وغيره، فالخللي معترف به أيضًا فكيف يعترض عليه بشيء يعترف به، وإن أراد أنه لا دخل للنغم في الكراهة أصلاً فهو مشكل؛ لأن النغم إذا كان حبيثًا كان اللفظ مكروهًا في السمع لا محالة.

نعم ما ذكره الخليلي في وجه النظر باطل؛ إذ لصاحب القيل أن يلتزم ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لإخراج المكروه في بعض الصور، وهو ما كراهته للاشتimal

---

(١) هو محمد بن مظفر الخطيب الخليلي، شمس الدين، عالم بالأدب، من مصنفاته: "شرح المصباح"، و"شرح المختصر"، و"شرح المفتاح"، و"شرح تلخيص المفتاح"، تولى - رحمه الله - نحو سنة ٧٤٥ هـ. انظر: الأعلام (١٠٥/٧).

يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب، لا إلى نفس اللفظ، وفيه نظراً للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد .....

على تركيب محل منفرد للطبع، ولا ينفر الخلجالي اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بالغرابة كما هو ظاهر.

(قوله: يرجعان إلى طيب النغم) النغم: بفتحتين جمع نغمة، وهي الصوت. يقال: فلان حسن النغمة إذا كان حسن الصوت في القراءة. كذا في الصحاح.

هذا ما في الفنرى، وكتب بعضهم أن النغم - بفتحتين: مصدر نغم الرجل من باب فرح، وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة، وهذا أنسب بالمقام؛ لأن النغمة التي هي المرة من النغم وصف للكلمة، وأما النغم - بالفتح - فهو وصف للشخص لا للكلمة. اهـ كلامه.

فإن كان ما قاله منقولاً قبل، وإلا تعين المصير لما نقله الفنرى عن الصحاح. (قوله: وفيه نظر) أى: في هذا التعليل المهكى بقليل نظر. (قوله: وفي الكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحة إلى أن العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات، وإلا لزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين؛ لأن (في الكلام) عطف على (في المفرد)، والعامل فيه الكائنة المحذوفة، أو النسبة على ما مر.

(وقوله: خلوصه) عطف على (خلوصه) الأول، والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة، وفيه خلاف - أصبحه الجواز - إن كان أحد العاملين جاراً متقدماً نحو: في الدار زيد، والحجرة عمرو، وما هنا ليس من ذلك القبيل. (قوله: وتنافر الكلمات إلخ) كان الأولى أن يأتى بمن هنا، (و) قوله: والتعقيد للإشارة إلى أنه لا بد في فصاحة الكلام من الخلوص من كل واحد، وأنه من السلب الكلى، وعدم الإتيان بما يروم أنه من سلب العموم، أعني: رفع الإيجاب الكلى، فيقتضى أن المدار في فصاحة الكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد أو من اثنين، مع أنه في هذه الحالة لا يكون فصيحاً.



مع فصاحتها) هو حال من الضمير في خلوصه، .....

واعلم أن الخلوّص من ضعف التأليف يحصل بوزن الكلام جارياً على القانون النحوى المشهور بين النحاة، ويحصل الخلوّص من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع في اللفظ أو في الانتقال، ويحصل الخلوّص من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان، فإذا لم تثقل الكلمات، ولكن كانت معانيها غير متناسبة: كسطل وقفل وسيف، إذا عطفت: كان ذلك محلاً بالبلاغة لا بالفصاحة، كما سيعلم ذلك إن شاء الله من مبحث الفصل والوصل. (قوله: مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتى عند إضافتها لثلاثة معان: لمكان الاجتماع نحو: جلست مع زيد، وزمانه نحو: جلست مع زيد، وبمعنى عند نحو: جلست مع الدار، وتصحح الثلاثة هنا، ويراد بالموضع التركيب.

(قوله: حال من الضمير إلخ) أى: فيكون مبيّناً لهيئة صاحبه، وقيداً لنفس الخلوّص بمعنى: عدم الكون، فهو هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد، وحينئذ فالمعنى: والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيد حاله كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء، فالنفي معتبر أولاً، ثم قيد بالظرف؛ فإن قلت: إذا كان الظرف حالاً من الضمير في خلوصه؛ كان العامل فيه الخلوّص؛ لأن العامل في الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفاً لغو، مع أنهم صرّحوا بأن الظرف اللغو لا يقع حالاً ولا عبراً ولا صفة، وأجيب بأن إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء؛ لأن الحال في الحقيقة متعلقة معه، والعامل في متعلقه هو العامل في صاحب الحال فصدق أنه ظرف مستقر، وأن العامل في الحال وصاحبها واحد، فإن قلت: إنه يلزم على جعل الظرف حالاً من الضمير أن يكون زيد أجمل فصيحاً؛ فإنه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة، أى: حالة الفك أنه خالص من هذه الأمور في حالة فصاحة الكلمات أى: حالة الإدغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والإدغام، وصدق عليه في حالة الفك أنه خالص من الأمور الثلاثة في حالة الإدغام.

والقول: بفصاحة زيد أجلل يخالف للإجماع، وأجيب بأن هذا لا يرد، إلا لو كان زيد أجلل، وزيد أجل كلامًا واحدًا له حالان، وليس كذلك، بل هما كلامان لأحدهما حال يخالف حال الآخر، فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام الآخر؛ لأنها ليست حالاً له، بل حال لذلك الآخر.

مثلاً لا يصدق على زيد أجلل أنه خالص من تلك الأمور في حال فصاحة الكلمات؛ لأن تلك الحالة ليست حالاً له، بل لزيد أجل ويصح جعل الظرف صفة لمصدر محذوف أى: خلوصاً كائناً مع فصاحتها، وأن يكون ظرفاً للخلوص، ومع بمعنى: بعد كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾<sup>(١)</sup>، ولا يصح أن يكون ظرفاً لغوًا للخلوص، ومع للمصاحبة؛ لأنه يقتضى تعلق معنى الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها، إما مع الفاعل أو مع المجرور بمن، فيصير المعنى على الأول خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر، ويصير المعنى على الثانى خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات، وكلا المعنيين باطل.

أما الأول: فلأن فصاحة الكلمات لا يتأتى خلوصها مما ذكره.

وأما الثانى: فلأن فصاحة الكلمات أمر لا بد منه في فصاحة الكلام، فلا يشترط الخلوص منها.

ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه في المعنى، وفي اشتراط صحة إسناد الفعل للمفعول معه كما في: جاء الأمير والجيش؛ فإنه يصح أن يقال: جاء الجيش. وعدم اشتراط ذلك قولان: الأول للأخفش<sup>(٢)</sup>، والثانى لجمهور النحويين.

(١) الشرح : ٦.

(٢) إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري مولى بني جاشع وكان من أئمة سيبويه بل أكبر، وكان قدرته - وقيل: كان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل، وكان من أوسع الناس علمًا، له كتب كثيرة في النحو والعروض ومعاني القرآن، وقيل: صنّف كتبًا في النحو لم يهتمها، ومن مصنفاته: "معاني الشعر"، و"كتاب الملوك"، و"القواري" وغيرها، توفي سنة ٢١٥ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٦/١٠)، و"الأعلام" (١٠١/٢).

واحترز به عن [مثل زيد] <sup>(١)</sup> أجلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج. وقيل: هو حال من الكلمات، ولو ذكره بمنجيبها لسلم من الفصل بين الحال وذهيها بالأجنبي؛ وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون قيداً للتنافر لا للخلوص، ويلزم أن يكون الكلام المشتغل على تنافر الكلمات .....

فقلنا إذا جعل ظرفاً لغواً يقتضى تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات، ومعيتها مع الفاعل مبني على مذهب الجمهور، وقلنا: يقتضى معيتها مع المجرور بمن مبني على قول الأخفش؛ تأمل.

(قوله: واحترز به عن مثل زيد أجلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج) أى: فإن كل واحد من هذه الثلاثة وإن كان كلاماً خالياً عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد، إلا أن كلماته غير فصيحة لأن الكلام الأول فيه كلمة غير فصيحة وهى "أجلل"، لمخالفتها للقياس المصري، والكلام الثانى فيه كلمة غير فصيحة وهى "مستشزر"، لأن حروفها متنافرة، والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهى "مسرج"، لكونها غريبة. (قوله: ولو ذكره) أى الحال، وقوله: "بمنجيبها" أى: الكلمات وهذه من جملة القليل. (قوله: وذهيها) أى: صاحبها وإضافة ذى للضمير شاذة؛ لأنها إنما تضاف لاسم جنس ظاهر، وأما قولهم: "لا يعرف الفضل إلا ذووه" فشاذ، وقوله: "بالأجنبي" أى: وهو التعقيد؛ لأنه ليس معمولاً لعامل الحال وهو التنافر، بل معمول للخلوص. (قوله: لأنه حينئذ) أى: لأن الظرف "حين" إذ جعل حالاً من الكلمات يكون قيداً للتنافر الداخلى تحت النفى وهو الخلوص فيكون النفى داخلاً على المقيد بالمقيد المذكور، والقاعدة أن النفى إذا دخل على مقيد بقيد توجهه للمقيد فقط، فيكون المعتمد فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهذا عكس المقصود إذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل أن يدخل فى الفصيح ما ليس بفصيح، فيكون التعريف غير مانع، بل يلزمه عدم صدق التعريف على شيء من أفراد المعروف، فقول الشارح "ويلزم إلخ" الأولى التفرع بالفاء.

(١) ما بين المكوّنتين زيادة أثبتناها من الشرح.

ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح، والذي يفهم الكشاف أنها أغلبية، وأنه لا يجب في النفي، إذا دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط، بل تارة يتوجه للقيد فقط وهو الغالب، وتارة يتوجه للمقيد فقط، وتارة للقيد والمقيد معاً، فعلى هذا المفهوم من الكشاف إذا جعلنا الظرف حالاً من الكلمات لا يصح أن يكون النفي متوجهاً للقيد، وإلا لزم فساد التعريف على ما قاله الشارح، ولا يصح أيضاً منصباً على القيد والمقيد معاً؛ لاقتضائه أن المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات، وحينئذ فيكون الكلام المشتغل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحة، ويلزم هذا ما لزم الاحتمال الذي قبله من فساد التعريف منعاً وجمعاً، ويصح أن يكون النفي منصباً على المقيد فقط لاقتضائه أن المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات، وهذا هو المطلوب إلا أن المعنى وإن كان صحيحاً على هذا الاحتمال، لكنه يعترض على التعريف من حيث إنه أتى فيه بعبارة محتملة لوجوه ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها، والحاصل أن انتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات، إما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة، أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة، أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة، فإذا جعل الظرف حالاً من الكلمات لصدق الحد على الأمور الثلاثة، مع أن الم حدود لا يصدق إلا على أولها.

وذكر ما هو محتمل لخلاف المقصود الموجب للإيهام والإلباس لا يجوز في التعريف، فهذا القائل: إن الظرف حال من الكلمات، يقال له: إما أن تلتزم أن القاعدة المتقدمة كلية أو أغلبية، فإن قال بكليتها لزمه فساد التعريف بأنه غير مانع، بل لا يصدق على شيء من أفراد المعرفة، وإن قال بأنها أغلبية، فإن قال: إن النفي متوجه للقيد فقط أو له وللمقيد معاً؛ لزمه الفساد المتقدم، وإن قال: إنه متوجه للمقيد فقط؛ لزمه فساد التعريف من جهة ما فيه من الإلباس والإيهام لاحتمال العبارة للمراد ولغيره، وأشار الشارح بقوله: فافهم لما قلناه من أنه يجوز أن يكون هذا القائل راعى أن القاعدة

الغير الفصيحة فصيحاً؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة؛ فافهم.

(فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور

بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما .....

أغلبية، وأن النفى منصب على المقيد فقط، وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحة المعنى، لكن قد علمت أنه وإن لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الإيهام والإلباس.

(قوله: الغير الفصيحة) أى: كلاً أو بعضاً. (قوله: المشهور بين الجمهور) فلا

يدفع الضعف تمهيز التأليف على مقابل المشهور، وذلك كالإضمار قبل الذكر في نحو: ضرب غلامه زيداً، فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف، وإن كان بعضهم كالأخفش وابن جني حوزة؛ لأن قولهم مقابل للمشهور؛ فإن قلت: ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه؛ كتقديم المسند المحصور فيه بـ"إنما" في قولك: إنما قائم زيد؛ فإن تأخيرها واجب بالإجماع، وكنصب الفاعل أو جره، وحينئذ فلا وجه للتقييد بالمشهور.

وأجيب بأن الكلام المعالف للقانون المجمع عليه غير معتبر، إذ هو فاسد لا ضعيف، والكلام في تركيب له صحة واعتبار عند بعض أولى النظر، أو يقال: الكلام المعالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الأولى، أو يقال: إن المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه؛ لأنه أشهر وأجلى من المختلف فيه؛ فشهرته عند كل الناس، ومن جملتهم الجمهور.

فقوله: "المشهور بين الجمهور" أى: سواء كان متفقاً عليه أو لا. (قوله:

كالإضمار قبل الذكر) أى: قبل ذكر مرجعه، وقوله: "لفظاً ومعنى وحكماً" هذه أقسام للقبلية أى: كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً ومعنى وحكماً، وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور، ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنى أو حكماً فلا يكون الكلام ضعيف التأليف، فالتقدم اللفظي أن يتقدم المرجع على الضمير

لفظاً ورتبة أو لفظاً فقط؛ فالأول نحو: ضرب زيد غلامه، والثاني نحو: ضرب زيداً غلامه، والتقدم المعنوي ألا يتقدم المرجع على الضمير لفظاً، لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمناً نحو: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»<sup>(١)</sup> وكسياق الكلام المستلزم له استلزماً قريباً كقوله تعالى: «وَلَا بُؤْيُوهُ»<sup>(٢)</sup> أى: المورث؛ لان الكلام السابق لبيان الإرث أو بعيداً كقوله تعالى: «حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»<sup>(٣)</sup> فضمير "توارت" للشمس المدلول عليها بذكر العشى أولاً، وكون المرجع فاعلاً المقتضى لتقدمه على المفعول، أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر، أو مفعولاً أول في باب أعطى؛ فإنه فاعل في المعنى، فالأول نحو: خاف ربه عمر، والثاني نحو: في داره زيد، والثالث نحو: أعطيت درهمه زيداً، والتقدم الحكمي هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه، لكن خولف حكم الواضع لأغراض تأتي - إن شاء الله - في وضع المضمير موضع المظهر، فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكماً، كما أن المحذوف لعل كالثابت والممتنع إنما هو تأخيره لا لغرض، ومثال التقدم الحكمي: نعم رجلاً زيد، ورُبُّه رجلاً، وضمير الشأن نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»<sup>(٤)</sup> فالمرجع وهو الشأن مذكور، قيل حكماً من حيث إن الأصل تقدُّم المرجع، لكن خولف هذا لنكتة الإجمال والتفصيل، وكذا توجيه: نعم رجلاً زيد، وربه رجلاً، فظهر لك من هذا أن الفرق بين الإضمار قبل الذكر الموجب للضعف والإضمار قبل الذكر الذي جعل من قبيل تقدم المرجع حكماً وجود النكتة وعدمها، وقد وجدت هذه النكتة في المواضع الستة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة المجموعة في قول بعضهم:

وَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ قَدْ تَأَخَّرَ      لَفْظاً وَرَتَبَةً وَهَذَا حُصْرًا

(٢) النساء : ١١

(٤) الإخلاص : ١

(١) المائدة : ٨

(٣) ص : ٣٢

(نحو: ضرب غلامه زيدا، والتأخر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن كان كل منها فصيحاً (كقوله<sup>(١)</sup>): .....

فِي بَابِ نَعَمْ وَتَنَازُعِ الْفَعْلِ      وَمُضْمِرِ الشَّانِ وَرُبِّ وَابْتَدَلِ  
وَمُبْتَدَأِ مَفْسُورٍ بِالْخَبَرِ      وَبَابِ فَاعِلٍ بِخُلْفٍ فَاتَّخِرَ

قال الغنيمي<sup>(٢)</sup>: ويؤخذ مما ذكرناه من الفرق أن تلك النكتة إذا لم تقصد في المواضع الستة المتقدمة كانت غير فصيحة، وأما إن قصدت في مثال المصنف ونحوه كان فصيحاً ولا مانع منه. اهـ.

لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف. (قوله: نحو ضرب غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للمتن وللإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً، فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظاً وهو ظاهر ومتقدم عليه أيضاً معنى؛ لأنه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه؛ ومتقدم عليه أيضاً حكماً؛ لأن المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدماً حكماً فهو متأخر بالنظر للحكم، وإذا كان المرجع هنا متأخر حكماً كان الضمير العائد عليه متقدماً حكماً؛ فإن قلت: إن الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة إليهما في مفهومه، فكما جاز الإضمار قبل الذكر في ورة تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر - نحو: يخاف ربه عمر - يجوز في صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر، نحو: ضرب غلامه زيدا

(١) الرجز أنشدته الجاحظ كما في دلائل الإعجاز ص ٥٧، والإيضاح ص ٦، ولهاية الإيجاز لفتح الدين الرازي ص ١٢٣.

والرجز مجهول القائل، ويدعى بعض الناسيين أنه لِحْنِي رثي به حرب بن أمية جد معاوية بعد أن هتف به فمات.

(٢) هو أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين الغنيمي، فقيه باحث من أهل مصر، له شروح وحواشي في الأصول والعربية ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، منها: "حاشية على شرح العصام" في المنطق، و"إتهاج الصدور" في النحو، "حاشية في التفسير"، "ونقش تحقيق النسب"، وتوفي سنة ١٠٤٤ هـ. انظر: "الأعلام" (٢٣٧/١).

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت: وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ؛ أى: خال عن الماء والكَلَأ. ذكر في عجائب المحلوقات: أن من الجن نوعاً يقال له: الهاتف، .....

والجواب ألهما وإن تساويا في اقتضاء الفعل إياهما، إلا أن اقتضاءه للفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول؛ لأن نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور، فكان الفاعل مقدماً في الرتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بخلاف صورة المفعول، وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل المتعدى للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه، أفاده العلامة عبد الحكيم.

(قوله: وليس قرب... إلخ) <sup>(١)</sup> يحتمل أن تكون الواو للحال، ويحتمل أن تكون عاطفة، ثم إن القرب بمعنى المقارب، والإضافة لفظية، وكون إضافة المصدر معنوية فيما إذا كان باقياً على معناه الحقيقي، أو نقول: "قرب" ظرف لخبر ليس أى: ليس قبر كائنا قرب قبر حرب، وحينئذ فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند أعنى: قبر ليس معرفة لإضافته إلى المضاف للعلم وهو حرب، والمسند إليه أعنى: اسمها نكرة، ثم إن ظاهر البيت الإخبار، والمراد منه التأسف والتحزن على كون قبره كذلك، ووضع المظهر موضع المضمّر في قوله: "وليس قرب قبر حرب" مع أن الأظهر أن يقول: وليس قرب قبره لزيادة التمكن، حيث اعتنى بذكره. (قوله: قفر) قيل: نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك.

وأجاب الشيخ <sup>(٢)</sup> بس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال: إن "قفر" غير "قبر"، وقوله: "بمكان" أى: مع مكانه ومحلّه، فإنه أيضاً قفر لا القبر فقط. (قوله: ذكر) أى: المصنف في

(١) البيت كاملاً: وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

والتناثر في الشطر الثاني من البيت، قُ: (قبر)، و(حرب) و (قرب)

(٢) هو بس بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالمليحي شيخ عصره في علوم العربية، ولد بمصر ونشأ واشتهر وتوفى في مصر، له حواش كثيرة منها حاشية على شرح التلخيص للسعد



صاح واحد منهم على حرب بن أمية؛ فمات فقال ذلك الجني هذا البيت .....  
.....

كتابه "عجائب المخلوقات". (قوله: صاح واحد... إلخ) سبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله، وذكر أبو عبيدة<sup>(١)</sup> وأبو عمرو الشيباني<sup>(٢)</sup>: أن حرب<sup>(٣)</sup> بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته مروا بغيفة وأشجار ملتفة فقال له مرداس السلمى<sup>(٤)</sup> وكان صاحباً له: أما ترى يا حرب هذا الموضع؟ قال: بلى، نعم المزدرع فقال له: فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيفة ثم نزرعها بعد ذلك؟ فقال: نعم، فأضرم النار في تلك الغيفة، فلما استطارت وعلا لهبها، سمع من الغيفة أنين وضجيج كثير، ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتهما وخرجت منها، فلما احترقت الغيفة سمعوا هاتفاً يقول:

ويلٌ لحرب فارساً      مطاعيناً محالساً  
ويلٌ لحرب فارساً      إذ لبسوا القوانسا  
فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا.

= التفਤازان وحاشية على فتح الرحمن شرح لقطة المحلان في الأصول، وأخرى على شرح الاستعارات، وحاشية على التصريح شرح التوضيح في النحو. انظر: الأعلام (١٣٠/٨).

(١) هو معمر بن المثني التيمي بالولاء البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، مولده ووفاته في البصرة، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنة ١٨٨هـ، وقرأ عليه أشياء من كتبه، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أحلم بجميع العلوم منه، وكان إباحياً شعوبياً من حفاظ الحديث قال عنه ابن قتيبة: كان يفض العرب ومع سعة علمه كان يقول البيت فلا يقيم وزنه، له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها: نقائض جرير والفرزدق، ومجاز القرآن وأيام العرب ومعان القرآن، وطبقات الفرسان والقبائل والأمثال، ولد سنة ١١٠هـ، وتوفى سنة ٢٠٩هـ. [الأعلام (٢٧٢/٧)، "وسمير أعلام النبلاء" (٤٤٥/٩)].

(٢) اسمه سعد بن إلياس الكوفي، من بني شيبان بن ثعلبة بن عكابة أدرك الجاهلية وكاد أن يكون صحابياً، عاش مائة عام وعشرين عاماً، قال عنه الإمام الذهبي: هو من رجال الكتب الستة، ومات في خلافة الوليد بن عبد الملك فيما أحسب. وانظر "سمير أعلام النبلاء" (١٧٢/٤)، و"الأعلام" للزركلي (٨٤/٣).

(٣)، (٤) من الأعلام المشهورين في الجاهلية، وذكر نحو هذه القصة ابن كثير في "البداية والنهاية" في حديثه عن أمية بن أبي الصلت. وانظر "البداية والنهاية" (٢٢٧/٢) ط. دار الفكر.

(وكقوله<sup>(١)</sup>: كَرِمْ مَنِي أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى .... مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَخَدِي)

(قوله: وكقوله كريم إلخ) أى: قول أبي تمام<sup>(٢)</sup> حبيب ابن أوس الطائي من قصيدة يعتذر فيها لممدوحه أى: الغيث موسى بن إبراهيم الرافعي<sup>(٣)</sup> لما بلغه أنه هجاه فعاتبه في ذلك، فقال أبو تمام القصيدة معتذراً ومثيراً مما نسب إليه، وقبل البيت المذكور:

أَتَانِي مَعَ الرُّمَّانِ ظَنُّ ظَنَّتُهُ      لَكَسْتُ لَهُ رَأْسِي حَيَاءً مِنَ الْمَجْدِ  
وَهَتَكْتُ بِالْقَوْلِ الْخَنَا حَرَمَةَ الْعُلَا      وَأَسْلَكْتُ خُرَّ الشَّعْرِ فِي مَسَلِّكَ الْعَبْدِ  
نَسِيتُ إِذَنْ كَمَّ مِنْ يَدٍ لَكَ شَاكَلْتُ      يَدَ الْقَرَبِ أَعْدَتُ مُسْتَهَامًا عَلَى الْبَعْدِ  
وَأَنْكَ أَحْكَمْتَ الَّذِي بَيْنَ فَكَّرَتِي      وَبَيْنَ الْقَوَائِي<sup>(٤)</sup> مِنْ زِمَامٍ وَمِنْ عَهْدِ  
وَأَصْلَتْ شِعْرِي فَأَعْتَلَى رَوْنَقَ الضُّحَى      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَظْهَرْ زَمَانًا مِنَ الْغَمْدِ  
أَعِيدُكَ بِالرَّحْمَنِ أَنْ تَطْرُدَ الْكَرَى      بِعَيْنِكَ عَنْ عَيْنِ امْرِئٍ صَادِقٍ الْوَدِّ

(١) البيت من الطويل، أورده فخر الدين الرازي في "تهذيب الإيجاز" ص ١٢٣ وعزاه لأبي تمام، وهو كذلك في "الإيضاح" تحقيق د/عبد الحميد هندأوى ص ٦، و"تلخيص مفتاح العلوم" ص ٧، و"التيهان للطبي" تحقيق د/عبد الحميد هندأوى ٤٩٦/٢، و"شرح عقود الجمان" (١٤/١).

(٢) هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب، أحد أمراء البيان، ولد في حاسم "من قرى حوران بسورية" ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء عصره فأقام في العراق، ثم ولى بريد الموصل، فلم يتم سنتين حتى توفى بها. كان فصيحاً، حلو الكلام، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطع، له مصنفات منها: "فحول الشعراء"، "ديوان الحماسة"، "مختار أشعار القبائل"، "نقائض جرير والأساطيل"، توفى أبو تمام سنة ٢٣١ هـ - ٨٤٦ م. انظر: "الأعلام" (١٦٥/٢)، و"معجم المؤلفين" (١٨٣/٣).

(٣) هو من ممدحه الشاعر ويعتذر إليه وفي الديوان للشاعر: وقال بمدح موسى بن إبراهيم الرافعي ويعتذر إليه.

(٤) كذا في الأصل وفي الديوان "الليالي".

والواو في "والورى" واو الحال، وهو مبتدأ خبره قوله: "معى"، وإنما مثل بمثاليين: لأن الأول متناه في الثقل والثاني دونه، ولأن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، .....

أَلْبَسُ مَجَرَ الْقَوْلِ مَنْ لَوْ مَجَرَ ثِيَابِهِ إِذْنٌ لِحَاجَتِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي<sup>(١)</sup>

ومعنى البيت: هو كريم إذا مدحته وافقني الناس على مدحه ويمدحونه معى لإسداء إحسانه إليهم كأسدائه إلي، وإذا لمته لا يوافقني أحد على لومه لعدم وجود المقتضى للوم فيه.

(قوله: والواو في والورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة، مع أن العطف هو الأصل في الواو؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة وحدى؛ فإنه حال.

وللخلاص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه وفيه قصور في مقام المدح، ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الأمرين للعطف أن المعطوف عليه: إما جملة "أمدحه" والمعطوف جملة "والورى معى"، فيكون من عطف الجمل أو المعطوف عليه الضمير المستتر في "أمدحه" والمعطوف "الورى" لوجود شرط العطف، وهو هنا الفصل بالمفعول على حد (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)<sup>(٢)</sup> ومعنى حال من الورى فيكون من عطف المفردات، ولا يرد أن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر؛ لأنه تابع ويغتر في التابع ما لا يغتر في غيره؛ فإن كان من عطف الجمل كان قوله: "والورى معى" جملة مستقلة؛ لأن المعطوف على الجزاء جزاء، وجملة أمدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط، وهو هنا بمعنى الشرط، فيلزم الأمران السابقان وإن كان من عطف المفرد كان الورى غير مستقل، بل متعلق بالجملة الأولى،

(١) الأبيات في ديوانه (١٢٠/١) ط دار الكتب العلمية، والبيت المذكور فيه الشاهد بحره "معى، وحق ما لمته"، وفي المطبوعة: "معى"، وإذا ما لمته، وفي دلائل الإعجاز "تحقيق الشيخ محمود شاكر بحره: "جميعاً، ومهما لمته لمته وحدى".

(٢) الرعد: ٢٣.

فلم يتحد الجزاء والشرط، إذ الشرط مدحه فقط، والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى، ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه؛ لأن مدح الورى من جملة الجزاء المعلق على الشرط، والحاصل أنه يلزم على الاحتمال الأول: أعني: جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء، ويلزم على الاحتمال الثانى أعني: جعله من عطف المفردات توقف مدح الورى على مدحه، ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال؛ فإنه لا يلزمه شيء إذ التقدير: متى أمدحه أمدحه فى حال مشاركة الورى لى فى المدح، فالجزاء فى مدحه فى هذه الحالة، وهذا لا ينافى مدحهم له قبل ذلك، كذا قيل وقد يقال: لا نسلم أنه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء، بل اللازم إنما هو للتوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات؛ وذلك لأنه يمكن أن يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعرى شعرى، أو يعتبر العطف قبل الجزائية، ويجعل المجموع جزاء، فالجزاء بمجموع مدح الورى ومدح الشاعر، والشرط مدح الشاعر فقط؛ فإن قلت: يرد على هذا الأخير -وهو اعتبار العطف قبل الجزائية- أن مشاركة مدحه لمدح الورى مأخوذ من العطف، فلا حاجة لقوله: "معى"، ويجاب بأن المراد بمشاركة مدحه لمدح الورى المشاركة فى الزمان بحيث لا يتراخى مدحهم عن مدحه ويكون قوله: "معى" تأكيد لما يستفاد من معنى المشاركة، والحاصل أن اللازم على العطف أمور متعددة كلها خلاف الظاهر.

الأول: أنه خلاف المنساق للفهم.

والثانى: توقف مدح الورى على مدحه، وذلك قصور فى مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل أو المفردات.

والثالث: اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء، إذا جعل من عطف الجمل.

والرابع: حمل "معى" على الاجتماع زماناً؛ لأن المشاركة فى المدح مستفادة من العطف كما قلنا.

وفي الثاني حروف منها؛ وهو في تكرير "أمدحه" دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التعرّيل مثل: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾<sup>(١)</sup> فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل محل بالفصاحة.

(قوله: وفي الثاني) أي: ومنشأ الثقل في المثال الثاني حروف أي: اجتماع حروف من الكلمات، والمراد كلمتين؛ فأطلق الجمع على ما فوق الواحد، وبمجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل الثقل باجتماعها أربعة: الحاءين والهاءين وجعل الحاءين حرفاً ظاهرة دون الهاءين؛ لأنهما ضميران، فهما اسمان إلا أن يقال: جعلهما حرفاً تجوزاً لكونهما على صورة الحرف. (قوله: وهو) أي: ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير أمدحه، ففي بمعنى مع، أو والثقل في الثاني الممثل بفصاحة حاصل بتكرير "أمدحه"، ففي بمعنى الباء، ولو قال الشارح: وفي الثاني تكرير حروف منها، كان أخصر وأوضح. (قوله: دون مجرد الجمع) أي: دون ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء، والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل إلا أنه لا يؤدي للإعلال بالفصاحة، كيف وقد وقع في القرآن نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾؟ والقول باشمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجارى عليه مؤمن، بل إذا تكررت الكلمة التي اجتمعا فيها زاد الثقل، فيعرج الكلام بذلك عن الفصاحة، فقول المصنف في الإيضاح موجهاً لما في البيت من تنافر الكلمات، فإن في أمدحه ثقلاً لما بين الحاء والهاء من القرب، مراده أن فيه شيئاً من الثقل والتنافر؛ فإذا انضم إليه أمدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر الممثل بالفصاحة، وليس مراده أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر الممثل بالفصاحة لوروده في القرآن. (قوله: لوقوعه) أي: مجرد الجمع. (قوله: فلا يصح القول إلخ) أي: لأنه لا يلزم عليه اشمال القرآن على غير فصيح. (قوله: بأن مثل هذا الثقل) أي: بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء، وما مثله نحو: ﴿أَعْبُدْهُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾<sup>(٣)</sup> فهذا وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة.

(١) ق: ٤٠.

(٢) آل عمران: ٨.

(٣) م: ٦٠.

ذكر صاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من المهجنة، قال: نعم، مقابلة المدح باللوم؛ وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غير هذا أريد، فقال: لا أدرى غير ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكرير في "أمدحه أمدحه" مع الجمع بين الحياء والهياء وهما من حروف الحلق، خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر؛ فأتى عليه صاحب.

(قوله: ذكر صاحب)<sup>(١)</sup> ساق الشارح هذه الحكاية تأكيداً لكون هذا التكرير ثقیلاً مخرجاً عن الفصاحة، والصاحب إسماعيل صاحب ابن العميد في مدة وزارته، وتولى بعده الوزارة لفخر الدولة ابن بويه، ولقب بالصاحب؛ لأن صاحب غلب على كل من صاحب السلطان. (قوله: بحضرة الأستاذ ابن العميد) هو الشيخ إسماعيل بن عباد الذي هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن. (قوله: من المهجنة) بضم الهاء وسكون الجيم أى: العيب. (قوله: غير هذا أريد) أى: لأن هذه المهجنة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة إليها بأن يقال: أشار الشاعر بتلك المقابلة إلى أن ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي أن يخطر بالبال؛ لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق، فلو دعا داع؛ فإنما يفرض لومه دون ذمه، ويؤيد ذلك أن أورد في جانب اللوم "إذا" التي للإهمال والمهمل في قوة الجزئية، فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة.

وأورد في جانب المدح "مضى" التي هو سور الكلية الدالة على صدور المدح منه في جميع الأزمان، وكان الأولى للشاعر أن يأتي بإن والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول؛ لأن "إن" للشك دون "إذا" والماضى الدالين على تحقق الوقوع، وفيه شائبة تقصير في مقام المدح. وما قيل في الجواب: إنه إنما عبر بإذا والفعل الماضى لنكتة تشعر بالأدب في حق المدوح، وهو كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققاً؛ لأن "إذا" تستعمل في التحقيق دون "إن"؛ فإنها تستعمل في الشك ففيه نظراً؛ لأنه لا يتم إلا لو كان قوله: "وحدى" قيداً في الشرط؛ لأن "إذا" إنما تدل على تحقق مدحها مع أنه قيد في الجواب. (قوله: هذا التكرير) مبتدأ، (وقوله: خارج إلخ) خبر، والمراد بكونه نافرًا كل التنافر أنه

(١) هو إسماعيل بن عباد المعروف بالصاحب؛ لصحبته ابن العميد.

(والتعقيد) أى: كون الكلام معقداً (ألا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على .....)

ناظر تنافراً قوياً كاملاً، وفيه أن هذا يناق ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه في الثقل، وهذا الثاني دونه، وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك، فلا يناق أن هناك ما هو أكمل من هذا. (قوله: أى كون الكلام معقداً) أشار به إلى أن التعقيد مصدر المبني للمفعول لا مصدر المبني للفاعل، وهذا جواب عما يقال: التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته، يقال: عقد زيد كلامه فهو معقد، وحينئذ فلا يصح حمل (قوله: ألا يكون إلخ) عليه؛ لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام، ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام مخلاً بفصاحته معتبراً خلوصه عنه، كما أن كونه غير ظاهر الدلالة صفة له، وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف تفسير للتعقيد لا للتعقيد فغير مندفع؛ لأنه على تقدير كونه مصدر المبني للمفعول يكون معناه المعقدة، وهى عبارة عن محمولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة؛ فإما أن يقال: إن المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر أعنى الهيئة المترتبة عليه، أو يقال: هذا مبني على التسامح بناء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة، والأولى والأحسن أن يقال: قول المصنف: "ألا يكون إلخ"، هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي لا اللغوي، فلا يحتاج إلى جعله مصدر المبني للمفعول، ولا إلى تكلف في صحة الحمل.

(قوله: ألا يكون إلخ) إن قلت: يلزم على هذا التفسير أن يكون اللفز والمعنى غير فصيحين مع أنهما من المحسنات، وهى لا تعتبر إلا بعد البلاغة التى لا توجد إلا بعد الفصاحة، وهذا الاعتراض لخطيب الهمن، ولما بلغ المصنف ذلك أجاب عنه: بأن اللفز والمعنى غير فصيحين مطلقاً، وعدهما من المحسنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات، وفى هذا الجواب نظراً لأن صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات، فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصيحاً ولا قائل به وإلا حسن فى الجواب أن يقال: إن الدلالة فى اللفز والمعنى إن كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح

فهما فصيحان، وإلا فلا ويجرى هذا التفصيل في كونهما من المحسنات واللفز والمعنى عند أهل البديع بمعنى، وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد، إلا أن اللفز يكون على طريق السؤال كقول الحريري في المجل<sup>(١)</sup>:

وما ناكح أخفين سرًا وجهرةً      وليس عليه في النكاح سبيلٌ  
وكقول بعضهم في كمون:

يا أيها العطارُ عهرٌ لنا      عن اسمٍ شيءٍ قل في سؤمِك  
نظرةُ العينِ في يقطرةٍ      كما يُرى بالقلبِ في نومِك

واعترض على المصنف بأن التعقيد أمر وجودي، وألا يكون عدمي، وحل العدمي على الوجودي لا يصح، وأجيب بأنه قد تقرر أن النفي في باب كان يتوجه إلى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقاً: كان زيد غير منطلق، فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالاته فهي قضية معدولة المحمول، وانظر ما حكمة العدول إلى هذا التعبير دون أن يقول أن يكون الكلام خفي الدلالة إذ لا واسطة بين الظهور والخفاء، هذا وإنما عرف المصنف التعقيد دون نظائره؛ لأن له سببين: الخلل في النظم، والخلل في الانتقال، ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد. (قوله: المراد) أي: للمتكلم، وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابة؛ لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له. (قوله: للخلل إلخ) هذا من جملة التعريف لإخراج التشابه والحمل والمشكل؛ فإن عدم ظهور دلالاتها على المعنى ليس للخلل النظم ولا للخلل الانتقال، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله. (قوله: إما في النظم) أي: التركيب سواء كان نظمًا أو نثرًا، وهذا هو التعقيد اللفظي، وأما التعقيد للخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنوي، وكلمة "إما" لمنع الخلو: فتحوز الجمع كذا في عبد الحكيم، والظاهر أنها لمنع الخلو والجمع معًا، ومما يدل له ما ذكره هو في وجه انحصار التعقيد في الخللين، وهو أن

(١) هذا البيت للحريري في المقامات، والأعنين بمعنى العيين.



تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو غير ذلك .....

اللفظ إن أريد معناه المطابقى وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد إلا بخلل في النظم؛ لأن فهم المعنى المطابقى بعد العلم بوضع المفردات وهىة التركيب يكون ظاهرًا، وإن أريد غيره، فإما أن لا يكون بين المعنى المطابقى وذلك المعنى المراد لزوم، بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلاً، فيكون فاسدًا لا معقدًا؛ لأنه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لا عن عدم الدلالة، وإما أن يكون بين المعنى المطابقى والمعنى المراد لزوم ظاهر، بأن كانت القرينة على عدم إرادة المعنى المطابقى ظاهرة، فلا تعقيد أصلاً وإن كانت خفية، أو يكون اللزوم معنيًا في نفسه محتاجًا لواسطة، حصل التعقيد للخلل في الانتقال.

(قوله: تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الأصلي، وقوله: "أو تأخير" أى: تأخير لغير ذلك اللفظ في محل الأول، فعلى هذا بينهما تلازم إذ يلزم من تقديم الشيء عن محله الأصلي تأخير غيره في ذلك المحل وبالعكس، وأما تقديم الشيء عن محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلًا عن تلازمهما، وإلا كان الشيء الواحد مقدمًا مؤخرًا في تركيب واحد وهو لا يعقل؛ وإنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر إشعارًا بكفاية ملاحظة أحدهما في الخلل وإن لم يلاحظ الآخر، ويحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الأصلي الذى يقتضيه ترتيب المعاني أو تأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعًا فعلى هذا ليس أحدهما مغنيًا عن الآخر، فالجمع بينهما ظاهر. (قوله: أو حذف) أى: بلا قرينة واضحة؛ فإن وجدت القرينة على الحذف لم يحصل التعقيد؛ لأن المحذوف مع القرينة كالثابت نحو حذف في جواب كيف زيد؟ (قوله: أو غير ذلك) أى: كالفصل بين الشئين المتلازمين بأجنبي، كالفصل به بين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف، وبين البديل والمبدل منه، وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق<sup>(١)</sup> الآتي، ثم اعلم أن

(١) يقصد قوله:

وما ملأه في الناس إلا سُتُكًا      أبو أمه حتى أبوه بقاربه

مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق<sup>(١)</sup> في حال هشام) بن عبد الملك بن

مروان، وهو إبراهيم بن هشام .....

الخلل في التركيب لا بد فيه أن يكون ترتيب الألفاظ على غير ترتيب المعانى كما ذكره في المطول، حيث قال: الخلل إما في النظم: بالآلا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقدم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد إذا علمت ذلك، تعلم أن التعقيد اللفظي لا يحصل بالمعطف على المثل بلا قرينة، ولا بالجر على الجوار أو التوهم؛ وذلك لأن ترتيب الألفاظ فيها على وفق ترتيب المعنى، فالأول نحو: مررت بفلامك وزيد، بمعطف زيد على محل الكاف، والثاني نحو: هذا حجر ضب خرب، والثالث نحو: ليس زيد قائما ولا قاعد. (قوله: مما يوجب صعوبة فهم المراد) أى: المعنى المراد للمتكلم. (قوله: الفرزدق) هو في الأصل جمع: فرزدقة، وهى القطعة من العجين، لُقِّبَ به همام بن غالب بن صعصعة التميمي، صاحب جرير، لتقطع وجهه قطعا كقطع العجين، وكان أبوه غالب من أجلة قومه، ومن سرائرهم، وكنيته أبو الأخطل، لولد كان له اسم: الأخطل، وهو شاعر أيضا، وهو غير الأخطل التغلبي النصراني الشاعر المشهور، وجده صعصعة صحابي، وأم الفرزدق ليلى بنت حابس، أخت الأقرع بن حابس، روى الفرزدق عن علي بن أبي طالب، وعن أبي هريرة، وعن الحسين، وعن ابن عمر، وعن أبي سعيد الخدري -رضي الله عن الجميع. (قوله: ابن مروان)

---

= في مدح حال هشام بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية، وحاله المدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المحزومي.

والبيت في لسان العرب (ملك)، ومعاهد التنصيص (٤٣/١)، وانظر: "الإيضاح" تحقيق د/ عبد الحميد هنداوى ص ٦.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في دلائل الإعجاز ص ٨٣، وشرح عقود الجمان (١٤/١)، ولسان العرب (ملك)، ومعاهد التنصيص (٤٣/١)، والإيضاح ص ٦. وهو في مدح حال هشام بن عبد الملك بن مروان: أحد ملوك بني أمية، وحاله المدوح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المحزومي، والفرزدق هو: هشام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر من النبلاء من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. [الأعلام: (٩٣/٨)].

ابن إسماعيل المعزومي:

(وما مثله في الناس إلا مُمَلَكًا... أبو أمه حى أبوهُ يُقَارِبُهُ؛ أى: ليس

مثله) في الناس (حى يقاربه) أى: أحد يشبهه في الفضائل (إلا مملك) أى: رجل أعطى الملك والمال؛ يعنى هشاما (أبو أمه) أى: أم ذلك الملك (أبوه) أى: أبو إبراهيم الممدوح؛ أى: لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام؛ ففيه فصل بين المبتدأ والخبر؛ أى: أبو أمه أبوه بالأجنبي الذى هو حى، وبين الموصوف والصفة؛ أعنى: حى يقاربه بالأجنبي الذى هو أبوه وتقدم المستثنى؛ أعنى: مملكا على المستثنى منه؛ أعنى: حى، وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله، فقوله: "مثله" اسم "ما"، و"في الناس" خبر، .....

بسكون الراء، وإبراهيم الممدوح كان عاملاً على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك. (قوله: ابن إسماعيل المعزومي) نسبة لبني مخزوم، قبيلة من قبائل العرب، ويلقب إسماعيل المذكور بالمغيرة، وحينئذ فلا تنافي بين قول الشارح هشام بن إسماعيل، وقول المفتاح هشام بن المغيرة كذا ذكر بعض الحواشى، والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة أن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي المعزومي كان عاملاً على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان، وأن جد هشام المذكور وهو هشام ابن الوليد أسلم يوم فتح مكة، وهو أخو خالد بن الوليد، وكان هشام -العامل المذكور- بنت تزوجها عبد الملك، فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور، وهو الذى مدحه الفرزدق، ومدح معه بحاله إبراهيم بن هشام بقصيدة منها قوله: "وما مثله في الناس" ... البيت.

(قوله: إلا ابن أخته) أى: فمماثلة الملك للممدوح، إنما جاءت من قبله بحكم الخلال تتبع الخال. (قوله: وتقدم المستثنى إلخ) أى: ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى، لكن الشارح لاحظ التقدم وجعل التأخير حاصلاً غير مقصود، ولو عكس الأمر لصح. (قوله: والمبدل منه وهو مثله) إنما أورد ذلك البدل توطئة لإفادة نفى المقاربة الذى هو أعم بعد نفى المماثلة. (قوله: مثله اسم ما، وفي الناس خبر) أى: خبرها وهذا

وإلا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه.

الإعراب مبني على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته، وإلا فالفرزدق ميمى وهم يهملون ما، وجعل بعضهم، وهو الشيرازي<sup>(١)</sup> في "شرح المفتاح" مثله: مبتدأ، وحي: خبره، وما غير عاملة على اللغة التميمية، أو أن مثله: خبر، وحي: مبتدأ، وبطل عمل ما لتقدم الخبر، وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب في المعنى، يظهر ذلك بالتأمل في قولنا: ليس بمائله في الناس حياً يقاربه، أو ليس حي يقاربه مماثلاً له في الناس، ووجه الاضطراب: أن المقصود نفى أن بمائله ويقاربه أحد.

والتوجيه الأول: يفيد نفى المقاربة عن المماثلة، والتوجيه الثاني: يفيد نفى المماثلة عن المقارب، وهذا المفاد يقتضى وجود المماثل والمقارب مع عدمه، وهذا تدافع وتناقض كذا في عبد الحكيم.

هذا ويمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه، بأن يجعل "إلا مملكا": مستثنى من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر ما، وقوله: "أبو أمه": مبتدأ خبره "حي"، و"أبوه" خبر بعد خبر، والجملة صفة لـ "مملكا" وكذلك جملة "يقاربه" أى: إلا مملكا موصوفاً بالصفة المذكورة، وموصوفاً بأنه يقاربه أى: يشبهه في الفضائل، وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله: "حي" الشبوية؛ لأن نسبة الشبوية للهرم كنسبة الحياة إلى الموت، ومناسبة ذكر الشباب هنا إفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة، والحال أن جده شاب.

وحيث أن تكون السيادة ثبتت له في صغره، لا ألما حصلت له في آخر عمره كما هو الغالب، وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب مملكا، مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى. (قوله: لتقدمه على المستثنى منه) أى: ولو كان مؤخرًا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه، ولهذا أتى به المصنف مرفوعًا في تفسير المعنى المراد.

(١) هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي، قاضي، عالم بالعقليات، مفسر، من بحور العلم. من كتبه: "فتح المنان في تفسير القرآن"، و"تاج العلوم" و"مفتاح المفتاح" و"الانتصاف شرح الكشف"، وغيرها، توفي سنة ٧١٠هـ وانظر: الأعلام: (١٨٧/٧).

قيل: ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظي، وفيه نظير؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جارياً على قانون النحو؛ وهذا يظهر فساد ما قيل: من أنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقسيم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له؛.....

(قوله: يغنى عن ذكر التعقيد اللفظي) أى: لأن التعقيد اللفظي لا يكون ناشئاً إلا عن ضعف التأليف، فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه. (قوله: وفيه نظير) أى: في هذا القيل نظر، وحاصله منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف، بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف، ثم اعلم أن مراد الشارح الإشارة إلى رد قول آخر غير ما ذكره الخليلي وهو إغناء ضعف التأليف عن التعقيد، وإن لم يكن ذلك القول مشهوراً بين أرباب الفن؛ لأن الشارح مطلع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وليس مراد الشارح الرد على الخليلي؛ وذلك لأنه قال: إن ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظي يغنى عن الآخر، أما إغناء الضعف فلما سبق، وأما إغناء التعقيد؛ فلأنه لازم للضعف؛ لأن التأليف إذا لم يوافق القانون أوجب صعوبة في الفهم لا محالة، والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم، فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخليلي المذكور والرد عليه، لم يحسن منه الاختصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب؛ لأن ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه، وإنما يدفع إغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس، ودفعه أن يقال: لا نسلم أن كل ضعف يوجب تعقيداً؛ فإن مثل جاءني أحمد بالتونين مشتمل على الضعف دون التعقيد. (قوله: لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جارياً على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ، وذلك نحو: إلا عمراً الناس ضارب زيد، فهذا ليس فيه ضعف تأليف وإنما فيه تعقيد، وينفرد الضعف في: جاء أحمد بالتونين، فإنه لا تعقيد فيه، وتأليفه ضعيف، ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور، وإذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عمومًا وخصوصًا وجهًا، تعلم أن قول القائل: إن ضعف التأليف يغنى عن التعقيد؛ لأن التعقيد لازم للضعف لا يتم. (قوله: وهذا إلخ) أى: بما ذكر من (قوله: لجواز أن يحصل إلخ) مع (قوله: وإن كان كل منها إلخ)،

لأن ذلك جائز باتفاق النحاة؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف.

(وإما في الانتقال) عطف على قوله: "إما في النظم"؛ أى: لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى المعنى الثاني المقصود؛ .....

(وقوله: لأن ذلك إلخ) علة لقوله: "لا حاجة إلخ"، وقوله: "إذ لا يخفى" علة للعلية أى: وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا؛ لأنه لا يخفى أن تقدم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد أى: وزيادة التعقيد تعقيد. (قوله: وهو مما يقبل إلخ) علة لمحدوف تقديره: وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح؛ لأنه مما يقبل إلخ، والحاصل أن تقدم المستثنى على المستثنى منه، وإن كان جائزاً شائعاً، لكنه يوجب التعقيد، فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته؛ لأن التعقيد مما يقبل الشدة والضعف. (قوله: أى: لا يكون ظاهر الدلالة) الضمير في يكون للكلام، وقوله: "لخلل واقع في انتقال الذهن": اعترض بأنه إما أن يراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه، أو للسامع؛ فإن كان المراد الأول: فلا يصح تعليل الخلل بإيراد اللوازم البعيدة، بل الأمر بالعكس أى: أن إيراد اللوازم البعيدة يعلل بالخلل في انتقال الذهن؛ لأن المتكلم إذا احتل انتقال ذهنه أورد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة، وإن كان المراد الثاني فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل؛ بل الأمر بالعكس أى: إنما يعلل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة؛ لأن الخلل الذى يحصل للسامع في انتقال ذهنه إنما هو عدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم.

وأجيب بأننا نختار الشق الثاني، وهو أن المراد بالذهن ذهن السامع، ولا يرد ما ذكر؛ لأن المراد بالذهن النفس، والمراد بانتقالها من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد توجهها من المعنى الأول إلى الثاني لعلاقة بينهما، والمراد بالخلل في الانتقال ببطء الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد، والمراد بعدم ظهور دلالة اللفظ ببطء انفعال المراد منه عند الإطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لأصل المعنى لإحفاء المراد السابق، ولا شك أن خلل

وذلك بسبب إيراد اللوازم .....

الانتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور، وبيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد سبب فى سرعة ان فهم المراد من اللفظ مساوٍ له، إذ لا سبب لها سواها، ولا شك أنه يلزم من انتفاء السبب المساوئ انتفاء المسبب، فبالضرورة تنتفى سرعة ان فهم المراد بانتفاء سرعة الانتقال، فيكون بطء الان فهم الذى هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال الذى هو الخلل، ولا شك أن ذلك الخلل بسبب إيراد المتكلم اللازم البعيد مع عفاء القرينة الدالة على المراد، فصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بإيراد اللوازم البعيدة، إذا علمت هذا فقول الشارح: "خلل واقع فى انتقال الذهن" أى: لأجل بطء نفس السامع فى انتقالها من المعنى الأول أى: المعنى الأصلى الحقيقى، وقوله: "إلى المعنى الثانى" أى: الذى له نوع ملاسمة بالمعنى الأول وهو المعنى الكنائى، أو المجازى، فالمعنى الأول كالأخبار بكثرة الرماد فى قولك - فى مقام المدح: زيد كثير الرماد، والمعنى الثانى الأخبار بكرمه، وحاصل ما فى المقام أن شرط فصاحة الكلام الكنائى أو المجازى: أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو المجازى قريباً فهمه من الأصلى، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملاس بعيداً فهمه من الأصلى عرفاً، بحيث يفتقر فى فهمه إلى وسائط مع عفاء القرينة، لم يكن الكلام الكنائى أو المجازى فصيحاً لحصول التعقيد.

واعلم أن المدار فى صعوبة الفهم على عفاء القرائن، كثرت الوسائط أو لا، لا على كثرة الوسائط فقط؛ فإنها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة فى فهم المعنى الثانى من الأول، كما فى قولهم: فلان كثير الرماد كناية عن كرمه؛ فإن الوسائط فيه كثيرة مع أنه لا تعقيد فيه، وعفاء القرائن وعدم عفاءها بواسطة جريان الكلام على أسلوب البلاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم.

(قوله: وذلك) أى: الخلل والبطء. (قوله: بسبب إيراد اللوازم) أى: المعانى اللوازم أى: إيرادها بلفظ الملزومات، وإنما قلنا ذلك؛ لأن مذهب المصنف فى الكناية والمجاز أن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن

إرادة المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية، فليس مراد الشارح إيراد المعاني اللوازم بلفظها، وإلا كان غير آتٍ على طريقة المصنف في الكناية والمجاز، ولو قال: بسبب إيراد الملزومات البعيدة لكان أوضح.

هذا، وقال العلامة عبد الحكيم: إنما لم يقل: إيراد الملزومات ويكون المراد اللازم في الذهن، كما ذهب إليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم إلى اللازم، ومن اللازم إلى الملزوم؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزومًا في الذهن لا يمكن الانتقال منه.

واعلم أن المراد باللوازم ما اصطلاح عليه علماء البيان، وهو كل شيء وجوده على سبيل التبعية لآخر، وإن كان أحص منه كما في شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله: البعيدة) أي: من الملزومات، وقوله: "المفتقرة": بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها، ثم إن ظاهر الشارح يقتضي أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك، بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة، وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة:

الجواب الأول: أن "أل" في اللوازم والوسائط للجنس، وأل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، وفي ذلك الجواب نظر؛ لأن ذلك يناقض الوسايط بالكثرة.

الجواب الثاني: أن الجمع باعتبار المواد؛ لأن مواد الخلل متعددة وفي كل مادة لازم واحد وواسطة واحدة، وفي هذا الجواب نظر من وجهين: الأول: أنه يناقض الوصف بالكثرة؛ لأنه يقتضي أن في كل مادة أكثر من واسطة واحدة.

الثاني: أنه يفيد أنه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط كذلك في مادة واحدة وليس كذلك، وقد يجاب عن الأول: بأن الوصف بالكثرة باعتبار بعض المواد.

وعن الثاني: بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للأقل ولا شك أن أقل ما يحصل به الخلل لازم واحد وواسطة واحدة.



إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر: .....

الجواب الثالث: أن المراد بالجمع ما فوق الواحد، وإنما اعتبر ذلك مع أن الخلل يتحقق بلازم واحد وواسطة واحدة؛ لأنه الغالب إذا الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكر العلامة الغنيمي، وفي الفنرى: يجوز أن يكون الجمع باقياً على معناه، ويراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد، فإن جَوُزَ ألا يكون ذلك الانقسام على السواء، بل يكون على الاختلاف والتفاوت، مثلاً إذا قيل: باع القوم دوابهم، يكون المراد منه: أن كل واحد منهم باع ما له من الدواب، سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر، فكلام الشارح سالم عن المحدثور بلا شبهة، إذا لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة، وإن لم يجوز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محدور ولا شبهة؛ لأنه حيث لا يكون أحدًا بالأقل؛ لأنه إذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بإيراد لازم واحد مفتقر إلى واسطة واحدة مع خفاء القرينة، فلا يوجد في إيراد أكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الأولى. (قوله: إلى الوسائط) أى: بينها وبين الملزومات. (قوله: مع خفاء القرائن) أى: بعدم الجريان على أسلوب البلاء، فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل، سواء تعددت الوسائط كما في قولك: فلان كثير الرماد، مریدا الإخبار بكرمه، أو لم تعدد كقولك: فلان طويل النجاد، مریدا الإخبار بطول قامته، فلو كان اللازم قريباً لا واسطة بينه وبين الملزوم، لكن القرينة خفية كان مضراً ويحصل به الخلل والتعقيد، بخلاف ما يفيد كلام الشارح، حيث قيد اللوازم بالبعيدة، وإنما لم يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه؛ لأن اللازم القريب قلما يخفى لزومه، ولذا ذهب الإمام الرازى<sup>(١)</sup> إلى أن كل لازم قريب فهو بين، وإن كان لم يسلم له في ذلك، ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عدة كما

(١) هو زين الدين محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى، صاحب "مختار الصحاح" في اللغة، وله علم بالتفسير والأدب، وله "روضة الفصاحة" في البلاغة وغير ذلك، توفى سنة ٦٦٦هـ. انظر: الأعلام

وهو عباس بن الأحنف، ولم يقل: كقوله؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق  
(سأطلبُ بُعدَ الدارِ عنكم لتقربُوا وتُسْكَبُ...) بالرفع؛ .....

بأنى بيانه، ويظهر لك أن الأقسام أربعة: يحصل الخلل في صورتين أعنى: ما إذا كانت  
القرينة خفية، سواء تعددت الوسائط كما باتى في قوله<sup>(١)</sup>:

وتسكب عيناي الدموع لتحمدا أو لم تتعدد، ولا خلل في صورتين: وهما ما  
إذا كانت القرينة غير خفية تعددت الوسائل كما في قولك: فلان كثير الرماد، أو لم  
تتعدد كما في قولك: فلان كثير النجاد (قوله: عباس بن الأحنف)<sup>(٢)</sup> هو من بنى  
حنيفة، كان رقيق الحاشية، لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله: سأطلب إلخ)  
غير بالسين الموضوعة للاستقبال للإشارة إلى أن بعد الديار وإن كان لغرض صحيح،  
وهو قرب الأحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه في الحال لكون البعد في ذاته أردى  
من الردى، والحاصل أن البعد وإن كان وسيلة للقرب الذى هو المقصد الأقصى  
للعاشق إلا أنه من حيث إنه بعد في نفسه حقيق بأن يسوف عليه، ولكون البعد رديها  
أضافه الشاعر لداره لا لذاته؛ لأن العاشق لا يطلب بعد ذاته، وأضاف القرب لذات  
المحبوبين، فإن قلت: هذا الكلام يقتضى أن السين أصلية وقول الشارح ومعنى البيت أن  
اليوم أطلب إلخ يقتضى زيادتها مجرد التوكيد. قلت: إن ما قلناه بالنظر لأصل وضعها  
وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت، والحاصل أن إشاره التعبير بالعبارة  
الدالة على التسويف في الجملة يشير لذلك المعنى وإن كانت للتأكيد أفاده القرمى  
(قوله: عنكم) متعلق ببعد لا بالدار، وإلا لقال لكم، والمعنى بعد دارى عنكم، وفيه  
إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد إلى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله: بالرفع)

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١٠٦ طبعة دار الكتب، ودلائل الإعجاز ٢٦٨، والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

(٢) هو العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفى الهمامي، أبو الفضل: شاعر غزل رقيق، قال فيه البحترى:  
هو أغزل الناس، أصله من الهمامة، وكان أهله في البصرة وبها مات أبوه، ونشأ هو ببغداد وتون بها  
سنة ١٩٢هـ، وقيل: بالبصرة، خالف الشعراء في طريقتهم فلم يمدح ولم يهج، بل كان شعره كله  
غزلاً وتشبيهاً، وهو عمال إبراهيم بن العباس الصولي. انظر: الأعلام (٣/٢٥٩).

وهو الصحيح، وبالنصب وهم (عينائِ الدُموعِ لتَجْمُداً) <sup>(١)</sup> جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة .....

أى: عطفاً على مجموع سأطلب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب، فالمعنى وستسكب إلخ، وفي هذا الثاني نظراً؛ فإن البكاء شعار المحبين؛ لأنه ينبى عن شدة الشوق، فلا ينبى التسويف به إلا أن يقال: إن التسويف به لا بهذا الاعتبار، بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العشاق.

(قوله: وهو الصحيح) أى: لثبوته عنده بالنقل الصحيح؛ ولأن ما ذكره من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع (قوله: وهم) أى: غلط؛ وذلك لأنه إما عطف على بعد من قبيل عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن؛ لأن سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب، ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه في حال من الأحوال، وحينئذ فلا معنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل؛ إلا أن يقال: المطلوب استمرار السكب لا أصله، وإما عطف على قوله: لتقربوا وهو لا يصح ذلك؛ لأن تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الأحبة المقتضى للفرح والسرور، فكيف يعلله بعد ذلك بالحزن الذى هو المراد من سكب الدموع؟ إذ تعليله به يقتضى أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له لأقرب الأحبة، فالتعليل الثانى يفيد نقيض ما أفاده الأول، والتناقض الذى هو باطل ما جاء إلا من جعله عطفاً على: لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا، وحينئذ فتعين الرفع (قوله: جعل سكب الدموع كناية إلخ) أى: فليس المراد للشاعر الإخبار بسكب عينيه للدموع، بل القصد الإخبار بلازمه وهو

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن الأحنف في الإيضاح ص ٧، وشرح عقود الجمان ١٥/١، والبيت في ديوانه أيضاً ص ١٠٦ ط. دار الكتب، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٨، والإشارات والتبسيطات ص ١٢، قوله: "وتسكب" بالرفع ونصبه بالمعطف على "بعد" أو على "تقربوا"، وَهَمْ، والحق أن لا شيء في عطفه على "تقربوا"، والسين في قوله "سأطلب" لجرد التأكيد، ومعنى الشطر الأول أن يفارقه رجاء أن يقم في سفره فيعود إليه فيطول اجتماعه به.

من الكآبة والحزن، وأصاب، لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه التلاقي .....

الكآبة والحزن، فكأنه قال: وأوطن نفسي على مقاساة الأحران والكآبة، وقوله: عما يلزم أى: عن لازم يلزم فراق الأحبة أى: كما يلزم سكب العين للدموع، فالحزن لازم لفراق الأحبة ولسكب العين للدموع، ولو قال عما يلزمه من الكآبة والحزن لكان أحسن؛ لأن الكناية إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، لا التعبير عن اللازم لشيء بشيء آخر.

(قوله: من الكآبة) بفتح الهمزة وسكونها يقال: كتب الرجل يكأب.. كعلم يعلم، كآبة وكأبة مثل: رآفة ورأفة، وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن، فمطفئه عليها من عطف السبب على المسبب (قوله: وأصاب) أى: في ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفاً، ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن كونه أحرزته، وأضحكه كناية عن كونه أسره قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَنْزَلَنِي الدَّهْرُ عَلَى حُكْمِهِ      مِنْ شَامِخٍ عَالٍ إِلَى خَفَضٍ  
أَبْكَأَنِي الدَّهْرُ وَبَارِئَمَا      أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي

أى: أبكأن الدهر بما يستعطيني، وقلما سرق بما يرضى (قوله: لكنه أخطأ في جعل إلخ) أى: لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين؛ وقوله أخطأ: أى في نظر البلغاء؛ لأنه يخالف لموارد استعمالهم؛ وذلك لأن الجارى على استعمالهم إنما هو الانتقال من جمود العين أعني: ييسها، إلى بخلها بالدموع وقت طلبه منها، وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب، فهو الذى يفهم من جمودها بسرعة، لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) البيهقي لحطآن بن المعلی من الشعراء الإسلاميين ومن شعراء الحماسة (وهي مختارات لأبي تمام من شعر السابقين، ولذا يقال شاعر حماسي)، وانظر البيت في شرح ديوان الحماسة للبريزي ١/١٥٢، ودلائل الإعجاز ٢٦٩، وقد كنى الشاعر فيه بإبكاء الدهر له عن إساءته، وبإضحائه له عن سروره.

(٢) البيت لأفلح بن يسار، وقيل مرزوق بن يسار المعروف بأبي عطاء الخراساني في رثاء ابن هبيرة عندما قتله

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ هَلَيْكَ بِجَارِي دَنْعِهَا لَجَمُودُ

أى: لبعيلة بالدموع، ولهذا لا يصح في الدعاء للمحاطب أن يقال: لا زالت عينك جامدة؛ لأنه دعاء عليه بالحزن، فالمعنى الذى أراد الشاعر لا يفهم من العبارة بسرعة، وحينئذ فيكون الكلام معقدًا، ومن المعلوم أن الكلام المعقد يعد صاحبه معطلًا فإن قلت: إنه لا ملازمة بين جمود العين ودوام الفرح والسرور، فكيف ينتقل الشاعر منه إليهما؟ قلت: استعمل جمود العين الذى هو يسها في غلوها من الدموع وقت الحزن مجازًا مرسلًا، والعلاقة الملزومية، ثم استعمله في غلوها مطلقًا من الدموع مجازًا مرسلًا من باب استعمال المقيد في المطلق، ثم كفى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازمًا لذلك عادة، وهذا وإن كان يكفى في صحة الكلام واستقامته، لكن يخرج عن التعقيد المعنوي؛ لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام لا ينتقل إليه بسهولة؛ لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم هذا الاستعمال على موارد البلاغ.

ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلاغ من المعطلين فالخاصل أن الخطأ في استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل في آحاد المجاز، بل لكون تعارف البلاغ على خلافه، والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلاغ يمنع التفات الأذهان لما التفتوا إليه في استعمالهم.

أما إذا لم يعلم تعارف البلاغ، فيجوز الانتقال عن الملزوم لوجود العلاقة المصححة إلى أى لازم كان (قوله: من الفرح والسرور) الفرح: مصدر الفعل اللازم، والسرور: مصدر المتعدى، يقال: سرتنى رؤيتك، وحينئذ فلا مشاكلة بينهما، وقد يجاب بأن السرور إما مصدر المبني للمفعول فيكون لازماً أيضاً أو مصدر المبني للفاعل

= المنصور يوم واسط بعد أن أمته، واسط مدينة بالعراق بناها الحاج بن يوسف القففي، وبعد هذا البيت:

عَشِيَّةَ قَامَ النَّالِحَاتُ وَشَقَّقَتْ حُبُوبٌ بِأَيْدِي مَائِمٍ وَخَدُودُ

وانظر البيت في شرح الحماسة للقرنبي ١٥١/٢، ودلائل الإحصاء ٢٦٩، والإشارات والتبهيئات ١٢.

(فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال إرادة البكاء؛ وهى حالة الحزن (لا إلى ما قصد من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت: إني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق، .....

وهو قد يكون لازماً يقال: سر زيد أى حصل له سرور فالمشاكلة حاصلة على كل حال (قوله: فإن الانتقال إلخ) علة لجعل البيت مثالا للحلل في الانتقال أى: لأن وإنما كان في البيت تعقيد للحلل في الانتقال؛ لأن الانتقال أى: لأن الصواب في الانتقال من جمود العين وهو يبسها إنما هو إلى بخلها بالدموع عند طلبه منها، ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها إلا عند شدة الحزن، ويصح أن يكون علة لمحوذوف أى: وقد أخطأ الشاعر في جعله جمود العين كناية عن الفرح والسرور؛ لأن الانتقال إلخ، ويمكن أن الشارح أشار إلى ذلك بقوله: لكنه أخطأ إلخ.

(قوله: وهى) أى: حالة إرادة البكاء حالة الحزن (قوله: لا إلى ما قصده) أى: الشاعر من السرور إلخ، لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة؛ لأنه يحتاج في الانتقال لما قصده إلى الوسائط الكثيرة مع عفاء القرينة، وهذا بخلاف الإيهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ؛ لأنه إنما يعد محسناً عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت؛ لأن المصراع الأول وإن دل على أن المراد بالجمود السرور، لكن شهرة استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه، والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات، وإلا لزم خروج كثير من الكنايات المعتمدة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود؛ لأن صعوبة الانتقال في تلك الكنايات المعتمدة إن أدت إلى التعقيد فلا نسلم اعتبارها عندهم (قوله: أن اليوم أطيب نفسا إلخ) هذا يشير إلى أن السنين في قوله: سأطلب زائدة للتوكيد، لا أنها للاستقبال؛ لأن اليوم دال صريحاً على أن طلب البعد إنما هو في الحال فهو على حد قوله: ﴿سَتَكُتِبُ مَا قَالُوا﴾<sup>(١)</sup> وهى وإن كانت في الأصل للاستقبال والتوكيد إلا أنها جردت عن بعض معناها، وتجرید الكلمة

(١) آل عمران : ١٨١.

وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأنجرع غصصها، وأتحمل لأجلها حزنا  
يفيض الدموع من عيني لأنسب بذلك إلى وصل يدوم، ومسرة لا تزول فإن  
الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية .....

عن بعض معانيها شائع عندهم، ولا يقال: إن الظاهر من كلام الشارح جعل طلب  
البعد مجازًا عن طيب النفس به اللازم له، وجعل سكب الدموع مجازًا عن سببه وهو  
الحزن؛ لأننا نقول: بل مرده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب، ولا حاجة إلى ارتكاب  
التحيز. وأطيب يصح أن يكون بالتحفيف من طاب بدليل تنكير نفسًا على التمييز، إذ لو  
كان بالتشديد لقال: نفسى بالنصب على المفعولية، ويصح أن يكون بالتشديد من طيب  
بدليل عطف وأوطنها عليه. لكن الأول أحسن؛ لأن الثانى يوهم أن المراد تطيب النفس،  
ولو غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى أولى.

(قوله: وأوطنها) أى: أصبرها على مقاساة إلخ: هذا راجع إلى قوله وتسكب  
عيناي الدموع: بيان لحاصل معناه، وقوله إلى وصل يدوم: راجع لقوله: لتقربوا، وقوله  
ومسرة إلخ: راجع لقوله لتحمدا: بيان للمعنى المراد منه (قوله: والأشواق) أخذ  
الأشواق بطريق اللازم؛ لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق إليه. (قوله:  
وأنجرع غصصها) أى: الأشواق وفيه استعارة بالكناية وتخيل، حيث شبه الأشواق  
بمشروب مر وأنجرع تخيل (قوله: لأجلها) علة للتحمل أى: وأتحمل لأجل تلك  
الأشواق حزناً فالضمير للأشواق، أو راجع للنفس على حذف مضاف أى: وأتحمل  
حزناً لأجل راحة نفسى، ولا يصح رجوعه للأحزان لما فيه من الركة.

(قوله: يفيض) أى: ذلك الحزن الدموع، وفيه أنه قد جعل الحزن سببًا في  
سكب الدموع، وهذا يناق ما تقدم له من أن سكب الدموع كناية عن الحزن، فإن  
مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملزوم والحزن لازم، واللازم مسبب لا سبب، إلا أن  
يقال: إنهما متلازمان لزوماً مساويًا، فكل منهما لازم للآخر، فيصح في كل أن يعتبر  
لازمًا أو ملزومًا وسببًا أو مسببًا (قوله: فإن الصبر إلخ) التفت الشارح لذلك لا لكون  
الزمان والإخوان من عادتهم معاملة الإنسان بنقيض مطلوبه.

ومع كل عسر يسرا؛ وإلى هذا أشار عبد القاهر في دلائل الإعجاز، وللقوم هاهنا كلام فاسد أوردناه في الشرح.

(قوله: ومع كل عسر) عطف على غير إن، ويسرا عطف على اسمها (قوله: وللقوم هاهنا كلام فاسد إلخ) أى: في معنى البيت، وحاصله أن بعضهم ذكر أن السنين للاستقبال، وأن المعنى إني من سالف الزمان إلى اليوم كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل لي إلا الحزن والفراق، فأنا بعد هذا الآن أطلب البعد عنكم والفراق لأجل أن يحصل القرب والوصال، وأطلب حصول الأحزان والبكاء لأجل أن يحصل لي الفرح والسرور؛ لأن عادة الزمان والإخوان المعاملة بنقيض المقصود. فالشاعر طلب خلاف مراده ليغالط الزمان والإخوان، فيأتون بالمراد، ووجه الفساد أمور.

الأول: أن الأحبة والزمان إنما يأتون بخلاف المراد في الواقع لا في الظاهر، والذي طلبه الشاعر مراد في الظاهر لا في الواقع، وقد يقال: إن من تصرفات الشعراء أنهم يظهرون طلب أمر، ويكون مرادهم بخلافه، قصدًا إلى حصول نقيض ما طلبوا الذي هو مرادهم، بناءً على ذلك الأمر التخيلي، وهو إتيان الزمان بخلاف المطلوب، فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد. قال أبو الحسن الباهرزي<sup>(١)</sup>:

وَلَكُمْ تَمَنِيَةُ الْفِرَاقِ مُغَالِطًا      وَاحْتَلْتُ فِي اسْتِغْيَارِ غُرْنِي وَذَادِي  
وَطَمَعْتُ مِنْهَا بِالْوَصَالِ لِأَنَّهَا      تَبْنِي الْأُمُورَ عَلَى خِلَافِ مُرَادِي<sup>(٢)</sup>  
وقد يجاب بأن الإطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله، فإن كان الشاعر متعلقًا بالارتحال بقرينة حال أو مقال؛ فالمعنى على ما قاله البعض، ويكون

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباهرزي - أديب من الشعراء الكتاب من أهل باهرز من نواحي نيسابور كان من كتاب الرسائل وله علم بالفقه والحديث اشتهر بكتابه "دمية القصر وعصرة أهل العصر" وله ديوان شعر - توفي سنة ٤٦٧هـ - (وانظر الأعلام ٢٧٢/٤).

(٢) وفي رواية: ورغبت عن ذكر الوصال...



(قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع

الإضافات .....

قصده الاعتذار لأحبته في التثمر للسفر. وإن كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالأنسب حمله على المعنى الذي ذكره في "دلائل الإعجاز"، وإن كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما قال البعض، وحيث لا يخفى مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الإجمال بدون اطلاع على حالة لا يخفى تعسفه أفاده القرمى.

الأمر الثاني: أن طلبه للبعد والفراق: إما في حال الفراق أو في حال الوصال، فالأول: تحصيل الحاصل، والثاني: طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال، ولا يخفى أنه شنيع جدًا، وقد يجاب باعتبار الأول، وهو أنه طلب في حالة البعد دوام البعد لأجل حصول دوام القرب، أو يختار الثاني: وهو أنه اختار البعد حالة القرب لكونه قريبًا عققًا زواله، فيطلب البعد لأجل أن يحصل قرب غيره دائم، وفي ذلك تعسف (قوله: فصاحة الكلام إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف ومن كثرة إلخ: عطف على مقدر في كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله: مما ذكر) أى: من الأمور الثلاثة السابقة في كلام المصنف (قوله: التكرار) بالفتح لأنه ليس من بناء تفعال بالكسر إلا تلقاء وتبيان (قوله: ومن كثرة التكرار) أى: للفظ الواحد اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا، كان الاسم ظاهرًا أو ضميرًا، وإنما شرط هذا القائل الكثرة؛ لأن التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة، وإلا لقبح التوكيد اللفظي.

(قوله: وتتابع الإضافات) أى: ومن تتابع الإضافات، فهو عطف على كثرة لا على التكرار، وحيث فيكون صاحب هذا القيل مشروطًا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الإضافات، وإن لم تكثر، ومما يرشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الإضافات مثل قوله: ولم يقل. وكثرة تتابع الإضافات مثل قوله: (قوله: الإضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو يا على بن حمزة بن عمار

كقوله: وتسعدني في غمرة بعد غمرة (سبح) أى: فرس .....

(قوله: كقوله) أى: قول أبي الطيب أحمد المتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ابن حمدان وأولها<sup>(١)</sup>:

عواذل ذات الحال لي حواسد	وإن ضجيع الحود منى لما جد
يرد يدا عن ثوبها وهو قاذر	وبعضى الهوى في طيفها وهو راقد
مق يشتقى من لاجع الشوق في الحشا	محب لها في قربه متباعد
ألح على السقم حتى ألفته	ومل طيبى جانبي والموائد
أهم بشيء والليالي كآلها	تطارذني عن كونه وأطارذ
وحيدة من الخلان في كل بلدة	إذا عظم المطلوب قل المساعد

(قوله: وتسعدني) من الإسعاد وهو الإعانة والتخليص قيل: إن المعنى هنا

على الماضي. أى: أسعدتني؛ لأنه أراد الإخبار عما صدر منها في بعض الحروب، لكنه عدل إلى المضارع استحضاراً للصورة الغريبة. أى: صورة الإسعاد، ولكن الأقرب أن يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام (قوله: في غمرة) أى: من غمر. والغمرة ما يغمرك من الماء، والمراد هنا الشدة فهو من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم (قوله: أى فرس) أشار الشارح إلى أن سبوها: صفة لمخدوف، وإنما لم يقل سبوحة مع أن الموصوف مؤنث، ولذا

(١) الأبيات من الطويل وهي في ديوانه ٣٩٣/١، وبيت الشاهد في معاهد النصيب ٥٨/١، وبلا نسبة في

تاج العروس ٤٥٢/٦ (سبح)، والإشارات والتنبيهات ١٣.

والغمرة: الشدة.

والسبح: السرعة.

والشواهد: العلامات.

حسن الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجرى في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال  
من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) .....

أنث الفعل له؛ لأن سبوح فعول بمعنى فاعل، وهو يستوي في الوصف به المذكر  
والمؤنث (قوله: حسن الجرى) فيه أن الفرس مؤنث سمعا، إذ ليس فيها علامة تأنيث  
ظاهرة، ولكن سمع عود الضمير عليها مؤنثا، والنعت هنا حقيقى يجب أن يتبع منعوته  
في أربعة من عشرة من جملتها التأنيث، فكان الواجب أن يقول: حسنة الجرى، وأجيب  
بأنه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالركوب، أو لتأويلها بالخيل، وهو اسم جنس إفرادى  
يقع على المذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير، سميت بذلك لاحتياها في مشيها، ولا  
يرد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء؛ لأننا نقول: هذا في اسم الجنس  
الجمعى.

وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس إفرادى هو الحق، خلافا لمن قال: إنه اسم  
جمع، واعترض بأنه يقع على ثلاثة فأكثر، والمقصود هنا فرس واحد، وحينئذ فلا  
يناسب تأويل الفرس بالخيل، ونوقش في قوله حسن الجرى: بأن المناسب لقوله  
وتسعدنى إلخ: أن يقول شديدة الجرى؛ لأن شدته هو الذى يترتب عليه الإنقاذ من  
العدو، وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لا لسهولة فقط (قوله:  
كأنها تجرى إلخ) فيه إشارة إلى أن استعمال سبوح في الفرس مجاز؛ لأن السبوح في  
الأصل كثير السبح، أى: للوم في الماء، واستعمله الشاعر في كثير الجرى على سبيل  
الاستعارة المصروفة التبعية، حيث شبه الجرى الكثير بالسبح أى: اللوم في الماء، واستعمل  
اسم المشبه به للمشبه، واشتق من السبح سبوح، بمعنى: جارية جريا شديدا (قوله: صفة  
سبوح) أى: مع فاعله، لا أن لها هو الصفة وحده.

(قوله: حال من شواهد) أى: لأنه كان في الأصل نعتا لها، ونعت النكرة إذا  
قدم عليها أعرب حالا (قوله: متعلق بشواهد) أى: الذى هو بمعنى الدلائل، كما أشار  
له الشارح بالعناية، فلما تشير إلى أن المراد بالشواهد هذه العلامات الدالة، وأن في  
الكلام حذف مضاف وهو النجاة، ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع ما يقال

فاعل الظرف؛ أعني لها؛ يعني: لها من نفسها علامات دالة على نجابتها.

قيل: التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً؛ وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة هاهنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً (و) تتابع الإضافات .....

إن الشهادة المعدة بعلى لم ترد إلا للمضرة، والقصد هنا المنفعة وهو الشهادة بنجابة الفرس، أو يقال إن الشهادة على حالها، وعلى بمعنى اللام، أو أن هذه الشهادة لما كان يترتب عليها الدخول في الحروب والوقوع في الهلكات. عبر بعلى إذ ليس على الفرس أضر من الشاهد الذي يشهد لها بالنجابة.

(قوله: فاعل الظرف) أى: لاعتماده على الموصوف وهو سبوح، وإنما لم يجعل الظرف خبراً مقدماً، وشواهد مبتدأ مؤخرًا -مع جواز ذلك- لاحتياجه لنكتة، لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله: من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله: قيل إلخ) قائله: الشيخ الزوزنى، وحاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين، فهو عبارة عن مجموع الذكرين، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع، ولا يتكرر التكرار إلا بالتسديس، وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار، إذا لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلاً عن الكثرة إذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله: بذكره ثالثاً) أى: بل الكثرة لا تحصل إلا بستة؛ لأن أصل التكرار يحصل باثنين، وتعدده بأربعة، والكثرة باثنين آخرين. (قوله: وفيه نظر) حاصله أنا لا نسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكرين، بل هو الذكر الثاني المسبوق بآخر، والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد، وحينئذ فالكثرة تحصل بالذكر ثلاثاً كما في البيت، أو يقال إن الإضافة في كثرة التكرار من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، أى: كثرة الذكر الحاصلة من التكرار، ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا في الفرى.

(قوله: ما يقابل الوحدة) أى: والمراد بالتكرار الذكر الثاني المسبوق بآخر، فالتكرار اسم للذكر الأخير، والكثرة تحصل بما زاد عليه، وحينئذ فيحصل التكرار، وكثرته بتثليث الذكر.

مثل قوله حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْحَمَى<sup>(١)</sup> فأنث بمرأى من سعاد ومَسْمَع. ففيه إضافة حمامة إلى جرعا وجرعا إلى حومة وحومة إلى الجندل. والجرعاء: تأنيث الأجرع وقصرها للضرورة؛ وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيفا، والحومة: معظم الشيء، والجندل: أرض ذات حجارة، .....

فقوله: ما يقابل الوحدة. أى: التى أوجبت التكرار، وهو الذكر الثانى، ولا شك أن الثالث مقابل للثانى، قال الأمر إلى أن الكثرة هى تعدد التكرار المقابل لوحدة التكرار، لا أن الكثرة هى المقابلة للتعدد، فصح التمثيل بالبيت (قوله: مثل قوله) أى: قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابه<sup>(٢)</sup> (قوله: حمامة جرعا)<sup>(٣)</sup> حمامة منادى منصوب لإضافته لما بعده، والمعنى: يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيفا - التى هى معظم الأرض التى فيها - الحجارة اسحمى (قوله: أرض ذات حجارة إلخ) كذا فى الأساس، والذى فى الصحاح: أن الجندل بسكون النون الحجارة، وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيراً لغوياً، بل تفسيراً مراداً، وفى الكلام تجوز من إطلاق اسم الحال وإرادة المحل، أو يقال: إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنة للضرورة، والداعى لما ذكر من أحد الأمرين إضافة الجرعاء إلى الحومة، والحومة للجندل؛ لأن الإضافة الأولى بيانية، والثانية على معنى فى. أى: يا حمامة الأرض

(١) من الطويل، وهو لابن بابه أبو القاسم عبد الصمد بن بابه فى الإيضاح ص ٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، والتهيان للطيبى ٥٨٢/٢، وشرح عقود الجمان ١٦/١، وبلا نسبة فى التلخيص للقرويين ص ٨.

(٢) هو أبو القاسم عبد الصمد منصور البغدادي المعروف بابن بابه من شعراء البيتة.

(٣) البيت فى الإشارات ١٣، والتهيان للطيبى ٥٢٨/٢، وعجزة:

فأنث بمرأى من سعاد ومَسْمَع

وجرحى: مقصور جرعاء ولها معان كثيرة، أنسبها ألها الكتيب جانب منه رمل وجانب من حجارة، وحومة الشيء: معظمه، والجندل: أرض ذات حجارة، والسجع: هدير الحمام، والشاهد فى إضافة حمامة إلى جرعا وجرعا إلى حومة، وحومة إلى الجندل. وانظر الإيضاح ٩.

والسجع: هدير الحمام، ونحوه، وقوله: فالت بمرأى؛ أى: بحيث تراك سعادة وتسمع صوتك، يقال: فلان بمرأى منى ومسمع؛ أى: بحيث أراه وأسمع قوله؛ كذا فى الصحاح، فظهر فساد ما قيل: أن معناه: أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل .....

المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئاً التى هى معظم الأرض، التى فيها الحجارة، لا معظم الحجارة كما لا يخفى.

(قوله: والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام، والناقة على ما فى الأساس، فهو حقيقة فيهما يقال: سجعت الحمامة: إذا طربت فى صوتها، وسجعت الناقة: إذا مدت حنيتها على جهة واحدة، وأما الهدير: فهو حقيقة فى صوت الحمام، مجاز فى صوت الناقة، والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقمارى ونحوهما، إذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه: إن كان مرفوعاً عطفاً على الهدير أى: السجع هدير الحمام، ونحو: هدير، وهو حنين الناقة فالأمر ظاهر، وإن كان مجروراً عطفاً على الحمام أى: السجع: هدير الحمام، وهدير نحوه من الناقة. ففيه نظر، لما علمت أن إطلاق الهدير على صوت الناقة مجازاً إلا أن يقال إن الهدير من باب عموم المجاز، وهو استعمال الخاص فى العام، فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصة، مطلق تصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة، أو من استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها، أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته، أو ما بألف البيوت ويقيد بها، ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام.

(قوله: أى بحيث تراك) أى: فى مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه، فحيث ظرف مكان، والباء بمعنى فى (قوله: كذا فى الصحاح) أى: فكلام الصحاح يفيد أن المحرور بمن بعد مرأى ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع.

(قوله: فساد ما قيل) أى: ما قاله الشارح الزوزنى (قوله: يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصحاح، فإنه يفيد أن فاعل الرؤية المحرور بمن، وكلام الزوزنى يقتضى أن المحرور بمن هو المفعول، وأما العقل فلأن الحمامة إذا كانت تسمع

(وليه نظر) لأن كلا من كثرة التكرار، وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة؛ .....

صوت المهبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها؛ لأنه يفوت سماعها، بل اللاتق طلب الإصغاء، فكان الواجب على الشاعر أن يقول: اسمع أو اسكن أو انصق، فقبلت الشهادتان، فإن قلت: شهادة العقل لا تقبل إلا لو كان الغرض بسماعها سماع تصويتها، ويمكن أن يكون الغرض بسماعها إظهار نشاطها وطربها برؤية المهبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلابل عند رؤية الأزهار وسماع الأوتار: فهي شهادة مجروحة.

وقد وجد في البيت ما يدل على أن الغرض من التصويت ما ذكر، وهو ضم الرؤية إلى السماع وجعلهما من أسباب الأمر بالتصويت أيضًا، ولا شك أن الرؤية لسعاد لا تصلح سببًا لسجع الحماسة، وإنما تصلح سببًا لظهور النشاط، فالعقل شاهد عليه لا له، والمعنى: اسمع أيتها الحماسة، فإن الدواعي للنشاط والطرب موجودة، وهي مشاهدة تلك المهبوبة - التي تفوق الأزهار في النظارة، وسماع صوتها الذي يعلو على صوت الأوتار، وأجيب بأن معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل، وعنه مندوحة على أن ضم الرؤية إلى السماع يصلح؛ لأن يكون سببًا في الأمر بسجع الحماسة لأجل سماع صوتها؛ لأن السماع مع الرؤية ألد وأتم من السماع بدون الرؤية - فقول المعترض وقد وجد في البيت إلخ، ممنوع - تأمل. (وقوله: وفيه نظر إلخ) حاصله أن ذلك القائل يدعى أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات يخل بالفصاحة مطلقًا، فلا بد من الخلوص منها.

وحاصل الرد عليه: أنا لا نسلم ذلك الإطلاق، بل الحق تقدم أن تنافر الكلمات عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها، وإن كانت فصيحة، وإن لم يحصل للفظ ثقل بسببها فلا يخلان بالفصاحة، وذلك لأن إخلالهما إخلالًا هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل، فإذا انتفى ذلك انتفى الإخلال؛ لأنه يلزم من نفى السبب المساوي نفى المسبب، وحيث كانا لا يخلان فلا يصح الاحتراز عنهما.

كيف وقد وقع في التنزيل: ﴿مَثَلُ ذَابِ قَوْمِ نُوحٍ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿ذَكَرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا. فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾<sup>(٣)</sup> (و) الفصاحة (ل) المتكلم ملكة) وهى كيفية .....

(قوله: كيف إلخ) هذا استفهام تعجى أى: كيف يصح القول بألهما بخلان بالفصاحة مطلقا، وقد وقع أى كل منهما في التنزيل.

(قوله: ﴿مَثَلُ ذَابِ﴾) غير مخلوف أى: وذلك مثل إلخ، أو بدل من الضمير المستتر في وقع العائد على كل من كثرة التكرار، وتتابع الإضافات بدل بعض من كل، أو فاعل بوقع. أى: وقع هذا اللفظ، وحينئذ فالفتحة للحكاية، وهذا وما بعده مثال لتتابع الإضافات، وأما قوله ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ فهو مثال لكثرة التكرار، وكان الأولى أن يمثل بالسورة بتمامها، كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زيادة الرد، إلا أن يقال: إنه اقتصر على هذه الآية لما فيها من التلميح بأن هذا القائل ألهم الفجور أى: خلاف الصواب وقد اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الإضافات قوله: عليه الصلاة والسلام<sup>(٤)</sup> - في وصف يوسف الصديق: الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم، فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الإضافات؛ لأن الإضافات تشمل المتداخلة بأن يكون الأول مضافاً للثاني، والثاني مضافاً للثالث كمثل المصنف، أو غير المتداخلة كما في الحديث، وكثرة التكرار تحصل بذكر الشيء ثالثاً، سواء كان المذكور ضميراً، كمثل المصنف، أو غير ضمير كما في الحديث (قوله: وهى كيفية إلخ) اعلم أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض، وقسم الحكماء العرض إلى أقسام تسعة وهى: الكم والكيف والإضافة والمقت والأين والوضع والملك والفعل والانفعال، وسموا هذه التسعة مع الجوهر

(٣) الشمس : ٧ ، ٨ .

(٢) مريم : ٢ .

(١) غافر : ٣١ .

(٤) الحديث أخرجه البعازى في (أحاديث الأنبياء) باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين" (٦/٤٨٢)، (ج/٣٣٩٠) من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - وأخرجه في غير موضع من صحيحه.



.....  
المقولات العشرة. أى: المحمولات العشرة فمقولات جمع: مقول بمعنى: محمول، فكل  
شئ حمل على شئ لا بد أن يكون واحداً من هذه العشرة؛ لأنهم جعلوا هذه المقولات  
الأجناس العالية للموجودات الممكنة، ثم قسموها إلى قسمين نسبية، وغير نسبية.

فغير النسبية الجوهر والكم والكيف، وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبة يتوقف  
تعقلها أى: تصورها على تعقل الغير وتصوره، فالجوهر: ما قام بنفسه، أو تقول ما  
شغل قدرًا من الفراغ، والكم: عرض يقبل القسمة لذاته وهو: إما متصل كالمقادير من  
الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة وكالزمان، وإما منفصل: كالكم  
القائم بالمعدود والزمان.

والكيف، عرفه الشارح بقوله: عرض إلخ، والإضافة: هى النسبة العارضة  
للشئ بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة، ومالكية زيد لكذا، ومملوكية كذا  
لزيد، ولما كان المتوقف عليه فى الإضافة النسبة دون بقية الأعراض النسبية عصمت باسم  
الإضافة، وإن كانت كلها إضافات، والملق: هو حصول الشئ فى الزمان أى: كونه  
حاصلاً فيه.

والأين: حصوله فى المكان أى: كونه حاصلاً فيه ككون الصوم حاصلاً فى  
شهر رمضان وكون زيد فى الدار. والوضع: هيئة تعرض للشئ باعتبار نسبة أجزائه  
بعضها لبعض، كالاتكاء والاضطجاع، أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام  
والانتكاس؛ فإنه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل فى الانتكاس  
وبالعكس فى القيام، والملك: هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به ويتقل بانتقاله  
كالتقمص والتعمم أى: كون الإنسان لابساً للقميص أو العمامة، والفعل: كون الشئ  
موثراً فى غيره ما دام موثراً، ككون المسخن يسخن غيره ما دام يسخن، وكون القاطع  
يقطع غيره ما دام قاطعاً، وكون الضارب يضرب ما دام ضارباً، والانفعال: هو تأثر  
الشئ عن غيره ما دام يتأثر، مثل كون الماء مسخناً ما دام متسخناً، وكون زيد  
مضروباً، ما دام الضرب نازلاً عليه، وكون الثوب مقطوعاً ما دام يتقطع، فالإضافات

والنسب عندهم أمور وجودية، وأما مذهب المتكلمين فيقولون إنها أمور اعتبارية لا وجود لها، فلذلك يقولون: الموجودات الحادثة: إما جواهر، أو أعراض. والعرض: هو الكيف فقط، وأما الكم والأمور الإضافية: فليست عندهم من العرض؛ لأن العرض موجود في الخارج وهذه ليست كذلك، وقد جمع بعضهم أسماء المقولات بقوله:

عَدُّ الْمَقُولَاتِ فِي عَشْرِ سَأَلْطُمُهَا      فِي بَيْتِ شِعْرِ عَلَا فِي رُتْبَةِ ثَقَلَا  
الجَوْهَرُ الْكَمُّ كَيْفَ وَالْمُضَافُ مَتَى      أَتَى وَوَضِعَ لَهُ أَنْ يَنْفَعِلَ فَعَلَا  
وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال:

زَيْدُ الطَّوِيلِ الْأَزْرَقُ ابْنُ مَالِكٍ      فِي بَيْتِهِ بِالْأَمْسِ كَانَ مُتَكِي  
بِيَدِهِ خُصْنٌ لَسَاوَاهُ لَأَلْتَوَى      فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولَاتٍ سَوَا

ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحال أوأما من النحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها، فإن ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها سميت ملكة إما لملك صاحبها لها بصرفها في المدارك كيف شاء؛ أو لأنها هي تملك من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضًا كيفية؛ لأنها تقع في جواب كيف، وذلك كالكناية فإنها في ابتدائها تسمى حالا، فإذا تقررت ورسخت صارت ملكة.

(قوله: وهي كيفية) أي: صفة وجودية وأشار الشارح بذلك، حيث لم يقل صفة إلى أن الملكة من مقولة الكيف، وإنما من أحد أقسام الكيف الأربعة، وهي الكيفيات المحسوسة، وهي ما يتعلق بها الإدراك، وهي إما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب، أو غير راسخة: كحمرة الخجل وكيفيات الكميات: كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية. أي: المختصة بذوات الأنفس وهي: الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والإدراكات والجهالات والعلوم واللذات والآلام والكيفيات الاستعدادية أي: المتضمنة استعدادًا وهيئًا لقبول أثر ما، إما بسهولة: كاللين، وإما بصعوبة: كالصلابة، هذا وكان الأنسب للشارح في هذا المقام

راسعة في النفس، والكيفية عرض .....

الالتفات للمعنى العرفي للملكة والكيفية؛ لأنه أقرب للأفهام فالكيفية عرفاً: صفة وجودية، والملكة عرفاً: صفة وجودية راسعة في النفس؛ لأن ما ذكره من التعريف لا تعلق له بعلم البلاغة، وإنما هو من دقائق الحكماء، ولعل الشارح ارتكب ذلك تشجيعاً للذهن.

(قوله: راسعة) أى: فإن لم ترسخ كالفرح واللذة والألم كانت حالاً، واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء، والكيف عرض وهو لا يبقى زمانين، وأجيب بأن القول بأنه لا يبقى زمانين قول ضعيف، والحق بقاءه، أو يقال: المراد رسوخها برسوخ أمثالها أى: تواليها فرداً بعد فرد (قوله: في النفس) أى: لا في الجسم كالبياض، وإلا فلا تسمى ملكة، والحاصل أن الكيفية إذا استقرت وثبتت في النفس قيل لها ملكة، وإن احتضنت بالجسم عبر عنها بالكيفية وبالعرض (قوله: والكيفية عرض إلخ) أتى بالاسم الظاهر، مع أن المثل للضمير إشارة إلى أن التعريف لمطلق كيفية، سواء كانت راسعة أو لا، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده على الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة.

(قوله: عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، بل يكون تابعاً لغيره في التحيز أى: الحصول في الحيز والمكان، ومعنى تبعيته لغيره في التحيز: هو أن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع، بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر، وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره، بأن يكون مختصاً بالغير، اختصاص الناعت بالمنعوت، ومعنى اختصاص الناعت إلخ: أن يكون بحيث يصير الأول نعتاً، والثاني منعوتاً.

واعلم أن هذا التعريف الذي ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعة فصول. فقوله: عرض: شامل لأنواع العرض التسعة المذكورة سابقاً عند الحكماء، والفصل الأول: وهو قوله: لا يتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للأعراض النسبية التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير، وهي سبعة كما مر: الإضافة والمتى والأين والوضع والملك

والفعل والانفعال، وإخراجها بهذا القيد إنما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجودية وأنها من جزئيات العرض، وأما على ما قاله المتكلمون من أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وأنها ليست من جزئيات العرض، بل مباينة له، فلا يظهر إخراجها بهذا القيد؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذي هو العرض حتى تخرج بالفصل، لكن هذا التعريف للحكماء القائلين: إن النسب أعراض، وأورده الشارح تشحيذا للأذهان.

والفصل الثاني: وهو قوله: ولا يقتضى القسمة مخرج للعرض الذى يقبل القسمة لذاته، وهو الكم: كالعدد، وهو الكم القائم بالمعدود وكالمقدار من الخط والسطح والجسم، فإن الأول: يقتضى القسمة طولاً، والثاني: يقتضى القسمة طولاً وعرضاً، والثالث: يقتضى القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً، والحاصل أن الخط مقدار ينقسم في جهة الطول، والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضاً، والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً، ويسمى الجسم التعليمي، والثلاثة أعراض من قبيل الكم، وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة: الطول والعرض والعمق التي جمعتها الجسم التعليمي، فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له وكون الخط والجسم أعراضاً هو مذهب الحكماء، وأما عند أهل السنة: فهي من الجواهر، فالنقطة عندهم جوهر: فرد، والخط جوهر: ينقسم طولاً، والسطح جوهر: ينقسم طولاً وعرضاً، والجسم جوهر: ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً، والفصل الثالث: وهو قوله: واللا قسمة أى: عدم القسمة مخرج للنقطة، والوحدة والنقطة هي نهاية الخط أى: انتهاءه. والوحدة: كون الشيء لا ينقسم وكل منهما عرض يقتضى عدم القسمة، لكن إخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبني على أنهما أمران وجوديان وألها ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فإنهم يقولون: إن النقطة والوحدة أمران وجوديان وليسا جنسين لشيء، وحصرهم الموجودات في العشرة؛ مرادهم الموجودات من الأجناس، وأما عند المتكلمين، فالنقطة: أمر اعتباري لا وجود له، والوحدة: أمر عديم، وحينئذ فلا يظهر إخراجها بهذا القيد لعدم دخولها تحت الجنس، والفصل الرابع، وهو قوله: اقتضاء

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير، .....

أولياً قيد لعدم الاقتضاء مطلقاً، وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين: لذاته أى: لا يقتضى  
قسمة ولا عدمها لذاته، وأما بالنظر لمثله فقد يقتضى القسمة وقد يقتضى عدمها،  
ولذا كان هذا القيد مدخلاً للعلم المتعلق بالمعلومات، فإنه عرض لا يتوقف تعقله على  
الغير ولا يقتضى القسمة ولا عدم القسمة اقتضاء أولياً أى: بالنظر لذاته، وأما بالنظر  
للمعلوم فتارة يقتضى القسمة وتارة يقتضى عدمها، فالعلم المتعلق بشيء واحد بسيط  
يقتضى عدم القسمة، لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق. والعلم المتعلق بشيئين يستلزم  
القسمة، لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق.

والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد؛ لأنه إن تعلق  
بمعلوم واحد فإنه لعروض الوحدة له يقتضى عدم القسمة، وإن تعلق بمتعدد اقتضى  
القسمة لعروض التعدد له، وقد قال في التعريف: إن الكيف لا يقتضى القسمة ولا  
عدمها، فلما زيد ذلك القيد في التعريف دخل فيه العلم؛ لأنه في حد ذاته لا يستلزم  
القسمة ولا عدمها، وإنما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم، فإن كان المعلوم متعددًا أو  
مركبًا، كان العلم مقتضىً للقسمة اقتضاء ثانويًا، أى: عرضيًا، وإن كان المعلوم واحدًا  
بسيطًا، كان العلم مقتضىً لعدم القسمة اقتضاء عرضيًا، فالقيد الرابع: للإدخال لا  
للإخراج، وإدخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناءً على أن العلم من قبيل الكيفيات،  
وأنه عبارة عن الصورة الحاصلة في النفس، وأما إن قلنا: إنه انتقال أى: انتقاش الصورة  
في النفس، أو أنه فعل أى: نقش صورة الشيء في النفس وارتسامها فيها فلا وجه  
لإدخاله في التعريف (قوله: لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع  
لعدم شموله للكيفية المركبة، كقطع الرمان: فإنه مركب من الحلاوة والحموضة، ولا  
شك أن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه، وحاصل الجواب: أن المراد بالغير ما  
كان منفكًا عن الشيء، وأجزاء الشيء غير منفكة عنه.

واعترض أيضًا بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية، فإن تعقلها يتوقف  
على الغير وهو النظر أعني: القول الشارح والحجة، وذلك كعمى الإنسان وحدث

ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء أوليًا؛ فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل: الإضافة، والفعل، والانفعال، ونحو ذلك . وبقولنا: ولا يقتضى القسمة: الكميات، وبقولنا: واللاقسمة: النقطة، والوحدة . وقولنا: أوليًا: .....

العالم، وأجيب بأن المراد بالتوقف المنفى: التوقف الذى لا يمكن الانفكاك عنه: كالأبوة والبنوة، وأما الكيفيات النظرية: فتعلقها قد يحصل بدون نظر كإلهام أو كشف، واعتراض بأن العرض: هو ما قام بغيره، فهو متوقف فى تعلقه على الغير، وقد أخذ فى تعريف الكيف.

فيكون الكيف متوقفًا على الغير، إذ المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، وحينئذ فلا يصح قولهم: لا يتوقف تصويره إلخ.

وأجيب بأن المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض، والمأخوذ فى تعريف الكيف: هو ماصدق العرض؛ لأن قولنا: الكيف عرض. أى: فرد من أفراد العرض، ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ما صدق عليه، وإنما يلزم ذلك لو كان ذاتيًا للماصدق، ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضًا للماصدق وخارجًا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه.

(قوله: ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقضاء هنا الاستلزام أى: لا يستلزم القسمة ولا يستلزم عدمها، بل تارة يكون منقسمًا: كحمرة الخجل، وتارة يكون غير منقسم: كالعلم بالبسيط، وليس المراد بالاقضاء القبول، وإلا لزم خلط الشيء عن النقيضين مع أهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله: فى محله) حال من الضمير فى يقتضى ويكون هذا لبيان الواقع؛ لأن العرض لا يقبل القسمة ولا عدمها إلا وهو فى محله، إذن لا وجود له إلا فى محله، والمراد بمحله: الذات التى قام بها العرض، وما قيل: إنه متعلق بالقسمة من قوله: يقتضى القسمة واللاقسمة على سبيل التنازع، أو من باب الحذف من أحدهما لدلالة الآخر أى: أنه لا يقتضى القسمة ولا عدمها لعله أى: لمتعلقه فردود؛ لأنه يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أوليًا أى: ذاتيًا لا فائدة فيه لدخول العام فى التعريف مما قبله، وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف.

ليدخل فيه مثل: العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة . فقوله: ملكة:  
إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم  
يكن ذلك راسخاً فيه. ....

---

(قوله: ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أى: المتعلق بجنس المعلومات فيشمل  
المعلوم الواحد والأكثر، فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضى عدم القسمة باعتبار متعلقه،  
والمتعلق بأكثر يقتضى القسمة باعتبار المذكور (قوله: المقتضية للقسمة) أى: إن كان  
المعلوم مركباً أو متعددًا.

(وقوله: واللاقسمة) أى: إذا كان المعلوم واحداً بسيطاً وكان الأولى للشارح  
أن يقول: المقتضى أى: العلم؛ لأنه المحدث عنه أى: فهو لا يستلزم بالنظر لذاته قسمة  
ولا عديمها، وأما بالنظر للمعلوم: فتارة يستلزم القسمة في ذلك المعلوم، وتارة لا  
يستلزمها (قوله: فقوله: ملكة) أى: دون أن يقول: صفة، وهذا تفرع على قوله أولاً في  
تعريف الملكة، أو هى كيفية راسخة في النفس (قوله: ما لم يكن ذلك) أى: ما ذكر من  
الملكة بمعنى الصفة (قوله: إشعار) أى: مشعر أو ذو إشعار أى: بخلاف التعبير بصفة؛  
فإنه لا يشعر بذلك.

إن قلت: إن في التعريف لفظاً آخر صريحاً يخرج المتكلم عن كونه فصيحاً وهو  
كون اللام في المقصود للاستغراق.

قلت: لا نسلم أنه صريح في ذلك؛ لأن اللام في حد ذاتها تحتل الجنس، بل  
هو الأصل، وإنما حملت هنا على الاستغراق لقربة المقام؛ وقد تخفى هذه القرينة فيكون  
لفظ الملكة أقوى إشعاراً.

(قوله: عن المقصود) أى: عن جنس مقصوده لا كله، إذ لا تحقق للتعبير عن  
الكل بدون الرسوخ (قوله: يقتدر بها) عبر بيقدر دون يقدر إشارة إلى أنه لا بد من  
القدرة التامة؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، ويحتمل أنه إشارة إلى أنه يكفى  
وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكلف، فتأمل.

وقوله: (يقتدر بما على التعبير عن المقصود) دون أن يقول: يعبر-إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد . . . . .

(وقوله: يقتدر بما) يعنى: اقتدرًا قريبًا، فخرج العلم والحياة فإنه يقتدر بما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، لكن الاقتدار ليس بالمباشرة، بل بواسطة سليقة عربية أو تعلم أو ممارسة (قوله: على التعبير عن المقصود) أخرج الملكة التي يقتدر بها على استحضار المعاني: كالعلم بفن، والى فى المقصود للاستغراق أى: كل ما وقع قصد المتكلم وإرادته، فإن قلت: أى حاجة لحمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يعنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح؟ قلت: الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر إلى نوع من المعاني كالمدح أو الذم أو غيرهما. ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق إشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحاً.

(قوله: إشعار إلخ) بيان ذلك أن يقال لو قال: يعبر دون يقتدر: لزم ألا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت، لفقد التعبير فى تلك الحالة. إذ لا دلالة لقوله: يعبر بما إلا على أنه يوجد من صاحبها التعبير، ومعنى التعريف حين ذكر يقتدر: ملكة توجد من صاحبها القدرة على التعبير وهو صادق على الملكة التى يعبر بها صاحبها عن مقاصده فى حال سكوته، فلو قال: يعبر دون يقتدر لكان ظاهره مشعرًا بأنه لا بد فى أن يسمى الشخص فصيحًا من التعبير بالفعل عن كل مقصود قصده، وهذا التوجيه ظاهر.

ووجه بعضهم الإشعار بأن المضارع حقيقة فى الحال، فتقييد الملكة به ربما يشعر بأن الفصاحة: الملكة فى حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقتدار.

(قوله: سواء وجد التعبير) أى: عن المقصود. أى: جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكلية، أو وجد التعبير عن بعضه (قوله: ليعم المفرد إلخ) أى: وقوله: بلفظ دون كلام ليعم إلخ، وهذا جواب عما يقال: لِمَ لَمْ يقل بكلام فصيح؟



وقوله : (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب، أما المركب فظاهر، وأما المفرد فكما نقول عند التعداد: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك .

## بلاغة الكلام

(والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال .....)

وحاصل الجواب أنه إنما لم يقل: بكلام، بل قال: بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسًا مختلفة ليرفع حسابها أى: ليزكر عددها فتقول: دار إلخ، فغير بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله: فظاهر) أى: لكثرة أفرادها بخلاف المفرد، فإنه ليس له إلا صورة واحدة، فلذا مثل لها بقوله: فكما تقول إلخ.

(قوله: مطابقتها لمقتضى الحال) أى: في الجملة. أى: مطابقتها لأى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيها الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقتها لسائر المقتضيات، إذ لا يشترط ذلك، فإذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلاً فروعى أحدهما دون الآخر، كان الكلام بليغاً من هذا الوجه، وإن لم يكن بليغاً مطلقاً، وحينئذ فتتحقق البلاغة بمراعاة أحدهما فقط، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة؛ لأنها أزيد مطابقة لمقتضى الحال. كذا في الفنى وفي عبد الحكيم. أى: مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به في التلويح، وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى؛ لأن قدرته لا تقف عند حد فهى صالحة لأزيد مما وجد في كلامه من المقتضيات، إلا أن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المعاطب. اهـ كلامه.

إن قلت: إن هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذى يقتضيه الحال مثلاً ولا قصد لقائله مع أنه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد إلى الخصوصية في الكلام البليغ، قلت: الإضافة في قوله: مطابقة الكلام للكمال. أى: المطابقة الكاملة وهى المقصودة، فقوله: لمقتضى الحال أى: لمناسب الحال لا موجهه الذى يمتنع تخلفه عنه، وإنما أطلق عليه مقتضى؛ لأن المستحسن كالمقتضى في نظر البلغاء،

مع فصاحته) أى: فصاحة الكلام، والحال: هو الأمر .....

والمراد، بمناسبة الحال الخصوصية التى يبحث عنها فى علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان، إذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة، بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدباً للمعنى بدلالات وضعية. أى: مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء. نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضاً، كما ستعرفه، فما قيل: ليس مقتضى الحال مخصوصاً بما يبحث عنه فى علم المعاني، بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعاني، وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان، فإنه لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشيء، كيف وإنهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ؟ كذا فى عبد الحكيم.

(قوله: مع فصاحته) حال من الضمير المجرور فى مطابقته الذى هو فاعل المصدر، وإنما اشترط المصنف هذا الشرط الأخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح؛ لأن البلاغة عنده لا تتحقق إلا بتحقيق الأمرين، وظاهره أن الفصاحة لا بد منها مطلقاً، سواء كانت معنوية وهى: الخلوص عن التعقيد المعنوى أو لفظية: وهى خلوص اللفظ من التناثر والغرابة وضعف التأليف ومخالفة القياس، وهو كذلك على التحقيق.

(قوله: والحال هو الأمر إلخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف إليه، ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى.

واعلم أن المركب الإضافى يحتاج فيه إلى معرفة الإضافة؛ لأنها بمنزلة الجزء الصورى وإلى معرفة المضاف والمضاف إليه؛ لأنها بمنزلة الجزء المادى، لكن جرت عادتهم بأهم لا يتعرضون لتعريف الإضافة للعلم بأن معنى إضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف إليه. مثلاً مقتضى الحال: معناه ما يختص بالحال، باعتبار كونه مقتضى لها، ويقدمون تعريف المضاف إليه؛ لأن معرفة المضاف من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفة المضاف إليه، فإن قلت: معرفة المضاف إليه من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفة المضاف، فَلِمَ لَمْ تعتبر هذه الحيشة؟ قلت: لأن الإضافة لتقييد

الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يودى به أصل المراد .....

المضاف لا المضاف إليه. (قوله: هو الأمر الداعى للمتكلم إلخ) أى: سواء كان ذلك الأمر داعيًا له فى نفس الأمر، أو غير داع له فى نفس الأمر، فالأول: كما لو كان المخاطب منكراً لقيام زيد حقيقة، فإن الإنكار أمر داع فى نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يودى به أصل المراد محسوبة. والثاني: كما لو نزل المخاطب غير المنكر منزلة المنكر، فإن ذلك الإنكار التبريلى أمر داع إلى اعتبار المتكلم الخصوصية فى الكلام الذى يودى به أصل المعنى المراد، إلا أنه داع بالنسبة للمتكلم الذى حصل منه التنزيل، لا أنه داع بالنسبة لما فى نفس الأمر، إذ لا إنكار فى نفس الأمر، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعى للمتكلم مطلقاً، وهذا بخلاف ظاهر الحال، فإنه الأمر الداعى فى نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية فهو أحسن من الحال. (قوله: إلى أن يعتبر) أى: يلاحظ ويقصد، وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد فى بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم، ولا يكفى فى البلاغة حصولها من غير قصد، فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال، ولا يقال للكلام حينئذ إنه مطابق لمقتضى الحال.

(قوله: مع الكلام) إن قلت: إن الخصوصية فى الكلام ومشتمل عليها، فالأولى أن يقول: فى الكلام؛ لأن "مع" تقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط. قلت: إنما عبر بـ "مع"؛ لأنه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى، ولا شك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه، وإنما قيد الكلام بهذا القيد الهوج إلى إثبات "مع" على "في" إشارة إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد. إن قلت: إن الحال قد يقتضى إيراد الكلام مقتصرًا فيه على أصل المعنى، كما إذا كان المخاطب بليدًا أو نحالى الذهن، فإين الزيادة على أصل المعنى؟ قلت: الاقتصار على أصل المعنى، والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى؛ لأن أصل المعنى يودى مع التجريد والاقتصار ويودى مع عدمه، فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلاغة المخاطب أو عدم إنكاره، والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون

خصوصية ما- وهو مقتضى الحال . مثلاً: كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، .....  
من قبيل اللفظ: كعدم التأكيد وكالإطلاق، ولهذا أورد الشارح كلمة "مع" دون "في" الموهمة للجزئية.

(قوله: خصوصية) مفعول يعتبر إن قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول، وما لتأكيد العموم، والخصوصية بضم الخاء؛ لأن المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام، والخصوص بالضم مصدر يخص: كالعموم مصدر عم، فألحقت به ياء النسب، والمصدر إذا ألحق به ياء النسب صار وصفاً، وأما الخصوص بالفتح: فهو صفة كضروب والصفة إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرًا كالضاربة والمضروبية، قال الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة، وبالفتح مصدر، والمناسب هنا الصفة.

(قوله: وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءاً في التعريف، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه، ثم إن الضمير راجع للخصوصية وتذكره باعتبار الخبر؛ لأن الضمير إذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكره وتأنثه، والأولى مراعاة الخبر، ويؤيده قوله بعد: والتأكيد مقتضى الحال، إذ لو كان عائداً على الاعتبار لقال: واعتبار التأكيد مقتضى الحال، أو راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر، وعلى هذا فجعل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد: زهد عدل؛ وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة لا نفس اعتبارها، لكن لما كان اعتبارها أمراً لا بد منه في البلاغة بولغ فيه، حتى إنه جعل مقتضى الحال.

(قوله: مثلاً) مفعول مطلق إن أريد به التمثيل وعامله محذوف أى: أمثل لك مثلاً أى: تمثيلاً ومفعول به إن أريد المثال أى: أمثل لك مثلاً أى مثلاً.

(قوله: كون المخاطب إلخ) الأولى إنكار المخاطب للحكم (قوله: يقتضى تأكيد الحكم) إنما أظهر في محل الإضمار ولم يقل: يقتضى تأكيده، خوفاً من عود الضمير على الحال، (وقوله: والتأكيد مقتضى الحال) لم يقل: وهو مقتضى الحال، مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيد خوفاً من عود الضمير على الحكم (قوله: والتأكيد) المناسب

وقولك له: إن زيدا في الدار-موكداً بإن-كلام مطابق لمقتضى الحال . وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلاً يقتضى كلاماً موكداً وهذا مطابق له .....

التفريع بالفاء أى: فالتأكيد الذى يقتضيه الإنكار مقتضى الحال؛ لأنه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة في قوله: خصوصية ما (قوله: وقولك له) أى: للمخاطب المنكر (قوله: موكداً بإن) حال من قولك (قوله: مطابق لمقتضى الحال) بمعنى أنه مشتمل عليه، إذ لا شك أن قولك: إن زيداً في الدار يشتمل على التأكيد، وليس المراد بكونه مطابقاً لمقتضى الحال أنه من جزئياته، إذ لا يصدق عليه أى لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكيد، وهو لا يحمل على قولك: إن زيداً في الدار. فلا يقال: إن زيداً في الدار تأكيد، فقد علمت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتغال لا مصطلح المناطقة الذى هو الصدق بخلافها على التحقيق الآتي؛ فإن معناها الصدق كما سيصرح به.

(قوله: وتحقيق ذلك) أى: المطابقة ومقتضى الحال أى: بيانه على الوجه الحق وفي هذا إشارة إلى أن ما ذكره أولاً كلام ظاهرى، وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم: أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية، وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتماله على تلك الخصوصية، وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال: هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية، ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقيه للمخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال، فإن ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله، وأما معنى الحال فلم يختلف فيه، بل هو على كليهما الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ.

(قوله: أنه) أى: المثال المذكور أعني: قولك: إن زيداً في الدار (قوله: الذى يقتضيه الحال) أى: لأن الحال المذكور أعني الإنكار يقتضى كلاماً موكداً بمطلق تأكيد لا بتأكيد مخصوص كان، ومن جزئيات ذلك: إن زيدا في الدار ولزيد في الدار (قوله: وهذا) أى: المثال المذكور أعني الكلام الجزئى، وهو قولك: إن زيدا في الدار (قوله: مطابق له)

بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال: إن الكلى مطابق للجزئيات، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .

أى: للكلام المؤكد بأى مؤكد كان، وهو الذى يقتضيه الحال أعنى: الإنكار (قوله: بمعنى أنه) أى: الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال (وقوله: صادق عليه) أى: على هذا الجزئى أى: محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئياً من جزئياته، والحاصل أن مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئياً من جزئياته هى البلاغة، فعلى هذا قول المصنف: مطابقة الكلام إلخ. أى: كون الكلام جزئياً من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله: على عكس إلخ) متعلق بمحذوف أى: وقولنا: هذا أى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال أى: على عكس ما يقوله أهل المعقول: إن الكلى مطابق للجزئيات؛ وذلك لأنه هنا أسند المطابقة إلى الجزئى، وجعل المطابق بالفتح هو الكلى، وأما أهل المعقول حيث قالوا: الكلى مطابق للجزئى، فقد أسندوا المطابقة للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى، ثم إن هذا العكس إنما هو بالنظر للفظ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في أن المراد بالمطابقة صدق الكلى على الجزئى.

وحمله عليه بأن تقول: إن زيداً في الدار كلام مؤكد، وزيد إنسان، وكان الحامل للشارح على تلك المعالفة اللفظية ظاهر قول المصنف: مطابقته لمقتضى الحال، فجعل الكلام الجزئى مطابقاً اسم فاعل، ومقتضى الحال مطابقاً اسم مفعول.

(قوله: في الشرح في تعريف إلخ) لا يقال: إن فيه تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد؛ لأن أحدهما متعلق بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا، أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقاً والآخر متعلق به وهو مقيد، وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد؛ لأن الشيء الواحد يختلف بالإطلاق والتقييد، أو يقال: إن قوله: في تعريف إلخ: بدل من قوله: في الشرح بدل بعض من كل، وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وبعد هذا كله فالذى حققه الشارح في كبره أن مقتضى الحال هو الخصوصية، وأن المراد بالمطابقة الاشتمال لا مصطلح المناطقة

(وهو) أى: مقتضى الحال (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة) لأن

الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك، .....

الذى هو الصدق، فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله: وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الإجمال الموجب للتشويق إلى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتى بعد، وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة؛ لأن مقتضياتها بالكسر التى هى الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة، فالحال والمقام متحدان ذاتاً، وإنما يختلفان اعتباراً، كما سيذكره الشارح، وإنما عبر في العلة بالمقامات إشارة إلى أنهما متحدان ذاتاً، وبهذا ظهر إنتاج العلة للمعلول.

(قوله: فإن مقامات الكلام) أى: الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام (قوله: متفاوتة) أى: مختلفة وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال؛ لأن اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات، فإن قلت: إن تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى، مع أنه قد يختلف المقامات ويتحد المقتضى وذلك: كالتعظيم والتحقير، فإن كلا منهما مقام يغير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف، فإن حذف المسند إليه يكون لإبهام صونه عن لسانك تعظيماً له، أو إبهام صون لسانك عنه تحقيراً له كما يأتي. قلت: ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث ذاتها وتعددتها، وإنما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر، ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى، والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء، بل بحسب ذاتهما.

وحينئذ فلا يتوجه النقص (قوله: لأن الاعتبار) المراد به الشيء المعتبر وهو الخصوصية، وهو علة للعلة أى: وإنما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الأحوال؛ لأن الاعتبار إلح أى: لأن الأمر المعتبر أى: لأن الخصوصية المعتبرة اللائقة بهذا المقام في نفس الأمر تغاير إلح، فالتأكيد المعتبر اللائق بمقام الإنكار يغير عدم التأكيد المعتبر اللائق بمقام محو الذهن، فالتأكيد وعدمه، وهما مقتضى الحال متغايران، والمقام

وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال؛ لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زماناً؛ لورود الكلام فيه، وفي المقام: كونه محلاً له؛ .....

وهو الإنكار ويحلو الذهن متغيران أيضاً، وليس علة للعلة التي هي اختلاف المقامات لئلا يلزم الدور (قوله: وهذا) أي: مغايرة هذا الاعتبار للاتق بهذا المقام لذلك الاعتبار للاتق بمقام آخر.

(قوله: عين تفاوت إلخ) لو قال عين اختلاف إلخ لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله: لأن التغير إلخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال، وفي هذه العلة إشارة إلى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق المدعى، ولم تحصل المطابقة إلا لو قال؛ لأن الأحوال متفاوتة وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات؛ لأن كلا منهما عبارة عن الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم، فباتحادهما ذاتاً حصل التطابق بين الدليل والمدعى.

(قوله: إنما هو بحسب الاعتبار) أي: التوهم أي: بحسب اعتبار المعبر وتوهمه، وأما بحسب الذات فهما واحد؛ فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الأحوال كذلك؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والأحوال واحداً بالذات (قوله: وهو) أي: الاعتبار وقوله أنه أي: الحال والشأن يتوهم إلخ، وحاصله أن الأمر الداعي لا يراد بالكلام ملتبساً بخصوصية ما إذا توهم فيه كونه زماناً لذلك الكلام يسمى حالاً، وإذا توهم فيه كونه محلاً له، يسمى: مقاماً، وإنما عبر الشارح بالتوهم؛ لأن المقام والحال أعني: الأمر الداعي لورود الكلام ملتبساً بخصوصية ما للإنكار الذي هو سبب لورود الكلام مؤكداً ليس في الحقيقة زماناً ولا مكاناً، وإنما ذلك أمر توهمي تخيلي، ووجه توهم كون ذلك الأمر الداعي للخصوصية زماناً أو مكاناً، أنه لا بد لذلك الأمر من زمان ومكان يقع فيهما، وهو مطابق للزمان الذي يقع فيه وللمكان الذي يقع فيه أي: أنه بقدرهما لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما، فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم أنه زمان فيسمى حالاً، وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم أنه مكان،



وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال، .....

فيسمى مقامًا، وإنما اختير لفظ المقام دون غيره من أسماء الأمكنة: كالمجلس والمضجع، ولفظ الحال دون غيره من أسماء الزمان: كالماضي والمستقبل والماضي؛ لأن البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من عطف وأشعار وهم قائلون، فأطلق المقام على الأمر الداعي؛ لأنهم يلاحظونه في محل قيامهم؛ ولأن هذا الكلام إنما يؤدي في حال الإنكار مثلاً لا قبله ولا بعده، أو أنهم حصوا الحال من بين الأزمنة الثلاثة؛ لأنها أوسطها، وغير الأمور الوسط، فناسب أن يعبر عن ذلك الأمر الذي تتوقف عليه البلاغة به. كذا قرر بعض الأفاضل في وجه اختيار هذين اللفظين، وهو يفيد أن المراد بالحال الزمان، وأن المقام اسم مكان، وقال غيره: الحال في الأصل ما عليه الإنسان من الصفات، والمقام بمعنى الرتبة، وليس الحال أحد الأزمنة الثلاثة، وليس المراد بالمقام اسم مكان، وإنما سمي الأمر الداعي كالإنكار بالحال؛ لأنه مما لا يتغير ويتبدل: كالحال الذي عليه الإنسان من غضب أو رضا، أو لأنه صفة وحال من أحوال الإنسان، وسمى بالمقام؛ لأن مراتب الكلام تتفاوت بالأحوال، كما أن مراتب الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات.

(وقوله: وفي هذا الكلام) أعني: قول المصنف الآتي فمقام إلخ: فاسم الإشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح في المطول، حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجمالية لضبط مقتضيات الأحوال أ.هـ.

أو يقال إن الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة ومهيأ لما يأتي. تأمل. (قوله: إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال) المراد بضبطها حصرها وعددها؛ وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال في أقسام ثلاثة ما يتعلق بأجزاء الجملة، وما يتعلق بالجملة فصاعداً، وما لا يختص بشيء من ذلك؛ بل يتعلق بمما مرتباً لهذه الأقسام على هذا الترتيب، فأشار إلى القسم الأول بقوله: فمقام كل إلخ، وإلى الثاني بقوله: ومقام الفصل يبين مقام الوصل، وإلى الثالث بقوله: ومقام الإيجاز إلى قوله- ولكل كلمة مع صاحبها مقام، وإنما كان كلام المصنف مشيراً لضبط المقتضيات وليس صريحاً في ذلك؛ لأن مدلوله المطابق لضبط المقامات المضافة إلى مقتضيات الأحوال التي

وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم، والذكر  
يبين مقام خلافه) أى: خلاف كل منها؛ معنى: أن المقام .....

هى التنكير والإطلاق وما معه، وضبط الإضافات إلى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور  
المضاف إليها، وإنما كانت تلك الإشارة إجمالية؛ لأنه لم يبين محال تلك المقتضيات.  
مثلاً: التنكير من المقتضيات، ولم يبين المصنف هل محله المسند إليه أو المسند؟  
وكذلك الإطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه؟ وكذا  
يقال فى الباقي، فما هنا كلام إجمالى يفصله ما يأتى فى علم المعاني.

(قوله: وتحقيق لمقتضى الحال) عطف على إشارة أى: وفيه تحقيق أى: تبين  
وتعيين له، حيث قال: فيما يأتى: فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال، وقول  
الشارح لمقتضى الحال: إظهار فى محل الإضمار خوفاً من توهم رجوع الضمير للأحوال  
لو قال لها (قوله: فمقام كل من التنكير إلخ) صرح بالتنكير وما بعده؛ لأنه الأصل  
والغاء فى قوله: فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله: يبين مقام خلافه) أى: فلا يكون  
مقام يناسبه التنكير ومقابله، ولا مقام يناسبه الإطلاق ومقابله وهكذا.

(قوله: أى خلاف كل منها) فيه إشارة إلى أن ضمير خلافه عائد إلى كل،  
لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير وما معه يبين مقام  
خلاف كل واحد من المذكورات، فيكون مبيناً لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما  
معه وهذا باطل؛ لأنه إنما يبين مقام خلاف نفسه فقط، ولا يبين مقام خلاف غيره؛  
لأن من جملة خلاف غيره نفسه، فيلزم مباهنة الشيء لنفسه وهو باطل، فكان الأولى فى  
التفسير أن يقول: أى: خلاف نفسه، ويكون الضمير عائداً على الواحد مما ذكر فى  
ضمن كل، إذ التنوين عوض عن المضاف إليه أو يقول: أى: ما مخالفه، وأجيب بأن  
المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد، وحينئذ فيصح  
الكلام؛ لأن كلا من التنكير وما معه مقامه يبين خلاف مقام كل واحد مما يقابل  
نفسه، وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يبينه، وأجيب بجواب آخر: وحاصله أن  
الضمير فى قول الشارح أى: خلاف كل منها راجع للأربعة المذكورة، وهو من مقابلة

الذى يناسبه تنكير المسند إليه، أو المسند ببيان المقام الذى يناسبه التعريف، ومقام إطلاق الحكم، أو التعلق، .....

الجمع بالجمع، وفيه توزيع. فكأنه قال: أى: مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافاتها، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الآحاد على حد: ركب القوم دواهم أى: كل واحد ركب دابته، فيؤول الأمر إلى قولنا: فمقام التنكير يبين مقام مخالفه من التعريف وهكذا، وإلى هذا أشار الشارح بالعناية. كذا أجاب بعضهم، ورده عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح فى الكل الإفرادى، وإنما يصح ذلك فى الكل المموصى إلا أن يقدر مضاف إليه للفظ كل جمعاً معرفاً أى: مقام كل الأمور المذكورة يبين مقام خلاف كلها، فيصح التوزيع ويكون التعمين موكولاً إلى السامع، والأحسن فى الجواب عن ذلك الإشكال أن يقال: إن كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التحالف بينهما فالأصل فمقام التنكير والإطلاق والذكر والحذف كل واحد يبين مقام مخالفه (قوله: الذى يناسبه تنكير إلخ) هذا تفسير لوجه إضافة المقام إلى التنكير، وأنه بأى معنى هو إذ الإضافة لا بد فيها من مناسبة بين المتضايقين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثلاً لعدم احتياجهما.

وقوله: تنكير المسند إليه أو المسند نحو: رجل فى الدار قائم، وزيد قائم، ونحو: جاء رجل، وجاء زيد (قوله: الذى يناسب التعريف) أى: تعريف المسند إليه أو المسند نحو: زيد قائم، وزيد القائم (قوله: ومقام إطلاق الحكم) أى: النسبة الحاصلة بين المسندين، والمراد بإطلاقه محلوله من المقيدات نحو: زيد قائم أى: يبين مقام تقييده بمؤكد نحو: إن زيداً قائم، أو بأداة قصر نحو: ما زيد إلا قائم، أو إنمّا زيد قائم.

(قوله: أو التعلق) أى: والمقام الذى يناسب إطلاق التعلق أى: تعلق المسند بمعموله، كتعلق الفعل بالمفعول نحو: ضربت زيداً أى: يبين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر نحو: لأضربن زيداً، والله ضرب زيد عمرًا، تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمره ولا تأكيد وقوع الضرب من زيد وإلا كان تأكيداً للحكم، ونحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا بقصر الضرب الصادر من زيد على عمره، وظهر لك أن كتعلق غير الحكم؛

أو المسند إليه، أو المسند، أو متعلقه ببيان مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك، .....

لأن المراد بالحكم الإسناد، أعني: تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه، والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه، كتعلق الفعل بمفعوله، ولأجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله: أو المسند إليه أو المسند) أي: والمقام الذي يناسبه إطلاق المسند إليه، أو إطلاق المسند أي: خلوه عن التقييد بتابع مثلاً نحو: زيد قائم يتبين مقام خلافه، وهو مقام تقييد المسند إليه بتابع نحو: زيد الطويل قائم ومقام تقييد المسند بتابع نحو: زيد رجل طويل (قوله: أو متعلقه) أي: والمقام الذي يناسبه إطلاق متعلق المسند أي: إطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع ببيان مقام تقييد المتعلق بتابع، فالأول نحو: زيد ضارب رجلاً، والثاني نحو: زيد ضارب رجلاً طويلاً (قوله: تقييده بمؤكد أو أداة قصر) راجع لكل من إطلاق الحكم والتعلق، وقوله: أو تابع راجع لإطلاق المسند إليه والمسند ومتعلقه (قوله: أو شرط) هذا راجع للمسند فقط أي: إن مقام إطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو: زيد قائم ببيان مقام تقييده به نحو زيد قائم إن قام عمرو، ولا يرد أنه يعقل في جانب المسند إليه أيضاً التقييد بالشرط نحو: القائم إن يقوم زيد عمرو؛ لأن ذلك راجع لتقييد المسند؛ لأن المسند إليه الـ الموصولة، والمقيد الصلة وهي مسندة لضمير آل.

(قوله: أو مفعول) راجع للثلاثة الأخيرة وهي المسند إليه والمسند ومتعلقه أي: أن المقام الذي يناسب إطلاق المسند إليه أي خلوه عن التقييد بمفعول نحو: جاء الضارب ببيان مقام تقييده بمفعول نحو: جاء الضارب زيدا، والمقام الذي يناسب إطلاق المسند نحو: زيد ضارب ببيان مقام تقييده بمفعول نحو: زيد ضارب عمرا، والمقام الذي يناسب إطلاق متعلق المسند نحو: رأيت ضاربا ببيان مقام تقييده بمفعول نحو: رأيت ضاربا عمرا (قوله: أو ما يشبه ذلك) أي: كالحال والتمييز، وهذا راجع للمسند إليه ومتعلق المسند أي: أن مقام إطلاق المسند إليه ببيان مقام تقييده بحال، أو تمييز نحو: جاء زيد راكباً، وطاب محمد نفساً، ومقام إطلاق متعلق المسند ببيان مقام تقييده بحال، أو

ومقام تقدم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته بيان مقام تأخير، وكذا مقام ذكره  
بيان حذفه، فقوله: محذوفه شامل لما ذكرنا، وإنما فصل قوله: (ومقام الفصل بيان  
مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب، .....

فميز نحو ركبت الفرس مسرجا، واشترت عشرين غلاما، فظهر لك من هذا أن  
الضمير في قول الشارح بيان مقام تقييده راجع لأحد المذكورات الصادق على كل  
منها لكونه مبهما، لكن على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الأحد بالنسبة إلى  
الأول من المقيدات غيره بالنسبة إلى الثاني منها وهكذا، ولا يصح عود الضمير إلى  
مجموع ما ذكر بتأويله بالمذكور؛ لأن المجموع لا يقيد بواحد من المذكورات، ولا إلى  
أحد المذكورات معينا؛ لأن المقيدات لا يتأتى التقييد بها جميعا في واحد من المذكورات  
فتعين الأول.

(قوله: ومقام المسند إليه أو المسند أو متعلقاته) نحو: زيد قائم، وقام زيد،  
وزيدا ضربت، وضاحكا جئت (قوله: وكذا مقام ذكره) أى: ذكر أحد الثلاثة وهى:  
المسند إليه، والمسند، ومتعلقه (قوله: بيان مقام حذفه) أى: حذف ذلك الأحد نحو:  
مريض، جوابا لمن قال: كيف حالك، ونحو: زيد جوابا لمن قال: من في الدار وإنما  
فصل بكذا، ولم يقل ومقام ذكره إلخ، لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخير،  
إن قلت: هذا التوهم يدفعه قوله بيان مقام حذفه، قلت: المراد دفع التوهم من أول  
الأمر (قوله: شامل لما ذكرنا) أى: صالح وقابل لذلك وهو المراد، لا ما يفهمه ظاهرا  
اللفظ والمراد بما ذكره كون مبانة مقام التنكير لمقام التعريف، وكون مبانة مقام  
الإطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله: وإنما فصل قوله إلخ) أى: ولم يذكر الفصل مع ما  
تقدم، ويستغنى عن ذكر الوصل تنبيها إلخ أى: ولأن هذا في الأحوال المحتصة بأكثر  
من جملة بخلاف ما مر فإنه عاص بأجزاء الجملة الواحدة. (قوله: ومقام الفصل) أى:  
والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله: بيان  
مقام الوصل) أى: المقام الذى يناسبه الوصل، الذى هو عطف بعض الجمل على بعض  
(قوله: على عظم شأن هذا الباب) أى: مبحث الفصل والوصل، لما قيل: إنه معظم البلاغة

وإنما لم يقل: مقام خلافه؛ لأنه أعصر، وأظهر؛ لأن خلاف الفصل إنما هو  
الوصل، وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله: (ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه)  
أى: الإطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) .....

(قوله: وإنما لم يقل إلخ) أى: ليوافق السوابق أعنى قوله: فمقام كل إلخ، والحاصل أن  
الأصل فى الشئ أن يذكر صريحا، فترك ذلك الأصل فى السوابق خوفاً من التطويل،  
وعالف هنا السوابق لما ذكره من الأعصرية والظهور، لكن ما ذكره من الأعصرية فيه  
نظراً؛ لأنه إن نظر إلى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين؛ لأن خلافه مضاف  
ومضاف إليه، والوصل كلمتان: أل المعرفة ومدحوها، وإن نظر لعدد الحروف فكل  
منهما خمسة أحرف، وحاصل الجواب أنا نلتفت لعدد الحروف، ولا نسلم أن الوصل  
حروفه خمسة، بل أربعة؛ لأن همزته وصلية تسقط فى الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات، ولا  
نسلم أن الوصل كلمتان، بل كلمة واحدة؛ لأن حرف التعريف منه كالجزم.

(قوله: لأن خلاف إلخ) علة للأظهرية، وبيان ذلك: أن خلاف الفصل لما كان  
فى الواقع منحصراً فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينا له، بحيث لا احتمال  
معه بخلاف لفظ الخلاف، فإنه يوهم أن خلاف الفصل أهم من الوصل (قوله: وللتنبية  
على عظم الشأن) أى: عظم شأن مبحث الإيجاز وما معه فصل إلخ أى: أنه إنما لم  
يذكر الإيجاز مع ما قبله، بل فصله لأجل التنبيه على عظم شأنه، أى: ولكونه ليس  
خاصاً بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله: ومقام الإيجاز) أى:  
والمقام الذى يناسبه الإيجاز، أى: إقلال اللفظ (قوله: أى الإطناب) هو الزيادة على  
أصل المراد لفائدة (قوله: والمساواة) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا  
ناقص عنه (قوله: وكذا خطاب الذكى إلخ) أى: مثل الإيجاز وخلافه، فى كونهما  
متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبى فى كونهما متباينى المقام، فاسم الإشارة  
راجع للأمور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة، ووجه الشبه التباين فى المقامات،  
ويحتمل أن المعنى: ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافه فى التباين مقام الخطاب الذكى مع  
مقام خطاب الغبى، فحاصله المقامين بالمقامين فى التباين، وعلى هذا فلفظ مقام مقدر فى

فإن مقام الأول يبين مقام الثاني؛ فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة .....

كلام المصنف، وقد أشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله: فإن مقام الأول إلخ وعلى كلا الاحتمالين فإضافة ع خطاب للذكى والغنى من إضافة المصدر للمفعول، والمراد بالخطاب ما يحو طب به سواء أزيد به الخصوصيات، أو الكلام المشتمل عليها، والمقام الداعى لذلك هو الذكاء والغباوة، وإنما فصل هذا عما قبله بكذا، ولم يقل: ومقام خطاب الذكى يبين مقام خطاب الغنى، مع أن هذا كالأذى قبله: لا يختص بأجزاء الجملة ولا بالجمليتين فصاعدا اختصاراً؛ لأن كذا وللفظ مع أحصر من مقام مرتين، ولفظ يبين.

وعلم من هذا أن مقام خطاب الذكى، ومقام خطاب الغنى مثل ما قبلهما فى أنهما من متعلقات علم المعاني؛ لأن المقامات إنما يبحث عن مقتضياتها فيه. وقول بعضهم: إنما فصل بكذا؛ لأن الأول من متعلقات علم المعاني، والثانى من متعلقات علم البيان؛ لأن الغنى إنما يخاطب بالحقائق، والذكى بالمجازات، ففيه نظراً؛ لأن الذى هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازاً أو كناية، بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك، والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما، وما يدل على بطلان ذلك القول، قول المصنف: بعد ولكل كلمة إلخ، فإن هذا من تعلقات علم المعاني، والأصل جريان الكلام على وتيرة واحدة، ثم إنه كان الأولى للمصنف أن يذكر مع الغنى الفطن، بأن يقول: وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغنى؛ وذلك لأن القوة المعدة لاكتساب الآراء المسماة بالذهن، إما سريعة أو لا فسرعتها ذكاء وصاحبها ذكى، وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد، ثم إن السريعة تارة يكون لها جودة وحسن فى تمهينها لحصول ما يرد عليها من الغير، وتارة لا يكون لها ذلك، فإن كان الأول فهى فطانة وصاحبها فطن أيضاً، وإن كان الثانى فغباوة وصاحبها غبى.

فعلم أن الغباوة تجامع الذكاء، وحينئذ فلا يحسن المقابلة، وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذكى وأراد الخاص وهو الفطن بقرينة المقابلة بالغنى، واعلم أن هذا

والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب الفنى (ولكل كلمة مع صاحبها) أى: كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة .....

الإيراد مبنى على اصطلاح اللغويين فى الذكاء والفطنة من تغايرهما، لا على المعنى العرفى من اتحادهما (قوله: والمعانى الدقيقة) عطف مرادف لأن المراد بالاعتبارات المعتبرات (قوله: ولكل كلمة) أى: كالفعل، وقوله: مع صاحبها أى مع الكلمة المصاحبة لها أى التى ذكرت وجمعت معها فى كلام واحد، وذلك كإن الشرطية.

قال الشارح فى شرح المفتاح: ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبراً مقدماً عليه، أعنى: لكل كلمة، أو بمضاف محذوف أى: ولوضع كل كلمة مع صاحبها أ.هـ . قال عبد الحكيم: وإنما لم يجعله صفة لكلمة أو حالاً منها؛ لأن المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها، أو حال كينونتها معها، بل كائن الكلمة وصاحبها، فتدبره فإنه دقيق (قوله: ليس لتلك الكلمة) أى: ليس ذلك المقام ثابتاً لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهى الفعل، وقوله: مع ما أى: مع كلمة مثل إذا تشارك تلك الكلمة الكلمة المصاحبة بالكسر وهى إن فى أصل المعنى، وهذا الحصر الذى أشار له الشارح بقوله ليس إلخ: مستفاد من تقدم المصنف للخبر، فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها إلى الكلمة مع غير صاحبها، وحاصل كلامه أن الفعل الذى قصد اقترانه بأداة الشرط له مع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتاً له مع إذا فله مع إن مقام وهو الشك، وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحقيق، ويوضح لك هذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْفِرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾<sup>(١)</sup> والمراد بالحسنة الخصب والرخاء، والمراد بالسيفة الجذب والبلاء ولما كان بحىء الحسنة مجزوماً بحصوله؛ لأن المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بأل الجنسية حىء فى جانبه بإذا، ولما كان وقوع السيفة مشكوكاً فيه لكونه نادراً بالنسبة للحسنة المطلقة - والنادر مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به فى الغالب - حىء فى جانبه بأن - والحاصل أن إن وإذا اشتركا



في أصل المعنى؛ مثلاً: الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع إن مقام ليس له مع إذا، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع؛ وعلى هذا القياس .

في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق ولل فعل مع الأولى مقام ليس ثابتاً له مع الثانية، فإن قلت: كما أن للفعل مع إن مقاما ليس له مع إذا، كذلك أداة الشرط لها مع الفعل الماضي مثلاً مقام ليس لها مع الفعل المضارع، فكان على المصنف أن يقول: ولصاحبها أيضاً معها مقام ليس ثابتاً للكلمة مع ما يشارك الكلمة الأولى في أصل المعنى المراد، وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسة، أو يقال: إن كلام المصنف صادق بذلك؛ لأن الكلمة لم تعين بكونها الأولى أو الثانية، فكل منهما صادق عليه أنه كلمة مع صاحبها.

(قوله: في أصل المعنى) أى: لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تباين في المعنى في الجملة: كإن وإذا فإنهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط، واختلفا في أن الأولى للشك، والثانية للتحقق، وكذا الماضي والمضارع، فإنهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن، واختلفا في أن الأولى للزمان الماضي، والثاني للحال أو الاستقبال، وإنما قيد بالمشاركة في أصل المعنى ليخرج المترادفين، كما لو اشتركا في جميع المعنى: ك(ما) و(مهما)، فإن كلاهما لما لا يعقل، فمقام الفعل مع (ما) هو عين مقامه مع (مهما) (قوله: اقترانه بالشرط) أى: بأداة الشرط فهو على حذف مضاف، فاندفع ما يقال إن الفعل في نحو: إن ضربت نفس الشرط، فيلزم اقتران الشيء بنفسه، أو يقال: لا حذف وأريد من المشترك أحد معانيه؛ لأن الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق، ولك أن تقدر فعل الشرط أى: فالفعل الذي قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد اقترانه الجزاء ولا إشكال، أفاده عبد الحكيم.

(قوله: فله مع إن) خبر الفعل الواقع مبتدأ، وإنما قرن الخبر بالفاء مع أن المبتدأ ليس عامّاً لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله: وكذا لكل إلخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداة، وهذا بيان لمقام الأداة مع الفعل، وقوله: مع الماضي مقام هو إظهار غلبة وقوعه، وأما مقام الشرط مع المضارع فهو إظهار الاستمرار المتجدد (قوله: وعلى هذا القياس)

## (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول .....)

مبتدأ أو خبر، أو القياس مفعول مَحذوف أى: وأجرِ القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام، وللمسند إليه مع المسند الفعلي: كزيد قام أبوه مقام ليس له مع المسند الاسمي كزيد أبوه قائم؛ لأن مقامه حينئذ إفادة الثبوت ومقامه مع الأول إفادة التحدد، وكذلك المسند إليه له مقام مع المسند إذا كان جملة فعلية، أو اسمية، أو شرطية، أو ظرفية، ليس مع المسند إذا كان مفرداً، وله أيضاً مع المسند السببي نحو: زيد قام أبوه مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي نحو: زيد قام، فإن قلت: كيف هذا القياس مع أنه قد قيد بالمشاركة في أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي، مثلاً قلت: إنما قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ما سواها منها؛ وذلك لأنه يفهم من ذلك القيد بالطريق الأولى أنه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبة في أصل للمعنى، أفاده العلامة السمرقندي<sup>(١)</sup> والقرمى في حاشيتهما على المطول.

بقى شيء آخر، وهو أن قول المصنف: ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس عليهما إذ المراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما في حكمها: كالجمله، وحينئذ فورد عليه أن قوله: ولكل كلمة مع صاحبها إلخ: قد علم من قوله سابقاً، فمقام كل من التنكير إلخ، وذلك لإفادته أن للكلمة المصاحبة للتنكير مقاما يبين مقامها إذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحينئذ فما الفائدة في التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد المزايا والخواص لا بمجرد الوضع، وهذا بيان لما يفيد بالوضع فلا تكرر (قوله: وارتفاع شأن الكلام) أى: حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل، والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض، ثم تعيين أعلاها وأسفلها، وقوله في

---

(١) هو أبو القاسم بن أبي بكر اللبثي السمرقندي عالم بفقهاء الحنفية - أديب له كتب منها "الرسالة السمرقندية" "مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق" و"حاشية على المطول" في البلاغة و"شرح الرسالة العضدية" للحرمان في الوضع - توفي رحمه الله ٨٨٨هـ. انظر الأعلام (١٧٣/٥).

بمطابقته للاعتبار المناسب والمحطاطه) أى: انحطاط شأنه (بعدمها) أى: بعدم مطابقتها للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة، أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء؛ يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه .....

الحسن أى: بالنظر لحسنه الذاتي، وقوله: والقبول أى: بالنظر للسامع من البلغاء، وهو عطف لازم على ملزوم، واحترز بقوله فى الحسن على ارتفاعه فى غير ذلك الباب: كالترغيب والترهيب، فإن ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقتله.

(قوله: بمطابقته للاعتبار المناسب) أى: باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب، فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام فى مراتب الحسن فى نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطاً وأدنى درجة وأقل حسناً وقبولاً، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب، والانحطاط بقدر عدم المطابقة.

فالطرف الأسفل من البلاغة ارتفاعه على الكلام الذى نعتبه وهو الملتحق بأصوات الحيوانات، وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحاقه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله: والمراد بالاعتبار إلخ) أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، واختار هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الأمر المناسب صار الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار، والمراد بالأمر المعتبر الخصوصيات: كالتأكيد مثلاً، وعليه فمعنى المطابقة: الاشتمال، وقوله اعتبره المتكلم مناسباً أى: لحال المخاطب (قوله: بحسب السليقة) أى: الطبيعة وهذا إذا كان المتكلم من العرب الغرباء وهو متعلق (باعتبره) (قوله: أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء) أى: إذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التبع بواسطة أو بغير واسطة، فالأول كالأخذ من القواعد المدونة، فإن تلك القواعد مأخوذة من التبع والأخذ منها أخذ بواسطة.

والثاني: كتبتبها حال كونها غير مدونة (قوله: يقال اعتبرت إلخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار إلخ، وقوله: اعتبرت الشيء أى: كالتأكيد، وقوله: إذا نظرت

وراعيت حاله . وأراد بالكلام الكلام الفصيح، وبالحسن الحسن الذاتى .....  
إليه أى: بأن أثبت به فى الكلام (قوله: وراعت حاله) أى: الأمر الداعى إليه وهو  
الإنكار مثلاً، وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب؛ لأن مراعاة  
الحال كالإنكار سبب للإتيان بالتأكيد مثلاً (قوله: وأراد إلخ) هذا جواب عما أورد  
على كل من المقدمتين فى قول المصنف (وارتفاع إلخ)، وحاصل ما أورد الأولى أن  
ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها، لا بأصل  
المطابقة كما هو ظاهره؛ لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه،  
وحاصل ما أورد على الثانية أن الانحطاط فى الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا  
بعدمها من أصلها كما هو ظاهره؛ لأن الانحطاط فى الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن،  
وهو إنما يكون بالمطابقة وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكيفية فلا يتم قوله  
والانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة، وحاصل ما أحاب به الشارح أن المراد بالكلام فى  
قوله وارتفاع شأن الكلام إلخ: الكلام الفصيح، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة،  
فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة والانحطاط بعدمها، لكن هذا الجواب لا يوافق  
كلام المصنف الآتى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات  
الحيوانات إلا أن يقال التحاقه بما من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينال بقاء  
حسنه من حيث الفصاحة، ويمكن أن يراد بالكلام فى كلام المصنف الكلام البليغ،  
وتجمل الإضافة فى المطابقة للجنس، ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ فى الحسن يجنس  
المطابقة الموجود فى النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود فى الفرد الناقص بذلك  
الجنس الموجود فى النوع الغير الكامل، وكذلك إضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط  
بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة، ويمكن الجواب أيضاً بأن  
الإضافة للكمال أى: ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة  
الكاملة (قوله: وبالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال إن قوله: وارتفاع شأن الكلام  
فى الحسن، بمطابقته إلخ لا يتم؛ لأن ارتفاع شأنه فى الحسن إنما هو لاشتماله على  
الخصائص البديهية لا بالمطابقة المذكورة، وحاصل الجواب أن المراد بالحسن: الحسن الذاتى

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج؛ لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى: إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب - .....

الحاصل بالبلاغة، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة، لا الحسن العرضي الذى يحصل بالمحسنات البديعية.

واعلم أن المحسنات البديعية إنما يكون تحسينها عرضياً إذا اعتبرت من حيث إنها محسنة، وهى من هذه الجهة يبحث عنها في علم البديع، وأما إذا اعتبرت من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتي، ومن هذه الجهة يبحث عنها في علم المعاني، ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعية.

(قوله: الداخل في البلاغة) أى: في باهما فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة، فلا يناق قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفهمه جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر (قوله: هو الاعتبار المناسب) (هو) ضمير فصل مفيد للحصر أى: هو الاعتبار المناسب لا غير، وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى: كالتأكيد والتكثير والإطلاق والذكر والحذف إلخ، أو الكلام الكلى المكيف بما ذكر في الذهن بناء على ما مر للشارح من التقريرين، والأول هو صريح كلام المفتاح.

(قوله: يعنى إلخ) في هذه العناية إشارة لشيئين:

الأول منهما: أن الفاء للتفريع على ما سبق في قوله: وارتفاع إلخ، وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم، وليست معلومة من كلام المصنف، فحذفها للعلم بها، وإنما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون ما بعدها علة لما قبلها لأمرين:

الأول: أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل. الأمر الثانى: أن المناسب حينئذ قلب العبارة بأن يقول: فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال، فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه، ومقتضى الحال هو المحكوم به؛ لأن الاعتبار المناسب هو المحدث

على ما تفيدته إضافة المصدر، .....

عنه، ولأجل أن تكون هذه العلة ردًا لما ورد على المقدمة الأولى: أعنى قوله: وارتفاع شأن الكلام إلخ، من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع بالمطابقة لمقتضى الحال.

الشيء الثاني: أن قوله فمقتضى الحال: نتيجة لقياس من الشكل الثالث مركب من مقدمتين، صغريهما معلومة من كلام القوم، تركها المصنف للعلم بها، وكبراهما مذكورة في كلامه، وتقريره أن يقال: ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال، وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقة لمقتضى الحال هي المطابقة للاعتبار المناسب - كذا قيل، لكن هذا لا ينتج عين المدعى، وإن كان يستلزمه، وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب<sup>(١)</sup>، والذي ينبغي أن يجعل كلام الشارح إشارة إلى قياس من الشكل الأول أشير إلى صغراه بالمقدمة المعلومة، لا ألها عينها، وإلى كبراه بما قاله المصنف، لا أنه عينها، ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام، وكل شيء يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال، وهو الاعتبار المناسب، وفائدة هذا التفريع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال، لا موجه الذي يمتنع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى، وإنما أطلق عليه لفظ مقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البلغاء كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه .

(قوله: على ما تفيدته) أى: بناء على ما تفيدته، وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه، بل هو معلوم منه من إضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده، وذلك لأنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم، والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر؛ لأن المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة، وإذا كان كل ارتفاع حاصلًا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدوئها، إذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها، ثم اعلم أن إفادة العموم للحصر هنا لا تظهر إلا إذا كانت الباء في قوله: وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسببية

(١) وهذا الذى يُسميه الشيخ عبد القاهر في دلائل الإحراز بالنظم.

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال - فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد .....

القرينة بأن يكون مدعوها سببا تاما ليس معه سبب آخر؛ لأن السبب القريب لا يتعدد، وأما لو كانت لمطلق السببية بأن لا يكون هناك سبب آخر، فإن كان المحصر حقيقيا بمعنى: أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلا فاستلزام العموم للمحصِر باطل؛ لأن الفرض أن الباء لمطلق السببية المقتضى لوجود سبب آخر، وإن كان المحصر إضافيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذي هو المطابقة لا بعده أى: عند انتفائه، فلا يناقأ ألما تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للمحصِر، ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب، بل يصح المحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله: ومعلوم) أى: من كلامهم من خارج، وهذه صغرى القياس التي حذفها المصنف للعلم بها، وقوله فقد علم جواب إذا أى: فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم، وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال، والتي ذكرها المصنف وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب، فالتفريع عليهما، وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم، ثم إن قول الشارح: فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق وفي المفهوم، فمفهوم كل منهما الخصوصيات، أو الكلام الكلى المكيف في الذهن بالخصوصيات، وحينئذ فيكونان مترادفين كالإنسان والبشر، ويحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق فقط، وحينئذ فيكونان متساويين: كالإنسان والكاتب، وعلى كل من الاحتمالين يصدق المحصران، نظير قولك: لا ناطق إلا الإنسان، ولا ناطق إلا البشر، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر، وكذلك إذا قلت: لا ناطق إلا الإنسان، ولا ناطق إلا الكاتب، ولا ناطق إلا البشر، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر، وكذلك إذا قلت: لا ناطق إلا الإنسان، ولا ناطق إلا الكاتب، فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين الإنسان والكاتب، فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب، ومقتضى الحال أو تساويهما،

وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال؛ .....

فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله: وإلا لما صدق إلخ) في قوة قوله وإلا لما صدق الحصران أى: وإلا بأن لم يكن بينهما اتحاد، بل كان بينهما تباین کلی كالإنسان والفرس، أو تباین جزئى وهو العموم والخصوص الوجدى: كالإنسان والأبيض، أو عموم وخصوص مطلق: كالإنسان والحيوان لما صدق الحصران أى: قولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، وقولنا: لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، بل لا بد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق؛ لأنه يكون الحصر في الأخص فاسدًا، والحصر في الأعم صادقًا، بيان ذلك أن كل حصر محتمل على جزأين إيجابى وسلبى، والأول ينحل إلى قضية موجبة، والثاني لقضية سالبة، والجزء الإيجابى في كل حصر مقرر عند القوم؛ لأنه المعترى أولاً في الحكم والمنظور له ابتداءً، والمعرض للابطال هو الجزء السلبى، فإذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الإيجابى للحصر في الأعم منافياً للجزء السلبى للحصر في الأخص، والجزء الإيجابى للحصر في الأخص لا يناهى الجزء السلبى للحصر في الأعم حتى يتطرق للحصر في الأعم البطلان، فلذلك كان الباطل الحصر في الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق، يوضح ذلك قولك: لا يباع إلا الحيوان، فهذه قضية كلية عامة، ولا يباع إلا الإنسان، فهو في قوة كل فرد، فرد من أفراد الإنسان يباع ولا يباع غيره، ولا شك أن هذه السالبة أعنى: لا يباع غيره، تكذبها القضية الكلية العامة القائلة: كل فرد من أفراد الحيوان يباع لإفادتها بيع غير الإنسان من الحيوان كالفرس، والموجبة المذكورة معلومة الصدق فما مخالفها يكون كاذبًا، وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب، ويكذب الحصران معًا إذا كان بينهما تباین کلی؛ لأن القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر، مثلاً إذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا في قوة كل فرد، فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره، وإذا قلت: لا يباع إلا الفرس فهو في قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع



الحمار ولا غيره، فالموجبة من كل تنافي السالبة من الأخرى، وما نافي الصادق كاذب، فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معاً إذا كان بينهما تباين جزئي، فإن الأخص ينافي الأعم وكل منهما أخص من جهة، فإن قلت: لا يباع إلا الحيوان كان في قوة كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان أبيض، وإذا قلت لا يباع إلا الأبيض كان في قوة كل فرد من أفراد الأبيض يباع ولو غير حيوان ولا يباع غيره ولو حيواناً، فسالبة الأول تنافي موجبة الثاني وكذلك العكس، وما نافي الصادق كاذب، فكذا ما استلزمه من الحصر، أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوي، عليه سحائب الرحمة والرضوان.

(قوله: لما صدق الحصران) أى: لكن التالي باطل؛ لأن الغرض صدقها فبطل

المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب.

وفي كلام الشارح تسمح حيث أدخل اللام في جواب إن، وهى إنما تدخل على جواب (لو)، فكأنه أعطى (إن) حكم (لو)؛ لأنها أختها في التعليق وقد وقع له ذلك كثيراً ولغيره من المصنفين (قوله: فيتأمل) أمر بالتأمل لإمكان أن يقال إن قوله: وإلا لما صدق الحصران فيه نظر، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما، كما لو كان بينهما عموم وعصوص مطلق؛ لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد، بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضى عموم الحكم لجميع الأفراد، مثلاً إذا قيل: لا يباع إلا الحيوان، يمكن أن يراد بالحيوان: الجنس المتحقق في الإنسان، ولا يراد كل فرد من أفراد الحيوان، وحيث فلا يكون هذا منافياً لقولنا: لا يباع إلا الإنسان، وكذلك لو كان بينهما تباين جزئى قد يصدق الحصران؛ لأنه لا يلزم عموم الحكم لجميع الأفراد في الحصر، فيحوز أن يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع، بأن يراد الحيوان في قولنا: لا يباع إلا الحيوان إنسان أبيض، ويراد بالأبيض في قولنا: لا يباع إلا الأبيض، إنسان أبيض، وليس

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ١٦٣.

بلازم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما، وقد يجاب بأن الملحوظ في الحصرين وهما، لا ارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد، وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقة المذكورة، لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام، وحينئذ إن لم يتحد الحصران يظل أحدهما أو كلاهما، وإنما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام، لما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد إذا أضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس، ولا شك أن كلا من الحصرين محتو على مصدرين: الارتفاع والمطابقة مضافين، فيكون المعنى أن كلا من الارتفاعين لا يحصل إلا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى.

(قوله: فالبلاغة راجعة إلخ) هذا تفريع على تعريف البلاغة السابق أى: إذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلاغة صفة راجعة للفظ؛ لأنها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وظاهر أن المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف، لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه، بل رجوعها له باعتبار إفادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء ويقصدونه، وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد؛ لأنه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود إفادته، الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال، لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال، وهو محال.

وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز؛ لأنه تارة يصف اللفظ بالبلاغة، وتارة يصف المعنى بها، وتارة ينفيها عن اللفظ، وتارة ينفيها عن المعنى، وحاصل دفع التناقض أن وصفه المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ إفادته، ووصفه اللفظ بها باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود، ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات،

يعنى أنه يقال كلام بليغ، لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت، بل (باعتبار إفادته المعنى) أى: الغرض المصوغ له الكلام، (بالتركيب) متعلق بإفادته؛ وذلك لأن البلاغة كما مر .....

ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله: يعنى أنه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة به؛ لأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمطابقة قائمة بالمطابق؛ لأن الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ؛ لأنه لا حاجة مع قولنا: إن المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام إلى كون قيامه باعتبار ما ذكر فتأمل.

(قوله: لا من حيث إنه لفظ) أى: ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على أى وجه كان، فإن هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر إليه البليغ، وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة، بل إنما يوصف بما باعتبار إفادته المعنى الثانى، وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بما الغرض لاقتضاء المقام لها: كالتأكيد بالنسبة للإنكار، وكالإيجاز بالنسبة للضجر، والإطناب بالنسبة للمحبوبة، وكإطلاق الحكم بالنسبة لخلو الذهن، وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على أصل المراد (قوله: وصوت) عطف عام على محاص، فاللفظ أعصر؛ لأنه صوت معتمد على مخرج (قوله: باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية، وقوله إفادته المعنى أى: المعنى الثانى (قوله: أى الغرض المصوغ له الكلام) أى: الغرض الذى صيغ الكلام أى: ذكر لأجل إفادته وهو الخصوصيات التى يقتضيتها الحال، وهذا تفسير للمعنى الثانى، وإنما سمي ذلك الغرض معنى ثانياً؛ لأن البلغاء ينظرون إليه ويغنونه ويقصدونه ثانياً بعد المعنى المراد.

(قوله: بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء، لاستحالة إفادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله: متعلق بإفادته) أى: باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار

عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيراً ما) .....

إفادة المعنى بالتركيب، فقوله: لأن البلاغة علة راجعة للفظ، وقوله: وظاهر إلخ، علة لقوله باعتبار المعنى (قوله: عبارة عن مطابقة الكلام) أى: فقد أضيفت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو اللفظ، فثبت أنها راجعة للفظ (قوله: وظاهر أن اعتبار المطابقة إلخ) أما المطابقة فظاهر، وأما عدمها؛ فلأنه لا يسلب شيء عن شيء إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه، إذ لا يقال في الحائط إنما لا تبصر، فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعاني (قوله: وعدمها) أى: وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار المطابقة، وحينئذ فكان الظاهر أن يقول: وعدمه بتذكير الضمير إلا أن يقال إنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه مع صحة حذفه، ويصح أن يكون عطفاً على المطابقة فالتأنيث حينئذ ظاهر.

(قوله: باعتبار المعاني) أى: الثانوية، وعطف الأغراض على ما قبله مرادف، والمراد بالأغراض التي يصاغ الكلام لها مقتضيات الأحوال وهي الخصوصيات الزائدة على أصل المراد، وقوله باعتبار المعاني أى: وجوداً وعدمًا لطابق قوله: اعتبار المطابقة وعدمها (قوله: المفردة) أى: عن اعتبار إفادة المعاني وليس المراد الغير المركبة؛ لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقاً مفرداً كان أو مركباً، وقوله المجردة أى: عن اعتبار المعنى الثاني، الزائد على أصل المراد، وهذا لا يناق دلالته على المعاني الأولية، وحاصل كلامه أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة أى: مجردة عن إفادة المعنى الثانوي الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقاً لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة، وأما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقاً، فقول الشارح: وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها أى: وظاهر أن اعتبار المطابقة، وأن اعتبار عدم المطابقة إنما يكون إلخ أى: فإن اعتبرناه والتفتنا له من حيث إفادته للمعاني والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقاً أو غير مطابق، (وقوله لا اعتبار إلخ) أى: وأما إذا نظرنا إليه من

حيث كونه ألفاظاً، ولم نلتفت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها.

إن قلت: يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعني: ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال، قلت: المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك، وليس المراد بعدم المطابقة مطلقاً، ثم اعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه، وأن المعنى الثاني الذى يكون الكلام باعتباره بليغاً، ويصاغ لأجله هو: مقتضى الحال أعني: الخصوصيات والمزايا، هو ما أفاده ابن قاسم<sup>(١)</sup>، وابن يعقوب، والشيخ يس، وكذلك هو فى تجريد شيخنا الحنفى<sup>(٢)</sup>، وقرره أستاذنا العدوى، والذى ذكره عبد الحكيم، وبعض حواشى المطول: أن المعنى الأول: هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب، وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من: تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار، والمعنى الثاني: الأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل حل إفادتها، وهى أحوال المعاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبة وإنكار وشك وغير ذلك، هذا بالنسبة لعلم المعاني، وأما بالنسبة لعلم البيان فالمعاني الأول هى: المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال، والمعاني الثانى: هى المعاني المجازية، أو الكنائية، وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعية، وقد تكون عقلية، ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعاً، وذلك لأن اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات، وهى آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية وبالعرف والعادة، فالدال على المعنى الثانى: هو اللفظ، لكن بتوسط

---

(١) هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد أبو عبد الله هشم الدين الغزى ويعرف بابن قاسم - فقيه شافعى من مصنفاته "فتح القريب المhib فى شرح ألفاظ التقريب"، و"حاشية على شرح التقريب" وحاشية على شرح التصريف (مخطوط) على ما على شرح السعد التفتازانى للتصريف العربى، و"حواشى على حاشية الحينالى" تولى سنة ٩١٨هـ (وانظر الأعلام ٥/٧).

(٢) هو يوسف بن سالم بن أحمد الحنفى فاضل. شاعر من فقهاء الشافعية من مصنفاته: رسالة فى "علم الآداب" و"شرحها" و"حاشية على مختصر السعد"، و"حاشية على شرح الرسالة العضدية" وحاشية على "شرح آداب البحث" وغيرها . تولى سنة ١١٧٦هـ.

نصب على الظرفية؛ لأنه من صفة الأحيان .....  

---

دلالة المعنى الأول، وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ في دلائل الإعجاز، كما بسطه في المطول، ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك، فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أى: الثانوى، وقوله أى الغرض المصوغ له الكلام أى: وهى أحوال المعاطب من إشارة لمعهود وتعظيم وإنكار وشك، وقوله بعد إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض مراده بالمعاني: الخصوصيات، ومراده بالأغراض: الأحوال.

وقوله إنما يكون إلخ أى: لأنه يتسبب عن الأحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقة، وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أى: عن إفادة المعنى الثانى، وهى الأغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله: نصب) أى: هو منصوب، أو ذو نصب، أو يقرأ فعلاً مبنياً للمفعول (قوله: على الظرفية) أى: لأجل الظرفية أى لأجل كونه ظرفاً والمراد زمانياً (قوله: لأنه) أى: هنا من صفة الأحيان أى: الأزمان، وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية، فكذا صفته، ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الأحيان مقدراً أى: أحياناً كثيراً؛ لأن التانيث حيثئذ واجب، بل المراد أنه كان في الأصل صفة للأحيان، ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها، فمعنى وكثيراً: وأحياناً كثيرة، وكان الظاهر أن يقول: من صفة الحين، وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدراً، وتذكر الوصف حيثئذ ظاهر، والمعنى وزمنا كثيراً أى: ويسمى ذلك الوصف فصاحة في زمن كثير، فهو مثل قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> أى تشكرون في زمن قليل، ثم إن قوله لأنه من صفة إلخ: إن أراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فمسلم، وإن أراد الاستدلال على وجوبه فممنوع؛ لأنه يمكن أن يكون كثيراً نصبا على المفعولية المطلقة أى: وتسميته كثيراً، إن قلت: إن التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شيء واحد لا تعدد فيه ولا تكثر، وحيثئذ فلا يصح وصفها بالكثرة، أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الإطلاق والاستعمال وهو يتعدد، فصح الوصف بالكثرة، إن قلت على هذا كان مقتضى

---

(١) المؤمنون : ٧٨ ، السجدة : ٩ ، الملك : ٢٣ .

و(ما) لتأكيد معنى الكثرة، والعامل فيه قوله: (يسمى ذلك) الوصف المذكور (لفصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال: إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى: لبلاغة الكلام (طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز) .....

الظاهر أن يقول: كثيرة، فالجواب: أن صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه؛ لأنه موصول بأن والفعل، أو ما والفعل، والفعل لا يؤنث، أو أن التسمية لما كانت بمعنى الإطلاق ذكر الصفة نظراً لذلك، ولعل الشارح إنما ترك التنبية على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت أو أن الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج إلى تعرض، فلهذا أشار إلى وجه آخر من الإعراب (قوله: لتأكيد معنى الكثرة) أى: فهي زائدة للتأكيد (قوله: والعامل فيه) أى: في الظرف (قوله: ذلك الوصف المذكور) أى: وهو المطابقة لمقتضى الحال.

(قوله: هذا المعنى) أى: المطابقة لمقتضى الحال، ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض؛ لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله: ولها طرفان) هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أى: مرتبتان.

إحداهما في غاية الكمال، والأخرى في غاية النقصان.

ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما، والحاصل أن البلاغة أمر كلي لها ثلاث مراتب:

مرتبة عليا، ولها فردان وسفلى وهي: فرد واحد ووسطى، ولها أفراد، وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها بشيء ممتد له طرفان: استعارة بالكناية، وقوله طرفان تخييل، فعلم أنه ليس المراد حقيقة الطرفين، وإلا لزم أن لا يكون الإنسان بليغا إلا بالإتيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله: وهو حد الإعجاز) أى: مرتبته وإضافته للبيان، ولا بد في الكلام من تقدير مضاف أى: وهو ذو الإعجاز؛ لأن

وهو أن يرتقى الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويمحزهم عن معارضته (وما يقرب منه) .....

الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الإعجاز (قوله: وهو) أى: الإعجاز عند علماء البلاغة: ارتقاء الكلام في بلاغته إلخ، وإنما قلنا عند علماء البلاغة؛ لأن الإعجاز عند غيرهم: ارتفاع الكلام بالبلاغة أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله: أن يرتقى الكلام) أى: يرتفع شأنه، وقوله في بلاغته أى: بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر أى: طاقتهم وقدرتهم لا بإعباره عن المغيبات، ولا بأسلوبه الغريب، ولا بصرف العقول عن معارضته، ويصح أن تكون (في) باقية على حالها، ويكون شبه ما يراعى في البلاغة من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها الكلام، فإذا بلغ الحد الأعلى في تلك المدارج كان إعجازاً على طريق المكنية والارتقاء تخييل، والمعنى وهو أن يرتقى الكلام في الخصوصيات التي تراعى في بلاغته إلى أن يخرج عن طاقة البشر وقدرتهم.

وذكر البشر؛ لأنهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة، وإلا فالعجز ما يكون خارجاً عن طوق جميع المخلوقات من الجن والإنس والملائكة (قوله: ويمحزهم عن معارضته) أى: يصيرهم عاجزين عن معارضته، فالهمزة في الإعجاز للتصيير، وهو عطف لازم على ملزوم، فإن قيل ما ذكرتموه- من أن الكلام يرتقى ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويمحزهم- ممنوع، إذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، والعلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة- أعنى المعاني والبيان- متكفل بالإتيان مهذين الأمرين على وجه التمام؛ لأن علم المعاني كافل للمطابقة، وعلم البيان كافل للملغوس من التعقيد المعنوي، وحينئذ فمن أثقن هذين العلمين وأحاط بهما، لم لا يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعاية، فيأتى بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة، ولو بقدر أقصر سورة من القرآن، فكيف يمكن ارتقاء الكلام إلى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته، وأجيب بأن تكفل علم البلاغة مهذين الأمرين ممنوع، إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلاً، وأما الاطلاع على كمية الأحوال أى: معرفة عددها وكيفيةها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب



عطف على قوله: هو، والضمير في منه عائد إلى أعلى؛ يعني: أن الأعلى مع ما يقرب منه؛ كلاهما حد الإعجاز؛ وهذا هو الموافق لما في المفتاح . . . . .  
المقامات التي يتوقف عليها الإتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه.

سلمنا أن علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور، فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة يحيط به؛ لأن الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعة، سلمنا الإحاطة به، فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعاية، إذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ، فضلاً عما هو في الطرف الأعلى كالقرآن (قوله: عطف على قوله هو) أي: من عطف المفردات (قوله: مع ما يقرب منه) جعل الواو بمعنى: مع، وهو حل معنى لا حل إعراب، وإلا نافي كونها عاطفة، وفي إيراد كلمة مع موقع الواو إشارة إلى اعتبار العطف مقدماً على الإخبار ليصير المحكوم عليه بحد الإعجاز كليهما لا كل واحد منهما؛ لأن المقصود تعيين مرتبة الإعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه.

(قوله: كلاهما حد الإعجاز) أتى بقوله كلاهما جواباً عما يقال: إن حد مفرد، فلا يصح الإخبار به عن الأعلى وما يقرب منه، وحاصل الجواب أن قوله حد الإعجاز: عبر عن محذوف تقديره كلاهما، والجملة خبر عن الأعلى وما يقرب منه (قوله: وهذا) أي: الإعراب هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ إلى حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أي: من الطرف الأعلى، فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز، لا هو وحده. كذا في شرحه، وموافق أيضاً لما في نهاية الإعجاز للرازي من أن الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المعجز، ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض، وإن كان الجميع مشتركاً في امتناع معارضته، ولا شك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الإعراب الذي ألهمه بين النوم واليقظة، كما في المطول، واعتراض على هذا الإعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما الاعتراض من جهة اللفظ: فبأنه يلزم عليه توسط المعمول بين أجزاء عامله إذ الصحيح أن المبتدأ عامل

وزعم بعضهم أنه عطف على الإعجاز، والضمير في منه عائد إليه؛ يعنى: أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز، وما يقرب من حد الإعجاز؛ وفيه نظره؛ لأن القريب من حد الإعجاز .....

في خبره، والمبتدأ هنا: هو مجموع هو وما يقرب منه، والخبر: هو حد الإعجاز وقد تقدم وهو، وتأخر ما يقرب منه: وهو جزء أيضاً، وتوسط المعمول: وهو حد الإعجاز، ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر في آن واحد، وذلك محل نظر، فالأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ، والخبر محذوف أى: كذلك، أى: هو الإعجاز، والجملة عطف على الجملة قبلها، وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع، وأجاب عن هذا الدنوشرى<sup>(١)</sup>: بأنه لا مانع من تقدم المعمول على بعض عامله إذ هو أهون من تقديمه على عامله بأسره، وسهل ذلك كون العامل كلمتين أو كلمات متفصلة، وأما عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر، لا سيما وهذا الجزء المتأخر في نية التقديم، وأما الاعتراض من جهة المعنى: فحاصله أنه على هذا الإعراب يفوت المقصود من تعريف الأعلى، فإن سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله: وهو حد الإعجاز: بيان للطرف الأعلى، كما أن قوله في الطرف الأسفل وهو ما إذا غير إلخ: وبيان الطرف الأسفل، وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود؛ لأنه إنما يفيد أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه، وأجيب بأن المراد بالطرف الأعلى الجزئى الأعلى حقيقة، وهذا لا يحتاج لبيان؛ لأنه انتهاء الحقيقة، والمقصود تعيين حد الإعجاز ومرتبته في نفسه بخلاف الطرف الأسفل، فإنه يحتاج للبيان، والحاصل أن المراد على إعراب الشارح بالأعلى: الأعلى الحقيقى، وبحد الإعجاز: مرتبته، والإضافة بيانية، وأما على زعم بعضهم الآتى، فالمراد بالأعلى النوع الذى يحصل به الإعجاز، وإن كان تنظير الشارح فيه مبنياً على أن المراد به في كلام هذا البعض الأعلى الحقيقى أى: الفرد الذى لا فرد فوقه، وبحد الإعجاز: لهائته، والإضافية لامة (قوله: وزعم بعضهم)

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الدنوشرى الشافعى - عارف باللغة والنحو له "حاشية على شرح التوضيح للشيخ محالد" في النحو - وله "رسائل" وتعليقات ونظم توفى رحمه الله سنة ١٠٢٥هـ.

لا يكون من الطرف الأعلى؛ وقد أوضحنا ذلك في الشرح .

هو عكس الأول؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان: الأعلى وما يقرب منه، وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان: حد الإعجاز وما يقرب منه، وهذا الزعم لبعض شراح الإيضاح، حيث قال: إن قوله وما يقرب منه: عطف على حد الإعجاز، والمراد بحد الإعجاز: البلاغة في أقصر سورة، وبما يقرب منه: البلاغة في مقدار آية أو آيتين، فكأنه قال: ولها طرفان: أعلى، وهو البلاغة القرآنية، أو المراد بحد الإعجاز: كلام يعجز البشر عن الإتيان بمثله: كالقرآن، والقريب من حد الإعجاز أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سورة عن الإتيان بمثله (قوله: لا يكون من الطرف الأعلى) أى: الذى تنتهى إليه البلاغة؛ وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العلية فقط، ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذى تنتهى إليه البلاغة؛ لأنه فرد جزئى على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمراً واحداً شخصياً لا انقسام له في جهة. كما هو الأصل في الطرف، وذلك كالنقطة التى هى طرف الخط، فإنها لا انقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمة، والإخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل، فإن قلت: يعتبر الطرف الأعلى واحداً نوعياً من أنواع البلاغة متعدد الأفراد، ومن جملة أفراد ذلك النوع: حد الإعجاز وما يقرب منه، وحينئذ فيصح أن يكون القريب من حد الإعجاز من الطرف الأعلى، قلنا هذا لا يصح لأمر.

الأمر الأول: أنه لا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لأفراده، وبه صار جميع الأفراد أعلى، والنوعية بالإعجاز تخرج ما يقرب من حد الإعجاز، فلا يصح الإخبار حينئذ، والنوعية بغيره لم تتبين.

الأمر الثاني: أن التعبير عن النوع إنما يصح بجميع الأفراد لا ببعضها، وهذان الفردان أعني: حد الإعجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع، إذ الطرف الأعلى: هو مرتبة الإعجاز، وحده: نهايته، والقريب من نهايته إنما يتناول ما هو أقرب من غيره لتلك النهاية، فلا يتناول مبدأ الإعجاز أى: أول مرتبته ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك

النوع الذى هو الأعلى لها، لأن المراد منه طبيعة الإعجاز، وهى تتناول جميع مراتبه، فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده مثلاً، إذا فرضنا أن الإعجاز مرتبة تحتها أفراد سبعة، فالمبتدأ: هو الأول، والنهاية: هو الآخر، والوسط: الخمسة الباقية، والقريب من النهاية: الذى هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها، وإنما يتناول بعضها: كالخامس والسادس، فقوله أعلى: هذا إشارة للنوع الذى هو طبيعة الإعجاز، وقوله حد الإعجاز: إشارة للفرد الأعلى، وقوله وما يقرب منه: إشارة للفرد الخامس والسادس فقط، فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده لا بجميعها وهذا لا يصح، ورد هذا العلامة يعقوبى<sup>(١)</sup> بقوله: لك أن تقول إن نوع الأعلى يشمل نوعين: حد الإعجاز، وما يقرب منه، وحينئذ فيكون تعبيراً عن النوع بجميع أفراده، فالإخبار صحيح كما يقال الإنسان زنجى وغيره، وما قاله ذلك العلامة مبني على أن المراد بالحد في كلام المصنف المرتبة، وأن الإضافة بيانية أى: مرتبة هى الإعجاز كما مر، فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزاً، فيجعل الإعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع، وأما ما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده، فمبني على أن الإضافة حقيقة، وأن المراد بحد الإعجاز لهمايته. أى: المرتبة العليا من مراتبه، لا المرتبة المتسعة الشاملة لعدة مراتب.

الأمر الثالث: أن التعبير بالأفراد عن النوع لا يصح هنا، ولو سلمنا أن هنا تعبيراً عن الجنس بجميع أفراده، لأن الطرفية من الأحكام الخاصة بالطبيعة التى هى الماهية؛ لأن الطرفية إنما تثبت لطبيعة الإعجاز من حيث هى؛ لأن الوحدة لازمة للطرف، وهى إنما تثبت لطبيعته من حيث هى، إذ عند ملاحظة الأفراد يثبت التعدد لا الطرفية، نظير ذلك النوعية الخاصة بماهية الإنسان، فكما أنه لا يصح أن يقال: النوع

(١) هو سليم بن حسن يعقوبى؛ أبو الإقبال شاعر، كثير النظم له علم بالفقه والأدب من مصنفاته "حسنات البراع" و"المنهج الرفيع في المعاني والبيان والبدیع" و"حسان بن ثابت: وغير ذلك تولى سنة

(وأسفل وهو ما إذا غير) الكلام (عنه إلى ما دوله) أى: إلى مرتبة هى

أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام- .....

زيد وعمر وغيرهما من الأفراد، لا يصح أن يقال: هنا الطرف الأعلى حد الإعجاز وما يقرب منه، وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للإنسان، فإنها ليست من أحكام الطبيعة، بل من أحكام أفرادها، فيصح حمل الأفراد عليها، فيقال: الجسم زيد وعمر وغيرهما، وذلك لأن الأحكام الثابتة للطبيعة قسمان، الأول: ما يثبت لها في ضمن الأفراد، ويسمى ذلك أحكام الأفراد: كالجسمية الثابتة للإنسان، فهذا القسم يصدق على الطبيعة والأفراد جميعا.

والثاني: ما يثبت لها في نفسها، لا في ضمن الأفراد: كالنوعية للإنسانية، ويسمى أحكام الطبيعة، وهذا القسم إنما يصدق على الطبيعة والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة للأفراد، فلا يصح ثبوت الطرفية لأفراد الطرف، فتحصل من هذا كله: أن جعل الطرف واحد بالتنوع المترتب عليه صحة هذا الزعم لم يتم، فعطل ذلك الزعم (قوله: وأسفل) أى: وطرف أسفل أى: ومرتبة سفلى في غاية النقصان (قوله: وهو ما) أى: وهو مرتبة إذا غير الكلام أى: المحط ونزل عنها، بأن لم تراع تلك المرتبة في الكلام، فضمن غير معنى نزل أو المحط، فلذا عداه بمن (قوله: إلى مادونه) أى: إلى مرتبة أنزل من تلك المرتبة السفلى وهى الخير من الخصوصيات (قوله: التحق) أى: ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى بأصوات إلخ، وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع؛ لأنه شامل للطرف الأعلى والوسط، فإن كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة إذا غير الكلام عنها إلى مادونها التحق بأصوات الحيوانات؛ لأن ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة للأعلى والأوسط، وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما في (ما) من معنى العموم؛ لأن المعنى وهو ما إذا غير إلى أى مرتبة دونه التحق إلخ، فعرج الأعلى والأوسط فإنهما ليسا كذلك إذ من جملة دون الأعلى الأوسط والأسفل، ومن جملة ما دون الأوسط الأسفل وتغيره إلى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات، ثم إن هذا الاعتراض إنما يرد بناء على أن المراد

وإن كان صحيح الإعراب (عند البلغاء-بأصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى: بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات، .....

بالدون ما كان أنزل ولو بواسطة، وأما لو أردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد. تأمل، وعرف الحيوانات إشارة إلى أن المراد بها غير الإنسان.

(قوله: وإن كان صحيح الأعراب) لو قال وإن كان فصيحاً لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الأولى؛ لأنه إذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأحرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الإعراب بخلاف ما ذكره، فإنه ربما يوهم أنه إذا كان فصيحاً لا يلتحق بأصوات الحيوانات؛ لأن الفصاحة أرقى إن قلت: إنه إنما ذكر ذلك ليلائم قوله فيما سبق له في قول المصنف: وارتفاع شأن الكلام إلخ، حيث قال: وأراد بالكلام: الكلام الفصيح، فإنه يقتضى أن فيه حسناً فلا يلتحق بأصوات الحيوانات. قلت المراد هنا بالتحاق الكلام بتلك الأصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات، وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحة. فتأمل.

(قوله: التي تصدر عن محالها) أى: أصحابها، وهى الحيوانات (قوله: بحسب ما يتفق) ما مصدرية، وقوله بحسب متعلق بتصدر أى: التي تصدر من أصحابها بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها، أو موصولة أى: بحسب ما يتفق معها من الأمور التي لا تقتضيها، وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان للصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أى: التفسيرية، وعطف الخواص على ما قبله مرادف، وليس من ذلك أى: من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد الذي لا يفهمها، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته؛ لأن ترك اللطائف حينئذ من اللطائف.

(قوله: متفاوتة) أى: في البلاغة (قوله: بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت، وقوله بحسب: متعلق بمتفاوتة، ثم إن تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أى:

العدد، كما إذا كان لشخص أحوال عشرة، ولآخر أحوال تسعة، ولآخر أحوال ثمانية. وهكذا، وكل حال يقتضى خصوصية فالإتيان للأول بعشر خصوصيات طرف أعلى، والإتيان للآخر بخصومية طرف أسفل، وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الأحوال في الكم، وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار، كما إذا كان لشخص إنكار شديد القوة، ولآخر إنكار قوى غير شديد القوة، ولآخر إنكار ضعيف، فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط، فالإتيان للأول بثلاث موكدات طرف أعلى، وللآخر بمؤكد طرف أسفل، وللثاني بموكدين مرتبة وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات في الكيف.

(قوله: ورعاية الاعتبارات) أى: قصد الخصوصيات المعتررات، فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد، وفيه إشكال؛ لأنه إذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلاً، فإن كان رعاية الأكثر يقتضيه الحال، فالبلاغة لا توجد بدونه، وإن كان لا يقتضيه الحال، فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره، فمراعاته لا تقتضى زيادة البلاغة؛ لأنها مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهذا ليس مقتضى حال، فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبارات؟ وأجاب السيد عيسى الصفوى<sup>(١)</sup>: بأن هذا الإراد مبنى على أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع، بل هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال في الجملة، فإذا اقتضى الحال شيئين، فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه، وإن لم يكن بليغاً مطلقاً، وحينئذ فإذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغة بمراعاة أحدهما فقط، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى. قاله يس، لكن قد تقدم لنا عن عبد الحكيم: أن الحق أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال، لكن بقدر الطاقة،

(١) هو عيسى بن محمد بن عبيد الله أبو الخير - قطب الدين الحسين الحسيني الإيجي - المعروف بالصفوى من مصنفاته "شرح الكافية لابن الحاجب" و"شرح الحديث الأول من الجامع الصحيح للبخارى" وغيرها - قال ابن العماد: كان من أعاжив الزمان. توفى سنة ٩٥٣هـ وانظر الأعلام (١٠٨/٥).

والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى: بلاغة الكلام (وجوه أخرى) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسناً) وفي قوله: يتبعها إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي .....

وحينئذ فإذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات، وأتى بواحدة لكونه لم يطلع إلا عليها أى: لم يعلم أن المناسب للحال إلا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة، أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية، وهكذا وكل مرتبة أعلى من الأخرى برعاية الاعتبارات، أو كان حال المعاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلاً، وهذا معاطبه بخصوصية لكونه لم يطلع إلا عليها، وآخر معاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما، وآخر معاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها، والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبارات: إما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على المقتضيات في القلة والكثرة، وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية. فتأمل ذلك.

(وقوله ورعاية الاعتبارات) ليس هذا لازماً لما قبله؛ لأنه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبارات؛ فإن المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويوتى له بمؤكد نعم، هو عطف مسبب على سبب، وأتى بذلك إشارة إلى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات، بل بتفاوت رعاية الاعتبارات (قوله: والبعد إلخ) عطف على تفاوت، كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال. وانتفى عنه الثقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق، لكن فيه شيء يسير من الثقل لا يخرج عن الفصاحة، فالأول أعلى بلاغة من الثاني (قوله: ويتبعها) أى: في التحسين، وقوله وجوه أخرى: وهى المحسنات البدئية، وقوله: تورث الكلام حسناً أى: حسناً عرضياً زائداً على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة.

(قوله: سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالإضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفي هذا التفسير إشارة إلى أن آخرية تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقة والفصاحة، فإن قلت قول المصنف: آخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة



خارج عن حد البلاغة، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة،  
والفصاحة، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم  
متصفا بصفة .

## بلاغة المتكلم

(و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها .....)

فيه؛ لأن المطابقة مع الفصاحة هي البلاغة، ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة  
أن تكون سواها؛ لأن التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقة والفصاحة يتبعان  
البلاغة مع أنها هما؛ أوجب بأن المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة، بل هما أعم منها  
من حيث التحقق؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغة فيما إذا لم تراخ الخصوصية، فالبلاغة  
عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصية، وحينئذ فلا يعلم من كون تلك  
الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين؛ لأنهما تابعان لها أيضًا باعتبار أنهما من  
جملتها، فاحتاج إلى إفادة أنها غيرهما فيكون في قوله آثر فائدة، وهي أن تلك الوجوه  
ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغة، بل اعتبار تلك  
الوجوه في الكلام، إنما يكون بعد البلاغة.

(قوله: خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي، والمراد بمجدها أصلها،  
وحينئذ فالإضافة بيانية (قوله: والفصاحة) أي: وبعد الفصاحة فهو عطف على رعاية،  
فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو البلاغة، ولا تحصل  
البلاغة إلا إذا حصلت الفصاحة وروعت المطابقة لمقتضى الحال.

(قوله: وجعلها) أي: تلك الوجوه، وقوله: لأنها أي: تلك الوجوه (قوله:  
متصفا بصفة) أي: فهي مناسبة لبلاغة الكلام؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفاً بصفة، وإنما  
تجعل الكلام متصفاً بصفة بخلاف بلاغة المتكلم، لأنها تجعل المتكلم متصفاً بصفة، فيقال  
له بليغ، فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها، فإن قلت: كما  
يجعل المتكلم موصوفاً بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من ملكة  
الاقتدار على ذلك؛ لأنهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن يشتق له منه اسم،

وحينئذ فلا يتم قول الشارح؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفاً بصفة أجيب بأن المراد أنها ليست مما يجعل المتكلم متصفاً بصفة معهودة في العرف إذ لا يقال عرفاً لمن يتكلم بما فيه تجنيس مجنس، ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق، أو ترصيع مطبق أو مرصع كما يقال عرفاً: بليغ وفصيح للمتكلم بالكلام البليغ أو الفصيح، وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنساً، أو مرصعاً لغة، فتحصل أن المانع من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم كونها؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفاً بصفة معهودة في العرف كبلاغة الكلام، وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجوه محسنة للكلام لا للمتكلم، فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم.

(قوله: على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلام نكرة في سياق الإثبات، فلا تعم عموماً شمولياً بل عموماً بدلياً، فيصدق التعريف بما إذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني: كالمذبح دون آخر كالذم والشكر والشكاية والتضرع والنهي، أو على اثنين مثلاً دون البقية مع أنه لا يقال له بليغ، وحينئذ فالتعريف غير مانع، وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن النكرة هنا وإن كانت في سياق الإثبات إلا أنها موصوفة وهي تفيد العموم نحو أكرم رجلاً عالماً، أي: رجل عالم، وحينئذ فالمعنى هنا يقتدر بما على تأليف أي كلام بليغ يقصده، فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص، وما ذكره من أن النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الحنفية في أصولهم، أو يجاب بأن إضافة المصدر تفيد العموم، أو أن المتبادر من الملكة هو الكامل منها، وهو ما ذكرناه.

والتعريف يجعل على المتبادر، فإن قلت: إن العموم مضر؛ لأنه يلزم على اعتباره في التعريف أن لا توجد البلاغة في أحد من البشر بل ولا في غيرهم؛ وذلك لأن من جملة الكلام البليغ: القرآن، فلا يكون الشخص بليغاً إلا إذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثله إذا قصد ذلك مع أن الإتيان بمثل القرآن ليس في قدرة أحد.

مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما- بناء على استعمال المشترك في معنييه، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ- (فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوي؛ أى: ليس كل فصيح بليغا؛ .....

قلت: المراد بالعموم هنا: العموم العرفي لا الحقيقي، وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله: مما تقدم) أى: من تعريف البلاغة والفصاحة.

(قوله: بناء على استعمال المشترك إلخ) أى: بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، فإن البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين، فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع، فقوله استعمال المشترك أى: اللفظي (قوله: أو على تأويل كل إلخ) الإضافة بيانية أى: أو على تأويل هو كل إلخ، أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ، فالبليغ على هذا أمر كلي تحته فردان، فهو من قبيل الكلى المتواطئ وهو المشترك المعنوي، وهذان الاحتمالان يجريان في قوله ليس كل فصيح (قوله: مطلقا) أى: كانت بلاغة كلام أو متكلم، لكن أخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة، وأما أخذها في بلاغة المتكلم فبواسطة، وذلك لأنه أخذ في بلاغة المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ، وقد أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ (قوله: ولا عكس بالمعنى اللغوي) أى: وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية أى: لا عكس بالمعنى اللغوي صحيح، وليس المراد: ولا عكس ممكن؛ لأنه ممكن أن يقال: كل فصيح بليغ وإن كان غير صحيح، أو المراد: ولا عكس بالمعنى اللغوي ثابت في الواقع، واحتراز بقوله بالمعنى اللغوي من العكس بالمعنى الاصطلاحي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فإنه صحيح بأن يقال بعض الفصيح بليغ.

(قوله: أى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون علة لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوي، أى: لأنه ليس كل فصيح بليغا، ويحتمل أن يكون تفسيرا، ففسر النفي وهو لا بليس، وفسر النفي وهو العكس اللغوي بما بعد ليس، وقوله أى ليس كل فصيح بليغا بالفعل، بل تارة يكون بليغا وتارة لا، ولذا صح التعليل بقوله لجواز إلخ، وليس المراد أنه

لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا .....

ليس كل فصيح بليفا بالإمكان، أو الضرورة وإلا فسد التعليل (قوله: لجواز إلخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما إذا قيل لمنكر قيام زيد: زيد قائم من غير تأكيد، وقوله كذا يجوز إلخ: بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة، وذلك بأن يكون الإنسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح مثل: زيد قائم الملقى للمنكر من غير أن يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال.

(قوله: وعلم أيضا) أى: من تعريف الفصاحة والبلاغة، أن مرجع البلاغة إلخ، وحاصل ما في المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور: الاحتراز عن تنافر الحروف، وعن الغرابة، وعن مخالفة القياس، وعن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي، وعن التعقيد المعنوي، وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فمضى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى- انتفت الفصاحة فتنتفى البلاغة لتوقفها عليها، ومضى فقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ، ولو كان فصيحاً، والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة، والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف، والاحتراز عن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو، والاحتراز عن تنافر الحروف، وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان، والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني، وأما الوجوه التي تورث الكلام حسناً زائدا فتعرف بعلم البديع.

إذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أى: الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيكان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

والاحتراز عن الأسباب المخلّة بالفصاحة، وهذا الثان يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة، وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين

(أن البلاغة في الكلام (موجعها) أى: ما يجب أن يحصل .....

العلمين؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة، وعلم أن بعضه يدرك بعلوم  
أخر، وبعضه بالحسن، وبعضه بهذين العلمين، علم أن الحاجة ماسة إليهما.

(قوله: أن البلاغة في الكلام) كذا قيد في الإيضاح، وتبعه الشارح، فإن قلت  
كما أن بلاغة الكلام ترجع إلى هذين الأمرين وتتوقف عليهما كذلك بلاغة المتكلم،  
فالأحسن ترك التقييد ليعم البلاغة في الكلام وفي المتكلم، قلت: إنما قيد بالكلام  
للإشارة إلى أن رجوع بلاغة المتكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما،  
فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما؛ لأن بلاغة المتكلم  
متوقفة على بلاغة الكلام لأجلها في مفهومها، فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما  
كانت بلاغة المتكلم كذلك؛ لأن المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك  
الشيء، فلو أطلق الشارح في البلاغة وترك القيد بحيث يكون كلام المصنف متاولا  
للبلاغتين أو صرح بمما لم يعلم ذلك، لجواز أن يكون توقف بلاغة المتكلم عليهما لا  
لأجل توقف بلاغة الكلام عليهما، بل لأجل أمر آخر.

(قوله: أى ما يجب أن يحصل) أى: شيء يعنى احترازا وتمييزا يجب أن يحصل،  
أو الشيء الذى يجب أن يحصل: وهو بتشديد الصاد، وحينئذ فالمراد بالمرجع: الأمر  
الذى يتوقف حصولها على حصوله، وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أى  
ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز، ويكون جعلهما مكانا للبلاغة مجازًا، باعتبار أن  
توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه، أو أنه مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول  
أى: والأمر المرجوع إليه في البلاغة الاحتراز والتمييز، ففيه على هذا الاحتمال حذف  
وإيصال، فالأصل المرجوع إليه هى أى: البلاغة أى: التى رجعت إليه البلاغة، فحذف  
الجار، فاتصل الضمير المجرور، واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا إليه المصدر،  
فعندنا ضميران، أحدهما: المستتر عند الحذف والإيصال هو الراجع؛ لأن الموصولة  
والثانية عند التقدير، وثانيهما: البارز وهو راجع للبلاغة، فإن قلت: جعل المرجع اسم  
مكان مفعول، أو اسم يتألفه إتيان المصنف بلفظ إلى، فإنه يقتضى أن المرجع مصدر ميمي

حق يمكن حصولها، كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) .....

بمعنى الرجوع، إذ لو حمل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منه إلى الاحتراز والتمييز، أو الأمر الذي رجع إليه البلاغة منه إلى الاحتراز والتمييز، وهذا فاسد للزوم انتهاء الشيء إلى نفسه؛ لأن المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز، أوجب بأنه لا مانع من جعله اسم مكان أو اسم مفعول، ومعنى انتهائه إلى الاحتراز، والتمييز تحققه فيهما من تحقق العام في الخاص، أفاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيد أن هذا التفسير الذي ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا لمجرد المرجع، وذلك لأن مآل رجوع البلاغة إلى الاحتراز والتمييز أنه لا بد من حصولها في تحقق البلاغة، وهذا لا ينافي أن (مرجع) في كلام المصنف مصدر ميمي، بمعنى الرجوع بدليل تعبيره إلى (قوله: حق يمكن حصولها) المراد هنا بالإمكان: الإمكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل، لا الإمكان الذاتي، وهو الجواز العقلي، فكأنه قال لأجل أن تحصل بالفعل، وحينئذ فلا يرد أن الإمكان للممكن لا يتوقف على شيء؛ لأن ذلك إنما هو في الإمكان الذاتي (قوله: مرجع الجود إلى الغنى) أي: ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى، بمعنى أنه لا يحصل الجود إلا إذا كان الغنى حاصلًا بالفعل، وأورد على هذا قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

ليس القطاء مع الفضول سَمَاحَةً      حتى تجودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلُ

فقد سمى الإعطاء مع قلة المال جوداً، وقلة المال ليست غنى، وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى: وجود الشيء الذي يجود منه مطلقاً، وإن كان قليلاً (قوله: إلى الاحتراز) أي: التباعد عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فإذا قلت لمنكر قيام زيد: زيد قائم، فقد أخطأت في تأدية المعنى المراد عند البلغاء، فلا يكون الكلام بليغاً ولا تكون التأدية للمعنى صحيحة عندهم، إلا إذا كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، فإذا كان مطابقاً كان مؤدياً للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ، والمعنى المراد هو الزائد

(١) البيت من الكامل، وهو للمقنّع الكندي في عزارة الأدب ٣/٣٧٠، والدر ٤/٧٥، وشرح دهبان الحماسة للمزوقي ص ١٧٣٤، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٥٥.

والأولى لما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا ...

على أصل المراد: كالخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، ولو قال المصنف: ما يحترز به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله: وإلا لربما) فيه أن (إن) شرطية، ولا نافية، والنفي إما للاحتراز، وإما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة، والمعنى على الأول، وإن لا يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فلا يكون الكلام بليغا؛ لأنه. (ربما) أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وهذا لا يكون بليغا، ويعترض على هذا بأنه متى نفى الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال، لا أنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق، ويصح أدائه بلفظ مطابق، كما يقتضيه قوله ربما، وحينئذ فالأول إسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يكن مرجعا للاحتراز، بل إلى شيء آخر فلا يصح؛ لأنه ربما إلخ، واعتراض على هذا بعدم صحة التفرع، أعني قوله: فلا يكون بليغا؛ لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقعة عليه، بل على غيره، فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا، فالمناسب في التفرع أن يقول: فيكون بليغا، يعنى: واللازم وهو كونه بليغا باطلا، فبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا، فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما في صدره أو في عجزه، وأجيب باختيار الأول أعني: رجوع النفي للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ما قاله ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> أى: أنهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك وليست للتقليل ولا للتكثير، وحينئذ فالمعنى هنا وإن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مودى بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا، أو نختار الثاني وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغة، ولجعل ربما: للنفي مجازا للمناسبة بين النفي والقلّة، ويكون ذلك النفي منصبا على التفرع، أعني: قوله: فلا يكون بليغا ونفي النفي إثبات، فكأنه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على هذا، وإن لا يكن الاحتراز مرجعا لم يود المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق، فلا يكون بليغا، ومحصله وإن لا يكن

(وإلى تمييز الكلام (الفصيح من غيره) وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها .....

الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى: مع أنه ليس بليغا، وعبارة عبد الحكيم قوله: وإلا لربما أدى إلخ أى: وإن لا يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لحاز حصول البلاغة بدون الاحتراز أى: مع الخطأ في التأدية وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، هذا خلف -فتدبر.

(قوله: وإلى تمييز الفصيح إلخ) كان الأحسن في المقابلة أن يقول: وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل في الفصاحة؛ لأنه أنسب بالمقابل لفظاً ومعنى، أما الأول: فلأن المقابل لفظ الاحتراز، وأما الثاني: فلأن التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح، وليس بمراد؛ لأنه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الإتيان بالفصيح، والبلاغة إنما تتوقف على الإتيان بالفصيح بالفعل، بخلاف الاحتراز عن الأسباب المخللة بالفصاحة، فإنه خاص بالثاني، ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية: بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يؤتى بالكلام فصيحاً، لا بحسب العلم، أو يقال قوله: وإلى تمييز الفصيح، أى: فيؤتى به، وقوله من غيره أى: فلا يؤتى به، فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة قال الأمر إلى قولنا: إن مرجعها الكلام الفصيح المتميز، أى: المعروف (قوله: وإلا لربما إلخ) أورد عليه ما تقدم إيراداً وجواباً أى: وإن لا يوجد تمييز فلا يكون بليغاً؛ لأنه ربما أورد إلخ، أو وإلا يكن مرجعها للتمييز، فلا يصح؛ لأنه ربما إلخ، ويرد على الأول هنا ما ورد على الأول سابقاً، وكذا يرد على الثاني هنا ما ورد على الثاني سابقاً وعبارة بعضهم أى: وإن لم يحصل التمييز بأن لم يتميز الفصيح من غيره وأتى الكلام اتفاقاً أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنفى البلاغة، بل الغالب ذلك وغير هنا بالإيراد: لأن الوجود من صفات الألفاظ، وفيما تقدم بأدى؛ لأن التأدية من صفات المعاني (قوله: بلفظ غير فصيح) أى: كما لو قيل: أنفك مسرج، وشعرك مستشزر، فهذا مطابق إلا أنه غير فصيح (قوله: ويدخل إلخ)



لتوقفه عليها (والثاني) أى: تمييز الفصيح من غيره (منه) أى: بعضه .....

إنما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفة له ولو لم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة اللفظ لم يحتج إلى هذا الاعتذار، وكان الأولى إسقاط ذلك القيد لعدم الإحواج لذلك الاعتذار، لكن العذر للشارح، حيث تبع المصنف في الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن، فإنه قيد فيه بذلك القيد إشارة إلى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولاً، وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانياً وبالعرض.

وأيضاً قد سبق أن فصاحة المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان، فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة، وهذا أعنى قول: الشارح: ويدخل إلخ، جواب عما يقال إن كلامه يقتضى أن البلاغة إنما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات، مع أنها تتوقف على تمييزها أيضاً (قوله: لتوقفه عليها) أى: لأن فصاحتها جزء من فصاحته (قوله: أى تمييز الفصيح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد المحلات بالفصاحة، وهى تمييز الغريب من غيره، وتمييز المخالف للقياس من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز ما فيه تعقيد من غيره، وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله: منه) ظاهره أنه خير مقدم لقوله ما يبين وفيه أن كون ما يبين في العلوم المذكورة من ذلك التمييز أمر معلوم، بخلاف كون بعض التمييز يبين في العلوم المذكورة فأمر مجهول، والأنسب هو الإخبار بالمجهول لا بالمعلوم، فالأقعد من حيث المعنى أن تجعل (من) مبتدأ لكونها اسماً بمعنى بعض، وإنما بنيت لكونها على صورة الحرف وما يبين غير، والمعنى والثاني: بعضه التمييز الذى يبين متعلقه في علم اللغة أو الصرف، وإلى هذا يشير الشارح بوجه ما، حيث قال: أى بعضه، وما قلناه من أن (من) اسم، لأنها بمعنى بعض، أحسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من أنه ليس لفظ من مبتدأ، بل حالة محل المبتدأ وقائمة مقامه وهو بعض، إذ هذا خلاف المعروف عندهم، إذ المعروف أن لفظ (من) إذا كان بمعنى (بعض) كان اسماً لاستقلال معناه بالمفهومية، إذ هو غير التبعض الجزئى، ومن صرح باسميتها

(ما يبين) أى: يوضح (فى علم من اللغة) كالغرابه؛ وإنما قال: فى علم من اللغة؛ أى: معرفة أوضاع المفردات؛ لأن اللغة .....

القطب<sup>(١)</sup> والطبى فى قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> (قوله: ما يبين) أى: تميزات يبين متعلقها فى علم إلخ، فصح الحمل فى قوله منه ما يبين بتقدير ذلك المضاف، ولك أن تقدره بعد من أى، والثانى من متعلقه ما يبين إلخ، ولك أن تقدر تمييز قبل ما أى: والثانى منه تمييز ما يبين.

(قوله: من اللغة) يطلق المتن على أمور منها: الأصل كما هنا، والإضافة ببيانية، ويطلق على الظاهر كما فى قوله:

وَقَفْتُ عَلَى الدَّيَّارِ لِكُلِّ مَعْنَى فَلَا وَاللَّهِ مَا تَطَلَّعْتُ بِحَرْفٍ

وعلى الشديد القوى (قوله: كالغرابه) ظاهره أنه مثال لما يبين وهو تمييز فينحل المعنى، وتمييز الفصيح من غيره بعضه وهو الغرابه يبين فى علم من اللغة، مع أن الغرابه ليست بعض التمييز، والجواب أن فى كلام المصنف حذفاً، والأصل كتمييز ذى الغرابه من غيره أى: كتمييز غير السالم من الغرابه من غيره وكذا يقال فى قوله: كمخالفة القياس وما بعده، أو يقال: إنه تمثيل للمتعلق المقدر سابقاً، والكاف فى قوله: كالغرابه استقصائية، إذ ليس شىء من متعلقات تمييز الفصيح يبين فى اللغة غيرها، أو يقال إنها الإدخال الأفراد الذهنية، وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفة القياس (قوله: وإنما قال فى علم من اللغة) أى: ولم يسقط لفظ من ويقول فى علم اللغة (قوله: أى معرفة) هذا تفسير لقوله علم، وهذا أحد إطلاقاته، الثانى المسائل، والثالث الملكات، ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل، وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم إلخ، وقوله: أوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغة، وهو من إضافة

(١) هو محمد بن مسعود بن مصلح الفارسى قطب الدين الشيرازى - قاض - عالم بالعقليات - مفسر - كان من بحور العلم من مصنفاته "فتح المنان فى تفسير القرآن" و"تاج العلوم" و"مشكلات التفاسير" و"مفتاح المفتاح" و"غرة التاج" فى الحكمة و"شرح مختصر ابن الحاجب" وغيرهما. وتوفى رحمه الله سنة ٧١٠هـ وانظر الأعلام (١٨٧/٧).

(٢) البقرة: ٢٢.

أعم من ذلك؟ يعنى به .....

الصفة للموصوف أى: معرفة المفردات الموضوعية لمعانيها، وإنما سمي ذلك العلم الباحث عن معاني المفردات الموضوعية بعلم المن؛ لأن المن ظهر الشيء ووسطه وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه، والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم: كالنحو مثلاً تعلقت بالألفاظ من حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى؛ لأن الناس إلى إدراك المعنى أحوج.

(قوله: أعم من ذلك) أى: أعم من من اللغة؛ لأن علم اللغة قد يطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من صحة وإعلال وإعراب وبناء وغير ذلك؛ وذلك لأنه يشمل اثني عشر علماً نظمها بعضهم بقوله:

لُغَاتُ الْمَعَانِي نَحْوُ صَرْفٍ اشْتِقَاقِهِمْ      بَيَانُ قَوَافٍ قُلُوبِ عَرُوضٍ وَقَرُوضِهِمْ  
وَالِشَّاءُ تَارِيخٍ وَخَطٌّ وَاسْتَقْلَؤُهَا      بَدِيْعًا وَوَضْعًا قُرُتٍ بِالْعِلْمِ بَعْدَهُمْ

وعد الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزمخشري، والحق أنه ليس منه؛ لأن التاريخ ليس خاصاً بلغة العرب، فالأولى إبداله بعلم التحويد وهذه الاثنا عشر علماً كما تسمى بعلم اللغة تسمى بعلم العربية أى: وإذا كان علم اللغة أعم من من اللغة فلو غير به لانتضى أن ذا الغرابة يوضح ويبين في الاثني عشر علماً. (قوله: لأن اللغة أعم) أى: لأن علم اللغة أعم فهو على حذف مضاف، فاندفع ما يقال إن اللغة هى الألفاظ الموضوعية لمعانيها، وهى لا تشمل ما ذكر من العلوم فأين العموم؟ والحاصل أن الذى يشمل هذه الاثني عشر علماً علم اللغة لا اللغة، فلا بد من هذا التقدير.

(قوله: يعنى به) أى: بعلم من اللغة، أى: أن مراد المصنف بكون الغرابة تبين في علم من اللغة، أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغرابة من غيره، وهذا لا يخص علم اللغة، بل يجرى فيه والصرف والنحو، ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيهما لعلهما بالمقايسة، وأتى الشارح بهذه العناية جواباً عما يقال: إن ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم من اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل: (تكأكأتم) غريب يحتاج

يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره، بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقيح أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة، وهذا يتبين فساد ما قيل: إنه ليس في علم من اللغة .....

في بيان معناه إلى البحث في الكتب المبسوبة في اللغة، ومثل: (مسرج)<sup>(١)</sup> غريب يحتاج إلى تخريج على وجه بعيد، وإن هذا اللفظ مثل (اجتمعتم) ليس بغريب مع أنه لم يذكر ذلك في علم اللغة أصلاً، وحاصل ما أحاب به الشارح أن مراد المصنف بكون الغرابة تبين في من اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غير السالم، بمعنى: أن من تتبع إلى آخر ما قال وأنت عمير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف: منه ما يستفاد من علم من اللغة إلخ، كما لا يخفى.

(قوله: يعرف تمييز إلخ) إن أريد التمييز ذهناً، وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف أي: يعرف متعلق تمييز، وإلا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى حماقته، وإن أريد التمييز خارجاً وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله: علم أن ما عداها إلخ) أي: لأن الأشياء تبين بأضدادها (قوله: إلى تنقيح) أي: زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده في الكتب المتداولة: كالقاموس والأساس والمصباح والمختار.

(قوله: أو تخريج) أي: على وجه بعيد، فالأول مثل: تكأكأتم<sup>(٢)</sup> وافرئفموا<sup>(٣)</sup>، والثاني مثل: مسرج (قوله: وهذا) أي: بما ذكر من قوله بمعنى: أن من تتبع إلخ (قوله: ما قيل) أي: اعتراضاً من بعض الشراح وهو الزوزني على المصنف، ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف؛ لأن قوله منه ما يبين في علم من اللغة: كالغرابة يقتضی أنه يذكر في كتب علم اللغة أن بعض الكلمات الغريبة مثل: تكأكأتم يحتاج في معرفة معناها إلى البحث في الكتب المبسوبة في اللغة؛ لأنها من ما صدقات الغرابة التي حكم

(١) وردت في قول رؤية بن المعاج:

ومقلةً وحاجباً مُرَجَّحاً وفاحماً ومرسناً مسرجاً

(٢) الصرلوا.

(٣) اجتمعتم.

أن بعض الألفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة في اللغة (أو) في علم (التصريف) كمخالفة القياس؛ إذ به يعرف أن الأجل مخالف للقياس دون الأجل (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي .....  
المصنف عليها بأنها تبين في علم اللغة، مع أنه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة أصلاً.

(قوله: أن بعض الألفاظ) أى: لا يقال في بعض معين من الألفاظ إنه يحتاج إلخ  
أى: فكيف يقول إن تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة؟ (قوله: إلى أن يبحث عنه) أى: أو يخرج على وجه بعيد (قوله: أو في علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا، إذ الذى يبين في متن اللغة مغاير لما يبين في التصريف، والجواب أن (أو) للتقسيم، والمراد بما يبين متعلقه نوع كلى، والمعنى أن هذا النوع ينقسم إلى أقسام: قسم يبين متعلقه في علم متن اللغة، وقسم يبين متعلقه في التصريف إلخ، واعترض بأن المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع، وهذا لا يعلم من الصرف، وأجيب بأنهم يذكرون الألفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون إنها شاذة، فيعلم منه أن ما عدا هذه الألفاظ مخالف ما ثبت عن الواضع (قوله: إذ به يعرف إلخ) أى: لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا في كلمة وكان الثانى منهما متحركاً ولم يكن زائداً لغرض وجب الإدغام (قوله: كضعف التأليف) أى: مثل الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً .

(قوله: والتعقيد اللفظي) يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى، فكيف يبين فيعلم النحو؟ وأجيب بأن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفة الأصل فيها من تقدم وتأخير مثلاً، ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو مخالف الأصل ويبين فيه أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وأن تقدم المفعول على الفاعل مخالف الأصل، وأن الأصل تقدم المستثنى منه على المستثنى، وأن عكس

(أو يدرك بالحس) كالمتنافر إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع، وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى: ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس، فالضمير عائد إلى ما، ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سها سها ظاهرا (ما عدا التعقيد المعنوي) .....

ذلك بخلاف الأصل، وحيث: فالنحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل.

(قوله: أو يدرك بالحس) عطف على قوله يبين أى ومنه يميز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس، كما يدل عليه قوله: إذ به يعرف إلخ، والمراد بالحس الحس الباطني وهو القوة المدركة للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما مر بالدوق لأجل أن يوافق ما مر من أن إدراك التنافر إنما هو بالدوق الصحيح، فما عده الدوق ثقيلًا متمسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها، أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير، وليس المراد بالحس حس السمع، وإلا خالف ما مر، وإن كان وصول ذلك للحس الباطني بواسطة السمع.

(قوله: كالمتنافر) أى: سواء كان تنافر حروف أو كلمات (قوله: أن مستشزراً)<sup>(١)</sup> هذا في تنافر الحروف (قوله: وكذا تنافر الكلمات) كقوله: (وليس قرب قبر حرب قبر) (قوله: أى ما يبين) أى: التمييز الذي يبين متعلقه (قوله: أو يدرك بالحس) عبر هنا بأو مشكلة للمصنف، وإلا فالظاهر الواو؛ لأن الضمير راجع لما المبينة بالجميع أعني يبين ويدرك (قوله: فقد سها إلخ) أى: لأن قضيته أن كل ما عدا التعقيد

(١) هو من قول امرئ القيس في معلقته:

و فرج يزين المن أسود فاحم  
غداؤه مستشزرات إلى العلا  
أثبت كقنر النحلة المتعكل  
تضل المداوى في منى ومرسل

الديوان ١٧ .

(٢) عجز بيت صدره : وقبر حرب بمكان قفر

والبيت فيما زعموا لبعض الجن، وكان قد صاح على حرب بن أمية في فلاة فمات بها -بضفة الإيضاح ١٩/١ والبيان والتبيين ٦٥/١ ، دلائل الإعجاز ٥٧ وهذا التنافر الذي في الشطر الثاني إنما هو نتيجة لتنافر الكلمات يضم بعضها إلى بعض هذا الضم هو الذي أكسبها الثقل وذلك لتقارب حروف كلماتها.

إذ لا يعرف بتلك العلوم والحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره؛ فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس . وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى؛ فمست الحاجة إلى علمين مفيدين لذلك؛ فوضعوا علم المعاني للأول، وعلم البيان للثاني؛ وإليه أشار بقوله: (وما يحتز به عن الأول-أى: عن الخطأ في تأدية المعنى المراد- .....)

المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك، بل المدرك بالحس بعض ما عداه لا جميعه، ويحتل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوى يدرك العلوم المذكورة؛ لأنه قال ما عدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس أى: أو ما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لإدراكه، بالعلوم السابقة أى: وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان، لبيان التعقيد المعنوى مع أننا بصدد بيان الحاجة إليه لأجل بيانه.

(قوله: إذ لا يعرف إلخ) بيانه (قوله: إذ لا يعرف إلخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد المعنوى (قوله: تمييز السالم) أى: متعلق تمييز السالم (قوله: فعلم أن مرجع البلاغة) أى: بعض مرجعها وهو تمييز الفصح من غيره، وقوله: بعضه مبين أو بعضه مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى، وقوله: وبعضه مدرك بالحس، أى: مدرك متعلقه، وهو التنافر سواء كان في الحروف أو في الكلمات (قوله: وبقي) أى: من المرجع الاحتراز إلخ، أى: فإلها غير مبينين في علم ولا مدركين بالحس فمست إلخ.

(قوله: وبقي الاحتراز عن الخطأ) أى: الذى هو المرجع الأول بتمامه، وقوله: والاحتراز عن التعقيد المعنوى، أى: الذى هو بعض المرجع الثانى (قوله: فمست الحاجة) أى: دعت وحملت (قوله: مفيدين لذلك) أى: لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله: وإليه) أى: إلى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين، أشار بقوله: والمراد بالإشارة الذكر، وإلا فهو مصرح لا مشير (قوله: وما يحتز به عن الأول) فيه أن الأول هو الاحتراز عن الخطأ، وعلم المعاني لا يحتز به عن الاحتراز المذكور،

علم المعاني، وما يحرز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين  
علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصهما بالبلاغة، .....

بل عن الخطأ، والجواب: أن في كلام المصنف حذف مضاف أى: عن متعلق الأول،  
فقول الشارح أى عن الخطأ: تفسير لذلك المقدور.

(قوله: علم المعاني) إن أريد به القواعد، فالأمر ظاهر، وإن أريد به الملكة أو  
الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أى: فوضعوا متعلق علم المعاني، وكذا يقال فيما بعده  
(قوله: لمكان) مصدر من الكينونة وهى التحقق، والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة،  
والمراد بالاختصاص: التعلق، أى: لوجود زيادة تعلقهما بالبلاغة، وإنما فسرنا هنا  
الاختصاص بالتعلق؛ لأن الاختصاص شىء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق،  
وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية  
المعنى المراد، وتمييز الفصيح من غيره، والشىء الأول: إنما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه  
فيه غيره من العلوم، فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد، والشىء الثاني: كما يتوقف  
على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو، فلا زيادة له عن غيره، وأجيب عن  
الأول: بأن المراد بقوله: مزيد اختصاصهما أى: لمجموعهما لا لكل منهما، وعن  
الثاني: بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلاً، فإنه ليس  
المقصود منه بالذات ذلك التمييز، بل ذلك حاصل منه تبعاً، والمقصود بالذات منه  
معرفة حال اللفظ إعراباً وبناءً، وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغة مرجعها لأمرين:  
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المحلة بالفصاحة،  
والأول: موقوف على علم المعاني، والثاني: موقوف على اللغة والصرف والنحو  
والبيان، وحينئذ فالبلاغة متعلق بما علوم حمسة، وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً إلا أن  
تعلق بمجموع علم المعاني والبيان بما أريد من تعلق غيرهما؛ وذلك لأن علم المعاني يعرف  
ما به يطابق الكلام مقتضى الحال، والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وأما في  
البيان: فإنه وإن كان مفاده وممرته معرفة ما يزول به التعقيد المعنوي، وهو مما يتوقف  
عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغة، فإنه يزول بالأول: ضعف التأليف،



وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع؛ وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها المحصر مقصوده في ثلاثة فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني) (و) يسمى (الأخوين) يعني: البيان والبديع (علم البيان، والثلاثة: علم البديع) .....

وبالثاني: مخالفة القياس، وبالثالث: الغرابة، لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوي من المشتمل عليه الذي تتوقف عليه البلاغة، بخلاف النحو والصرف، فإن المقصود بالذات من الأول: البحث عن اللفظ من حيث الإعراب والبناء، وأما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي من المشتمل عليهما فهذا ليس مقصودا بالذات من النحو، بل هو أمر عارض له، وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والإعلال، وأما تمييز الموافق للقياس من المعالف له فهو أمر عارض له، فلما كان المقصود بالذات من البيان تتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره، كان البيان أشد تعلقا بما من غيره (قوله: وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي: من حيث رجوعها إلى تمييز الفصح من غيره، وإنما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم؛ لأن هذين العلمين لا يبحثان إلا على ما يتعلق بالبلاغة (قوله: لمعرفة البلاغة) اللام للتعليل مقدمة على المعلوم لا صلة الاحتياج، وقوله إلى علم آخر: صلة لاحتاجوا أي: ثم احتاجوا لعلم آخر لأجل معرفة إلخ (قوله: فوضعوا لذلك) أي: لما ذكر من المعرفة (قوله: وجوه التحسين) أي: الطرق والأمور التي يحصل بها تحصيل الكلام.

(قوله: مقصوده) أي: مقصود مؤلفه، وأن فيه استعارة بالكناية وتخيلا (قوله: والثلاثة علم البديع) من تمة الطريقة الثالثة، والحاصل أن الطريقة الأولى: تسمى الفن الأول بعلم المعاني، والثاني بالبيان، والثالث بالبديع، والطريقة الثانية: تسمى الثلاثة بعلم البيان، والطريقة الثالثة: تسمى الأول بالمعاني، والأخيرين: بالبيان، وتسمى الثلاثة:

بالبدیع، وهذا هو ظاهر المصنف، وكتب بعضهم قوله: والثلاثة أى: وبعضهم يسمى،  
الثلاثة علم البدیع (قوله: ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه مناسبة تسمية الأول بعلم  
المعاني؛ فلأنه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام وهي المدلولات العقلية المسماة  
بخواص التراكيب، وأما وجه تسمية الثاني بعلم البيان؛ فلأنه يعرف به بيان إيراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات وخفائها، وأما وجه تسمية الثالث بالبدیع،  
إما لبداعة ما اشتمل عليه من الوجوه أى: حسنها، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل في  
تأدية المعنى المراد الموضوع له أساس الكلام صار أمرا مبتدعا أى: زائدا، وأما وجه  
تسمية الجميع بعلم البيان؛ فلأن البيان: هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، ولا  
شك أن العلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا، وأما على  
الطريقة الثالثة: فوجه تسمية الأول بالمعاني يعلم مما تقدم، ووجه تسمية الآخرين بالبيان  
فلتعلقهما بالبيان أى: المنطق الفصيح، أو غلب اسم الثاني على الثالث، وأما وجه  
تسمية الجميع بالبدیع فلبداعة مباحثها أى: حسنها؛ لأن البدیع: هو الشيء المستحسن  
لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك، أو لأنه  
يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذي يعرفه الخاص والعام، وتلك  
الأمور كالخصوصيات والجهاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك.

الفن الأول

علم المعانى



## الفن الأول

### علم المعاني

## الفن الأول

### علم المعاني

(قوله: الفن الأول علم المعاني) أورد عليه أن هذا إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه، وذلك لأنه قال أولاً وما يحترز به عن الأول أى: الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان، وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع، فقد علم من هذا أن الفن الأول علم المعاني، فقوله بعد ذلك الفن الأول علم المعاني: إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه، وأجاب بعضهم بأنه طال العهد بالنسبة للعلمين الأخيرين أوقع الحمل هناك وأجرى ما هنا عليه لتكون التراجم الثلاثة على نسق واحد، والأحسن ما قاله بعضهم: أنه ليس المراد بالأول هنا الأول في قوله: سابقاً وما يحترز به عن الأول إلخ، بل المراد بقوله: الفن الأول أى: الواقع في المرتبة الأولى من الكتاب، وكذا يقال في الثاني والثالث، ولما كان مظنة أن يقع اشتباه في أن الفن الأول والثاني والثالث، أى شيء هو حمل علم المعاني على الفن الأول وعلم البيان على الفن الثاني وعلم البديع على الفن الثالث؛ إزالة لذلك الاشتباه، فظهر لك أن الحمل مفيد، واندفع ما سبق وإلى بعض الأوهام من عدم صحة الحمل، وأنه ينبغي أن يعكس بحيث يحمل الفن الأول على علم المعاني؛ لأن علم المعاني قد علم من قوله قريباً؛ وما يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني، والمعلوم يجعل محكوماً عليه، ولا يقال: إن المتعارف عدم كون المبتدأ حرف من المسند إليه، فما ذكرته من جعل علم المعاني محملاً بخلاف المتعارف؛ لأن الفن الأول من قبيل الملهى بآل، وعلم المعاني معرفة بالعلمية، والعلم أعرف منه؛ لأننا نقول: المسند إليه هنا مساو للمسند في التعريف؛ لأن مدخول آل العهدة في حكم علم الشخص، ولا يصح أن يجعل الفن الأول محملاً مقدماً، وعلم المعاني مبتدأ مؤخر؛ لأن الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزأين في التعريف من غير قرينة، كما أشار إليه في الخلاصة بقوله:

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ .....

## فَامْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَلَكَّرًا غَادِمًا بَيَانٍ

ثم إن الفن عبارة عن الألفاظ أى: القضايا الكلية؛ لأنه جزء من المختصر الذى هو اسم للألفاظ المعصومة على ما سبق فى قوله: رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون، والعلم يحتمل أن يراد به الملكة، ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريباً للشارح، فعلى أن المراد بالعلم: القواعد والأصول التى هى قضايا كلية، فالحمل صحيح؛ لأنه من حمل الألفاظ على الألفاظ، وعلى أن المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح؛ لأن الخبر غير المبتدأ، وقد يجاب بأن الحمل من باب الإسناد المجازى لما بين الألفاظ أى: القضايا الكلية التى هى الفن، والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاولتها، ولا يرد أن الإسناد المجازى عند المصنف خاص بإسناد الفعل أو ما فى معناه لغير ما هو له، فخرج إسناد الخبر الجامد لغير ما هو له، فلا يكون مجازاً عقلياً؛ لأن الصحيح بخلافه كما يأتى، وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغنيمى من أن العلم عبارة عن المعاني والحمل غير صحيح، وأجابا بأن الإسناد مجازى أو يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف، إما فى الأول أى مدلول الفن الأول: علم المعاني، أو فى الأخير أى: الفن الأول. دال علم المعاني، فهذا ينبو عنه حمل الشارح العلم على الملكة، أو على الأصول والقواعد، وقوله بعد ذلك ينحصر فى ثمانية أبواب: من المحصر الكل فى أجزائه، إذ من المعلوم أن الأبواب الثمانية ألفاظ، فإذا كانت الأجزاء ألفاظاً وقضاياها- كان الكل، وهو علم المعاني كذلك. فتأمل ذلك.

(قوله: قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المعنى، حيث قال سابقاً: وما يحرز به عن التعقيد المعنوى علم البيان، إشارة إلى أن العلم المعاني والبيان، وإضافة العلم فى مثل ذلك لما بعده من إضافة العام إلى الخاص، فقد عدل عن مراعاة النكتة اللفظية وهى الممانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله: لكونه منه إلخ) حاصله أن ثمرة علم المعاني، وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمرة علم البيان، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى الوضوح

والخفاء، من حيث إنه لا يعتد بذلك الإيراد إلا إذا حصلت الرعاية لمقتضى الحال، كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعاني، وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الإيراد المذكور، صار علم البيان متوقفاً على شيئين لثمرته وثمره علم المعاني التي توقف عليها ثمرته؛ لأن المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، وحيث كان علم البيان متوقفاً على شيئين، وعلم المعاني متوقفاً على واحد منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان، والجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدم علم المعاني لذلك وضعا، والحاصل أن ثمرة علم المعاني التي هي رعاية المطابقة شديدة الارتباط به؛ لأنها المقصودة منه حتى كأنها هو، وهي تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها، ويتوقف على غيرها أيضاً؛ كإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، وما يتوقف عليه الشيء يشبه جزأه بجامع التوقف عليه في الجملة، فتلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما، فكان علم المعاني بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصود منه كالجزء، وإنما قلنا إنها تشبه الجزء؛ لأنها ليست جزءاً حقيقة للبيان، لأنه ليس عبارة عنها مع شيء آخر، وإنما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها؛ لأن تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة؛ لأنه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة، ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان.

إذا علمت هذا، فقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب: كلمة من في الموضعين ابتدائية، إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال، لا أنها ابتدائية محضة؛ لأن مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها، بل متصل به، والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان أي: متصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب أي: متصلاً به، وملخصه: أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه: كاتصال المفرد بالمركب، ونسبته إليه من جهة التوقف على كل، وإن كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً

لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال - وهو مرجع علم المعاني - معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر؛ وهو إيراد المعنى الواحد .....

له بخلاف توقف البيان على المعاني، ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى: لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب، كما ذكر في قوله في قوله عليه الصلاة والسلام: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى" <sup>(١)</sup> (قوله: لأن رعاية إلخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان، بمنزلة اتصال المفرد بالمركب، وقوله لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال أى: التي هي ثمرة المعاني؛ لأن المعاني كما قال المصنف: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي إلخ، وثمره ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال.

(قوله: وهو مرجع إلخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر، والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما يتوقف حصول الشيء عليه، كما مرفى قول المصنف.

فعلم أن مرجع البلاغة إلخ، وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة، إذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي، من حيث إنهما يطابق اللفظ مقتضى الحال، ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصد لها، فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية (قوله: معتبرة في علم البيان) أى: من حيث إلها شرط في الاعتداد بثمرته، وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، وليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له؛ لأن البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق، فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار في كلام الشارح ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة، فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن الواحد بطرق مختلفة: فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه، فاعتباره فيه من تلك الحثيثة.

(قوله: المعنى الواحد) أى: كثبوت الجود لزيد، فإنك تعبر عنه تارة بقولك: زيد سعى، وتارة بقولك: زيد جبان الكلب <sup>(٢)</sup>، وتارة بقولك: زيد كثير الرماد، وتارة

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب علي (ح ٣٧٠٦).

(٢) فإن "جبان الكلب" كناية والمراد منه ثبوت الكرم.



في طرق مختلفة (وهو علم) أى: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، .....

بقولك: زيد هزيل الفصيل، وتارة بقولك: رأيت بحرا في الحمام يعطى، والحال أن المرئى في الحمام زيد (قوله: في طرق) أى: بطرق.

(قوله: ملكة) أى: كيفية راسعة، وإنما قيدنا بالرسوخ؛ لأن الكيفية النفسانية كما مر لا تسمى ملكة إلا بعد الرسوخ، إذ في ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله: يقتدر بها على إدراكات) أى: على استحضار إدراكات واستحصالتها، والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم، كما اختار صاحب المواقف وغيره من المحققين، إلا إذا كان يستحضرها بما ما كان مخزوناً عنده في الحافظة ومعلوماً له من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها، مثلاً واضع هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم البلاء، يحصل من إدراكها وممارستها قوة للنفس يتمكن الإنسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الأصول التي عنده متى أراد، ويمكن أيضاً من استحصال ما كان مجهولاً له من جزئياتها، وذكر العلامة عبد الحكيم: أن المعنى في العالم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة، وأما التمكن من استحصال ما بقى فليس بمعتبر فيها، وإلى هذا يشير كلام الشارح في المطول (قوله: على إدراكات جزئية) إن قلت الإدراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية، والذي يتصف بهما إنما هو المدرك كالإنسان وزيد، وحينئذ فالمناسب أن يقال: يقتدر بها على إدراك الجزئيات، وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى: يقتدر بها على إدراك مدركات جزئية كذا قيل، وقد يقال إنه لا حاجة لذلك؛ لأن إدراك الجزئى جزئى حقيقى؛ لأن جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الإدراك، ثم إن المراد بالإدراكات الجزئية الإدراكات المتعلقة بالفروع المستعرجة بتلك الملكة من المسائل أى: القواعد الكلية مثلاً قولنا: كل كلام يلقى إلى المنكر يجب توكيده، أصل كلى يستحضر بالملكة، وفرعه المستفاد منه بالملكة، هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده، وكذلك كل كلام يلقى إلى المبوب يجب فيه

ويجوز أن يريد به نفس الأصول .....

الإطناب، وكل كلام يلقى إلى المريض يجب فيه الإيجاز، وفرعهما الكلام الملقى لهذا المذهب يجب فيه الإطناب، الكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الإيجاز وهكذا فالجزئيات المستعرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية، وهي مغايرة لأحوال اللفظ العربي: كالتأكيد الواقع في هذا الكلام، والإيجاز الواقع في هذا الكلام، والإطناب الواقع في هذا الكلام، وهكذا فقول المصنف: يعرف به أحوال اللفظ العربي، يقتضى أن المعروف بالملكة جزئيات الأحوال، وكلام الشارح يقتضى أن المعروف بما جزئيات القواعد، وقد علمت التغاير بينهما، وقد يجاب بأن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الأحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بما؛ لأن معرفتها وسيلة إلى التصديق بأحوال اللفظ فيلزم من التصديق بأن هذا الكلام الملقى إلى هذا المنكر يجب توكيده لي مطابق مقتضى حاله التصديق، بأن هذا التأكيد مناسب لإنكار هذا الشخص الذى هو حاله، ومعرفة الجزئيات تتناول تصورهما، والتصديق بحالها، فالتصديق بأن هذا التأكيد مناسب لإنكار هذا المخاطب معرفة له، فصح القول بأن الملكة يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار. (قوله: ويجوز إلخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا في التعريف لصحة إرادة كل من معانيه، ومحل المنع إذا لم تصح إرادة ذلك، ثم إن تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير هذا ويجوز، يقتضى أن هذا مرجوح والراجع الأول، مع أن الأمر ليس كذلك، إذ الراجع إنما هو هذا الثاني؛ لأن الكثير في استعمالهم إطلاق العلم على الأصول وإطلاقهم له على الملكة قليل، وأيضاً المناسب لقوله الآتى: وينحصر في ثمانية أبواب المعنى الثاني؛ لأن المنحصر في الأبواب إنما هو الأصول لا الملكة، ولا يقال هذا يوجب إرادة المعنى الثاني؛ لأننا نقول يمكن أن يراد المعنى الأول ويرتكب في قوله وينحصر إلخ: الاستعداد، أو يجعل في الكلام حذف مضاف، أى: وينحصر متعلقه، وهى المدركات في ثمانية أبواب كذا في الغنيمى والحفيد، والذى ذكره العلامة عبد الحكيم: أن إطلاق العلم بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه بمعنى الأصول، كما صرح به في التلويح، فحمل اللفظ عليه أولى، ولهذا قال

والقواعد المعلومة، ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال: (يعرف به أحوال اللفظ العربي) أى: هو علم .....

الشارح: ويجوز؛ ولأن حمل العلم على الأصول يحوج إلى تقدير مضاف في قوله: يعرف به، أى: بعلمه؛ لأن العلم يعنى الأصول لا يصير سببا في المعرفة إلا بعد حصول الملكة، فالحمل عليه بعيد بالنسبة إلى الملكة، ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الإدراك مع أنه يطلق عليه أحيانا لفساد المعنى؛ لأن الإدراك لا يدرك به.

(قوله: والقواعد) عطف تفسير (قوله: المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة إشارة إلى أن وجه إطلاق العلم عليها تعلقه بها، وأنه من باب إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح، على حد: "هذا خلق الله"، أى: مخلوقه؛ وذلك لأن العلم في الأصل مصدر بمعنى: الإدراك، وهو غير القواعد فهى معلومة، وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله: واستعمالهم المعرفة في الجزئيات) أى: والعلم في الكليات، وهذا جواب عما يقال: لماذا عبر بالمعرفة في قوله يعرف به إلخ، ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعلول، وهو قوله: قال يعرف، أى: ولم يقل: يعلم لاستعمالهم إلخ، في الجزئيات، أى: وأحوال اللفظ العربى كتأكيد هذا الكلام، وتقلص المسند فيه وتأخير جزئيات فيناسبها المعرفة لا العلم.

(قوله في الجزئيات): أى في إدراكها تصورا لها، أو تصديقا بحالها، أى: واستعمالهم العلم في إدراك الكليات تصورا لها، أو تصديقا بحالها.

(قوله: يعرف به أحوال اللفظ العربى) اعترض بأن في التعريف دورا؛ وذلك لأن أحوال اللفظ العربى أعدت في تعريف علم المعاني، فصار متوقفا عليها وهى لا تعرف إلا منه فهى متوقفة عليه، ويحاجب بأن الجهة منفكة؛ لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهى متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج، فلا تحصل معرفتها بدونها؛ وذلك لأن المراد بمعرفة الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال: كالتصديق بأن هذا التأكيد مثلا في قولك: إن زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال، ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني؛ لأنه

يستنبط منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة. بمعنى: أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه .....

هو الذى يبحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال، وقوله: أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد: كالمسند إليه، أو أحوال جملة: كالفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة، فلها قد تكون أحوالا للجملة، واحترز بإضافة الأحوال للفظ عن علم الحكمة؛ فإنه لا يعرف به أحوال اللفظ، بل أحوال الموجودات، وعن المنطق، فإنه يعرف به حال المعنى، وعن الفقه، فإنه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله: يستنبط منه) أى: يستخرج منه، والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد، وذلك لأن الملكة يستنبط بها لا منها، اللهم إلا أن تجعل لفظة من للسببية، أى: يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعدية (قوله: كل فرد فرد) قيل الأولى حذف فرد الثانى لاستفادة الاستغراق من قوله: كل فرد، ورد بأن هذا الاستعمال شائع فى كلام العرب، فيكررون الشيء مرتين إشارة لاستيعاب جميع أفرادها، فالجموع بمنزلة شيء واحد يقصد بهما إفادة التعميم، أو أنه على حذف الفاء العاطفة أى: كل فرد ففرد، أى: كل فرد يعقبه آخر، وهكذا إلى غير النهاية، كما يشهد بذلك الذوق السليم، أفاده السيرامى.

وفى كلام الحفيد: أن فردًا الثانى بمعنى مفرد صفة للأول، أى: كل فرد مفرد عن الآخر، أى: معرفة كل فرد على سبيل التفصيل، والانفراد لا على سبيل الاقتران، وأما ما فى الفئري: من أن الثانى توكيد لفظى للأول، ففيه أن التوكيد اللفظى لا بد أن يكون الثانى عين الأول، والثانى هنا غير الأول؛ لأن المراد فرد آخر (قوله: بمعنى أن أى فرد يوجد منها) أى: حاولنا إيجادها منها أمكننا إلخ، وليس المراد أن أى فرد وجد بالفعل، إذ لا يلائمه التعبير بالإمكان، كذا قرر بعض الأشياء، ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله: بمعنى أن أى فرد إلخ) أتى بهذا إشارة إلى أن الاستغراق عرق، وأن المراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة، والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال

بذلك العلم، وقوله: (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ مثل: الإعلال، والإدغام، والرفع، والنصب، .....

اللفظ العربي أن أى فرد من الأحوال حاولنا إيجاد أمكنة معرفته بذلك العلم، وليس المراد أن الأحوال بتمامها توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم؛ لأن أحوال اللفظ لا نهاية لها ويستحيل وجود مالا نهاية له ومعرفته، ولا ألها غير موجودة بالفعل في تركيب، ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع مالا نهاية له، وهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضا على المصنف قوله: يعرف به أحوال اللفظ العربي، جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف في احتمالاته الأربعة، فأما أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان؛ لأنه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني، وإما أن يراد به الاستفراق، فيلزم أن لا يكون أحد عالما بالمعاني؛ لأن أحوال اللفظ لا نهاية لها، ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته، وإما أن يريد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير إرادة الجنس، وإما أن يريد بعضا معينا في نفسه ينصف أو ثلث أو غير ذلك من الكسور غير معين في الذكر، فيلزم التعريف بالجهول، وإما أن يريد البعض المعين في الذكر: كالتعريف والتنكير والتأكيد والتجريد وكأحوال الإسناد أو المسند إليه أو غيرهما، فلا دلالة للفظ عليه، وحاصل الجواب: أنا نختار الاستفراق، لكن المراد العرق به لا الحقيقي، ونريد بالمعرفة: المعرفة بحسب الإمكان، لا بالفعل كما مر (قوله: بذلك العلم) أى: بتلك الملكة أو بالأصول والقواعد (قوله: يطابق اللفظ) فيه إشارة إلى أن الصلة جرت على غير من هي له، وكان الواجب الإبراز<sup>(١)</sup> إلا أن يقال: إنه جرى على المذهب الكوفي، وكان الأولى للشارح أن يقول: أى اللفظ، ليكون تفسيراً للضمير المستتر، وإلا فظاهره أن المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع معلومة ليس هذا منها (قوله: مثل الإعلال والإدغام) إن قلت هذا يقتضى ألها يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك، ألا ترى: أن أصل المعنى يستفاد

(١) الإبراز: هو الإتيان بالضمير البارز.

وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التحنيس، والترصيع، ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة، .....

عند الفك أيضًا، كما في قوله: (الحمد لله العلى الأجل<sup>(١)</sup>) وحينئذ فالأولى إسقاطهما، وقد يقال المراد بالمعنى في قوله مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، المعنى المأخوذ من اللفظ الجارى على طريقة الوضع والقانون الأصلى، والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذاً من اللفظ الجارى على طريقة الوضع، وكذا يقال في الإعلال (قوله: وما أشبه ذلك مما لا بد إلخ) أى: وذلك كالجمع والتصغير والنسبة، فإن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو، واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشارة من كونه للقريب تارة ولغيره أخرى، مع أن هذه إذا اقتضاها الحال كانت من علم المعاني، ويجب أن المراد مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدي به أصل المعنى، فعلم اللغة يبحث عنها أى: عن أحوال اسم الإشارة من حيث إنه يؤدي بها أصل المعنى، علم المعاني يبحث عنها من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال، فإذا أشار المتكلم بهذا: الموضوعه للقريب؛ استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه، وإذا أشار بذلك الذى للبعيد: استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه، فالبحث عن هذه الأحوال التى لاسم الإشارة من حيث إفادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال إياها من علم المعاني، وكان ينبغى للشارح أن يقيده بهذه الحيثية ليندفع ما ذكره، إلا أن يقال هى مرادة له، والمراد يدفع الإيراد على ما فيه من خلاف (قوله: وكذا المحسنات البديعية) أى: إذا

---

(١) صدر بيت للفضل بن قدامة المعلى أبو النجم من بنى بكر بن وائل، من أكابر الرجّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، توفى سنة (١٣٠هـ) [الأعلام ١٥١/٥].

وعجز البيت: "الواحد الفرد القدم الأزلّي"

ويروى المحز: "الواسع الفضل الوهب المهزل" وانظر معاهد التصحيح (١/١٩).

والبيت فيه شاهد نحوي في قوله: "الأجل" حيث فك الإدغام وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال "الأجل" بتشديد اللام. أوضح المسالك ٣٦٧/٤. وهو عند البلاغيين من عيوب الفصاحة لمخالفة القياس. انظر جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص ١٥.

والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنما يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف، والتشكيك، والتقديم، والتأخير، والإثبات، والحذف، وغير ذلك؛ .....

لم يقتضها الحال، وإلا فلا تخرج من التعريف، بل تكون داخلة فيه بالحشية المرادة؛ لأنها من أفراد المعرفة (قوله: والمراد إلخ) هذا جواب عما يقال إن قول المصنف: يعرف به حال اللفظ العربي يتبادر منه أن المراد بالمعرفة: المعرفة التصورية؛ لأنه أسند المعرفة للمفردات وهي الأحوال، فيقتضى أن علم المعاني: ملكة، أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ: كالتعريف، والتشكيك، والتأكيد وعدمه، والتقديم، والتأخير، وغير ذلك.

مع أن علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الأحوال، وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة: المعرفة التصديقية، وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه: علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال، هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد، لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده، فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إلخ أى: يحكم بسببه على هذه الأحوال أى: على جزئياتها بأن بما يطابق اللفظ مقتضى الحال، فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحموله الحشية، أفاد ذلك شيوعنا العدوى (قوله: من حيث إلخ) هذه الحشية مأخوذة من قول المصنف التي بما يطابق اللفظ مقتضى الحال، وذلك للقاعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق، فكأنه قال: يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بما يطابق اللفظ إلخ؛ لا أنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط، فهذه الحشية للتقييد، فإن قلت إن الحكم هنا وهو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ما ذكر، بل معلقة بأحوال اللفظ. قلت: الموصول والصلة كالشيء الواحد وهما في تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله: ليس علم المعاني عبارة إلخ) أى: كما هو المتبادر من كلام المصنف، لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة: المعرفة التصورية الذي هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره من الأحوال، لا أن يكون نفس تصور المعاني المذكورة،

وهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحثية. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والإثبات، والحذف، وغير ذلك. ومقتضى الحال في التحقيق الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة-على ما أشير إليه في المفتاح .....

وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى: عبارة عن ذى تصور، أو عن ملكة تصور إلخ، وإضافة معاني للتعريف للبيان، والتعريف كون اللفظ معرفة، والتكثير كون اللفظ نكرة، وكذا الباقي (قوله وبهذا) أى: بما ذكر من الحثية (قوله: من هذه الحثية) أى: بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازاً، والحاصل أن علم البيان وإن كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازاً، لكنه لا يعلم به أحواله من حيث إن لها يطابق اللفظ مقتضى الحال، وحينئذ فلا يكون من علم المعاني (قوله: ومقتضى الحال إلخ) حاصله أن الحال هو الإنكار مثلاً ومقتضاه هو الكلام الكلى المؤكد، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص، وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلى بمعنى: أنه صار فرداً من أفراد، وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه: علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إنه لها يصير اللفظ مطابقاً أى: فرداً من أفراد مقتضى الحال (قوله: المتكيف) أى: المتصف بصفة مخصوصة (قوله: على ما أشير إليه في المفتاح)<sup>(١)</sup> حيث قال فيه في تعريف علم المعاني: هو تتبع معاص<sup>(٢)</sup> تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره<sup>(٣)</sup>، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره، فهذا يشير إلى أن مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات، ووجه الإشارة في ذلك أن الذى يذكر إنما

(١) المفتاح ص ٨٦ - المطبعة الأدبية.

(٢) المراد بها أحوال اللفظ في تعريف الخطيب.

(٣) غير الاستحسان هو الاستهجان، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها معاص مستحسنة ومعاص مستهجنة، وكل منهما يبحث في علم المعاني.



وصرح به في شرحه-- لا نفس الكيفيات من التقدم، والتأخير، والتعريف، والتذكير  
على ما هو ظاهر عبارة المفتاح<sup>(١)</sup> وغيره، .....

هو الكلام لا الحذف والتقدم والتأخير وغيرها من الكيفيات، وأورد عليه أن الذى يذكر إنما هو الكلام الجزئى لا الكلى، فهو كالكيفيات لا يذكر، ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى، وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم: الماهيات موجودة، فإن الموجود إنما هو أفراد الماهيات، لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها وهو الوجود، وكقولهم: وجه الشبه قد يكون حسياً، والحسى: إنما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا المشبه وهذا المشبه به، لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الأفراد وصفت بوصف أفرادها وهى المحسوسة، ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الكلام كالمذكورية والمسموعة، فإنها من أوصاف الكلام، فلم يقل الكيفيات مذكورة أو مسموعة بهذا الاعتبار، فلماذا جعل كلام المفتاح إشارة لما ذكر، وقد تقدم أن التحقيق: أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافاً للشارح (قوله: وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازى في شرح قول صاحب المفتاح: وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول والمحطاطة في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به، وهو الذى نسميه مقتضى الحال، أن المراد بما يليق به الكلام الذى يليق بذلك المقام، والكلام الذى يليق به هو مقتضى الحال.

(قوله: والتذكير) أى: وغير ذلك وإنما تركه اتكالا على ظهور إرادته وعلى المقايسة على ما سبق (قوله: على ما هو) راجع للنفي، وقوله ظاهر عبارة المفتاح أى: في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع: الحال المقتضية للتأكيد، للتذكير، للحذف، للتعريف، للتذكير، إلى غير ذلك، فإن هذا ظاهر في أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات، وإنما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف، أى

(١) انظر المفتاح ص ٣٦٤ تحقيق د/عبد الحميد هندواي.

وإلا لما صح القول بأنها أحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنها عين مقتضى الحال، وقد حققنا ذلك في الشرح. وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات .....

المقتضية لذى التأكيد، وإذا علمت أن كلام السكاكي في مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعاني ظاهر في أن مقتضى الحال الكيفيات، فيقال إن قوله في تعريف علم المعاني، على ما تقتضى الحال: ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال إيرادها في الكلام، وأن يراد به ذكر الكلام، فيحتمل على الأول؛ لأن المحتمل يحمل على الظاهر، قال بعضهم: ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى أن الباعث على اعتبار الخوض في الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لإفادة أصل المعنى كما إذا كان المحاطب بليدا، فإن بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لأصل المعنى، فإذا كان هناك إنكار فإنه يقتضى تأكيداً، فإن لم يتحدد إلا ذلك التأكيد فذلك المتحدد وهو مقتضى الحال الثاني، فلو اقتضى الحال الثاني كلاماً أيضاً للزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أهما متغايران، فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى، كذا قيل، وفيه نظر. إذ يمكن أن يقال مقتضى الحال الأول: الكلام الكلى المختصر فيه على أصل المعنى، ومقتضى الحال الثاني الكلى المكيف بالتأكيد (قوله: وإلا لما صح) أى: وإن لا نرد بمقتضى الحال الكلام الكلى، بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صح القول بأنها أى: تلك الكيفيات أحوال (قوله: لأنها عين مقتضى الحال) أى: وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال، والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ، وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ، فقولك مثلاً إن زيداً قائم للمنكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد أى: واتحادهما باطل، وقد يقال: إن المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد المخصوص بأن مثلاً فى: إن زيداً قائم، ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكيد الكلام مطلقاً، ولا مانع من أن يقال: إن زيداً قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراد عدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله: وأحوال الإسناد إلخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف

الراجعة إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك، فقال (وينحصر) .....

به أحوال اللفظ العربي غير شامل لأحوال الإسناد: كالتأكيد وعدمه، والقصر، والمجاز والحقيقة العقلين، فإن هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الإسناد وهو غير لفظ، فيقتضى أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها، وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجملة، فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة كالبياض القائم باليد فإنه وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزءاً من الذات.

ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشرة أو بواسطة (قوله: الراجعة إلى نفس الجملة) أى: لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله: تخصيص اللفظ) أى: المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي، والباء داخلة على المقصور عليه.

(قوله: مجرد اصطلاح) أى: اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لإخراج غير العربي؛ لأن أحوال اللفظ غير العربي أيضاً بما يطابق اللفظ مقتضى الحال وما يرتفع شأنه، لكن في كون التخصيص اصطلاحاً نظراً؛ لأن الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم في لفظ بحيث إذا أطلق انصرف إليه، ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ إذا أطلق انصرف للعربي على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد، كذا بحث الحفيد، وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحاً أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره (قوله: لأن الصناعة إلخ) الأولى ولأن الصناعة أى: القواعد المسماة بهذا العلم، فهو خير ثان، وقوله: إنما وضعت لذلك أى: إنما أسست للبحث عن ذلك، أى: عن اللفظ العربي، أى: عن أحواله؛ لأن مقصود مدون هذا الفن إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي، وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافي جريانها في كل لغة.

## المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب) .....

(قوله: المقصود) يدل من الضمير في "ينحصر" العائد على علم المعاني، لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل، وزاد الشارح ذلك لإخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فلما من العلم وليست من المقصود منه، فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية، والحاصل أن المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية.

(قوله: من علم المعاني) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبعية؛ لأنه يلزم على كون المقصود بعض علم المعاني أن انحصار المقصود في الأبواب الثمانية من حصر الكلي في جزئياته لا من حصر الكل في أجزائه كما قال الشارح؛ لأن المنحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني، وكل باب من الأبواب الثمانية بعض منه، فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الأمور المحصور فيها صحيح، وهذا ضابط حصر الكلي في جزئياته، ولا يصح جعلها للبيان؛ لأنه يضيع عليه ثمرة تقدير المقصود؛ لأن المقصود إذا كان هو نفس علم المعاني، والأمور الثلاثة داخلة على كل حال، ذكر المقصود أو لم يذكر، فليزم فساد الحصر مع أنه إنما زيد لإخراج الأمور الثلاثة ليستقيم الحصر، ولا يصح جعلها صلة للمقصود؛ لأن المقصود من الشيء غير ذلك الشيء إذ المقصود من الشيء ثمرة المترتبة عليه: كالجُلوس على السرير وهو غيره، وحينئذ فيلزم أن الأبواب الثمانية ليست علم المعاني، مع أنها هو، وقد يجاب باختصار الأول، ونمنع لزوم كون الحصر من حصر الكلي في جزئياته، وبيان ذلك أن علم المعاني عبارة عن مجموع أمور أربعة التعريف، ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المذكورة في الأبواب الثمانية، والمقصود من هذه الأمور الأربعة جملة المسائل، فبجعل العلم متناولاً للثلاثة الأول، صح جعل من للتبعض، وبجعل المقصود جملة المسائل صح جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الأجزاء، فلا يصح أن يقال الإسناد الخيري المقصود من علم المعاني؛ لأن هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها، فالحاصل أن المعترض فهم أن المراد من المقصود الجنس

المحصار الكل في الأجزاء، لا الكلى في الجزئيات .....

المتحقق في كل فرد، ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل، وحيث  
فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس المقصود، وقد يختار الثاني، وهو جعل من: بيانية،  
لكن على جعل صلة المقصود محذوفة، والمعنى: ويحصر المقصود من الفن الأول الذى  
هو علم المعاني، فقوله: من علم المعاني بيان للمقصود، ويراد بالفن الأول الألفاظ المفيدة  
لعلم المعاني الذى هو المسائل، وللأمر الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف، ووجه المحصر،  
والتنبيه.

والمقصود من مجملتها إنما هو العلم وهو المسائل خاصة، فالأمر الثلاثة داخلة  
في الفن دون المقصود الذى هو علم المعاني، فصح المحصر، لكن هذا يمنع من الإخبار في  
قوله: أولاً: الفن الأول علم المعاني، إلا أن يقال: إنه لما كان المقصود بالذات من الفن  
علم المعاني صار كأنه هو أو في الكلام حذف مضاف أى: بعض الفن الأول علم  
المعاني، وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود، لكن نريد بالمقصود ما يقصد  
بالذات، ويلاحظ قصدًا من العلم لا ما قصد لأجله، وهو الثمرة.

وحاصله أن العلم شامل للمسائل وللأمر الثلاثة السابقة لتعلقها بها، لكن  
المقصود بالذات، من العلم إنما هو المسائل وهى المحصورة في الأبواب الثمانية، وإنما  
عدت الأمور الثلاثة الأول من جملة العلم ومندرجة فيه تغليبا لشدة اتصالها به، حيث  
دونت معه فهى مقصودة تبعًا لا بالذات، وإلا فالعلم إما اسم للمسائل وحدها أو  
الملكية كما مر.

(قوله: المحصر الكل في الأجزاء) أى: لأن المقصود من العلم جملة المسائل التى  
في الأبواب الثمانية لا كل واحد منها (قوله: لا الكلى في الجزئيات) أى: وإلا لصديق  
المقصود من علم المعاني على كل باب، وهو لا يصح؛ لأن كل باب بعض المقصود،  
وهذا يشعر بأن العلم المنحصر في الأبواب الثمانية: القواعد، بمعنى: القضايا الكلية؛ لأن  
الأبواب المنحصر فيها ألفاظ ضرورة ألها تراجم، والمنحصر في الألفاظ حصر الكل في  
الأجزاء يجب أن يكون ألفاظًا، فإذا أريد بالعلم فيما مر الملكية فيقدر هنا مضاف أى:

(: أحوال الإسناد الخبرى) و (أحوال المسند إليه) و (أحوال المسند)  
و(أحوال .....  

---

وينحصر متعلق علم المعاني، ومتعلق العلم بمعنى: الملكة، هو القواعد بمعنى: القضايا الكلية، أو يرتكب هنا الاستخدام بأن يجعل الضمير في (ينحصر) راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله: أحوال الإسناد الخبرى) هو بالرفع خبر محذوف أى: أولها أحوال. ثانيها كذا، ثالثها كذا، أو يدل له تعبيره في الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن، والجمل كلها مذكورة على سبيل التعداد، أو بالنصب على أنه مفعول محذوف تقديره أعنى أحوال إلخ، وبالجزم على أنه يدل بعض من ثمانية أبواب، والرباط محذوف أى: أحوال الإسناد الخبرى من جملتها، وعلى هذين الوجهين ففى كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم، وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر، ويصح أن تكون مبنية للشبه الإهمالى على حد ما قيل فى الأسماء قبل دخول العوامل عليها، ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها، كما هو طريقة معرفة مرتبة المعدود.

بقى شىء، وهو أن الأمور المذكورة فى مقام التعداد مبنية على السكون، فكيف يتكلم بأحوال الإسناد الخبرى؟ وكذا الأمران بعده، هل يسكن الأول وتقطع همزة الثاني، أو يفتح الأول بنقل حركة همزة الثانى إليه أو يكسر الأول؟ قال العصام<sup>(١)</sup>: وفى ظنى أنه يتكلم بكسر اللام فى الأحوال لأجل التخلص من التقاء الساكنين لام أحوال ولام التعريف بعدها.. نعم إن وقف على الأول اضطرابا سكن، وبهذا يعلم أنه ينبغى إسكان ما ليس بمضاف كالقصر، أو كان مضافا لما أوله متحرك: كأحوال متعلقات الفعل وإضافة الأول وإعراب الثانى لا ينافى بناء الأول إذ لم يركب مع عامله

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين صاحب "الأطول" فى شرح تلخيص المفتاح فى علوم البلاغة ومن مصنفاته أيضا: "ميزان الأدب"، "حاشية على تفسير البيضاوى" وله شروح وحواشٍ فى المنطق والتوحيد والنحو- توفى سنة ٩٤٥هـ (وانظر الأعلام ٦٦/١).

متعلقات الفعل) و (القصر) و (الإنشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والإطناب والمساواة) وإنما المحصر فيها (لأن الكلام إما خير أو إنشاء لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين .....

كما صرح بذلك شراح الكافية، وهذا الوجه الأخير مشكل إذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل، ولا عطف الإطناب والمساواة على الإيجاز.

وقد يقال: لا إشكال؛ لأن الذي قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنه صار كلمة واحدة وجعل اسماً لجملة من المسائل (قوله: متعلقات الفعل) أى: أو ما فى معناه وإنما اقتصر عليه؛ لأنه الأصل (قوله: القصر) إنما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده؛ لأنها فى نفسها أحوال فلو عبر بالأحوال إضافة الشيء إلى نفسه وهى ممنوعة عند البصريين كذا قيل، وهو منتقض بالإنشاء.

(قوله: الفصل والوصل) إنما أتى بالواو هنا وفيما بعده إشارة إلى أنه باب واحد وإنما تركها فيما تقدم لئلا يتوهم أنها أحد عشر، وكذا يقال فيما إذا تركها من الكل (قوله: وإنما المحصر إلخ) إنما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف لأن الكلام إلخ: علة لمحدوف معلوم مما سبق (قوله: أو إنشاء) أى: فيكون لأحواله المختصة به باب (قوله: لأنه) أى: الكلام وقوله: (لا محالة) مصدر ميمى بمعنى التحول وهو اسم (لا)، وخبرها محذوف، والجملة معترضة بين اسم (أن) وخبرها، وهو يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم، أى: لأن الكلام يشتمل على نسبة ولا تحول عن ذلك موجود أى: لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الكل على الجزء؛ لأن النسبة جزء من الكلام؛ لأن أجزاءه ثلاثة: المسند إليه، والمسند، والإسناد، وهو النسبة.

(قوله: على نسبة تامة) خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية: كغلام زيد، والحيوان الناطق، فلا يشتمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله: قائمة بنفس المتكلم) اعلم أن النسب ثلاثة: كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام، وتصورها وحضورها فى ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية، وتعلق أحد الطرفين بالآخر فى الخارج خارجية، فإذا قلت: زيد قائم، فثبوت القيام لزيد

يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه، ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الأمر، فالأولى والثانية قائمة بأحد الطرفين، والثانية قائمة بذهن المتكلم، إذا علمت هذا فقول الشارح قائمة إلخ فيه نظراً لاقتضائه قيام الكلامية بنفس المتكلم أى: ذهنه، مع أنه ليس كذلك كما علمت، وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم إدراكها لها، لا ألها صفة متحققة فيها فهو قيام علم وإدراك، لا قيام تحقق: كقيام البياض يزيد مثلاً، وهذا اندفع أيضاً ما يترأى من التناقض بين قوله: (قائمة بنفس المتكلم) المقتضى لقيامها بنفسه، وقوله (وهى تعلق إلخ)، المقتضى لقيامها بأحد الطرفين، كذا قرر شيخنا العدوى، وهو محصل ما في الحفيد والذي نقله الفنى عن الشارح: أن قيام النسبة التى يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحلّه: كقيام العلم والإرادة بمحلهما وهو النفس، فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لا علمها فهى صفة موجودة في ذهن المتكلم وجوداً متأسلاً كسائر صفات النفس: كالعلم والإرادة، وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر إيقاع التعلق أى إدراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاعه أى: إدراك أنه غير مطابق للواقع، وأما في الإنشاء: فالمراد بها الطلب، ولا شك أن الإيقاع والانتزاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على ألها صفات لها، لا على ألها معقولة لها حاصلة صورتها فيها للقطع بأنه لا يحتاج في التصديق إلى تصور الإيقاع والانتزاع، وبأن الموجود في نفس من قال: (اضرب) طلب إيجاد الضرب، لا مجرد تصوره، وهذا لا يناقض ما قرره شيخنا؛ لأن مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق، ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا ظلها الطلب والإيقاع والانتزاع، وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء، وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تأويل كلامه هنا أعني قوله: وهى تعلق أحد الشيعين بالآخر، بأن يقال: وهى ذو تعلق إلخ، ثم إن دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضى قيامها بما في الواقع؛ لأن الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها،



وهي تعلق أحد الشيعين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما؛ كما في الإنشائيات، وتفسيرها .....

فلا يرد أن كلام الشاك والمهنون ومن يثقن بخلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم.

(قوله: وهي) أى: النسبة التامة التي يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشيعين أى: أحد الطرفين وهما المسند إليه والمسند بالآخر، والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكمية أعني: ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الإنشائية كما سيذكره الشارح، وليس المراد بها مخصوص النسبة الحكمية إذ ليس في الإنشاء ثبوت المحمول للموضوع؛ لأن النسبة في: اضرب يا زيد عمراً تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه، وفي: هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدره منه، فإن قلت قوله: تعلق أحد الطرفين بالآخر يقتضي أنهما وصف لأحد الطرفين، وهذا لا يلائم قوله سابقاً بين الطرفين. قلت: لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله: عليه) أى: التعلق (قوله: سواء كان) أى: ذلك التعلق إيجاباً نحو: زيد قائم، أو سلباً نحو: زيد ليس بقائم، وهذا إنما يكون في الخبر بخلاف الإنشاء؛ لأنه لا يتصف بإيجاب ولا بسلب؛ لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم، والإنشاء ليس بحكم، بل هو إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

(قوله: إيجاباً أو سلباً) أى: متعلق إيجاب، أو متعلق سلب، أو ذا إيجاب، أو ذا سلب، وإنما احتجنا لذلك؛ لأن التعلق المذكور ليس إيجاباً ولا سلباً لأن الإيجاب: إدراك الثبوت، أى: إدراك أنه مطابق للواقع أو غير مطابق له، والسلب: إدراك الانتفاء أى: إدراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع، ومثلهما الإيقاع والانتزاع، فالإيقاع إدراك الوقوع، والانتزاع إدراك اللا وقوع.

(قوله: كما في الإنشائيات) الكاف استقصائية أى: فإنه لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وإن لزمه الإيجاب والسلب فإن: (اضرب) مثلاً أمر معناه

بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الإنشائي فلا يصح التقسيم، فالكلام (إن كان لنسبته خارج)<sup>(١)</sup>

طلب الضرب من المخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب أى: ذو إيجاب على ما مر، والحاصل أنك إذا قلت: اضرب زيد؛ فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب، وليس هذا متعلقاً للإيجاب ولا للسلب بحسب ذاته وإن كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا إيجاب.

(قوله: بإيقاع المحكوم به) أى: المحكوم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أى: إدراك أن النسبة التى بينهما واقعة أى: مطابقة للواقع، وقوله: أو سلبه، أى: إدراك أن النسبة ليست بواقعة أى: ليست مطابقة للواقع (قوله: في هذا المقام) أى مقام تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء (قوله: لأنه) أى: هذا التفسير لا يشمل إلخ أى: لأن نسبة الإنشاء لا يتأتى فيها إيقاع أى: إدراك أنها مطابقة للواقع أو ليست مطابقة للواقع؛ لأن هذا لا يتأتى إلا في نسبة الخبر كما سيأتى (قوله: فلا يصح) تفريع على النفى، وقوله التقسيم أى: تقسيم الكلام باعتبار نسبته إلى الخبر والإنشاء، وإنما لم يصح التقسيم حيثئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الإنشاء، فلم يوجد فيه ما التقسيم باعتباره.

(قوله: فالكلام) أى: مطلقاً كان خبراً أو إنشاءً (قوله: لنسبته) أى: للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن (قوله: خارج) أى: نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج، أى: في الواقع، ونفس الأمر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام، وذلك كما في قولك: زيد قائم، فإن ثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن، وخارجية باعتبار الحصول في نفس الأمر، والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها أو لا؛ لأنه لا بد في الواقع من أن يكون زيد قائماً أو غير قائم، وإنما سمي المصنف النسبة الخارجية: خارجاً لوقوعها في الخارج بمعنى: نفس الأمر والواقع.

(١) المراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجي.

في أحد الأزمنة الثلاثة؛ أى: يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية  
(تطابقه) أى: تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبين (أو  
لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج  
والواقع سلبية، أو بالعكس (فيعبر) أى .....

(قوله: في أحد) أى: واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة  
الثلاثة، وأفاد الشارح بهذا دفع ما يترهم من أن الأخبار الموجبة الاستقبالية نحو: سيقوم  
زيد كلها كاذبة، إذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها، وأن الأخبار السلبية  
الاستقبالية كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية، وحاصل ما ذكره  
الشارح من الدفع أن المعتبر ثبوت النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة على حسب  
اعتبار النسبة الكلامية، فإن كانت ماضوية: اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي، وإن  
كانت حالية: اعتبر ثبوتها في الحال، وإن كانت استقبالية: اعتبر ثبوتها في الاستقبال،  
فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية.

(قوله: أى يكون بين الطرفين في الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر  
فهو غير الخارج في كلام المصنف؛ لأن المراد بالنسبة الخارجية كما علمت، وأشار  
الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة  
الخارجية، وقوله: أى يكون تفسيرا لقول المصنف إن كان لنسبته إلخ، وحيث أن  
الأولى أن يقول أى يكن؛ لأنه تفسير للمحزوم محلا أو يقول أى كان (قوله: أى تطابق  
تلك النسبة) أى: المفهومة من الكلام، وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية.

واعلم أنه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الخارجية  
للكلامية، لأن المطابقة لا تتحقق إلا بين أمرين، فكل منها مطابق للآخر إلا أن الأولى  
أن يجعل الأصل مطابقا بالفتح، فلذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة  
بالفتح لكونها الأصل (قوله: بأن يكونا ثبوتين) نحو: زيد قائم، وكان زيد قائما في  
الواقع، وقوله: أو سلبين أى نحو: ليس زيد قائما، والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله:  
بأن تكون النسبة إلخ) أى: نحو زيد قائم، والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله: أو  
بالعكس) أى: كقولك ليس زيد قائما وكان زيد في الواقع قائما.

فالكلام غير (والا) أى: وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء؛ .....

وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية في القضية الموجبة ثبوت شىء لشيء، وفي السالبة انتفاء شىء عن شىء، وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة والذي عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائماً ثبوتية، بمعنى أنها دائماً تعلق أحد الطرفين بالآخر، ولا تكون عدم التعلق، قالوا: وهذا لا ينافي أنها تكون سلبية؛ لأنه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شىء عن شىء كما يقول المتقدمون، بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كما في النفي المحصل نحو: ليس زيد بقائم، أو دخل السلب في مفهومها كما في النفي المعدول نحو: زيد هو ليس بقائم، والأولى أن يحمل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى ليوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقاً وهي تعلق أحد الشيعين بالآخر، فإن ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق.

(قوله: فالكلام غير) أى: من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق، والكذب يسمى غيراً من حيث احتماله لهما، ومن حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث إفادته الحكم إخباراً، ومن حيث كونه جزءاً من الدليل يسمى مقدمة، ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث إنه يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة، واختلاف العبارات بحسب الاعتبار، وإنما قدر الشارح فالكلام لأن جواب الشرط لا يكون إلا جملة (قوله: أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك) أى: تطابقه تلك النسبة أو لا تطابقه فهو إنشاء.

اعلم أن الكلام المنفى إذا كان فيه قيد، أو قيود، كان النفي متوجهاً للقيد أو القيود في الغالب، ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والمقيد معاً. إذا علمت هذا، فاعلم أن في كلام المصنف مقيداً وهو النسبة وقيدان وهما الخارج، والمطابقة وعدمها، فإن جعلت النفي منصبا على المقيد والقيدين اقتضى ذلك أن الإنشاء لا نسبة له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح؛ لأن الإنشاء له نسبة قطعاً إلا أنها غير حكمية كما تقدم لك ذلك عن قرب، وإن جعلت النفي منصبا على القيد دون المقيد كما هو

.....  
الغالب يقتضى أن الإنشاء له نسبة ولا خارج لها أصلاً يطابق أو لا يطابق، وهذا خلاف التحقيق.

والتحقيق كما قال الشارح: إن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان ولا يتطابقان تارة أخرى، فنحو: هل زيد قائم، وقم النسبة الكلامية لسأول طلب الفهم من المخاطب، وللثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسى للفهم فى الأول، والقيام فى الثانى، فإن كان الطلب النفسى ثابتاً للمتكلم فى الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسى ليس ثابتاً للمتكلم فى الواقع كان الخارج غير مطابق، ونحو: بعث الإنشائى نسبته الكلامية لإيجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية لإيجاد القائم بنفس المتكلم، فإن كان الإيجاد ثابتاً للمتكلم فى الواقع كان مطابقاً، وإلا فلا، وما يدل على أن الإنشاء له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، أن النسبة بين كل أمرين فى الواقع، إما ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلى، وإلا لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والنسبة بين الأمرين فى الواقع نسبة خارجية، وهى إما: مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أولاً، فعلم من هذا أن النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لا بد منها فى الخبر والإنشاء، والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد، فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها، وهذا محصل ما أشار له الشارح بقوله: وتحقيق ذلك إلخ، ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بأن يجعل فى قوله: فى جانب الخبر إن كان لنسبته خارج تطابقه أى: يقصد مطابقتها له أو يقصد عدم مطابقتها له فخير، وقوله وإلا لإنشاء أى: وإلا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقتها أو عدم مطابقتها لإنشاء، ويجعل النفى منصباً على القيد الأخير أعنى: تقصد مطابقتها، فكانه قيل: وإن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، لكن لم يقصد لإنشاء وفيه بحث؛ لأنه لا خير يقصد به عدم مطابقة نسبته؛ لأن الخير وضع للمطابقة، وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه، وإنما هو احتمال عقلى كما يأتى.

وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ  
موجدا لها .....

بقى شيء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن  
يقصد المتكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه، ومودى الحكاية هو مودى  
المطابقة، فقولنا: زيد قائم. قصدنا به حكاية ثبوت القيام لزيد في الواقع، بمعنى أن في  
الواقع شيئا هو قيام زيد حكيته بقولك: زيد قائم، بخلاف: اضرب ونحوه من صيغ  
الإنشاء، فإنه لم يقصد به حكاية شيء، بل المقصود بإحداث مدلوله وهو طلب الضرب  
وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ، فإن قصدت بصيغة  
الإنشاء المطابقة أى: حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائل  
بالنفس مثلاً كان محيراً مجازاً، وصار معنى: اضرب: أنا طالب للضرب، والحاصل أن  
النسبة التي لها خارج هي التي تكون حكاية عن نسبة أى حالة بين الطرفين في نفس  
الأمر ونسب الإنشاء ليست حكاية، بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة  
أو تحسر أو نحو ذلك، وحينئذ فالنسب الإنشائية لا خارج لها، ولهذا اختار أرباب  
حواشي المطول كالغنائري والقرمي وعبد الحكيم رجوع النفس في كلام المصنف  
للقليدين كما هو المتبادر منه، وأن النسبة لا محالة موجودة في الإنشاء دون الخارج  
ودون قيده، واستدلوا على أنه لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكذب؛  
لأنهما من لوازم الخارجية، واللازم باطل فكذلك الملزوم.

(قوله: وتحقيق ذلك) أى: الفرق بين الإنشاء والخبر، وقوله أن الكلام: بمعنى  
مطلقاً، وحاصله أن للإنشاء أيضاً نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، والفرق بينه وبين  
الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الإنشاء، وفي قوله وتحقيق  
إلخ: إشارة إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج،  
والإنشاء لا خارج له، كلام ظاهري بخلاف التحقيق، وقد علمت ما في ذلك التحقيق  
وأن الحق خلافه (قوله: بحيث تحصل) الباء للملابسة أى: ملتبسة بحالة، وهي أن تحصل  
من اللفظ أى: تفهم منه، فالعطف مغاير أو توجد، فالعطف تفسيري، ومعنى إيجاد اللفظ

من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر؛ لأن النسبة المفهومة من الكلام .....

لها: أن لا تحصل بدونه، فإذا قلت: اضرب زيداً، فنسبته المفهومة منه طلب الضرب، ولا شك أن ذلك لا يحصل إلا بهذا اللفظ، ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شيء حاصل في الواقع: كالطلب القائم بالنفس، ثم لا يخفى أن الفعل المتعدى للمفعول فيه النسبتان: نسبة الفعل للفاعل، ونسبته للمفعول، فقول الشارح. إما أن تكون نسبته إلخ: يصح أن يراد بها كل منهما؛ لأن كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجداً لها.

(قوله: من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا ينافي أن الإنشاء له نسبة خارجية؛ لأن نفي القصد إلى كونه دالاً على النسبة الواقعية لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة، ثم إن الأولى للشارح أن يقول: من غير قصد إلى كونها مطابقة لنسبة في الواقع وهو الإنشاء، وذلك لأن ظاهره يقتضي أن الفرق بين الإنشاء والخبر قصد الدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين، وعدم قصد تلك الدلالة، مع أن الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وإن كان يمكن أن يقال: إنه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة في الواقع عدم قصد المطابقة.

(قوله: بحيث يقصد) المناسب أن يقول أو يكون نسبة تقصد مطابقتها للنسبة الخارجية أو عدم مطابقتها لها (قوله: لأن النسبة المفهومة إلخ) علة لما تضمنه قوله: أو تكون نسبته بحيث إلخ، من أن في الخبر نسبتين لا أنه متعلق بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن في الكلام مطلقاً نسبتين؛ لأنه وإن كان صحيحاً لما تقرر من أن في الإنشاء أيضاً خارجاً إلا إنه لا يناسب قوله: فإنك إذا قلت إلخ؛ لأنه لا تعرض فيه للإنشاء، وقد يقال: إن قوله: المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر، ربما يؤيد الاحتمال الثاني، وتمثيل الشارح بما إذا قلت: زيد قائم لا يخصص، نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك، وقوله: بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الأول؛ لأن كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر، إذ النسبة في: (اضرب) مثلاً تعلق الضرب بالمعاطب

الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيعين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيعين في الواقع .....

على وجه طلبه منه، وحاصل ما أفاده هذا التعليل: أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج، ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن.

(قوله: الحاصلة في الذهن) أشار به إلى أن النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار، فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها: نسبة كلامية، ومن حيث إدراكها في الذهن وتصورها فيه يقال لها: ذهنية، وقوله الحاصلة في الذهن يشمل الكواذب عمداً؛ لأن الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت مستحيلة.

(قوله: لا بد أن تكون بين الشيعين) هما الموضوع والمحمول، أي: لأنهما مسن المعاني الجزئية فلا تتعقل إلا بتعقل هذين الشيعين، وقوله لا بد: خبر أن (قوله: ومع قطع النظر عن الذهن لا بد إلخ) لا بد عطف على لا بد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير، والأصل ولا بد من قطع النظر عن الذهن أن يكون إلخ، والواو وفي قوله وأن يكون: زائدة في متعلق اسم لا، والأصل لا بد أن يكون أي: لا بد من أن يكون، أي: لا غنى عن أن يكون، فالواو هنا كـ(هي) في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْفَى لِأَجْبَرٍ كَسْرَهُ حِفَاطًا وَيَنْوِي مِنْ مَسْفَافِهِ كَسْرِي

فإن الواو في قوله وينوي: زائدة دعوها في الكلام كخروجها، وخبر لا محذوف أي: حاصل، ومصعب التعليل قوله: ولا بد أن يكون بين هذين الشيعين إلخ، بقي شيء آخر وهو أن في كلام الشارح أموراً منها: أن كون النسبة المفهومة من الكلام لا بد أن تكون بين شيعين، هذا أمر معلوم لا يتوهم إنكاره فلا فائدة في الإخبار به، فالأولى أن يقول: لأن النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعاً، ومع قطع النظر عن الذهن

(١) البيت من الطويل، وهو لعامر بن مجنون في حماسة البحري ص ٧٥، وشرح شواهد المغني ٧٨١/٢، ومجالس ثعلب ١٧٣/١ ولكنانة بن عبد القفي أو للحارث بن ولة في الحماسة الشجرية ٢٦٤/١ وللأجرد في الشعر والشعراء ٧٣٨/٢ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٦٢/٢ ويروى: وما بال من أسفى لأجبر عظمته



نسبة: ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك. ....

يُحد نسبة بين جزأى الكلام حاصلة في الخارج، فقد تحقق وجود النسبتين في الكلام وتحقق الفرق بينهما، وذلك لأن الكلامية طرفها الذهن والخارجية طرفها الخارج أفاده شيخنا العدوى.

ومنها أن قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون إلخ: ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التي حكم فيها على أفراد الموضوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا: الإنسان حيوان، فإن الحيوانية ثابتة لأفراد الإنسان في الخارج، مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التي حكم فيها على أفراد الموضوع التي لا تحقق لها في الخارج بأن كانت كلها ذهنية أو بعضها ذهني وبعضها محارجي، فالأولى كقولنا: شريك الباري ممتنع، والثانية كقولنا: ما سوى الواجب تعالى ممكن؛ لأن أفراد ما سوى الواجب يشمل المستحيل العادى كبحر من زئبق ولا وجود له إلا في الذهن؛ لأن القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن، إذ لا وجود لها إلا فيه ولا وجود لها في محارج الأعيان مع أن القضايا مطلقا لها نسبة محارجية.

وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن، النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الأمر لا محارج الأعيان، فدخلت تلك القضايا المذكورة، أو يقال: إن قوله ومع قطع النظر إلخ، في معنى المبالغة، وكأنه قال ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين نسبة في الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن أى: هذا إذا لم يقطع النظر عن الذهن، بل نظر إليه كما في القضايا الذهنية، بل وقطع النظر عنه كما في القضايا الخارجية، وليس قوله مع قطع النظر: شرعاً لوجود النسبة الخارجية، وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله: نسبة ثبوتية) أى: وهى النسبة الخارجية، وقوله بأن يكون هذا أى: الموضوع ذاك أى: المحمول كما في: زيد قائم، فإن المراد من القائم نفس زيد، وقوله بأن لا يكون هذا أى: الموضوع ذاك، أى: المحمول، كما في: زيد ليس بقائم، فإنه يدل على أن زيدا غير القائم في الواقع، وقوله بأن يكون هذا ذاك أى: مثلاً لأجل دعول القضايا الشرطية، فإن النسبة فيها اللزوم لا أن هذا

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم-فإن القيام حصل لزيد قطعاً، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية، أو ليست منها؛ .....

ذاك، إذ هذا إنما يظهر في الحملية (قوله: ألا ترى إلخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية.

(قوله: فإن القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل له في الواقع إذا كان الكلام صادقا، وفي الكلام حذف شيء يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعاً أو ليس بحاصل له قطعاً، وحصوله وعدم حصوله في الواقع هو النسبة الخارجية التي تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام، وقوله: قطعاً، أي: وإن قطعت النظر عن إدراك الذهن فليس القطع بمعنى الجرم، وهذا الاحتمال هو المناسب لسباق الكلام ويحتمل أن المراد، فإن القيام حاصل لزيد أي بمقتضى دلالة الكلام لا بالنظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لأن الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها في الخارج، وأما احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم للفظ (قوله: سواء قلنا إلخ) هذا تعميم في قوله: فإن القيام حاصل لزيد قطعاً، وهذا التعميم زيادة فائدة ولا دخل له في الاستدلال المشار له بقوله ألا ترى إلخ.

(قوله: من الأمور الخارجية) أي: بناء على مذهب الحكماء من أن الأعراض النسبية لها وجود أي تحقق في الخارج، أي: خارج الأعيان بمكن رؤيتها، وقوله أو ليست منها أي: من الأمور الخارجية، بل من الأمور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فإنهم يقولون: إن الأعراض النسبية أمور اعتبارية لا تحقق لها في خارج الأعيان، بل في خارج الأذهان؛ لأن لها تحقفاً في نفسها، لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر، بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها في نفسها، بل في الذهن فقط، فإن قلت: حيث كانت الأمور الاعتبارية لا وجود لها في خارج الأعيان، بل ولا في خارج الأذهان على هذا القول، فما الفرق بين الصادق منها والكاذب؟ قلت: الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستند له، بل هو أمر ينتزعه الذهن كبعل الكرم وكرم البخيل، والاعتبار الصادق يستند للأمور الخارجية: كأبوة زيد لعمرو، فإن قلت إذا كانت النسبة أمراً اعتبارياً على ما يقوله أهل

وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والخبر .....

السنة، فما معنى نسبتها للخارج وقولهم بخارجية ووصفهم لها بالوجود في قولهم إنما موجودة في الخارج، وهل هذا إلا تنافٍ؟ قلت: المراد بوجودها ثبوتها وتحقيقها والمراد بالخارج الذي نسبت له خارج الأذهان، وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: وهذا معنى إلخ.

(قوله: وهذا معنى إلخ) أى: وما ذكرناه من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيعين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود إلخ، فاسم الإشارة راجع لوجود النسبة في الواقع بين الشيعين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن، أى: إن معنى وجود النسبة الخارجية تحقيقها في الواقع أى: تحقيقها في ذاتها بين الشيعين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض، وليس المراد بوجودها تحقيقها في خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها: كرياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت إليه النسبة خارج الذهن وهو الواقع ونفس الأمر، وليس المراد به خارج الأعيان؛ لأن الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أى: نفس الشيء، ومعنى الأعيان أى: الأشياء المعينة المشاهدة، ومعنى وجود الشيء فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها، إذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة في نفس الأمر معناه: أنها متحققة في نفسها، بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض، فهو إظهار في محل الإضمار، وإذا قيل: زيد موجود في خارج الأعيان، فمعناه أنه من جملة الأمور المعينة المشاهدة التي يمكن رؤيتها.

واعلم أن الموجود أى: المتحقق في خارج الأذهان أعم من الموجود، أى: المتحقق في خارج الأعيان؛ لأن الأول إما أن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجوداً في خارج الأعيان أيضاً أو لا، فيكون موجوداً في خارج الأذهان فقط، فزيد يصدق عليه أنه موجود في خارج الأذهان والأعيان، والنسبة الخارجية يصدق عليها أنها موجودة في خارج الأذهان لا في خارج الأعيان؛ لأن لها تحققاً في نفسها، لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة، وأن الاعتباريات قسمان: قسم لا تحقق له في نفسه، بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض، وهذا لا تحقق له لا في خارج الأذهان ولا

لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلقات إذا  
كان فعلا .....

في خارج الأعيان، ومنها ماله تحقق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض  
الفارض، وهذا الثاني هو الموجود من الاعتبارات خارج الأذهان. قرر ذلك كله شيخنا  
العلامة العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان.

(قوله: لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد) أى: وحينئذ فلا بد لها من  
أبواب ثلاثة تبين أحوالها، فإذا ضمنت هذه الثلاثة لباب الإنشاء المبين لأحواله كانت  
الأبواب أربعة وكان الأولى للمصنف أن يقول: من إسناد ومسند إليه ومسند ليوافق ما  
مر من قوله: وينحصر في ثمانية أبواب أحوال الإسناد إلخ، وما يأتي في ترتيب الأبواب،  
وليتصل المسند بما يتعلق به، إلا أن يقال إنه لاحظ أن الإسناد رابطة بين شهيدين لا يعقل  
إلا بعد تعقلهما، فرتبته التأخير، لكن فيه ما يأتي.

(قوله: والمسند قد يكون إلخ) وذلك نحو: ضرب زيد عمراً، فاحتج لباب  
خامس يبين أحواله، وقضية كلامه أن المسند إليه لا يكون له متعلق وليس كذلك، إذ  
المسند إليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقاً نحو: المنطلق يوم الجمعة زيد،  
والضارب زيداً قائم، ومعلم زيد عمراً شاخصاً حاضراً، ويحاجب بأن المسند إليه في  
الأولين في الحقيقة إنما هو أل والمتعلق المذكور للصلة لا للمسند إليه، وأما في الثالث  
فالمنصوب فيه ليس بفضلة، وإنما هو عمدة بدليل الإضمار في التنازع أو يحسب بأن  
المصنف إنما اقتصر على المسند؛ لأن الغالب في المسند أن يكون له متعلق دون المسند  
إليه وإنما كان الغالب في المسند أن يكون له متعلقات دون المسند إليه؛ لأن المسند في  
الغالب يكون مشتقاً والمسند إليه جامد، وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقاً يكسبون  
له متعلقات أكثر.

بقي شيء آخر: وهو أن المسند إذا كان فعلاً أو بمعناه فلا بد له من متعلقات؛  
لأنه وإن لم يلزم أن يكون متعلقاته لكن لا بد له من مفعول مطلق ومفعول فيه، نعم قد  
يحذف وكلام المصنف أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول: أما حذفه فلكذا وظاهر

أو في معناه) كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وما أشبه ذلك. ولا وجه  
لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من .....

قول المصنف هنا، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أنه لا تلزمه المتعلقات إذا  
كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت، والجواب أن في كلام المصنف حذفًا،  
والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك، أي: كما إذا كان جامدا نحو:  
زيد أعوك، وإنما يكون له ذلك إذا كان فعلا إلخ (قوله: أو في معناه) أي: أو كان في معناه  
أي ملتبسا بمعناه التضمني من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث.

(قوله: كالمصدر إلخ) التمثيل بالمصدر وما معه لما هو في معنى الفعل وإنما يستقيم  
على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن  
حروفه: كالمصدر والوصف أو لا كحروف التنبيه وأسماء الإشارة ونحوها، وأما على  
تقدير أن يراد بالفعل الفعل الحقيقي أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن  
حروفه، فيكون المراد بما في معناه مالا يتضمن حروفه: كالظرف واسم الفعل واسم  
الإشارة ونحوها (قوله: ولا وجه لتخصيص إلخ) أي: لأن الإنشاء لا بد له أيضا مما  
ذكر، فكان على المصنف أن يقول: وكل من الخبر والإنشاء لا بد له من مسند إلخ،  
وقد يجاب بأنه إنما يخص الخبر بالذكر لكونه أعظم شأنًا وأكثر فائدة واشتمالا على  
النكات والخصوصيات البديعة التي بها التفاضل ولكونه أصلا في الكلام لحصول  
الإنشائية، إما بنقل كما في: بعت، أو زيادة أداة كما في: لتضرب ولا تضرب، أو  
حذف كما في: اضرب، فإن أصله لتضرب، وبالجمله فالخبر هو الجزء الأعظم، فلذا  
أفرد المصنف الأبحاث عن أحوال أجزائه من مسند إليه ومسند وإسناد بالتدوين، وجعل  
للبحث عن حال كل واحد منها بابا على حدة، وأحال معرفة أحوال أجزاء ما عداه  
عليه فيما يأتي، حيث يقول في آخر أحوال المسند: تنبيه، ما تقدم من الاعتبارات في  
أحوال المسند إليه أو المسند أو الإسناد كما تجرى في الخبر تجرى في الإنشاء.

(قوله: الإسناد) أي: بين المسند والمسند إليه، إما بقصر نحو: ما زيد إلا قائل،  
أو بدونه نحو: زيد قائم، وقوله والتعلق أي: بين المسند والفضلات المشار إليها بقوله قد

الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ .....

يكون له متعلقا إما بقصر نحو: زيد ما ضرب إلا عمرا، وقد يكون بدون قصر نحو: زيد ضرب عمرا (قوله: إما بقصر إلخ) أى: وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواته (قوله: إما معطوفة) أى: تلك الجملة المقرونة، وهو المسمى بالوصل، وقوله أو غير معطوفة أى: تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل، فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك؛ لأن هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر، ثم إن المراد بقوله وكل جملة قرنت بأخرى أى: مما يقبل العطف في أداء أصل المعنى، وحينئذ فلا يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو: جاء زيد يركب يسرع، فاندفع ما يقال إنما داخلة في قوله: أو غير معطوفة مع أنها ليست من الفصل والوصل، بل من متعلقات الفعل، وإنما ذكر المصنف التذييب في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله: أو غير معطوفة أو متروكة العطف كان أولى؛ لأن الترك يشعر بقبول المتروك العطف.

(قوله: إما زائد على أصل المراد) أى: وهو الإطناب، وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصاً أيضاً وهو المساواة أو كان ناقصاً وهو الإيجاز أى: وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والإطناب والمساواة (قوله: احترز به) أى بقوله: لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لا لفائدة، وكذا احترز به عن الحشو، فإنه أيضاً زيادة على أصل المراد لا لفائدة، لكنها في الثاني متعينة دون الأول على ما باتى.

(قوله: على أنه لا حاجة إليه) على للاستدراك أى: لكن لا حاجة إليه أى: إلى ذلك القيد وهو قوله: لفائدة؛ وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال، ومتى كان مطابقاً لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة، ومتى كان زائدا لا لفائدة فلا يكون بليغا- هذا كلامه، وفيه أن هذا لا يتم إلا لو قلنا: إن كل كلمة من الكلام البليغ لا بد أن يكون يقتضيها الحال، فإذا كانت فيه كلمة لا يقتضيها الحال بأن كانت زائدة

(أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكر من القصر  
والفصل والوصل والإيجاز .....

كان الكلام غير بليغ، كما إذا قلت لخالي الذهن: زيد قائم في الدار، فإن قولك في  
الدار غير محتاج إليه، والحق أنه يقال له بليغ، ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج  
إليه لإخراج ما ذكر، سلمنا أن قيد البليغ يغني عن قوله لفائدة، فيقال إن قصد المصنف  
تحقيق معنى الإطناب وإيضاحه وبيان أن الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة  
بالفائدة لربما تورهم أن الإطناب هو الزيادة مطلقاً لإطلاقها عن قيد الفائدة مع أنه مقيد  
بها في الواقع (قوله: أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد  
لفائدة فيدخل فيه التطويل والحشو؛ لأن غير الزائد لفائدة صادق بغیر الزائد أصلاً  
وبالزائد لا لفائدة، فكان الأولى أن يقول: أو غير زائد على أصل المراد أصلاً ويقيده  
بكونه لفائدة؛ لأن عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة.

(قوله: هذا كله إلخ) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلاً من أحوال كل  
من المسند إليه والمسند ومتعلقات المسند، فلذا ذكرت في كل من باب أحوال المسند إليه  
وأحوال المسند وأحوال المتعلقات، ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف في ألفا أحوال  
لثلاثة: القصر فهو تارة يتعلق بالمسند إليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات، فكان المناسب أن  
لا يخص بباب، بل يذكر في باب المسند إليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر  
والحذف والفصل والوصل من أحوال الجملة الخيرية، فالمناسب أن يذكر في أحوال الإسناد:  
كالتأكيد والحقيقة العقلية والجهاز العقلي ولا يخصهما بباب، وكل واحد من الإيجاز والإطناب  
والمساواة تارة يتعلق بالجملة وتارة يتعلق بالمسند إليه وتارة يتعلق بالمسند، فالمناسب ذكر هذه  
الثلاثة في باب الإسناد وفي باب المسند إليه والمسند، ولا يخصها بباب، إذا علمت هذا،  
فيقال: كأن الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر؛ لأنه معلوم بالاستقراء، بل الأولى له  
أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الأمور الثلاثة بباب على حدته، وإلى هذا أشار الشارح  
بقوله وهذا أي: دليل الحصر، أعني: قول المصنف؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء إلى آخر  
ما ذكره في دليل الحصر (قوله: لكن لا طائل تحته) أي: لا فائدة له (قوله: لأن جميع إلخ)

ومقابليه إنما هو من أحوال الجملة، أو المسند إليه، أو المسند؛ مثل: التأكيد، والتقديم، والتأخير، وغير ذلك. فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها؛ وقد لخصنا ذلك في الشرح.

علة لمحدوف أى: والأولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الأحوال: كالقصر والفصل والوصل والإطناب ومقابليه بأبواب؛ وذلك لأن إلخ.

(قوله: ومقابليه) أى: الإيجاز والمساواة (قوله: إنما هو) أى: جميع ما ذكر (قوله: من أحوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة إذا تعلقت بجملة، وقوله: أو المسند إليه أو المسند - هذا بالنظر للقصر وللإطناب ومقابليه إذا تعلقت بمفرد، وكان عليه أن يزيد أو المتعلق (قوله: مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والإيجاز ومقابليه إذا تعلقا بجملة، وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والإيجاز ومقابليه إذا تعلقا بمفرد، فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح: لأن جميع إلخ: علة لمحدوف، وأن في كلام الشارح توزيعاً (قوله: في هذا المقام) أى: مقام حصر المقصود من علم المعاني في الأبواب الثمانية (قوله: بيان سبب إفرادها) أى: عن غيرها من الأحوال وعدم ذكرها معها في باب أحوال الإسناد الخبرى والمسند إليه والمسند والمتعلقات.

(قوله: وجعلها أبواباً) تفسير لما قبله، والحاصل أن الثمرة في بيان وجه إفراد هذه الثلاثة بأبواب، وعدم ذكرها مع غيرها من الأحوال في باب الإسناد الخبرى بالنسبة للفصل والوصل، وكذا بالنسبة للإيجاز ومقابليه، وفي المسند إليه والمسند والمتعلقات بالنسبة للقصر، وكذا بالنسبة للإيجاز ومقابليه، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته؛ لأن هذا معلوم باستقراء كلامه.

(قوله: وقد لخصنا ذلك) أى: بيان السبب في إفرادها أى: ذكرنا السبب بعارة ملخصة وحاصل ما ذكره الشارح في كبره أنه إنما أفردنا بأبواب؛ لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها، بخلاف غيرها من الأحوال: كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها من الأحوال، فلذا لم تفرد بأبواب فتأمل.



## [المحصار الخبر في الصادق والكاذب]:

[تنبيه] على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة ما إليه في

قوله: تطابقه أو لا تطابقه: .....

### تنبيه

(قوله: تنبيه) هو محير لمحذوف أى: هذا تنبيه، وهو لغة: الإيقاظ، واصطلاحاً: اسم للكلام مفصل لاحق يفهم معناه إجمالاً من الكلام السابق (قوله: على تفسير) متعلق بتنبيه إن أريد منه المعنى اللغوي؛ لأنه مصدر، وإن أريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل (على) بمعنى (في) متعلقة بمحذوف أى: كائن في تفسير أو على حالها متعلقة بمشتمل أى: مشتمل على مفسرهما - كذا قيل، وقد يقال: إنه يتعين الثاني؛ لأنه وإن كان في الأصل مصدر، إلا أنه انسلخ عن المصدرية وجعل اسماً للألفاظ المعصورة.

(قوله: الذي قد سبق إشارة ما إليه) (ما) زائدة لتأكيد التقليل أى: الذي قد سبقت الإشارة إليه إشارة خفية ووجه تلك الإشارة أنه قال أولاً تطابقه أو لا تطابقه، فأفاد أن الكلام الخبري إما أن توجد فيه المطابقة أو لا، ولا شك أن المطابقة هي: الصدق وعدمها هو الكذب، فقد علم مما تقدم ذات الصدق وذات الكذب، وإن لم يعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجملة أى: باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما، ولذا كانت تلك الإشارة خفية، وأشار الشارح بقوله الذي قد سبق إلى وجه تسمية هذا البحث تنبيهاً؛ لأن التنبيه ألفاظ يترجم بها عما أشير إليه في الكلام السابق، فإن قلت: الكلام السابق فيه الإشارة إلى مسند هذا الخبر الذي ذكره في التنبيه إذ لم يعلم منه إلا المطابقة وعدمها، وأما المسند إليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلم ما سبق، والمتعارف جعل التنبيه عنواناً لتفصيل شيء علم من الكلام بداهة أو قريباً من البداهة، ولا يكون الخبر المذكور معلوماً مما سبق كذلك، إلا إذا علم سائر أجزائه ولم يعلم هنا إلا المسند فقط، وحينئذ فلا يصح تسمية هذا المبحث بالتنبيه. قلت: قد أحسب بأن المتعارف استعمال التنبيه في مقامين.

اختلف القائلون بالانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما؛ فقول: .....

الأول: ما سبق وهو الألفاظ التي يعنون بها عن تفصيل شيء علم إجمالاً من الكلام السابق بداهة أو قريباً من البداهة.

الثاني: أن يكون البحث اللاحق معلوماً من الكلام السابق إجمالاً ولو نظرياً وما ذكر هنا من هذا القبيل، فإن قلت: إن الذي عرف مما تقدم إنما هو مذهب الجمهور، وأما مذهب الجاحظ<sup>(١)</sup> والنظام<sup>(٢)</sup> ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم لا إجمالاً ولا تفصيلاً، وحينئذ فجميع ما ذكره في هذا البحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيهاً، وأجيب بأن مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذي هو معلوم مما مر، وأما ما ذكر معه فهو مذكور استطراداً زيادة على الترجمة وهي لا تضر، وإلى هذا الجواب يشير قول الشارح: تنبيه على تفسير الصدق والكذب، فإنه يشير إلى خروج الأدلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه.

(قوله: اختلف القائلون إلخ) حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر - هل ينحصر في الصادق والكاذب؟ وبه قال الجمهور والنظام أو لا ينحصر، بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ. والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب، فالجمهور فسروهما بتفسير، والنظام فسرها بتفسير (قوله: في الصدق) أي: في ذي الصدق وذي الكذب وهو الصادق والكاذب وإنما قدرنا ذلك؛ لأن الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب؛ لأنهما من أوصافه.

---

(١) هو العلامة المتبحر أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري المعتزلي صاحب التصانيف أخذ عن النظام - روى عن أبي يوسف القاضي ومما به أشرس - وروى عنه أبو العناء، ويموت بن المزرع ابن أخته - وكان أحد الأذكياء - قال الذهبي: كان ماجناً قليل الدين له نواذر وقال: كان من محور العلم وتصانيفه كثيرة جداً، قيل: لم يقع بيده كتاب قط إلا استوفى قراءته، حتى إنه كان يكتري دكاكين الكتبيين ويبيت فيها للمطالعة وكان داهية في قوة الحفظ، وللشارح كلام عنه، سيأتي عند حديثه عن انحصار الخبر في الصدق والكذب وذكر رأي الجاحظ في ذلك.

وانظر السير (٥٢٦/١١) والأعلام (٧٤/٥).

(٢) هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام أبو إسحاق، شيخ من شيوخ المعتزلة، توفي بين سنة ٢٢١-٢٣١هـ.

(صدق الخبر مطابقته) أى: مطابقة حكمه (للوواقع) وهو الخارج الذى يكون  
لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى: كذب الخبر (عدمها) أى: عدم مطابقته  
للوواقع؟ .....

(قوله: صدق الخبر مطابقته للواقع) لم يذكر المصنف دليله كما صنع فى  
القولين بعده أيهما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها؛ ولأنه بلغ من  
الظهور إلى حالة لا يحتاج إلى الدليل (قوله: أى مطابقة حكمه) أشار الشارح بذلك إلى  
أن فى كلام المصنف حذف مضاف، والحامل له على ذلك أن الخبر عبارة عن اللفظ  
وهو لا يوصف بالمطابقة للعارج حقيقة والذى يوصف بها إنما هو النسبة الكلامية  
المفهومة منه وهى ثبوت المحكوم للمحكوم عليه، وانتفاؤه عنه وهى المعبر عنها بالوقوع  
أو (اللا وقوع) فى كلامهم وهى المرادة بالحكم فى كلام الشارح، وليس المراد به  
الامتناع والانتزاع (قوله: للواقع) اللام زائدة للتقوية؛ لأن مادة المطابقة تتعدى بنفسها،  
والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى الخارج أى: فى الواقع ونفس  
الأمر بقطع النظر عن الكلام، وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر، وحاصل كلامه أن  
صدق الخبر مطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد أم لا، كما  
لو قال السنى: العالم حادث، أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفيلسوفى (قوله:  
وهو الخارج الذى يكون إلخ) أضاف الخارج إلى نسبة الكلام الخبرى؛ لأنه متحد معها  
بالذات إن كان هناك مطابقة ونقيضها إن لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا إلى أن  
الواقع هنا ليس بمعنى نفس الأمر، بل المراد به الخارج المذكور فى قول المصنف سابقاً إن  
كان نسبته عارج أى: نسبة عارجية، وإنما حمل على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لا  
على نفس الأمر؛ لأن المطابقة ليس بين حكم الخبر ونفس الأمر، بل بين حكم الخبر وما  
فى نفس الأمر وهو حال الطرفين فى الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام  
وهو النسبة الخارجية.

(قوله: أى عدم مطابقته) أى: عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه  
للوواقع أى: النسبة الخارجية، وذلك كما فى قول الفيلسوفى: العالم قسم، فهو غير كاذب

يعنى: أن الشيعيين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع؛ أى: مع قطع النظر .....

وإن طابق حكمه اعتقاده، وكذلك إذا قاله السنن وإن خالف اعتقاده، ثم إنه على هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب؛ لأن مدلوله أعنى النسبة بمعنى الوقوع أو اللاوقوع إن طابقت الواقع فهو صادق وإلا فكاذب، فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله: يعنى إلخ) هذا زيادة توضيح للكلام السابق، وقرر شيخنا العدوى أنه أتى بالعناية؛ لأن المتبادر من المصنف أن المطابقة معتبرة بين ذات الخير ونفس الأمر مع أنها إنما تعتبر أولاً وبالذات بين حكم الخير وما في نفس الأمر، لكن أنت عجير بأن هذه العناية لا يحتاج إليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج، بمعنى النسبة الخارجية، والمراد بالشيعيين المحكوم عليه والمحكوم به: كزيد والقيام (قوله: وأن يكون) الواو زائدة أى: لا بد من أن يكون، ومعنى لا بد: لا فرار، وبد: اسم لا، والجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وعبرها محذوف (قوله: في الواقع) أى: في نفس الأمر، ولما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له في الواقع، قال: أى مع قطع النظر عما في الذهن، فينبغى أن يكون هذا تفسيراً لقوله في الواقع، تفسير مراد لا تقييده له، ولما كان هذا أى قوله: مع قطع النظر عما في الذهن، قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التي لا ثبوت لها إلا في الذهن لا في الخارج، كقولنا: اجتماع الضدين ثابت، فإن هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الذهن؛ لأنه لا تحقق لها إلا في الذهن لا في الخارج، قال وعما يدل عليه الكلام إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقاً، وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال أى: مع قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام، ولا شك أنه إذا قطع النظر عما في الذهن من تلك الحيثية كان صادقاً بما إذا كانت النسبة في الذهن أو في الخارج كما في القضايا الخارجية، وقرر شيخنا العدوى أن قوله: أى مع قطع النظر. يجوز أن يكون في معنى المبالغة أى: أن النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الذهن أى: هذا إذا لم يقطع النظر عما

عما في الذهن، وعما يدل عليه الكلام، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين-صدق، .....

في الذهن، بل نظر إليه كما في القضايا الذهنية التي لا ثبوت لها خارجاً، بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية نحو: زيد قائم، وعلى كل حال ليس قوله: أى مع قطع النظر إلخ، قيد الوجود الخارجية، وعلى هذا التقرير فقوله: بعد ذلك: وعما يدل عليه الكلام عطف تفسر أى: أن المراد بما في الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله: عما في الذهن) أى: النسبة الذهنية، وقوله وعما يدل عليه الكلام أى: النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتباراً؛ لأنه إن اعتبر تقررهما في الذهن قبل النطق بهما فهى ذهنية، وإن اعتبر فهمهما من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله: فمطابقة إلخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم في قوله: مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المن للواقع النسبة الخارجية، وقد علم من هذا أن المنظور له في الصدق والكذب على هذا القول- النسبة الكلامية والخارجية فقط، بخلاف قول: النظام الآتي. فإنه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ، فإنه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتي بيانه.

(قوله: بأن تكون) أى: مصورة بأن تكون ثبوتيتين كما في: زيد قائم، وقد حصل القيام له في الواقع، وقوله: أو سلبيتين كما في قولك: زيد ليس بقائم، وكان لم يحصل له قيام في الواقع، ثم إن هذا الكلام أعنى قوله: بأن تكونا إلخ، يشير إلى تفسير المطابقة وعدمها، فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وأنه ليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه، وهذا بناء على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الإيقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد، وأما إذا قلنا: المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه، كما أن الخارجية كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقة هي الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه وبكفى في التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار، فارتباط أحد الشيعين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام، فلا يقال إن في مطابقة إحدى النسبتين للأخرى مطابقة الشيء لنفسه.

وعدمها بأن تكون إحداها ثبوتية والأخرى سلبية-كذب.

(وقيل) صدق الخبر .....

(قوله: بأن تكون إحداها ثبوتية إلخ) أى: كما إذا قيل: زيد قائم ولم يحصل له قيام فى الواقع، أو قلت: زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام، فللكذب صورتان كما أن للصدق صورتين.

بقى شىء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور؛ وذلك لأنه قد أخذ الخبر فى تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفاً على تصور الخبر، وقد عرفوا الخبر بأنه: ما احتمل الصدق والكذب لذاته، فقد أخذ فى تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفاً على تصورهما وهذا دور، وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذان فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الإعلام بالشىء على ما هو عليه أو على خلافه، والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض، فالذى يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب، بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به أو بما حصل مدلوله فى الخارج بدونه وكان حكاية عنه، وأورد على التعريف أيضاً المبالغات: كجئت اليوم ألف مرة، فإنه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب، فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع، وأجيب بأن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فهو كذب، وإن قصد معنى مجازياً: كالكثرة فى المثال؛ فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع، فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الوضعى. (قوله: وقيل) قائله النظام وهو من المعتزلة، وقد أشار المصنف إلى كمال سخافة هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بأنه النظام، وإلى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله، ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودى، إذا قال الإسلام باطل وتكذيبه إذا قال: الإسلام حق وإجماع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد، وبطلان اللازم يقتضى بطلان الملزوم، وإنما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على المحصار الخبر فى الصادق والكاذب.

(مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى: عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل: السماء تحتنا معتقداً ذلك-صدق، وقوله: السماء فوقنا غير معتقد ذلك-كذب،....

---

(قوله: مطابقته) أى: مطابقة حكمه، وقوله لاعتقاد المخبر: لعل المراد لما في اعتقاد المخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه، أو لمعتقد المخبر، وحاصله أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر وهى التى في ذهنه (قوله: ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للعطف على محذوف أى: سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ، بل ولو كان خطأ أو أن (لو) للمبالغة أى: هذا إذا كان الاعتقاد صواباً، بل ولو كان خطأ فما قبل المبالغة أولى بالحكم؛ وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صواباً كما في قولك: السماء فوقنا حال كونك معتقداً ذلك وما بعد المبالغة كقولك: السماء تحتنا معتقداً ذلك، فإن النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله: غير مطابق) تفسيرا لقوله خطأ، فكان المناسب التعبير بأى التفسيرية (قوله: أى عدم مطابقته) أى: عدم مطابقة نسبته المفهومة منه (قوله: ولو كان خطأ) أى: هذا إذا كان الاعتقاد غير خطأ، بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير في قول المصنف عدمها للمطابقة المفيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله: معتقداً ذلك) أى: ما ذكر من التحتية (قوله: غير معتقد ذلك) أى: ما ذكر من الفوقية والأولى أن يقول: معتقداً خلاف ذلك؛ لأن ما قاله صادق بصورتين ما إذا اعتقد عدم ذلك، وما إذا لم يوجد منه اعتقاد أصلاً وهو الشاك، فيكون غير الشاك داخلًا في الكذب فلا يتأتى له الإشكال الآتى له بعد ذلك، ولو قال مثل ما قلنا لكان قاصراً على الصورة الأولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيتأتى حينئذ الإشكال، وقد يقال إنما عبر بقوله غير معتقد ذلك؛ لأنه المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبد الحكيم وقال الغنيمي.

قوله: غير معتقد ذلك: محمول على اعتقاد خلافه؛ لأن موضوع المسألة أن المتكلم عنده اعتقاد إما لنسبة الخبر أو خلافها، وأما إذا انتفى الاعتقاد كما في الشاك

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن؛ وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال إنه كاذب؛ لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد، .....

فلا خير أصلاً أو هو كذب على ما سيأتى (قوله: والمراد إلخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصليين بمعنى الإدراك الجازم لا للدليل فيخرج اليقين أعنى العلم وهو الإدراك الجازم للدليل، والظن وهو الإدراك غير الجازم. بين أن المراد به هنا ما يشمل الإدراكين لا ما يقابلهما (قوله: الحكم الذهني إلخ) أى: النسبة المعتقدة اعتقاداً جازماً أو راجحاً، وقوله: فيعلم العلم والظن. نشر على ترتيب اللف (قوله: وهذا) أى: تفسير الصدق والكذب الذى حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل إلخ.

(قوله: لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الإشكال وحاصله أن الشاك في قيام زيد وعدم قيامه إذا قال: قام زيد. لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه؛ وذلك لأنه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخير أو لا يطابقه، فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوساطة بين الصدق والكذب، مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالوساطة بينهما، بل يقول بمحصر الخير في الصادق والكاذب (قوله: اللهم إلا أن يقال إلخ) قد حرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف، وكأنه يستعان في إثباته بالله تعالى ووجه الضعف هاهنا أنه خلاف المتبادر، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات وهو مخالف للإجماع كذا في الفنرى، وقال عبد الحكيم: وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله: أنه) أى: خبر الشاك كاذب (قوله: لأنه إذا انتفى الاعتقاد) أى: في خبر الشاك.

(قوله: صدق عدم مطابقته الاعتقاد) أى: لأن السالبة تصدق مع نفى الموضوع، فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد، فقول المصنف: والكذب عدم مطابقته الاعتقاد في معنى قولك: ليس الاعتقاد مطابقاً لحكم الخبر وهو سالبة صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقاً له وبأن لا يكون اعتقاد أصلاً، فحينئذ تعريف



والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة. (بدليل)  
قوله تعالى: .....

الكذب شامل لخبر الشاك. (قوله: والكلام إلخ) أشار بهذا إلى أن هذا الإشكال مبني على أن كلام الشاك يقال له خبرا باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الأخبار مطابقة لما في الواقع أو غير مطابقة له ولا يشترط أن تكون نسبة كائنة في ذهن المتكلم؛ ولأنه دال على حكم وهو إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وإن لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتكلم في الواقع، وغاية ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جائز في الدلالة الوضعية كما في الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية؛ فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما في التغير الدال على حدوث العالم، وهذا القول هو التحقيق؛ لأنه إذا كان كلام المتعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فأولى الشاك، وقيل إنه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبة له في الاعتقاد، وحينئذ فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الإشكال أصلا.

(قوله: ثمة) يوقف عليه بالهاء (قوله: بدليل إلخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك في إثبات ما ذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى: بدليل هو قوله تعالى فالإضافة للبيان؛ لأن القول المذكور نفس الدليل، واعتراض بأن هذا تفسير وتعريف، وقد تقرر في موضعه أن الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين؛ لأن مرجع المنع لطلب الدليل وإقامة الدليل ممتنعة إذ التعاريف من قبيل التصورات، والمعرف مصور بمنزلة النقاش ينقش لك في ذهنك صورة مفهوم وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع أو يستدل عليه، وبالجمله فامتناع إقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر، فكيف يتمسك هنا على إثبات هذا التعريف بدليل؟ وأجيب بأن محل امتناع إقامة الدليل على التعريف إذا لم يكن مآله للتصديق، بأن حاولوا به إفادة تصور وذلك فيما إذا كان التعريف غير لفظي، فإن كان التعريف مآله إلى التصديق بأن كان المقصود منه إفادة أن هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ لفظة أو اصطلاحاً، وذلك فيما إذا كان التعريف لفظياً كما هنا فلا منع في إقامة الدليل عليه

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا لَشَهِدْ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قلوبهم: [إنك لرسول الله] لعدم مطابقتها لاعتقادهم وإن كان مطابقاً للواقع .....

[ظراً]<sup>(٢)</sup> لما يؤول إليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف إذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد. كذا ذكر أرباب الحواشي، وقال عبد الحكيم: إن الدليل الذي تمسك به النظام على الحكم الذي يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ الظاهر أن هذا ليس من كلامهم، بل من كلام المولى قدم احتراساً، إذ لو قيل: ﴿قَالُوا لَشَهِدْ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع، فوسط بينهما قوله: والله يعلم إنك لرسوله ليحبط ذلك الإيهام قوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ أى: يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة.

(قوله: فإنه تعالى إلخ) هذا توجيه لكون الآية دليلاً، وحاصله أن المولى وصف المنافقين بأنهم كاذبون في قلوبهم: إنك لرسول الله، مع أن نسبة ذلك الكلام هو ثبوت الرسالة مطابقة للواقع، لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله، فسدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد، وإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقتها للاعتقاد مع مطابقتها للواقع، فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً؛ لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له؛ لعدم الوساطة عند هذا الخصم هو تلك المطابقة، فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب مسا ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد، بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة

(١) المنافقون : ١.

(٢) الظهور المحرر عامة - وقيل المحرر المدور - والظهير: العلم الذى يهتدى به - والأظرة من الأعلام التى يهتدى بها - [وانظر لسان العرب ٢٧٤٧/٤ مادة ظ. ر. ر].

(ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطأة،  
فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خيرا كاذبا غير مطابق للواقع؛ وهو  
أن هذه الشهادة .....

الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع؛ لأنه هو الموجود  
في الدليل (قوله: ورد هذا الاستدلال) حاصله جوابان: أحدهما: بالمتنع وله سندان،  
والثاني: بالتسليم.

وتقرير الأول: لا نسلم أن الكذب في المشهود به لم لا يجوز أن يكون التكذيب  
راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه صادرة من  
صميم القلب أو راجعا لتسمية خبرهم شهادة؛ لأن الشهادة إنما تكون على وفق  
الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة، ومن المعلوم أن  
الدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال.

وتقرير الثاني: سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت، لكن التكذيب  
راجع له باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه، وإذا كان راجعا باعتبار  
الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب؛ لأن  
المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع  
باعتبار الزعم أو باعتباره في نفسه.

(قوله: وفي ادعائهم المواطأة) عطف على "في الشهادة من عطف اللازم على  
الملزوم، وذلك لأن الشهادة هي الإخبار بالشئ عند مواطأة القلب للسان أى: موافقته  
له، فالشهادة مستلزمة للمواطأة، فإذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى  
المواطأة، وإنما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب.

(قوله: راجع إلى الشهادة) أى: المذكورة في قوله نشهد، وإنما لم يجعله راجعا  
للخبر الذى تضمنه قولهم: إنك لرسول الله، فإنه يتضمن بواسطة التأكيد أنه من صميم  
القلب؛ لأنه معمول نشهد فهو في حكم المفرد فلم يحسن عده تعبيرا قاله سم (قوله:  
باعتبار تضمنها إلخ) لما ورد عليه أن الشهادة إنشاء فلا توصف بالكذب؛ لأن الصدق

من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة: إن، واللام، والجملة الاسمية (أو)  
المعنى: لكاذبون (في تسميتها) .....

والكذب من أوصاف الخير أجاب بقوله باعتبار تضمنها إلخ أى: إنه راجع إليها لا باعتبار نفسها، بل باعتبار ما تضمنته وهو ألسنتنا وافقت قلوبنا أو شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب، فكأنه قيل لهم: دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب؛ لأنها لم تكن من صميم القلب، أو دعواكم أن ألسنتكم وافقت قلوبكم كذب؛ لأنه لا موافقة.

(قوله: من صميم القلب) صميم الشيء خالصه، وإضافة صميم القلب من إضافة الصفة للموصوف أى: هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخالص، وقوله: وخلوص الاعتقاد كذلك من إضافة الصفة للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله: بشهادة إن واللام إلخ) أى: وإنما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة إن واللام، والجملة الإسمية المفيدات للتأكيد، ومعلوم أن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده، إن قلت: إن هذه التأكيدات إنما هي في المشهود به، وهو أنه رسول الله لا في لفظ الشهادة الذي هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهادة يفيد أنها من صميم القلب، وأجيب بأن الشهادة والمشهود به كالأشياء الواحد، فالتأكيد في أحدهما تأكيد في الآخر، إذ الشهادة لا تراد لذاتها، بل إنما تراد للمشهود به، فمعنى التأكيد في الآية المشهود به أمر متيقن، وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق، أو يقال: إن هذه التأكيدات بالنظر لالزام الفائدة وهو علمهم بأنه رسول الله لما سيأتى أن الخير يجوز توكيده بالنظر للالزام الفائدة إذا كان المعاطب عالما بالحكم ومنكرا على المعبر علمه به، وإذا كان الخير مؤكدا بالنظر لما ذكر رجع قولهم: ﴿كُنْهَدُ إِلَکْ لَرَسُولُ اللّهِ﴾<sup>(١)</sup> إلى قولنا علمنا بأنك رسول الله ثابت تحقيقا، فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله: أو في تسميتها إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز أن يكون راجعا

(١) المنافقون: ١٠.

أى: في تسمية هذا الإخبار شهادة؛ لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد،  
فقوله: تسميتها مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، .....

لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة، وفيه أن التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب؛ لأن تسمية شيء بشيء ليست من باب الإخبار، وحيث لا يكون مثل هذا غلطاً في إطلاق اللفظ لا كذبا، وأجيب بأن تسميتهم ذلك الخبر شهادة تتضمن دعوى قائلة: خبرنا هذا يسمى شهادة التكذيب راجع إلى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة، فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة، فقبل لهم كذبهم ليس خبركم هذا يسمى شهادة؛ لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد، فظهر لك مما قررناه الفرق بين الوجه الأول والثاني؛ وذلك لأن التكذيب في الوجه الأول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب، فكأنه قيل لهم: دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب، فإنها لم تكن من صميم القلب، والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم إن أخبارهم هذا مما يطلق عليه شهادة، فكأنه قيل لهم: كذبتم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة؛ لأن شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك.

(قوله: أى في تسمية هذا الأخبار) أى: الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم: فإن قلت كونه إخبارا يناق كونه شهادة؛ لأن الشهادة إنشاء على التحقيق عندهم. قلت لا منافاة لأن الإخبار أيضا إنشاء، فالمنافي للشهادة إنما هو الخبر لا الإخبار.

(قوله: لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور، وأجيب بأن إطلاق الشهادة على الزور مجاز، إذ حقيقة الشهادة أن تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به، ولك أن تقول: هذا الاعتراض غير وارد؛ لأن الكلام على سبيل المنع، وحاصله لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم: إنك لرسول الله لم يجوز أن يكون راجعا إلى تسمية

والأول محذوف (أو) المعنى: إنهم لكاذبون (في المشهود به) أعني: قولهم: [إنك لرسول الله] لكن لا في الواقع، بل (في زعمهم) الفاسد، واعتقادهم الباطل؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر،....

هذا الإخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد، والمانع يكفيه الاحتمال والمنع لا يمنع (قوله: والأول محذوف) أى: مع الفاعل أيضا، والأصل أو في تسميتهم هذا الإخبار شهادة.

(قوله: أو المعنى إنهم لكاذبون في المشهود به إلخ) حاصله أننا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به، لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع في نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم: إنك لرسول الله نسبته الكلامية ثبوت الرسالة له -عليه السلام- وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وإن طابق الواقع في نفسه، فالنظام يقول: إن هذا الخبر وهو قولهم: إنك لرسول الله كذب؛ لأنه لم يطابق الاعتقاد، فيقال له هذا الخبر وإن لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم، فلا نسلم أن كذبه لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرت لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته الواقع في زعمهم واعتقادهم، وحينئذ فمعنى: والله يشهد إن المنافقين لكاذبون أى: يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم، فليس الكذب إلا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله: لكن لا في الواقع) أى: لكن كذبهم ليس لمخالفته معنى في نفس الأمر (قوله: بل في زعمهم أى: اعتقادهم) (قوله: واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله: لأنهم يعتقدون أنه) أى: بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهم أى: ذلك الخبر وهو إنك لرسول الله غير مطابق للواقع؛ لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول الله؛ لأنهم أى المنافقين من مشركي العرب، والذي يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن.

(قوله: فيكون كاذبا باعتقادهم) أى: فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه في الواقع غير رسول الله لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله: وإن كان صادقا إلخ)

فكانه قيل: إلهم يزعمون إلهم كاذبون في هذا الخير الصادق، وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع؛ فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

(الجاحظ) .....

الروا للحال أى: والحال أن ذلك الخير صادق لمطابقته للواقع في نفس الأمر في ذاته؛ لأن الواقع في نفس الأمر في ذاته أنه رسول (قوله: فكانه قيل إلخ) أى: فكان الله قال: إلهم يزعمون أى يعتقدون إلهم كاذبون في هذا الخير لكونه لم يطابق في اعتقادهم، مع أنه خير صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الأمر (قوله: وحينئذ) أى: وحين إذ كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع في زعمهم (قوله: لا يكون الكذب) أى: المذكور في هذه الآية (قوله: إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أى: بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله: لئلا يتوهم أن هذا) أى: قول المصنف في زعمهم اعتراف إلخ، وهذا علة للتأمل أى: تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث بحرفا من أن تتوهم أن هذا الثالث تأييد لصاحب ذلك القول المردود عليه، فتعترض على المصنف بأن القصد الرد عليه لا لتأييده، ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف أو المعنى: لكاذبون في المشهود به في زعمهم، فإنه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم، وحاصل الجواب أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع، لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فذلك الخير غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم، فكذبه إنما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم لا لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام.

وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد، وحينئذ فكلام المصنف رد عليه لا تأييد له (قوله: راجعين إلى الاعتقاد) أى: فيكون كلام المصنف هذا مؤيدا لكلام النظام مع أنه يصدد الرد عليه (قوله: الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الأصفهاني وكنيته أبو عثمان، وإنما لقب بالجاحظ؛ لأن عينه كانتا جاحظتين أى: بارزتين، وهو أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام، وله التصانيف في كل فن، وكان قبيح الشكل جدا، فلذا لما أحضره المتوكل ليحكم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف درهم وصرفه، وقال بعضهم فيه:

أنكر المحصار الخير في الصدق والكذب، .....  
.....

لَوْ يُنْسَخُ الْحَزِيرُ مَسْنَعًا ثَالِيًا      مَا كَانَ إِلَّا ذُونُ مَسْنَخِ الْجَاحِظِ  
رَجُلٌ يَتُوبُ عَنِ الْجَعِيمِ بِوَجْهِهِ      وَهُوَ الْقَدَى فِي عَيْنِ كُلِّ مُلَاحِظٍ  
من جملة شعره<sup>(١)</sup>:

أَتَرْجُو أَنْ تَكُونَ وَالتَّ شَيْخٌ      كَمَا قَدْ كُنْتَ أَيَّامَ الشَّبَابِ  
لَقَدْ كَذَّبْتُكَ لَفْسُكَ أَيُّ تَوْبٍ      غَلِيعٍ كَالْجَدِيدِ مِنَ الْفَيَّابِ

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه، وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس ومائتين، وقد جاوز السبعين (قوله: أنكر إلخ) أشار بهذا إلى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف، وأما جعله فاعلا لفعل محذوف فلا يصح؛ لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل وهي أربعة:

أن يقع الفعل في جواب نفى أو استفهام كقولك: زيد جوابا لمن قال: من جاء، وبعد إذا وإن الشرطيتين نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأِنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وبعد فعل يستلزمه نحو:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمَةَ<sup>(٤)</sup>

أى: ييكبه ضارع، لكن الحذف في الثالث واجب وفيما عداه جائز، واعلم أنه كما يحذف الفعل في مواضع أربعة، كذلك يحذف الفاعل في مواضع أربعة، وقد نظم الجميع بعض الأفاضل:

---

(١) أورد هذه الأبيات صاحب تاريخ بغداد في ترجمة الجاحظ مساقاة بإسناده إلى المبرد راويها حيث قال: دخلت على الجاحظ في آخر أيامه وهو غليل فقلت له: كيف أنت؟ فقال: كيف يكون من نصفه مفلوج ولو نشر بالمناسخ ما حس به؟ ونصفه الآخر منقرس لو طار الذباب بقربه لآله والآلة في جميع هذا أن قد حوت التسعين. ثم أنشد البيهقي. وانظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٠٨/١٢.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) التوبة: ٦.

(٤) أوردته بدر الدين بن مالك في المصباح ص ٤٦، والخصائص ٤٢٤/٢، وهو لضرار بن نمش يرنى يزيد ابن نمش، والفعل مبني للمجهول، كأنه قيل: من ييكبه؟ فقال: ييكبه ضارع، وثمام البيت: ومخبط مما تطيح الطوائج.



وأثبت الوساطة، وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق  
(و) كذب الخبر (عدمها) .....

عند النيابة مصدرٌ وتعجبٌ ومفرغ ينقاس حذف الفاعل  
والفعلُ بعد إذا وإن مستلزم وجوابٌ نفى أو جواب السائل.

فإن قلت: من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله:  
"الجاحظ" فاعلاً محذوف قلت: هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع  
الفاعل كأن يكون من الأماكن الأربعة المذكورة، وأما في غيرها فلا يجوز حذف رافع  
الفاعل في سعة الكلام عند البصريين.

(قوله: وأثبت الوساطة) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله:  
وزعم أن صدق الخبر إلخ) ظاهره أن قول المصنف مطابقته خبراً لـ (لأن) المحذوفة مع  
اسمها وفيه أھم لم ينصوا على جواز ذلك، اللهم إلا أن يقال: هذا حل معنی لا حل  
إعراب فلا ينافي ما يأتي من أنه خبر محذوف، وهو المحدث عنه أول التنبيه (قوله:  
مطابقته) خبر لمبتدأ محذوف، وهو المحدث عنه أول التنبيه أي: صدق الخبر مطابقته وهو  
من إضافة المصدر لفاعله وفي الكلام حذف مضاف أي: مطابقة حكمه أي: نسبته  
المفهومة منه ومفعوله محذوف أي: مطابقة حكم الخبر الواقع أي: النسبة الخارجية  
الحاصلة بين الطرفين في نفس الأمر، وأدمل الشارح اللام على المفعول لتقوية العامل.

(قوله: مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كما إذا قلت: الله واحد مع  
اعتقادك أنه مطابق للواقع، وقوله: وكذبه عدم مطابقته للواقع أي: عدم مطابقة نسبته  
المفهومية منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الأمر مع اعتقاد عدم  
المطابقة كأن تقول: السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق، فالاعتقاد المعبر في  
الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة، والاعتقاد المعبر في الكذب اعتقاد متعلق بعدم المطابقة  
(قوله: مع الاعتقاد بأنه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته أي: صدق  
الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحباً لاعتقاد المطابقة وليس حالا من المطابقة،  
لئلا يلزم وقوع الحال من غير المبتدأ والجمهور بمنونه، وفي كلام الشارح إشارة إلى أن

أى: عدم مطابقته للواقع (معه) أى: مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى: غير هذين القسمين؛ وهى أربعة؛ أعنى: المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أحص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا، وفى الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم .....

متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام؛ لأن اللام فيه للعهد، والمراد منه اعتقاد أنه مطابق كذا فى عبد الحكيم، وقال غيره قوله مع الاعتقاد: حال من المطابقة وهو قيد. وقوله: بأنه مطابق قيد آخر: فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كغير الشاك، وبالثاني: المطابقة مع اعتقاد عدمها، وهاتان الصورتان من صور الواسطة، فالصدق صورة واحدة وهى المطابقة مع اعتقادها، وقوله: معه حال من العدم أى: مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا: مع اعتقاد؛ يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا، وقولنا أنه غير مطابق: يخرج عدمها مع اعتقادها، فإن هاتين الصورتين من صور الواسطة أيضاً، فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله: أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع إنما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر، لا اعتقاد أنه غير مطابق، فقد اختلف الراجع والمرجع، ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد إضافته إلى المطابقة، بل بقيد إضافته إلى عدم المطابقة، وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر: وحاصله أن الضمير فى معه راجع لمطلق الاعتقاد المذكور، وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقة الواقع، وفى جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام أ. هـ.

(قوله: وهى) أى: الغير، وإنما أنث الضمير مراعاة للغير (قوله أعنى المطابقة مع اعتقاد إلخ) هذا وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق، وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد إلخ: هذا وما بعده محترز قوله معه فى جانب الكذب (قوله: بتفسيره) أى: الجاحظ وقوله أحص منه أى: من نفسه وقوله: لأنه أى: الجاحظ (قوله: بالتفسيرين السابقين) أى: تفسير الجمهور، وتفسير النظام (قوله: والاعتقاد) أى: ومطابقة الاعتقاد (قوله: بناء)

.....  
أى: واعتباره هذين الأمرين بناءً إلخ، وهذا جواب عما يقال: إن الجاحظ إنما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح، وكذلك الكذب إنما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لا عدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح، فكان الأولى للشارح أن يبدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويبدل عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقاً لما قاله المصنف، وحاصل الجواب الذى ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقة الذى ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم مطابقة الاعتقاد الذى حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره؛ وذلك لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المعبر مطابقتها له؛ فقد توافق الواقع والاعتقاد، فمطابق أحدهما مطابق للآخر، وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذى ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذى حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره، وذلك لأن الخبر إذا كان غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقتها له فقد توافق الواقع والاعتقاد، فالخبر إذا كان غير مطابق لأحدهما كان غير مطابق للآخر، وحينئذ فلا مخالفة بين ما نسبته المصنف للجاحظ وما نسبناه إليه لتلازمهما، فإن قلت: لا حاجة في إثبات الأخصية إلى إثبات أنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع الاعتقاد جميعاً، وفي الكذب عدم مطابقتها جميعاً بإثبات أن اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ؛ لأنه يكفى في إثبات الأخصية أنه اعتبر مع مطابقتها للواقع اعتقاد المطابقة، ولا يخفى أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخص من مجرد المطابقة للواقع أو للاعتقاد، وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخص من مجرد عدم المطابقة للواقع أو للاعتقاد، فما الحامل للشارح على ما فعله؟ قلت: الحامل للشارح على ما فعله أنه هو المنقول عن الجاحظ، لكن تفسير المصنف يستلزمه، فلا يعترض عليه بالمخالفة لما نقل عنه.

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، .....

(قوله: مطابقة الاعتقاد) أى: مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه أنك إذا قلت: العالم حادث، كان الخبر مطابقا للواقع، فإذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين، وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضاً، وإذا قلت: العالم قديم، فالخبر غير مطابق للواقع، فإذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين، وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضاً.

(قوله: ضرورة توافق إلخ) مفعول لأجله علة لقوله يستلزم أى: لضرورة توافق إلخ أى: لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة، وقوله: حينئذ أى: حين إذا اعتقد مطابقته أى: الخبر للواقع، والحال أن الخبر مطابق للواقع، واعلم أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة؛ لأن العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع إلا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا، فالأول: كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقداً ذلك، فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة، واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر.

والثاني: كأن يخبر شخص فلسفى بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك، فاعتقاد مطابق ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر لاعتقاده وإن كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق؛ لأن الواقع أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم، وظاهر قول الشارح ضرورة توافق إلخ: يقتضى أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد، وقد علمت أن الأمر ليس كذلك، ومثل ما قيل فى جانب الصدق يقال فى جانب الكذب، فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة؛ لأن العاقل إذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد مخالفته سواء كان الخبر مطابقا للواقع أو لا، فالأول:

وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل) «أفترى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا».....

كَانَ يَخْبِرُ شَخْصًا بِأَنَّ السَّمَاءَ تَحْتَنَا غَيْرَ مُعْتَقَدِ ذَلِكَ فَبَيْنَ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ هُنَا مُوَافَقَةٌ، وَإِعْتِقَادُهُ عَدَمَ الْمُنَاطِقَةِ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ مُنَاطِقَةِ الْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَالثَّانِي: كَانَ يَخْبِرُ الْفَلَسْفَى بِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ غَيْرَ مُعْتَقَدِ ذَلِكَ فَبَيْنَ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ هُنَا مُخَالَفَةٌ، وَإِعْتِقَادُهُ عَدَمَ الْمُنَاطِقَةِ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ مُنَاطِقَةِ الْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ أَيْضًا، فَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ إِعْتِقَادَ الْمُنَاطِقَةِ يَسْتَلْزِمُ مُنَاطِقَةَ الْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ، وَكَذَا إِعْتِقَادُ عَدَمِ الْمُنَاطِقَةِ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ مُنَاطِقَةِ الْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ أَيْضًا، فَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ إِعْتِقَادَ الْمُنَاطِقَةِ يَسْتَلْزِمُ مُنَاطِقَةَ الْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ، وَكَذَا إِعْتِقَادُ عَدَمِ الْمُنَاطِقَةِ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ مُنَاطِقَةِ الْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ سِوَاكَ كَانَ بَيْنَ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ مُوَافَقَةٌ أَوْ لَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ الشَّارِحِ ضَرُورَةَ تَوَافُقِ وَالْإِعْتِقَادِ الْمُقْتَضَى تَوَقُّفِ الْإِسْتِلْزَامِ عَلَى التَّوَافُقِ.

وَأَجِيبُ بِأَنَّ التَّعْلِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ وَهُوَ صُورَةُ الصَّدَقِ عِنْدَ الْجَا حِظِّ، وَالْخَيْرُ فِيهَا مُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ إِذْ لَا بَدَّ فِي الصَّدَقِ مِنَ الْمُنَاطِقَةِ لِلْوَاقِعِ عِنْدَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا اعْتَقَدَ الْمُنَاطِقَةَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ كَانَ الْإِعْتِقَادُ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ وَهَذَا لَا يَنَاقِ أَنَّ إِسْتِلْزَامَ إِعْتِقَادِ الْمُنَاطِقَةِ الْإِعْتِقَادَ حَاصِلٌ مُطْلَقًا أَيْ: كَانَ بَيْنَ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ مُوَافَقَةٌ أَوْ مُخَالَفَةٌ يَقْطَعُ النَّظَرُ عَمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ (قَوْلُهُ: وَقَدْ ائْتَصَرَ إِيَّاهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ اعْتَبَرِ إِيَّاهُ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ اعْتَبَرِ (قَوْلُهُ: عَلَى أَحَدِهِمَا) فَالْجُمْهُورُ اقْتَصَرُوا فِي تَفْسِيرِهِمْ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُنَاطِقَةِ لِلْوَاقِعِ، وَالنِّظَامُ اقْتَصَرَ فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُنَاطِقَةِ لِلْإِعْتِقَادِ، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ ظَهَرَتِ الْأَخْصِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْأَخْصَ مَا كَانَ أَزِيدَ قَيْدًا (قَوْلُهُ: بِدَلِيلِ أَفْتَرَى) الْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ أَيْ: الْجَا حِظُّ أَنْكَرَ الْمُحْصَارَ إِيَّاهُ، مُسْتَدَلًّا بِدَلِيلِ هُوَ قَوْلُهُ: أَفْتَرَى، وَأَصْلُهُ: أَفْتَرَى، مَثَلُ: أَشْتَرَى بِمَمْرَتَيْنِ، الْأَوَّلَى اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ لِلْوَصْلِ، فَحَذَفَتِ الثَّانِيَّةُ اسْتِفْهَاءً عَنْهَا بِمَمْرَةٍ اسْتِفْهَامٍ، وَمَعْنَى أَفْتَرَى: أَكْذَبَ، فَقَوْلُهُ كَذِبًا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَعَامِلُهُ مِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ أَفْتَرَى، أَوْ مِنْ لَفْظِهِ مَحْذُوفًا أَيْ: وَكَذَبَ كَذِبًا.

أَمْ بِهِ جِنَّةٌ<sup>(١)</sup> لَأَنَّ الْكَفَّارَ حَصَرُوا إِنْخِبَارَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِلَيْكُمْ لَفِيَ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾

(قوله: أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) أَمْ متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها، ولا يقال إن شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية وهنا ليس كذلك؛ لأننا نقول أَمْ بِهِ جِنَّةٌ في تأويل أَمْ لم يفتر، أو أَمْ أخبر حال كونه بِهِ جِنَّةٌ، ويجوز أن يكون جِنَّةٌ مرفوعاً بفعل محذوف، أى: حصل، فما بعد أَمْ جملة فعلية بالفعل على هذا، أو مؤول بها على الأول على أنه صرح ابن مالك<sup>(٢)</sup> ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية أو الفعلية (قوله: لَأَنَّ الْكَفَّارَ إِنْخِبَارَ) علة لكون ما ذكر دليلاً على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الوساطة بينهما، والمراد هنا بالكفار كفار قريش، وقوله بالحشر متعلق بإخبار، فالهصور في الافتراء والإخبار حالة الجنة إنما هو إخباره بالحشر والنشر؛ لأنهم لما استبعدوا النشر الذي هو الإحياء بعد الموت والحشر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لفهم حصرُوا إِنْخِبَارَ النَّبِيِّ بِهَمَّا في الافتراء والإخبار حال الجنون لا جميع إخباره ولا إخباره بغير ذلك كالرسالة، كما يدل لذلك الآية فقوله على ما يدل: متعلق بإخباره بالحشر والنشر، فإن قلت إثبات الوساطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثرة أفراد الإخبار، واحتمال أن ما عدا هذين الفردين من الوساطة، فكثرة الأفراد أنفع للمستدل القائل بالوساطة، فالأولى للشارح أن يقول: زعموا أن إخباره بالحشر إِنْخِبَارَ، بدل قوله: وأجيب بأن تعبير الشارح بحصر والموافقة الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر، ووجه الحصر

(١) سورة: سبأ، الآية: ٨.

(٢) هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك السكاكي الجليان الأندلسي، ولد في جيان من أعمال الأندلس سنة ٦٠٠هـ - وهو أحد الأئمة في علوم العربية من مصنفاته "الألفية" المشهورة في النحو، و"تسهيل الفوائد"، و"لامية الأفعال" و"الكافية الشافية"، و"سبك المنظوم وفك المحسوم" وغيرها الكثير توفي رحمه الله سنة ٦٧٢هـ (وانظر الأعلام ١٣٣/٦).

في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو، .....

في الآية التعداد في مقام البيان، فإنه يفيد الحصر (قوله: في الافتراء) متعلق بمحصروا، كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به.

(قوله: على سبيل منع الخلو) فيه أن المقصود إثبات الوسطة ومانعة الخلو تجوز الجمع، فلو كان الخبر حال الجنة كذبها لم تثبت الوسطة مع أن إثباتها هو المراد، فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الخلو. والجمع إلا أن يقال: إن في الكلام اكتفاء، وحينئذ فقولهم: أترى على الله كذباً أم به جنة منفصلة حقيقة مانعة جمع وخلو، كقولك: العدد إما زوج أو فرد، أو يقال: إنه أراد منع الخلو بالمعنى الأعم المتنازل للانفصال الحقيقي لا بالمعنى الأخص، وتوضيح ذلك أن منع الخلو بالمعنى الأخص الحكم بالتناق في الكذب فقط أي: في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا: زيد في البحر، وإما أن لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور، ومنع الخلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالتناق في الكذب مطلقاً، سواء حكم بالتناق في حال صدق الطرفين واجتماعها أيضاً أو حكم بعدمه أو لم يحكم بشيء، وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الأخص فلا يشمل، فإذا أريد منع الخلو بالمعنى الأعم صح وجود الوسطة؛ لأن من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع، فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الجنة غير الكذب؛ لأنه قسمه، وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الوسطة وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد، والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد إلا لا تنفت الوسطة، فتعين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهما معاً، والكذب عدم المطابقة لهما معاً وهو المطلوب. فإن قلت: لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي مع أن القضية من قبيله في نفس الأمر؟ قلت: إنما عبر بمنع الخلو؛ لأنه لا غرض لهم في منع الاجتماع بين الأمرين، وإنما مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل.

ولا شك أن (المрад الثاني) أى: الإخبار حال الجنة لا قوله: «أَمْ بِهِ جِنَّةٌ» على ما سبق إلى بعض الأوهام (غير الكذب لأنه قسيمه) أى: لأن الثاني قسيم الكذب إذ المعنى: أكذب أم أخبر حال الجنة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه) أى: لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه .....

(قوله: ولا شك أن المراد) أى: مراد الكفار (قوله: أى الإخبار إلخ) أى: المذكور في قوله «أَمْ بِهِ جِنَّةٌ»<sup>(١)</sup> لأن المعنى أم أخبر حالة كونه به جنة (قوله: لا قوله أم به جنة) أى: الواقع في الآية، وذلك لأنه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب؛ لأنه تصور ونفى الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله: لأنه قسيمه) أى: مقابله، وكان الأولى أن يعبر بذلك؛ لأن التقسيم من باب التصورات وكلامنا هنا في التصديقات؛ لأن قولهم (أفترى على الله كذبا أم به جنة) قضية لا مفرد وكلام المصنف إشارة لقياس من الشكل الأول، وتقريره الإخبار حال الجنة قسيم الكذب، وكل ما كان قسيما لشيء فهو غيره ينتج الإخبار حال الجنة غير الكذب (قوله: إذا المعنى إلخ) فيه إشارة إلى أن أم في الآية متصلة (قوله: يجب أن يكون غيره) أى: في التحقق، فيجب أن يكون غيره حال الجنون غير الكذب، فتصح المقابلة على سبيل الانفصال الحقيقي (قوله: وغير الصدق) عطف على قوله غير الكذب أى: ولا شك أن مرادهم بالثاني هو الإخبار حال الجنة غير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوا صدق صلى الله عليه وسلم لكونه عدواً لهم، وحينئذ فلا يصح أن يريدوا بالثاني صدقه، واعترض على المصنف بأن قولهم: لأنهم لم يعتقدوه لا يصح أن يكون دليلاً للمدعى وهو أن المراد بالثاني غير الصدق، وبيان ذلك أن عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم صدقه وتجويزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلك، وحينئذ فيصح أن يراد بالثاني الصدق بناء على تجويزهم صدقه، وحينئذ فلا يصح الدليل فكان الأولى أن يقول: لأنهم يعتقدون عدم صدقه، وذلك لأن اعتقاد عدم الصدق لا يصدق على تجويزه، بل إنما يصدق بنفيه، وحينئذ فلا تصح إرادته؛

(١) سبأ: ٨ .



فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر، .....

لأن العاقل إنما يريد ما يعتقد أو يجوز، فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه، وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يبعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لا يجوزونه أصلاً، ولا يخطر ببالهم كما أشار له الشارح بقوله الذي هو بمراحل عن اعتقادهم، ولا معنى لكونه بعيداً عن اعتقادهم غاية البعد إلا اعتقاد عدمه، فقد رجح ذلك إلى قولنا لاعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر.

(قوله: فلا يريدون إلخ) من عطف المعلوم على العلة، وقوله في هذا المقام أي مقام الإنكار عليه (قوله: الذي هو بمراحل إلخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون إلخ؛ لأن الموصول وصلته في حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم بالعلية، وفي هذا التعليل إشارة إلى أن المراد بقوله لأنهم لم يعتقدوه نفى اعتقادهم الصدق على الوجه الأبلغ فيقدم عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطور صدقه ببالهم.

(قوله: لكان أظهر) أي: في الدلالة على المدعى، وهو أن المراد بالثاني غير الصدق، وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف، وما ذكره المصنف ظاهر أيضاً. أما الأول: فبيانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة؛ لأن اعتقاد عدم الصدق إنما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه، وحينئذ فلا يوجب أن يراد بالثاني غير الصدق لصحة إرادة الصدق بناء على تجويزه كما مر.

وأما الثاني: فلما علمت أن مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقة: أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه، وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثاني من شقى التردد الصدق، فكلام المصنف وإن أفاد المدعى بهذه المعونة إلا أن الذي قاله الشارح أظهر في إفادة المدعى؛ لأن أخذ هذا المعنى الذي قلناه من عبارة المصنف فيه نوع تحفاه قال العلامة عبد الحكيم: لك أن تقول إن قول المصنف: لأنهم لم يعتقدوه قضية معدولة أي: إنهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لاعتقادهم عدمه، وحينئذ

فمرادهم بكونه أخير حال الجنة غير الصدق وغير الكذب، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخير ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق؛ .....

فيؤول إلى الأظهر الذي قاله الشارح، وإن كان المتبادر منه السالبة (قوله: فمرادهم إلخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله: وهم عقلاء إلخ) جواب عما يقال إنَّما ألزمت الوسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم، فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة، لا على الإخبار، وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعمل عليهم في مثله؛ لأنهم لا يخطئون فيه (قوله: اللسان) أى: اللغة، فقوله عارفون باللغة: تفسير لما قبله.

(قوله: فيجب إلخ) هذا تفريع على قوله فمرادهم إلخ (قوله: حتى يكون إلخ) حتى تعليلية، وقوله هذا أى الإخبار حال الجنة، وقوله منه أى: مما ليس بصادق ولا كاذب، وقوله: بزعمهم أى: وإن كانت جميع أخباره صلى الله عليه وسلم - صادقة في نفس الأمر ولا حجة، وقد يقال: هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبتت الوسطة إلا أنه إنَّما أثبت قسما واحدا من أقسام الوسطة الأربعة، وحيث فلا يكون منتحيا لتمام المدعى، وقد يجاب بأن مراد الجاحظ إبطال مذهب غيره وإثبات مذهبه في الجملة.

(قوله: وعلى هذا) أى: ولأجل هذا الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق إلخ، وهو قوله: فلا يريدون في هذا المقام الصدق إلخ، قوله بعد ذلك فمرادهم بكونه أخير حال الجنة غير الصدق وغير الكذب، فإن هذا يقتضى أن قول المصنف؛ لأنهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثاني غير الصدق، وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فينحل المعنى، ولا شك أن مراد الكفار بالثاني غير الكذب، ومرادهم به أيضا غير الصدق، وإنَّما كان مرادهم بالثاني غير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه (قوله: لا يتوجه ما قيل) أى: ما قاله الخلق على اعتراضه على المصنف، وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق: خير لمبتدأ محذوف، والتقدير وهو أى: الثاني غير الصدق في الواقع، وإنَّما كان الثاني غير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه، فجعل عدم

.....  
اعتقاد الصدق علة لكون الثاني غير الصدق، واعترض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق، ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الأمر، وحينئذ فلا يتم هذا التعليل، وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو كان جعل قوله لأهم لم يعتقدوه: علة لعدم الصدق أى: لكون الثاني غير الصدق، والمصنف إنما جعله علة لعدم إرادتهم بالثاني الصدق، والحاصل أن الاعتراض مبنى على أن المعلن عدم الصدق، ونحن نجعل المعلن عدم إرادة الصدق، ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم إرادة الصدق؛ فتم التعليل. أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوى، فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجهنون كذبا أيضاً لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقاً، والمعنى أفتى أو لم يفتى، وعبر عن الثاني بقوله: أم به حنة؛ لأن الجهنون لا افتراء له.

تنبيه آخر: وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم قال السكاكى<sup>(١)</sup>: ليس من الواجب فى صناعة وإن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها فى استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية واعتبارات إيفية؟ فلا على الدخيل فى صناعة علم المعانى أن يقلد صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق، وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز<sup>(٢)</sup> إلى هذا كما ذكر فى موضع ما تلخيصه هذا.

---

(١) المفتاح ص ٩٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٩٠ ، ١٩١ .

لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق؛ فليتأمل (ورد)  
هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى: معنى «أَمْ بِهِ جِنَّةٌ» (أَمْ لَمْ يَفْتَرِ .....)

اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا  
حق يكون من أهل الذوق والمعرفة ومن تحدّثه نفسه بأن (لما) تومئ إليه من الحسن  
أصلا، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد أريحية تارة ويعرى منها أخرى، وإذا  
عجبته تعجب وإذا نبهته لموضع الزية انتبه، فأما من كانت الحالات عنده على سواء  
وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابا ظاهرا، فليكن عندك  
بمنزلة من عَدِمَ الطبع الذى يدرك به وزن الشعر، ويميز به مُزاحفه من سألته، في أنك  
لا تتصدى لتعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التى بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإن من الآفة أيضا  
من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تعرفه المزية فيه، ولا يعلم إلا أن له  
موقعا من النفس وحظا من القبول، فهذا يتوأنه في حكم القائل الأول.  
واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل؛ ولأن  
تعرف العلة في بعض الصور فتجعله شاهدا في غيره أخرى من أن تسد باب المعرفة على  
نفسك وتعودها الكسل والهوى.

قال الجاحظ: وكلام كثير جرى على ألسنة الناس وله مضرة.

(قوله: لأنه) أى: المصنف لم يجعله أى: لم يجعل قوله: لأنهم لم يعتقدوه دليلا  
على عدم الصدق أى: كما فهم المعترض (قوله: فليتأمل) أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه  
يمكن أن يقال: إن عدم الاعتقاد أى: الجزم لا يستلزم عدم الإرادة؛ لأن الشاك المتردد  
ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده إرادة للأمر المشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره، وحينئذ  
فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإرادة، والجواب أن المراد بقوله: لأنهم  
لم يعتقدوه: نفى اعتقادهم صدقة من حيث ذاته وإمكانه، والشاك معتقد لإمكان  
الشيء وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته.

(قوله: ورد) حاصله على ما يشير إليه الشارح، منع أن المراد بالثاني غير  
الكذب، ومنع أنه قسيم للكذب، ويبانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب، وقوله أنه

فعبر عنه) أى: عن عدم الافتراء (بالجنة لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون، فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه؛ أعنى: الافتراء فيكون حصرا للغير الكاذب بزعمهم في نوعيه؛ أعنى: الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد.

### (أحوال الإسناد الخبرى):

قسيمه: إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع، بل هو قسيم الكذب العمد خاصة، وإن أراد أنه قسيمه الكذب عن عمد فمسلّم، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد من الثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للأخص أن يكون قسيما للأعم. (قوله: فعبر عنه إلخ) أى: على طريق المجاز المرسل من إطلاق اسم الملزوم على اللازم؛ لأن من لوازم الإخبار حال الجنة عدم الافتراء، وحاصل هذا الرد أننا لا نسلم أن الإخبار حال الجنة واسطة، بل المراد منه عدم الافتراء، وهو من أفراد الكذب، فقصدهم حصر غير النبى الكاذب بزعمهم في نوعية الافتراء وعدمه، وليس قصدهم حصر غيره من حيث هو في الكذب وغيره (قوله: فعبر عنه إلخ) أى: فحاصل المعنى على هذا الجواب، أقصد الكذب على الله أم لم يقصد لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المتنافى للقصد، فمرادهم - لعنة الله عليهم - أن أخباره ليست عن الله على كل حال، بل إما أنه احتلق ذلك بالقصد، أو وقع منه ذلك بلا قصد (قوله: فالثاني) أى: وهو الإخبار حال الجنة (قوله: ليس قسيما للكذب) أى: لمطلق الكذب (قوله: بل لما هو إلخ) أى: بل هو قسيم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء؛ وذلك لأن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب (قوله: فيكون حصرا إلخ) وحيث لا فالثاني كذب أيضا فلا واسطة.

### أحوال الإسناد الخبرى:

غير مبتدأ محذوف أى: الباب الأول أحوال الإسناد الخبرى، وفيه أن أحوال

الإسناد عبارة عن الأمور العارضة له من التأكيد وعدمه، وكونه حقيقة عقلية أو مجازا

وهو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى .....

عقلياً، وهذه غير الباب الأول؛ لأنه ألفاظ، وحينئذ فالحمل غير صحيح لعدم المطابقة بين  
الابتداء والخبر، والجواب أن في الكلام حذف مضاف أى: مباحث أو عبارات أحوال  
الإسناد، وأورد على المصنف أن الأمور العارضة للإسناد المسماة بأحواله من الحقيقة  
العقلية، والجاز العقلي والتأكيد وعدمه يمكن إجراؤها في الإنشاء كما إن قلت لشخص:  
ابن لي قصراً، فإن كان ذلك الشخص أهلاً للبناء بنفسه فالإسناد حقيقة عقلية، وإلا فمحاز  
عقلي كما سيأتى من أن الجاز العقلي لا يختص بالخبر، وإذا كان المعاطب قريب الامتثال  
قيل له: اضرب من غير تأكيد، وإن كان شديد البعد عن الامتثال قيل له: اضرب بالتأكيد  
بالتون المشددة، وإذا كان غير شديد البعد قيل له: اضرب بالتون الخفيفة، وحينئذ فلا وجه  
لتقييد الإسناد بالخبر، وأجيب بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للإنشاء إما باشتقاق:  
كالأمر، فإنه مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع، أو بنقل كصيغ العقود  
ونعم وبئس أو بزيادة كالاتقبال والتمنى والترجى، وكما في لتضرب ولا تضرب؛ ولأن  
المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء حصوها فيه أكثر من الإنشاء، وبالحملة فالخبر هو  
المقصود الأعظم في نظر البلغاء، فلذا قيد به وهذا لا ينأى أن الأحوال العارضة للإسناد  
الذى فيه تعرض للإسناد الذى في الإنشاء، ثم إن الإسناد من أوصاف الشخص؛ لأنه  
مصدر فيؤول بالإسناد الذى هو وصف للطرفين أعنى: انضمام أحدهما للآخر (قوله: وهو  
ضم كلمة) أى: انضمام كلمة، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام؛ لأنه  
الذى يتصف به اللفظ. كذا في محسرو، والمراد بالكلمة: المسند.

(قوله: أو ما يجرى مجراها) أى: كالجملية الحالة محل مفرد نحو: زيد قائم أبوه،  
والمركبات الإضافية والتقييدية (قوله: إلى أخرى) لم يقل أو ما يجرى مجراها فظاهاه أن  
المسند إليه دائماً لا يكون إلا كلمة منفردة، وينقص هذا، بمثل: (لا حول ولا قوة إلا  
بالله كنز من كنوز الجنة)<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> إلا أن يقال

(١) أخرجه في الصحيحين.

(٢) العنكبوت: ٥١.

بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداها ثابت .....  
حذفه من الثاني لدلالة الأول، ومثل هذا شائع، أو يقال: إنما لم يزد ذلك لقلّة وقوعه  
في المسند إليه.

كذا قيل، وقد يقال لا حاجة لذلك كله؛ لأن الكلمة في قوله: ضم كلمة  
شاملة للمسند والمسند إليه، فالمسند قسمان كلمة وما جرى مجراها، والمسند إليه  
كذلك، فالأقسام أربعة، فمثال المسند والمسند إليه إذا كانا كلمتين: زيد قائم، ومثال  
المسند إليه الجارى مجرى الكلمة قولهم: (تسمع بالمعدي خير من أن تراه)<sup>(١)</sup> ومثال  
المسند الجارى مجراه: زيد قام أبوه، ومثال ما إذا كان كل منهما جاريا مجرى الكلمة:  
لا إله إلا الله ينحو قائلها من النار، ولا يأتي ورود الاعتراض على الشارح إلا لو قال  
ضم كلمة مسندة أو ما جرى مجراها إلى أخرى.

(قوله: بحيث إلخ) الباء للملازمة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود  
على الضم أى: ضمّا ملتبسا بحالة، وهى أن يفيدك ذلك الضم الحكم بأن إلخ، أى: يدل  
على أن المتكلم حكم بأن إلخ، وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو  
القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله، ويصح أن يراد به الوقوع أو  
اللاوقوع، وعلى هذا فقوله بأن إلخ: متعلق بالحكم على أنه تفسير له، فالباء: للتصوير،  
والمعنى ضمّا ملتبسا بحالة، وهى أن يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم  
إحداها لمفهوم الأخرى وذلك في القضية الموجبة، وقوله أو منفى عنه أى: أو منتف عنه  
وذلك في القضية السالبة، فإن المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكيم الإيقاع  
والانتزاع؛ لأن ذلك الضم لا يدل على أن المتكلم أدرك أن ثبوت مفهوم إحداها لمفهوم  
الأخرى مطابق أو غير مطابق، ولو قال الشارح وهو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها  
إلى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم إحداها للأخرى: كان أوضح (قوله: مفهوم إحداها)

(١) أورده أبو هلال العسكري في جبهة أمثال العرب (٢١٥/١) وكذلك أورده في لسان العرب

(٤٢٣٠/٦) مادة (معد) وقال يضرّب مثلاً لمن عبره خير من مرّاته.

لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، .....

أعني: المحكوم به، والمراد المفهوم المطابق أو التضمني للقطع بأن الثابت في: ضرب زيد، أو زيد ضارب إنما هو الحدث الذي هو جزء المفهوم، والثابت في قولك: الإنسان حيوان ناطق المفهوم المطابق.

(قوله: لمفهوم الأخرى) أعني: المسند إليه، واعترض بأن الأولى أن يقول لما صدق لأخرى؛ لأن الموضوع يراد منه الماصدق، والمحمول يراد منه المفهوم أعني الوصف الكلي، وأجيب بأن ما عبر به أولى؛ لأنه لو عبر بالماصدق لخرجت القضايا الطبيعية، فإن المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلي أعني: الحقيقة، فمراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقة أو أفراد، وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والماصدق حتى يرد الاعتراض، ثم إن ما ذكره الشارح من أن الإسناد عبارة عن: الضم المذكور طريقة لبعضهم، قال السكاكي: الإسناد هو الحكم أعني: النسبة، ولذا عرفه بقوله: الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم أو انتفائه عنه، وكل من الطريقتين صحيح؛ وذلك لأن الأمور المعتبرة في الإسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والهاز العقلي كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم إحدى الكلمتين للأخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح، إلا أنهما يختلفان من جهة أنه إذا أطلق الإسناد على الحكم كان المسند والمسند إليه من صفات المعاني، ويوصف بهما الألفاظ الدالة على تلك المعاني تبعاً، وإذا أطلق الإسناد على الضم المذكور كان الأمر بالعكس، كذا ذكره القرني.

نعم تعريف الإسناد بما قاله الشارح أولى مما عرف به السكاكي من جهة المسند والمسند إليه في عرفهم من أوصاف الألفاظ؛ لأن الأحوال المبحوث عنها إنما تعرض للألفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة ضميراً أو اسم إشارة أو علماً أو نكرة، وكذلك كون المسند اسماً أو فعلاً أو جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية، وقولهم الفصل: لتخصيص المسند إليه بالمسند من باب إجراء المدلول على الدال، فالمراد بالمسند إليه والمسند هو اللفظ، وقول السكاكي في التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضي أن المسند والمسند إليه من أوصاف المعاني، ولا يقال: إن الخواص والمزايا إنما تعتبر أولاً في



وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ .....

المعاني، فاللائق باصطلاح أهل المعاني أن يعتبر المسند إليه والمسند من أوصاف المعاني؛ لأننا نقول هذا لا يتم لاستلزامه أن لا يكون علم المعاني باحثاً عن أحوال اللفظ فتأمل (قوله: وإنما قدم بحث الخبر أى: المذكور في هذا الباب والأبواب الأربعة بعده على بحث الإنشاء مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالخبر (قوله: لعظم شأنه) أى: شرعاً؛ لأن الاعتقادات كلها أعبار ولغة فإن أكثر المهاورات أعبار (قوله: وكثرة مباحثه) عطف مسبب على سبب، وإنما كثرت مباحثه بسبب أن المزاي والخواص المعبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله: ثم قدم أحوال الإسناد) أى: ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الإسناد و[ثم] للترتيب الإخباري (قوله: مع تأخر النسبة) أى: التي هي مرادة بالإسناد على ما مر من الطريقتين، وفيه أن المهل للضمير فكان المناسب أن يقول: مع تأخره أى: الإسناد، إلا أن يقال أظهر في محل الإضمار إشارة إلى أن مراد المصنف بالإسناد النسبة كذا قرر بعضهم؛ لكن أنت عجير بأن هذا الكلام إنما يتم على طريقة السكاكي، من أن المراد بالإسناد الحكم لا على طريقة الشارح من أن الإسناد ضم كلمة لأخرى، إذ الضم غير النسبة، فالأولى للشارح أن يقول: مع تأخر الإسناد؛ لأن الكلام فيه لا في النسبة اللهم إلا أن يقال: إنه أراد بالنسبة الإسناد من إطلاق اسم اللازم على الملزوم، أو يقدر مضاف في قوله سابقاً ضم كلمة إلخ أى: أثر ضم إلخ أو لازم ضم والأثر هو النسبة وكذلك اللازم، ويراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم إلخ: الحكم اللفوي وهو القضاء، وحيث فيكون كلام الشارح موافقاً للسكاكي في أن الإسناد هو النسبة الكلامية: قرر ذلك شيخنا العدوي.

(قوله لأن البحث في علم المعاني إنما هو إلخ) (إنما) هنا لمجرد التوكيد، أو يقال: إن الحصر إضافي أى: إن البحث في علم المعاني إنما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند إليه والمسند لا من حيث ذاتهما، وحيث فلا ينافي أنه يبحث في علم المعاني عن

الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها (لا شك أن قصد المعبر)؛ أى: من يكون بصدد الإخبار والإعلام، .....

متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله: الموصوف إلخ) أى: فالبحث عنه من حيث وصفه بالإسناد (قوله: وهذا الوصف) أى: كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله: وهذا الوصف إنما يتحقق) أى: يتعلل في الذهن (قوله: بعد تحقق الإسناد) أى: لأنه ما لم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصير أحدهما مسندا إليه والآخر مسندا، والحاصل أن المعارض يلاحظ ذات الطرفين، ويقول: إن الإسناد متأخر عنهما في الوجود طبعا، فالمناسب تأخير الكلام على أحواله وضعا، وحاصل الرد عليه: أنه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت، بل المنظور له وصفهما بالإسناد، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد فهو متقدم طبعا، وحينئذ فينبغي أن يقدم الكلام على أحواله وضعا ليوافق الطبع (قوله: لا شك إلخ) من هنا لقوله فينبغي إلخ: تمهيد لبيان أحوال الإسناد.

(قوله: إن قصد إلخ) أى: مقصود وفي الكلام حذف حرف الجر أى: في أن المقصود (قوله: أى من يكون بصدد الإخبار) أى: من يكون قاصدا للإخبار والإعلام لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا، بدليل قوله: وإلا فالجملة إلخ، وهذا إشارة للجواب عن اعتراض الخطيب اليمنى على المصنف حين ألف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور، فقال معترضا عليه قوله: لا شك إلخ، في حصر قصد المعبر فيما ذكر نظر إذ يرد عليه قول أم مريم ﴿رَبِّ إِلَهِي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾<sup>(١)</sup> فإنه ليس قصدها إعلام الله بالفائدة ولا بلازمها، إذ المولى عالم بأنها وضعت أنثى وعالم بأنها تعلم أنها وضعت أنثى، وحاصل الجواب أن قول المصنف: إن قصد المعبر بكسر الباء من الإخبار وهو له معنيان لغوي واصطلاحي، فالأول: الإعلام، والثاني: التلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها إفادة معناها، وإن لم يحصل بها العلم، ولذا يعتق كل العبيد فيما إذ قال كل من أخبرني بقدم زيد

(١) آل عمران: ٣٦.

وإلا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل:  
التحسر، والتحزن في قوله تعالى-حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِلَهِي وَضَعْتُهَا  
أُنثَى﴾<sup>(١)</sup>.....

فهو حر، فأخبروه على التعاقب والمخير هنا بالمعنى اللغوي أى: المعلم، فقول الشارح والإعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفي أى: الآتى بالجملة الخبرية إلا أنه ليس المراد بالمخير المعلم بالفعل، وإلا لما صح التردد الآتى بقوله: فإن كان المعاطب على ذهن استغنى عن المؤكدات؛ لأنه حيثما أعلمه بالفعل كيف يكون على ذهن فتعين أن يكون المراد بالمخير من كان يصدد الأخبار والإعلام (قوله: وإلا فالجملة إلخ) أى: وإلا نقل المراد بالمخير من ذكر، بل المراد به الآتى بالجملة الخبرية مرادا بها معناها، فلا يصح حصر مقصوده في الأمرين اللذين ذكرهما المصنف؛ لأن الجملة الخبرية إلخ (قوله: مثل التحسر) مما دخل تحت مثل إظهار الضعف كما في قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا: ﴿رَبِّ إِلَهِي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾<sup>(٢)</sup> وإظهار الفرح كما في قولك: قرأت الدرس، وحضرتي الأفاضل، وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> إلخ، فإن اللفظ مستعمل في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه؛ لأن النبي وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء، ويعلمونه بأن المولى عالم بعلمهم ذلك، بل لتذكير ما بين الرتبين من التفاوت العظيم؛ لأجل أن يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن المخططات مرتبته.

(قوله: في قوله تعالى حكاية إلخ) أى: فإن اللفظ مستعمل في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه؛ لأن المعاطب وهو المولى عالم بكل منهما، بل لإظهار التحسر على محبة رجالها والتحزن إلى ربها؛ لأنها كانت ترجو وتقدر إنما تلد ذكرا، فأخبرت أنها ولدت أنثى، ولا شك أن إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يلزمه التحسر، فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآية بطريق الإشارة والتلويح على ما هو مفاد

(٢) مريم: ٤.

(١) آل عمران: ٣٦.

(٣) النساء: ٩٥.

وما أشبه ذلك (بغيره) متعلق بقصد.....

عبد الحكيم، وأما قول بعضهم استعمال الكلام في إظهار التحسر والتحزن والضعف مجاز مركب، وتحقيقه أن الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للإعجاز، فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له، فإن كانت العلاقة المشابهة: فاستعارة وإلا فمجاز مرسل، والآية من قبيل الثاني؛ لأن الإنسان إذا أخطأ عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه إظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم أ.هـ كلامه.

ففيه نظر إذ يلزم عليه أن الآية إنشاء معني، وحينئذ لا تصلح شاهداً للشارح، إذ هو بصدد التمثيل لما إذا كان خبر المخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله: وما أشبه ذلك) أي: من أفراد أمثلة التحسر كقوله: <sup>(١)</sup>

هَوَايَ مَعَ الرِّكَبِ الْيَمَانِيِّنَ مُصْنَعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُمْهُائِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ

وكما في قوله خطاباً لامرأة اسمها أميمة تلومه على عدم الانتقام والأخذ بشأه أخيه:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أَمِيْمَ أَخِي إِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي <sup>(٢)</sup>  
فَلَنْ عَفْوَتْ لَأَعْفُوْنَ جَلَدًا وَلَنْ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَنَّ عَظْمِي

أي: قومي يا أميمة هم الذين فجعوني بقتل أخي، فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على المضرة؛ لأن عز الرجل بعشيرته، فإن عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم ومخطب جزيل وأظهرت الإحسان الكامل لهم، وإن قهرتهم بالانتقام عاد الأمر إلى توهين حالي، فلذا تركت الانتقام، فأيممة المخاطبة عالمة بأن القاتلين لأخيه قومه وتعلم بأنه عالم بذلك، وحينئذ فالقصد إظهار التفجع والتحزن على

(١) هو لجمع بن علة الحارثي وهو من الطويل وقد ورد في تاج العروس بلا نسبة وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (١٤١/٥).

(٢) البيتان من الطويل وهما للحارث بن ولة الدملي.

وانظر شواهد المغني (٣٦٣/١) و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣٨٥/٧) ولسان العرب (٦٦٣/١) (مادة جلد).

(إفادة المخاطب:) خير أن (إما الحكم)، مفعول الإفادة (أو كونه) أى: كون  
المخير (عالمًا به) أى: بالحكم،.....

موت أخيه، فقله: وما أشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله أولاً مثل التحسر؛ لأن  
الإتيان بمثل لإدخال الأنواع: كالضعف والفرح، وقوله وما أشبه ذلك لإدخال أفراد  
أمثلة التحسر كما علمت (قوله: إفادة المخاطب) لو قال إفادة إما الحكم وحذف  
المخاطب لكان أحصر وشاملاً لما إذا وجه الكلام إلى شخص وأريد إفادة غيره (قوله:  
إما الحكم) أى: سواء كان مدلولاً حقيقياً للمخير أو مجازياً أو كناية (قوله: مفعول  
الإفادة) أى: الثاني والأول، قوله: المخاطب والفاعل محذوف أى: إفادة المخاطب إما  
الحكم (قوله: أو كونه إلخ) أورد على المصنف أن إفادة الحكم ملزوم وإفادة كون  
المخير عالماً به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقياً ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا  
مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلوا؛ لأنهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين في مانعة  
الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم، بل نقيضه نعم  
لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد، كأن يقال الثابت في الخير  
إما قصد إفادة الحكم أو قصد إفادة لازمة لم يرد ذلك، إذ لا تلازم بين القصدين،  
ولا يجوز التفاؤهما ممن يكون بصدد الإخبار، وأجيب بأن ما ذكر من وجوب  
الاستلزام المذكور في مانعه الخلو إذا كانت القضية منفصلة لزومية، والقضية فيما نحن  
فيه اتفاقية فلا يشترط فيهما ما ذكر، فالحاصل أن القضية هنا اتفاقية مانعة خلو فيحوز  
الجمع (قوله: أى كون المخير عالماً به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزماً أو  
ظناً لا مجرد التصور، إن قلت: الكون المذكور حكم من الأحكام اللازمة للحكم  
الأصلي الذي هو الوقوع، أو اللاتوقوع المفهومة من القضية بطريق المجاز؛ لأن دلالة  
اللفظ على لازم معناه مجاز، وهذه الأحكام اللازمة كثيرة ككون المتكلم حياً أو  
موجوداً، فما وجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الأحكام اللازمة؟  
قلت: لما كان هذا الحكم اللازم مقصوداً للمخير؛ لأن المخير يقصد إيقاعه في بعض  
الأحيان، وذلك فيما إذا كان المخاطب عالماً بأصل الحكم دون غيره من الأحكام اللازمة

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها،.....

خص بالذكر؛ لأنه لا يوجد هذا المعنى في غير ذلك اللازم وإن قصد ذلك الغير، كما إذا قال شخص تومم المخاطب ميتاً: السماء فوقنا؛ ليفيد حياته فهو نادر، ولا يثنى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع؛ لأنه المقصود الأصلي.

(قوله: والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف.

اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبة الكلامية أى: المفهومة من الكلام، وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، أو انتفاؤه عنه فى الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربية، وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبة أو لا وقوعها أى: النسبة الواقعة أى: المتحققة فى الخارج أو غير المتحققة فيه، ويطلق على المحكوم به ويطلق على إذعان النسبة أى: إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المعبر عنه فيما بين أرباب المعقول بالإيقاع والانتزاع، ويطلق على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب: كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء، ولا خفاء أن المقصود بالإعلام هو إفادة وقوع النسبة أى: تحققها أو لا وقوعها فى الخارج، فإذا قال لك شخص: قام زيد كان قصده إفادتك أن ثبوت القيام لزيد حصل وتحقق فى الخارج، وليس قصده إفادتك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع، وحيث كان المقصود بالإعلام إنما هو إفادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا؛ فقول الشارح وقوع النسبة أى: النسبة الواقعة أى: المتحققة فى الواقع والخارج، وهذا فى القضية الموجبة، وقوله أولاً وقوعها أى: والنسبة الغير الواقعة أى: الغير المتحققة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة.

قال الشارح - فى المطول -: ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع لظهور أنه ليس قصد المخبر إفادة أنه أوقع النسبة أى: أدرك أنها مطابقة للواقع أو لا، ولا أنه عالم بأنه أوقعها، وأيضاً الإدراك من أوصاف الشخص، فلو أريد لما كان لإنكار الحكم معنى، إذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم: أنت لم توقع النسبة، فإن قلت: جعل المقصود الأصلي من الخبر إفادة المخاطب وقوع النسبة أو لا وقوعها لا الإيقاع

وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع؛.....

والانتزاع، هذا إنما يظهر على القول بأن مدلول الخبر النسبة لا الإذعان بها، وهذا خلاف ما عليه الأكثر، إذ الذي عليه الأكثر كالإمام الرازي وابن السبكي<sup>(١)</sup> والعلامة السيد وغيرهم: أن مدلول الخبر إذعان النسبة أعني: الإيقاع والانتزاع، قلت: أجاب العلامة عبد الحكيم: بأن الإيقاع والانتزاع وإن كان مدلولاً للخبر على قول الأكثر إلا أنه ليس مقصوداً بالإفادة، بل وسيلة لما قصد إفادته بالخبر وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها، وذلك لأن المعاطب يستفيد الإيقاع والانتزاع من الخبر، ثم ينتقل منه إلى متعلقه الذي هو المقصود بالإعلام وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها، ويدل لذلك ما هو الحق عندهم من أن الألفاظ لا دلالة لها في نفسها على ما في الخارج، بل دلالتها على الصور الذهنية أولاً، وبالذات وبواسطتها على ما في الخارج لما بينهما من الارتباط، فظهر لك أن كون الخبر مدلوله الإيقاع والانتزاع لا ينافي أن المقصود بالإعلام إفادة وقوع النسبة أو لا وقوعها فتأمل ذلك.

(قوله: وكونه) أي: الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها مقصود للمخبر بخبره (إخ) وهذا توطئة لقوله: وهذا مراد إخ (قوله: لا يستلزم) أي: ذلك الكون تحققه أو ثبوته في الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبة، وحاصله أن قصد المخبر بخبره إفادة وقوع النسبة أي: كون النسبة واقعة لا يستلزم تحقيقها في الواقع، لأن دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاماً عقلياً: كدلالة الأثر على المؤثر، فإذا قلت: زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد في الواقع، ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققاً في الواقع لجواز أن يكون الخبر كذباً (قوله: وهذا) أي: كونه لا يستلزم تحققه في الواقع.

(١) هو أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي ماء الدين السبكي، فاضل، له "عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح" ولى قضاء العسكر وقبله قضاء الشام وكثرت رحلاته ومات بمساوراً بمكة سنة ٧٦٣هـ. (وانظر الإعلام للزركلي ١/١٧٦).

وهذا مراد من قال: إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: زيد قائم ومفهومه-أن القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ؛ فليفهم.

(ويسمى الأول) أى: الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (فائدة الخبر، والثاني) أى: كون المخبر عالما به (لازمها) أى: لازم فائدة الخبر؛ لأنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به.....

---

(قوله: مراد من قال إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى: الحكم أو انتفائه أى: فليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع لجواز أن يكون كذبا، والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى: الحكم أو انتفائه في الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل: إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه في الواقع؟ فأجاب الشارح بأن مراده بنفى الدلالة على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققه في الواقع أو انتفاؤه فيه وهذا لا ينافي أنه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه في الواقع.

(قوله: وإلا فلا يخفى إلخ) أى: وإلا نقل هذا مراده، بل بهذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه؛ لأنه لا يخفى إلخ (قوله: إن مدلول قولنا إلخ) أى: مدلوله الوضعي (قوله: ومفهومه) عطف على مدلول مرادف له، وقوله أن القيام ثابت لزيد، الأنسب ثبوت القيام لزيد في الواقع (قوله: وعدم ثبوته له) أى: في الواقع، وقوله احتمال عقلي نشأ من كون دلالة الخبر: وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله: ويسمى الأول فائدة الخبر) أشار بلفظ التسمية إلى أنه اصطلاح لأهل الفن، ولا مشاحة في الاصطلاح، فلا يرد عليه أن فائدة الشيء ما يترتب عليه، والمرتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لا نفس الحكم (قوله: أى الحكم) أى: لا إفادة الحكم، وقوله الذى يقصد بالخبر أى: الذى يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر، فلا ينافي أنه قد لا يقصد إفادته كما في صورة قصد إفادة اللازم (قوله: لأنه) أى: الحال والشأن، وهذا دليل على كون الثاني لازما للفائدة (قوله: كل ما أفاد)



وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم؛ لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار؛.....

أى: كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد أنه أى: المخبر عالم به أى: بذلك الحكم، وأشار الشارح بهذا إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم؛ لأنه لا تلازم بينهما، إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكلم، بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول لازمة لإفادة الثاني، لا من حيث ذاتهما، إذ لا تلازم بينهما، وأورد على هذه الكلية أنها منقوضة بخبر الله تعالى، فإنه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به؛ لأن كونه عالماً معلوماً لنا قبل الخبر فلم نستفده من الخبر، وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذى يسمى مثله عندنا تصوراً وليس هو المقصود، بل المقصود إفادته بالخبر العلم الذى يسمى نظيره عندنا تصديقاً ولا يستفاد إلا من الخبر؛ لأنه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذى نسميه تصديقاً بدليل الكواذب فإنه يعلمها، وليست على هذا الوجه قطعاً فعلمه بالشئ على وجه نسميه تصديقاً لا نعلمه إلا من خبره.

بقى شئ آخر وهو أنه قد يمنع اللزوم مطلقاً؛ لأن المخاطب قد يغفل عن كون المتكلم عالماً أو يخبر بالحكم وهو شاك أو جاهل، فلم تكن إفادة أنه عالم لازمة لإفادة نفس الحكم، والجواب أن المراد اللزوم فى الجملة أى: أن ذلك اللزوم بالنظر للغالب والجارى على العرف؛ لأنه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضرورة (قوله: وليس كل ما أفاد إلخ) أى: ليس كل خبر أفاد أن المتكلم عالم بالحكم، وفى هذا إشارة إلى أن اللزوم ليس من الجانبين، وحينئذ فهو لازم أعم: كلزوم الضوء للشمس، فيلزم من وجود الملزوم وجوده ولا يلزم من وجوده وجود الملزوم، وهذا بخلاف اللازم المساوى: كقبول العلم وصناعة الكتابة (قوله: لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار) أى: فالخبر حينئذ إنما أفاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة. إن قلت: إن الفائدة تحضر فى ذهن المخاطب حال إفادة اللازم، إفادة اللازم تستلزم إفادة الفائدة أيضاً- أجيب بأن حضورها حال إفادة اللازم المجهول ليس بعلم جديد، بل هو

كما في قولنا لمن حفظ التوراة: قد حفظت التوراة. وتسمية مثل هذا الحكم فائدة  
الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه عالماً  
بالحكم.....

تذكر فلا يعتبر (قوله: كما في قولنا لمن حفظ التوراة) أى: والحال أنه يعلم أن ما  
حفظه هو التوراة فلا بد من هذا لصحة التمثيل بهذا المثال، وإلا فيمكن أن يحفظها من  
لا يعلم أنها التوراة، ولعل الشارح لم يقيد بقوله: لمن علم أن ما حفظه هو التوراة  
إشعاراً بأن حفظها لا ينفك عادة عن العلم بها، من حيث إنه توراة، وإن جاز في  
المحقرات الانفكاك.

(قوله: وتسمية إلخ) حيث قيل لازم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم أى:  
تسمية هذا الحكم وما مثله، والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة والمراد  
بما مثله كل حكم يكون معلوماً قبل الإخبار، وأشار بهذا للحواب عما يقال: إن حفظ  
التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به، فكيف يسمى فائدة؟ وحاصل  
الجواب أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل، بل شأنه أن يستفاد منه.

(قوله: والمراد بكونه) أى: المخبر المذكور في قوله: كل ما أفاد الحكم أفاد أنه  
عالم به، ولو قال: والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول صورة إلخ، وهذا جواب عن  
المنع الوارد على الملازمة في قوله: كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به، وتقرير المنع لا  
نسلم الملازمة أى: لا نسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون  
المخبر أخبر بشيء عالماً بخلافه، أو شاكاً فيه متردداً، أو ظاناً له، أو متوهماً، وحاصل  
الجواب: أن هذا المنع لا يرد إلا إذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس  
كذلك، بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر، وهذا ضرورى في  
كل عاقل تصدى للإخبار سواء كان معتقداً له اعتقاداً جازماً أو غير جازم أو غير  
معتقد أصلاً أو معتقداً لخلافه، فكل مخبر يخبر بحصول صورة الحكم في ذهنه وإن كانت  
تلك الصورة قد لا تطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علماً وإطلاق العلم عليها  
اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله: والمراد بكونه عالماً) أى: في قولنا كل ما  
أفاد الحكم أفاد أنه عالم بالحكم.

حصول صورة الحكم في ذهنه، وهما هنا أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح.  
(وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى: بفائدة الخبر ولازمها (منزلة  
الجاهل) فيلقى إليه الخبر.....

(قوله: حصول صورة الحكم) أى: صورة الحكم الحاصلة في ذهنه، وحيث  
فالمعنى: كل خبر أفاد الحكم أفاد أن صورة ذلك الحكم حاصلة في ذهن المخبر، فعلم أن  
المراد بالعلم هنا: العلم بالمعنى المصطلح عليه عند المناطقة، وهو الصورة الحاصلة في  
الذهن، سواء كانت موافقة للواقع أو لا، كانت معتقدة للمتكلم اعتقاداً جازماً أو غير  
جازم، أو غير معتقدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند  
الأصوليين والمتكلمين، وعلى الأول: فالعلم عين المعلوم وغيره على الثاني، وإنما قال  
الشارح حصول صورة الحكم، ولم يقل الصورة الحاصلة؛ ليفيد أن العلم هو الصورة  
من حيث حصولها في الذهن (قوله: سمحنا بها في الشرح) أى: جلدنا بها فيه، والمراد  
ذكرناها فيه، ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة التبعية (قوله: وقد ينزل إلخ) أى:  
وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جرى المخاطب على  
مقتضى علمه، واعتراض على المصنف بأن هذا تخريج للكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر، والكلام هنا في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وحيث فالأولى عدم ذكر  
ذلك هنا وذكره فيما يأتي في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر المشار  
له بقوله: وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه، وأجيب بأنه إنما ذكره هنا جواباً عن  
سؤال وارد على الكلام السابق، وحاصله أنه لو كان قصد المخبر منحصرًا في الأمرين  
لما صح إلقاء الخبر للعالم بهما، فأجاب بما ذكر، وحاصله أنه إنما صح إلقاء الخبر للعالم  
بهما لتنزيله منزلة الجاهل فأولاً قرر الأصل ودفع ما يرد عليه، ثم تكلم بعد ذلك  
على الفرع أعني التخرج على خلاف مقتضى الظاهر. (قوله: العلم بهما) اعلم أن  
التنزيل المذكور يكون فيما إذا علم المخاطب الفائدة ولازمها معاً أو إحداها، وكلام  
المصنف ظاهر في الأول، ويمكن تأويله بحيث يكون محتملاً للوجه الثلاثة: علم الفائدة،  
وعلم اللازم، وعلم الفائدة واللازم.

وإن كان عالماً بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجرى على موجب علمه هو والجاهل سواء؛ كما يقال للعالم التارك للصلاة: الصلاة واجبة. وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به.....

بأن يرجع الضمير في قوله بمما: لجموع الأمرين، وهو يصدق بالبعض والجميع فالأول كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها: الصلاة واجبة، والثاني وهو المخاطب العالم باللازم قولك: ضربت زيداً لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيداً، لكنه ينساجي غيرك بضربه عندك، كأنه يخفى منك، والثالث كقولك -لإنسان مؤمن ويعلم أنك تعلم أنه مؤمن إلا أنه آذاك أذية لا يباشرها إلا من يعتقد موذيه كفره، ولا يعلم الله ورسوله-: الله ربنا، ومحمد رسولنا.

(قوله: وإن كان عالماً الواو للحال، وقوله بالفائدتين: فيه تغليب (قوله: على موجب) بفتح الجيم أى: على مقتضى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكُثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَلَيْسَ الْكُفْرُ إِلَهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup> هذا لفظه وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخير ولازم فائدته منزلة الجاهل بمما وليست بمما وليست منها، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لعلم جريه على موجب العلم، والفرق بينهما ظاهر (قوله: والجاهل سواء) أى: كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد انتفى عنهما معاً، وإنما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تعبيراً له وتقبيحاً لحاله؛ لأنه إذا كان عالماً بوجوب الصلاة وكان تاركاً لها وقيل له: الصلاة واجبة كان إلقاء الخبر إليه إشارة إلى أنه هو والجاهل سواء؛ لأنه يتصور تركها إلا من الجاهل، وفي هذا من التوبيخ مالا يخفى (قوله: كما يقال للعالم) أى: بفائدة الخير.

(قوله: الصلاة واجبة) أى: فإنه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن، فألقى له الخطاب من غير تأكيد (قوله: وتنزيل العالم بالشئ)

لا اعتبارات عطائية كثير في الكلام منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ.....﴾

أى: سواء كان حكما أو لازمه أو غيرهما فهو أعم مما قبله، فهذا ترقى عما ذكره المصنف؛ لأن ذلك في تنزيل العالم بفائدة الخير أو لازمها منزلة الجاهل بما وهذا في تنزيل العالم مطلقا، وإن كان علمه بغير فائدة الخير ولازمها منزلة الجاهل كما في الآية على ما يأتي بيانه (قوله: لا اعتبارات عطائية) أى: لأجل أمور إقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المعاطب أن المعاطب غير عالم كعدم الجرى على مقتضى العلم- كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾) إلخ اللام في لقد موطئة للقسم أى: إنها واقعة في جواب قسم محذوف والضمير في علموا لليهود، واللام في لمن اشتراه: ابتدائية، وضمير اشتراه عائد على كتاب السحر والشعوذة، والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار، أى: اختياره على كتاب الله وهو التوراة، ومن: مبتدأ، وجملة اشتراه: صلة، وقوله: ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ : جملة مركبة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر من، ومن في قوله ﴿مِنْ خَلَقٍ﴾ : لتأكيد النفي، وجملة ﴿مَنِ اشْتَرَاهُ﴾ إلخ: في محل نصب ساذة مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء، وجملة: وليس إلخ: معطوفة إما على جملة القسم والجواب، فيقدر فيها قسم وتكون لام لبس موطئة له، وإما معطوفة على جملة الجواب وحدها، فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الأول، كاللام الأولى، ولو: شرطية، ومفعول يعلمون: محذوف، أو أنه منزل منزلة اللازم أى: لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء وردائه، أو لو كانوا من أهل العلم، وجواب لو: محذوف تقديره لا تمتنعوا، وحاصل معنى الآية: والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر أى: اختاره على كتاب الله ماله في الآخرة نصيب من الثواب أصلا، ولا شك أن عدم الخلاق في الآخرة حالة مذمومة، فكأنه قيل: ولقد علموا رداءة حال من اشتراه ومذموميتها، ثم قيل: والله لبس ما باعوا به أنفسهم أى: حظوظها لو كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لا تمتنعوا منه، ومحل الشاهد من الآية قوله: لو كانوا يعلمون، فإن

العلم الواقع بعد لو منفي بمقتضاها؛ لأنها حرف امتناع لامتناع، وقد أثبت ذلك العلم  
 لهم في صدر الآية، وهذا تناف، والجواب أنهم لما لم يعلموا بمقتضى العلم نزل ذلك  
 العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين، فإثبات العلم لهم أولاً هو الموافق للواقع،  
 ونفيه عنهم ثانياً مظهر لتنزيلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء لعدم جريهم على  
 موجب علمهم، ثم إن المقصود من الآية التنظير؛ لأنها ليست من قبيل تنزيل العالم  
 بإحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلقى له الخبر؛ لأن  
 اليهود غير مخاطبين بالآية، ولم يقصد إعلامهم بها حتى تكون خيرا ملقى لهم ومقصودا  
 إعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزلة الجاهلين، إذ المخاطب بالآية إنما هو  
 النبي صلى الله عليه وسلم - وأصحابه، وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر، والحاصل أن  
 المقصود بالآية: التنظير؛ لأن فيها تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به كما أن في  
 المبحث المذكور قبلها كذلك، وإن افرقا من جهة أن العالم المنزل منزلة الجاهل في  
 الآية ليس مخاطباً وليس عالماً بفائدة الخبر، بخلاف المبحث السابق، فإن قلت: هذا  
 التكلف في الآية يجعلها نظيراً إنما يحتاج إليه إذا كان العلم المنفي بلو متعلقاً بما تعلق به  
 العلم المثبت وهو عدم الخلاف والثواب؛ لأنه يلزم على ذلك التناقض في الآية، وإنما  
 يندفع بذلك التكلف، وأما لو كان العلم المنفي متعلقاً بالذم المأخوذ من نفس والعلم  
 المثبت متعلقاً بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق في الأمر المباح بخلاف  
 الذم فلا تناقض؛ لأن شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف، وإذا  
 احتملت الآية هذين الأمرين سقط ما الاستشهاد عن التنظير أيضاً، فلا يصح أن تكون  
 شاهداً لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقاً ولا شاهداً على التنظير للاحتمال السابق،  
 والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال. قلت: هذا الاحتمال منافي لسياق  
 الآية؛ لأن سوق الآية يدل على اتحاد الذم، وانتفاء الخلاق ما صدقاً في الآية على ما  
 ذكره المفسرون؛ وذلك لأن اختيار ما لا نفع ولا ثواب فيه في الآخرة كالسحر على  
 النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردىء ومذموم، فالآية على هذا الاحتمال بناء

لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup> بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ (فينبئ) أى: إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب - ينبئ (أن يقتصر.....

على الاتحاد المذكور ترجع إلى الاحتمال الأول، فالتناقض باق بحاله، وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم المنفى متعلقا بما تعلق به المثبت وهو عدم الخلاق، فيرجع قوله: (لو كانوا يعلمون) إلى صدر الآية؛ لأنه الأنسب ببلاغة القرآن من جهة أن فيه إشارة إلى أن علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع، فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الأبلغ واجب.

(قوله: بل تنزيل إلخ) هذا ترقى آخر، وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزلة عدمه، كما في الآية، فإن وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم، والحاصل أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم أى: أعم من كونه متعلقا بفائدة الخير أو غيره منزلة عدمه، وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره منزلة عدمه قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾<sup>(٢)</sup> (إذ) ظرف لرميت الأول أو للنفى المأخوذ من (ما)، ونفى الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة: كإصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم، والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم تترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمي منزلة العدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه، وإثبات الرمي له ثانيها نظرا للظاهر، فلا تناقض في الآية، وهذا الحمل أحسن من قول بعضهم: إن نفي الرمي من جهة الحقيقة أو التأثير والإثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب، وذلك لأنه لا تنزيل في الآية حينئذ. (قوله: فينبئ) أى: يجب صناعة، فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عُدْ محططا (قوله: أى إذا كان قصد المخبر إلخ) هذا إشارة إلى أن الفاء في قوله: فينبئ للتفريع، وقوله حذرا عن اللغو إشارة إلى وجه التفريع، وانظر لم ترك الشارح الفاء عند إعادة ينبئ، وتوضيح المعنى أن قصد المخبر إذا كان إفادة المخاطب أحد

(٢) الأنفال: ١٧.

(١) البقرة: ١٠٢.

الأمرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر ما تحصل به إفادته لا أنقص منه ولا أزيد حذرا من اللغو، فإنه إذا كان غير مفيد أصلا كان لغوا محضاً، وإن كان ناقصاً عن إفادة ما قصد به كان في حكم اللغو، وإذا كان زائداً عليها كان مشتملاً على اللغو، وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام أعني قوله: فينبغي إلخ، على ما قبله، ولم يحتاج لما أورده بعضهم بقوله: إن جواب الشرط مسبب عنه، وهذا المذكور المأخوذ من أول المبحث أعني قوله: فينبغي إلخ، لا يظهر كونه مسبباً عن الشرط المحذوف الذي قدره الشارح بقوله أى: إذا كان إلخ، بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تتفرع على ما سبق، والذي يظهر كونه مسبباً عما سبق قوله بعد ذلك؛ فإن كان المعاطب إلخ، وأجاب عن ذلك بأن قوله: فينبغي إلخ، كلام يحمل يفصله قوله: فإن كان إلخ، والحمل والمفصل شيء واحد وإن اختلفا بالاعتبار، وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسبباً عن الشرط فيصح أن يكون بحمله كذلك، فالحاصل أنه لا شك في صحة تفرع قوله: فينبغي إلخ، على ما تقدم من أن قصد المخبر إلخ، ولا يحتاج في توجيه التفريع إلى أن يقال إن ما ذكره من الاختصار حكم يحمل قد فصل بقوله: فإن كان المعاطب إلخ.

بقى شيء آخر: وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعني: خلو الذهن والتردد والإنكار ظاهر بالنسبة إلى فائدة الخبر يعني: الحكم، وأما بالنسبة إلى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات، وأما اعتبار التردد والإنكار فلا يصح؛ لأن التردد في علم المعاطب أو إنكاره يقتضي تأكيده لا تأكيد الحكم، فإذا أكد وقيل: إن عالم بقيام زيد مثلاً، انقلب اللازم فائدة؛ لأن المقصود حينئذ إثبات العلم بالقيام لا إثبات القيام، والكلام في لازم الفائدة لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد أو الإنكار في اللازم مع بقاءه على حاله على أنه لا يتصور، ولو لم يبق على حاله إن أريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم؛ لأن إلقاء الخبر للمعاطب يستلزم إفادته المعاطب أنه عالم بالحكم كما تقدم بيانه، أما إن أريد بالحكم التصديق مطلقاً أو بقاء الجزم وحده أو به مع المطابقة



من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (عجالي  
الذهن من الحكم والتردد فيه) أى: لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها،  
ولا مترددا في النسبة.....

لتصور فيه التردد والإنكار بعد إلقاء الخبر لاحتمال أن يكون المخبر شاكاً أو واهماً،  
فيصح التأكيد حينئذ -أفاده السريامى.

(قوله: من التركيب) (من) بمعنى (في) أو المعنى، فيقتصر على قدر الحاجة من  
المركبات (قوله: على قدر الحاجة) أى: على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم  
ولازمه، أو حاجة المخاطب في استفادتهما، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها.

(قوله: حذرا عن اللغو) أى: لأجل التباعد عنه وهو علة ليقصر لا لقوله:  
فينبغي لاختلافهما في الفاعل؛ لأن فاعل ينبغي أن يقتصر أى: الاقتصار، وفاعل الحذر  
هو المتكلم. إن قلت: اللغو هو الكلام الزائد الذى لا فائدة فيه، فالتعليل حينئذ قاصر  
على عدم الزيادة وليس شاملاً لعدم النقصان مع أن المدعى الشمول لهما؛ لأن قوله على  
قدر الحاجة أى: بحيث لا يزيد ولا ينقص، فالتعليل فيه قصور: أوجب بأنه ترك تعليل  
عدم النقص لعلمه بطريق المقايسة، وكأنه قال: حذراً من اللغو ومن القصور، أو المراد  
باللغو ما يشمل اللغو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص  
عن قدر الحاجة؛ لأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم  
اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود، وهذا الجواب قد أشرنا إليه سابقاً.

(قوله: فإن كان المخاطب عجالي الذهن من الحكم إلخ) مقتضاه أنه إذا كان عجالي الذهن  
من لازم الحكم وقصد المتكلم إفادته أنه يؤكد له وليس كذلك، بل هو مثل عجالي  
الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم به بالمقايسة وقد علمت الكلام في ذلك والمراد  
بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتي بيانه (قوله: أى لا يكون إلخ) تفسير لقوله  
عجالي الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم، فالمراد بالحكم هنا  
العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها أى: إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى  
بالتصديق وبالإيقاع والانتزاع وبالإذعان (قوله: ولا مترددا في أن النسبة إلخ) أشار به

إلى أن الضمير في قوله: والتردد فيه للحكم، بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففي الكلام استخدام؛ لأن التردد ليس في الحكم، بمعنى التصديق، بل في الحكم، بمعنى الوقوع أو اللاوقوع فذكر الحكم أولاً، بمعنى التصديق، وأعاد الضمير عليه، بمعنى الوقوع، أو اللاوقوع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية، ويجوز أن يراد بالحكم في الموضعين الوقوع أو اللاوقوع ويقدر مضاف قبل الحكم أى: من إدراك الحكم، فيكون الخلو عن الحكم، بمعنى الخلو عن إدراكه وهذا الاحتمال يرجع للأول ولكنهما يختلفان بالاستخدام، وتقدير المضاف، والأولى كما قال عبد الحكيم: أن يراد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها بدليل سابق الكلام ولاحقه أعنى قوله: أولاً ولا شك أن قصد المعبر بخبره إفادة المخاطب إما الحكم إلخ؛ فإن المراد به وقوع وقوع النسبة أو لا وقوعها، وكذا قوله: والتردد فيه، فإن التردد والإنكار إنما هو في الحكم، بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ومعنى خلو ذهن عنه أن لا يكون حاصلًا فيه، وحصوله فيه إنما هو الإذعان به، فيكون المعنى خالياً عن الإذعان به، والخلو عن الإذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد، لأن الإذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر، ولما كان الخلو عن الأول لا يستلزم الخلو عن الثاني عطفه المصنف عليه، فقال: والتردد فيه فليس قوله: والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل أ.هـ كلامه.

وقول الشارح: لا يكون عالماً إلخ: لا يخالف هذا؛ لأن نفي العلم مأخوذ من خلو ذهن عن الحكم، وقوله بوقوع النسبة أو لا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله: هل هي واقعة أم لا) قد تكرر في كتب النحو امتناع أن يؤتى لـلـ بمعاذل؛ لأنها مختصة بطلب التصديق، والإتيان لها بمعاذل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب التصور كما سيأتى ذلك -إن شاء الله- في أوائل الإنشاء، فهذا التركيب من الشارح إما بناء على ما ذهب إليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعاذل مثلها مستندلاً بقوله -عليه الصلاة والسلام-: "هل تزوجت بكراً أم ثيباً"<sup>(١)</sup>، أو يقال إن أم هنا منقطعة

(١) أخرجه البخارى (ح/ ٢٩٦٧) وأخرجه مسلم بغير لفظ: هل (٣/ ٦٥١، ٦٥٥).

وهذا يتبين فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه.....

بمعنى بل التي للإضراب لا متصلة، فإن السائل إذا قال: هل زيد عندك أم لا؟ كان المعنى هل زيد عندك؟ بل أليس عندك؟ فهو انتقال من استفهام إلى استفهام آخر غير الأول، فالسائل ظن أولاً أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه، ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه، وأم المنقطعة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام.

(قوله: وهذا) أى: التقرير الذى ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون علما بوقوع النسبة إلخ (قوله: يتبين فساد ما قيل) أى: اعتراضا على المصنف، وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح، وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله؛ لأن خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه، وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولاً وثانياً وقوع النسبة أو لا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه، وبما أن ذلك أن خلو الذهن عن النسبة الواقعة أو غير الواقعة يتناول بإطلاقه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها، ومن المعلوم أنه إذا كان محالاً الذهن عن التصور لها فلا يتأتى التردد فيها؛ لأن التردد في وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها في الذهن، وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الإذعان والتصديق بوقوع النسبة، والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الإذعان والتصديق به، ولا شك أن خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه، فقد يوجد التردد في الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره.

(قوله: يستلزم الخلو عن التردد فيه) أى: ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله: فلا حاجة إلى ذكره) أى: التردد (قوله: بل التحقيق إلخ) أى: وحينئذ فالخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه؛ لأن الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر، وهذا الإضراب للانتقال والترقى من إفساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف

متنافيان - (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن  
الحكم في الذهن.....

التقادير السابقة إلى إفساده بوجه آخر، وهو تناق الحكم والتردد فيه من غير احتياج  
إلى استبعاد أو تقدير مضاف، أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم، وفيه أى: ذلك  
الإضراب إشارة إلى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله: متنافيان)  
أى: لا يجتمعان حصولاً فقط (قوله: على لفظ المبني للمفعول) أى: والفعل مسند إلى  
ضمير المصدر بالتأويل المشهور أى: حصل الاستغناء أو أن نائب الفاعل الجار والمحرور  
أعنى قوله: عن مؤكدات الحكم ثم ما ذكره الشارح من أن الفعل مبني للمفعول مبني  
على أنه الرواية، ولكونه المناسب لقوله: بعد حسن تقويته، حيث لم يتعرض فيه  
للمتكلم ولا للمخاطب، وإلا فالبناء للفاعل فيه.

وفي قوله: أن يقتصر جائز أيضاً، وقوله استغنى أى: وجوبا كما نقله بعضهم  
عن الشارح (قوله: عن مؤكدات الحكم)<sup>(١)</sup> احترازا عن مؤكدات الطرفين، كالتأكيد  
اللفظي والمعنوي فإنها جائزة مع الخلو نحو: زيد زيد قائم، وزيد نفسه قائم، وجاء القوم  
كلهم. إن قلت: إن الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه في مواضع كالتأكيد  
لاحتمال سهو أو نسيان أو عدم فهم، فهلا جوزوا بل استحسنا التأكيد لخالي الذهن  
من الحكم لدفع احتمال تردد أو إنكار عنده؟ أجب بأن احتمال ذلك أمر ضعيف لا  
يعارض مناسبة عقلية.

واعلم أن مؤكدات الحكم: (إن) المكسورة المهمزة، والقسم، ونونا التوكيد،  
ولام الابتداء، واسمية الجملة، وتكريرها ولو حكما، وأما الشرطية، وحروف التنبيه،  
وحروف الزيادة على ما فصل في النحو - وضمير الفصل، وتقديم الفاعل المعنوي

(١) انظر الإيضاح ص ٢١ بتحقيق د/عبد الحميد هنداوي.

حيث وجده نحاليا (وإن كان) المعاطب (مترددا فيه) أى: فى الحكم (طالباً له) بأن حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتغير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها (حسن تقويته) أى: تقوية الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده....

لتقوية الحكم، والسين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه؛ لأنها تفيد الوعد أو الوعيد بمحصل الفعل فدعوها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه، و(قد) التى للتحقيق، وكأن، ولكن، وإنما، وليت، ولعل، وتكرير النفس، ولم يعدوا (أن) المفتوحة؛ لأن ما بعدها فى حكم المفرد، لكن عدداً ابن هشام من موكدات النسبة فانظر مع ذلك (قوله: حيث وجده نحاليا) أى: لوجود الحكم الذهن نحالياً، فالحيثية هنا للتعليل.

(قوله: وإن كان مترددا فيه) أى: فى الحكم. بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها طالباً له أى: للحكم. بمعنى العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها أى التصديق بذلك، ففيه استخدام - كذا قال سم، وانظر هل ذكر الضمير أو لا بمعنى وذكره ثانياً. بمعنى آخر يسمى استخداماً كما قال سم، أو من قبيل شبه استخدام، والظاهر الثانى - وتأمل فى ذلك (قوله: طالباً له) أى: بلسان الحال أو المقال، وهذا لازم للتردد فيه لا أنه محترز به عن شىء؛ لأن الموافق للطبع أن الإنسان إذا تردد فى شىء صار متشوقاً إليه وطالباً للاطلاع على شأنه، وإلا كان منسياً غير متردد فيه، وسكت المصنف عما إذا كان المعاطب عالماً بالحكم أو ظاناً له أو متوهمه، والظاهر أن الأولين لا يلقى إليهما الخير إلا بعد التنزيل السابق، وأن الثالث كالمتردد فى استحسان التوكيد له، وكذلك الظان إذا كان ظنه ضعيفاً جداً فى عرضة الزوال، ويمكن دعوها فى كلام المصنف بأن يبراد بالمتردد ما كان تردده مستويًا، أو براحمية أحد الطرفين، أو مرجوحيته، ويراد بالراحمية: الراحمية غير القوة جداً، وعلم من هذا أن نحالى الذهن أقرب للامتنال من الشاك وهو المتردد ومن المتوهم ومن الظان ظناً ضعيفاً (قوله: بأن حضر إلخ) تصوير لقوله: متردداً فيه (قوله: طرفا الحكم) أى: الوقوع أو اللاقوع وطرفاه المحكوم به، والمحكوم عليه (قوله: أى: تقويته الحكم) المتردد فيه. بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله: بمؤكد)

ويتمكن الحكم، لكن في دلائل الإعجاز: أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وإن كان) المخاطب (منكراً) للحكم (وجب توكيده) أى: توكيد الحكم (بحسب الإنكار) أى: بقدره.....

أى: واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن أى: حسن تقويته بأداة توكيد وتسميتها مؤكدا حقيقة عرفية، فلا يقال إن المؤكد هو التكلم (قوله: ويتمكن الحكم) أى: من ذهنه وهذا عطف لازم (قوله: لكن المذكور في دلائل الإعجاز إلخ)<sup>(١)</sup> أى: فيكون المذكور فيها منافياً لما ذكره القوم؛ لأن ما في دلائل الإعجاز يقتضى أن التأكيد للمتروك لا يجوز كعالي الذهن، وكلام القوم يقتضى أن التأكيد له جائز، بل هو مستحسن، وجمع بعضهم بين كلام القوم وما في دلائل الإعجاز: بأن الظن في كلام الشيخ عبد القاهر شرط في التأكيد بأن عاصبه؛ لأنها كالعلم في التأكيد بخلاف غيرها فلا يشترط في التأكيد به ظن الخلاف، وعليه يحمل كلام القوم، وحينئذ فلا تناقض، ورد هذا الجمع بقوله تعالى: ﴿إِلَهُم مُّعْرِضُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه مؤكد بأن، مع أن نوحاً لم يكن ظاناً لعدم غرقهم، بل متردداً، فالحق أنهما طريقتان متقابلتان (قوله: منكراً للحكم) أى: وقوع النسبة.

(قوله: يعنى يجب إلخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أى: وجب زيادة التوكيد بحسب إلخ، وليس متعلقاً بوجوب؛ لأن الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الإنكار، والمتفاوت بتفاوتته إنما هو الزيادة، لكن قد يقال: إن تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضى أن أصل التأكيد غير واجب والواجب إنما هو الزائد، فلعل الأحسن تعلقه بالتأكيد إلا أن يقال وجوب أصل التأكيد مستفاد من أصل الإنكار، أو يقال وجوب أصل التوكيد مستفاد من وجوب زيادته؛ لأنه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله.

بقى شيء آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن؟ مع أن المستحسن عند البلغاء واجب، إلا أن يقال إن ترك المستحسن يلام عليه لوماً أخف من اللوم على ترك الواجب قررره شيخنا العدوى.

(٢) هود: ٣٧.

(١) دلائل الإعجاز ص ٢١١.

قوة وضعفاً؛ يعنى: يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له (كما قال الله تعالى-حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام إذ كذبوا في المرة الأولى- ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>) مؤكداً بأن، واسمية الجملة (ولى) المرة الثانية: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.....

(قوله: قوة وضعفاً) أى: لا عداد، فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلاً لقوته وللإنكارين ثلاث مثلاً لقومهما، وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية، فإن التأكيدات فيها أربع والإنكارات ثلاث لقومها (قوله: كما قال الله تعالى إلخ) هذا تمثيل للقسم الثالث، ثم إنه يحتمل أن ما موصول حرفى أى: كقول الله تعالى، وعلى هذا فلا بد من تقدير أى كالتأكيد في قول الله تعالى، ويحتمل أنها اسم موصول، والعائد محذوف أى: كالتأكيد الذى قاله تعالى، ثم إنه إن أريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر، وإن أريد الاستدلال على الرجوب ففيه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيد، وعلى وجوب كونه بقدر الإنكار، بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحسانى (قوله: عن رسل عيسى إلخ) أى: وهم يَسْأَلُونَ -بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة-، ويحيى، وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الأصح، وما قيل لهم يحيى وشمعون، والثالث الذى عززهما بولس، أو حبيب النجار فغير موثوق به (قوله: إذ كذبوا) ظرف لمفعول محذوف أى: حكاية عن الرسل قولهم إذ كذبوا، أو ظرف لمضاف محذوف أى: حكاية عن قول الرسل إذ كذبوا، أو لخبر محذوف، والجملة مستأنفة أى: وهذا المحكى صادر إذ كذبوا، ولا يصح أن يكون ظرفاً لقال أو لحكاية؛ لأن القول والحكاية ليسا وقت التكذيب، بل متأخران عنه (قوله: مؤكداً بأن واسمية الجملة) أى: كقولهما اسمية لا صيورها اسمية؛ لأنه لا يشترط في التأكيد بما كونهما معدولة عن الفعلية كما وهم- كذا في عبد الحكيم.

(٢) س: ١٦.

(١) س: ١٤.

مؤكد بالقسم، وإن، واللام، واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تُكْذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: إذ كذبوا - مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة،.....

(قوله مؤكد بالقسم) أى: وهو ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ﴾<sup>(٢)</sup> فقد ذكر في الكشف أن ربنا يعلم: حار مجرى القسم في التأكيد، كـ ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> فاندفع ما يقال: أنه لا قسم هنا، أو يقال مراده بالقسم القسم الحكيم؛ لأن قولهم: ربنا يعلم في قوة نقسم بعلم ربنا أو بربنا العليم (قوله: حيث قالوا إلخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات، فكيف يؤكد لها بأربع تأكيدات، مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الإنكار؟ والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الإنكار في القوة والضعف لا في العدد، كما قال الشارح: هذه الإنكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية في القوة للتأكيدات الأربع أو أن الحصر في الموضوعين بمنزلة إنكار رابع، كما قاله سم، أو أن قوله ﴿وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ﴾ يتضمن إنكارين أحدهما صريح وهو نفى نزول شيء من الرحمن والآخر استلزامي وهو نفى الرسالة - أفاده السيرامي. (قوله: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ إن قلت: قول المنكرين ذلك إنكار للرسالة من الله؛ لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله، وحينئذ فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكار الشيء، أوجب بأن المعنى: ما مرسلكم إلا بشر مثلنا والمرسل لا يكون بشرا، ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عند الله، أو يقال: إنهم لما دعواهم إلى رسالة رسول الله بإذن الله نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول؛ لأن التصديق بهذه تصديق بتلك، فحاطبوا الأصل بواسطة الفرع، مما يقتضى نفى أصل الرسالة في زعمهم.

(قوله: وقوله) أى: المصنف إذ كذبوا بصيغة الجمع، ولم يقل إذ كذبها بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط (قوله: مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة) أى: لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان، فالحكم على ما جاء

(٢) يس: ١٦.

(١) يس: ١٥.

(٣) آل عمران: ١٨.



وإلا فالمكذب أولاً اثنان (ويسمى الضرب الأول: ابتدائيا، والثاني: طلبيا،  
والثالث: إنكاريا، و) يسمى (إخراج الكلام عليها) أى:.....

به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أمضا بأنه كذب؛ لأنه عينه (قوله):  
وإلا فالمكذب إلخ) أى وإلا تفل ذلك فلا يصح؛ لأن المكذب أولاً اثنان فكيف يعبر  
المصنف بضمير الجمع بقوله إذ كذبوا، ولك أن تقول المراد بقوله: إذ كذبوا أى:  
مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع، ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا  
وواحد لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب، لأن المركب من مكذب وغيره  
مكذب، ثم إن هذا التأويل مبني على أن قوله في المرة الأولى متعلق بكذبوا كما هو  
الظاهر وتعلق إذ كذبوا بمقدر كما مر، وأن المعنى قال الله تعالى حكاية عن الرسل إذ  
كذبوا في المرة الأولى، وأما لو جعل متعلقا بـ[قال] كما يدل عليه الإيضاح، أو  
بحكاية فلا يرد ذلك؛ لأن المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل في المرة  
الأولى كذا، وفي المرة الثانية كذا، ولا شك أن هذا المعنى لا دلالة له على أن الثلاثة  
كذبوا في المرة الأولى (قوله: فالمكذب أولاً اثنان) أى: وهما المرسلان أولاً وهما بولس  
ويحيى -عليهما السلام- والثالث المعزز به أى: المقوى به الاثنان شمعون (قوله: ويسمى  
الضرب الأول) أى: الخلو عن التأكيد، وإنما كان هذا أولاً لذكره في كلام المصنف  
أولا ضمنا، والثاني هو التأكيد استحسانا، والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله: ابتدائيا)  
أى: ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا إنكار (قوله: والثاني) وهو التأكيد  
استحسانا عند التردد والطلب للحكم، وإنما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ضمنا في  
كلام المصنف (قوله: طلبيا) أى: ضربا طلبيا؛ لأنه مسبوق بالطلب، أو لكون المعاطب  
طالبا له.

(قوله: والثالث) أى: ويسمى الضرب الثالث أى: المذكور في المتن ضمنا ثالثا  
وهو التأكيد وجوبا عن الإنكار (قوله: إنكاريا) أى: ضربا إنكاريا؛ لأنه مسبوق  
بالإنكار، ولكون المعاطب بالكلام المشتغل عليه منكرا، فالتسمية بالنظر لحاله أو لحال  
المعاطب (قوله: وإخراج الكلام عليها) أى تطبيق الكلام عليها بمعنى إتيانه به متكيفا

على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الأول، والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الثالث (إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال؛.....

بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بما (قوله: على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول: على الضروب المذكورة، إلا أن يقال غير هنا بالوجوه: إشارة إلى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله: فى الأول) أى: فى الإلقاء الأول؛ لأن إلقاء الكلام حاليا عن التأكيد، يقال له إلقاء أول بالنسبة لإلقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب الأول، لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه؛ لأن الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد، وكذا يقال فى قوله فى الثانى، وفى قوله فى الثالث إلا أن تجعل (في). بمعنى الباء أى: بالنسبة للضرب الأول، وكذا يقال فيما بعده (قوله: والتقوية بمؤكد إلخ) الأولى أن يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر المقابلة؛ لأن المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحسانا أو وجوبا، لا التقوية به.

(قوله: إخراجا على مقتضى الظاهر) أى: إلقاء جاريا على مقتضى الظاهر أو إلقاء؛ لأجل مقتضى ظاهر الحال.

واعلم أن الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية ما، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم: كتزليل المخاطب غير السائل منزلة السائل، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع، فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا، فالتطبيق على الثانى إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، وعلى الأول إخراج له، على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، ثم إن تلك الكيفية هى المقتضى للحال أو لظاهره، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره، فعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى (قوله: لأن معناه) أى: معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى: مقتضى الحال الظاهر، فالحال تحته فردان ظاهر وخفى،

لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيراً ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى: على خلاف مقتضى الظاهر.....

فالظاهر ما كان ثابتاً في نفس الأمر، والخفى ما كان ثابتاً باعتبار ما عند المتكلم، وإذا كان تحته فردان كان ظاهر الحال أعص من مطلق الحال (قوله: لأن معناه إلخ) أى: وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أى: الأمر الظاهر كان حالاً أو غيره، وإلا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى: الثابت في الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى: الثابت في الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى: الثابت في الواقع دون الحال الذي عند المتكلم كما لو نزلت المنكر كغير المنكر، وأكدت الكلام نظراً للظاهر، وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر، بأن كان الحال غير ثابت في الواقع: كما في تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، وتأييد الكلام له أماده عبد الحكيم.

(قوله: من غير عكس) أى: لغوى، وأما العكس المنطقي فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله: كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى: المذكور في قول المصنف، وكثيراً ما إلخ، وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل، فألقى إليه الكلام مؤكداً، فالتأكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تنزيلاً، لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذي هو عدم السؤال حقيقة (قوله: وكثيراً) نصب على الظرفية أو المصدرية وما زائدة لتأكيد الكثرة أى: ويخرج الكلام تخريجاً كثيراً أحياناً كثيراً، والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلاً، أو يقال إنه كثير بالنسبة إلى مقابله قليل بالنسبة إليه، باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر

(فيجعل غير السائل كالسائل).....

من أنواع مقتضى الظاهر، إذ أنواع الأول تسعة، وأنواع الثاني ثلاثة كما يأتي بيانه، ويخرج في كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الرواية ومصدره التحريج، لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى إخراج الكلام عليها إلخ: عدم تشديد الراء ومصدره الإخراج هذا وذكر بعضهم أن تحريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية؛ لأن الخبر إذا أورد في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذي يطابقه ظاهر الكلام، واعتبر فيه الاعتبارات اللاحقة بذلك المقام، مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على حلول ذهن بالدلالة الخطائية، فإذا ألقى إلى المنكر والتردد دل على تنزيله منزلة خالي ذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا على ما يزيل الإنكار من الأدلة التي معه إذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية؛ لأن ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من إرادته، واستعمل اللفظ فيه وقصد منه إلى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب، وهذا التنزيل هو المقصود الأصلي، وقس على ذلك إلقاء الخبر المذكور بتأكيد قوى إلى غير المنكر، فإنه لما كان فيه دلالة خطائية على إنكار المخاطب ولم يوجد الإنكار في المخاطب دل ضرورة على تنزيله منزلة المنكر تعويلا على ما يلزمه لزوما عرفيا وهو أن يكون المخاطب ملاهسا لشيء من الإنكار ويكون ذلك كناية كما بينا - وهكذا، وقيل إنه من قبيل الاستعارة بالكناية والتحجيل، والحق أنه لا يقال فيه شيء من ذلك؛ لأن الجواز والكناية إنما هو باعتبار المعاني التي يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك إذ لم يستعمل اللفظ فيه؛ لأنها معان عرضية.

(قوله: فيجعل غير السائل) أي: كخالي ذهن، وقوله: كالسائل هو المتردد في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف، وإن كان مترددا إلخ، وهو القسم الثاني وتقدم أنه يؤكد له استحسانا ثم أن المتبادر أن الفاء في قوله: فيجعل إلخ، للتفريع على قوله يخرج الكلام، وأنه واقع عقبه مع أن الجعل المذكور ليس واقعا عقب التحريج، بل

.....  
مصاحب له، بل إذا نظرت للتحقيق تجد المقدم إنما هو جعل غير السائل: كالسائل أى تنزيله منزله، ثم يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد، والجواب أن الفاء هنا للمعطف المجرى عن السببية، أو ألما للتفريع، ومعنى قوله: وكثيرا ما يخرج أى: يقصد التحريج، ولا شك أن التنزيل يعقب قصد التحريج، وأن قوله فيجعل إلخ: تفصيل لما أجمله في قوله وكثيرا إلخ، واعلم أن حال المخاطب بالجملة الخبرية منحصر في العلم بالحكم، والخلو منه والسؤال له والإنكار له، فالعالم لا يتصور معه إخراج الكلام على مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به إنما يكون بعد تنزيله منزلة غيره من الثلاثة، ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر، وكل من الخالي والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان، فإذا نظر في خطابه إلى حال نفسه القائم به كان إلقاء الخبر إليه إخراجا على مقتضى الظاهر، وإن نزل في ذلك منزلة أحد الآخرين إذ لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم كان إخراجا على خلاف مقتضاه، فانحصر إخراج الكلام في اثني عشر قسما، ثلاثة منها في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وتسعة في إخراجها على خلافه، ثلاثة منها في العالم، وستة في غيره، وإذا ضربت هذه الإثني عشر في الإثبات والنفي صارت أربعة وعشرين، إذا علمت هذا فقول المصنف: فيجعل غير السائل يتناول محال الذهن والمنكر والعالم إلا أن المقصود الأول؛ لأن تقدم الملوح الجنس الخبر إنما يعتبر بالنسبة للخالي، وقد يقال هذا لا ينافي التناول؛ لأن قوله إذا قدم إلخ: هذا بالنسبة لخالي الذهن، فلا يرد أن المصنف أهمل بقية الأقسام.

بقى شيء آخر، وهو أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس بإخراجها على مقتضى الظاهر، فلا تظهر الفائدة، وذلك كجعل السائل كالحالي؛ لأن ترك التأكيد للسائل جائز، ولا يخل بالبلاغة، فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي، وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجمه، فإن لم توجد قرينة صح الكلام على كل من الأمرين، وكذا صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر

إذا قدم إليه) أى: إلى غير السائل (ما يلوح) أى: يشير (له) أى: لغير السائل  
(بالخير فيستشرف) غير السائل (له) أى: للخير.....

قد يلتبس ببعض، كما في التأكيد مع السائل، فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر إذ  
الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ، وكذا بعض صور إخراجها على خلافه  
يلتبس ببعض، كما في جعل الخالي بمنزلة السائل، فإنه يلتبس بعمله كالمنكر، فإن كان  
هناك قرينة عمل بها، وإلا صبح الحمل على كل - أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد.

(قوله: إذا قدم إليه) ظرف ليحمل، فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة  
السائل مقيد بالتقدم المذكور مع أنه قد ينزل منزلته لأغراض أخرى: كالاهتمام  
بشأن الخير لكونه مستبعدا، والتنبيه على غفلة السامع، وأجيب بأن هذا التقييد بالنظر  
لما هو شائع في الاستعمال كذا في عبد الحكيم (قوله: ما يلوح له بالخير) أى: بخنسه  
وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخير بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء أن  
يتردد في الخير، ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام  
المتقدم كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup> فإنه كلام قدم ملوح لجنس  
الخير، وهو أنهم مستحقون للعذاب، والشأن أن صاحب الفطنة إذا سمعه تردد في عين  
الخير وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالإغراق أو بغيره، كالإحراق أو الهدم أو  
الخسف، فإن كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخير أو جنسه، وتردد فيه  
بالفعل مخرج عن التنزيل.

(قوله: بالخير) أى: بجنس الخير أى: ما يشير إلى جنس الخير الذي سيذكر  
(قوله: فيستشرف له) أى: فيكاد أن يستشرف له لا أنه يصير مستشرفا وطالبا له  
بالفعل وإلا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل، وأورد على  
المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح، يقال: استشرف الشيء  
إلخ، والمصنف قد عذاه باللام ولا يصح جعل اللام لتقوية الفعل؛ لأنه يجب تقديم اللام  
المقوية للفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْثَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> قلت: اللام إما

(٢) يوسف: ٤٣.

(١) هود: ٣٧.

يعني ينظر إليه؛ يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشرف الطالب المتردد نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الدِّينِ ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup>) أى: لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك.....

زائدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿زِدْ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى: ردفكم، أو أن الفعل منزل منزلة اللازم، والفعل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام أى: فيقع منه الاستشراف، والطلب له، أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتها أو ينظر ويلتفت، ثم إن الاعتراض مبني على رجوع ضمير له للخير كما قال الشارح، ولو جعل ضمير له للملوح ومفعول يستشرف محذوفاً، والتقدير فيستشرف الخير لأجل الملوح لم يرد شيء (قوله: يعني ينظر إليه) عبر بـ (يعني) إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط، بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس، والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فجرد عن اثنين منها، وأريد به النظر، بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرق وهو التأمل (قوله: كالمستظل من الشمس) أى من شعاعها أى: كالمنقبي لشعاعها (قوله: استشراف الطالب المتردد) أى: استشرافاً كاستشراف الطالب المتردد، وأتى المصنف بذلك إشارة إلى أن غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل، وإلا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر، بل المراد أنه من حيث الكلام الذي ألقى إليه بمظنة التردد والطلب (قوله: أى لا تدعني) أشار بذلك إلى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم النهي عن الدعاء، والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص فهو مجاز مرسل، أو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم؛ لأنه يلزم من النهي عن العام النهي عن الخاص على طريق الكناية أو المجاز المرسل.

(قوله: في شأن قومك) يشير إلى أن في الآية حذف مضاف أى لا تخاطبني في شأن الذين ظلموا وقوله في شأن قومك من ظرفية المتعلق في المتعلق، أو (في) بمعنى الباء وشأنهم هو دفع العذاب عنهم، فقوله واستدفاع إلخ: تفسير لما قبله والسين والتاء زائدتان قوله (بشفاعتك) أى لا تدعني دعاء مصوراً بشفاعتك فهو تصوير للنهي عنه

فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في هل أنهم صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا فقيل: ﴿إِنَّهُمْ مُعْرَقُونَ﴾<sup>(١)</sup> مؤكداً أى: محكوما عليهم بالإغراق (و) يجعل (غير المنكر).....

(قوله: فهذا) أى: قوله ولا تخاطبني إلخ، واعلم أن قوله ولا تخاطبني إلخ: يشير إلى جنس الخبر، وأنه عذاب، وأما قوله واصنع الفلك إلخ: فإنه يشير إلى خصوصية أنه الفرق، فقول الشارح يلوح بالخبر أى: يشير إلى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب، وقوله ويشعر إلخ: عطف علة على معلول، وليس في قوله ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ إشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضمنية قول قبل واصنع الفلك، لكن المصنف والشارح لم ينظر لذلك أصلاً، وقوله فصار المقام أى: بسبب الملوح إلى جنس الخبر مقام أن يتردد أى: صار مظنة للتردد والطلب وإن لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل؛ وذلك لأنه تكاد نفس الذكي إذا قدم لها ما يشير إلى جنس الخبر أن تتردد في شخص الخبر وتطلبه من حيث إنها تعلم أن الجنس لا يوجد إلا في فرد من أفرادها، فيكون ناظر إليه بخصوص؛ كأنه متردد فيه: كنظر السائل، وبما ذكرنا اندفع ما يقال إن سبق الملوح إلى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضى تأكيده، لا تأكيد الخبر المخصوص - كذا قرر شيخنا العدوي، وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر، وحاصله إن قوله فهذا كلام أى: قوله ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مع ضمنية قوله ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ وقوله: يلوح بالخبر أى: بشخصه وجنسه، وقوله: قد حق عليهم العذاب الأولى الفرق، وقوله بل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أى: كما يشعر به الملوح أو المحكوم به عليهم غديره (قوله في إلهم إلخ) أى في جواب إلهم إلخ (قوله: محكوما عليهم) أى مقدرا عليهم الفرق وقوله أم لا أى أو لنقدر عليهم غيره من أنواع العذاب، وليس المراد أنهم مفرقون بالفعل؛ لأن إغراقهم متأخر ولم يكن حاصلًا وقت خطاب نوح ولهم عن الدعاء والشفاعة لهم. (قوله: ويجعل غير المنكر) أى: محلى الذهن، والسائل والعالم وإن كان المثالي من تنزيل العالم منزلة المنكر، فإن قلت أى ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر مع



كالمنكر إذا لاح) أى: ظهر (عليه) أى: على غير المنكر (شيء من أمارات الإنكار؛ نحو: جاء شقيق) اسم رجل (عارضاً ومعه) أى: واضعاً له على العرض.....

أنه يؤكد له من غير تنزيل؟ قلت: فائدة التنزيل زيادة التأكيد، فإن السائل يؤتى في الكلام الملقى إليه بتأكيد واحد، والمنكر يؤتى في الكلام الملقى إليه بأكثر، وهذا أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائدة التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسنًا، لأن هذا أمر مخفى لا اطلاع عليه (قوله: كالمنكر) أى: فيلقى إليه الكلام مؤكداً على طريق الوجوب بتأكيد قوى أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال إذا راعاه المتكلم (قوله: إذا لاح إلخ) أى: وإن كان الحكم بعيداً والمخاطب سيئ الظن بالمتكلم، أو يعرف منه أنه لا يقبله (قوله: نحو جاء شقيق) أى: نحو قول حجل بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ابن نضلة بفتح النون، وبالضاد المعجمة اسم أمه وحجل لقبه، واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - بخلاف لما ذكره عبد الحكيم، فإن ذاك اسمه المغيرة وأمّه هالة بنت وهيب، وبعد البيت المذكور:

هَلْ أَخَذْتَ الدَّهْرُ لَنَا لَكْبَةً      أَمْ هَلْ رَقَتْ أُمُّ شَقِيقٍ سِلَاحٌ<sup>(١)</sup>

والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذى جاء لمحاربتهم، وقوله هل أخذت الدهر لنا نكبة؟ أى: بحيث إننا بعنا أسلحتنا حتى إن شقيقاً يأتى للحرب عارضاً ومعه، وقوله أُمّ هل رقت أم شقيق سلاح أى: سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيئاً لما قرأته أم شقيق عليه من الرقية.

(قوله: جاء شقيق) أى: للحرب (قوله: اسم رجل) أى: وليس المراد به شقيق النعمان الذى هو نوع من أنواع الرياحين (قوله: على العرض) أى: على عرض الرمح بأن جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح في جهة الأعداء، ولا شك

(١) البيت لحجل بن نضلة الباهلى في شرح عقود الجمان ٣٩/١، وبلا نسبة في الطراز ٢٠٣/٢، والمصباح ص ١١، والإيضاح ص ٢٤، والتلخيص ص ١١.

فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا، لكن يجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتميؤا مارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فتزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات.....

أن الوضع على هذه الهيئة علامة على إنكار وجود السلاح معهم، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنامه جهة الأعداء فهو علامة على التصدى للمحاربة الناشئة ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله: فهو لا ينكر إلخ) أى: هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر، لا من تنزيل الخالي منزلة المنكر، كما قال بعضهم: إذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك في العرب؛ ولأن المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله: لكن يجيئه) أى: للحرب (قوله: من غير التفات) أى: لبني عمه (وقوله: وتميؤا) أى: ومن غير تميؤا لمحاربتهم (قوله: مارة أنه يعتقد) أى: علامة على اعتقاده أنه لا رمح فيهم؛ لأنه على عادة من ليس متهيئا للحرب، إن قلت: يجوز أن يكون شقيق فعل ذلك لاعتقاده أنه ليس فيهم من يقاومه، وإن علم أن فيهم رماحا، وحيث فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامة على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزلة المنكر، قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا، فلا ينبغي له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه، ولو علم أنه ليس في أعدائه من يقاومه؛ لأن شأن العاقل أن لا يأمن إذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر وإذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاده أنه لا رمح فيهم (قوله: لا سلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهملة والزاي المعجمة جمع أعزل وهو الذى لا سلاح له، وأما الأغزل بالغين المعجمة والراء المهملة فهو الذى يقلفته ومن ذلك قوله في الحديث: (يحشر الناس يوم القيامة غرلا)<sup>(١)</sup> (قوله: وخوطب خطاب التفات) أى: خطاب ملتفت من الغيبة إلى الخطاب؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكى من الخطاب إلى الغيبة في قوله: جاء شقيق إن كان شقيق حاضرا وقت إلقاء هذا الكلام، إذ مقتضى

(١) أخرجه مسلم (٧١٢/٥) والبخارى في غير ما موضع بالفاظ مختلفة.

بقوله (إن بني عمك فيهم رماح) مؤكداً بأن، وفي البيت على ما أشار إليه الإمام  
المرزوقي تمكّم واستهزاء.....

الظاهر أن يقول: جئت. إن قلت الالتفات لا بد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو  
عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين، وحينئذ فلا التفات أصلاً. أوجب بأن جملة إن بني  
عمك معمولة لمحذوف معطوف على الجملة الأولى، والتقدير فقلت له إن بني عمك  
إلخ، وقد يقال لا حاجة لتقدير القول؛ لأنه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضراً  
مخاطباً، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُ وَإِنَّا لَنَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup> فيحصل الارتباط لذكر  
الأوصاف (قوله: فيهم رماح) بسكون الحاء؛ لأنه من السريع الموقوف الضرب  
وعروضه مطوية: كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة. والضرب مطوى  
موقوف، والرماح جمع رمح، ففى بمعنى: عند، ويحتمل أنه جمع رماح، وأن في: باقية  
على حالها، لكن المناسب لقول الشارح أمانة أنه يعتقد أنه لا رمح فيهم الاحتمال  
الأول.

(قوله: مؤكداً) حال من مخاطب ولم يقل واسمية الجملة لما ستعرفه من أنها إنما  
تكون مؤكدة عند قصد التأكيد بها، ولم يتحقق هنا ذلك.

(قوله: وفي البيت) أى: في عجزه، وقوله تمكّم أى: من الشاعر بشقيق  
واستهزاء به؛ وذلك لأن مثل هذه العبارة أعنى قوله: أن بني عمك إلخ: إنما يقال لمن  
يُستهزأ به لكونه لا قدرة له على الحرب، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل  
الرماح ولا غيرها من آلاته لجنبه وضعفه، واعترض على الشارح بأن التهكم بشقيق  
يقضى أنه لا يعترف بأن فيهم رماحاً فيناق التنزيل المذكور، إذا لو اعترف بذلك لما  
صح التهكم به لإفادته قيام الضعف ببني عمه، وأوجب بأن التهكم بالنظر للواقع من  
الاعتراف، بأن فيهم رماحاً وبالنظر للتنزيل المذكور أبعثاً بناء على أن ذلك التهكم  
من باب الكناية أطلق المألوم وأريد اللازم، وبيان ذلك أنه وإن علم أن فيهم رماحاً إلا  
أن وضعه الرمح على عرضه أمانة على الإنكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر، ويلزم

(١) الفاتحة: ٥.

كانه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح، ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله:

فقلتُ لهرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام<sup>(١)</sup>

يرميه بأنه لم يياشر الشدائد، ولم يدفع إلى مضايق الجامع كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلّة غنائه.....

من ذلك التهكم به (قوله: كأنه يرميه) أى: كأن الشاعر ينسبه وكأن للتحقيق أى: لأنه ومن فى قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله: والجبن) عطف تفسير (قوله: بحيث إلخ) بدل اشتغال مما قبله (قوله: لما التفت) أى: انصرف، وقوله قبل بكسر اللام معناه الجانب ونصبه بنزع الخافض، والكفاح المقاتلة والماربة أى: لما انصرف إلى جهة القتال أى: لما ذهب إليه (قوله: على طريقة) متعلق بمحذوف صفة للتهكم أى: فى البيت لحكم آت على طريقة قوله أى: على طريقة التهكم فى قوله أى: قول أبى ثمامة البراء بن عازب الأنصارى (قوله لهرز) هو اسم رجل من بنى ضبة وهو فى الأصل الذى يجعل الناس فى حمايته وعطفه (قوله: لما التقينا) أى: فى حال الماربة (قوله: تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلاً أى: تجنبه وتنج وانصرف عنه ولا تقف فى هذا المحل (قوله: لا يقطرك الزحام) بهزم يقطر فى جواب الأمر والتقطير الإلقاء على الأرض على البطن، أو على أحد الجانبين، والمراد هنا الإلقاء عليها أى: على أى حال، والزحام مصدر بمعنى المزاحمة أى: مزاحمة الجيوش بخيلها عند القتال (قوله: يرميه) أى: ينسبه الشاعر إلى عدم مباشرة الشدائد (قوله: ولم يدفع إلى مضايق الجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أى: ولم يدفع إلى المواضع الضيقة التى يجتمع فيها الناس: كمواضع الحروب، وهذا لازم لما قبله (قوله: أن يدس) بتشديد السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الإخفاء تحت التراب، وفى بعض النسخ أن يداس بالألف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الأقدام وهذه النسخة أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقلّة غنائه)

(١) لأبى ثمامة البراء بن عازب الأنصارى، هرز: اسم رجل من بنى ضبة، كما ذكر الدسوقي فى حاشيته على شرح السعد.

وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أى: مع المنكر (ما إن تأمله) أى: شئ من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن إنكاره، ومعنى كونه معه: أن يكون معلوما له مشاهدا عنده.....

---

بفتح العين المعجمة أى: نفعه (قوله: بنائه) بفتح الموحدة أى بنيته وذاته وفى بعض النسخ ثباته (قوله: ويجعل المنكر) أى: ينزل وكذلك الطالب المتردد.

(قوله: كغير المنكر) هو وإن صدق بخالى الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه إلا أن المراد خصوص الأول، فإذا نزل المنكر أو المتردد منزلته ألقى الخير لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب، إذ لا ثمة لجعل المنكر مثله؛ لأن كلا منهما يلقي إليه الخير مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر: كالطالب، فيستحسن التأكيد له فقط بعد أن كان واجبا فى غاية البعد، إذ الوجوب وعدمه أمر خفى لا اطلاع عليه إلا أن يقال: تظهر ثمة التنزيل بالنسبة لقلّة التأكيد بعد أن كان كثيرا، ولا يدخل أيضا العالم بالحكم إذا لا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى إلقاء الخير إليه؛ لأن تنزيله منزلة العالم يقتضى عدم عخطابه (قوله: إن تأمله) أى: تأمل فيه؛ التأمل النظر فى الشئ (قوله: أى شئ من الدلائل) أى: ولو واحدا منها (قوله: والشواهد) تفسير لما قبله وكان نكتة التفسير الإشارة إلى أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها، وليس المراد بها خصوص الأدلة الاصطلاحية، فإنما تخص بغير القرائن فتأمل.

(قوله: إن تأمل المنكر ذلك الشئ) أى: إن تفكر المنكر فى ذلك الشئ وفى كلامه إشارة إلى أن الصلة فى كلام المصنف جرت على غير من هى له، وإنما لم يبرز المصنف الضمير جريا على المذهب الكوفى لظهور أن التأمل إنما يكون من المنكر لا من الدلائل (قوله: ارتدع) أى: رجع عن إنكاره، وانتقل إلى مرتبة المتردد أو على اللهن (قوله: أن يكون معلوما له) أى: متصورا له وهذا بالنظر للأدلة العقلية وقوله: مشاهدا عنده أى: بالחס، وهذا بالنظر للأدلة الحسية، ثم إن تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية، وتفسيرها (ما) الموصوفة بالدليل يصير المعنى عليه إذا كان عالما بالدليل الذى إذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه أشكال، وحاصله أن الإنسان متى علم بالدليل علم

كما تقول لمنكر الإسلام: الإسلام حق من غير تأكيد؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام،.....

المدلول، وحينئذ فلا يتوقف الارتداد على التأمل، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدليل المنطقي: وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكره، بل المراد به الأصول: وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب محسرى، والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من أوجه الدليل توصله إلى الارتداد (قوله: كما تقول) (ما) مصدرية أى قولك أى: كالتنزيل الذى فى قولك فى الكلام حذف؛ لأن المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الإسلام حق مقول القول (قوله: من غير تأكيد) اعترض بأن اسمية الجملة تفيد التأكيد، وأجيب بأنها إنما تفيده إذا اعتبر تحويلها عن الفعلية؛ لأن بناء مؤكديتها على إفادة الثبات والدوام، وهى إنما تدل على ذلك فى مقام اعتبر فيه التحويل المذكور، أو أنها إنما تفيده إذا انضمت لغيرها من المؤكدات، والأحسن فى الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات إنما مما يصح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقاً، بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد، ورد الجواب الأول من الجوابين المذكورين بأنه بمعزل عن التحقيق؛ لأن كلا من مقدمتي دليله ممنوع، وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم إفادة التأكيد فى مقام العدول مطلقاً كما هو ظاهر كلام المحجب أ.هـ.

وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدوها عن الفعلية، ورد الجواب الثانى أيضاً بمخالفته لتصريح الإيضاح بأن فى قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِلَيْكُمْ نَعْدُ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾<sup>(١)</sup> تأكيدين وتمثيلهم الكلام العللى بأن زيدا قائم وأنه مؤكدا تأكيداً واحداً وتصريح الفاضل الأهمرى وغيره بأن فى قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِلَيْكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نُبْعَثُونَ﴾<sup>(٢)</sup> تأكيداً واحداً (قوله: دلائل دالة على حقيقة الإسلام) أى: كإعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبى فيما جاء به

(٢) المؤمنون: ١٦.

(١) المؤمنون: ١٥.

وقيل معنى كونه معه: أن يكون موجودا في نفس الأمر؛ وفيه نظير؛ لأن مجرد وجوده لا يكفى في الارتداد ما لم يكن حاصلا عنده، وقيل معنى ما إن تأمله: شئ من العقل؛ وفيه نظير؛ لأن المناسب حيث أن يقال: ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup>) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك؛ .....

(قوله: وقيل إلخ) هذا وجه ثان في معنى معه، وقوله بعد وقيل معنى ما إلخ، وجه ثان في معنى ما، فالحاصل أن في معه وجهين وفي ما وجهين (قوله: لأن مجرد وجوده) أى: نفس الأمر، وقوله لا يكفى في الارتداد الأولى أن يقول لا يكفى في التنزيل؛ لأن الارتداد مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود، ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده أن مجرد الوجود لا يكفى في الارتداد، بل لا بد فيه من التأمل، والتأمل إنما يكون في معلوم، فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له، وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل، ولا شك أن مجرد الوجود في نفس الأمر كاف في ذلك فقول المعترض، والتأمل إنما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه، فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القبول، والحاصل أنه على كلام الشارح لا بد في التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفى فيه وجودها في نفس الأمر، وإن لم تكن معلومة.

(قوله: لأن المناسب حيث) أى: حين إذ فسر ما بشئ من العقل لا بالأدلة كما هو القول الأول، وفي قوله: لأن المناسب إشارة إلى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والإيصال، والأصل تأمل به، فحذف الباء ووصل الضمير بالفعل، أو يقال مراده بالفعل الأدلة العقلية، وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولاً تأمل (قوله: ظاهر هذا الكلام أنه مثال إلخ) أى: لا تنظير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن المتبادر من ذكره ذلك بعد القاعدة أعني: جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو أنه مثال لما (قوله: وترك التأكيد لذلك) أى: لذلك الجعل وكان مقتضى الظاهر أن يقال: أنه لا ريب فيه،

(١) سورة البقرة، آية: ٢.

وبيانه: أن معنى ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ ليس القرآن بمعظنة للرب، ولا ينبغى أن يرتاب فيه.....

واعترض بأن لا نسلم أن لا رب فيه محال عن التأكيد؛ لأن (لا) التي لنفى الجنس للتأكيد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك، وأجيب بأن (لا) النافية لتأكيد المحكوم عليه، لأنها تفيد استغراق النفى وهو راجع للمحكوم عليه. بمعنى أنه لا يخرج شيء من أفرادها، وليس الكلام فيه إذ كلامنا في تأكيد الحكم وهي لا تفيد ذلك وبأن اسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدا بأن قصد التأكيد بها ولم يتحقق ذلك هنا، وإن تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال، بل على سبيل التبعية، فإن كان هناك مؤكدا آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات، وإلا فلا.

(قوله: وبيانه) أى: بيان كونه مثالا لجعل المنكر كغير المنكر، وحاصله أن جعله مثالا لذلك لا يحتاج لتأويل ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾. بمعنى ليس القرآن بمعظنة للرب ولا ينبغى أن يرتاب فيه، وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المحاطين، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فيقال: إنه لا رب فيه، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل والأمارات التي لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار، فلذلك ألقى لهم الكلام مجردا عن التأكيد، وإنما احتاج جعله مثالا لجعل المنكر: كغير المنكر للتأويل؛ لأننا لو أبقينا الآية على ظاهرها من نفى الرب أى: لم يقع فيه رب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه، فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر؛ لأن الحكم الذى يجعل فيه الإنكار كلا إنكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل لو تأملها المنكر ارتدع عن إنكاره، وهذا الحكم أعنى نفى الرب على سبيل الاستغراق الذى هو معنى لا رب فيه لو أجرى على ظاهره ليس كذلك لثبوت الرب في الواقع.

(قوله: ليس القرآن بمعظنة) أى: ليس محلا يظن فيه الرب أى: الشك في أنه من عند الله، فالمنفى كونه محلا للرب والشك (قوله: ولا ينبغى إلخ) عطف تفسير أى: ولا ينبغى أن يكون محلا للارتباب فيه، وإنما كان المعنى ما ذكر، وليس المراد ظاهر الآية من نفى الرب فيه من أصله؛ لأن الرب فيه قد وقع من الكفار، وحينئذ فلا يصح نفيه عنه



وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن أن يقال: إنه...

(قوله: وهذا الحكم) أى: كون القرآن ليس مظنة للريب (قوله: مما ينكره كثير إلخ) أى: فالإنكار إنما هو لكونه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه لا لنفى الريب عنه واعتراض بأن المخاطب بالآية النبى وأصحابه ولا ينكر هذا الحكم أحد منهم، فقول الشارح مما ينكره كثير من المخاطبين- لا يسلم، وأجيب بأن المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهمه للكلام أعنى: مطلق السامع بدليل أن المقصود من الآية تعبير الكفار باعتبار إنكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى إليه الكلام خاصة وإذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين المنكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله: لكن نزل إنكارهم إلخ) أى: فلذلك ألقى الخبر غير مؤكدا، وكان المناسب لأصل المبحث أعنى: تنزيل المنكر منزلة غيره أن يقول: لكن نزل المنكر منزلة غير المنكر، وإن كان لا يلزم من تنزيل إنكارهم منزلة عدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله: لما معهم إلخ) وهو أنه كلام معجز أتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة، فإن قلت تفسير ما معهم بما ذكر يقتضى أن ما معهم عبارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة، وهو يخالف ما مر من أن المراد به الأصول- قلت: المراد أن إعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على كونه من عند الله وليس المجموع دليلا واحدا حتى يرد ما ذكر (قوله: والأحسن أن يقال إلخ) اعلم أن حاصل الأول أن المنفى ليس نفس الريب، بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطاها لمنكرى ذلك، وحاصل الثانى أن المنفى نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة، وكان هذا أحسن لوجهين. الأول: أن جعله مثالا لا بد فيه من التأويل الذى قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف جعله تنظيرا، فإنه لا يحتاج للتأويل الذى صح الوجه الأول به ولا لغيره وما لا يحتاج أحسن مما يحتاج. ثانيهما: أنه على تقدير تأويله، بما يصح جعله مثالا لتنزيل المنكر منزلة غيره ينفيه، أو يعكر عليه قوله: بعد وهكذا اعتبارات المنفى فإنه يدل على أنه لم يمثل فيما تقدم بالنفى، وأن ما تقدم متمحض للإثبات، وقد يجاب عن هذا بأن المراد، وهكذا باقى اعتبارات المنفى- فتأمل.

نظير لتزويل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى: مثل اعتبارات الإثبات (اعتبارات النفي) من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكارى؛ تقول لخالى الذهن: ما زيد قائما، أو: ليس زيد قائما، وللطالب: ما زيد بقائم وللمنكر:

---

(قوله: نظير) أى: لأمثال لجعل المنكر كغيره، وقوله لتزويل وجود الشيء منزلة عدمه، اعترض بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن سائر أفراده مع أن تزويل ريب المرتابين بمنزلة العدم من أفراد تزويل وجود الشيء منزلة عدمه، فالأولى أن يقول: إنه نظير لتزويل الإنكار منزلة عدمه وأجيب بأن هذا الإيراد إنما جاء من توهم أن اللام صلة لنظير، ونحن نقول: إن اللام لام الأجل وصلة النظير محذوفة، والتقدير نظير لتزويل إنكار منزلة عدمه، لأجل تزويل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما، فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين، ويصح جعل اللام بمعنى (في) أى نظير المبحث المتقدم في تزويل إلخ (قوله: على وجود ما يزيله) أى: من الدليل الذى لو تأمل فيه لزال ذلك الشيء الموجود (قوله: على سبيل الاستغراق) أى: المفهوم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو (لا) لأن النكرة في سياق النفي تعم عموما فمؤولها (قوله: كما نزل الإنكار) أى: المشار له بالمبحث المتقدم، وقوله لذلك أى: للتعويل على وجود ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله: وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السياق أى: هذا الذى ذكر أمثلة اعتبارات الإسناد في الإثبات وهكذا إلخ، أى: وهكذا أمثلة اعتبارات الإسناد في النفي، وإفراد اسم الإشارة مع أنه عائد على الاعتبار باعتبار ما ذكر (قوله: أى مثل اعتبارات إلخ) أى: مثل أمثلة الاعتبار الواقعة في الإسناد في الإثبات أى في الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالى، والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الإنكار مع المنكر (قوله: اعتبارات النفي) أى: أمثلة الاعتبار الواقعة في الإسناد في الكلام المنفى.

والله ما زيد بقائم؛ وعلى هذا القياس.

### [الحقيقة والجاز العقليان]:

(ثم الإسناد) مطلقا سواء كان.....

(قوله: ما زيد بقائم) أى: فالباء الزائدة في خبر ليس من المؤكدات للحكم.

واعلم أنه لا يحصل تأكيد النفي إلا إذا سبق المؤكد ما يدل على أصل النفي من الحروف، أو الأفعال الموضوعة للنفي. بخلاف تأكيد الإثبات؛ لأن الجملة دالة عليه إما بالوضع أو بالتجرد، وعلى هذا فيكفى في أصل التأكيد دخول حرف واحد فتأمل.

(قوله: وعلى هذا القياس) بالرفع مبتدأ وخبر، وبالجر بدل من اسم الإشارة والجار متعلق بمحذوف، أى: واجر على هذا القياس، وبالتنصب مفعول لمحذوف أى: واجر على هذا أصح القياس، وأشار بذلك إلى أنه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد معه النفي، فيقال لمن ظهرت عليه أمارات إنكار عدم حلول البلد من أعدائه بنى فلان لمحبيه على هيئة الأمن، والله ما خلا البلد من بنى فلان، وينزل المنكر كغيره إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع، فيلقى إليه الكلام حلوا من التأكيد كقولك لمنكر كون دين المحوسية ليس بحق ما دين المحوسية حقا، والحاصل أن الصور الاثنى عشرة، الجارية في تخريج الكلام على مقتضى الظاهر، وعلى خلافه في الإثبات تجري في النفي.

(قوله: ثم الإسناد) ثم للاستئناف النحوى، أو أنها للترتيب الذكري فهي لعطف الجمل (قوله: مطلقا سواء كان إلخ) أى: ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير، وإن كان المجل لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبرى وارتكاب الاستخدام في الكلام بخلاف الأصل، ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فما لزم على الإتيان بالضمير لازم للإتيان بالاسم الظاهر؛ لأننا نقول ليس هذا كلها، بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة كما نص عليه في التلويح، وما يدل على أن المراد الإسناد مطلقا الأمثلة الآتية نحو ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِسَى صَرْحًا﴾<sup>(١)</sup>، وليس المراد مخصوص الخبرى كما قد يتوهم من كون البحث في الخبرى

إنشائها أو إخبارها (منه حقيقة عقلية) لم يقل: إما حقيقة وإما مجاز؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز؛ كقولنا: الحيوان جسم، والإنسان حيوان. وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد.....

(قوله: إنشائها أو إخبارها) هذا يقتضى اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالإسناد التام؛ لأن الإنشاء والإخبار وصفان له مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالإسناد التام، بل يكونان في الإسناد الناقص كما في إسناد المصدر للمفعول تقول: أعجبنى ضرب زيد، وجرى النهر، وأعجبنى إنبات الله البقل، وأعجبنى إنبات الربيع البقل، وأجاب الحفيد بأن المراد بالإنشائي والإخبارى ما في الجملة الإنشائية والإخبارية، سواء كان تاماً أو ناقصاً، فيتناول ما ذكر.

(قوله: لم يقل إما حقيقة إلخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لأفاد الحصر في القسمين، فلذا قال: منه. ومنه لإفادة عدم الحصر - وفيه نظراً؛ إذ لو غير بقوله إما حقيقة وإما مجاز لاحتمل أن تكون القضية مانعة جمع فتحوز الخلو، وحينئذ تثبت الوساطة فما عدل عنه مسار لما عبر به، وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والمتبادر في مثله الانفصال المانع من الخلو، سواء كان منع الجمع أو بدونه؛ لأنه هو الذى يضبط الأقسام ويمنع الخلو عنها على أنه يكفى في العدول توهم منع الخلو، إذ لا يجب أن تكون إما نصاً فيه (قوله؛ لأن بعض الإسناد عند ليس بحقيقة ولا مجاز) أعني نسبة الخبر للمبتدأ، لا سيما إذا كان الخبر جامداً كما في مثال الشارح، ويدل له ما سيأتى في كلام المصنف من أن إسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما، فإسناد قائم إلى زيد في قولك: زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز، وأما إسناده إلى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده أى: وإما عند السكاكى فالإسناد منحصر في الحقيقة والمجاز، ولذا قال الحقيقة: هى إسناد الشيء إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، والمجاز: إسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر بتأول، والشيء أعم من أن يكون فعلاً أو معناه أو خبراً جامداً أو مشتقاً (قوله: صفتي الإسناد) مراده الوصف المعنوى؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ.

دون الكلام؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد، وأوردتهما في علم المعاني لألحسنا من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (وهي) أى: الحقيقة العقلية (إسناد الفعل أو معناه).....

(قوله: دون الكلام) أى: كما في المفتاح حيث قال: ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قوله: لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد) حاصله أن المصنف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الإسناد، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد، فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالتبع للأمر العقلي وهو الإسناد، واتصاف الإسناد بهما بطريق الأصالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى لكون ذلك بالأصالة من جعل الكلام معروضا لهما؛ لأن ذلك بطريق التبع (قوله: وأوردتهما في علم المعاني) أى: ولم يوردتهما في علم البيان (قوله: من أحوال اللفظ) أى: بواسطة ألحسنا من أحوال الإسناد كما مر أن قلت لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني، إذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكّر في علم المعاني؛ لأنه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ، بل عن بعضها أعني الأحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال، وأما الأحوال التي ليست كذلك كالإدغام والابدال فلا يبحث عنها فيه، أحجب بأن إضافة أحوال اللفظ للعهد أى: من أحوال اللفظ المعهودة في هذا الفن أعني الأحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال كذا أجاب بعضهم، ورد بأنهما لو كانا من الأحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية، فالحق أن المصنف إنما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد.

(قوله: إسناد الفعل) أى: لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الإسناد النسبة الحاصلة من ضمه لما هو له كانت النسبة إنشائية أو خبرية (قوله: أو معناه) أى: أو إسناد دال بمعناه والمراد معناه التضمني وهو الحدث لا المطابق؛ لأن ما ذكر من المصدر وما معه إنما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه وإلا كانت أفعالا، ثم إن التعريف شامل لما فيه سلب؛ لأنه يقدر فيه أن الإثبات كان قبل النفي فيصدق على قولنا: ما زيد قائم أن فيه إسناد القيام في التقدير لمن هو له وهو زيد.

كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف (إلى ما) أى: إلى شيء (هو) أى: الفعل أو معناه (له) أى: لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له؛ نحو: ضرب زيد عمرا، والمفعول فيما بنى له؛ نحو: ضرب عمرو؛ فإن الضريبة لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم).....

(قوله: كالمصدر إلخ) إن أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الأظهر - كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والمنسوب في نحو: أحمى أبوك، على ما في الأول وإلا كانت لإدخال الأربعة، والظرف إنما يكون فيه معنى الفعل إذا كان مستقراً لاستقرار معنى العامل فيه لا إن كان لغوا (قوله: أى إلى شيء) أى إلى لفظ (قوله هو له) أى: لمعنى ذلك اللفظ أى: إن مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله: أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول أفراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائداً على متعدد، إنه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك، سواء كانت للإهام أو للتنويع كما هنا؛ وذلك لأن "أو" لأحد الشيئين أو الأشياء والأحد مفرد، لكن صرح في المغنى بأن الابدئ نص على أن حكم أو التي للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة، قال: وهو الحق، وحينئذ فكان الأولى للشارح أن يقول هو أى ما ذكر من الفعل أو معناه (قوله: كالفاعل إلخ) تمثيل للشيء والكاف استقصائية؛ لأن الشيء المسند إليه الذى ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول به عند المصنف، ولا يصح أن تكون مدخلة للمبتدأ كما في: إلهما هي إلهال وإدهار؛ لما تقرر أن الإسناد إليه من الوسطة عند المصنف.

(قوله: فيما بنى له) أى: في فعل بنى له أى: كالفاعل المصاحب للفعل الذى بنى أى: صيغ وأسند له ففى بمعنى مع، وكذا يقال فيما بعد (قوله: فإن الضاربية) أى: وإنما كان الإسناد للفاعل في المثال الأول وللمفعول في المثال الثانى حقيقة؛ لأن الضاربية؛ إلخ، وقوله لزيد أى: ثابتة لزيد فهو خير إن أى: بخلاف نهاره صائم، فإن الصوم ليس ثابتاً للنهار، وإنما هو ثابت للشخص، فلذا كان الإسناد فيه مجازاً لكونه

متعلق بقوله: له؛ وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله: له؛ وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد. والمعنى: إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله؛ وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده. ومعنى كونه له: أن معناه قائم به

لغير من هو له (قوله: متعلق لقوله له) أى: متعلق بعامله المستتر الذى هو استقر، فلا يرد أن الظرف لا يتعلق بمثله، كذا قيل، وقد يقال: لا مانع من تعقله به حيث كان مستقر لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه - تأمل.

(قوله: في الظاهر) أى في ظاهر حال المتكلم، كما أشار له الشارح. (قوله: وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أى سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما، وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه إلى ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معًا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، وما لم يطابق شيئًا منهما، فإذا أريد قوله عند المتكلم دحل ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلًا في الحد ويخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلًا، فإذا زيد في الظاهر دحل به في الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد، ودخل أيضًا ما لم يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئًا منهما وصار التعريف متناولًا للأقسام الأربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد لم يطابق شيئًا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون الواقع (قوله: أو معناه) أى: أو ما يدل على معناه (قوله: ذلك) أى: الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينة أى: بسبب أن لا يلاحظ قرينة على أنه غير ما هو له، فإن لاحظها كان مجازًا، فأراد نصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الأحوال، فاندفع ما يقال الأولى أن يقول بأن لا يلاحظ قرينة؛ لأن القرينة في الجواز العقلي ليست خاصة بالمقالية، بل تكون حالية وتعبيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقالية وتفسير النصب بالملاحظة أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينة؛ لأنه يفيد أن الجواز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة لدالتها على المراد - وليس كذلك، إذ هو في هذه الحالة

ووصف له، وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله أو لغيره، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب، أو لا كمرض، ومات. فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة: الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا.....

يكون الإسناد حقيقة، فمدار الحقيقة والجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظة إياها وعدم ذلك إلا أنه لما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر بوجودها، فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها- كما سيأتي في قوله لوجود القرينة.

(قوله: ووصف له) تفسر لما قبله، فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه إليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتباري (قوله: وحقه أن يسند إليه) عطف مسبب على سبب، والمراد بإسناده إليه: نسبته إليه، وسواء صلح حمله عليه أم لا، وأتى به دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفا له أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطأة أى: حمل هو هو، فلا يشمل ما إذا كان المسند مصدرا؛ لأنه لا يحمل كذلك (قوله: سواء كان مخلوقا إلخ) أى: سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو: جن زيد.

(قوله: أو لغيره) أى: لغير الله أى: على طريق الكسب، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو: ضرب زيد عمرا، أو يقال قوله: سواء كان مخلوقا لله يعنى: على قول أهل السنة، وقوله: أو لغيره يعنى: على قول المعتزلة<sup>(١)</sup>، فاندفع ما يقال: إن هذه العبارة أصلها للمعتزلة وقعت من الشارح سهوا (قوله: وسواء كان) أى: ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه أى: عن غير الله (قوله: أو لا) أى: ولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله: كمرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهما ليسا صادرين عن غير الله أصلا، فالأولى أن يمثل بنحو: تحرك المرتعش وأجيب بأن قوله أو لا معناه: أو ليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين: الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش، والثانية: أن يكون

(١) المعتزلة: قوم من القدرية اعتزلوا فني الضلالة عندهم يعنون أهل السنة والجماعة والخوارج الذين يستعرضون الناس قتلا. وأشهر المعتزلة البصرية وأصل بن عطاء وأبو عثمان عمرو بن عبيد.



(كقول المؤمن: أثبت الله البقل والثاني: ما يطابق الاعتقاد.....)

غير صادر عنه أصلاً: كالمرض والموت؛ لأنها سالبة تصديق بنفى الموضوع، والمثال الذى ذكره الشارح للصورة الثانية أو أن المراد بالصدور عنه الظهور منه لا الوقوع، وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى فى المرض والموت (قوله: أثبت الله البقل) أى: فإن إنبات البقل فى الواقع لله وهو كذلك فى اعتقاد المؤمن، لكن محل كون الإسناد فى المثال المذكور حقيقة إذا كان المعاطب يعتقد إيمان المتكلم، وأنه ينسب الآثار كلها لله، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد، سواء كان المعاطب مؤمناً أو كافراً؛ لأن المفهوم من حال المتكلم فى هذه الحالة كون الإسناد لما هو له، وأما لو كان المعاطب مؤمناً أو كافراً أو كان يعتقد أن المتكلم ممن يضيف الإنبات للربيع، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازياً؛ لأن اعتقاد المعاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، وانظر لو كان المعاطب متردداً فى اعتقاد المتكلم - هل هو ممن يضيف الإنبات لله أو لغيره؟ وعلم المتكلم بتردده - هل يكون الإسناد حقيقة أو مجازاً؟ والظاهر أن يقال: إنه حقيقة، إذ ليس هناك قرينة صارفة عن كون الإسناد لغير من هو له، وظاهر حاله أن الإسناد لمن هو له فتأمل. اهـ. سم.

(قوله: وقول الجاهل) المراد به الكافر الذى يعتقد نسبة التأثير إلى الربيع، كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن، فالمراد الجاهل بالموثر القادر وهو الكافر (قوله: أثبت الربيع البقل) أى: فإن إنبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع، لكن محل كون هذا الإسناد حقيقة إذا كان المعاطب يعلم حاله، وأنه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المعاطب مؤمناً أو كافراً مثله، أما لو كان المعاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن، وأنه ممن يضيف الإنبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازياً؛ لأن اعتقاد المعاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، فإن تردد المعاطب فى اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم، وقوله: أثبت الربيع: يحتمل أن يراد منه المطر، وأن يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر

فقط، نحو (قول الجاهل: أثبت الربيع البقل) والثالث: ما يطابق الواقع فقط؛ كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خلق الله الأفعال كلها؛ وهذا المثال متروك في المتن (و) الرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد؛ نحو (قولك: جاء زيد.....)

(قوله: فقط) أى: لا الاعتقاد، لكن يكون مطابقاً له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. ا. هـ. عبد الحكيم.

(قوله: لمن لا يعرف حاله) أى: لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو أى: المعتزلى يخفيها منه أى ممن إلخ، أما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الإسناد حينئذ مجازاً عقلياً من الإسناد إلى السبب وهو الله في زعمه؛ لأن تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له (قوله: وهو يخفيها) أى: تلك الحالة منه، وأما لو قال خلق الله الأفعال كأنها لمن يظهر له حاله كان الإسناد مجازاً؛ لأن الإظهار قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، بل للسبب وهو الله تعالى في زعمه، وأورد عليه أن القيد الثانى يكفى في كون الكلام المذكور حقيقة؛ لأن المعتزلى إذا أخفى حاله من المخاطب، وقال خلق الله الأفعال لم ينصب قرينة على عدم إرادته الظاهر، فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الأمر أم لا، وحينئذ فالأولى الاقتصاد على القيد الثانى، إذ لا حاجة للأول إلا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله أى: في اعتقاده، وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الأمر - قاله الفنرى. وقال العلامة عبد الحكيم: إن بين عدم العرفان والإخفاء عمومًا من وجه، إذا عدم عرفان المخاطب يسمع إظهار المتكلم وإخفاء المتكلم يسمع عرفان المخاطب، فأحد القيدين لا يغنى عن الآخر كما توهم.

بقى شيء آخر وهو ما إذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله: خلق الله الأفعال كلها) أى: الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الإسناد الواقع؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى، ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده أن

وأنت) أى: والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجهى) دون المخاطب؛ إذ لو علمه  
المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع  
بأنه لم يجهى قرينة على أنه لم يرد ظاهره.....

خالق الأفعال الاختيارية هو العبد (قوله: متروك) أى: غير مذكور في المتن أى: في مقام  
التمثيل لقلة وجوده ولا يتوهم من عدم ذكره له أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام  
الثلاثة لكون المقام مقام البيان، فإن المصنف صرح في الإيضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة  
أضرب وأورد الأمثلة الأربعة المذكورة هنا، وإنما قلنا أى: في مقام التمثيل لصدق  
التعريف المذكور في المتن بهذا المثال، قال العلامة عبد الحكيم: وعندى أن هذا المثال  
مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله: وأنت تعلم أنه لم يجهى أنت تعتقد أنه  
لم يجهى، سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع أو لا، فيكون مثالا للقسمين ما لا  
يطابق شيئا منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد، والشارح تبع الإيضاح حيث صرح  
فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب، وأنت تعلم أن  
اللائق بالمتن الاختصار والإدراج.

(قوله: وأنت تعلم أنه لم يجهى) أى: فذلك الإسناد من الحقيقة ولو لم يطابق  
واحدا منهما؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم، ولا ينافى ذلك كونه كذبا؛  
لأن الكذب لا ينافى الحقيقة (قوله: خاصة) أخذه من تقدم المسند إليه على المسند  
العقلى؛ لأنه يفيد الاختصاص نحو: أنا سعت في حاجتك (قوله: إذ لو علمه المخاطب)  
أى: وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك، وإلا لم يجوز أن يكون مجاز العدم تأتى  
جعل المتكلم علم السامع قرينة، والضمير في علمه راجع لعدم الهىء، وقوله أيضا أى:  
كما علمه المتكلم (قوله: لجواز أن يكون إلخ) أى: فيكون مجازا عقليا إن كان الإسناد  
إلى زيد في هذا المثال؛ الملازمة كأن: كان زيد هذا سببا في جهىء الجانى حقيقة أى:  
ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره، فيكون في الحقيقة  
العقلية الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجهى؛ لأن وجود القرينة  
بدون ملاحظتها لا يكفى في المجاز، ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينة، وليس ثم ملازمة:

فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر (ومنه) أى: ومن الإسناد (مجاز عقلي) ويسمى: مجازاً حكيمياً،.....

فهو مما لا يعتد به، ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة، ثم إن ظاهر قول المصنف: وأنت تعلم أنه لم يجرى يقتضى أنه إذا فقد علم المعاطب بعدم الجيء تعين أن يكون الإسناد في المثال حقيقة- وليس كذلك، بل هو محتمل كما لو كان عالماً، وذلك؛ لأن المعاطب إذا لم يكن عالماً بأنه لم يجرى يجوز أن يكون عالماً بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجرى، وحينئذ فإن لاحظ المتكلم اعتقاد المعاطب قرينة على أنه لم يرد ظاهره كان مجازاً، وإن لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لك أن القرينة لا تتوقف على موافقة المعاطب للمتكلم على اعتقاد عدم الجيء، كما يفهم من كلام المصنف والشارح، بل تتحقق القرينة بكون المتكلم عالماً بعدم الجيء، والمعاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك، وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المعاطب عالماً بالجيء، إلا أن يقال: هذه الصورة نادرة فلا تقدرح في تعين الحقيقة.

(قوله: فلا يكون الإسناد إلخ) أى: وحينئذ فيكون مجازاً إن كان الإسناد للملابسة (قوله: مجاز) أصله مجوز من: جاز المكان إذا تعداه؛ لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلي نقلت حركة الواو للساكن قبلها، فقلبت ألفاً لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن.

### [المجاز العقلي]:

(قوله: عقلي) نسبة للعقل؛ لأن التجوز والتصرف فيه في أمر معقول يسدرك بالعقل وهو الإسناد بخلاف المجاز اللغوي، فإن التصرف فيه في أمر نقلي: وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى، ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازاً معقولياً لا عقلياً؛ لأن النسبة تأتي لأدن ملابسة (قوله: مجازاً حكيمياً) أى: منسوباً للحكم بمعنى الإدراك لتعلقه به فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر، أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والإسناد لتعلقه بها، فإن قلت: إن المجاز هو عين الإسناد والنسبة، وحينئذ فيلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبة الشيء لنفسه، قلت: المراد بالحكم المنسوب، والمتعلق

ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً (وهو إسناده) أى: إسناد الفعل أو معناه.....

بكسر اللام مخصوص النسبة الإسنادية، والمراد بالحكم المنسوب إليه والمتعلق به مطلق نسبة، سواء كانت إسنادية أو إضافية أو إيقاعية، وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص للعام، وهذا الجواب اندفع ما يقال: إن المجاز العقلي كما يكون في الحكم، وهو النسبة التامة يكون في النسبة الإضافية كمكر الليل والإيقاعية: كتومت الليل أى: أوقعت النوم عليه، وحينئذ فلا وجه لتلك التسمية المقتضية أنه إنما يكون متعلقاً بالحكم أعني: النسبة التامة، وحاصل الدفع أنه ليس المراد بالحكم الذي تعلق به المجاز خصوص النسبة التامة، بل مطلق نسبة، وحينئذ فالمجاز إذا كان في الإضافية أو الإيقاعية يصدق عليه أنه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص للعام، وعلى تقدير أن المراد بالحكم الذي تعلق به المجاز النسبة التامة، فالتسمية المذكورة باعتبار أن كل مجاز عقلي يرجع للحكم بمعنى النسبة التامة، والإسناد إما ظاهر أو مقدر، أو باعتبار أن المجاز وإن كان في الإضافية والإيقاعية، لكن الحكم أشرف منهما، فاعتبر الأشرف في التسمية، وهذا لا ينافي أنه قد يكون في غير الحكم: كالإضافية والإيقاعية (قوله: ومجازاً في الإثبات) إن قلت: التقييد بالإثبات يقتضى عدم جريانه في النفي وليس كذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أحيب بأن التقييد بالإثبات لأشرفيته؛ أو لأنه الأصل؛ لأن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات بمعنى أن النفي لا يكون مجازاً إذا كان الإثبات كذلك، أو أن النفي يرجع للإثبات بالملازمة فقوله تعالى ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> جعل من قبيل المجاز، لكون إسناد الربح في التجارة إسناد إلى غير ما هو له، أو أن ما ربحت تجارتهم بمعنى خسرت، أو أن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف، فيشمل الإيجاب والنفي، إذ في كل منهما انتساب واتصاف.

(قوله: وإسناداً مجازياً) أى: إسناداً منسوباً إلى المجاز واعتراض بأن فيه نسبة الشيء إلى نفسه؛ لأن المجاز هو الإسناد، وأحيب بأنه من نسبة الخاص للعام؛ لأن المجاز يشمل اللغوى أيضاً أى: أنه يسمى إسناداً منسوباً لمطلق مجاز من حيث إنه فرد من أفراد،

(إلى ملابس له) أى: للفعل أو معناه (غير ما هو له) أى: غير الملابس الذى ذلك  
 الفعل أو معناه مبنى له؛ يعنى: غير الفاعل فى المبنى للفاعل، وغير المفعول فى المبنى  
 للمفعول به.....

أو أن المراد بالمجاز المنسوب إليه المصدر أعنى: التحوز والمجازة، وحينئذ فالمعنى: يسمى  
 إسناداً منسوباً للمجازة؛ لأن ذلك الإسناد جاوز به التكلم أصله وحقيقته وأوصله إلى  
 غيره، فإن قلت: إن هذا المجاز على ما يأتى لا يختص بالإسناد أعنى: النسبة التامة، بل  
 يجرى فى الإضافية والإيقاعية، واقتصارهم على الإسناد يوهم الاختصاص - أجب بأن  
 اقتصارهم فى التسمية على الإسناد لأشرفيته، أو أن المراد بالإسناد مطلق النسبة من  
 إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله: إلى ملابس له) أى: إلى شيء بينه وبينه ملابس  
 وارتباط وتعلق، ثم إنه يصح فتح الباء وكسرها فى قول المصنف: ملابس؛ لأن الملابس  
 مفاعلة من الطرفين، فكل واحد من الفعل وما أسند إليه ملابس بالكسر وملابس  
 بالفتح، إلا أن المناسب لقوله يلبس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا، وكذا فى قوله  
 الآتى: وله ملابس شتى (قوله: غير ما هو له) بالجر على الصفة أو بالنصب على  
 الحال، ولا يقال على الأول فيه وصف النكرة بالمعرفة؛ لأن غير لا تتعرف بالإضافة  
 (قوله: مبنى له) أى: مسند له حقيقة (قوله: يعنى غير الفاعل إلخ) حاصل ذلك أنه إذا  
 أسند الفعل، أو ما دل على معناه للفاعل النحوى؛ فإن كان مدلول ذلك الفاعل  
 النحوى الذى أسند إليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقى: كان الإسناد حقيقة، وإلا  
 كان مجازاً، كما إذا كان الفاعل النحوى مصدرًا أو ظرفاً أو سبباً أو مفعولاً نحو:  
 ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك إذا أسند الفعل أو ما دل على معناه لنائب الفاعل، فإن  
 كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقى كان ذلك الإسناد حقيقة، وإلا  
 كان مجازاً كما لو كان نائب الفاعل مصدرًا أو ظرفاً أو فاعلاً نحو قولك: أفعم السيل،  
 فإن السيل هو الفاعل الحقيقى للإفعام؛ لأنه هو الذى يملأ الأرض، فقوله غير الفاعل  
 أى: الحقيقى، وقوله فى المبنى للفاعل أى: النحوى، وقوله: وغير المفعول به أى: فى الواقع،

سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع، أو عند المتكلم في الظاهر؛.....

وقوله في المبني للمفعول به أى: النحوى، وذلك لما تقرر من أن ما هو له في المبني للمعلوم هو الفاعل؛ لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه، وإن ما هو له في المبني للمجهول هو المفعول به؛ لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه، ثم اعلم أن ظاهر المصنف فاسد؛ وذلك لأن الضمير المجرور في قوله: وهو إسناد إلى ملابس له، وكذا قوله: غير ما هو له راجع للفعل أو معناه أى: لأحد الأمرين كما هو قضية، أو فالمعنى حينئذ إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما، وذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الأمرين له، وهذا صادق على الإسناد في: ضرب زيد بالبناء للفاعل، إذ يصدق عليه أنه أسند أحد الأمرين -وهو الفعل- إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الأمرين، وهو معنى الفعل في قولنا: أمضروب عمرو، فيلزم أن يكون مجازا ولا قائل بذلك، وأشار الشارح إلى الجواب بقوله: يعنى إلخ، وحاصله أن كلام المصنف فيه إجمال، وتفصيله أن يقال: المراد إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لذلك الأحد غير الملابس الذى له ذلك الأحد، فخرج: ضرب زيد، فإن ضرب أسند ملابس له وهو زيد، وذلك الملابس هو الذى له ذلك الفعل، ولما كان في كلام المصنف عفاء وإهمام قال الشارح: يعنى إلخ.

(قوله: سواء كان إلخ) أشار بذلك إلى أن الأقسام الأربعة التى مرت في الحقيقة تأتى هنا في المجاز؛ لشمول التعريف لها أعنى ما طابق الواقع والاعتقاد معا، وما طابق الواقع فقط، وما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق واحدا منهما، والأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لأقسام المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب، فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن: أنبت الله البقل؛ لمخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا؛ لأن علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره، ومثال الثانى أعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى: خلق الله الأفعال كلها، لمن يعرف حاله، وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله، فيكون ذلك قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره، ومثال الثالث أعنى: ما طابق الاعتقاد

وهذا سقط ما قيل: أنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله: بتأول؛ وهو ظاهر، وإن أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه؛ مثل قول الجاهل: أنبت الله البقل-مجازاً؛ باعتبار الإسناد إلى السبب (بتأول) متعلق بإسناده؛ ومعنى التأول: تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة،.....

فقط قول الجاهل: أنبت الربيع البقل؛ لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات لله، وعلم ذلك القائل باعتقاده، ومثال الرابع أعني: ما لم يطابق واحداً منهما قولك: جاء زيد، وأنت تعلم أنه لم يجرى، وأظهرت للمخاطب الكذب، ونصبت قرينة على إرادة الكذب.

(قوله: وهذا) أى التعميم في قوله: غير ما هو له المستفاد من قوله: سواء الخ (قوله: سقط ما قيل) أى: اعتراضاً على المصنف، ووجه السقوط أنه حيثما عمننا في ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير في الواقع، والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله: بتأول أى: قرينة محتاجة إليه بالنسبة إلى بعض الأفراد وهو الغير في الواقع، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند إليه فيه غيراً عند المتكلم في الظاهر.

(قوله: فلا حاجة إلى قوله بتأول) أى: لأنه لا يسند لغير ما هو له في الظاهر إلا إذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند إليه غير، فقوله إلى غير ما هو له: يتضمن اعتبار القرينة (قوله: وهو) أى: عدم الاحتياج ظاهر، لكن قد يقال: يمكن اختيار الشق الأول، ولا نسلم عدم الاحتياج، إذ دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف (قوله: نخرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أى: لأنه لعين ما هو له، وحيث نخرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله: مجازاً) حال من قول (قوله: باعتبار الإسناد إلى السبب) أى: لأن الله سبب في الإنبات عند الجاهل، والمنبت حقيقة عندهم هو الربيع (قوله: بتأول) الباء للمصاحبة أى: إسناده إسناداً مصاحباً لتأول، ويصح أن تكون الباء للملابسة أو السببية أى: إسناده ملابساً للتأول، أو إسناده ملابساً بسبب التأول، والتأول تفعل من آل إلى كذا رجع إليه، معناه تطلب المال الذى هو حقيقة الكلام التى يتول المجاز إليها، أو الموضع الناشئ من العقل، والمراد بتطلبهما الالتفات إليهما لينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر.



واعلم أن الهجاز العقلى عند الشيخ عبد القاهر تارة يكون له حقيقة أى: فاعل يكون الإسناد له حقيقة نحو: أثبت الربيع البقل، فإن حقيقة: أثبت الله البقل، وتارة لا يكون له حقيقة أى: فاعل حقيقى نحو: أقدمنى بلدك حق لى على فلان، فالإقدام ليس له فاعل حقيقى يكون الإسناد له حقيقة، إذ هو أمر اعتبارى بخلاف قدم اللازم، فإن له فاعلا حقيقا؛ لأن القدوم أمر موجود فلا بد له من موجد، تقول: قدمت بلدك لأجل حق لى على فلان، فقول الشارح من الحقيقة إشارة للقسم الأول وهو بيان لما يقول، وفاعل يقول ضمير يعود إلى الإسناد أى: طلب الحقيقة وملاحظتها التى يقول أى: يرجع الهجاز إليها، ومعنى رجوع الهجاز إليها أنه يتفرع عنها بأن ينتقل من الحقيقة إليه بواسطة العلاقة، فهو من رجوع الفرع لأصله، مثلا المؤمن الذى يضيف الإنبات لله تقف نفسه عن إسناد الإنبات للربيع، وتلتفت إلى حقيقة الكلام وتطلبها، فإذا علمت حقيقة ذلك وأن الأصل: أثبت الله البقل بالربيع، وأن الربيع سبب عادى، فإنها تسند الإنبات إليه، وتنصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر، وكذلك إذا سمع المؤمن أثبت الربيع البقل، فإنه تقف نفسه ولا ترضى بذلك، فإذا علمت الحقيقة بعد طلبها رضيت بذلك، فقله تطلب أى: طلب المتكلم أو المعاطب الحقيقة التى يرجع إليها الهجاز، وإنما عبر بالتطلب دون الطلب للإشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا، بل بمجرد الالتفات لدلالته على التكلف.

وقوله أو الموضع: إشارة للقسم الثانى وهو عطف على ما، وقوله من العقل: من فيه للابتداء حال من الموضع، والمعنى أو طلب الموضع الذى يرجع الهجاز إليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل محضاً، وإن لم يكن لذلك الموضع تحقق فى نفس الأمر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذى لا فاعل له حقيقى، ويلاحظ العقل أنه أصل له، كأن يلاحظ العقل أن الإقدام راجع للقدوم وأنه أصل له، وإن لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فمصدوق الموضع فى المثال المذكور قدمت، وتوضيح ذلك أن الهجاز الذى لا حقيقة له كما فى: أقدمنى بلدك حق لى على فلان، إذا سمعت

أو الموضع الذى يؤول إليه من العقل؛ وحاصله: أن ينصب قرينة.....

النفس ذلك لا ترضى بالإسناد لكون الحق ليس فاعلا للإقدام؛ لأنه أمر متوهم لا فاعل له، فتطلب النفس الحقيقة، فيلاحظ العقل أن القدوم أصل للإقدام، وأن الأصل: قدمت لحق لى على فلان، وإن لم يكن ذلك ثابتا في الواقع، فالإقدام له محل من جهة العقل وهو القدوم، هذا ويصح أن يكون قوله من العقل: لا ابتداء الطلب، والمعنى حينئذ تطلب الموضع الذى يرجع الهماز إليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل، فالطلب فعل ممتد ومسافة لها ابتداء هو العقل.

(قوله: أو الموضع) أى: أو تطلب الموضع الذى إلخ، والمراد بالموضع المعنى المناسب لما إسناده مجازى، الذى يقول الإسناد المجازى إليه من جهة العقل أى: يرجع إليه، ويكون هو المقصود منه: كالقدوم المناسب لأقدم في قولك: أقدمنى بلدك حق لى على زيد، وهكذا كل إسناد مجازى لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى: لعدم تحقق استعماله وقصده، على ما سيأتى قريبا.

(قوله: وحاصله إلخ) عطف على قوله ومعنى إلخ أى: أن معنى التأويل الحقيقى ما ذكر، وحاصل معناه نصب قرينة، وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلا لذلك المعنى الذى ذكره، إذ طلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة، والجواب أن المراد حاصله باعتبار لازمه أى: أن نصب القرينة لازم لما ذكره، فالمصنف أطلق اسم الملزوم وهو التأويل أعنى: طلب الحقيقة أو الموضع، وأراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق الكناية، إن قلت لا نسلم أن نصب القرينة لازمة لملاحظة الحقيقة أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضع ولا ينصب قرينة. قلت: المراد ملاحظة الحقيقة أو الموضع ملاحظة يعتمد بها وهى إنما تكون مع القرينة، وبيان ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء إنما يكون كاملا إذا كان بالدليل والأمانة وذلك هو نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر، فإن قلت: حيث حمل التأويل على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتى: ولا بد للمجاز من قرينة فائدة لعلمه من هنا، ويكون قوله من هنا، ويكون قوله فيما مر لغير ما هو له مستغنى عنه، إذ لا قرينة لما هو

صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له (وله) أى: للفعل،.....

له، وأجيب بأن فائدة قوله الآتى ولا بد إلخ: التوطئة إلى تقسيم القرينة إلى لفظية ومعنوية، ولم يكتف بقوله بتأول عن قوله لغير ما هو له؛ لأن دلالة على المعنى المذكور التزامية وهى مهجورة فى التعاريف، فإن قلت: إن من لوازم المجاز العلاقة كما أن القرينة من لوازمه، وحيث أن الأولى للشارح إدراجها فى التأول بأن يقول: وحاصله أن يعتبر علاقة وينصب قرينة صارفة إلخ، بل الاقتصاد على العلاقة أولى؛ لأن المصنف تعرض للقرينة فيما بعد بقوله: ولا بد له من قرينة، قلت: إنما لم يدرج الشارح العلاقة فى التأول لتقدم الإشارة إليها فى قول المصنف للملابس، وذكره القرينة فيما بعد إنما هو لأجل التوطئة لتقسيمها إلى لفظية وغير لفظية.

(قوله: صارفة إلخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة أن الإسناد لما هو له موجود، والقرينة صرفت ذلك، بل المراد أن ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد أن الإسناد فى اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر إليها يفيد أنه غير ما هو له (قوله: أى للفعل) أى: أو معناه، ففيه اكتفاء، وإنما اقتصر على الفعل مع أن الأمثلة الآتية بعضها للفعل نحو: بنى الأمير المدينة، وبعضها لما فى معناه نحو: «عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ»<sup>(١)</sup>؛ لأنه الأصل، ويعد أن يكون المصنف أراد بالفعل اللغوى وهو الحدث لمخالفته لما مر من قوله: إسناد الفعل أو معناه؛ لأنه صريح فى أن المراد بالفعل: الفعل الاصطلاحي، وإلا لزم استدراك قوله: أو معناه.

فإن قلت: إن المصنف عد من جملة الملابسات: المصدر والمفعول به ومن جملة معنى: الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف؛ فيلزم ملابسة المصدر للمصدر وهو باطل؛ لأنه ملابسة الشيء لنفسه، ويلزم عليه ملابسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل؛ لأنها لا تنصبه قلت: ذلك اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الكلام على التوزيع، فقوله والمصدر أى: فى غير المصدر، وقوله والمفعول به أى: فى غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف، فالحاصل أنه لا يلزم من

(١) الحاقه: ٢١.

وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملايسات شق) أى: مختلفة؛ جمع شتيت؛ كمرىض ومرضى (يلايس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان،...

القول بملايسة الفعل ومعناه للأمور المذكورة ملايسة كل منهما لكل واحد منها، بل التفضيل فيه موكول إلى السامع العالم بالقواعد. على أنه لا يلزم من ملايسة المصدر للمصدر ملايسة الشيء لنفسه لجواز أن يكونا متغايرين وإن كانا مصدرين كما في: أعجبني قتل الضرب، فإن القتل ملايس للضرب لكونه سببا فيه، إذ لا بد من الملايسة بين العامل ومعموله.

(قوله: وهذا) أى: قول المصنف وله ملايسات (قوله: إشارة) أى: ذو إشارة أو مشير (قوله: إلى تفصيل) أى: تعيين (قوله: وتحقيق) المراد به الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله، والتحقيق من قوله بعد: فإسناده للفاعل إلخ (قوله: للتعريفين) أى: تعريف الحقيقة العقلية، وتعريف المجاز العقلي لذكره في الأول الملايس الذى له: وفي الثانى الملايس الذى ليس هو له (قوله: أى مختلفة) هذا تفسير باللازم، إذ الشت معناه التفرق كما يشهد له قول الشاعر:

وَقُلْ لِحَدِيدِ الثَّوْبِ لَا بَدٌّ مِنْ بَلَى      وَقُلْ لاجْتِمَاعِ الشَّمْلِ لَا بُدٌّ مِنْ شَتٍّ

أى: لا بد من تفرق والاختلاف لازم للتفرق (قوله: جمع شتيت) أى: فطابقت الصفة الموصوف (قوله: يلايس الفاعل) هذا مستأنف استئنافا بيانيا أتى به لتفصيل الملايس، وقوله يلايس الفاعل أى: الحقيقى لصدوره منه أو قيامه به، والمراد أنه يلايسه مطلقا: سواء كان بلا واسطة أو بواسطة الحرف نحو: كفى بالله (قوله: والمفعول به) أى: لوقوعه عليه، والمراد أنه يلايسه مطلقا: سواء كان بلا واسطة أو بواسطة حرف نحو: مررت بزيد، وضربت في الدار، وفي يوم الجمعة، ولأجل التأديب، ولا يقال لهذه مفعول فيه ولا مفعول له؛ لأنهما إنما يطلقان على المنصوب بتقدير في واللام على القول المشهور خلافا لابن الحاجب، وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للحار والجرور (قوله: والمصدر) لكونه جزء مفهومه فيلايسه بدلالته عليه تضمنا، وكذا يقال في الزمان أو أن ملايسته للزمان لكونه لازما لوجوده.

والمكان، والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه، والحال، ونحوهما؛ لأن الفعل لا يسند إليها (فإسناده إلى الفاعل، أو المفعول به إذا كان مبنيا له) (١) أى: للفاعل، أو المفعول به؛ معنى: أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل، وإلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول به - .....

(قوله: والمكان) أى: بسبب دلالة عليه التزاما باعتبار أنه لا بد من محل يقع فيه (قوله: والسبب) أى: لحصوله به، وسواء كان السبب مفعولا أو لا كما في: بنى الأمير المدينة (قوله: ولم يتعرض للمفعول معه) نحو: جاء الأمير والجيش (قوله: والحال) نحو: جاء زيد راكبا (قوله: ونحوهما) أى: كالتمييز نحو: طاب زيد نفسا، والمستثنى نحو: قام القوم إلا زيدا (قوله: لا يسند إليها) أى: بخلاف ما ذكره، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت: هذه الأمور يسند إليها أيضا فيصح أن يقال في: جاء الأمير والجيش، جاء الجيش، وفي الحال: جاء الراكب إلخ، قلت: المراد إن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها: كالمصاحبة في المفعول معه، والتقييد في الحال، والبيان في التمييز، فإن هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل (قوله: فإسناده إلى الفاعل) أى: الحقيقي لا الاصطلاحي، فالمراد بالفاعل: الفاعل الحقيقي وهو ما حق الإسناد أن يكون إليه، وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المتكلم في الظاهر، وقوله إذا كان مبنيا له أى: للفاعل النحوي، وحينئذ ففى الكلام استعداد، وكذا يقال في المفعول به، وإنما قلنا المراد بالفاعل: الفاعل الحقيقي؛ لأجل إعراف قول المؤمن: أنبت الربيع البقل من الحقيقي؛ لأنه وإن أسند الفعل المبني للفاعل له، ولكن ذلك الفاعل الذى أسند له الفاعل النحوي لا الحقيقي، وكذا يخرج قول الجاهل المعلوم جهله: أنبت الله البقل عن الحقيقة؛ لأن الفعل المبني للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقي عنده في الظاهر، فهو وما قبله داخل في الجواز لكونه إسنادا إلى غير الفاعل الحقيقي، لأجل الملازمة (قوله: أى للفاعل أو المفعول به) أى: فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير؛ لأن العطف بأو (قوله: معنى أن إسناد إلخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا؛ لأنه يفيد

(١) نحو: أنبت البقل.

(حقيقة كما مر) من الأمثلة (و) إسناده (إلى غيرهما).....

أن الفعل إذا كان مبنيًا للفاعل وأُسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقة، وإذا كان مبنيًا للمفعول وأُسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك حقيقة، مع أنه ليس كذلك؛ لأنه إذا كان مبنيًا للفاعل وأُسند للمفعول يكون مجازًا كما في: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، وكذا إذا كان مبنيًا للمفعول وأُسند للفاعل يكون مجازًا كما في: سبل مفعم، أشار الشارح بالعناية إلى أن في كلام المصنف توزيعًا وأن الأصل: إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا له، وإسناده إلى المفعول به إذا كان مبنيًا له حقيقة.

(قوله: كما مر من الأمثلة) أي: للحقيقة لا للإسناد إلى الفاعل أو المفعول، حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقًا مثالاً لإسناد المبني للمفعول إلى المفعول (قوله: وإلى غيرهما إلخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لإسناد الفعل المبني للفاعل، ولم يذكر من أمثلة المجاز لإسناد الفعل المبني للمفعول إلا واحدًا أعني: سبل مفعم، فإنه أُسند فيه معنى الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل، فنقول إسناده إلى المصدر لا يكون إلا مجازًا نحو: ضرب ضرب شديد وإسناده إلى المكان والزمان إن كان بتوسط في ملفوظة، أو مقدرة فهو حقيقة نحو: ضرب في الدار وفي يوم الجمعة، وإن كان على الاتساع بإجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازًا نحو: ضرب يوم الجمعة، وضرب الدار والمفعول له لا يسند إليه الفعل المجهول ما لم يمر باللام نحو: ضرب للتأديب، وإلا كان مثل: جلس في الدار وإسناده إلى السبب الغير المفعول له مجاز، ولأجل إعراج إسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله وإلى غيرهما بقوله للملابسة؛ لأن الإسناد لهما ليس لأجل الملابسة بالمعنى المذكور هنا، ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال: إن في صورة الإسناد بتوسط في ملفوظة أو مقدرة الإسناد إلى مصدر الفعل حقيقة، فإن معنى قولنا: ضرب في يوم الجمعة، أو في الدار أوقع الضرب فيه.

أى: غير الفاعل، أو المفعول به؛ معنى: غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول به (للملابسة).....

(قوله: أى غير الفاعل) أى: من المفعول والأربعة بعده، وقوله وغير المفعول به أى: من الفاعل والأربعة الأربعة فصور المجاز عشرة مثل: المصنف لسته منها (قوله: معنى غير الفاعل في المبني للفاعل إلخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبني للفاعل إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازاً، وأما إذا أسند إليهما يكون حقيقة، وكذلك الفعل المبني للمفعول إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازاً، وإذا أسند إليهما يكون حقيقة - وليس كذلك، بل المبني للفاعل إذا أسند للمفعول به يكون مجازاً نحو: «عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ»<sup>(١)</sup>، كما أن المبني للمفعول إذا أسند للفاعل يكون كذلك نحو: سيل مفعم، فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسداً أتى الشارح بالعناية تبيناً للمراد، وإشارة إلى أن في كلام المصنف توزيعاً (قوله: للملابسة) أى: لملاحظتها كما أشار له الشارح بقوله لأجل إلخ، واعلم أن هذا المجاز لا بد له من علاقة كالمجاز اللغوي كذلك، وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعتبرة هنا هي الملابس فقط، وأنه لا بد منها في كل مجاز عقلى من حيث إنه جعلها علة دون غيرها بدليل الاختصار عليها في مقام البيان.

قال الشيخ بس: لكن يبقى هنا شيء، وهو أنه هل يكفي في جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقة الملابس أو لا بد أن تبين جهتها - بأن يقال العلاقة ملابس فعل لذلك الفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه، أو فيه أو به كما قالوا في المجاز اللغوي إنه لا يكفي أن يجعل اللزوم أو التعلق علاقة، بل فرد منه؛ لأن ذلك قدر مشترك بين جميع أفرادها، فلا بد أن يبين أنه من أى وجه، وسيأتى في كلام بعض الفضلاء إشارة إلى هذا الثاني.

(قوله: معنى لأجل إلخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملابس - بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند إليه المجازي، وكذا على ما هو المتبادر من التعريف، ومن قوله: وله ملابسات شتى، وكان هذا غير مراد، وإنما المراد أن العلاقة هي المشاهدة

يعنى: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل (مجاز كقولهم:  
«عَيْشَةُ رَاضِيَةٍ»<sup>(١)</sup>).....

بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازى في الملابسة أى: في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة - أتى الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد بالملابسة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند إليه المجازى كما مر، بل المراد بما هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند إليه المجازى والحقيقى في التعلق، فقول الشارح يعنى لأجل أن ذلك الغير أى: المسند إليه المجازى كالنهر في قولك: جرى النهر يشابه ما هو له أى: يشابه المسند إليه الحقيقي كالماء في قولك: جرى الماء، وقوله في ملابسة الفعل أى: وهو الجرى، فالجرى يلبس الماء من جهة قيامه به، ويلبس النهر من جهة كونه واقعا فيه.

ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة؛ لأننا نقول الاستعارة: لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، والإسناد ليس بلفظ، وما وقع في تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية، بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي، والحاصل أن العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند إليه المجازى والمسند إليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لأجل صحة إسناده لذلك المجازى، والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي لأجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي للمعنى المجازى.

قال الفنرى: إن قلت لأى شيء حول الشارح العبارة وفسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له، ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند إليه الذى ليس هو له، مع أن ذلك كاف في إسناد الفعل إليه. قلت: الباحث له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم في صرف الإسناد الذى هو حق ما هو له إلى غيره وإن كفى فيه بمجرد الملابسة المذكورة (قوله: كقولهم) أى: كالإسناد في قولهم، وقوله: «عَيْشَةُ رَاضِيَةٍ» في حاشية شيخنا الحفنى: أصله رضى المؤمن عيشته، ثم أقیم عيشة مقام المؤمن

(١) الحاشية: ٢١.



فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به؛ إذ العيشة مرضية (وسيل مفعوم) في عكسه؛ أى: فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل؛ لأن السيل هو الذى يفعم؛ أى: يملأ؛.....

للمشاهدة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضا بكل، فصار رضيت عيشة وهو فعل مبنى للفاعل، فاشتق اسم الفاعل منه، وأسند إلى ضمير المفعول وهو عيشة بعد تقديمه، وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف إليه اكتفاء بالمبتدأ في مثل قوله: عيشة زهد راضية، وقرر شيعنا العدوى: أن أصل هذا التركيب عيشة رضيتها صاحبها، فالرضا كان بحسب الأصل مسنداً للفاعل الحقيقي وهو الصاحب، ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة، وقيل عيشة رضيت لما بين الصاحب والعيشة من المشاهدة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهة التعلق؛ لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه، وبالعيشة من حيث وقوعه عليها، فصار ضمير العيشة فاعلاً نحوياً لا حقيقياً، ثم اشتق من رضيت راضية ففيه معنى الفعل، وأسند إلى المفعول.

قال الفري: مذهب الخليل أنه لا مجاز في هذا التركيب، بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير: لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء؛ لأن هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث، ويمكن الجواب يجوز جعلها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة (قوله: فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد في إسناد راضية للضمير المستتر أعني ضمير العيشة؛ لا أن الشاهد في إسناد راضية إلى العيشة؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ واسطة عند المصنف بين الحقيقة والجواز، وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة، وقوله فيما بنى للفاعل: حال من قولهم المذكور على حذف، والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل، على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام، وقوله وأسند إلى المفعول به أى: الحقيقي وإلا فالسند إليه هنا فاعل نحوى (قوله: وسيل مفعوم) أصله كما قال السيرامي: أفعم السيل الوادى بمعنى: ملأه، ثم أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ، فقول الشارح: وأسند إلى الفاعل أى: الحقيقي، وإلا فالسند إليه هنا: نائب فاعل.

من: أفعمت الإناء: ملأته (وشعر شاعر) في المصدر، والأولى التمثيل بنحو: جد جده؛ لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم).....

---

(قوله: من أفعمت الإناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد: الأولى أن يقول من أفعم الماء الإناء بدليل قول الشارح: لأن السيل هو الذي يفعم، والسيل والماء بمعنى، وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع في عباراتهم، وقال عبد الحكيم: لم يقل من أفعم الماء الإناء؛ لأن الماء ليس بمفعم للإناء، بل آلة للإفعام بخلاف السيل، فإنه مفعم للوادي.

(قوله: وشعر شاعر) أي: فقد أسند ما هو بمعنى الفعل أعنى: شاعر إلى ضمير المصدر، وحقه أن يسند للفاعل أعنى: الشخص؛ لأنه الفاعل الحقيقي بحيث يقال شعر شاعر صاحبه، لكن لما كان الشعر شبيهاً بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازاً (قوله: في المصدر) أي: فيما بنى للفاعل وأسند للمصدر وكذا يقال فيما يأتي.

(قوله: جد جده) أي: جد اجتهاده، وأصله جد زيد جداً أي: اجتهاداً؛ لأن حق الجد أن يسند للفاعل الحقيقي وهو الشخص لا للجد نفسه، لكن أسند إليه لمشابهته له في تعلق الفعل بكل منهما؛ لأن ذلك الفعل صادر من الشخص، والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله: لأن الشعر هنا) أي: الذي هو مصدوق الضمير في شاعر بمعنى المفعول أي: الكلام المؤلف أي: وحيث فهو من باب «عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ» أي: من قبيل المبني للفاعل المسند للمفعول، وليس من قبيل ما بنى للفاعل وأسند للمصدر الذي كلامنا فيه بخلاف: جد جده، فإنه من ذلك القبيل إن قلت: حيث كان كذلك، فالتمثيل بجد جده هو الصواب لا الأولى فقط، قلت: إن الشعر يحتمل أن يكون باقياً على مصدرته بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل، فالخاصل إن جد جده من قبيل المبني للفاعل المسند للمصدر قطعاً، وأما شعر شاعر: فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل، ويحتمل أن يكون من باب عيشة راضية، وما لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال، ومن هذا تعلم أن قول الشارح: لأن الشعر هنا بمعنى المفعول أي: بحسب المتبادر للفهم، وإن جاز أن يكون بمعنى التأليف.

في الزمان (ونهر جار) في المكان؛ لأن الشخص صائم في النهار، والماء جار في  
النهر (وبني الأمير المدينة) في السبب. وينبغي أن يعلم أن الإسناد العقلي يجري  
في النسبة الغير الإسنادية أيضاً؛ من الإضافية، والإيقاعية؛.....

(قوله: في الزمان) أي فيما بني للفاعل وأسند للزمان لمشاهدته للفاعل الحقيقي  
في ملاسة الفعل لكل منهما (قوله: في المكان) أي: فيما بني للفاعل وأسند للمكان  
(قوله: جار في النهر) أي: في الحفرة التي يكون الماء فيها (قوله: في السبب) أي: فيما  
بني للفاعل وأسند للسبب الأمر، ونحو: ضرب التأديب فيما أسند للسبب الغائي؛ لأن  
السبب نوعان، واعلم أن القرينة في جميع ما ذكر من الأمثلة الاستحالة العقلية، إلا في  
الإسناد إلى السبب الأمر، فلها الاستحالة العادية، والعلاقة في الجميع الملاسة بمعنى:  
مشاهدة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما، وإن اختلفت جهة  
التعلق؛ لأن تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدور منه، وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة  
وقوعه عليه أو فيه، أو من جهة كونه جزءاً له إلى آخر ما مر، ومن هذا يؤخذ أنه لا بد  
في المجاز العقلي من تبيين جهة الملاسة بين الفاعل الحقيقي والمجازي كما ذكره بعضهم.  
(قوله: وينبغي أن يعلم إلخ) القصد من هذا الكلام: الاعتراض على المصنف  
بأن تعريفه للمجاز غير جامع، وتقرير الاعتراض أن تقول: إن المصنف جعل الجنس في  
تعريف المجاز: الإسناد، والنسب الإضافية والإيقاعية ليست من الإسناد؛ لأنه عبارة عن  
النسبة التامة، وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز العقلي يجري فيهما أيضاً،  
وحينئذ فالتعريف غير جامع، وأشار بقوله اللهم إلخ للجواب عنه (قوله: إن المجاز  
العقلي) أي: وكذلك الحقيقة العقلية تجري في الإضافة كقولك: أعجبتني جرى الماء في  
النهر، وفي الإيقاعية نحو: نومت ابني في الليل، فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة  
الإسنادية كما توهمه كلام المصنف، وحينئذ فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع،  
وجواب الشارح الآتي بالنظر لتعريف المجاز، ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة  
بطريق القياس (قوله: أيضاً) أي: كما يجري في الإسنادية، وقوله من الإضافية: بيان  
للغير، والمراد بالإضافية النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف إليه، والإيقاعية: هي نسبة

نحو: أعجبنى إنبات الربيع البقل، وجرى الأثمار. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾<sup>(١)</sup>، و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: نومت الليل، وأجريت النهر. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.....

الفعل للمفعول، فإن الفعل المتعدى واقع على المفعول أى: متعلق به. ثم إن ظاهر الشارح يقتضى أن الإيقاعية غير تامة، مع أن نسبة الفعل للمفعول إنما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصاد على الإضافية، إلا أنه يقال: إنه التفت إلى نسبة الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر عن نسبته للفاعل، ولا شك أنها غير تامة.

(قوله: نحو أعجبنى إلخ) مثال للإضافية، وقوله ونحو نومت إلخ: مثال للإيقاعية، ولذا فصل بنحو (قوله: وجرى الأثمار) جعل هذا وما بعده من المثاليين من المجاز في النسبة الإضافية، إذا جعلت الإضافة بمعنى اللام، وأما لو جعلت بمعنى (في) فلا يكون مجازاً، بل حقيقة، والحاصل أنه لا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الأمر، فإن كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الأمر فحقيقة، وإلا فمجاز، وبمجرد مناسبة نوع من الإضافة لا يقتضى أن تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الشقاق هو النزاع والخلاف، وأصل الكلام وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما، ومكر الناس في الليل والنهار، فأضيف المصدر في الأول للمكان؛ لأن البين اسم مكان، وفي الثاني للزمان فهو من إضافة المصدر لفاعله المكان في الأول، والزمان في الثاني (قوله: نومت الليل) أى: أوقعت التنويم على الليل، والأصل: نومت الشخص في الليل (قوله: وأجريت النهر) أى: أوقعت الإجراء عليه، والأصل أجريت الماء في النهر (قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾) أى: فقد أوقع الإطاعة على الأمر وحقها الإيقاع على ذى الأمر؛ لأنه هو المفعول به حقيقة، فالأصل: ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم، فقد حذف في هذه الأمثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه، وأوقع على غيره تأمل.

(٢) سبأ: ٣٣.

(١) النساء: ٣٥.

(٣) الشعراء: ١٥١.

والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة؛  
 وهاتنا مباحث شريفة وشحنا بما الشرح (وقولنا) في التعريف: (بتأول - يخرج)  
 نحو: (ما هو من قول الجاهل): أنبت الربيع البقل - رأينا أن الإنبات من الربيع؛ فإن  
 هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه؛ لأنه مراده،  
 وكذا: شفى الطبيب المريض، ونحو ذلك.....

(قوله: والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى) هذا مصب الاعتراض أى: وحيث  
 فالتعريف غير جامع (قوله: اللهم إلا أن يراد إلخ) أى: فيكون مجازا مرسلا من باب إطلاق  
 المقيد على المطلق: كإطلاق المرسن على الأنف، فإن الإسناد هو النسبة التامة، واستعمل في  
 مطلق النسبة، سواء كانت النسبة تامة كالإسنادية أو غير تامة كالإضافية والإيقاعية، وعبر  
 بقوله: اللهم إشارة إلى استبعاد هذا الجواب، إذ المعنى أترجى من الله أن يكون هذا جوابا،  
 ووجه بعده ما يرد عليه. أن إطلاق المقيد على المطلق: مجاز، وهو لا يدخل التعريف - اللهم  
 إلا أن يدعى أن هذا المجاز مشهور فيما بينهم، وأجاب في المطول عن أصل الاعتراض بأن  
 المراد بالإسناد أعم من أن يكون صريحا، بأن يدل عليه الكلام بصريحه، أو مستلزما بأن يكون  
 الكلام مستلزما له، فالجهازات المذكورة وإن لم تكن إسنادات صريحة، لكنها مستلزما لها  
 فقوله **(شِقَاقُ بَيْنِهِمَا)** مستلزم لقولنا البين مشاقق، و**(مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)** <sup>(١)</sup> يستلزم الليل  
 والنهار مآكران، وقوله **(لَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُتْسِرِّينَ)** <sup>(٢)</sup> يستلزم الأمر مطاع (قوله: وشحنا  
 إلخ) من التوشيح وهو لباس الوشاح: أريد لازمه وهو التزين أى: زيناه بما (قوله: وقولنا  
 إلخ) اعترض بأن هذا بيان لفائدة قيود الحد، وحيث فكان الواجب عدم فصله عن الحد  
 وتقديمه على قوله: وله ملابسات إلخ، ففي صنعه سوء ترتيب، وأجيب بأن قوله وله  
 ملابسات إلخ: تبين للحد وتحقيق لمعناه، فينبغى أن لا يتدخل بينه وبين الحد كلام آخر. فلو  
 لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله: الجاهل) أى: بالمؤثر القادر (قوله:  
 رأينا) أى: معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا، لا أنه قدر زائد عليه (قوله: لكن لا تأول فيه)  
 أى: لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، وحيث فهو حقيقة لا مجاز  
 (قوله: لأنه) أى: الإسناد للربيع (قوله: ومعتقده) عطف علة على معلول (قوله: وكذا  
 شفى إلخ) بيان لنحو ما مر أى: وكذا قول الجاهل شفى إلخ (قوله: ونحو ذلك)

(٢) الشعراء: ١٥١.

(١) سبأ: ١٣.

فقلوه: بتأول- يخرج ذلك، كما يخرج الأقوال؛ وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط، وللتنبية على هذا تعرض المصنف في المن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب، واقتصر على بيان إخراجهم لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أى: ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا لاشتراط التأول فيه- (لم يحمل نحو قوله<sup>(١)</sup>):

أشابه الصغير وأفتى الكبير — رَكَرُ الغداة ومرُّ العشي

أى: مما طابق الاعتقاد دون الواقع، كما في إسناد الفعل للأسباب العادية إذا كان يعتقد تأثيرها نحو: أحرقت النار الحطب، وخرق المسمار الثوب، وقطع السكين الحبل، فالإسناد في الجميع إذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله: يخرج ذلك) أى: يخرج قول الجاهل: أثبت الربيع البقل، ونحو ذلك القول.

(قوله: كما يخرج الأقوال الكاذبة) أى: كقولك: جاء زيد، وأنت تعلم أنه لم يجرى، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغیر ما هو له، لكن لا تأول فيه أى: إنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، ثم إن ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه منها، وأجيب بأن المراد بالأقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم كذبها قاصدا ترويحها بقدر الإمكان، وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار؛ لأنه يعتقد صدقها (قوله: وهذا) أى: قول المصنف، وقولنا إلخ (قوله: للتنبية على هذا) أى: التعريض وهو علة لقوله تعرض إلخ: مقدمة على المعلول (قوله: واقتصر إلخ) عطف على قوله تعرض فعلتهما واحدة (قوله: أى ولأن مثل إلخ) أى: ولأجل أن قول الجاهل وما مثله خارج عن المجاز أى: وداخل في الحقيقة لم يحمل إلخ، وقوله لا لاشتراط التأول فيه أى: في المجاز، ولا تأول في قول الجاهل ولا فيما مثله (قوله: نحو قوله) أى: الصلتان العبدى

(١) أسرار البلاغة ص ٢٩٦، ص ٣١١.

البيت من المتقارب، وهو للصلتان العبدى في شرح الحماسة للرزقي ص ١٢٠٩، والمعاهد ٧١/١، ولطائف التبيان للطبي ص ١١٧ والتبيان للطبي ص ٣٢٠/١، ولهاية الإيجاز للرازي ص ١٧٠، والإشارات والتنبهات ص ٢٥، والمفتاح ٢٠٨ ط. المكتبة الأدبية، والمصباح ص ١٤٤، والإيضاح ص ٢٧، والتلخيص ص ١٢، وشرح عقود الجمان ٤٦/١.

(على الجاز) أى: على أن إسناد: أشاب، وألفى إلى كمر الغداة ومر العشى - مجاز (ما) دام (لم يعلم).....

الحماسى كما فى المطول نسبة لعبد القيس، ونسب الجاحظ فى كتاب الحيوان هذه الأبيات للصلتان الضبى، قال هو غير الصلتان العبدى، والصلتان الفهمى، والصلتان فى الأصل الماضى فى أمره وشأنه، ومنه سيف صلتان والصلتان العبدى: اسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس، والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب، فالعشى بتخفيف الهاء ساكنة لتوافق ضرب باقى الأبيات وهو مدور نصفه الهاء، من الكبير، وبعده:

إِذَا نُيْلَةُ أَهْرَمَتْ يَوْمَهَا	أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ فَبِى
كُرُوحٌ وَنَعْدُو لِحَاجَاتِنَا	وَحَاجَةٌ مِّنْ عَاشٍ لَا تُنْقَضِى
فَمَوْتُ مَعَ الْمَرْءِ حَاجَاتُهُ	وَبَقِى لَهُ حَاجَةٌ مَا بَقِى

ومعنى البيت أن كرور الأيام، ومرور الليالى تجعل الصغير كبيرا، والطفل شابا، والشيخ فانيا.

(قوله: على الجاز) أى: بل يحمل على الحقيقة التى هى الأصل فى الكلام، وإن كانت كاذبة (قوله: أى على أن إسناد إلخ) فيه إشارة إلى أن الكلام محمول على الحذف أى: لم يحمل إسناد نحو قوله: أو أن قوله على الجاز أى: على الإسناد المجازى، أو على التجوز من إجرأ وصف الجزء على الكل (قوله: ما دام إلخ) زيادة لفظة دام غير ضرورية؛ لأن المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفى، ويمكن أن يقال: إنما زادها؛ لأن فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه مع غيرها - قاله سم. لكن قد يقال: إن حذف الأفعال الناقصة لا يجوز سوى كان سيما حذف الصلة، فالأولى ما ذكره عبد الحكيم: من أن الشارح ليس مراده أن لفظة دام مقدرة، بل مراده بيان حاصل المعنى يجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أى: لم يحمل على الجاز مدة انتفاء العلم والظن، حتى إنه إذا تحقق أحدهما حمل على الجاز (قوله: ما لم يعلم أو يظن إلخ) أى: إنه ينتفى الحمل على الجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر، بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر، أو ظن ذلك أو شك

أو) لم (يظن أن قائله) أى: قائل هذا القول.....

فيه، ففي الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة؛ لأنها الأصل، وقول الشارح: لاحتمال إلخ، تعليل قاصر على صورة الشك، ولعله ترك تعليلي صورة العلم والظن لظهورهما، وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن؛ ذلك لأنه في هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للإنسان عن ظاهره.

والحاصل أن صور الحقيقة ثلاث علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر، والثالثة الشك في ذلك، وصور المجاز اثنتان ما إذا علم عدم اعتقاده للظاهر، أو ظن ذلك فمنطوق القيد في كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صورتا المجاز.

(قوله: أو يظن) إذا قوبل العلم بالظن يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بأن قائله يعتقد ظاهره، فاندفع ما يقال إنه لا يكفى في عدم الحمل على الحقيقة انتفاء العلم والظن بأن قائله لم يعتقد ظاهره، بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد، إذ يكفى في الحمل على الحقيقة الجزم الغير الراسخ مطابقا أم لا، فلو قال المصنف ما لم يعتقد أو يظن لكان أحسن، هذا ولم يعد المصنف حرف النفي في يظن إشارة إلى أن التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى لا من قبيل العطف على المنفى، إذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن، وهذا العموم إنما يتحقق بذلك؛ لأن أو النفي لأحد الشيعين واقعة في حيز النفي فيستفاد العموم الذي هو المقصود؛ لأن انتفاء الأحاد الدائر لا يتحقق إلا بانتفاء الأمرين جميعا، ولو أعاد المصنف حرف النفي لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله، وأن المعنى على أحد النفيين وأن انتفاء أحدهما يكفى في الحمل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا الانتفاءين، ومق وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقة، وأعاد الشارح حرف النفي تبيينا لمراد المصنف، وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع عطفًا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضمرة على حد حديث: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"<sup>(١)</sup>، أو يقول أحدهما للآخر: اعتر.

(١) أخرجه البخاري (ج: ٢١١٠).



(لم يعتقد ظاهره) أى: ظاهر الإسناد لانتفاء التأول حينئذ لا احتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل: أنبت الربيع البقل (كما استدل)....

قال العلامة الفنرى: ويصح أن تكون أو في قوله: أو يظن بمعنى إلا، كما في: لأقتل الكافر أو يسلم، أو بمعنى إلى كما في: لألزمك أو تقضي حقى، والمعنى حينئذ أن الحمل على المجاز منتف ما دام انتفاء العلم، إلا أن يتحقق الظن أو إلى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره، فإن الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله: لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره؛ لأن عدم الاعتقاد في نفس الأمر لا يكفى في الحمل على المجاز، بل لا بد من عدم الإرادة بنصب القرينة.

والحاصل أنه لا بد في الحمل على المجاز من العلم أو الظن بعدم إرادة الظاهر بنصب القرينة. (قوله: أى ظاهر الإسناد) هو مع قوله أى: قائل هذا القول يقتضى تشتيت الضمائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما رجع إليه ضمير قائله. قال شيخنا العدوى: ويمكن أن يقال: إن الحامل للشارح على ترجيح الضمير الثانى للإسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للإسناد لا للقول كما مر، أو التنصيص على اعتقاد ظاهر الإسناد، إذ لو رجع الضمير الثانى أيضاً للقول لم يكن فيه تعرض نصا للإسناد لجواز إرادة ظاهر هذا القول دون إسناده، فيفوت المقصود - كما أفاده سم.

(قوله: لانتفاء التأول) أى: لانتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الإسناد لما هو المشروط في تعريف المجاز وهذا علة لعلية قوله: ولهذا أى: وإنما كان علة لانتفاء التأول، وقوله حينئذ أى: حين إذ عدم العلم أو الظن باعتقاد قائله بخلاف الظاهر (قوله: لا احتمال أن يكون إلخ) علة لانتفاء التأول فهو علة للعلة، واعتراض سسم هذا التعليل بأن انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال؛ لأن التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا للظاهر؛ لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على إرادة خلاف الظاهر حتى ينتفى الاحتمال، سلمنا أن نصب القرينة الصارفة عن كون الإسناد لما هو له دليل قطعى على إرادة خلاف الظاهر، فنقول: إن انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال، بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر؛ لأنه قد لا يعتقد

يعنى: ما لم يعلم،.....

الظاهر ولا ينصب قرينة، وأجيب عن الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالاً معتبراً ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال، أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا في حد ذاته، بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال المتكلم، ولا يكون ذلك إلا عند انتفاء القرينة، وأجيب عن الثانى بأن المعتبر إنما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر، فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله: يعنى ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظراً لأنه يقتضى أنه متى فقد العلم كان مجازاً، ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره، مع أنه لا بد في مجازيته من انتفائهما كما مر، فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر، والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك، فيتناول الظن أو في الكلام اكتفاء.

بقى شيء آخر: وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عدة آيات كلاماً يدل على أنه لم يرد ظاهر الإسناد، وأنه موحد من جملة:

أَلَمْ تَرَ لِقْمَانَ أَوْصَىٰ بَنِيهِ وَأَوْصَيْتَ عَمْرًا وَيَعْمَ الْوَصِي

ومراد به وصاية لقمان قوله: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> إلخ ومن جملة:

فَمَلَأْنَا آلَنا الْمُسْلِمُونَ عَلَىٰ دِينِ صَدِّيقِنَا وَالنَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>

فإن هذا كله صريح في أنه موحد، بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبى النجم<sup>(٣)</sup>: أفناه قبل الله إلخ؛ لأن المنجمين يقولون - كما في الحفيد على المطول -: إن الله خلق الكواكب وهى مؤثرة في العالم السفلى، وإذا كان في كلامه ما يدل على أنه موحد، وأنه لم يرد ظاهر الإسناد، فكيف يقول المصنف ما لم يعلم إلخ، إلا أن يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضى أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد، وإنما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز، وهذا لا يناقض العلم بأنه لم يرد ظاهره

(١) لقمان: ١٣.

(٢) الآيات: للصلتان العبدى كذلك تبعاً لأبياته المتقدمة.

(٣) من قول أبى النجم - أوردها الجرحان في الإشارات ص ٢٢٥، والطبى في التبيان ٣٢١/١ تحقيق د/عبد الحميد هندواى، وكذلك مفتاح العلوم تحقيق د/عبد الحميد هندواى ص ٥٠٤، بلفظ:

أفناه قبل الله للشمسي اطلعي حتى إذا واراك أفق فارجمي

ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن إسناد: ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم<sup>(١)</sup>): .....

(قوله: ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم؛ لأنه يلزم من نفى العلم والظن نفى الاستدلال، وأتى الشارح بذلك اللازم للإشارة إلا أن التشبيه باعتباره لأجل أن يلتصم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبّه به حينئذ، وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال، وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما، وغير الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللازم في كلام المصنف.

والحاصل أن قوله كما استدل: تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفى الاستدلال، والمناسبة بين المشبه والمشبّه به حاصله نظرا لذلك اللازم- كذا ذكر العلامة يس، وعحصل ما أفاده العلامة عبد الحكيم: أن الشارح أتى بتلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف المشبه، والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره، ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا كالأستدلال إلخ، فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم. وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبّه به متحدين لفظا ومعنى، لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة إليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال، مع أنه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلا، إلا أن يقال إنه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا، أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبديهة، فلا يرد حينئذ أن عدم إرادة الظاهر قد يكون بديهة: كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه، والجواب الأول للعلامة يس، والثاني لعبد الحكيم.

هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف: كما استدل إلخ مشبها به انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر

(١) الرجوع لأبي النجم في الإيضاح ص ٢٨، والتلخيص ص ١٣، والمصباح ص ١٤٥، ولهاية الإيجاز ص ١٨٢، وشرح عقود الجمان ٤٦/١، ودلائل الإحراز ص ٢٧٨، والطرز ١٩٦/٢.

مَيِّزْ عَنْهُ) أَى: عَنِ الرَّأْسِ .....  
.....

المتن؛ وذلك لأن كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتحوز، وعلى هذا فالمعنى لم يحمل على المجاز ما لم يحصل المصحح للتحوز، كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال المصحح للتحوز، وعلى هذا فقوله: كما استدل متعلق بانتفاء العلم، ولك أن تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى، ولكون التأول يخرج الإسناد إلى المجاز تحقق عدم حمل الإسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول: كالأستدلال في شعر أبي النجم، إذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته، وإذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا، بل لتحسن التشبيه فقط؛ لأنه يصير المشبه والمشبّه به الاستدلال.

(قوله: ميز عنه) أَى: فصل في الرأس قنزعاً عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما، فعن الأولى بمعنى في ويحتمل أن المعنى: أزال عن الرأس قنزعاً بعد قنزع فعن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(١)</sup> فلا يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله: أَى عن الرأس) أَى: المتقدم في قوله<sup>(٢)</sup>:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي

عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْلَحْ

مَنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كِرَاسِ الْأَصْلَحِ

ميز إلخ، وقوله ذنباً بمعنى: ذنباً، بدليل التأكيد بكل، فهو من إقامة المفرد مقام الجمع، أو المراد الجنس المتحقق في متعدد، وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير، والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنوبها لم أرتكب شيئاً منها لرؤيتها رأسي نحالية من الشعر كراس الأصلح، فإن النساء يخفضن الشيب ويطلبن الشباب وجملة ميز عنه إلخ: مفسرة

(١) الانشقاق: ١٩.

(٢) الرجز لأبي النجم - أوردته محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٢٥، وبدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٤٤، والطب في التبيان (٣٢١/١) وكذلك في مفتاح العلوم للسكاكي (٥٠٤). ونظام البيت الثاني: ميز عنه قنزعاً عن قنزع.

(فُنَزَعًا عَنْ فُنَزَعٍ) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي) أى: مضى واختلافها (أبطئ أو أسرع) حال من الليالي على تقدير القول؛ أى: مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخير (محاز) عبر أن؛ أى: استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي محاز (بقوله) متعلق باستدل؛ أى: قول أبي النجم (عقبيه) أى: عقيب قوله: ميز عنه فنزعا عن فنزاع (أفناه) أى: أبا النجم أو شعر رأسه ....

لرؤية رأسه كرأس الأصلح مبنية لوجه الشبه (قوله: فنزعا) بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى أو فتحها لغتان (قوله: جذب الليالي) الجذب لغة: المد، ومضى الأكثر يقال: جذب الشهر إذا مضى أكثره، والمراد هنا الثاني، وأراد بالليالي مطلق الزمان الشامل للأيام، فلا يقال: إنه لا وجه للتقييد بالليالي، بل مطلق الزمان أى: مضى الزمان أى: مضى أكثر العمر، وإنما عبر عن أيام العمر بالليالي تنبيها على شدتها؛ لأنها محل قوارد الهموم فهي لشدها سوداء كالليالي، أو لأن من عادة العرب تأريخ الشهور بالليالي؛ لأن غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله: أى مضى) أى: مضى أكثرها (قوله: واختلافها) أى: تعاقبها؛ لأن بعضها يخلف بعضا، ويأتى عقبه (قوله: على تقدير القول) أى: لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالا لا بد فيها من تقدير القول؛ لأنها وصف في المعنى، وحينئذ فالمعنى مقولا في حقها من الناس حين اليسر والرفاهية أبطئ، وحين العسر والضيق أسرع، أو من الشاعر؛ لأنه لا يقال بها بعد التمييز المذكور كيف كانت، فأو على الأول للتنويع، وعلى الثاني للتخيم (قوله: ويجوز أن يكون الأمر إلخ) أى: مع كونه حالا، والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع، وإنما عبر بصيغة الأمر للدلالة على أن الليالي في سرعتها وبطئها مأمورات بأمره تعالى مسخرات بكلمة كن، وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا- قاله عبد الحكيم هذا.

ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخير، والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا على وجه الالتفات، كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك؟ فأجابه بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطأ أى: لا يزال بعد فنائه وهرمه بالليالي كيف كانت (قوله: عقبيه) هو بالياء لغة قليلة، والأكثر عقبه بدون ياء (قوله: أفناه) أى: جعله فائيا، والضمير يعود على أبي النجم المعبر

(قيل الله) أى: أمره وإرادته (للشمس اطلعى) .....

عنه بضمير المتكلم فى قوله أولاً: على ذنبا، فيكون فيه الالتفات من التكلم إلى الغيبة، وعلى هذا فلا بد فى الكلام من تقدير مضاف أى: أفنى شباب أبى النجم، أو المراد بإفناؤه جعله مشرفاً على الفناء أى: العدم، وحيث فلا يقال: إنه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانياً أى: معدوماً، ويصح عود ضمير أفناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق، وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى: أبا النجم أو شعر رأسه.

(قوله: قيل الله) أى: أفناه الله بقبيله، ففيه مجاز عقلى (قوله: أى أمره وإرادته) فسر القيل أولاً بالأمر، لقوله: اطلعى فإنه مفعول بقبيل إن كان القيل مصدراً، أو هو بدل منه أو عطف بيان له إن كان القيل اسماً بمعنى المقول، فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدراً إن كان القيل مصدراً، وأن يكون اسماً بمعنى الصيغة إن كان المراد بالقيل المقول، ثم لما كان الأمر الذى هو طلب الفعل أو الصيغة ليس بمراد؛ لعدم الأمر بإيجاد الشيء حقيقة عند المحققين القائلين: إن قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾<sup>(١)</sup> هنا تمثيل لحصول الشيء بسرعة، وليس هناك أمر أصلاً عطف الإرادة عليه عطف تفسير، فعلم من هذا أن المراد بقيل الله: إرادته، وإنما لم يقل أى: إرادته من أول الأمر؛ لأن المتبادر من القيل: الأمر كما علمت، وأما عند القائلين بخطاب كن حقيقة بعد الإرادة فالأمر بمعناه الحقيقى؛ لأن اطلعى بمعنى: كون طالعة، وعلى كل حال فالمراد بالأمر: الأمر التكويني، لا الأمر بمعنى الحكم، إذ لا معنى له هنا، واعترض على الشارح بأن الإرادة من صفات الذات لا تؤثر، وإنما تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدرة، فالأولى تفسير الأمر بالقدرة أو بالتكوين، وقد يقال بصحة كلامه من جهة أن التخصيص مقدمة للتأثير وبعد قوله:

..... اطلعى      حتى إذا وَاَرَكَ أَفْقٌ فَارْجِعِي

(١) النحل: (٤٠) وليست بقوله: أمرنا، وإنما الصواب ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ.....﴾ الآية.

فإنه يدل على أنه فعل الله، وأنه المبدئ، والمعيد، والمنشئ، والمفنى، فيكون الإسناد إلى جذب الليالى بتأويل .....

وحتى فيه تفرعية بمعنى: الفاء، والمفرع عليه محذوف أى: اطلعى وتحركى، فإذا وارك إلخ (قوله: فإنه يدل) أى: فإن إسناد الإفناء إلى إرادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله، ووجه الدلالة أن هذا الإسناد شأن الموحّد وإن كان هذا الإسناد أيضًا مجازًا كما علمت. فإن قلت أى سر في صرف الإسناد الأول عن ظاهر وجعله مجازًا وجعل الإسناد الثانى أعنى إسناد الإفناء لقيّل الله قرينة، ولم يعكس بحيث يجعل إسناد ميز حقيقة وإسناد أفناه مجازًا، مع أن الشخص الواحد إذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه الآخر، ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر.

أجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر، على أن جملة أفناه قبل الله: مبينة لقوله ميز عنه، وحينئذ فلا يجوز أن يكون إسناد أفناه مجازًا، وإسناد ميز حقيقة.

(قوله: وأنه المبدئ إلخ) فيه أن الإسناد المذكور إنما يدل على أنه تعالى هو المفنى، ولا دلالة له على أنه المعيد والمبدئ، إلا أن يقال: الدلالة على ذلك من جهة أنه لا قائل بالفرق أو من جهة أن طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو إبداء وإنشاء له، أو يقال: وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وإرادته وأن طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره: يكون مسلمًا، والمسلم قائل بأن الإبداء والإعادة والإنشاء والإفناء من الله تعالى، وهذا كله إذا جعل ضمير قوله فإنه يدل على إسناد الإفناء لقيّل الله، أما إن جعل الضمير راجعًا للبيت فتكون الدلالة على أنه تعالى مبدئ ومعيد من قوله:

حتى إذا وارك ألقى فارجمي

فإنه يدل على الإعادة، ومن كان يفعل الإعادة يفعل ضدها وهو البداية، فالبداية مأخوذة من الإعادة لزومًا، كما أن الإنشاء مأخوذ من الإعادة لزومًا، وأما الدلالة على أنه مفن فمأخوذة من قوله أفناه إلخ كذا قرر بعض.

بناء على أنه زمان أو سبب.

### [أقسام المجاز العقلي]:

(وأقسامه) أى: أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة؛ لأن طرفيه) وهما المسند إليه والمسند (إما حقيقتان) .....

لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقدم المفتى على ما قبله اللهم إلا أن يقال: إنه لاحظ أن الفناء بعد الإنشاء (قوله: بناء على أنه زمان) فيه أنه إذا كان المسند إليه جذب الليالى لا يكون زماناً؛ لأن الجذب بمعنى المضى وهو ليس زماناً، والجواب: أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير الليالى الجاذبة، فالمسند إليه فى الحقيقة الليالى وهى زمان. (قوله: أو سبب) أى: عادى أى: بناء على أن الإضافة حقيقة.

(قوله: أى أقسام المجاز العقلى إلخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلى بهذه الأقسام الأربعة، بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم هذه الأقسام الأربعة، وأمثلتها هى تلك الأمثلة التى مثل بها المصنف للمجاز بعينها، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه: من كونه مؤمناً أو جاهلاً، وإنما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بها، وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلى لهذه الأقسام: مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلى للاستعارة المكنية، وأما على مذهب السكاكى من رده لها فطرفاه حينئذ لا يكونان إلا مجازين إن كان التعميل مجازاً أو مجازاً وحقيقة إن كان التعميل حقيقة. فإن قلت: حيث كانت الأمثلة الآتية يصح أن تكون أمثلة للحقيقة أيضاً فجعل الضمير فى قول المصنف وأقسامه راجعاً لما ذكر من الحقيقة والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت: يمنع من ذلك أمران.

الأول: تصريحه فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن بقوله: وأقسام المجاز أربعة. الأمر الثانى: قوله فيما يأتى وهو فى القرآن كثير، فإن الضمير راجع للمجاز، فينبغى أن يكون الضمير فى أقسامه راجعاً للمجاز أيضاً ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله: باعتبار حقيقة الطرفين) أى: كلا أو بعضاً، وقوله ومجازيتهما أى: كلا، وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معاً ومجازيتهما معاً، وهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم



بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحد طرفيه حقيقة والآخر مجاز، بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان، وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعة، أو يقال: المراد أنه يلاحظ في التقسيم المذكور اعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما، سواء وجد تمام الجزأين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول، أو كان تمام الجزأين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثاني، أو كان بعض الجزأين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع، وقصد الشارح بهذا أعنى قوله: باعتبار إلخ: دفع ما يرد على المصنف من أن الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازاً، وإذا التفت إليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية، وحينئذ فلا يصح حصره الأقسام في أربعة، وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب: أن حصره الأقسام في الأربعة إنما هو بالنظر لهذا الاعتبار، فلا ينافي زيادة الأقسام بزيادة الاعتبار المذكور، وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي؛ لأن الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله: لغويتان) أى: كلمتان مستعملتان فيما وضعنا له لغة في اصطلاح التعاطب، وقيد بقوله: لغويتان مع أن كلا من المسند والمُسند إليه قد يكون حقيقة غير لغوية، بل شرعية أو أحدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو: صلى زيد الظهر، ونحو: أدخلته الصلاة الجنة؛ لأن الحقيقة الشرعية مجاز لغوي، فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الأقسام، إذ يصدق على نحو: أدخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين، إذ الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال حقيقة شرعية، كما أن الإدخال حقيقة لغوية، ويصدق عليه أيضاً قسم كونهما حقيقة ومجازاً، فإن الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوي.

بقى شيء آخر، وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو: خلق الله فصل الربيع، ومجازين عقليتين نحو: أجرى النهر إطاعة أمر فلان، ومختلفين نحو: أجرى النهر إطاعة فلان، وأجرى الماء إطاعة أمره، ففي كل من الأمثلة الثلاثة الأعمدة مجاز في النسبة الإيقاعية أو الإضافية أو فيهما، والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لا يتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لا يظهر بالنسبة لما ذكر، إلا أن يقال: إنما قيد بذلك

(نحو: أنبت الربيع البقل، أو مجازان) لغويان (نحو: أحيا الأرض شباب الزمان)  
فإن المراد بإحياء الأرض: تمهيج القوى النامية فيها وإحداث نضارها بأنواع  
النبات. والإحياء في الحقيقة: إعطاء الحياة؛ وهي صفة تقتضى الحس والحركة  
الإرادية، .....

لكون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل - كذا أجاب الفنرى، قال سم: وفي  
هذا الجواب نظراً لأن كون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضى  
التقييد به، بل التعميم فتأمل.

(قوله: نحو أنبت الربيع البقل) أى: فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له  
ولا مجاز إلا في الإسناد إذا صدر من الموحد (قوله: أو مجازان لغويان) أى: كلمتان  
مستعملتان في غير موضوعهما الأصلي (قوله: فإن المراد) أى للمتكلم (قوله: تمهيج  
القوى) مصدر مضاف للمفعول أى: تمهيج الله القوى، وقوله النامية الأولى أن يقول  
المنمية لغیرها من النباتات؛ لأنها التي في الأرض، وقوله فيها متعلق بتمهيج أى: أن يهيج  
الله فيها القوى المنمية للنبات (قوله: وإحداث) عطف على تمهيج عطف لازم على  
ملزوم، فالإحياء مجموع الأمرين، لكن مصب القصد هو هذا الثاني فهو المستعار له لا  
تمهيج القوى، وحينئذ فكان الأولى الاقتصار عليه بأن يقول، والمراد بإحياء الأرض:  
إحداث النضارة، والخضرة فيها الناشئة عن تمهيج القوى المنمية فيها - كذا قرره شيخنا  
العدوى (قوله: والإحياء في الحقيقة) أى: في اللغة: إعطاء الحياة أى: إيجاد الحياة أى:  
إيجاد الله الحياة فهو مصدر مضاف لمفعوله أى: وإذا كان الإحياء في اللغة: إيجاد الحياة،  
وكان مراد المتكلم بإحياء الأرض إحداث النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله: أحيا  
الأرض استعارة تصريحية تبعية وتقريرها أن تقول: شبه إحداث الخضرة وأنواع الأزهار  
بإيجاد الحياة بجامع أن كلا منهما إحداث لما هو منشأ المنافع والمحسن، واستعير اسم  
المشبه به للمشبه، واشتق من الإحياء أحيا بمعنى: أحدث الخضرة (قوله: وهى) أى:  
الحياة الحادثة (قوله: تقتضى الحس) أى: الإحساس بمعنى: الإدراك بالحواس الخمس  
الظاهرة، وقوله: والحركة الإرادية عطف لازم على ملزوم - قال العلامة الناصر اللقاني:

وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية .....

والحق عندهم أن الروح ليست شرطاً للحياة، بل للفاعل المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد، سواء كان فيه روح أو لا، وسواء كان في صورة الإنسان أو لا، كما وقع في الجذع الذي حن للنبي - صلى الله عليه وسلم-.  
قال بعض تلامذته: ولك أن تقول: يجوز أن الله تعالى أوجد الروح في الجذع، ثم اتصف بالحياة وتأمله.

(قوله: وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذي هو المسند إليه معناه الأصلي: كون الحياة في زمن ازدياد قوته، وإنما سمي هذا المعنى شباباً؛ لأن الحرارة الغريزية حيثئذ تكون مشبوبة أى: مشتعلة، وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملائمة له، وفي ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن في كل من الابتداءين لما يترتب عليه من نشأة الأفراس والمحسن، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية - كذا أفاد ابن يعقوب.

إذا علمت هذا فقول الشارح: وكذا المراد أى: مراد المتكلم بشباب الزمان، وقوله ازدياد قواها النامية - الأولى قواه المنمية للنبات؛ لأن الضمير راجع للزمان وهو مذكر، إلا أن يقال أنت الضمير نظراً لكون الزمان مدة، وفي الشيخ يس تبعاً للفسري: أن ضمير قواها راجع للأرض، وأورداً على ذلك أن شباب الزمان يقوم به، وازدياد القوى إنما يقوم بها لا بالزمان، وحيثئذ فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الأرض، وأجاب الشيخ يس بأن في الكلام حذف مضاف أى: وقت ازدياد قواها، ورد هذا الجواب: بأن الوقت لا يقوم بالزمان، بل هو نفسه، فكيف يفسر به شباب الزمان الذي هو وصف قائم به؟ وأجاب الفسري بجهاب غير هذا بأن يحمل الازدياد على المتعدى؛ لأنه قد يجيء متعدياً ويجعل مضافاً للمفعول، والأصل ازدياد الزمان لقواها، وعلى هذا فمعنى قولك: أحيا الأرض شباب الزمان: أحدث نضارها ازدياد الزمان لقواها المنمية للنبات، ولا يخفى ما في هذا كله من التكلف، فالأحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الأرض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء في

وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة؛ أى: قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً (نحو: أثبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز (وأحيا الأرض الربيع) في عكسه. ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛

هذا الزمان، وحينئذ فليس للزمان شيء من تلك الصفات، ويكون إضافة شباب الزمان لأدنى ملاهية لحصول الكائنات فيه، وعلى هذا فمعنى أحيا الأرض شباب الزمان: هيج قوى الأرض وأحدث الخضرة والنضرة، فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة في الزمان، وهذا ملخص ما أفاده عبد الحكيم والقرمي.

(قوله: وهو) أى: الشباب في الحقيقة أى: في اللغة (قوله: الغريزية) أى: المغروزة فيه (قوله: أى قوية مشتعلة) إنما فسر مشبوبة بذلك لأخذه من قولهم: شب النار إذا قواها وأشعلها (قوله: أثبت البقل شباب الزمان) أى: ازدياد قوة الأرض المنمية الحاصلة في الزمان (قوله: ظاهر) أى: لأنه جعل المجاز العقلي في إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له من فاعل أو غيره مما ليس بمبتدأ، وحينئذ فلا يكون إلا فيما بين الكلمتين، والكلمتان لا يخلوان من هذه الأحوال الأربعة فنحو: زيد نهاره صائم - المجاز عند المصنف إنما هو في إسناد صائم إلى ضمير النهار، وقوله على ما ذهب إليه المصنف أى: وأما على رأى السكاكي فلا وجه للحصر في الأربعة؛ لأنه عرف المجاز العقلي بأنه: الكلام المقاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول، فيحوز أن يكون المسند عنده جملة أسندت للمبتدأ نحو: زيد صائم نهاره، أو نهاره صائم، والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين لأخذ الكلمة في تعريفهما هذا مراد الشارح، وفيه نظير؛ لأن الكلمة إنما أخذت في تعريف الحقيقة والمجاز المفردين لا في تعريفهما مطلقاً، ألا ترى أنهم قسموا المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها، والاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، ومثلوا للتمثيلية بما هو مركب قطعاً إذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة؛ لأن كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له، وحينئذ فالحصر في الأربعة ظاهر على مذهب

لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه فيكون مفرداً وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز.

(وهو) أى: المجاز العقلي (في القرآن كثير) أى: كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة. وتقدم: في القرآن على كثير مجرد الاهتمام؛ كقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَئِيتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ﴾<sup>(١)</sup> أى: آيات الله ﴿زَادَقَمِ إِيمَانًا﴾ .....

السكاكي أيضاً، لكن على تقدير عدم رده للاستعارة بالكناية، وأما عند رده المجاز المذكور لها فطرفاه إما مجازان أو مجاز وحقيقة فقط كما مر.

نعم يشكل الحصر في الأقسام الأربعة حتى على مذهب المصنف بنحو قولك: سرق ليلي، وقد أردت هذه اللفظة حين سمعتها، فإن الذي سرك من تلفظ بها، واللفظ إذا أريد به نفسه وإن قبل بوضعه لنفسه لا يوصف بحقيقة ولا مجاز كما صرح به الشارح في حواشي الكشف، فهذا المثال من المجاز العقلي؛ لأن الإسناد فيه لغير من هو له عند المتكلم، وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند والمسند إليه ليس حقيقة ولا مجازاً، وأجاب عبد الحكيم: بأن السرور إنما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لا من حيث هو، ولا نسلم أن السر من تلفظ به، وحينئذ فالإسناد في هذا المثال حقيقة.

(قوله: لأنه اشترط إلخ) إن قلت حيث كان الحصر في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهراً فلا يحتاج لدليل. قلت: هذا من باب التنبيه، والأمور الضرورية قد ينه عليها إزالة لما في بعض الأذهان من الخفاء (قوله: مستعمل) بالجر صفة لمفرد، أما إذا وضع للمعنى ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجاز، لقولهم في تعريف كل منهما: كلمة مستعملة إلخ (قوله: وهو في القرآن كثير) رد به على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي: كاللغوى في القرآن لإيهام المجاز الكذب، والقرآن منزه عنه، ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة (قوله: مجرد الاهتمام) أى: الاهتمام بالمجرد عن

(١) الأنفال: ٢.

أسند الزيادة وهى فعل الله إلى الآيات لكونها سببا **(يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ)** <sup>(١)</sup> نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر .....

التخصيص، وإلا فهو كثير فى غير القرآن أيضا: كالسنة وكلام العرب (قوله: كقوله تعالى) إن قلت لِمَ لَمْ يَلْ يَلْ المصنف: كقوله تعالى، أو نحو قوله تعالى وإذا إلخ، لأجل أن يظهر أنه تمثيل، بل أوردته بطريق التعداد؟ قلت: إنما ترك المصنف ذلك لإيهام أن المعنى: وإذا تليت على منكرى المحاز فى القرآن آياته زادهم إيمانا بوجوده فيه، فيكون فى الكلام لإيهام للاقتباس، فكانه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه، وإن كان الغرض الحقيقة إنما هو التمثيل، كما أشار الشارح بتقديره لقوله: كقوله تعالى: فهو ليس اقتباسا حقيقة، بل يوهم ذلك وهو من المحسنات، وإن لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكره، ثم إن تقدير الشارح هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده؛ لأن المقول حينئذ مجموع المذكورات، فإن قلت: كيف يصح ثبوت زيادة الإيمان بوقوع المحاز فى القرآن بالنسبة إلى منكرى وقوعه فيه، مع أن إثبات الزيادة لم يقتضى أصل حصول الإيمان به؟ قلت: نزل إنكارهم منزلة العدم، لوجود ما يزيله من الأدلة، فكان أصل الإيمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصلة ببعض آخر، أو أن الزيادة قد يراد بها الأمر الزائد فى نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله: أسند الزيادة إلخ) ينبغى قراءة أسند هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأديبا، وقوله إلى الآيات أى: التى هى ضمير زادت.

(قوله: لكونها) أى: الآيات سببا أى: سببا عاديا للزيادة، فالزيادة فعل الله والآيات يزداد بها عادة (قوله: **(يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ)** أى: يذبح فرعون أبناء بنى إسرائيل (قوله: أمر) هذا بيان لكونه سببا، والحاصل أن المسند إليه هنا سبب أمر وما قبله سبب غير أمر وما يأتى سبب بواسطة، واعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازا لغويا عن أمر بالذبح، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لا يقال: إن احتمال ذلك غير مضر؛ لأن المثال يكتفيه الاحتمال؛ لأننا نقول ليس المقصد هنا مجرد التمثيل، بل الاستشهاد والاستدلال

(يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا)<sup>(١)</sup> نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجر، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لما لمن الناصحين (يَوْمًا) نصب على أنه مفعول به لـ (تَتَّقُونَ)؛ أى: كيف تتقون .....

على كثرته رداً على من زعم خلافه، وحينئذ فيضرب الاحتمال - كذا بحث السيد الصفرى.

(قوله: (يَنْزِعُ عَنْهُمَا) أى: ينزع إبليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله: لأن سببه) أى: النزع، وقوله: الأكل أى: من شجرة الخنطة، وقوله وسبب الأكل وسوسته أى: فهو سبب السبب، وسبب السبب سبب، فهو من الإسناد للسبب بواسطة (قوله: إنه لما لمن الناصحين) بكسر هـ إن: جواباً للمقاسمة، وفتحها بناء على نزع الخافض أى: على أنه (قوله: مفعول به) أى: لأن الاتقاء منه نفسه لا فيه حتى يكون مفعولاً فيه.

واعلم أن أصل تتقون: توتقون من الوقاية، وهى شرط الصيانة متعدد إلى مفعولين، والأول محذوف، والثاني يوماً على حذف المضاف أى: عذاب يوم حذف للاستغناء عنه، والمعنى: فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم: كيف تصونون أنفسكم من عذاب يوم، وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر، وحينئذ يكون متعدياً لواحد، ويصح إرادة ذلك هنا أيضاً، والمعنى: فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم، والحاصل أن فى جعل يوماً مفعولاً به لتتقون وجهين: كونه مفعولاً به ثانياً أو مفعولاً به فقط، ويحتمل أن يكون يوماً مفعولاً به لكفرتم، والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر إن كفرتم فى الدنيا يوماً يجعل الولدان شيباً، على أن يكون الفعل الذى هو تتقون منزلاً منزلة اللازم؟ وتضمن كفرتم: أنكرتم وحدثتم، ويصح أن يكون يوماً مفعولاً لكفرتم، ومفعول تتقون: محذوف، والمعنى: فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه إن كفرتم فى الدنيا وحدثتم يوماً يجعل الولدان شيباً، وهو المشتمل على ذلك العذاب، ويحتمل أن يكون يوماً نصبا على الظرفية، والمعنى: فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل الخ،

(١) الأعراف: ٢٧.

يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما **(يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا)**<sup>(١)</sup> نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقة؛ وهذا كناية .....

إن كفرتم في الدنيا؟ وإنما اختار الشارح الوجه الأول لقلة التقدير، والتأويل بخلاف بقية الأوجه وأما كيف: فمفعول مطلق على الصحيح، وعامله تتقون أي: تتقون أي: اتقاء (قوله: يوم القيامة) في ذكره نظراً؛ لأنه يودى إلى التكرار للاستغناء عنه بقوله في الآخر يوماً، فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول: وهو يوم القيامة، وأجيب بأن هذا مبني على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل منه، وليس كذلك - فقد ذكر العلامة عبد الحكيم: أن يوم القيامة نصب على الظرفية و**(يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ)** مفعول به على حذف المضاف أي: عذاب يوم وليس بدلاً من يوم القيامة كما وهم، إذ لا دخل في تفسير معنى المفعول به للإبدال بخلاف الظرفية، فإنه بيان للاستقبال الذي في تتقون . ١ هـ ..

وهذا هو الأوفق بقول الشارح: نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله: إن بقيتم على الكفر) فسر إن كفرتم بقوله: إن بقيتم على الكفر، لكون المخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به، وإن (لا) تدخل على المقطوع به، وإنما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم إلى مفعول به (قوله: يجعل الولدان) أي: يصيرهم شيباً جمع أشيب، والأصل في شين شيبا الضم وكسرت بجانسة الياء (قوله: نسب الفعل) أي وهو الجعل المذكور، وقوله إلى الزمان أي: لوقوعه فيه (قوله: وهذا) أي: تصير الولدان شيباً (قوله: كناية) يحتمل أن المراد الكناية اللغوية أي: عبارة ويحتمل أن المراد الكناية الاصطلاحية، وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك؛ لأن الشيب إلخ؛ لأنه ظاهر في كونه كناية على مذهب السكاكي القائل إنها اللفظ المستعمل في ملزوم معناه؛ وذلك لأن قوله تعالى **(يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا)** موضوع للآزم الذي هو تسارع الشيب، وقد استعمل اسم ذلك الآزم في الملزوم، وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والأحزان فيه،



عن شدته وكثرة الموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والهن، أو عن طوله، وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيعوخة (وَأَخْرَجَتْ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا<sup>(١)</sup>) أى: مافيهما من الدفائن والخزائن؛ نسب الإخراج .....

وفى قوله وهذا كناية به إشارة إلى أن الكناية لا تنافى المجاز العقلى (قوله: عن شدته) أى: اليوم وقوله: لأن الشيب أى: الحقيقى وهو يباض الشعر، وقوله: مما يتسارع أى: مما ينشأ بسرعة، وقوله: عند تفاقم الشدائد أى: عند تراكمها وتكاثرها، والحاصل أن تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعة الشيب، فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم (قوله: أو عن طوله) أى: أو أنه كناية عن طوله طولاً يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيعوخة، ثم يحتمل أن المراد الكناية اللغوية، ويحتمل الاصطلاحية أيضاً على مذهب السكاكى، وذلك لأن قوله يجعل الولدان شيباً موضوع للزوم طول الزمان وهو الشيعوخة والشيب، فاستعمل فى الملزوم وهو طول الزمان الذى يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيعوخة، أو على مذهب المصنف القائل إنها استعمال اسم الملزوم فى اللازم؛ لأن الشيب والشيعوخة يلزمهما طول الزمان عادة، والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازماً والآخر ملزوماً، فإن قلت جعله كناية عن الطول يناهى التعجب من عدم الاتقاء، فإن منشأ التعجب كثرة الموم فى ذلك اليوم لا مجرد الطول؛ لأن اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضى التعجب، فلا بد من اعتبار كثرة الموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أزيد من أوان الشيعوخة؛ لأن أوان الشيعوخة بعد الأربعين، ويوم القيامة قال الله تعالى فيه ﴿وَأَنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾<sup>(٢)</sup> فالطول المخصوص ليس لازماً لأوان الشيعوخة. قلت: ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول، بل الطول المعهود، ولا شك أنه من أكبر الموم، والعلاقة يكفى فيها بالزوم الواقع بين أوان الشيعوخة ومطلق الطول ذكره الغنى.

(قوله: يبلغون فيه أوان الشيعوخة) أى: فيشيبون (قوله: ﴿أَثْقَالَهَا﴾ جمع ثقل:

بفتح المثناة والقاف، وهو متاع البيت، فقول الشارح أى ما فيها إلخ: تفسير مراد، وقوله

(٢) الحج: ٤٧.

(١) الزلزلة: ٧.

إلى مكانه وهو لله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله: كثير؛ أى: وهو غير مختص بالخبر، وإنما قال ذلك لأن تسميته بالجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الإنسان الخرى .....

من الدفائن أى: ما كان مدفوناً ومخزوناً فيها: كالكنوز والموتى، وقوله والخزائن: عطف تفسير (قوله: إلى مكانه) أى: إلى الأرض التى هى مكان متعلقه وهو المخرج أعني: الشيء المدفون لإمكان نفس الإخراج؛ لأنه معنى من المعاني، والحاصل أن الإسناد في هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا للطرف المكاني؛ لأن الأرض ليست بمكان للفعل، إذ لا يقال هنا أخرج فيها، بل أخرج منها؛ لأن الانتقال مخرجة منها لا فيها، والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل، وملابسته له لوقوعه فيه (قوله: وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربى، وإن كان الأكثر في الاستعمال دخولها بعده على المقصور - كما حققه الشارح وظن صاحب (عروس الأنراح) وجوب الأخير فاعترض على المصنف وقال: الصواب أن يقول وهو غير مختص به الخبر.

(قوله: عطف على قوله كثير) إن قلت هذا يقتضى أن قوله في القرآن مسلط عليه؛ لأنه قيد في المعطوف عليه فيجوز في المعطوف، فيكون المعنى حينئذ أنه غير مختص بالخبر في القرآن فقط، فيفيد أنه مختص بالخبر في غير القرآن، مع أن المراد أنه غير مختص بالخبر مطلقاً في القرآن، وفي غيره أجيب بأن ما كان قيداً في المعطوف عليه لا يجب أن يكون في المعطوف على التحقيق عندهم، فقوله عطف على قوله كثير أى: بقطع النظر عن تقييده بقوله في القرآن (قوله: لأن تسميته) أى: عند القوم لا في كلام المصنف؛ لأن هذه التسمية لم يذكرها هنا (قوله: يوهم إلخ) أفرد باعتبار كل واحد من الأمرين، وإلا فالظاهر يوهمان، ومنشأ الإهام بالنسبة إلى التسمية المذكورة هو أن الإثبات لا يتحقق في الإنشاء، إذ الإثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الإنشاء؛ لأنه من قبيل التصورات، فإن قلت: قد علم من هذا التوجيه أن الإثبات لا يمكن في الإنشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالجزم بدل قوله: يوهم، بأن يقول: يخصه بالخبر، أو يوجب اختصاصه بالخبر، إذ التسمية بالإثبات لا يمكن شمولها للإنشاء على أن ذكره في

يوهم اختصاصه بالخبر (هل يجرى في الإنشاء نحو: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾<sup>(١)</sup>) فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب أمر، وكذلك قولك: لينبت الربيع ما شاء، وليصم نهارك، وليجد جدك، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك .....

بحث أحوال الإسناد الخبرى صريح في الاختصاص لا موهم - فالجواب أنه إنما عبر بيوهم لإمكان أن تجعل التسمية بذلك، والإيراد في أحوال الإسناد باعتبار تحققه في بعض المواضع وهو الخبر لا سيما وهو الجزء الأعظم، وهذا لا ينافي أنه لا إثبات في الإنشاء، أو أن المراد بقوله: يوهم أى: يقع في الوهم أى: الذهن، وإن كان جزما - كذا قرر شيخنا العنوى.

(قوله: يوهم اختصاصه بالخبر) أى: فأتى المصنف بقوله: وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم.

(قوله: هل يجرى إلخ) تصريح بما علم التزاما أتى به للإيضاح وتوطئة لقوله: نحو إلخ (قوله: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ أى: قصرا أى: مكانا عاليا وما ذكره الشارح في هذه الآية من المحاز العقلية غير متعين، بل يجوز أن يكون ابن متحورا به عن الأمر بالبناء مجازا لغويا (قوله: وكذلك قولك: لينبت إلخ) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين الطلب بالصيغة أو باللام، وأصل هذا المثال لينبت الله بالربيع ما شاء (قوله: وليصم نهارك) أصله ولتصم أنت في نهارك (قوله: وليجد) بفتح الياء وكسر الجيم، وجدك بكسر الجيم وضم الدال، وأصله ولتجد جدا أى: ولتجتهد اجتهدا، فلما كان المصدر مشابها للفاعل الحقيقي وهو الشخص في تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل، والمصدر جزء معناه، صح إقامة المصدر مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه.

(قوله: أو النهي) نحو لا يقم ليلك ولا يصم نهارك (قوله: إلى ما ليس إلخ) أى: إن مسند إليه ليس إلخ، وقوله صدور الفعل أى: في الأمر، وقوله أو الترك أى: في النهي (قوله: وكذا قولك إلخ) فصلهما عما قبلهما؛ لأنهما نوعان من الإنشاء غير الأمر والنهي

ليت النهر جار، وقوله تعالى: ﴿أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ﴾<sup>(١)</sup> (ولا بد له) أى: للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبى النجم: أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى: بالمسند إليه المذكور مع المسند (عقلا)؟.....

(قوله: ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار في النهر؛ لأن الذى يتمنى جريه هو الماء لا النهر، فأسند الجرى المتمنى إلى النهر مجازاً لملاسته للماء بالهلية، فالجواز في إسناد جار إلى ضمير النهر (قوله: ﴿أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ﴾ الأصل أيا مارك ربك في صلاحك أى: في حال تلبسك بما أن ترك أمراً عظيماً هو عبادة ما كان يعبد آباؤنا فهو من الإسناد للمفعول به بواسطة الحرف، فالجواز في إسناد تأمر إلى ضمير الصلاة، لا في نسبة الجملة للمبتدأ.

(قوله: ولا بد له من قرينة) إنما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها إلى لفظية ومعنوية، فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول، وكان ينبغى أن يذكره متصلاً بما يتعلق ولا يفصل بينهما ببيان الأقسام وما بعده من الأحكام، وقرينة فعيلة بمعنى مفعولة أى: مقرونة، أو بمعنى فاعلة أى: مقارنة (قوله: صارفة عن إرادة ظاهره) أى من كون الإسناد لما هو له ولا يشترط أن تكون معنية لما هو الحقيقة، ولذا اختلف في أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا؟ ولا معنية لما هو المجازى بخصوصه من كونه إسناداً للسبب أو المفعول مثلاً (قوله: لأن المتبادر إلخ) علة لقوله: ولا بد إلخ (قوله: لفظية) نسبة للفظ المطلق من نسبة الجزئى للكلى، وكذا يقال في قوله: معنوية (قوله: كما مر) أى: كالقرينة التى مرت في قول أبى النجم، ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله، إنما يصرف ما قبله عن ظاهره، لدلالته على أنه كان موحداً، فمقابله قوله أو صدوره عن الموحّد له يقتضى أن يقيد الصدور عن الموحّد بما إذا لم يعلم منه لفظ مقتصر بالكلام (قوله: كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى: اتصافه به أو صدوره عنه، فدخل

أى: من جهة العقل؛ .....  
.....

قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل، إذ معنى ضرب زيد: اتصف زيد بالضرورية، فسقط قول بعضهم: كان الأولى للمصنف أن يقول كاستحالة نسبة المسند للمسند إليه المذكور؛ ليتناول نسبة الفعل المجهول للمسند إليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالمذكور أى فى عبارة المتكلم لفظاً أو تقديرًا، وليس المراد المذكور فى عبارة المصنف سابقًا، وإنما قيد المذكور؛ لأن قيام المسند بالمسند إليه لا استحالة فيه، فلو لم يقيد بذلك لربما ذهب الوهم لاستحالة مطلقاً. اهـ. قرئ.

(قوله: أى من جهة العقل إلخ) قيل: إن فيه إشعارًا بأن انتصاب عقلاً وعادة على التمييز وفيه نظراً؛ لأنه لو كان كذلك فلما أن يكون تمييز مفرد أو نسبة. لا سبيل إلى الأول؛ لأنه يقتضى أن تكون ذات المفرد مبهمة متناولة لدوات متعددة: كعشرين من قولك ملكت عشرين دينارًا، والمفرد هنا: وهو الاستحالة ذاته متعينة لا إمام فيها؛ لأنها الخروج عن الاستقامة للأعوجاج وانقسامها إلى: العقلية والعادية، إنما يوجب الإمام فى صفتها؛ وأنه يقتضى أن تكون الاستحالة من أفراد العقل: كقفيز برا وهو باطل، ولا سبيل إلى الثانى لعدم الإمام فى النسبة؛ لأن الإمام فيها بسبب أن تكون فى الظاهر متعلقة بشيء، ويجوز تعلقها بشيء آخر متعلق بما تعلقت به فى الظاهر: كتعلق نسبة طاب فى: طاب زيد بزيد فى الظاهر، ويجوز تعلقها بالنفس بأن تقول: طابست نفس زيد والنفس متعلقة بزيد، وهنا قد تعلقت نسبة الاستحالة بالقيام فى الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكر هنا هو العقل والعادة، ولا يجوز تعلق نسبة الاستحالة بما لظهور أنهما ليسا مستحيلين، بل المستحيل إنما هو نفس القيام، وحينئذ فلا إمام فى النسبة، وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلاً وعادة تمييزاً لنسبة الاستحالة للقيام محولاً عن الفاعل الكائن لمتعدى الاستحالة وهو الإحالة أى: كإحالة العقل القيام المذكور؛ لأن التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلاً للفعل المذكور، بل تارة يكون فاعلاً لمتعديه وتارة للآزمه، فالأول نحو: امتلأ الإناء ماء، فالملء ليس فاعلاً لامتلاء، بل لمتعديه وهو ملأ، يقال: ملأ الماء الإناء، والثانى نحو قوله تعالى: ﴿فَجَرَّمَا الْأَرْضَ عِوَالًا﴾<sup>(١)</sup> بناء

(١) القمر: ١٢.

يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه .....

على أنه محول عن الفاعل، فالعيون ليست فاعلا لفجر، بل للآزمه وهو تفجر الذى هو لازم لفجر؛ لأن مطاوع المتعدى لواحد لازم، ثم إن جعله تمييز نسبة بهذا الاعتبار مسبى على أن تمييز النسبة لا بد أن يكون محولا، وأما على القول بعدم الوجوب، بل ذلك هو الغالب، فلا يحتاج لذلك التكلف على أن إعراب عقلا وعادة تمييزا ليس بمتعين، فيصح نصبه بنزع الخافض أى: فى العقل، أو على أنه مفعول مطلق أى: استحالة عقل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه على المفعولية المطلقة، أو أنه حال، وعقلا وعادة بمعنى عقلية وعادة، وقول الشارح أى من جهة العقل: لا يتعين أن يكون إشارة إلى أنه تمييز، بل يصح أن يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك.

(قوله: يعنى أن يكون) أى: المسند، وقوله قيامه به أى: بالمسند إليه المذكور، وهذا جواب عما يقال إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة صارفة عن إرادة الظاهر، فلم كان قول الدهرى الذى علم حاله: أنبت الربيع البقل حقيقة، مع أن العقل الصحيح يحمله؟ وحاصل الجواب: أن المراد بالاستحالة التى تكون قرينة الاستحالة الضرورية وهى التى لو على العقل مع نفسه أى: من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر، أو غيره لحكم بها، واستحالة إنبات الربيع البقل ليست كذلك، بل يحتاج العقل فى الحكم بها لسدليل (قوله: المحققين) أى: كأهل السنة، وقوله: والمبطلين أى: كالدهرية (قوله: لأن العقل) أى: كل عقل يجعل آل استغرافية أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين إذا نظر فى ذلك وتأمل ونفسه أى: من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو إحساس، ثم إن هذا تعليل لقوله لا يدعى إلخ أى: لا يدعى أحد جواز ذلك القيام؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه أى: من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو إحساس أو تجربة بعده محالا وهذا التفسير على نسعة؛ لأن العقل إلخ، وفى بعض النسخ: لا أن العقل بحرف النفسى عطفا على قوله يعنى أن يكون إلخ أى: إن الاستحالة العقلية التى تكون قرينة للمجاز ما تقدم لا كون العقل إذا خلى ونفسه أى: خلى من منازعة الوهم، وغلبة الشيطان بعده

يعده محالا (كقولك: محبتك جاءت بي إليك) لظهور استحالة قيام المحب بالهبة  
(أو عادة) أى: من جهة العادة (لحو: هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند  
بالأمير وحده عادة، وإن كان ممكنا عقلا. وإنما قال: قيامه به ليعم الصدور عنه،  
مثل: ضرب، وهزم، وغيره، مثل: قرب، وبعد (وصدوره) .....

محالا لئلا يرد قول الدهرى: أثبت الربيع البقل، فإن عقل الموحد يعده محالا مع أنه  
حقيقة، ولئلا يكون قول المصنف الآتى: وصدوره عن الموحد داخلا في الاستحالة  
العقلية على إرادة جنس العقل فتأمل.

(قوله: يعده) أى: قيامه به (قوله: محبتك جاءت بي إليك) أصله نفسى جاءت  
بي إليك؛ لأجل المحبة، فالحبة سبب دأع إلى المحبة لا فاعل له، فلما كانت المحبة مشاهدة  
لنفس من حيث تعلق المحبة بكل منهما صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز، والقرينة  
الاستحالة، لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب الميرد القائل: إن بقاء التعدية  
تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل، فمعنى: ذهبت بزيد- صاحبت  
زيدا في الذهاب، وعلى هذا فمعنى قولك محبتك جاءت بي إليك، أن محبتك صاحبتني  
في المحبة إليك، ولا شك أن محبة محال، أما على ما قاله سيبويه من أن بقاء التعدية  
بمعنى همزة النقل، وأن معنى ذهبت بزيد أذهبت أى: جعلته ذاهبا بمعنى: كنت سببا في  
ذهابه من غير مشاركة له في الذهاب، إذ لا نعتي بالسبب إلا الحامل على الشيء، فلا  
شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة؛ لأنها تثير المحبة وتحمل عليه فلا يكون إسناد  
المحبة إليها مجازا، فلعل المثال مبني على مذهب الميرد- اهـ سم.

(قوله: وإنما قال قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى، وإلا فالمصنف  
غير بالاسم الظاهر، وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في الإيضاح من  
جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به حيث قال: كاستحالة صدور المسند من المسند إليه  
كالانصاف أو قيامه به مما لا يجدى فائدة يعتد بها؛ والأولى ما ارتكبه هنا. اهـ. قرى.

(قوله: الصدور عنه) أى: عن اختيار (قوله: مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور  
عنه (قوله: وغيره) أى: غير الصدور كالانصاف (قوله: مثل: قرب وبعد) فتقول قربت

عطف على استحالة؛ أى: وكصدور الكلام (عن الموحد في مثل: أشاب الصغير<sup>(١)</sup>) وأفنى الكبير... البيت فإنه يكون قرينة على أن إسناد أشاب، وأفنى إلى: كرو الغداة ومرو العشى-مجاز، لا يقال: هذا داخل في الاستحالة؛ لأننا نقول:

الدار وبعدت الدار مثلاً، فالتقرب والبعد قائمان بالدار، لكن لا على سبيل الصدور، بل على سبيل الاتصاف (قوله: عطف على استحالة) نبه بهذا إزالة لما عسى أن يتوهم في بادئ الرأي عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر. إذ يصير المعنى حينئذ كاستحالة صدوره عن الموحد في مثل إلخ، وليس هذا مما يحيله العقل وإلا لما ذهب إليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله: أى وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام، والذي أحوج الشارح لذلك موافقة عبارة الإيضاح والأولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد، إن قلت: إنه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد، فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز- قلت: المراد بالمجاز المضاف إليه في قوله: صدور المجاز عن الموحد ما يتول إلى كونه مجازاً أى: أن من جملة قرائن المجاز صدور ما يتول إلى كونه مجازاً عن الموحد، ولعل عدول الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله: عن الموحد) أى: عمن اعتقد أن الله إله واحد، وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلاً بالوحدانية ومعتقداً لها أنه لا يقول بتأثير الأسباب العادية، ألا ترى للمعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الأفعال عن غيره تعالى، وحينئذ فلا يكون ذلك قرينة إلا أن يقال: المراد صدوره عن الموحد الكامل (قوله: في مثل إلخ) أى على فرض علم حال قائله وأنه مؤمن وإلا فقد مر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم. والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مر (قوله: فإنه) أى: الصدور يكون قرينة إلخ.

(قوله: هذا) أى: الصدور عن الموحد في مثل أشاب الصغير إلخ داخل في الاستحالة العقلية؛ لأن الموحد يحيل قيام الإشابة والإفناء بالمسند إليه المذكور أى: وحينئذ

---

(١) سبق تفهيم البيت.



لا نسلم ذلك، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول واحتجنا في إبطاله إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى: أن الفعل في الجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة (إما ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَهِبَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾)

فلا يصح أن يمثل به للمصدر عن الموحد الذى هو مقابل للاستحالة (قوله: لا نسلم ذلك) أى: دخوله في الاستحالة العقلية؛ لأن المراد بها هنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسير لها سابقاً، وهذا وإن كان مستحيلاً، لكن إحالته ليست عند كل العقلاء، بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله: كيف وقد ذهب إلخ) أى: فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله: واحتجنا في إبطاله) أى: إبطال ما ذهب إليه ذلك البعض إلى الدليل.

(قوله: ومعرفة حقيقته إلخ) من المعلوم أن الحقيقة في هذا الباب هى إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له، فمفاد المصنف أن ذلك الإسناد معرفته تارة تكون ظاهرة وتارة تكون خفية، مع أن الحقيقة بهذا المعنى دائماً ظاهرة؛ لأن الإسناد لما هو له لا يخفاء فيه، وأجاب الشارح بقوله: يعنى إلخ، وحاصل ما أجاب به أن مراد المصنف بالحقيقة الموصوفة يكون معرفتها ظاهرة أو خفية الفاعل أو المفعول الذى أسند إليه الفعل كان الإسناد حقيقة، ثم بعد هذا الجواب يرد عليه أن الظهور والخفاء إنما ينسبان إلى ما يعرف كالفاعل أو المفعول الذى يكون الإسناد إليه حقيقة لا لنفس المعرفة، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يقول: وحقيقته إما ظاهرة أو خفية، ويحذف المعرفة إلا أن يقال: إنه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذى هو المسند إليه الحقيقى - قاله يس.

وفى عهد الحكميم: أنه إنما لم يقل: وحقيقته للتصحيح على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أى: بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته، وحاصل مراد المصنف أن الجاز العقلى لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون إسناد الفعل له حقيقة، ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهراً وتارة يكون خفياً (قوله: يعنى أن الفعل إلخ) اقتصر على الفعل؛ لأنه الأصل، وإلا فما في معناه مثله (قوله: يجب أن يكون له فاعل)

أى: فما ربحوا في تجارتهم، وإما خفية) لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل (كما في قولك: سرتنى رؤيتك؛ أى: سرى الله عند رؤيتك، وقوله<sup>(١)</sup>):

نحو: أنبت الربيع البقل، وقوله أو مفعول به نحو: ضرب عمرو، وقوله: إذا أسند إليه أفرد الضمير؛ لأن العطف بأو (قوله: أى فما ربحوا في تجارتهم) أى: فالتجارة لما كانت سببا للربح أسند إليها مجازا من باب الإسناد للسبب، والرابع حقيقة أربابها، وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهر بسبب عرف الاستعمال؛ لأن عرف أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجار لا للتجارة (قوله: وإما خفية) أى: لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازى وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي (قوله: إلا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل، لا النظر المصطلح عليه الذى هو ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول؛ لأن الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب، وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير، ويحتمل أن المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه، وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم.

(قوله: سرتنى رؤيتك) أى: فرحتنى رؤيتك، فالرؤية لا تتصف حقيقة بعمل المتكلم موصوفا بالسرور، وإنما تتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى، فالإسناد إليه هو الحقيقة، ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله: أى سرى الله عند رؤيتك، إن قلت: إن التجوز هنا يستلزم أن الرؤية التى أسند إليها ملابسة للفعل وهو السرور، وأى ملابسة هنا؟ قلت: يمكن أن يقال الملابسة من جهة حصول السرور عندها فهو من الإسناد للظرف الزمانى، وخفاء الحقيقة في هذا المثال وما بعده من جهة عرف الاستعمال، فإن الحقيقة لم تقصد بالاستعمال في عرف اللغة، فصار بمنزلة المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل في الرحمن.

واعلم أن هذا القول إنما يكون مجازا إذا أريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا، أما إن أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة - كذا في عبد الحكيم.

(١) لأبي نواس في ديوانه ص ٢٥٣ ط. بيروت، والتلخيص ص ١٣، وشرح عقود الجمان ٤٩/١، والأغانى ٤١/٢٥، والمفتاح ص ٢١١، والنبهان للطبى ٣٢٢/١، وبلا نسبة في نهاية الإنجاز ص ١٧٧، والإيضاح ص ٣٦.

## يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا

(قوله: يزيدك وجهه حسنا إلخ) نسبة في الإيضاح لأبي نواس، ونسبه في المطول لابن المعتل بضم الميم وفتح العين وتشديد الدال المعجمة على صيغة اسم المفعول، وذكر قبله بيتا وهو<sup>(١)</sup>:

يُرِينَا صَفْحَتَيْ قَمَرٍ      يَفُوقُ سَنَاهُمَا الْقَمَرَا

قال الفناري: أشار الشارح بنسبة البيت لابن المعتل لرد ما في الإيضاح من نسبته لأبي نواس، وقيل أبو نواس: كنية لابن المعتل، فلا مخالفة، وأراد بصفحتي القمر: إحدى المحبوب، والسنا بالقصر: الضوء والشعاع، شبه الشاعر وجه الحبيب في الاستنارة بالقمر في بادئ الرأي، ثم ظهر له بعد إمعان النظر أن تشبيهه به وقع غلطاً، فأعرض عنه وقال:

يَفُوقُ سَنَاهُمَا الْقَمَرَا

وفي شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسي أن البيت لأبي نواس من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والأعراب في تمسّهم للنساء دون الغلمان وأولها:

دَعِ الرُّسَمَ الَّذِي ذُكِّرَا	يُقَاسِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَا
وَكُنْ رَجُلًا أَضَاعَ الْعَفْ	سَرَّ لِي اللَّذَاتِ وَالْحَطَرَا
إِلَى أَنْ قَالَ:	

أَمَّا وَاللَّهِ لَا أَشْرَا	خَلَفْتُ بِهِ وَلَا بَطَرَا
لَوْ أَنَّ مَرْقَشَا حَيٌّ	تَعَلَّقَ قَلْبُهُ ذِكْرَا
كَأَنَّ تَيَّابَةَ أَطْلَفَ	مِنْ أَرْزَارِهِ قَمَرَا
وَمَرْبِهِ بَدِيَّانِ الْ	خَوَاجٍ مُضْمَغًا عَطَرَا
بَعَيْنٍ خَالَطَ الثَّقَفَ	يُرَى أَجْفَالُهَا حَوَرَا
يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا	إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرَا

(١) من قول أبي نواس - أوردته لغير الدين الرازي في نهاية الإيجاز ص ١٧٧ بلا عزو وانظر التلخيص في علوم البلاغة بتحقيق د/عبد الحميد هندلوي ص ١٣.

أى: يزيدك الله حسنا في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن والجمال...

لَا يَقْنُ أَنْ حُبَّ الْمَرْءِ      دَلِيلُ سَهْلِهِ وَغَرِّهِ  
وَلَا سِيَمًا وَبَعْضُهُمْ      إِذَا حَيَّتُهُ أَتَقَهَّرَا

فقوله: يزيدك وجهه حسنا من الزيادة المتعدية للمفعولين أحدهما: كاف الخطاب الموجه لغير معين للمبالغة، وثانيهما: حسنا، وهذا بيان لكون سناهما بفوق سنا القمر، فإن قلت: المفعول الثانى لزاد شرطه أن تصح إضافته للمفعول الأول كما في قوله تعالى ﴿زَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾<sup>(١)</sup> فإنه يصح أن يقال زاد الله مرضهم، ولا يصح إضافة الحسن هنا إلى الكاف، فلا يقال: يزيد وجهه حسنك؛ لأن الحسن ليس وصفا للمعاطب، بل للمحبوب الذى عاد عليه الضمير في وجهه، قلت: الكلام على تقدير مضاف أى: يزيدك وجهه علم حسن أى: علما بحسن في وجهه إذا ما زدته نظرا أى: إذا دققت النظر في وجهه وأمعنته فيه؛ وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة، فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت، وتقدير المضاف الذى قلناه يندفع أيضا ما يقال: إن الحسن موجود في الوجه على وجه معلوم؛ فلا يزداد بتكرار النظر، وحينئذ فظاهر البيت مشكل، ثم إن من المعلوم أن الوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بإدراك الحسن الزائد، فلذا كان الإسناد إليه مجازا، وإنما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى، فالإسناد إليه حقيقة، ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى: يزيدك الله حسنا أى: علما بحسن في وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده، فإنه في غاية الكمال في نفسه، لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله: في وجهه) أشار إلى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف، وأن الإسناد في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة (قوله: لما أودعه إلخ) هذا دافع لما عسى أن يترأى من المخالفة بين ما في البيت وما اشتهر من المثل وهو: كثرة المشاهدات تقل الحرمة في العادات - ووجهه أن بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقة أخرى من دقائق كماله. اهـ. قرمى.

(١) البقرة: ١٠٠.

تظهر بعد التأمل والإمعان؛ وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر، ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة فإنه ليس لسرتنى في: سرتنى رؤيتك، ولا ليزيدك في: يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، .....

(قوله: تظهر) هو بالتاء المثناة من فوق في بعض النسخ أى: تلك الدقائق المودعة فيه، وفي بعضها بالياء المثناة من تحت أى: الحسن المزيد (قوله: وفي هذا تعريض) أى: في قوله ومعرفة حقيقته إلخ، حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقى إلا أنه تارة يكون ظاهراً وتارة يكون خفياً (قوله: ورد عليه) عطف تفسير (قوله: حيث زعم) المراد بالزعم القول أى: حيث قال: إنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الإسناد له حقيقة، وتحرير النزاع أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج أسند له ذلك الفعل قبل المجاز إسناداً حقيقياً معتداً به بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل، أو لا يشترط؟ فمذهب المصنف والسكاكى اشتراط ذلك؛ لأجل أن ينقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقي للفاعل المجازى، ومذهب الشيخ عبد القاهر: لا يجب ذلك إلا إذا كان الفعل موجوداً، فإن كان غير موجود بأن كان أمراً اعتبارياً فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقى، بل يتوهم ويفرض له فاعل أسند إليه، ونقل الإسناد منه للفاعل المجازى، فالفاعل ليس محققاً في الخارج، بل متوهم مفروض ولا يعتد بالإسناد للمتوهم المفروض (قوله: يكون الإسناد إليه) أى: على جهة القيام والاتصاف به لا على جهة الإيجاد له؛ لأنه لا ينفيه (قوله: فإنه ليس لسرتنى ولا ليزيدك فاعل) أى: في الاستعمال يكون الإسناد إليه حقيقة لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية في الاستعمال، والمراد بانتفاء وجودها في الاستعمال أن المتكلم لم يقصد الإخبار بها، بل استعمالها في لازمها - فانتفاؤها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر للواقع، وقوله يكون أى: حتى يكون، والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الإسناد الذى لا حقيقة له، فيبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ؛ لأن حق الإسناد في ذلك لله تعالى.

وكذا: أقدمنى بلدك حق لى على فلان، بل الموجود هاهنا هو السرور والزياره  
والقدوم، واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازى - رحمه الله - بأن الفعل .....

(قوله: وكذا أقدمنى إلخ) أى: فإن الإقدام ليس له فاعل حقيقى وإسناد الإقدام  
فيه للحق مجاز عقلى، وتوجيه المجاز العقلى فى هذا التركيب على مذهب الشيخ أن  
يقال: إنه بولغ فى كون الحق له مدخل فى تحقق القدوم، ففرض إقدام صادر من فاعل  
متوهم، ثم نقل عنه، وأسند إلى الحق مبالغة فى ملاسته للقدوم، كما ينقل إسناد الفعل  
من الفاعل الحقيقى إلى الفاعل المجازى مبالغة فى ملاسة الفاعل المجازى للفعل، فالمجاز  
حينئذ فى الإسناد لا فى الفعل. فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج، بل  
متوهم مفروض، ولا يعتد بإسناد الفاعل للفاعل المتوهم المفروض، وكذا يقال فى:  
سرتنى رؤيتك، ويزيدك وجهه حسنا، أنه بولغ فى كون الرؤية لها مدخل فى السرور،  
والوجه له مدخل فى زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل  
متوهم، ثم نقلنا عنه وأسند للفاعل المجازى وهو الوجه والرؤية للمبالغة فى ملاسة  
الفاعل المجازى للفعل، فقول الشيخ عبد القاهر: ليس لهذه الأفعال فاعل أى: محقق فى  
الخارج يعتد بإسنادها إليه. هذا وما ذكر من أن الإسناد فى: أقدمنى بلدك حق لى على  
فلان من قبيل المجاز العقلى غير متعين بل يجوز أن يراد بالإقدام الحمل على القدوم على  
جهة المجاز المرسل، فيكون المعنى: حملنى على القدوم حق إلخ، ويصح أن يكون فى  
الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الحق بمقدم تشبيها مضمرا فى النفس، وطوى ذكر  
المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الإقدام تخيلا، وعلى هذين الاحتمالين  
لا يكون فى الكلام مجاز عقلى - هذا ملخص ما فى القرمى والسيرامى.

(قوله: بل الموجود هاهنا هو السرور والزياره والقدوم) أى: الذى هى معانى  
الأفعال اللازمة يعنى: والكلام هنا فى فاعل الفعل المتعدى، لا فى فاعل الفعل اللازم،  
والفعل المتعدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقى، بل الموجود هو اللازم،  
فانتفاء الفاعل الحقيقى أعنى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى، والحاصل أن تلك  
الأفعال المذكورة تستعمل متعدية، فمعناها وهو الإسرار والإقدام والزياره أمر اعتبارى

لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز، .....

لا وجود له، فلا فاعل لها حقيقى، وتستعمل لازمة ومعناها- وهو السرور والقُدوم والازدياد- أمر موجود فلها فاعل حقيقى، وإذا ذكرت تلك الأفعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معان الأفعال اللازمة، فإن قبل حيث كان معنى المتعدى غير موجود، وإن المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتنى ونحوه من الأفعال المذكورة مجازا لغويا للتجاوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا فى الإسناد، بل فى الأطراف، فالجواب أن مجازية الأطراف لا تنافى مجازية الإسناد، ألا ترى ما مر من أحيا الأرض شباب الزمان، قال سم: فإن قلت: كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع أنه متحقق قطعاً، فإننا نعلم تحقق الأسرار وغيره من تلك الأفعال المتعدية فى الوجود؟ فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الأفعال المتعدية لم يقصد معناها والإخبار عنها، وإن كان محققاً فى الواقع إلا على سبيل التخييل والإيهام، وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج إلى فاعل، فالحكم بانتفاء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع . ا هـ.

ومراد به بتحقيقها فى الوجود الوجود الذهنى، وكذا تحقيقها فى الواقع لا الوجود فى عارج الأعيان؛ لأنها أمور اعتبارية لا تحقق لها فيه (قوله: لا بد أن يكون له فاعل) أى: موجد، وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه، بل مراده بقوله لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل نفى الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازى، ومحصله نفى لزوم الحقيقة للمجاز، وليس مراده نفى الفاعل الموجد، إذ لا يسع عاقلاً أن ينفى الفاعل الموجد عن الفعل الموجد، قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى إنما يتجه إن كان مراد الشيخ أن تَمَّ أفعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة، ولا يمكن فرض موصوف بها أصلاً، وليس ذلك مراده، بل مراده أن نحو: سرتنى رؤيتك، وأقدمنى بلدك حق لى على فلان، ويزيدك وجهه حسناً، لا يقصد فى الاستعمال العربى فيها فاعل الإقدام، ولا فاعل السرور المتعدى، ولا فاعل الزيادة المتعدية، ولذلك لم يوجد فى ذلك

وإلا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها؛ فتبعه المصنف، وفي ظني أن هذا تكلف، .....

الاستعمال إسنادها لما يحق أن يتصف بها؛ لأنها لكونها أموراً اعتبارية ألغى عرفاً استعمالها لموصوفها الذي تعتبر فيه، ولو صح أن لها موصوفاً؛ لأن الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجاً من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة، فصار هذا التركيب في إسناده كالجهاز الذي لم تستعمل له حقيقة، ولم يرد الشيخ أن هذه الأفعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الأمر يكون الإسناد إليه حقيقة، بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به، ولهذا كان ما ذهب إليه المصنف تكلفاً وتطلباً لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب - فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير. اهـ كلامه.

(قوله: وإلا فيمكن تقديره) الأولى أن يقول: وإلا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله: وإن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) إن قلت: صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس؛ لأن العبد يوجد عندهم الأفعال بطريق المباشرة أو التوليد كما في حركة الأصبع وحركة الخاتم، فحركة الأصبع مخلوقة للعبد عندهم مباشرة، وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الأصبع، فالمتعين أن يكون فاعل السرور، والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في الوجه بدليل أن السكاكي جعل النفس فاعلاً في: أقدمني بذلك حق لي على فلان، قلت: المراد أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى على رأى الإمام، ولا يلزم من إخبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده له (قوله: لم يعرف حقيقتها) أى: الأفعال أى: حقيقة متعلقها وهو المسند إليه (قوله: فتبعه) أى: تبع صاحب المفتاح (قوله: وفي ظني أن هذا) أى: الذى قاله المصنف تبعاً للرازي والسكاكي تكلف؛ وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق، وعبرة سم: إنما كان تكلفاً؛



لأن الفاعل من قام به الفعل، ولا يقال: إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله: والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده نفي الفاعل رأساً، بل مراده نفي وجوب فاعل أسند إليه الفعل قبل إسناده إلى المجازي، ومحصله أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقي، بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازي . ا هـ . سم .

وحاصل ما في المقام أنه لا نزاع بين القوم في أن الفعل الموجود في الخارج لا بد له من فاعل يقوم به في نفس الأمر لاستحالة وجود الفعل بذاته؛ لأنه من الأعراض ومعاني هذه الأفعال المتعدية في هذه الصور من المسرة والإقدام والزيادة ليست موجودة في الخارج أصلاً لكونها أموراً اعتبارية، فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقي بحيث ينتقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازي، بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم هو معاني الأفعال اللازمة من السرور والقدوم والازدياد، وعبر عن القدوم مثلاً بالإقدام؛ لأجل المبالغة في ملابسة الفعل للفاعل، فإذا وجد القدوم لأجل الحق، والسرور لأجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لأجل رؤية الوجه، وأريد المبالغة في ملابسة هذه المعاني للداعي لها فرض هناك فاعل لتلك الأفعال المتعدية، ثم ينتقل إسنادها من ذلك الفاعل المتوهم إلى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة، فإن نقل الإسناد من الفاعل المتوهم كنفله من الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة، فصح القول بأن هذه الأفعال المتعدية لا فاعل لها في الخارج لعدم وجودها فيه، والفعل المتوهم بمنزلة العدم، وهذا مذهب الشيخ، وأما الإمام الرازي: فيرى أن معاني الأفعال اللازمة ممكنة، وقد انعقد الإجماع على أن كل ممكن لا بد له من فاعل موجود، وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الأفعال فاعل موجود يكون إسناد الأفعال المتعدية اللازمة لها إلى ذلك الفاعل حقيقة، وهو الله عندنا والعبء عند المعتزلة، ويرد عليه بأن المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الأفعال اللازمة لا فاعل الأفعال المتعدية، ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجود، وإنما المراد به من قام به الفعل كما مر، والله سبحانه وتعالى ليس فاعلاً لهذه الأفعال بالمعنى المذكور، إذ لا يقال: إنه

(وأنكره) أى: المجاز العقلى (السكاكى) وقال: الذى عندى نظمه فى

سلك الاستعارة بالكناية، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى .....

تعالى قام به السرور، ولا زيادة العلم بالحسن، على أن الشيخ ليس مراده نفى الفاعل رأساً، بل مراده نفى وجوب فاعل أسند إليه المسند قبل إسناده إلى المجازى.

ومحصله أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقى، بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازى (قوله: وأنكره السكاكى) أى: قال ليس فى كلام العرب مجاز عقلى ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الأصل، وقد ثبت فى الطرف قطعاً وإثباته فى الإسناد، وإن كان لا فساد فيه، لكن يمكن رده إلى المجاز فى الطرف الواقع قطعاً، والأصل رد ما تردد فيه إلى اليقين، والحامل له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال أمثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكناية، ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله: أى المجاز العقلى) أى: ما يسمونه بذلك (قوله: وقال) أى: فى المفتاح الذى عندى إلخ، ولما لم يحك المصنف صورة إنكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى، وإلا فعبارته هكذا: والذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة (قوله: الذى عندى إلخ) الذى مبتدأ صلته الظرف، وقوله: نظمه أى: دعوله عبره أى: دعول أمثله، إذ لا معنى لكون المجاز العقلى الواقع فى الإسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة فى الظرف، وقوله: فى سلك الاستعارة أى: فى باهما ولا يخفى ما فى هذا التركيب من الاستعارة بالكناية، حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة: بدرر، وإثبات السلك: تخييل، والنظم: ترشيح، والباء فى قوله بالكناية: للسببية أو المعية (قوله: يجعل الربيع) أى: مثلاً، والباء للتصوير أى: نظمه فى سلك الاستعارة مصور يجعل الربيع أى: يجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفعل إلخ، وتوضيح المقام أنه لا بد فى الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعار له، فإذا قلت: أنشبت المنية أظفارها بفلان المستعار منه معنى السبع

بواسطة المبالغة في التشبيه، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة؛ وهذا معنى قوله (ذاها إلى أن ما من من الأمثلة) (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه .....

وهو الحيوان المقترس حقيقة، والمستعار لفظ السبع، والمستعار له معنى النية، ومعنى قولهم بالكناية: أنك كنيت عن المستعار بشيء من لوازم معناه، ولم تصرح به أعنى: الأظفار، وهذا على طريق الجمهور، فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضمّر، والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه، فيقال عنده في تقريرها شبهت النية بالسبع، وادعينا أنها فرد من أفرادها، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مراداً منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك: كلفظ الأظفار، وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضمّر في النفس، وسيأتى ذلك مبسوطاً، وأن تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله: بواسطة إلخ) متعلق بعمل الربيع أى: إن جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة في التشبيه، والمراد بالمبالغة فيه إدخال المشبه في جنس المشبه به، وجعله فرداً من أفرادها ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات إلى آخر ما يأتى له (قوله: وجعل نسبة الإنبات إلخ) عطف على بواسطة، وقوله إليه أى: إلى الربيع، ثم لا يخفى أن هذا مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية، فيجب أن يؤول على أن المراد: وجعل نسبة ما هو شبهه بالإنبات إليه قرينة، وأجيب بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في المحاز العقلية، وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمراً محققاً، فما اشتهر عنه غير كلى، ويدل على ذلك أنه نفسه صرح في بحث المحاز العقلية بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في: أثبت الربيع البقل - فتأمل.

(قوله: وهى عند السكاكى) أى: بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتى

في آخر الكلام.

(قوله: أن تذكر المشبه) أى: ذكر المشبه، واعترض بأنها عند السكاكى لفظ

المشبه لا ذكره، وأجيب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافة الصفة

وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردا بالذكر، وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول: محالب المنية نشبت بفلان .....

للموصوف أى: المشبه المذكور إلخ (قوله: وتريد المشبه به) أى: حقيقة فى اعتقاد المصنف (قوله: بواسطة) متعلق بتريد، وقوله: أن تنسب إليه للمشبه الذى أريد به المشبه به (قوله: من اللوازم) أى: الروادف والتوابع (قوله: المساوية للمشبه به) أى: التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب: كالإنبات فإنه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفاله، واعترض بأن الإنبات فى المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى؛ لأن الله تعالى موجود قبل الإنبات لكونه قديما، والإنبات حادث، فيتحقق الفاعل المختار، مع أن الإنبات قد لا يتحقق - فأين المساواة؟ وأجاب بعضهم بأن المراد بالإنبات: الإنبات بالقوة، ولا شك أنه لازم مساو. لكن قد يقال: يلزم على هذا أن يكون معنى أنبت الربيع البقل على كلام السكاكى: قدر على الإنبات، والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب، والحاصل أنه إن أريد الإنبات بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو، وإن أريد الإنبات بالقوة ورد ما علمته، والأحسن أن يقال المراد بالإنبات الإنبات بالفعل، وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث إلها أى: اللوازم توجد إذا وجد المشبه به، وتنتفى إذا انتفى، بل المراد بكونها مساوية له ألها لا توجد إلا منه لكونها خاصة به إما مطلقا أو بالنسبة للمشبه، ولا شك أن الإنبات لا يوجد إلا منه تعالى، وهذا لا ينافى تحققه تعالى قبل تحقق الإنبات (قوله: أن تشبه المنية بالسبع) أى: فى اغتيال النفوس، وقوله ثم تفردا بالذكر أى: مريداً هما المشبه به وهو السبع لقوله سابقا: وتريد المشبه به (قوله: فتقول محالب إلخ) اعترض بأن المحالب ليست لازما مساويا لوجودها فى بعض الطيور، وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما يتسبع، أو المراد بالمحالب المحالب التامة: وهى التى يحصل بها اغتيال النفوس وإتلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم، لكن الذى ذكره المولى عبد الحكيم: أن المراد باللوازم المساوية للمشبه به ما كانت مختصة به: إما مطلقا وإما بالنسبة للمشبه، ولا شك أن المحالب

(بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للإنبات؛ يعنى: القادر المختار (بقريضة نسبة الإنبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (إليه) أى: إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى: غير هذا المثال؛ وحاصله: أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب إليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى: فيما ذهب إليه السكاكى .....

يختص بما السبع بالنسبة للمنية، وحينئذ فهى مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار، فلا حاجة لذلك الإيراد من أصله.

(قوله: بناء على أن إلخ) علة لقوله ذاهبا (قوله: يعنى) أى: السكاكى بالفاعل الحقيقى (قوله: القادر المختار) أى: هذا المفهوم، لا من حيث مخصوص ذاته تعالى، فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركبك جدا . ا هـ. عبد الحكيم.

(قوله: وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أى: ويجرى على هذا القياس أى: الطريق أعنى تقرير الاستعارة بالكناية فى هذا المثال غير هذا المثال أى: أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففى نحو: شفى الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقى، وادعينا أنه فرد من أفراد، ثم أفرد الطبيب بالذكر مراداً به الفاعل الحقيقى بقريضة نسبة الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقى له، وكذا فى: هزم الأمير الجند، شبه الأمير بالجيش، وادعينا أنه فرد من أفراد، ثم أفرد الأمير بالذكر مراداً به الجيش بقريضة نسبة المهزم إليه الذى هو من لوازم الجيش (قوله: وحاصله) أى: حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه أى: طريقته أو المراد.

وحاصل ما مر من تقرير الاستعارة بالكناية فى جميع الأمثلة (قوله: فى تعلق وجود الفعل به) أى: بكل من الفاعلين، وإن كان تعلقه بأحدهما على جهة الإيجاد وبالأخر على جهة التسبب مثلاً أى: ويدعى أن الفاعل المجازى من أفراد الفاعل الحقيقى (قوله: ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر) أى: مراداً منه الفاعل الحقيقى (قوله: وينسب إليه شئ) أى: لأجل الدلالة على أن المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقى (قوله: أى فيما ذهب إليه السكاكى) من رد المجاز العقلى للاستعارة بالكناية

(نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> صاحبها لما سيأتى) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى، وقد ذكرناه؛ .....  
.....

(قوله: لأنه) أى: لأن رده لها يستلزم إلخ، واعلم أن استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلاً لعدم صحة الإضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف، بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع، إذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلاناً نفسه، وأن يكون المراد بضمير هامن الْعَمَلَةِ، وبالربيع هو الله تعالى، ومدار الفساد عليه، وإنما المقابل لعدم صحة الإضافة وأخويه عدم صحة أن تكون العيشة ظرفاً لصاحبها، فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ ظرفاً لصاحبها (قوله: لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: فهو في عيشة راضية صاحبها) إما أن يراد بضمير عيشة أى: الضمير الراجع إليها المستتر في راضية أى: وإذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفي بمعنى صاحبها أيضاً، بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا إلخ، فيلزم ظرفية الشيء في نفسه، وإما أن يراد بعيشة المجرور بفي؛ لأن مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلي بإسناد الفعل أو معناه إلى مرفوعه، فيلزم ما ذكر أيضاً، ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقي، والمجرور بفي ليس فاعلاً؛ لأنه فاعل في المعنى كالمبتدأ في فاعله صائم . اهـ. يس.

وقول الشارح وهذا مبنى إلخ: إنما يحتاج إليه على الاحتمال الأول، إذ كون المفاد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج إلى تنبيه عليه، فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لا يحتاج إلى واسطة (قوله: صاحبها) لأنه هو الفاعل الحقيقي، والفاعل المجازى يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي أى: وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه؛ لأن ضمير هو راجع إلى من في قوله تعالى:

(١) الحاقة: ٢١.

وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: فهو فى صاحب عيشة؛ وهذا مبنى على أن المراد بعيشة، وضمير راضية- .....

**﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ﴾** <sup>(١)</sup> الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله: وهو) أى: ما ذكرناه يقتضى إلخ؛ وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى ويدعى أنه فرد من أفراد، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مراداً به الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقى إليه، ولا شك أن هذا يقتضى أن المراد بالعيشة صاحبها؛ لأنها فاعل مجازى فيجب أن يراد بها الحقيقى وهو صاحب، وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء فى نفسه، وأجاب بعض الحواشى بأنه يمكن أن يصحح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتحقق فى أفراد أى: أنه كائن ومستقر فى أصحاب العيشة الراضين. وفيه نظر، لأنه إذا أريد الجنس مخرج عن الفاعل الحقيقى، إذاً ليس المراد الجنس على أن عيشة نكرة، فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمل.

(قوله: وهذا) أى: الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (مبنى إلخ): معنى أن محل كون ما ذهب إليه السكاكى يستلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى المبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد، وأن الضمير فى راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حينئذ، وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بالعيشة أولاً المعنى الحقيقى وهو التعيش أى ما يتعيش به الإنسان وأريد بها فى الضمير صاحب وأن المعنى فهو فى عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض عن السكاكى، فإن قلت: إذا انتفى الاستلزام المذكور فى إسناد راضية إلى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينتفى إسناد راضية والضمير معاً إلى العيشة على سبيل الوصفية، فإن ذلك الإسناد مجاز عقلى عند السكاكى أيضاً؛ لأنه اشترط فى المسند أن

(١) القارة: ٦.

واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الإضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي (نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه) اللازمة من مذهبه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه؛ ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ وهذا أولى في التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ .....

يكون مفرداً أو معناه، وقد رد كل مجاز عقلي إلى الاستعارة فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها قطعاً؛ لأن الصفة هنا غير الموصوف، فالاعتراض بحاله.

وأجاب بعضهم: بأنه إذا كان الضمير بمعنى الصاحب كان إسناد الوصف مع الضمير إلى العيشة حقيقياً؛ لأنه وصف سببي وإسناد الوصف السببي لموصوفه حقيقي نحو: مررت برجل قائمة أمه، قال العلامة الغنيمي: وفي هذا الجواب نظراً؛ لأن الوصف السببي: هو الرفع للأسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف. والوصف هنا رافع للضمير فالأولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به الصاحب الحقيقي، وإنما أريد به الصاحب الادعائي على ما يأتي للشارح وهو العيشة التي ادعى ألها عين الصاحب، وحينئذ فالإلزام من أصله لا يرد (قوله: واحد) أي: وهو صاحب العيشة (قوله: في كل ما) أي: في كل تركيب والرباط محذوف أي: في كل ما أضيف فيه الفاعل إلخ (قوله: فلان نفسه) أي: الذي هو معاد الضمير في نهاره، وفي ذلك إضافة الشيء إلى نفسه، وحمله على أنه من إضافة المسمى إلى الاسم مما لا يلتفت إليه لبلاغة، مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب. ا هـ. يعقوب.

(قوله: ولا شك في صحة هذه الإضافة) أي: إضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله اللازم باطل (قوله: كقوله تعالى إلخ) هذا استدلال على صحة هذه الإضافة ووقوعها (قوله: وهذا أولى) أي: لأنه نص في الرد عليه، فهو أدفع للجدال بخلاف مثال المتن، فإنه قد يناقش فيه بأن إضافة الشيء إلى نفسه إنما توجد إذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحداً، وأما إذا ارتكبت الاستعداد وجعل الضمير صائم راجعاً للنهار لا بالمعنى الأول وهو الزمان، بل بمعنى الشخص فلا يلزم إضافة الشيء



(هامان)؛ لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم، واللازم باطل؛ لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل) وشفى الطيب المريض، وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى (على السمع) من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، واللازم باطل؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم، سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفية) .....

إلى نفسه؛ لأن الاستعارة إنما هي في الضمير المستتر في صائم لا في فهاره (قوله: هامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالأمر. إن هذا الإلزام إنما يتوجه على السكاكي إذا كان المسند مستعملا في معناه الحقيقي، وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابنِ أوامر بالبناء، وأوقد لي يا هامان: أوامر بالإيقاد، فصح أن النداء له والخطاب معه، وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدد، لأنه حينئذ يكون الجاز في الطرف فيخرج عن الجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي.

(قوله: لأن المراد به) أى: في ضمير ابنِ هو العملة؛ وذلك لأنه شبه الفاعل الجازي وهو هامان بالفاعل الحقيقي الذي هو العملة، ثم أفرد المشبه بالذكر مرادًا به المشبه به حقيقة، فصار الكلام: يا هامان ابنِ يا عملة، فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد، إذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف (قوله: لأن النداء له إلخ) أى: فيكون الأمر له أيضا، إذ لا يجوز تعدد المعاطب في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف (قوله: أن يتوقف نحو أنبت إلخ) أى: أن ما قاله السكاكي يستلزم أن يتوقف استعمال نحو: أنبت الربيع البقل على السمع أى: على السماع من الشارع. (قوله: لأن أسماء الله إلخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله: توقيفية) أى: تعليمية أى: فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد إذن من الشارع كالرحمن: فإنه مجاز أى: ولم يرد إطلاق الربيع، والطيب والرؤية على الله تعالى (قوله: صحيح) أى: لغة وشرعا وعرفا (قوله: عند القائلين إلخ) هذا جواب عما يقال، لحل الصحة والشيوع عند من لا يشترط التوقيف في أسماء الله تعالى (قوله: شائع إلخ)

كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة؛ وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: محالب المنية نشبت بفلان- هو السبع حقيقة، والسكاكي مصرح بذلك في كتابه، .....

أى: فشيوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله، ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الإذن.

(قوله: كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمهما (قوله: فينتفى كونه) أى: المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية أى: لأنه ملزوم، وإذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله: ويراد المشبه به حقيقة) أى: كما فهمه المصنف (قوله: بل المشبه به ادعاء) أى: وهو نفس المشبه الذى ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار، وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان: أحدهما متعارف وهو المولى، والآخر غير متعارف، ثم ذكر اسم المشبه مراداً به المشبه به ادعاء، وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله، وكذا تقول فى قوله فى عيشة راضية: شبه الفاعل المجازى وهو العيشة بالفاعل الحقيقى وهو الصاحب، وادعى أنه فرد من أفراد، ثم ذكر لفظ المشبه مراداً به المشبه به ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش، فلم يلزم ظرفية الشيء فى نفسه، وكذا تقول فى نهارة صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراد، ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراداً به المشبه به ادعاء، وحينئذ فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه - هذا محصله.

وهذا الجواب مردود؛ وذلك لأن المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون إسناد ما هو من لوازم المشبه به حقيقة: كالأثبات لذلك المشبه إسناد للشيء لغير ما هو له وهو مجاز عقلى، مثلاً الربيع فى قولك: أنبت الربيع البقل، شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراد، ثم ذكر لفظ الربيع مراداً منه الفاعل المختار ادعاءً، لا شك أن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذى ادعى له القادرية،

والمصنف لم يطلع عليه (ولأنه) أى: ما ذهب إليه السكاكى (ينتقض بنحو: فماره صائم) وليله قائم، وما أشبه ذلك .....

ولا شك أن حق الإنبات أن لا يسند إليه؛ لأنه ليس قائما به، وإنما حقه أن يسند للفاعل المحتار الحقيقي، وإسناد الشيء لغير ما هو له مجاز عقلى، وكذا تقول فى باقى الأمثلة فقد اضطر السكاكى إلى القول بالمجاز العقلى. والحاصل أنه إن أريد بالمسند إليه فى أمثلة المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ما ذكره المصنف، وإن أريد به الفاعل الادعائى لزمه القول بالمجاز العقلى وهو إشكال صعب لا محيص عنه. ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا، وحينئذ فلا يندرج فى الاستعارة التى هى مجاز وادعاء السبعية مثلا للمنية لا يجرى نفعا؛ لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقة، لكن قد أجاب العلامة السيد فى شرح المفتاح عن هذا بأن ما هو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له، وحينئذ فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له، حيث أريد بالمنية الموت مع وصف السبعية، لكن بادعاء السبعية له أى: وجعل لفظ المنية مرادًا، فاللفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد بالعيشة: صاحبها بادعاء الصحابية لها، وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة، ويكون الأمر بالبناء لهامان كما أن النداء له، لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة، ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع، إذا المراد به حقيقة الربيع، لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه.

(قوله: والمصنف لم يطلع عليه) هذا فى غاية البعد، بل اطلع عليه ولم يرتضه، وأشار إلى رده بقوله ذاهبا إلى أن ما مر إلخ، فإنه يشير إلى قوله تعالى ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

(قوله: ولأنه ينتقض إلخ) الحاصل أن السكاكى أدعى أن كل مجاز عقلى استعارة بالكناية، ودليله على ذلك - كما أشار إليه الشارح بقوله والحاصل إلخ - أن

مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي، والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه .....

كل مجاز عقلي فقد ذكر فيه المشبه وأريد به المشبه به بواسطة القرينة، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فما مر من قول المصنف وفيه نظرا؛ لأنه يستلزم إلخ منع لصغري الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشيء في نفسه، وإضافة الشيء لنفسه إلى آخر ما مر، وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف، وذلك لأن دليله هذا يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبه به فيها.

(قوله: مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) أى: وهو الضمير في نهاره وليله لأن المراد به الشخص والضمير في صائم وقائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله: لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) أى: وهما المشبه وهو الفاعل المجازي الذي هو مصدوق الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي وهو الضمير في نهاره وليله؛ لأن المراد به الشخص إن قلت: هذا خلاف ما مر للمصنف من لزوم إضافة الشيء لنفسه في نهاره صائم فإن ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير المضاف إليه شيء واحد، وما هنا يفيد أنهما شيان وأن الضمير في صائم راجع بمعنى آخر. أجب بأن هذا من باب التردد في الاعتراض فاللزام للسكاكي أحدهما فما سبق من لزوم إضافة الشيء إلى نفسه مبني على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقي وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى، وما هنا مبني على أن المراد بالنهار حقيقة، وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى، وما هنا مبني على أن المراد بالنهار حقيقة، وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع.

(قوله: والجواب إلخ) هذا منع وسند، وحاصله لا نسلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبئ عن التشبيه وإلا فلا يمنع كما هنا (قوله: ينبئ عن التشبيه) أى: يدل عليه بأن

بدليل أنه جعل قوله: قد زر أزراره على القمر<sup>(١)</sup> - من باب الاستعارة .....

يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالا منه نحو: زيد أسداً ورأيت زيدا أسداً ومررت برجل أسد فحمل الأسد الحقيقي على زيد أو الرجل ممنوع لتباينهما، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته وأن المعنى أنه كالأسد، وأما إذا كان الجمع بينهما لا ينبى عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك: سيف زيد في يد أسد، وإذا لقين زيد رأيت السيف في يد أسد، وكما في قولك: لهاره صائم وليله قائم، فإن الإضافة فيه لامية لتعيين المشبه المستعار؛ لأن المشبه بالشخص لهار مخصوص لا مطلق لهار، وإنما يكون طرفا التشبيه المذكورين على وجه ينبى عن التشبيه لو كانت الإضافة بيانية، فإنه في معنى الحمل للمبالغة في التشبيه كما في: لجين الماء، وهذا اندفع ما قيل أى فرق بين لجين الماء ولهاره صائم حيث جعل الأول من باب التشبيه دون الثاني، بل يجوزم كونه من باب الاستعارة مع أن في كل منهما إضافة غاية الأمر أن في لهاره صائم إضافة المشبه إلى المشبه به وفي لجين الماء إضافة المشبه به إلى المشبه، وهل هذه التفرقة إلا محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين، ولك أن يمنع ذلك؛ وذلك لأن المراد بالنهار معناه الحقيقي والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور، إذ هو غير الضمير المضاف إليه النهار؛ ولأنه عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل (قوله: بدليل أنه) أى: السكاكى (قوله: قد زر أزراره على القمر) أوله:

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَّاتِهِ

البلى بكسر الباء والقصر مصدر بَلَى الثوبُ يَبْلَى يَبْلَى أى: صار خالقا، وإذا

فتحت باء المصدر مددت.

---

(١) شرح المرشدى على عقود الجمان ج ١ ص ٥١، وينسب إلى أبى الحسن بن طباطبا الملوى، وشطره الأول: لا تعجبوا من بلى غلّاته.

مع ذكر الطرفين، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية-  
أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برىء عنه؛ ورأينا تركه أولى.

قال المعاج: <sup>(١)</sup>

والمرءُ يُبْلِيهِ بِلَاءُ السَّرِّبَالِ كَرَّ اللَّيَالِيِ واختلافُ الأُخُوَالِ

والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً، وزر بضم الزاى كما هو  
المسموع من الأشياخ. بمعنى شد من زررت القميص أزره زرا إذا شددت أزراره عليه  
والأزرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب، أو جمع زر بالضم كأقراء جمع قرء وزر  
القميص معروف (قوله: مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير أزراره الراجع للشخص  
المشبه بالقمر، ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرحة، فإن قلت الجمع  
بين الطرفين إنما يظهر على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب، ويمكن أن يكون راجعاً  
للغلالة وذكر الضمير باعتبار أنها ثوب أو قميص، وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين.  
قلت: بل فيه جمع أيضاً؛ وذلك لأن ضمير غلالته راجع للمحبوب فذكر  
الطرفين حاصل باعتباره.

(قوله: وبعضهم إلخ) أى: وهو الشارح الخللحالى (قوله: لما لم يقف إلخ) لأنه  
زعم أن مذهب السكاكي فى الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه، ويراد به المشبه به  
حقيقة كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح، وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا  
الكلام قبل قول المصنف؛ ولأنه ينتقض إلخ لكونه أجوبة عن الإلزامات السابقة فى قوله:  
وفيه نظره؛ لأنه يستلزم إلخ لكن أخره الشارح إشارة إلى عدم الاهتمام بشأنه وإنما  
أجوبة لا يعتد بها.

(قوله: ورأينا تركه أولى) أى رأينا تركه وعدم ذكره فى المختصر أولى وإن  
أردت الاطلاع عليه فعليك بالمطول.

(١) الرجز للمعاج فى ملحق ديوانه ٣٢٣/٢، ديوان الأدب ٦٤/٤ وكتاب العين ٣٣٩/٨، ولسان العرب  
(بلا).

## [أحوال المسند إليه]:

أى: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى.

---

## [أحوال المسند إليه]:

(قوله: من حيث إنه مسند إليه) هذه حثية تقيد واحترز بذلك عن الأمور العارضة له لا من هذه الحثية ككونه حقيقة أو مجازاً، فإنهما عارضان له لا من هذه الحثية، بل من حيث الوضع وككونه كلياً أو جزئياً فإنهما عارضان له من حيث كونه لفظاً، وككونه جوهرًا أو عرضاً فإنهما عارضان له من حيث ذاته، وككونه ثلاثياً أو رباعياً مثلاً، فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض فى هذا المبحث، وإنما لم تجعل الحثية للتعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسنداً إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسنداً إليه مع أنه ليس كذلك، بل الحذف إنما عرض له لأجل الاحتراز عن العبث ولتعميل العدول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المصنف، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف أيضاً، وأيضاً جعلها للتعليل يرد عليه أن العلة ككونه مسنداً إليه لا تقتضى أمرين متنافيين: كالذكر والحذف. إن قلت من جملة الأمور العارضة له من حيث كونه مسنداً إليه الرفع؛ فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو. قلت: إضافة أحوال للمسند إليه للعهد أى الأحوال المعهودة للمسند إليه وهى التى بما يطابق اللفظ مقتضى الحال، وحينئذ فقول الشارح: أى الأمور العارضة له أى: التى بما يطابق اللفظ مقتضى الحال، فخرج الرفع فى: قام زيد وزيد قائم، فإنه وإن كان عارضاً له من حيث إنه مسند إليه، لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال، وحينئذ فلا يذكر هنا، كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم: ولا حاجة لذلك؛ لأن المقصود أن الأمور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند إليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور فى هذا الباب (قوله: وقدم المسند إليه) أى: من حيث أحواله، وقوله على المسند أى: من حيث أحواله أيضاً (قوله: لما سيأتى) أى: من أنه الركن الأعظم فى قوله تنبيهاً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم.

(أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال .....

(قوله: أما حذفه إلخ)<sup>(١)</sup> قاعدة المصنف أن الواقع بعد أما هو مقتضى الحال، والواقع بعد لام التعليل هو الحال، فالاحتراز عن العبث، وكذا ما بعده أحوال تقتضى الحذف، وهذا كالصريح في أن مقتضى الحال هو الخصوصية، فظهر لك أن أحوال المسند إليه مثلاً مقتضيات للأحوال أى: للأمور الداعية لإيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة، ثم إن المعلوم أن الحذف فعل الفاعل؛ لأنه مصدر، وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له، وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف، وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف، وكذا يقال فيما بعده، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبني للمفعول بناء على مذهب من يجوز بحىء المصدر من المبني للمفعول، وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالاً للمسند إليه، ثم إن المراد حذفه لقرينة معينة من غير إقامة شيء مقامه، وحينئذ يكون لغرض معنى كما هو اللائق بالفن لا بمجرد أمر لفظي، وهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند إليه؛ لأن الفاعل إذا حذف إما أن يقوم شيء مقامه كما في باب النهاية، وباب الاستثناء المفرغ، وباب المصدر - ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة، بل الحذف للأمر الداعي له، - وإما لغرض لفظي كالتقاء الساكنين في نحو: اضربن يا قوم، واضربوا الرجل.

(١) وقال الطيبي في "التيبان": باب في المسند إليه وفيه أبحاث: البحث الأول في كونه متروكاً، وهو إما لضيق المقام: كقوله:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتَ حَلِيلٌ      سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ

أو لصون العبث، كقول المستهل "الهلل" أو للتحويل على أقوى الدليلين من العقل والنقل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ \* نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارة: ١٠، ١١].

أو لتطهير اللسان عنه، ومنه قول القائل: وَإِذَا ذَكَرْتُكُمْ غَسَلْتُ قَبِي      ولقد علمتُ بأنه نجسٌ  
أو لتطهيره عن اللسان، ومنه قول القائل: وَإِيَّاكَ وَرَسَمَ الْعَامِرَةِ إِنِّي      أغارُ عليه من فم المتكلم  
أو لأن الخير لا يصلح إلا له، وله شواهد. أو لأن في عدم التصريح احتياطاً ليس فيه نحو: يفسد، ويفسق. أو لتذكير الفائدة نحو: ﴿نفسير جميل﴾ [يوسف: ١٨] أو لمجرد الاقتصار نحو: نعم الرجل زيدٌ  
انظر: التبيان في المعاني والبيان تحقيق د/عبد الحميد هندواي بتصرف (١٤٦/١).



لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده، وذكره هاهنا بلفظ الحذف، وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله .....

(قوله: لكونه عبارة عن عدم الإتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح، وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعني: الإسقاط مشعرا بأنه العدم بعد الإتيان، وإنما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف إسقاط فمناسبته للعدم اللاحق أقوى؛ لأن الواقع هنا في نفس الأمر هو العدم السابق؛ لأنه لم يأت بالمسند إليه أصلا، لا أنه أتى به ثم أسقط (قوله: وعدم الحادث سابق على وجوده) أي: وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر، واعتراض بأن هذه العلة إنما تنتج تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الأحوال؛ لأن الحذف مقابل له دون بقية الأحوال: كالتعريف والتشكيك، إذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده، وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر؛ لأنها تفصيل له والمقدم على الأصل يستحق التقدم على الفرع، واعتراض بأن التعريف والتشكيك يمكن اعتباره كما في الم حذف، وأجيب بأنه وإن كان كذلك إلا أنه بالقياس على المذكور.

(قوله: وذكره هنا) أي: وذكر عدم الإتيان به، ويجوز أن يرجع الضمير للحذف، ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا أي: معنى الحذف (قوله وفي المسند) أي: في أحوال المسند (قوله: الشديد الحاجة إليه) بيان لكونه أعظم. واعتراض بأن كلا من المسند والمسند إليه يتوقف عليه الإخبار، وحينئذ فلا معنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر، وأجيب بأن المسند إليه كما يتوقف عليه الإخبار يتوقف عليه المسند؛ لأنه صفة له؛ لأن المراد من المسند إليه الذات، ومن المسند الصفة، والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند، فإنه وإن توقف عليه الإخبار لا يتوقف عليه المسند إليه (قوله: حتى إنه إلخ) حتى للتفريع بمنزلة الغاء أي: فإذا لم يذكر فكأنه أتى إلخ أي: يتحيل إنه أتى به ثم حذف، وإن كان الواقع ليس كذلك، وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ في القصد (قوله: فإنه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة أي ليس

(فللاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر) لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة هو ركننا من الكلام .....

بركن أعظم، وقوله فكانه ترك أى: فإذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أى: من أول الأمر واعترض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق، وحينئذ فلا يناسب إيراد لفظ كان، وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقاً أى: حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرًا ومرادًا، مع أنه مذكور حكماً، ثم إن هذا الكلام يقتضى أن الحذف عبارة عن العدم اللاحق، والنكته التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضى أن الحذف عبارة عن العدم السابق فيتناهيان، ويدفع التناقض بأن نكتة تقديم الحذف باعتبار الواقع؛ لأن الواقع أن المسند إليه لم يذكر في الكلام أصلاً ونكتة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخييل والتوهم نظراً إلى شيوع استعمال الحذف في العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله: فللاحتراز عن العبث) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين: أحدهما: وجود ما يدل على المحذوف من القرائن، والثاني: وجود المرجح للحذف على الذكر. أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن: كالنحو، وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فللاحتراز إلخ، وحاصله أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر: قصد التحرز والتباعد عن العبث، وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المعاطب فذكره بعد عبثاً أى: خالياً عن الفائدة فيحذفه البليغ لئلا ينسب إلى العبث أى: الإتيان بشيء زائد عن الحاجة لإتيانه بما هو ظاهر معلوم والعبث لا يلتفت إلى كلامه ولا يتلقى منه بالقبول، فقول المصنف فللاحتراز أى: فللقصد التحرز والتباعد عن العبث أى لو ذكر (قوله: بناءً على الظاهر) خال من العبث أى: حال كون العبث مبهماً على ما هو الظاهر من إغناء القرينة عنه، وقوله وإن كان في الحقيقة أى: والحال إنه بالنظر للحقيقة، ونفس الأمر ركن من الكلام، فينبغي الالتفات له والتصريح به فلا يكون ذكره عبثاً، وإن قامت القرينة؛ لأن الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود الأهم . اهـ. عبد الحكيم.

وكتب بعضهم ما نصه: واحترز بقوله بناءً على الظاهر عن الحقيقة ونفس الأمر، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن العبث في ذكره إنما يكون إذا قطع النظر عن الحقيقة،

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ .....

وأما مع النظر إلى الحقيقة من أنه ركن للإسناد فلا عبث في ذكره وليس كذلك؛ لأنه لا تنافي بين كونه ركنًا في الكلام وكونه عبثًا، ألا ترى أن الكلام إذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثًا فبالأولى جزؤه فالنفاق للعبث إنما هو عدم علمه بالقرينة فحق العبارة بناء على القرينة؛ لأنه إذا قطع النظر عن القرينة انتفى العبث، وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لا عن الحقيقة من كونه ركنًا للإسناد، ولا شك أنه بالنظر إلى كونه غير معلوم بالقرينة لا عبث في ذكره؛ لأنه إتيان بما لا يستغنى عنه، ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه، فإنه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينة، وعبرة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن للمسند إليه اعتبارين: أحدهما: كونه ركنًا، والثاني: كونه معلومًا، فبالاعتبار الأول مع قطع النظر عن الثاني، لا يكون ذكره عبثًا، وبالاعتبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الأول يكون ذكره عبثًا؛ لأنه إتيان بما يستغنى عن الإتيان به، وقد اعترض أصحاب الحواشي بأن كونه ركنًا لا ينافي العبثية فلعله يندفع بذلك فتأمل . اهـ .

(قوله: أو تخييل العدول إلخ) عطف على الاحتراز، والتخييل بمعنى: الإيهام، وهو مصدر مضاف لمفعوله الثاني أي: تخييل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين أي: أن من جملة الأمور التي مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم أن يخيل للسامع أن يقع في خياله وفي وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقوامهما هو العقل؛ لأن الإدراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسند إليه يتبادر للذهن أن إدراكه بالعقل خاصة، وعند ذكره يتبادر للذهن أن إدراكه باللفظ، وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو: المسند إليه زيادة توجه (قوله: من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا لأقوامهما وفي الحقيقة العقل ليس بديل فضلا عن كونه أقوى، وإنما الدال اللفظ والعقل آلة للإدراك منه فوصفه بالدلالة على طريق التحوز من حيث إن النفس تدرك بسببه (قوله: فإن الاعتماد) أي فإن اعتماد السامع في فهم المسند إليه، وهذا علة لتخييل العدول (قوله: عند الذكر) أي: للمسند إليه

من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل؛ وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه.  
وإنما قال: تخييل - .....

(قوله: من حيث الظاهر) أى: وفي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا، وهذا جواب عما يقال: كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا، وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر، وإن كان في الحقيقة ونفس الأمر معتمدا على العقل واللفظ معا؛ لأن الألفاظ ليست إلا آلات وضعها الواضع ولا دلالة لها بحسب ذاتها (قوله: وعند الحذف على دلالة العقل) أى: من حيث الظاهر بدليل قوله: وإنما قال تخييل؛ لأن الدال حقيقة إلخ، وإنما لم يذكر هذا القيد أعني: قوله من حيث الظاهر هنا إشارة إلى كثرة مدحلية العقل فكأنه مستقل هـ فنارى.

(قوله: لافتقار اللفظ إليه) أى: لافتقار اللفظ دائما إليه في الدلالة؛ لأن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل، فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ كما في المعقولات الصرفة، وكما في دلالة الأثر على المؤثر، والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل، فإنه يمكن أن يدرك به بدون توسط لفظ، وإن كان بحسب العادة لا بد من تخييل الألفاظ حتى كأن المفكر يناجى نفسه بالألفاظ مخيلة (قوله: وإنما قال إلخ) هذا جواب عما يقال: لم زاد المصنف تخييل، وهلا قال أو للعدول إلى أقوى الدليلين إلخ، وحاصل الجواب أنه إنما زاد لفظ تخييل؛ لأن العدول ليس محققا، بل أمر متحيل متوهم؛ لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند إليه عند حذفه وليس كذلك؛ لأن اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا في الدلالة عليه عند الحذف بناء على أن المدلول عليه القرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند إليه، وحاصل ما في المقام أن الدليل لا يكون دليلا إلا إذا كان مستقلا بالدلالة، وقد علمت أن كلا من العقل، واللفظ لا استقلال له بالدلالة على المسند إليه لا عند الذكر ولا عند الحذف، والدليل مجموعهما في الحالتين، فليس عندنا دليلا فضلا عن وجود أقوى، نعم إذا حذف

لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله: قال لي: كيف أنت، قلت: عليل<sup>(١)</sup>) لم يقل: أنا عليل؛ .....

المتكلم المسند إليه فقد يحيل للسامع أن هناك دليلين، وأنه عدل عن الأضعف منهما إلى الأقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمته مما مر.

واعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذي قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب<sup>(٢)</sup> وعبد الحكيم وغيره من حواشي المطول، فلا نلتفت لما ذكره بعضهم في تقريرهما، واعترض على الشارح بما هو غير وارد عليه.

(قوله: لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) أي: المقدر المدلول عليه بالقرائن لا ذات المسند إليه، واعترض بأنه إذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى وأيضاً لا يتأتى إدراك المسند إليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى إدراكه بالعقل بدون اللفظ، فلا وجه لحصر الدلالة عند الحذف في اللفظ المقدر، وقد يجاب بأن الحصر المستفاد من ضمير الفصل إضاق أي: ليس الدال عند الحذف العقل وحده، وهذا لا يناق أن الدلالة لهما معاً، وحينئذ فلا يناق قوله سابقاً والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل؛ لأن المراد من حيث الظاهر كما قلنا، فإن قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الألفاظ. قلت: هذا وإن كان أمراً ممكنًا في نفسه إلا أن ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك عن تحييل الألفاظ، وقال العلامة عبد الحكيم: ضمير الفصل هنا لجرّد التأكيد لا للقصر، فإنه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أي: ولقوله: والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل.

(قوله: كقوله قال لي إلخ) ممامه: سهر دائم وحزن طويل

(١) من الخفيف، وهو بلا نسبة في التبيان للطبى ١/١٤٦، ودلائل الإحجاز ص ٢٣٨. وقال الشيخ محمود

شاكراً: مشهور غير منسوب. والإيضاح ص ٣٨، وشرح عقود الجمان ١/٥٢.

(٢) هو صاحب "مواعب الفتاح على تلخيص المفتاح" ابن يعقوب المغربي رحمه الله.

للاحتراز والتحجيل المذكورين (أو اعتبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا  
 أى: حالى سهر دائم قال العباسي<sup>(١)</sup> في الشواهد، ولم أعلم قائله (قوله: والتحجيل  
 المذكورين) فيه إشارة إلى أن (أو في) قول المصنف: أو تحجيل. مانعة خلو فتحوز الجمع،  
 وقوله للاحتراز إلخ: علة لقوله لم يقل إلخ، وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعين وضيق  
 المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى، بحيث جعلته لا يقدر  
 على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض ويصلح مثالا للمحافظة على الوزن أيضا فيصح  
 التمثيل بذلك البيت للكل (قوله: هل يتنبه أم لا) أى: أم لا يتنبه إلا بالصراحة، وذلك  
 كما لو حضر عندك رجلان أحدهما تقدمت له صحبة دون الآخر، فتقول للمعاطب  
 الذى هو غيرهما: غادر تريد: الصاحب غادر أى: من تقدمت له صحبة غادر فتحذف  
 المسند إليه اختصاراً للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة ذكر الغدر، إذ  
 لا يناسب إلا الصاحب أو لا يتنبه بذلك؟ (قوله: هل يتنبه أم لا) اعترض بأن هل  
 لطلب التصور وأم لطلب التصديق، وحيث فلا يصح أن تكون أم معادلة لهل،  
 فالصواب أيتنبه أم لا؟ وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام، والأصل أهل  
 يتنبه؟ لأن أم المتصلة لازمة للهمزة فأم إنما عادت الهمزة لـ "أهل"، ولا يقال يلزم  
 على كون الأصل ما ذكر دعول الاستفهام على مثله وهو ممنوع؛ لأن هل هنا بمعنى قد  
 على حد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾<sup>(٢)</sup> وحيث فلم يلزم ما  
 ذكر كذا قال أرباب الحواشي، وعبرة عبد الحكيم: أم هنا منقطعة، وما قيل إن  
 الصواب في التعبير أيتنبه أم لا؟ ليس بصواب، على أن أم المتصلة قد تجيء معادلة لهل  
 على قلة كما في الرضى . ا هـ . كلامه.

(١) هو أبو الفتح العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، عالم بالأدب من المشتغلين بالحدیث، ولد  
 ونشأ بمصر زار القسطنطينية ودرس بها وتوفى بها بعد عودته إلى مصر ورجوعه إليها مرة ثانية من  
 مصنفاته "معاهد التلخيص في شرح شواهد التلخيص" و"نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح"  
 توفى رحمه الله سنة ٩٦٣ هـ. وانظر الأعلام (٣/٣٤٥).

(٢) الإنسان: ١.

(أو) اختبار (مقدار تنبيهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (أو إيهام صونه) أى: المسند إليه (عن لسانك) تعظيماً له .....

وقول الشارح: أم لا. ليس فيه حذف المعطوف وإبقاء العاطف؛ لأن المحذوف جزء المعطوف لا كله؛ لأن لا المذكورة من جملته، والمحكوم عليه بالمنع عند محققى النجاة حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله: واختبار مقدار تنبيهه) أى: مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا؟ وذلك إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر، فتقول لمعاطبك: والله حقيق بالإحسان. تريد أقدمهما صحبة وهو زيد مثلاً حقيق بالإحسان، فتحذف ذلك المسند إليه اعتباراً لمبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى معها خفاء، وهى أن أهل الإحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثيها أو لا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بنى العباس أنه ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد: أى طعام أشهى عندك؟ فقال مع البيض المسلوq، فاتفق عودهما هنالك فى القابل، فقال له الخليفة: مع أى شىء؟ فأجاب النديم: مع الملح. فتعجب من استحضاره وكمال تنبيهه ويقظته.

ثم اعلم أن القرائن عند الحذف قد تكون فى غاية الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ معها على تركه، وقد تكون خفية. فإذا كانت القرينة فى ذلك لموضوع شأنها الخفاء حذف المسند إليه حينئذ لاختبار مقدار التنبيه، بخلاف ما إذا كانت واضحة جداً فالحذف حينئذ بمنزلة الذكر فلا يناسب حينئذ تلك النكتة، ولذا قيد الشارح القرائن فى هذا الموضع بالخفية، واستشكل بأن المعاطب إن كان عالماً بالقرينة فلا معنى للحذف للاختبار، وإن لم يكن عالماً فلا يجوز الحذف، والجواب أن القرينة يكفى فيها ظن المتكلم أن المعاطب عالم بالقرينة، فإن قلت حيث كان يكفى فيها ظن المتكلم علم المعاطب بما فم معنى قوله: مقدار؟ أجيب: بأنه إنما أتى به لكون المقصود يقن التنبيه والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجريد نسعة شيخنا الحنفى (قوله: أو إيهام صونه إلخ) نحو: مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه تريد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعبر هنا بالإيهام، وفيما سبق بالتعجيل لمحض التفنن، لا أن الأول من الصور

(أو عكسه) أى: إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له (أو تأتي الإنكار) أى: تيسره  
(لدى الحاجة) نحو: فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد: زيد؛ ليتأتى أن  
تقول: ما أردت زيدا، بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث  
يغنى عن ذلك، لكن ذكره لأمرين: أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا  
له من المثال؛ .....

الخيالية، والثاني من المعان الوهمية، وقد يقال أراد بقوله أو إيهام إلخ: أن الصون المذكور  
أمر وهمى محض لا تحقق له أصلا بخلاف العدول إلى أقوى الدليلين، فإن له شائبة ثبوت  
في الجملة - قاله الفنارى، واعترض على المصنف بأن حذفه فيه صون له حقيقة عن  
مخالطة اللسان، وحينئذ فلا وجه لذكر الإيهام، وأجيب بأن المراد صونه عن تنجيسه  
بواسطة المرور على اللسان، ولا شك أن صونه عن التنجيس أمر موهوم لا يحقق أو  
المراد بالإيهام إيقاع شيء في وهم السامع أى: في ذهنه، ولو كان على سبيل التحقق  
قاله الشارح في شرح المفتاح، ومما ينبغى أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات  
حذف المسند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه. يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن  
سماع المعاطب أو عكسه.

(قوله: أو عكسه) نحو: موسوس ساع في الفساد فتجب مخالفته تريد الشيطان  
(قوله: أى تيسره) أى: للمتكلم (قوله: لدى الحاجة) متعلق بتأتى (قوله نحو فاجر) أى:  
نحو قولك عند حضور جماعة فيهم عدو فاجر فاسق وتريد زيد الذى هو العدو ومثلا  
فتحذفه ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سبه أو تشكيه منك فتقول ما سميتك ما  
عنيتك (قوله: عند قيام القرينة) ظرف لمحذوف أى: يقال ذلك عند قيام القرينة (قوله:  
ليتأتى إلخ) علة للحذف أى: فتحذفه ليتأتى إلخ (قوله: تعينه) أى: إما لأن المسند لا  
يصلح إلا له أو لكماله فيه، بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم  
والمعاطب (قوله: يغنى عن ذلك) أى: عن تعينه لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد  
تعينه، فالتعين دافع في الاحتراز المذكور، فمضى تعين المسند إليه كان حذفه احترازا عن  
العبث، وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيما له (قوله: فيما ذكروا له) أى: للتعين



وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد؛ أى: الله تعالى، والثاني: التوطئة، والتمهيد لقوله: (أو ادعاء التعين) له، نحو: وهاب الألف أى: السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر، وسآمة، أو فوات فرصة، .....

(قوله: خالق لما يشاء إلخ) أى: فقد مثلوا بهذا الحذف المسند إليه لتعينه لظهور أنه لا خالق سواه، ولا يقال إن الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب، وإن كان صحيحا في نفسه، وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله؛ لأن القصد إلى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث، فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصدا معا، وحينئذ فلا يغني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك، إذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبليغ التعين دون الاحتراز، وإن كان ذلك حاصلا من غير قصد وكذا يقال في سائر النكت التي يمكن اجتماعها، أو يقال: إن الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلالة القرينة على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند لغير المسند إليه المهذوف فتأمل.

(قوله: أو ادعاء التعين) أظهر في محل الإضمار لئلا يتوهم عود الضمير على الإنكار من قوله: أو تأتي الإنكار كذا قيل، ويبيده الإضمار في تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار، فلعل الأولى أن يقال إنما أظهره لتوهم رجوع الضمير للمسند إليه كبقية الضمائر المتقدمة (قوله: نحو وهاب الألف إلخ) أى: فيحذف المسند إليه لادعاء تعينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته، وإنما كان تعينه بذلك ادعائيا؛ لأنه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله: بسبب ضجر وسآمة) هما بمعنى واحد، فالعطف مرادف أو تفسيري، وذلك كما في قوله: قلت عليل، فلم يقل: أنا لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضيق.

(قوله: أو فوات فرصة) عطف على ضجر، وفي الكلام حذف مضاف أى: بحرف فوات فرصة؛ لأن المقتضى للحذف بحرف الفوات لا نفس الفوات، والفرصة بضم الفاء ما يختتم تناوله وقرر بعضهم ألما قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود- وانظره.

أو محافظة على وزن، أو سجع، أو قافية، .....

(قوله: أو محافظة على وزن) أى كما فى قولك: قلت عليل، فلم يقل: أنا عليل؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن؛ لأن ذكر المسند إليه يفسد ذلك الوزن (قوله: أو سجع) أى: فى النثر وهو كالروى فى الشعر أى، كما فى قولهم: من طابت سريرته: حمدت سيرته، لم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع، إذ لو ذكر لكانت الأولى مرفوعة والثانية منصوبة، قال الحفيد محل حذف المسند إليه لضيق المقام عن الإطالة بسبب المحافظة على السجع والقافية إذا كان تقدم المسند الذى يحصل به السجع واجب، كأن كان من أدوات الاستفهام مثل قولك: طلب الحبيب ألفين، فقلت له أين؟ فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على السجع تقديره أين هما، والخبر واجب التقديم؛ لأنه اسم استفهام، فلو كان المسند جازئ التقديم حصلت المحافظة على السجع بتأخيره من غير حاجة لحذف المسند إليه كما إذا قيل طلب الحبيب ألفين فقلت له على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بأنه لا يتم إلا لو شرط فى النكات أن لا يحصل الشيء إلا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله . ١ هـ. ابن قاسم.

(قوله: أو قافية) أى فى آخر البيت وذلك كما فى قوله<sup>(١)</sup>:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه      يحور رماذا بغد إذ هو ساطع  
وما المال والأهلون إلا ودائع      ولا بد يوماً أن تُردّ الودائع

فلو قيل: أن يرد الناس الودائع لاختلت القافية، لصيرورتها مرفوعة فى الأول

منصوبة فى الثانى، وكما فى قوله:

قد قال عدول مناك أئسى      فاجبت وقلت كذبت متى  
فقال حبيبك ذو خفير      وكبير السن فقلت فقى

(١) البيت من الطويل وهو للبيد فى ديوانه ص ١٩٦ وحامسة البحرى ص ٨٤ والدرر ٥٣/٢ ولسان

العرب (حور) وبلا نسبة فى الأهمون ١١٠/١.

أو ما أشبه ذلك؛ كقول الصياد: غزال؛ أى: هذا غزال، وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين، مثل: جاء، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه، .....

فالمسند محذوف لأجل المحافظة على القافية تقديره متى الإتيان وهو فقي، ثم إن الفرض من الحذف المحافظة على القافية وإن كان فيه أيضًا محافظة على الوزن، إلا أنه غير مقصود، وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد، فاندفع ما يقال: إن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما، وليس الأمر كذلك.

(قوله: وما<sup>(١)</sup> أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله: كقول الصياد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ، فالأولى اتصاله به دفعا للإيهام وقوله كقول الصياد أى: مخاطبا للحوارج عند إبطاره للغزال غزال أى: هذا غزال فاصطادوه، فحذف هذا؛ لأن رغبته في التسارع إليه توهمه أن في ذكره طولا كثيرا يفينه بحسب زعمه، وفي بعض النسخ: كقولك للصياد وهى ظاهرة (قوله: وكالإخفاء عن غير السامع) قال سم: الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام، وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما أشبه ذلك الواقع في كلامه، وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبيه كأن يقال: يحطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أى: المحتلس يحطف المال، وكتعجيل المسرة بالمسند نحو: دينار أى: هذا دينار، وكالخوف منه أو عليه، فكل هذا من جملة أسباب ضيق الكلام عن الطول، وفي ابن يعقوب أن الإخفاء المذكور بيان لذلك المشبه، وعليه فهو عطف على قول الصائد، ويكون من جملة أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله: مثل جاء) أى: وتريد زيدا لقيام القرينة عليه عند المخاطب دون غيره، فلو قيل جاء زيد لانتظره كل من كان جالسا لأجل الطلب منه مثلا، ثم إن قوله: كالإخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير المخاطب؛ وذلك لأن الحاضرين إن كانوا سامعين كان الإخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين، وإن كانوا غير سامعين فلا حاجة للإخفاء عنهم، وأجيب بأن المراد بقوله عن غير السامع أى: عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك

(١) كذا في المطبوعة، والمذكور بالمتن: أو ما أشبه ذلك.

مثل: رمية من غير رام، أو ترك نظائره، مثل: الرفع على المدح أو الذم أو الترحم.....

الخبر، وحينئذ فهو مساو لقولنا عن غير المعاطب (قوله: مثل: رمية من غير رام)<sup>(١)</sup> أى: هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب، بل من رام مخطيء فحذف المسند إليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه؛ لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه، والأمثال لا تغير، وأول من قال هذا المثل: الحكم بن عبد يغوث المصري حين نذر أن يذبح مهاة أى: بقرة وحش على الغيب- بغين معجمة فباء موحدة ثم غسين معجمة أيضًا فباء موحدة- وهو جبل بمعنى، وكان من أرمى الناس، فصار كلما يرمى مهاة لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أباما حتى كاد أن يقتل نفسه، ثم إن ابنه مطعما عرج معه إلى الصيد فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما، فلما عرضت الثالثة رماها مطعما فأصابها، وكان إذ ذاك لا يحسن الرمي، فقال الحكم رمية من غير رام.

(قوله: أو ترك نظائره) عطف على تركه أى: وكتابع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره (قوله: مثل الرفع) أى: مثل ما فيه الرفع على المدح أى: لأجله كقولك: الحمد لله أهل الحمد أى: هو أهل الحمد (قوله: أو الذم) أى: ومثل ما فيه الرفع على الذم أى لأجله نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم (قوله أو الترحم) أى: ومثل ما فيه الرفع على الترحم أى: لأجل إنشائه كقولك: اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى: هو المسكين بالرفع في هذه الأوجه اتباعا لتركه في نظائره أعني: قول العرب: اللهم ارحم عبدك الفقير، ومررت بزيد الخبيث أو الكريم، والحاصل أنه ورد عن العرب: الحمد لله الكريم بالرفع مثلاً، فلو قلت: الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد في نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند إليه لإفادة إنشاء المدح، وكذا يقال في الذم والترحم.

(١) قال في جمهرة أمثال العرب- قولهم "رب رمية من غير رام" يضرب مثلاً للمعطي يصبب أحياناً ومثله قولهم مع الخواطي سهم صائب. وانظر جمهرة أمثال العرب (١/٣٩٩).

(وأما ذكره: أى: ذكر المسند إليه (فلكونه) أى: الذكر (الأصل) ولا

مقتضى للعدول عنه .....

واعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه في النظائر أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسياً أولاً وفي الثاني الكلام الثاني غير الأول، ولا بد أن يكون الأول قياسياً.

### [ذكر المسند إليه]:

(قوله: فلكونه الأصل) أى: الكثير أو ما يبنى عليه غيره، وحينئذ فلا يعدل عنه إلا لمقتضى يقتضى الحذف (قوله: ولا مقتضى إلخ) الجملة حالية أتى بها لتقييد كون الأصالة مقتضية للذكر ومرجحة له أى: أن محل ذلك إذا لم يكن هناك نقطة تقتضى الحذف، وأما إذا وجدت فلا تكون الأصالة من المقتضيات للذكر، بل تراعى نقطة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات، فإن كلا منها يصلح بمجرد نقطة، حتى إذا وجد معه نقطة للحذف فلا بد من مرجح لأحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله: ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات، ثم إن مراد المصنف بقوله: ولا مقتضى أى: في قصد المتكلم، وحينئذ اندفع ما يقال إن الكلام فيما قامت القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث، وتخيل العدول متحقق في جميع صور الذكر ولازم لها، فكيف يقول: ولا مقتضى للعدول عنه مع أن المقتضى للعدول عنه موجود دائماً، وحاصل الجواب أن المدار على قصد المتكلم، فالمقتضى للعدول، وإن كان موجوداً، لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نقطة للحذف.

(قوله: للعدول) متعلق بمقتضى وغير (لا) محذوف تقديره: حاصل هذا هو الظاهر. إن قلت مقتضى هذا الإعراب تنوين الاسم؛ لأنه شبيه بالمضاف على حد: لا ماراً زيداً عندنا قلت: تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين، وذهب البغداديون إلى جواز ترك تنوينه إلحاقاً له في ذلك بالمضاف كما ألحق به في الإعراب، وخرج عليه حديث: "اللهم لا مانع لما أعطيت"<sup>(١)</sup>، ويصح أن تكون اللام زائدة في المضاف إليه،

(١) أخرجه البخاري (ج: ٨٤٤).

(أو للاحتياط لضعف التعويل) أى: الاعتماد (على القرينة أو للتنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير)<sup>(١)</sup>.....

كما جوزه سيويه<sup>(٢)</sup> في: لا غلامى لك، ولا إشكال حينئذ في ترك التنوين، لأنه مضاف أو أن اللام غير زائدة والمحرور معمول لمحذوف أى: لا مقتضى مقتضى للعدول عنه، وحينئذ فترك التنوين؛ لأنه مفرد مبني (قوله: لضعف التعويل على القرينة) أى: إما لخفائها في نفسها، وإما لاشتباه فيها، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيحالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى، حيث قال هناك أو لتحليل العدول إلى أقوى الدليلين إلخ، فإنه صريح في أن القرينة أقوى من اللفظ، وأجاب الشارح في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم، وذلك بالنسبة إلى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة إلى قوم، وأجاب السيد عيسى الصفوى: بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ، وعليه يبنى ما تقدم وهو لا يناق أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يبنى ما هنا (قوله: أو للتنبيه على غباوة السامع) أى: تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى: المقصود بالسماع، وحاصله أن يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع إما لقصد إفادة ألها وصفه أو لقصد إهائته، فيقال في جواب ماذا قال عمرو؟ عمرو قال كذا، ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه، تنبيهاً على أنه غي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا (قوله: أو زيادة الإيضاح) أى إيضاح المسند إليه بمعنى انكشافه لفهم السامع أى: لذهنه، وقوله والتقرير أى: التثبيت للمسند إليه في نفس السامع، ثم إن لفظ الزيادة يفهم أن في القرينة إيضاحاً

(١) نحو قول الشاعر:

وقد عَلمَ القبائلُ من مَعَدٍّ	إذا قُبِّبَ بأَطْعَمِها بُنَيَّا
بأنَّا المَطْعَمُونَ إذا قَدَرْنَا	وأنَّا المَهْلِكُونَ إذا أُبْطِلْنَا
وأنَّا المَانِعُونَ لما أَرَدْنَا	وأنَّا النازِلُونَ بَحيثُ شِئْنَا
وأنَّا التَارِكُونَ إذا سَحِطْنَا	وأنَّا الأَحْدَثُونَ إذا رَضِينَا

(٢) تقدمت ترجمته.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

وتقريراً للمسند إليه وفي ذكره معها زيادتهما، وليس كذلك؛ لأن المسند إليه إذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فإذا صرح به فكأنه ذكر ثانياً، فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف، وأصل التقرير الذي هو الإثبات مع التكرار لا زيادته، وأجيب بأن قوله: والتقرير عطفاً على زيادة، أو أنه عطف على الإيضاح، وما يراد بالتقرير مطلق الإثبات لا الإثبات مع التكرار، فتقريره أى: تثبيته في ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادة؛ لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله: وعليه) أى: على ذكره لزيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾<sup>(١)</sup> إلخ أى: حيث لم يحذف فيه المسند إليه أعنى اسم الإشارة الثاني، ويجعل هم المفلحون محبراً عن اسم الإشارة الأول بطريق العطف لأجل زيادة الإيضاح أى: الانكشاف والتقرير، وللتنبية على اختصاصهم بالفلاح في الأجل كما اختصوا بالهدى في العاجل، فجعل كل من الأمرين في مميزهم به عن غيرهم بمشابه ما لو انفرد أحدهما على حدة في كفاية التمييز، والحاصل أن تكرر أولئك أفاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى مميزاً لهم عن عداهم، ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من رهم لاحتمل ذلك باعتبار تسلط اسم الإشارة على المعطوف، واحتمل اختصاصهم بالجموع؛ لأن مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الإيضاح فيكون الجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذي أفاده التكرير، وإنما لم يقل كقوله تعالى: لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً؛ لأن هم المفلحون إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفاً على الخير أعنى: على هدى أو على جملة أولئك على هدى من رهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين: لا حذف للمسند إليه. فتأمل.

أو إظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم، نحو: أمير المؤمنين حاضر (أو إهانته) أى: إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة، مثل: السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره)<sup>(١)</sup> مثل: النبي- صلى الله عليه وسلم- قاتل هذا القول (أو استلذاذه)<sup>(٢)</sup> مثل: الحبيب حاضر (أو بسط الكلام .....

(قوله أو إظهار تعظيمه) أى: تعظيم مدلوله، فإذا قيل أمير المؤمنين حاضر، أو عالم الدنيا بكلمك، أو شريف أهل وقته يخاطبك فذكر المسند إليه يفيد أن تلك الذات المعنونة عنها به عظيمة، حيث عبر عنها بأمر المؤمنين، وعالم الدنيا وشريف أهل وقته، وكذا يقال في إهانته؛ لأنه إذا قيل السارق اللئيم حاضر أفاد أن مدلوله وهى الذات المعنونة عنها به مهانة، واعترض على المصنف في زيادته لفظ الإظهار بأن لفظ المسند إليه إنما يفيد أصل التعظيم أو الإهانة لكونه مما يدل على التعظيم أو الإهانة، وأجيب بأن لفظ المسند إليه يفيد التعظيم في حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لإظهار التعظيم (قوله: نحو أمير المؤمنين حاضر) أى: في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده؛ لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف، وإلا كان ذكره متعينا لا يحتاج إلى نكتة (قوله: أى: إهانة المسند إليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه، ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه- فتأمل.

(قوله: مثل السارق إلخ) أى: في جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله: أو التبرك بذكره) أى: لكونه بجمع البركات ثم إن قوله أو التبرك أى إظهاره أو حقيقته، وكذا يقال في الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذة المعنوية، أو أنه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حسية، فالحامل على ذكر المسند إليه حصول اللذة المعنوية أو الإيقاع في الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله: مثل النبي إلخ) أى: جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله (قوله: أو استلذاذه) أى وجد أنه لذيدا- كذا في الأطول.

(١) كقولك لمن سألك: هل الله يرضى هذا؟: الله يرضاه.

(٢) نحو قول الشاعر: بالله يا ظبيات القاع قلن لنا كَيْلَايْ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنْ الْبَشَرِ



حيث الإصغاء مطلوب) أى: في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته، وشرفه؛ ولذا يطال الكلام مع الأحباء؛ وعليه (نحو:) قوله تعالى .....  

---

(قوله: حيث الإصغاء مطلوب) أى في زمان أو مكان يكون إصغاء السامع فيه مطلوباً للمتكلم ومحبوباً له لعظمة ذلك السامع، واعتراض التعبير بالإصغاء بالنسبة للمثال الذى ذكره؛ لأن الإصغاء محال في حقه تعالى؛ لأنه إمالة الأذن لسماع الكلام، وأجيب بأن المراد بالإصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم فيكون مجازاً مرسلًا وليس مجازاً عن مجرد السماع، إذ لا يكفى؛ فإنه قد يوجد مع كراهية السامع للسماع فلا يكون نكتة، وأورد أن هذا القيد أعنى: قيد الحيشة يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستلذاذ، فيقال: حيث الاستلذاذ مطلوب، فما وجه التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها؟ وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة؛ لأنه قد يكون قبيحاً، وإنما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله: أى في مقام إلخ) أشار بذلك إلى أن حيث ظرف مكان، وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان.

(قوله: للمتكلم) متعلق بمطلوباً بمعنى محبوباً، وقوله لعظمته أى: السامع (قوله: ولهذا) أى لأجل أن إصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أى: وأتى عليه أى: على ما ذكر من البسط أى: وأتى على طريقته من إثبات الجزئى على الكلى بمعنى تحققه فيه واعتراض بأن الإجمال في آخر الآية في قوله: ﴿وَلِي فِيهَا مَأْرِبٌ أُخْرَى﴾<sup>(١)</sup> ينافي حمل الآية على ما ذكر من البسط؛ لأن المناسب لذلك تفصيل المأرب بالاستقاء من البئر وإنزال الثمار من الشجر ومقاتلة السباع للذب عن غنمه، وأجيب بأن موسى عليه السلام - إنما أجمل في الباقي، وإن كان المقام مقام بسط لتركبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيلذذ بخطابه تعالى، أو أنه إنما أجمل؛ لأنه لم يكن عالماً

---

(١) طه: ١٨.

حكاية عن موسى - قال (هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا) (١) وقد يكون الذكر للتهويل، .....

بتفصيل تلك المآرب؛ لأن موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها، أو أنه كان عالما بها، لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابة والجلال.

(قوله: حكاية عن موسى) أى: حكاية لقول موسى لما قال الله له وما تلك يمينك يا موسى، وكان يكفيه في الجواب أن يقول عصا، لكنه ذكر المسند إليه، لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذى إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم (قوله: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾) (٢) أى: فكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا؛ لأن السؤال عن الجنس فزاد المبتدأ و الإضافة والأوصاف؛ لذلك قال ابن قاسم وفي قوله: هِيَ عَصَايَ إشكال؛ وذلك لأن السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص؟ والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والماهية، لكن في ضمن هذا الفرد كأنه قال هِيَ جنس هذا الفرد وفيه أنه إذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وأهش بما إلخ مع أن هذه صفات، ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس؛ لأنها غير مسؤولة عنها؟ والجواب أن (ما) عند السكاكى تكون للسؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفة، فلعل السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بما عن الجنس، فأجاب بقوله: هِيَ عَصَايَ أى: هِيَ جنس هذا الفرد، ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال بما عن الوصف، فأجاب بالصفة بقوله أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا إلخ، فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال؛ لأن يكون عن الجنس وعن الصفة.

(قوله: للتهويل) أى: التخويف كما في قول القائل أمير المؤمنين بأمرك بكذا تمويلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الإمارة للمؤمنين ليمثل أمره.

(٢) طه: ٧٨.

(١) طه: ١٨.

أو التعجب، أو الإشهاد في قضية، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

### [أغراض التعريف]:

(وأما تعريفه: أي: إيراد المسند إليه معرفة-وإنما قدم هاهنا التعريف،....

(قوله: أو التعجب) أي: إظهار العجب من المسند إليه، إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر، وذلك كما في قولك: صبي قاوم الأسد، فلا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد، لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه، ثم إن تقدير هذا المضاف وهو إظهار إنما يحتاج له على النسخة التي فيها التعجب، وأما على نسخة، أو التعجب -بزيادة الياء المثناة- فلا يحتاج له؛ لأن التعجب من الشيء هو إظهار التعجب منه (قوله: والاستشهاد في قضية) أي: أو لأجل أن يتعين عند الإشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة، هل باع هذا بكذا مثلاً فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان، لأجل أن يكون زيد متعيناً في قلب الناقل على الشاهد، فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلاً للإنكار والتغليظ للناقل.

(قوله: أو التسجيل على السامع) أي: كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد: نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا- فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلاً للإنكار، بأن يقول للحاكم عند التسجيل إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري؛ فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الإعذار فيه، وأعلم أن المصنف ترك هنا قوله: أو نحو ذلك اكتفاء بذكره في الحذف. لا لكونه استوعب نكات الذكر؛ لأن مقتضيات الخصوصيات ليست سماعية بل المدار على الذوق السليم فما عده الذوق مقتضياً لخصوصية عمل به، وإن لم يذكره أهل الفن

### [تعريف المسند إليه]:

(قوله: أي إيراد إلخ). أي: وليس المراد بتعريفه جعله معرفة؛ لأن ذلك وظيفة الواضع بخلاف الإيراد معرفة فإنه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد

وفي المسند التنكير؛ لأن الأصل في المسند إليه التعريف، وفي المسند التنكير  
(فبالإضمار؛ .....)

(قوله: وفي المسند التنكير) أى فقدم في كل ما هو الأصل فيه وإنما كان الأصل في  
المسند إليه التعريف لأنه محكوم عليه، والحكم على المجهول غير مفيد، وكان الأصل في  
المسند التنكير لأنه محكوم به، والحكم بالمعلوم لا يفيد فالتقصيد إذن إثبات حالة مجهولة  
لذات معينة واعتراض بأن المتوقف عليه الإفادة جهل ثبوته للمحكوم عليه لا جهله في  
نفسه، فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع. وأجيب بأن المراد لا يفيد إفادة تامة  
وذلك؛ لأن كمال الإفادة يتوقف على جهله في نفسه، كما يتوقف على جهل ثبوته  
للمحكوم عليه، فإذا كان مجهولا في نفسه أيضا كانت الإفادة أكثر. اهـ. سم.

ووجه الشيخ عبد الحكيم: أصالة التعريف في المسند إليه بأن المقصود الحكم  
على شيء معين عند السامع، وأصالة التنكير في المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه  
لشيء، وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله: لأن الأصل) أى:  
الراجح في نظر الواضع أو الغالب الكثير.

### [تعريفه بالإضمار]:

(قوله فبالإضمار لأن إلخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها،  
ولهذا ذكرها في المفتاح والإيضاح، وكان المصنف ظن هنا أن نكتة الخاص تكفى لإيراد  
العام؛ لأن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص وليس كذلك؛ لأن طلب الخاص إنما  
يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص، وإن كان لا  
يحصل إلا ضمنه ونكتته كما في الإيضاح قصد المتكلم إفادة المعاطب إفادة كاملة.  
اهـ. يس.

واعترض الحفيد على قوله: وأما تعريفه فبالإضمار بأن الفاء بعد أما إنما تدخل  
على الجواب، وبالإضمار لا يصلح للجواب؛ لأنه مفرد في محل الحال فالأولى أن تدخل  
على قوله: لأن المقام؛ لأنه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق؛ لأن المراد بيان  
الأسباب المتضمنة للتعريف وهى مدخول اللام، وأجيب بأن الفاء مقدمة من تأخير والأصل،

لأن المقام للتكلم) نحو: أنا ضربت (أو الخطاب) نحو: أنت ضربت، أو الغيبة،  
نحو: هو ضرب؛ لتقدم ذكره؛ إما لفظاً، أو تحقيقاً، .....

وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام للتكلم أو أن الجار والمهرور غير مبتدأ محذوف،  
والجملة هي الجواب والتقدير، وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار؛ وقوله لأن المقام علة  
لمحذوف ما عوِّذ مما قبله تقديره وتعريفه بذلك؛ لأن المقام إلخ - كذا أجاب بعضهم،  
والأحسن ما ذكره عبد الحكيم من أن الفاء عاطفة على محذوف من عطف المفصل  
على المحمل والأصل، وأما تعريفه فلإفادة المعاطب أتم فائدة فبالإضمار لكذا وبالعلمية  
لكذا إلخ، وحينئذ يندفع الاعتراضان.

(قوله: لأن المقام للتكلم) فإذا قيل: من أكرم زيدا؟ وكنت أنت المكرم له  
فتقول: أنا ولا تقول: فلان، وإن كان المكرم له المعاطب قلت أنت وإن كان عمرا  
الغائب وكان تقدم له ذكر قلت هو؛ وقوله: لأن المقام للتكلم أى: ولا يشعر بخصوص  
التكلم، وكذا الخطاب والغيبة إلا الضمير، وهذا لا ينافي في أن الاسم الظاهر يشعر  
بالتكلم والغيبة والخطاب، إلا أنه ليس نصا في ذلك فقول الخليفة أمير المؤمنين: فعل كذا  
يحتمل التكلم، ويحتمل الإخبار عن غيره فليس نصا في التكلم بخلاف أنا ضربت فإنه  
نص في ذلك - كذا قرر شيخنا العدوي، وعبارة عبد الحكيم قوله: لأن المقام للتكلم  
أى: لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم، وعن المعاطب من حيث  
إنه مخاطب، وعن الغائب من حيث إنه غائب، فلا يرد أن مقام التكلم متحقق في قول  
الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الإضمار، وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام إلى  
الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المعاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا تخاطب  
به واحدا منها، وأن الغيبة وهى كون الشيء غير متكلم، ولا مخاطب لا تستدعى  
الإضمار، فإن الأسماء الظواهر كلها غيبة (قوله: نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا  
والتاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا،  
وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة أى: وإنما كان المقام  
للغيبة لتقدم ذكره أى ذكر مرجعه (قوله: تحقيقا) نحو: زيد يضرب، وجاء زيد وهو

أو تقديراً، وإما معنى؛ لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال، وإما حكماً (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحداً كان أو أكثر؛ .....

يضحك (قوله: أو تقديراً) نحو: في داره زيد، فزيد مبتدأ ورتبته التقديم، وحينئذ فالمرجع متقدم تقديراً، ونحو: ضرب غلامه زيد (قوله: لدلالة لفظ عليه) نحو ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup> فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله: أو قرينة حال) كما في قوله تعالى ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا لَكَ﴾<sup>(٢)</sup> أى: الميث بقرينة أن الكلام في الإرث.

(قوله: وإما حكماً) كما في: ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر، لكن في حكم المتقدم؛ لأن وضع الضمير أن يرجع للمتقدم، فإن آخر لفرض التفصيل بعد الإجمال كان في حكم المتقدم، واعلم أن الضمير إذا عاد على متقدم: فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب، وتارة يعود عليه باعتبار لفظه، لا باعتبار معناه نحو: عندي درهم ونصفه أى: ونصف درهم آخر لا الأول الذى أخبرت أنه عندك، ونحو: باب الاستخدام، والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم في الاستخدام له معنيان فأكثر، بخلاف ذاك، وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾<sup>(٣)</sup> فالهاء لا تعود على معمر المذكور؛ لأن المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه؛ لأنه لا يصح أن يقال: ولا ينقص من عمر معمر آخر؛ لأن الفساد باق، ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات، فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى: ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٤)</sup> . اهـ .

يس.

(قوله: وأصل الخطاب) أى: ضمير المخاطب أى: اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحداً كان أو أكثر، فالواجب بحكم الوضع أن

(٢) النساء: ١١ .

(١) المائدة: ٨ .

(٤) المائدة: ٨ .

(٣) فاطر: ١١ .

لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين .....

يكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وفي قوله عليه الصلاة والسلام: كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته<sup>(٢)</sup> فإن الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين، ثم إن قول المصنف وأصل الخطاب إلخ توطئة لقوله: وقد يترك إلخ، وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الإضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام للحاضر، وأن المعارف في الجملة الأصل فيها الوضع لتستعمل في معين يخاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين إلى غيره فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومعد لذلك ببيان هذا الأصل (قوله: لأن وضع المعارف) أى: لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على بمعنى اللام أى: لتستعمل في معين بالشخص أى: وضمير المخاطب من المعارف وإذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى، وأورد عليه المعروف بلام العهد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة، والكلام في معرفة ليست كذلك وهى المعرفة بالنظر للفظ والمعنى، أو يقال أن المعروف بلام العهد الذهني مستعمل في الجنس وهو معين في نفسه وإن كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين، ولا يرد على هذا الجواب الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر؛ لأن تعيين الجنس معتبر في المعروف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان الجنس في كل منهما متحققا في فرد غير معين، ثم إن هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كلى عام، واستعملت في كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقة

(١) البقرة: ٢١.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم من حديث ابن عمر رضى الله عنهما وكذلك أخرجه أبو داود والترمذى وأحمد في مسنده وهو في صحيح الجامع.

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أى: غير معين<sup>(١)</sup>؛ (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) .....

لجماعة منهم الشارح. قال العصام: ويلزمهم كون المعارف مجازات لا حقائق لها ورد بأنه إن كان استعمال اسم الكلى في ذلك الجزئى من حيث إنه فرد من أفرادها فهو حقيقة، وإن كان استعمال اسم الكلى في ذلك الجزئى من حيث أنه مشابه له في التعيين كان ذلك مجازاً، لكن له حقيقة بناء على أنه يكفى في الحقيقة مجرد الوضع، وإن لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله: مع أن الخطاب) أى: ولأن الخطاب إلخ فهو علة ثانية وهى قاصرة على المدعى (قوله: توجيه الكلام) أى: إلقاؤه (قوله: إلى حاضر) أى: من حيث إنه حاضر بأن يكون فيه إشارة إلى حضوره أى: والحاضر كذلك لا يكون إلا معيناً، فتم قول المصنف: وأصل الخطاب أن يكون لمعين، واندفع بقولنا كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون الحاضر إلا معيناً مع أنه يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لأحدهم مبهماً.

(قوله: وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب -وفيه نظر؛ لأن الخطاب متعد بنفسه، فالأولى أن يقول لمعين بلام التقوية؛ لأنه يقال مخاطبه والخطاب له ولا يقال مخاطب معه، وأجيب بأن الظرف حال من الخطاب أى: كائناً مع معين، وفي ذلك الجواب نظر، فإن الخطاب في حال كونه كائناً مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره للتناقض بينهما، ويمكن الجواب بأننا نجعل الكائن بمعنى ما من شأنه أن يكون، وحينئذ فلا نظر وجعل الشارح الضمير في يترك للخطاب دون الأصل مع أنه الظاهر لقرب المرجع.

(قوله: إلى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك. وفيه نظر؛ لأن الترك لا يتعدى إلى وأجيب بأنه ضمن الترك معنى الإماله والتوجيه والتقدير، وقد يحال أى يوجه

---

(١) فيبدل على العموم البدلى بطريق المجاز أو الحقيقة، وقيل: إن ذلك من الإعراج على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ الظاهر فيه ولو يرى أن كل أحد، ومثل هذا هو الذى يُعد من وجوه البلاغة في هذا الباب لما فيه من تلك المزية الظاهرة، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتي، واستعمال ضمير الجمع في الواحد، وهو ذلك مما لا يدخل في المعاني النحوية للضمائر. [انظر بقية الإيضاح: ٨٤/١].



.....

الخطاب الذى من شأنه أن يكون لمعين إلى غيره إن أريد التضمين النحوى، أو قد يترك  
الخطاب مع معين مُمالاً إلى غيره إن أريد التضمين البياى: وهو أن يجعل الوصف  
المأخوذ من الفعل المتروك حالاً من مرفوع الفعل المذكور، وحاصل ما قاله المصنف أن  
الخطاب الذى شأنه أن يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص، ويراد منه  
مطلق مخاطب على طريق جهاز المرسل والعلاقة الإطلاق؛ وذلك لأن ضمير المخاطب  
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن إرادة الغير حين إرادته على ما هو المختار أو  
موضوع لمعين كلى، لكن بشرط استعماله فى جزئياته المعينة فالخطاب إذا لم يقصد به  
المعين يكون مجازاً على كلا التقديرين، ثم إن قول الشارح أى غير معين يشير إلى أن  
الضمير هو غيره عائد على المعين وهو غير متعين، إذ يصح أن يعود إلى الخطاب مع  
معين وغيره هو الخطاب لغير معين، بل ذلك هو الأولى؛ لأن الخطاب هو المحدث عنه؛  
ولأنه يلزم تشتت الضمائر على ما ذكره الشارح؛ لأن الضمير فيما قبله وما بعده عائد  
على الخطاب- كما ذكره الشارح، وقد يقال: بل ما ذكره الشارح أولى لما فيه من  
قرب المرجع، بل يقال جعل الضمير فى غيره راجعاً للخطاب يوهم أن المعنى قد يترك  
الخطاب إلى غير الخطاب كالفية، مع أن المقصود قد تترك أصالة الخطاب لمعين إلى غير  
المعين- قيل: إن ترك الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر، بل هو عند التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر، فإن قوله: ولو ترى  
الظاهر فيه ولو يرى كل أحد- إذا علمت هذا- فذكر المصنف ذلك الكلام هنا يخل  
بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر، والجواب أنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير  
معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنه ليس هنا شيء داع إلى إيراد  
الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعى الظاهر وروعى مطابقة الداعى  
الغير الظاهر، بل ليس هنا إلا مجرد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لداع وهو تعميم  
الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر الموجود هنا فى كونه خلاف مقتضى  
الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر، ولا نسلم أن التوجيه

على سبيل البديل (لحو): ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ لا يريد بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾ مخاطبا معنا قصدا إلى تفضيع حالهم (أى: تناهت حالتهم في الظهور) .....

المذكور من وضع المضمّر موضع المظهر، إذ ليس وضع المضمّر موضع المظهر بمحرد صحة إقامته مقامه إذ كل مضمّر يصلح لذلك، بل أن يكون المقام مقام المظهر، فأقيم المظهر مقامه، وليس مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله: على سبيل البديل) أى: على سبيل التناول دفعة، وإنما كان عمومه في تلك الحالة بدليا لا شموليا إشارة إلى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالتكرات في العموم، بل يصاحبه الأفراد المناسب للتعين، ثم إن العموم البدلي في الضمير المفرد والمثنى ظاهر، وأما في ضمير الجمع نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(١)</sup> فالظاهر أنه شمولي لا بدلي، ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع. قاله ابن يعقوب والفنارى.

قال يس أقول: ولا يشكّل بأن ذلك يجعل الضمير شائعا؛ لأن هذا أمر عارض في الاستعمال ليس بحسب الوضع. ونظائره كثيرة مما لا تحفى (قوله: ولو ترى) (إخ) فيه أن (لو) للتعليل في الماضي وإذ ظرف له مع أن تلك الحالة في الحشر، وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة لتحقيق وقوعها منزلة الماضي، فاستعمل فيها: لو وإذ على سبيل المجاز أى: لو ترى يا من تتأتى منه الرؤية وقت كون المجرمين ناكسي رءوسهم أى: لو ترى ما حل بهم في ذلك الوقت من الحالة الشنيعة وجواب لو محذوف أى: لرأيت أمرا فظيما (قوله: لا يريد) الأليق بالأدب ليس المراد أو لا يراد بقوله إخ، وقوله مخاطبا معنا أى: بل المراد مطلق مخاطب (قوله: قصدا) علة لقوله لا يريد، وقوله: إلى تفضيع حالهم أى: بيان فظاعة حالهم من قطع الأمر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله أى: تناهت حالتهم إخ) هذا بيان لما أفهمه قوله ليعم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد، والمراد بحالتهم ما يطرأ عليهم في وقت تنكيس الرءوس

لأهل المحشر إلى حيث يتمتع خفاؤها، فلا يختص بها رؤية راء دون راء، وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أى: بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب، بل كل من يتأني منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض النسخ: فلا يختص بها؛ أى: برؤية حالهم مخاطب، أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف.

(وبالعلمية) أى: تعريف المسند إليه بإيراده علما-وهو ما وضع لشيء مع

جميع مشخصاته؛ .....

لأجل الخوف والوجل من أهوال القيامة من رثاء الهيئة واسوداد الوجه وغيرته وصفرته، وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله: لأهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أى: اجتماعها كما في المختار (قوله: إلى حيث) متعلق بتناهت أى: إلى حالة يتمتع خفاؤها بسبب الإلتصاح (قوله: فلا يختص بها) أى بتلك الحالة (قوله وإذا كان) أى: حالهم كذلك لا يختص به رؤية راء (قوله: فله مدخل) أى: حظ ونصيب (قوله: على حذف المضاف) أى: أنه على نسخة بما فالضمير لحالتهم، ولا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف، إما قبل ضميرها، أو قبل مخاطب، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤية، فإنها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها.

### [تعريفه بالعلمية]:

(قوله: بإيراده علما) أشار بذلك إلى أن العلمية مصدر المتعدي، ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد- قاله عبد الحكيم، وحاصله أن الفعل اللازم عُلِمَ بالضم معناه صار علما والمتعدي عُلِمَ بالتشديد معناه جعله علما، والعلمية مصدر المتعدي فمعناها الجعل علما، وحينئذ فقول المصنف: وبالعلمية معناه وتعريفه بجعله علما، والمراد بجعله علما إيراده علما؛ لأنه هو الذى يصنعه البليغ لا وضعه علما؛ لأن هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بإيراده علما الباء للتصوير أى: إنه تصوير للعلمية أى: إنها مصورة بما ذكر لا بوضعه علما (قوله: من جميع مشخصاته) أى: إن العلم وضع للشيء وهو الذات مثلا، ولمشخصاته فهي جزء من الموضوع له، لا ألها أمر زائد على الموضوع

له بحيث يكون الموضوع له الشيء، والمشخصات حاصلة بطريق التبع، واعترض هذا التعريف بأنه يقتضى أن يكون استعمال العلم مجازاً عند تبدل المشخصات؛ لأن صفات الطفولة الحاصلة عند الوضع تزول عند الشبوية والشيخوخة، كصغر الأعضاء وعدم النطق وعدم التمييز، فإن هذه كلها تزول عند الشبوية والشيخوخة مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعاً، وأجيب بأن المراد المشخصات المشتركة بين جميع أحواله التى يتحقق بها جزئيه وتُمنع من وقوع الشركة فيه: كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص، ولا شك أنها أحوال لازمة له فى سائر الأحوال مشخصة له فهى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما يتبدل، والحاصل أن المراد بالمشخصات المعتبرة جزءاً من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هى ذات وهى التى لا تقوم للذات بدونها وعبرة عبد الحكيم المراد بالمشخصات: أمارات الشخص لا موجباته؛ لأن الشخص هو الموجود على النحو الخاص أو على حالة تقارنه أو تتبعه، والأعراض والصفات: كالكم والكيف أمارات يعرف بها الشخص كما تقرر فى محله فتبدل المشخصات لا يوجب تبدل الشخص، واعترض أيضاً بأنه لا يتأتى فيمن يسمى ولده الذى لم يره، فإنه لم يطلع على جميع مشخصاته، والذى يتعقله حين التسمية من أوصافه وأحواله أمور كلية لا تفيد تشخصه؛ لأن ضم كلى وهو ما تعقله من الأوصاف إلى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه، وأجيب بأنه لا يتعين فى الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئى، بل يكفى ملاحظتها بوجه كلى ينحصر فى ذلك الجزئى، وحاصله أن معرفة المشخصات ولو إجمالاً بوجه عام تكفى فى وضع العلم، واعترض أيضاً بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس؛ لأنه موضوع للماهية ولا مشخصات لها، إذ لا وجود لها فى الخارج حتى يكون لها مشخصات، وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع مشخصاته، وأجاب العلامة السيد فى حواشى المطول بأن هذا تعريف لما علميته حقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس، فإن علميته حكمية حتى صرح النحاة بأن علمية الجنس إنما تعتبر

(لإحضاره) أى: المسند إليه (بمعناه) أى: بشخصه .....

عند الضرورة، ولك أن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص، والذهنية بالنسبة لعلم الجنس، ولا تقصرها على الذهنية ولا على الخارجية ولا نريد بها جميع المشخصات (قوله: لإحضاره أى المسند إليه) أنت خبر بأن المسند والمسند إليه قد سبق ألحما من أوصاف اللفظ، فقوله: وتعريفه بالعلمية الضمير للمسند إليه. بمعنى اللفظ، ولا شك أن المحضر في ذهن السامع هو المعنى؛ لأنه هو المحكوم عليه فقوله لإحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند إليه أولاً. بمعنى اللفظ وإعادة الضمير عليه. بمعنى المدلول، أو على حذف المضاف أى: لإحضار مدلوله (قوله: بمعناه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أى حال كون المسند إليه ملتبسا بمعناه أى: تعيينه وتشخصه، وأورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف أنه لا يظهر فيما إذا كان المعاطب لا يحيط بالمسمى كما في المثال الآتى، فإن المعنى الذى وضع له لفظ الجلالة لا يتأتى حضوره عند السامع بمعناه لعدم العلم بذاته والإحاطة بجميع صفاته، وأجيب بأن المراد بالإحضار بالعين ما يتناول إحضار الموضوع له بوجه جزئى كإحضاره بذاته ومشخصاته أو بوجه كلى ينحصر فيه، فالأول: كزيد، والثاني: كللفظ الجلالة، فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع ككونه واجب الوجود مخالفا للعالم، وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا، فالمدار في حضوره في النفس بمعناه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه، ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن، وبهذا ظهر أنه يمكن إحضاره تعالى بمعناه في الذهن، ثم إن المراد بإحضاره في ذهن السامع التفات نفسه إليه وتوجهها إليه، ولا شك أن النفس إذا سمعت تلتفت إلى المعنى وإن كان حاضرا فيها فلا يرد أنه إذا قيل: جاء زيد حال حضور المسند إليه في ذهن السامع لم يوجد إحضار، وأورد على التعليل المذكور أيضا أنه لا يصدق على علم الجنس، إذ لا تعين ولا تشخص فيه، وأجيب بأن المراد بتعيينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ما سلف أو يقال الكلام فيما علمت علمته حقيقة فلا يرد العلم الجنسى، أو أنه

بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه؛  
نحو: رجل عالم جاعى (فى ذهن السامع ابتداء) .....

لا يلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا أن كل علم يفيد ذلك (قوله: بحيث يكون إلخ)  
تفسير لإحضار المسند إليه بعينه وبيان للمراد منه وتوضيح ما قاله الشارح أنك لو  
عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه، إذ لا يفهم  
من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم إلا رجل متصف بالعلم أو الفضل ومتمثل؛ لأن  
يكون هو زيدا أو غيره نعم هو مميز له بعض تمييز لإفادته أن الجاعى رجل متصف  
بالفضل أو العلم بخلاف ما إذا قلت: زيد جاعى، فإنه حينئذ يميزه عن جميع ما عداه،  
(قوله: واحترز بهذا) أى: القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل  
للعين الجنس لا اسم الجنس، فالأولى أن يقال عن إحضاره بجنسه فى ذهن السامع  
ابتداء، وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup>  
واعترض بأن الإحضار فى ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس، فلا خصوصية للعلم  
بذلك كما فى: رجل حاكم فى البلد جاعى، ولم يكن فى البلد إلا حاكم واحد،  
وأجيب بأنه ليس فى كلامه ما يفيد حصر الإحضار المذكور فى العلم، بل المفهوم منه  
أن الإحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافى أنه يحصل بغيره؛ لأنه لا يشترط فى النكته  
أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به، بل يكفى وجود المناسبة بينهما  
وحصولها به وإن أمكن حصولها بغيره، أو يقال المراد بالإحضار فى كلام المصنف  
الإحضار من حيث الوضع، والإحضار فى المثال المذكور عارض من حيث انحصار  
الوصف المذكور لا من حيث الوضع (قوله: نحو رجل عالم جاعى) الشاهد فى قوله  
رجل، وإنما أتى بعالم لأجل صحة الابتداء بالنكرة، فالتعبير عن ذات المسند إليه برجل  
وإن تعين بالقرينة أنه زيد- لا يفيد حضوره فى ذهن السامع إلا من جهة الجنسية المنافية  
من حيث هى للشخصية.

(١) الأعلى: ١.

أى: أول مرة، واحترز به عن نحو: جاعق زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى: بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره، واحترز به .....

(قوله: أى أول مرة) فيه إشعار بأن نصب ابتداء على الظرفية، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدرية أى إحضار ابتداء وأورد على كلام المصنف أنه منقوض. بمثل: جاء زيد وزيد حقيق بالإكرام، فإن العلم الثانى يفيد الإحضار ثانياً لا ابتداءً فيكون مساوياً للضمير، وأجيب بأن كلامه لا يقتضى أن العلم لا يفيد إلا الإحضار المذكور، بل معناه أنه إذا أريد الإحضار ابتداء لا يؤتى إلا بالعلم، وهذا لا يناق أنه يؤتى به للإحضار ثانياً، ولا يرد ما ذكر إلا لو قال التعريف بالعلمية لا يكون إلا للإحضار المذكور (قوله: عن نحو جاعق إلخ) أى: مما فيه الإحضار بضمير غائب عائد إلى العلم، وانظر لم لم يقل عن إحضاره بضمير الغائب نحو: جاعق إلخ، كما صنع فى سابقه ولاحقه فتأمل.

(قوله: وهو راكب) أى: فالضمير أحضر الذات ملتبسة بالتعيين فى ذهن السامع، ولكن هذا الإحضار ثانوى؛ لأن الضمير متوقف على المرجع، فالمرجع مفيد للتعيين أولاً والضمير مفيد له ثانياً، فإن قلت ما معنى إحضار الذات ثانياً مع أنها أحضرت أولاً والحاضر لا يحضر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال؟ وأجيب بأن المراد بالإحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولاً لا يناق حضوره ثانياً. بمعنى التوجه إليه، أو المراد أنه إحضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال: إن الإحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولاً للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل - تأمل.

(قوله: مختص به) أى باسم مقصور على المسند إليه لا يتجاوز به غيره. بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث إلخ القصد من الحيثية التفسير (قوله: بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أى: وضع هذه الذات المخصوصة، وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الأعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة، وهذه الحيثية اندفع ما أورد على المصنف من أن الأعلام المشتركة يصدق عليها أنها أعلام، ولا تعيين شخص مدلولها، وحاصل الجواب أنها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه،

عن إحضاره بضمير المتكلم، أو المخاطب، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف  
بلام العهد .....

واعترض بأن الوضع العام قد يدخل الأعلام الشخصية كما في أسماء الكتب بناء على  
المختار من ألها أعلام أشخاص لا أعلام أجناس، وذلك أنه لو كان الواضع شخصياً لزم  
أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة، بل مجازاً وهو بعيد، وحينئذ  
فاسم كل كتاب: كالبغاري علم شخص، مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا  
يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره، بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك  
الأفراد؛ لأن الوضع واحد إلا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام  
ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه، اللهم إلا أن يجعل مسمى الكتاب الألفاظ لا  
النقوش فيندفع الإيراد؛ لأن الموضوع له، وإن كان لفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا  
يعد في العرف غير لفظه، بل يقال في العرف في تلك الألفاظ الصادرة من المصنف ومن  
غيره إنما ألفاظه؛ لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه  
يتعدد محله فالإشكال باق . ا هـ . سم .

(قوله: عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب) نحو: أنا ضربت زيداً، وأنت  
ضربت عمراً، فإن إحضار المسند إليه في ذهن السامع بأنها أنت، وإن كان ابتداءً إلا أنه  
ليس باسم مختص به؛ لأن أنا موضوعة لكل متكلم، وأنت موضوعة لكل مخاطب (قوله:  
واسم الإشارة) نحو: هذا ضرب زيداً، فإن هذا وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع  
ابتداءً إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن ذا موضوعة لكل مشار إليه.

(قوله: والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فإن الذي، وإن أحضر المسند  
إليه في ذهن السامع ابتداءً إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن الذي موضوع لكل مفرد  
مذكر (قوله: والمعرف بلام العهد) أى: الخارجى نحو ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾<sup>(١)</sup> فإن  
الذكر وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداءً إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن

(١) آل عمران: ٣٦.



والإضافة؛ وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية، وإلا فالقيد الأخير مغبى عما سبق، .....

المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد ومخرج المعرف بلام الحقيقة، والمعرف بلام العهد الذهني فإنهما في حكم النكرة (قوله: والإضافة) أى: المهدية الخارجية نحو: جاء غلامى إذا لم يكن له إلا غلام؛ لأن المعرف بالإضافة صالح لكل فرد، واعتراض على الشارح بأن المعرف بلام العهد الخارجى، والمعرف بالإضافة يحتاج إلى العلم بالمعهد، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة، وحينئذ فالإحضر في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح، وإذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة عارضة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به، وأجيب بأن المراد الاختصار باللفظ، والإحضر الأول الذى في العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ، بل بالعلم بالمعهد وبالصلة، وحينئذ فالإحضر باللفظ لا يكون إلا أولاً وفيه أن المعهد الخارجى قد يكون إحضاره أولاً باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولاً، ثم يعرف بلام العهد نحو: جاءنى رجل فأكرمت الرجل، إلا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الإحضر باللفظ، بل تقدم الإحضر مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال إحضاره أولاً ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب، فإن جنس إحضاره أولاً باللفظ؛ لأنه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الأمر أنه عمن في الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما . ا هـ . سم .

(قوله: وهذه القيود) أى: الثلاثة وهى إحضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال: إن القيد الأخير يغنى عن القيدين قبله؛ لأنه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الإحضر له بعينه ابتداء (قوله: لتحقيق) أى: إيضاح مقام العلمية والمراد بمقامها الأمر الذى يقتضى إيراد المسند إليه عاما كإحضاره في ذهن السامع ابتداء، وقوله لتحقيق مقام إلخ أى: لا للاحتراز أى: إن المقصود منها إيضاح المقام لا للاحتراز فلا ينافى أن الاحتراز حاصل، لكن ليس مقصودا (قوله: وإلا فالقيد إلخ) أى: وإلا نقل إلها لتحقيق مقام العلمية، بل قلنا إلها للإخراج فلا يصح؛ لأن القيد الأخير يغنى عن القيدين السابقين قبله في الإخراج، فما مخرج بما يخرج به؛ لأن

وقيل: احترز بقوله: ابتداء عن الإحضار بشرط كما في الضمير الغائب، والمعرف بلام العهد فإنه يشترط تقدم ذكره، والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة؛ وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك، حتى العلم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup>) فالله أصله: الإله؛ .....

إحضار الشيء باسمه المختص به إحضار له بعينه أول مرة فلا يكون إلا عاماً، فإن قلت: لا نسلم أنه يغني عنهما في الإخراج، ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى، ولا يفيد إحضار الذات العلمية ابتداء قلت: هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع؛ لأنه ليس بعلم، بل صفة (قوله: وقيل احترز إلخ) هذا مقابل لقوله أي: أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء، وليس جواباً عن قوله، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق، وحينئذ فكان المناسب في المقابلة أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء، أي: بلا شرط وهو احتراز عن الإحضار إلخ.

(قوله: كما في الضمير الغائب إلخ) أي: وكاسم الإشارة، فإنه يشترط الإشارة الحسية معه، والمعرف بالإضافة العهدية فإنه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله: لأن جميع طرق التعريف كذلك) أي: مشروطة بتقدم شيء (قوله: حتى العلم) أي: فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضاً مع أنه المقصود، وهذا الرد ظاهر إن أريد بالشرط أي: شرط كان ليشمل العلم بالوضع، فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي: من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال: هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به؛ لأنه ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على أن معناه ما ذكر، ولصاحب هذا القيل أن يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود إلخ: بأن يقول: إن القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلمية لا للاحتراز، وإلا فما قبله يغني عنه.

(قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبراً أوّلاً<sup>(٢)</sup> وأحد خبراً ثانياً أو بدلاً من الله، بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا

(٢) في المطبوعة: أولاً.

(١) الإخلاص: ١.

حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف .....

استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه - كما ذكره الرضى، ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثانيًا والجملة خبره، وتعتبر الأحذية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أى: أنه لا تركيب فيه أصلاً وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى، ولا يكون مثل: زيد أحد، والشاهد إنما هو على الإعراب الثانى فى إيراد المسند إليه علماً لأجل إحضاره فى ذهن السامع ابتداء بجميع شخصياته التى قام عليها الدليل: كالقدرة ونحوها باسم خاص به تعالى، ووجه كونه علماً أنه وضع من أول الأمر للذات كما عليه أئمة الدين، وأما على الإعراب الأول فلا شاهد فيه؛ لأن لفظ الجلالة لم يقع مسنداً إليه، بل مسنداً (قوله: حذفت الهمزة)<sup>(١)</sup> أى: تخفيفاً، لكن إن كان الحذف بعد إلقاء حركتها على اللام كان الحذف قياسياً؛ لأنها قبل ذلك متعاضية بالحركة ويكون الإدغام غير قياسى لتحرك أول المثليين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة؛ لأن المحذوف قياساً فى قوة المذكور، وإن كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسى ويكون الإدغام حينئذ قياساً لسكون أول المثليين، وعدم الحاجز بينهما أصلاً (قوله: وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين.

الأول: أن معنى التعويض الإتيان بالشىء عوضاً، فيقتضى أنه غير موجود فى الكلمة، وإلا لزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض.  
الثانى: أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزة فى قولنا: الإله، واللازم باطل فيهما، والجواب: أن المراد بالتعويض فى قوله وعوض عنها إلخ: قصد

---

(١) والله: أصله إلهة على فعال بمعنى مفعول؛ لأنه مألوه لأنه موم به، فلما أدخلت عليه الألف واللام حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة فى الكلام. ولو كانت عوضاً منها لما اجتمعتا مع المعوض منه فى قولهم الإله. وقال ابن القيم: واسم (الله) دال على كونه مألوماً معبوداً تولاه الخلائق محبة وتمظيماً وعضوفاً وفرعاً إليه فى الحوائج والنوائب وذلك مستلزم لكمال ربوبيته ورحمته المتضمنة لكمال الملك والحمد. انظر: لسان العرب (١/١٥١) مادة (أله)، ومدارج السالكين لابن القيم (١/٣٢).

ثم جعل علما .....

العوضية أى: ثم بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها أى: ثم أدغم ثم فحتم وعظم، ثم جعل علما ففى الكلام حذف.

ثم اعلم أن هذا الترتيب إنما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجى، وبعضهم أجاب بجواب آخر وهو: أن أل فى قوله أصله إله من الحكاية لا من المحكى، فمراده أن أصله إله منكر وإنما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدأ لإفادة الحصر كما فى: زيد الأمير ردا على من يقول: أصله لاه (قوله: ثم جعل علما) أى: شخصا ثم لا يخلو إما أن يريد أنه علم بالوضع، أو بالغلبة الحقيقية، أو التقديرية، فإن أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله، وأشكل على القول بأن الواضع البشر؛ لأن الوضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره، وأجيب بأن الوضع إنما يتوقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه، وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة، وإن أراد أنه علم بالغلبة الحقيقية أشكل من جهة أن العلم بالغلبة الحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال فى غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال، وأجيب بأن الحكم عليه بالغلبة بالنظر لأصله وهو إله، والشئ مع أصله بمنزلة لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر وإله فى الأصل اسم لكل معبود ثم غلب منكر، أو بعد إدخال أل عليه على الخلاف فى ذلك على الذات العلية، وإن أراد أنه علم بالغلبة التقديرية فلا إشكال والحاصل أنه اختلف فى لفظ الجلالة، فقليل: علم بالوضع، وقيل: بالغلبة الحقيقية، وقيل: بالغلبة التقديرية، والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر، وتقدم الجواب عنه، والثانى مشكل أيضا، وتقدم الجواب عنه، والثالث: ظاهر لا غبار عليه، ثم إن ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكر، ثم جعل علما إلخ- بخلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ الله وضع للذات العلية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه، ومن غير اشتقاق له من شئ كما نقل عن سيويه.

للذات الواجب الوجود الخالق للعالم، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له؛ وكل منهما كلى المحصر في فرد فلا يكون علما؛ لأن مفهوم العلم جزئى؛ وفيه نظرا؛ لأننا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا: لا إله إلا الله - كلمة توحيد، ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد؛ لأن الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة.

(قوله: للذات) أى: المعلومة لكل أحد المعينة بكونها واجبة الوجود إلخ؛ فقوله الواجب إلخ: بيان للذات المسماة، وليس معتبرا في المسمى وإلا كان المسمى بمجموع الذات والصفة، وأنه ليس كذلك؛ لأنه يقتضى أن يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتى رده، بل المسمى الذات وحدها قاله سم.

إن قلت: هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع للشئ مع جميع مشخصاته. قلت: قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هى ذات المقتضى لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمة أو حادثة، وحيث لفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث إنها ذات كالوجود، وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فأمور زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث إنها ذات، وحيث فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله: الواجب الوجود) أى: التى وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لا أزلا ولا أبدا.

(قوله: وزعم بعضهم) هو الشارح الخلقالى (قوله: اسم) أى: وليس بعلم؛ لأن مفهوم العلم جزئى وهذا مفهومه كلى كما قال. (قوله: لمفهوم الواجب لذاته) الإضافة بيانية، والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره في وجوده. وقوله: للعبودية له أى: لكون الغير يعبد (قوله: وكل منهما) أى: من هذين الأمرين اللذين وضع لهما اللفظ كلى (قوله: فلا يكون) أى: لفظ الجلالة علما أى بالوضع فلا يناق أنه على هذا القول قد يجعل علما بالغة (قوله: أنه) أى: لفظ الجلالة (قوله: كيف) أى: كيف يكون اسما للمفهوم الكلى، والحال أنهم قد أجمعوا إلخ أى أنه لا يصح ذلك فهو استفهام تعجى بمعنى النفى (قوله: كلمة توحيد) أى: كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله: لما أفادت التوحيد) أى: لكن التالى وهو عدم إفادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم

## (أو تعظيم أو إهانة) كما في الألقاب .....

وهو كون لفظ الجلالة اسماً للمفهوم الكلى، وقوله لأن الكلى إلخ هذا دليل للشرطية، وقوله من حيث هو كلى أى: لا من حيث انحصاره في الخارج في جزئى معين، وقوله يحتمل الكثرة أى وهى تنافى التوحيد، والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها في الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم، فاندفع ما يقال كان الأول أن يقول يفيد الكثرة؛ لأن الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعاً لا احتمالاً، ثم إن قوله: لو كان لفظ الجلالة اسماً للمفهوم الكلى لما أفاد التوحيد- فيه نظراً؛ لأنه على تقدير وضعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد المعصوص، وحينئذ فالملازمة ممنوعة.

وأجيب بأن المراد لما أفاد التوحيد بذاته أى: باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة واللازم باطل؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يفرقون بين: "لا إله إلا الله"، "ولا إله إلا الرحمن"- من حيث إفادة التوحيد، فيجعلون الأول مفيداً للتوحيد دون الثاني، فدل ذلك الفرق على أن الأول يفيد التوحيد بذاته، وإلا فالقارئ توجد مع كل منهما، وهذا يتبين لك فساد ما قيل إن إفادة "لا إله إلا الله" التوحيد إنما هى بحسب الشرع- لا بحسب اللغة.

(قوله: أو تعظيم أو إهانة) لم يقل تعظيمه أو إهنته؛ لأنه قد يقصد بإيراده علماً تعظيم غير المسند إليه، أو إهنته كـ: أبو الفضل صدقك، وأبو جهل رفيقك، فإن في إيراده علماً تعظيم المضاف للمسند في الأول، وإهانة المضاف للمسند في الثاني (قوله: كما في الألقاب) أى: كالتعظيم والإهانة التى في الألقاب أى: وكالأسماء الصالحة لذلك كما في: على ومعاوية إذا اعتبرناهما اسمين، وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضاً نحو: أبو الخير وأبو الشر، وإنما نص على الألقاب؛ لأنها الواضحة في ذلك؛ لأن الغرض من وضعها الإشعار بالمدح أو الذم، وقد يتضمنهما الأسماء وإن لم يقصد بالوضع إلا تمييز الذات لكونها منقولة عن معان شريفة أو عسيسة: كمحمد وكتب، أو

الصالحة لذلك، مثل: ركب على، وهرب معاوية.

(أو كناية) عن معنى يصلح العلم له، نحو: أبو هب فعل كذا كناية عن

كونه جهنميا؛ .....

لاشتهار مسماها بصفة محمودة أو مذمومة: كحاتم ومادر، وبعد الألقاب في ذلك الكنى: كأي الفضل، وأي الجهل.

(قوله: الصالحة لذلك) أى: للتعظيم أو الإهانة أى المشعة بذلك من حيث إلهام موضوعه لذلك المعنى في الأصل وهذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها؛ لأن اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون إلا صالحا للتعظيم أو الإهانة (قوله: مثل ركب على إلخ) أى: فالإتيان بالمسند إليه علما لأجل الدلالة على تعظيم مسماه، فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لأعذه من العلو والإهانة مأخوذة من لفظ معاوية؛ لأنه مأخوذ من العو وهو صريخ الذئب فذكر الركوب والانحزام ليس لتوقف الإشعار عليه وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانة، بل الإفادة من غيره، ثم إن التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار أنهما لقبان فإلهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين.

(قوله: أو كناية) أى: إنه يوتى بالمسند إليه علما لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له أى: لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية (قوله: نحو أبو هب فعل كذا كناية إلخ) أى: فقولك أبو هب فعل كذا في معنى قولك جهنمى فعل كذا، وتوجيه الكناية في ذلك المثال: أن أبا هب بحسب الأصل مركب إضافي في معناه ملابس للهب أى: النار ملابسة شديدة، كما أن معنى أبو الخير، وأبو الشر، وأبو الفضل، وأبو الحرب - ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابساً للهب كونه جهنميا أى: من أهل جهنم، فإن اللهب الحقيقي هب نار جهنم، فأطلق أبو هب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا، فإذا قلت في شأن كافر مسمى: بأبي هب، أبو هب فعل كذا مریدا بذلك جهنميا فعل كذا - كان كناية من إطلاق اسم الملزوم وهو الذات الملازمة للهب، وإرادة اللازم وهو الجهنمى والحاصل أنك إذا قلت في شأن كافر اسمه أبو هب -

بالنظر إلى الوضع الأول؛ أعني الإضافي؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول؛ وهذا القدر كاف في الكناية.....

أبو هب فعل كذا- فالنكتة في إيراد المسند إليه علما الكناية عن كونه جهنميا، ووجه الكناية أن معنى أبو هب بالنظر للوضع الأول ذات ملازمة للنار، ويلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا، فقد أطلقت اسم الملزوم وهو أبو هب وأردت اللازم وهو كونه جهنميا إفادة عذابه بالنار وغيرهما مما في جهنم (قوله: بالنظر إلخ) أى: والكناية في هذا العلم إنما تكون بالنظر إلى الوضع الأول أى: بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الأول وهو الإضافي، لا بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الثاني وهو العلمي.

(قوله: أعني الإضافي) غير بأعني إشارة لدفع ما يترحم من أن المراد بالوضع الأول الوضع العلمي في قولهم: ما وضع أولا هو العلم، وما وضع ثانيا، إن أشعر بمدح أو ذم فلقب، وإن صدر بآب أو أم فكنية (قوله: لأن معناه) أى: لفظ أبو هب بالنظر للوضع الأول (قوله: ملازم النار) أى: الكاملة وهي جهنم؛ لأن الشيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه، فاندفع ما يقال: إن الفران ملابس للنار مع أنه ليس جهنميا، والأولى كما قال العصام أن يقال: إن معناه بالوضع الأول من تتولد منه النار؛ لأنه وقود لها، إذ لا شك في لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ما قال الشارح فإنه يحتاج إلى ادعاء أن المراد باللهب الحقيقي أعني نار جهنم لأجل أن يستلزم الكون جهنميا (قوله: ويلزمه) أى: يلزم الشخص الملابس للنار الكاملة أنه جهنمي أى: لزوما عرفيا؛ لأنه يكفي عند علماء المعاني لأهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو أن يكسبون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر، وإن لم يكن هناك لزوم عقلي، واندفع ما يقال لا نسلم أنه يلزم من ملازمة الشخص للنار الحقيقية أن يكون جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابسها وهو غير جهنمي- ألا ترى للملائكة الربانية فإنهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمية.

(قوله: فيكون) أى الانتقال إلى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم أعني الذات الملازمة للنار الحقيقية، وقوله إلى اللازم أعني: كونه جهنميا (قوله: وهذا القدر) أى:



وقيل في هذا المقام: إن الكناية .....  

---

الانتقال من المعنى الموضوع له أولاً، وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ إلى لازمه كاف في الكناية ولا تتوقف على إرادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة، وهذا جواب عما يقال إن الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما في كثير الرماد، فإنه استعمل في كثرة الرماد مراداً منه لازم معناه وهو الكرم وهنا ليس كذلك؛ لأن المعنى الذي استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنمياً ليس من لوازمها، وحاصل الجواب أن قولهم يجب في الكناية أن يكون اللفظ مستعملاً في لازم معناه يعني إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم، وأما إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي، كما هنا، فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه، بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الأصلي الموضوع له أولاً، وإن لم يكن اللفظ مستعملاً فيه إلى لازمه، وهذا الجواب سقط قول الشيخ يس.

بقى شيء وهو أن الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للازمه بواسطة أو بوسائط، فإن كان المعنى الإضافي لازماً للمعنى العلمي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف، وإن لم يكن لازماً ولا انتقال فلا كناية أصلاً، والظاهر أنه غير لازم، فإن الملابس للنار ليس لازماً للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذي هو مدلول العلم إلا أن يقال: إنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي المعنى الإضافي؛ لأنه يلتفت إلى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية، ثم ينتقل عن المعنى الإضافي إلى لازمه، وهذا القدر كاف (قوله: وقيل إلخ) حاصله أن الكناية على هذا القول في قولك: أبو هب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوي وهو المعنى العلمي أن الكناية فيه مثل الكناية في جاء حاتم، وبيان ذلك أن حاتماً موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جواداً، فإذا قلت في شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم: جاء حاتم، وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى العلمي وهو جواد، وكذا أبو هب معناه العلمي الذات المعينة الكافرة، ويلزمها أن تكون جهنمية، فإذا قلت في شأن كافر غير أبي هب جاء أبو هب وأردت

كما يقال: جاء حاتم؛ ويراد به لازمه؛ أى: جواد، لا الشخص المسمى بحاتم،  
ويقال: رأيت أبا هب؛ أى: جهنميا؛ وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون استعارة،.....

جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمى، وأما على القول  
الأول فالعلم مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه، والحاصل أنه على الأول  
اللفظ مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه للزم معناه، وأما على القول الثانى فاللفظ  
لم يستعمل في المعنى الأصلي ولا في المعنى الثانوى وهو الذات المعينة أصلا، وإنما  
استعمل في لازمها ابتداء فحاتم مستعمل ابتداء في الجواد اللازم للذات المعنوية  
المسماة بحاتم لا في الشخص المعروف وهو الطائي لينتقل منه إلى كونه جوادا، وكذا أبو  
هب استعمل ابتداء في الجهنمى اللازم للذات المعنوية المسماة بأبي هب، ولم  
يستعمل في الشخص المعروف، وهو عبد العزى لينتقل منه إلى كونه جهنميا (قوله:  
كما يقال إلخ) أى: مثل الكناية في القول الذى يقال لأى كريم غير حاتم الطائي: جاء  
حاتم (قوله: ويراد به لازمه) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم  
الذى اشتهر اتصاف معناه به (قوله: لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين  
المسمى بحاتم وهو الطائي لينتقل منه إلى لازمه أعنى كونه جوادا (قوله: ويقال) عطف  
على قوله يقال سابقا.

(قوله: أى جهنميا) أى: لا الشخص المسمى بأبي هب ففى كلامه اكتفاء،  
وحاصله أن يطلق أبو هب مرادا به جهنمى على أى كافر كان غير مسمى بأبي هب  
بأن كان اسمه زيدا مثلا لا مرادا به الشخص المسمى بأبي هب لينتقل منه إلى لازمه  
(قوله: وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور ذكر الأول بقوله؛ لأنه إلخ،  
والثانى بقوله ولو كان إلخ، والثالث بقوله وبما يدل إلخ (قوله: لأنه حينئذ يكون  
استعارة) أى: لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد  
لعلاقة المشابهة في الجود، وكذا أبو هب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر  
جهنمى لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية، والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي  
لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموقفا وذلك معنى الاستعارة،

لا كناية على ما سيحىء، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا: فعل هذا الرجل كذا، مشيراً إلى كافر، وقولنا: أبو جهل فعل كذا، كناية عن الجهنمى، .....

ثم لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القبيل أن لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى بحاتم لينتقل منه إلى لازمه وهو الجواد؛ لأنه خلاف المتبادر من قول الشارح، ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتى، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى هب لا كافر آخر؛ ولأن هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله: لأنه حينئذ استعارة لا كناية، وكذا لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتماً استعمل في الجواد لينتقل إلى ملزومه وهو الشخص المعلوم، وأن أبى هب استعمل في الجهنمى لينتقل إلى ملزومه وهو الكافر المعلوم؛ لأنه خلاف كلام الشارح؛ ولأن هذا معنى الكناية على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح: إنه حينئذ يكون استعارة لا كناية - فليتأمل.

كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافاً لما في حواشى سم. ا هـ . يس.

(قوله: يكون استعارة) أى: إن اعتبر أن العلاقة المشابهة، وإن اعتبر أن العلاقة غيرها: كالإطلاق والتقييد كان مجازاً مرسلًا، وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل إطلاق اسم المقيد وهو: أبو هب، فإنه اسم للكافر المخصوص الذى نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر، ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلاً فيكون مجازاً مرسلًا بمرتبين علاقته بالإطلاق والتقييد كإطلاق المشفر الذى هو اسم لشفة البعير على مطلق الشفة، ثم أريد منها شفة الإنسان (قوله: على ما سيحىء) أى: في مبحث الكناية من أن: الكناية استعمال اللفظ في معناه ابتداءً لينتقل منه للآزمه على مذهب المصنف، وعلى مذهب السكاكى استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداءً لينتقل منه إلى الملزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له، وهنا قد استعمل اللفظ ابتداءً في اللازم لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ على ما مر (قوله: ولو كان المراد ما ذكره) أى: لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات للزم عليه أنك إذا أشرت لكافر، وقلت فعل كذا هذا الرجل، والقصد أن الفعل صدر من

ولم يقل به أحد، ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح، وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى: ﴿ثُبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾<sup>(١)</sup>.....

غير هذا الرجل المشار إليه، أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل، والإشارة للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمي، وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزما له، وهذا الإلزام لا يتوجه على القول الأول من أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي وهو الإضافي لينتقل منه إلى لازمه الذي هو الجهنمي؛ لأن المعنى الإضافي في أبي جهل ليس من لوازمه الجهنمي (قوله: ولم يقل به أحد) أي: لم يقل بأنه كناية أحد، وقد يجاب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمي من أبي لهب فهمه من أبي جهل، ولا من قولك هذا لعدم اشتهار المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمي.

والحاصل أن المعنى الذي وضع له اللفظ تارة يشتهر بصفة، وتارة لا يشتهر بها، وإن كانت تلك الصفة ثابتة له، فإن كان مشتهرا كما في أبي لهب فإنه اشتهر بأنه جهنمي فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة أو الكناية، وإن كان غير مشتهر: كزيد وعمر الكافرين لم يقل أحد لصحة استعمال اللفظ في ذلك الوصف كناية أو استعارة فأبو لهب اشتهر بأنه جهنمي دون أبي جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله: في هذه الكناية) أي: هذه الكناية ففي بمعنى الالام (قوله: ﴿ثُبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾) إن قلت الكلام في العلم المسند إليه وأبو لهب في الآية مضاف إليه لا مسند إليه، فكيف يمثل صاحب المفتاح هذه الآية؟ أجيب بأن اليد في الآية مقحمة؛ لأن غالب الأعمال بها، فإذا هلكت فقد هلك صاحبها، وحينئذ فأبو لهب مسند إليه في الحقيقة، وقيل: لما غير زائدة لما روى أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبي ﷺ وعليه فيكون ذكره الآية في باب المسند إليه تنميما للفائدة كما هو دأب السكاكي.

(١) المسند: ١.

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لب، لا كافر آخر.

(أو إيهام استلذاذه) أى: وجدان العلم لذيداً، نحو قوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر<sup>(١)</sup>

(أو التبرك به) .....

---

(قوله: ولا شك أن المراد إلخ) أى: وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبي

لب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنى إلا على القول الأول، إذ على القول الثانى لا يكون أبو لب كناية عن الجهنى إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبي لب كما مر (قوله: أو إيهام استلذاذه) أى: استلذاذ المتكلم بالمسند إليه أن يوهم المتكلم المعاطب أنه وجد المسند إليه لذيداً، وفى ذكر الإيهام نظراً؛ لأن اللفظ السدال على المبوب للنفس لذيد عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقاً لا على سبيل الإيهام، فالأولى أن يقول أو الإعلام بالاستلذاذ به، وأجيب بأمرين الأول أن المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى، ولا شك أنها مترومة لا محقة، الثانى أن المراد اللذة بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى، ولا شك أن حصول اللذة المعنوية بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى أمر متوهم.

هذا كله إن فسرنا الإيهام بالتوهم، أما لو أريد به الإيقاع فى وهم السامع أى: ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض أصلاً (قوله: ليلاى إلخ) أضاف ليلى إلى نفسه حين كونها من الظبيات ولم يضيفها إلى نفسه حين كونها من البشر لكمال حسده وغيته - ذكره شيخنا الحفنى، والشاهد فى قوله: أم ليلى، إذ مقتضى الظاهر أن يقول: أم هى لتقدم المرجع، لكنه أورد المسند إليه علماً لإيهام استلذاذه.

(قوله: أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى، وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبارات تلك الدلالة فعلى التوجيه الأول يتعين عطفه على الإيهام؛ لأن التبرك حاصل تحقيقاً، لا أنه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفاً على الاستلذاذ؛ لأن التبرك حينئذ متوهم لا محقق.

---

(١) نسب لقيس بن الملوخ فى كتاب البيان للطنى تحقيق د/ عبدالحميد هندلوى ص ١٤٨ ج ١، معاهد التنصيص ١٦٧/٣، ونسب للمرجى فى ذيل ديوانه ص ١٨٢، شرح المرشدى على عقود الجمان ص ٥٧/١.

نحو: الله الهادى ومحمد الشفيح.

(أو نحو ذلك) كالتفاؤل، والتطير، والتسجيل على السامع، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام.

(وبالموصولية) أى: تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: .....)

(قوله: نحو: الله الهادى) أى: عند ذكر الله تعالى، وقوله: ومحمد الشفيح أى: عند ذكر المصطفى - صلى الله عليه وسلم - (قوله: كالتفاؤل) هو بالهمزة، وذلك نحو: سعد في دارك (قوله: والتطير) أى: التشاؤم كالسفاح في دار صديقك (قوله: والتسجيل) أى: ضبط الحكم وكتابه عليه، كما لو قال الحاكم لعمر: وهل أقر زيد بكذا؟ فيقول عمرو: زيد أقر بكذا، فلم يقل هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد (قوله: وغيره مما يناسب اعتباره إلخ) كالتنبيه على غباوة السامع كما لو قال لك عمرو: هل زيد فعل كذا؟ فتقول له: زيد فعل كذا بإيراد المسند إليه علما مع كون المهل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وأنه لا يفهم إلا باسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام، وكالحدث على الترحم نحو: أبو الفخر يسألك.

### [تعريفه بالموصولية]:

(قوله: لعدم علم المخاطب) أى: فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم (قوله: بالأحوال المختصة به) الأولى أن يقول بالأمر المختصة به ليشمل عدم العلم بالاسم، ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره (قوله: سوى الصلة) فيه أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعى إتيان المسند إليه موصولا؛ لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو: مصاحبنا بالأمس كذا وكذا، وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما، وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا، فليس المراد بالاعتناء هنا إلا

بمجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس، فالعلم بالحال المختصة كما يحصل بالموصلية يحصل بالإضافة، وهذا يجاب أيضا عما أورد على قوله أو استهجان إلخ من أن مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية؛ لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه، فلا بد من انضمام شيء إلى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق.

واعلم أن ما ذكرناه من أن النكتة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق، بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة أو مرجحة، أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد المتكلم هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح أن النكتة لا بد أن تكون موجبة أو مرجحة، ولذا قال العلامة عبد الحكيم: إن عدم علم المخاطب سوى الصلة نكتة موجبة لإيراده موصولا؛ لأنه إذا لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الأحوال المختصة إلا الصلة لا يمكن إيراده بشيء من طرق التعريف سوى الموصولية، وإيراده نكرة محروج عما نحن فيه، إذ كلامنا في إيراده معرفة ولا ينقض بقولنا: مصاحبنا أمس رجل فاضل، أو: الرجل الذي كان معنا بالأمس فاضل؛ لأن طريق الإضافة إحضار للمعهود بعنوان المضاف إليه وطريق أداة التعريف إحضار للمعهود بعنوان آل وطريق الموصولية إحضار له بعنوان النسبة الخيرية المفيدة لاتصاف الموصولية بها، وهذه الطرق متغايرة. اهـ ..

وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي إثبات المسند إليه موصولا للاستغناء عن الموصول يجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة، وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعي بخلاف تعيين النكرة، فإنه بحسب الخارج دون الوضع؛ لأن الموصول موضوع لكل معين وضعا واحداً باعتبار أمر عام أو موضوعة للمفهوم الكلى مستعملة فيه، وإن كانت منحصرة في معين بحسب الخارج، وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط؛ لأن الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام

(الذى كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لو  
لكليهما علم بغير الصلة، نحو: الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم، أو لا نعرفهم؛  
لقلة جدوى مثل هذا الكلام.

للتعريف والنكرة الموصوفة بمعزل عنه، نعم يرد على المصنف شيء آخر وهو أن قوله:  
سوى الصلة يقتضى أن الخبر غير معلوم للمخاطب؛ لأنه من الأحوال المختصة بالمسند  
إليه ولم يستثن منها إلا الصلة مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب، وذلك فيما إذا كان  
المقصود من الخبر لازم الفائدة، فكان الأولى أن يقول سوى الصلة والخبر، وأجيب بأن  
الخبر لا يجب أن يكون من الأحوال المختصة بالمسند إليه، بل تارة يكون من الأحوال  
العامة كما في مثال الشارح، وتارة يكون من الأحوال الخاصة كما في: بقرة تكلمت  
فلم يدخل الخبر حينئذ في المستثنى منه فلا وجه لإخراجه، وأما الصلة فيجب أن تكون  
مختصة بالمسند إليه؛ لأنها معينة له بدليل أنه صار معرفة بواسطة إتصافه بها (قوله: الذى  
كان معنا أمس إلخ) أى: فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونه كان  
معنا بالأمس ولم يعلم كونه عالما أو لا (قوله: لما لا يكون للمتكلم إلخ) ما مصدرية  
أى: لم يتعرض لعدم كون المتكلم له علم بسوى الصلة ولا لعدم كون كل من المتكلم  
والمخاطب له علم بسوى الصلة أو موصولة والعائد محذوف أى: لما لا يكون فيه  
للمتكلم إلخ.

(قوله: نحو الذين في بلاد المشرق إلخ) أى: فالتكلم وحده، أو مع المخاطب  
ليس له علم إلا بالصلة وهى الكون في بلاد المشرق (قوله: الذين إلخ) فيه مع ما قبله  
لف ونشر مرتب، والأولى أن يمثل لعدم علم المتكلم بقوله: الذين كانوا معك أمس لا  
أعرفهم؛ لأنه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله: لقلة جدوى مثل هذا  
الكلام) أى: لقلة الفائدة في هذا الكلام، وإنما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام؛ لأنه لا  
يخلو عن فائدة وهى إفادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وإنما كانت تلك الفائدة  
قليلة النفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ؟ لأن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشيء من  
الأحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم إلا بالأحوال العامة،



(أو لاستهجان التصريح بالاسم، أو زيادة التقرير) أى: تقرير الغرض المسوق له الكلام، وقيل: تقرير المسند، وقيل: تقرير المسند إليه (نحو: ﴿وَرَأَوْهُ﴾) أى: يوسف، والمرادة: مفاعلة من راد يرود: جاء وذهب، .....

والحكم بالأحوال العامة قليل الجدوى؛ لأن الأغلب العلم بما بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة، فإن المتكلم يجوز أن يكون عالماً بالأحوال المختصة به فيحكم بما عليه ويكون الكلام كثير الجدوى، ثم إن قوله لقلة جدوى إلخ يقتضى أنه لا يكون في الكلام فائدة عظيمة عند انتفاء علم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك، بل قد يكون فيه ذلك كقول: الذى ملك الروم يعظم العلماء فإن معرفة أنه يعظم العلماء فائدة معتد بها، وكذلك قولك: الذين في بلاد المشرق زهاد، فإن معرفة أنهم زهاد فائدة يعتد بها، وأجيب بأن ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق؛ لأنه من غير الغالب، وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فما إذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصلة، وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو أنه يعظم العلماء فمردود بأمرين: الأول إن مثال الشارح كذلك أيضاً، فإن المتكلم عالم بسوى الصلة وهو أنه لا يعرفهم. الثانى: أن المراد بسوى الصلة ما هو من الأحوال المختصة، والخبر ليس منها كما تقدم.

(قوله: واستهجان) أى: استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه، إما لإشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفاً نحو: البول والفساء ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك: الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض، وإما لنفرة في اجتماع حروفه.

(قوله: بالاسم) مراده به العلم بأقسامه الثلاثة فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله: أى تقرير الغرض إلخ) إنما قدم هذا القول؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثة ووجه أحسنه أن المقصود من الكلام إفادة الغرض المسوق له، وكل من المسندين إنما أتى به لإفادة ذلك الغرض، وحينئذ فحمل التقرير على تقريره أولى (قوله: والمرادة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب) هذا معناها في الأصل أى: أن معناها في الأصل المجيء والذهاب،

وكان المعنى: خادعته عن نفسه .....

والمراد بها هنا المخادعة، وهو أن يحتال كل من شخصين على صاحبه في أخذ ما بيده يريد أن يخلبه ويأخذه منه، وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة التمثيلية بأن شبه هيئة المخادع بهيئة الذى يجهى ويذهب، واستعيرت المرادة الموضوعه لحال الذى يجهى ويذهب لحال المخادع ووجه الشبه بين المرادة والمخادعة أن كلا منهما هيئة منتزعة من عدة أمور، أو من قبيل التبعية بأن شبهت المخادعة بالجهى والذهاب بجماع التردد فى كل، واستعيرت المرادة الموضوعه للمجهى والذهاب للمخادعة، واشتق من المرادة راودت بمعنى خادعت، ثم بعد هذا كله فالمخادعة ليست باقية على عمومها، بل المراد المخادعة على خصوص الجماع، والحاصل أن المرادة فى الأصل بمعنى الجهى والذهاب، فأريد منها المخادعة وهى مطلقة، والمراد منها مخادعة خاصة، أو أن المرادة صارت حقيقة عرفية فى المخادعة وإلى هذا أشار الشارح بقوله، وكان المعنى أى: المراد أو العرفى، وليس المراد وكان المعنى الحقيقى، ثم إنه ورد سؤال حاصله أنه إذا كان المراد بالمرادة المخادعة فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما؛ لأن المفاعلة تقتضى وقوع الطلب من كل منهما، ويوسف - عليه السلام - معصوم لا يقع منه طلب ذلك الأمر وأجاب عنه الشارح بقوله: وفعلت فعل المخادع أى المحتال، وحاصله أن المفاعلة هنا ليست على باهما بل المراد بها أصل الفعل، وإنما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة فى طلبها منه واختلافهما، ويجوز أن تكون المفاعلة على باهما، وأن الطلب حصل من كل منهما، وإن اختلفت جهته فطلبها للوقاع وطلبه للمنع، كما نسر به قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾<sup>(١)</sup> أى: همت به فعلا وهم بها تركا، ثم إنه ورد سؤال حاصله: حيث كان المراد بالمرادة المخادعة فما حقيقة المخادعة؟ فأجاب الشارح بأنها أن يحتال عليه، هذا حاصل تقرير كلام الشارح - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: وكان المعنى إلخ) إنما لم يحزم بذلك؛ لأنه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله، فالأدب الإتيان بالعبارة المفيدة للظن، وقوله خادعته عن نفسه عن بمعنى: لام

(١) يوسف: ٢٤.

وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد أن يخرج من يده-يحتال عليه أن يغلبه، ويأخذه منه؛ وهو عبارة عن التمثل لمواقعه إياها، والمسد إليه وهو قوله **(أَلَيْسَ هُوَ لِي يَنْتِيهَا عَنْ نَفْسِي)** <sup>(١)</sup> متعلق براودته، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله، .....

التعليل أى: لأجل نفسه مثلها فى قوله تعالى: **(مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ)** <sup>(٢)</sup> **(وَمَا لَحْنُ بِقَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)** <sup>(٣)</sup> أو أن المعنى مخادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها، فيفيد العلية والسببية (قوله: وفعلت إلخ) عطف تفسير وفيه إشارة إلى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة، إذ لم يحصل لها ما أرادته من الواقعة، وفيه إشارة أيضا إلى أن المفاعلة ليست على باها (قوله: عن الشيء) متعلق بالمخادع لتضمنه معنى المباعد، وضمير لا يريد راجع إلى الصاحب، وجعل عبد الحكيم عن بمعنى: لام التعليل أى: فعلت فعل المخادع لصاحبه لأجل الشيء الذى لا يريد صاحبه أن يخرج من يده (قوله: يحتال) ضميره راجع للمخادع، وهذه الجملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع، ولذا ترك العاطف فهى مستأنفة جوابا لسؤال، كأن قائلا قال له فما ذلك الفعل الذى يفعله المخادع لصاحبه؟ فقال يحتال المخادع على صاحبه مريدا أن يغلبه.

(قوله: ويؤخذ منه) تفسير لما قبله (قوله: وهى إلخ) لما كانت المخادعة عامة بين المراد منها بقوله، وهى أى المخادعة هنا عبارة عن التمثل أى: الاحتيال على جماعة يوسف زليخا، فاللام فى قوله لمواقعه بمعنى على (قوله: متعلق براودته) أى: وعن بمعنى لام التعليل أى: راودته لأجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله: فالغرض إلخ) أى: إذا علمت ما قلناه لك فى معنى الراودة، فالغرض إلخ.

(قوله: وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الدليل للزنى بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المبرحة، ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملاسة صاحبه للمعاصى

(٢) التوبة: ١١٤.

(١) يوسف: ٢٣.

(٣) هود: ٥٣.

والمذكور أدل عليه من: امرأة العزيز، أو زليخا؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها، ولم يفعل - كان غاية في الزهامة، وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة، وقيل: تقرير للمسند إليه؛ لإمكان وقوع الإيهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا، .....

(قوله: والمذكور) أى: هو قوله الذى هو في بيتها، وقوله أدل عليه أى على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصى، والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول، واسم الجنس الذى هو امرأة العزيز، والعلم الذى هو زليخا، إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره؛ لأنه يقتضى أنه ممكن منها ولم يفعل بخلاف غيره، فإنه لا يدل على التمكن (قوله: زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما في القاموس، وبضم الزاى وفتح اللام كما في البيضاوى.

(قوله: وتمكن من نيل المراد منها) إن قيل هو نى معصوم فكيف عبر بالتمكن. قلت: المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرية، وإلا فهو نى معصوم، وقوله من نيل المراد أى: مرادها لا مراده (قوله: تقرير للمراودة) أى: أنها وقعت وثبتت، وقوله تقرير للمراودة أى: التى هى المسند، وقوله لما فيه أى: في الكون في بيتها كما يدل عليه قوله قبل؛ لأنه إذا كان في بيتها إلخ (قوله: من فرط) أى: من شدة الاختلاط والألفة، وحاصل ما ذكره من تقرير المسند إنه إذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة، وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى إذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها، فقوله الذى هو في بيتها تقرير للمراودة، وأما حصلت ولا بد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط، فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله: في امرأة العزيز) راجع للإيهام، وقوله أو زليخا راجع للاشتراك، وعبر في الأول بالإيهام، وفي الثانى بالاشتراك؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطىء ففيه إيهام، والثانى علم يقع فيه الاشتراك اللفظى، ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للإيهام وللاشتراك، والاشتراك في امرأة العزيز معنوى وفي زليخا لفظى، وحاصل ما ذكره في تقرير المسند إليه أنه لو قال وراودته زليخا لم يعلم أنها التى هو في بيتها، إذ يمكن أن

والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، وظن أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم؛ وقد بينته في الشرح.

(أو التفخيم) أى: التعظيم، والتهويل (نحو: **فَفَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**)<sup>(١)</sup> فإن في هذا الإهام من التفخيم ما لا يخفى.

يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التى هو في بيتها؛ لأنه علم مشترك، وكذا لو قيل راودته امرأة العزيز بخلاف راودته التى هو بيتها؛ فإنه لا احتمال فيه؛ لأنه إشارة إلى معهودة، ويعلم منه نفس تلك المرأة التى هى زليخا امرأة العزيز؛ لأنه معلوم من محارج أن التى هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله: والمشهور) أى: عند شراح المتن.

(قوله: وقد بينته في الشرح) حاصله أنه لو عبر بزليخا لكان مستقبحا؛ لأنه يقبح التصريح باسم المرأة، أو لكون السمع يجمع لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع اجتماعها، ومن لطيف هذا النوع أعنى المدول عن التصريح للاستهجان، وإن كان فيه طول ما يحكيه الشاعر في قوله:

قَالَتْ لَعَرِبَ عِنْدَهَا جَالِسَةٌ      فِي قَصْرِهَا هَذَا الَّذِي أَرَاهُ مَنْ  
قَالَتْ فَتَى يَشْكُو الْهَرَامَ عَاشِقٌ      قَالَتْ لَمَنْ قَالَتْ لَمَنْ قَالَتْ لَمَنْ

فعدل عن العلم مع كونه أخصر مما ذكر لاستهجان التصريح باسمها. (قوله: أى التعظيم والتهويل) اقتصر في القاموس في معنى التفخيم على التعظيم، والمراد تعظيم المسند إليه (قوله: والتهويل) أى: التهويل (قوله: من اليم) أى: من البحر وهو بيان لما غشيه، أو أن من للتبعيض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل، أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيه، والمعنى فغشيه ماء كثير من البحر لا يحصى قدره، وليس محدودا بأربعين قامة مثلا، فأورد المسند إليه اسم موصول إشارة إلى أنه لا يمكن تفصيله أو تعيينه، فكانه قيل غشيه من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله: فإن هذا الإهام) أى: وترك التعيين حيث لم يقل فغشيه من اليم ثلاثون قامة مثلا، وقوله من التفخيم أى التعظيم لما غشيه ما لا يخفى؛ وذلك لأنه يشير إلى أن ما غشيه بلغ

(أو تنبيه المخاطب على الخطأ، نحو: إن الذين تسروهم) أى: تظنوهم

(إخوانكم... يشفى .....

من العظم غاية لا تدرك ولا تفى العبارة ببيائها، والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع، وتضمنه أنواعا من العذاب، ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان؛ لأن الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة وإحاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم، إن قلت: يشترط في صلة الموصول أن تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لأجل أن يتعرف باعتبارها، وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمة؛ لأن الإهام يناق ذلك. قلت: ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع، وقد يعدل عن ذلك الأصل إلى الإهام لأجل تلك النكتة أى: تعظيم المسند إليه وتحويله - كذا قيل، وفيه أن الذى ذكره النحاة أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلا في مقام التعظيم والتحويل، ويمثلون بهذه الآية، وحينئذ فلا اعتراض.

(قوله: على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أى: سواء كان خطأ المخاطب

أو خطأ غيره، ومثال الثانى أن الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله: تسروهم)<sup>(١)</sup> هو بضم التاء رواية ودراية أما الأول فظاهر، وأما الثانى فلما اشتهر عندهم من استعمال الإراءة بمعنى الظن بصورة المبني للمجهول، وإن كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والماء مفعول أول، وإخوانكم مفعول ثان، وأما فتحها على أن ترى بمعنى: تبصر - فلا يصح، إذ ليس الإبصار مرادا هنا نعم يصح الفتح نظرا للدراية على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد، لكن الرواية تخالفه - كذا قرر بعض الأفاضل، وقرر شيخنا العلامة العدوى: أن رأى هنا من الإراءة التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فهو مبنى للمجهول حقيقة، وإن الواو نائب فاعل، والماء مفعول ثان وإخوانكم مفعول ثالث،

(١) يريد قول الشاعر: إن الذين تُروّوكم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تُصْرَحُوا

والبيت كما يأتى بين قول المصنف أنه لعبد بن الطيب وهو من الكامل.

وانظر التبيان (١/١٥٦)، والمفصليات (١٤٧)، وشرح عقود الجمان ص ٦٧، وأسرار البلاغة ٢٧٥

بتحقيق د/عبد الحميد هندوى.

غليل صدورهم أن تصرعوا) أى: تملكوا، أو تصابوا بالحوادث، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: إن القوم الفلاني.  
(أو الإيماء) أى: الإشارة (إلى وجه بناء الخبر) .....

وأن المعنى إن الذى يريكم الناس أئهم إخوانكم أى يصيرونكم رائيين لهم وظانين لهم أئهم إخوانكم، وعلى هذا فقول الشارح أى: تظنونهم ليس تفسيراً حقيقياً، بل تفسير لحاصل المعنى، وهذا البيت من كلام عبدة يسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (قوله: غليل إلخ) الغليل بالغين المعجمة الحقد، ويطلق على حرارة العطش، والمراد هنا الأول (قوله: أى تملكوا) الصرع هو الإلقاء على الأرض فهو إما كناية عن الهلاك، أو الإصابة بالحوادث (قوله: ففيه من التنبيه إلخ) أى: حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للإخوة، فيعلم أنها منتفية فيكون ظنهم لها خطأ (قوله: ففيه من التنبيه إلخ) أى: ففي الموصول من حيث الصلة أو أن الصلة والموصول كالشئ الواحد، وإلا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول - تأمل.

(قوله: ما ليس في قولك إلخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوصين وليس كذلك، بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الإخوة بالناس أيا كانوا وفي أى وقت كان، فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني - كذا ذكر شيخنا الحفنى.

(قوله: إلى وجه) أى نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك، والأصل أو الإيماء إلى وجه الخبر؛ وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفة فيشار بإيراد المسند إليه موصولا لواحد منها، وأما البناء فهو شئ واحد لا تعدد فيه. كذا قيل، وقد يقال إذا كان للخبر وجوه وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبارها؛ لأن بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركا، ولك أن تجعل البناء بمعنى المبني وإضافته للخبر من إضافة الصفة لموصوف، وحينئذ فالمعنى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم موصول للإشارة إلى نوع الخبر المبني على الموصول من كونه مدحا أو ذما أو عقابا إلخ، ومعنى كون الخبر مبنيا على الموصول أنه محكوم به عليه، وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما يأتى،

أى: إلى طريقه؛ تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته؛ أى: على طرزه وطريقته؛ يعنى: تأتى بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه، وأى طريق من الثواب والعقاب، والمدح والذم، وغير ذلك (نحو: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾**<sup>(١)</sup>) فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال؛ وهو قوله: **﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾** ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله: إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب، وقد استوفينا ذلك في الشرح .....

وقول المصنف أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر أى، والحال إن ذلك الإيماء مناسب للمقام بأن كان المقام يقتضى التأكيد، وإنما كان الإيماء المذكور مناسباً لذلك المقام؛ لأن فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد، فإن لم يكن ذلك الإيماء مناسباً للمقام كان من المحسنات البديعية؛ لأنه شبهه بالإرصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنبه الفطن على عائلته، والإرصاد عند علماء البديع أن يجعل قبل المعجز من الفقرة، أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروى نحو قوله تعالى **﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا الْأَفْسَهُمْ يُظْلِمُونَ﴾**<sup>(٢)</sup>.

(قوله: أى إلى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله: أى: على طرزه وطريقته) أى: على صفته (قوله: يعنى تأتى إلخ) أتى، بالعناية إشارة إلى أن ما أفاده كلام المصنف من أن المسند إليه الموصول هو المشير إلى وجه بناء الخبر غير ظاهر، إذ المشير إلى ذلك إنما هو الصلة، وقد يجاب بأن قول المصنف أو الإيماء إلخ معناه أنه يؤتى بالمسند إليه اسماً موصولاً للإيماء بصلته (قوله: من أى وجه) أى: من أى نوع ومن أى جنس وفي الكلام حذف أى من جواب أى وجه، وكذا يقال فيما بعده (قوله: إلى أن الخبر المبني عليه) هذا يشير إلى أن البناء بمعنى اسم المفعول، وإضافته للخبر من إضافة الصفة للموصوف، وقوله فإن فيه إيماء إلخ أى: بخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام (قوله: داخرين) أى: صاغرین، أى: متلبسين بالذل والصغار (قوله: ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه) أى: في كلام المصنف، والذي فسره بذلك التفسير هو الشارح



(ثم إنه) -أى: الإيماء إلى وجه بناء الخبر .....  
.....

العلامة الخلقعالي تبعاً للعلامة الشيرازي في شرح المفتاح، ووجه الخطأ في ذلك التفسير أن الإشارة للعلّة لا تطرد في جميع الأمثلة، بل هو ظاهر في الآيتين، فإن الاستكبار عن العبادة علة في دعوى جهنم، وتكذيب شعيب -عليه السلام- علة في الخسران ومشكل في البيتين، فإن السمك للسماء ليس علة لبناء البيت<sup>(١)</sup>، وضرب البيت ليس علة لزوال الحبة وقد يقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور إنما يتم لو كان هذا القائل رجوع الضمير في قوله، ثم إنه رجوع الضمير في قوله، ثم إنه ربما إلمح إلى الإيماء كما فعل الشارح وهو إنما رجعه لجعل المسند إليه موصولاً، وحينئذ فلا تخطئة فيما ذكره من التفسير؛ لأن البيتين حينئذ ليسا من أمثلة الإيماء إلى وجه الخبر، بل من أمثلة جعل الموصول وسيلة إلى التعظيم أو التحقيق، وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض، وقد يقال جعله الضمير راجعاً لجعل المسند إليه موصولاً بخلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الإيماء فهو خطأ، والمبني على الخطأ خطأ، وإنما كان رجوع الضمير لجعل المسند إليه موصولاً بخلاف ما يدل عليه السياق؛ لأنه قال: ثم إنه ولو كان الضمير عائداً على الإتيان بالموصول لقال أو جعله ذريعة على قياس ما قبله من قوله أو استهجان التصريح بالاسم، أو التفخيم، أو تنبيه المخاطب إلخ، أو الإيماء إلخ، وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره إنما هو الإيماء لا نفس الموصول، بدليل أنه لو بني عليه غير المومئ إليه بأن بني عليه غير الخسران بالنسبة للآية الثانية لم يقد تعظيم شعيب، فظهر أنه لا مدخل للموصول في إفادة التعظيم.

(قوله: ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم إلخ). حاصل ما في المقام أن المبحث الذي فرغ منه كون الموصول يشير إلى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبة أو لا فشيء آخر والمبحث الذي شرع فيه الآن كون الموصول يشير إلى جنس

(١) في قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَيْنَ لَنَا      بَيْنًا دَعَائِمُهُ أَعْرُ وَأَطْوَلُ

لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام- (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى: لشأن الخير (نحو: إِنَّ الَّذِي سَمَكَ<sup>(١)</sup>) أى: رفع (السماءَ بَنَى لَنَا... بَيْتًا) أراد به الكعبة، .....

الخير وتلك الإشارة قد تكون ذريعة وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره، أو ذريعة للتعريض بالإهانة لشأن الخير أو ذريعة إلى تحقيق الخير (قوله: لا مجرد إلخ) أى: لأن سياق الكلام ينافية؛ لأنه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله؛ ولأنه يفهم أن ما يذكر بعد يوجد من غير الإيماء وهو فاسد كما مر (قوله: إلى بعض الأوهام) أى وهم الشارح الخلل على.

(قوله: بما جعل ذريعة إلخ) أى فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا، ونفس الإيماء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم (قوله: إلى التعريض) هو الإشارة من عرض الكلام أى: دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو: ما أقبح البخل تريد أنه بخيل، وإنما ذكر التعريض في هذه الأغراض؛ لأنها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت في ضمنه هذه الأغراض لاستلزامه إياها عقلا أو عادة. قاله السيرامي.

(قوله: أراد به الكعبة) الأولى أن يقول أراد به بيت المجد والشرف، لا الكعبة؛ لأن القصيدة تأبى أن يكون المراد به الكعبة لأن قصد الفرزدق بما افتخاره على جرير بأن أباه أماجد وأشرف لكونهم من قريش، بخلاف آباء جرير فإنهم من أراذل بني تميم، ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أى: إن الذى سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك يا جرير، فإن آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢، والأشباه والنظائر ٥٠/٦، وخرانة الأدب ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨. وشرح المفصل ٩٧/٦، ٩٩، الصاحي في فقه اللغة ٢٥٧، ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر)، ٣٧٤ (عزز)، وتاج العروس ٢٢٧/١٥ (عزز)، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، وبلا نسبة في شرح الأملح ٣٨٨/٢، وتاج العروس (بنى).

أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله: إن الذى سمك السماء-إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى جرير فيتعين حمل البيت على بيت المجد؛ لأن جريرا مسلم فلا معنى للافتخار بالكعبة، إذ لكل مؤمن فيها حق، وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله: أو بيت الشرف والمجد) الإضافة بيانية، أو المراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله: دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال، وهى عماد البيت أى قوائمه وعواميده (قوله: من دعائم كل بيت) أى: أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيزة طويلة.

(قوله: ففى قوله أن الذى سمك السماء إيماء) أى: بخلاف ما إذا قيل إن الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبني عليه) أى: المحكوم به عليه (قوله: عند من له ذوق إلخ) متعلق بقوله إيماء، وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الإيماء، فإنه إذا قيل الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهو منه عرفا أن ما يبنى عليه أمر من جنس الصنعة والافتقان، فإذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار إليه أول الكلام (قوله: ثم فيه) أى: فى ذلك الإيماء بواسطة الصلة بخلاف ما لو قيل: إن الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا، فإنه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته، وإن أشار إلى جنس الخبر، وقوله بتعظيم بيته أى: بيت الشاعر، وقوله لكونه فعل من رفع السماء أى وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، والحاصل أن شأن الصانع المتقن للصنعة أن تكون صنعته متقنة، فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء إلا عظيمًا لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، لا يقال إن الإيماء المذكور إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر؛ لأننا نقول بتعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به، وحيث فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر. قاله ابن يعقوب، واعترض العلامة السيد على الشارح: بأنه لا نزاع فى كون هذا الكلام

لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أى: غير الخير (لنحو):  
(الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعْبًا كَالْوَالِدَيْنِ إِذْ هُمَا فِيهِ يَتِيمَانِ) (١) ففيه إيماء إلى أن الخير المبني عليه  
مما ينبئ عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام، .....

مشتتملا على الإيماء لنوع الخير وعلى التعريض بتعظيم شأن الخير إلا أن ذلك الإيماء لا  
مدخل له في تعظيم الخير أصلا فكيف يجعل ذريعة إلى التعريض به، وإنما نشأ التعظيم  
من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد، ومما يدل على أن الإيماء لا مدخل له  
في ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الإيماء لنوع الخير في قولك بنى لنا بيتا من  
سمك السماء بتقديم المسند، فإن هذا مفيد للتعريض بتعظيم شأن الخير، ولا إيماء فيه  
لنوع الخير؛ لأن الإيماء إنما يحصل عند جعل الموصول مقديما، وأجيب بأن الكلام في  
التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط، ولا شك أنه يحتاج إلى التوصل إليه بالإيماء  
المذكور؛ لأن تعظيم شعيب في الآية إنما استفيد من الصلة لما فيها من الإيماء إلى جنس  
الخير الدال على التعظيم، إذ لو بنى عليه غير المومئ إليه بأن رتب عليه غير الخسران لم  
يستفد تعظيمه، والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام، ولا  
شك أنه لا يحتاج إلى الإيماء المذكور، واستفاد التعظيم من الصلة بواسطة الإيماء لا تناق  
في استفادته من مجموع الكلام؛ لأن ما يفيد النكته تنسب إليه، وإن أمكنت بغيره  
(قوله: لا بناء أعظم منها وأرفع) أى: في رأى العين (قوله أو ذريعة إلى تعظيم شأن  
غيره) أى حال غيره، والأولى أن يقول أو ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن غيره.

(قوله: ففيه) أى الموصول يعنى مع الصلة (قوله مما ينبئ عن الخيبة) أى: لأن  
شعبيا نبى فتكذبه يوجب الخيبة والخسران، وكان الأولى أن يقول إلى أن الخير المبني  
عليه من جنس الخيبة والخسران؛ لأن هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على  
ما قبله عطف تفسير.

(قوله: وتعظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الإيماء  
بواسطة الصلة؛ لأنهم إذا كانوا يحصل لهم الخيبة بسبب تكذبه يعلم أنه عظيم، فكان

وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخير، نحو: إن الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه، أو لشأن غيره، نحو: إن الذي يتبع الشيطان خاسر، وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخير؛ أي: جعله محققا ثابتا، نحو:  
 إن التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودّها غول<sup>(١)</sup>

الأولى للشارح أن يقول: ثم في هذا الإيحاء تعريض بشأن شعيب الذي هو مفعول به (قوله: وربما يجعل) أي: الإيحاء المذكور، وقوله ذريعة إلى الإهانة الأولى أن يقول ذريعة للتعريض بإهانة شأن الخير (قوله: إن الذي لا يحسن معرفة الفقه إلخ) أي فني الموصول مع الصلة إيحاء إلى أن الخير من نوع ما يتعلق بالفقه: كالتصنيف، وفي ذلك الإيحاء تعريض بأن مصنفه مبتذل مهان؛ لأنه إذا كان لا يحسن ما ذكر كان جاهلا، فتصنيفه حينئذ قبيح لا يعبا به؛ لأن المبني على الجهل شيء قبيح (قوله: إن الذي يتبع الشيطان خاسر) أي: فالموصول يشير إلى أن الخير المبني عليه من جنس الخيبة والخسران، وفي ذلك الإيحاء تعريض بمقاربة الشيطان؛ لأنه إذا كان أتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا، وقد يقال: إن إهائمه تفهم من العلم بقباحة أتباعه مع قطع النظر عن جنس الخير؛ إلا أن يقال: إنه يحصل بواسطة الإيحاء لجنس الخير إهانة أتم مما تحصل به أولاً - هـ . سم.

(قوله: وقد يجعل) أي: الإيحاء المذكور ذريعة إلى تحقيق الخير أي: تقريره وتثبيته أي: جعله مقرا وثابتا في ذهن السامع حتى كأن الإيحاء المذكور برهان عليه، وذلك فيما إذا كانت الصلة تصلح لأن تكون دليلا لوجود الخير، كما في البيت المذكور فإنه يصلح؛ لأن يقال: أكل الغول ودها وزالت محبتها لأنها ضربت إلخ، ثم إن ظاهره أن المحقق للمعبر نفس الإيحاء وليس كذلك إذ المحقق له في الحقيقة إنما هو الصلة التي حصل بها الإيحاء لا نفس الإيحاء (قوله: إن التي ضربت إلخ) أي: إن الحبيبة التي ضربت بيتا،

(١) من البسيط وهو لعدة بن الطيب العيصي في ديوانه ٥٩، وتاج المروس (كوف)، ومعجم البلدان (الكوفة)، وشرح اختبارات المفصل، وانظر الإشارات والتنبيهات/٣٨، المفصاح ص ٢٧٥ تحقيق د/عبد الحميد هنداي، والإيضاح ص ٤٤ تحقيق د/عبد الحميد هنداي، وشرح المرشدي على عقود الجمان ٥٩/١، وكوفة الجند هي مدينة الكوفة، وروى أبو زيد (بكوفة الخلد) على أنه موضع وقال الأصمعي: إنما هو (بكوفة الجند) والأول تصحيف والغول: حيوان عراقي والشاهد في أن ضرب البيت بالكوفة والمجرة إليها فيه إيحاء إلى أن طريق بناء الخير أمر من جنس زوال الحبة، وهو مع هذا يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه دليل عليه. [انظر حاشية الإيضاح ص ٤٤ تحقيق د/عبد الحميد هنداي].

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند، والمهاجرة إليه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة، وانقطاع المودة ثم إنه يحقق زوال المودة، ويقسره حتى كأنه برهان عليه، .....

وضرب البيت في الأصل شد أظنايه، ويلزمه الإقامة فيه المرادة، فتكون كناية عن الإقامة فيه من باب الانتقال من الملزوم لل لازم، وقوله مهاجرة: حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفة التي أقامت بها ليست محلها الأصلي وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في، وإضافتها للجند لإقامة جند كسرى بها، وقوله غالت أى: أكلت وودها أى محبتها لى: مفعول مقدم، وغول فاعل مؤخر أى: إنما أقامت بالكوفة بعد الهجرة إليها لكون الغول أكل ودها لى، وأن محبتها زالت ووجه إدخال التاء في الفعل الغول مؤنث سمعا وإن كان بمعنى المهلك، ثم إن لفظ البيت عبر والمعنى على التأسف كما في الحفيد على المطول.

(قوله: والمهاجرة إليها) عطف على ضرب (قوله: إلى أن طريق بناء الخبر أى إلى جنس الخبر المبني عليه، وكان الأولى أن يقول إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق ما مر، والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس، وإنما كان الموصول يومئذ للنوع المذكور؛ لأن الشأن أن الإنسان لا يقيم في محل خلاف محله إلا إذا كان كارها لأهل محله (قوله: ثم إنه) أى الإيماء المذكور بواسطة الصلة، وقرر شيخنا العدوى أن قوله: ثم إنه أى ما ذكر من الضرب والمهاجرة يحقق إلخ أى: من تحقيق المسبب للسبب، وذلك لأن أكل الغول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة ووجود المسبب دليل على وجود سببه، وظهر لك مما قلنا إن قوله ثم إنه يحقق يحتمل رجوع ضميره للإيماء جريا على ما مر من التسامح، ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظرا للحقيقة من أن المومى إنما هو الصلة.

(قوله: زوال المودة) أى: منها، وقوله ويقرره أى: في ذهن السامع (قوله: حتى كأنه) أى: الإيماء بواسطة الضرب، أو ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها وقوله برهان عليه أى: على زوال المحبة؛ لأنه دليل عليه.

وهذا معنى تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: إن الذي سمك السماء؛ إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً؛ فظهر الفرق بين الإيماء، وتحقيق الخبر. ....

واعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهاناً آتياً، والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهاناً لمياً؛ لأن وجود المسبب معارفاً علة في وجود السبب بمعنى أنك إذا رأيت المسبب متحققاً في الخارج استدلت به على وجود السبب، فالمسبب حينئذ يقع في جواب السؤال بلم عن وجود السبب، وما هنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللمي إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لا وجه للكأنية، إذ هو برهان عليه حقيقة، فالأولى أن يقول؛ لأنه برهان عليه إلا أن يقال إن المعنى حتى كأنه برهان إني فشبّه اللمي بالآتي أو أن كان للتحقيق قرر ذلك شيخنا العدوي، أو يقال آتى بكأن؛ لأنه لم يسبق مساق البراهين المعتادة (قوله: وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصلة دليل عليه، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة للخبر في الواقع والإلزام أن ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة إليها علة لانقطاع المودة والمحبة في نفس الأمر، وهو غير صحيح، إذ الأمر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة.

والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لمية لزوال المحبة، وزوال المحبة علة آتية لهما (قوله: إذ ليس في رفع الله السماء إلخ) أي: لأن رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لا آتية ولا لمية (قوله: فظهر الفرق إلخ) أي: لأن حاصل الإيماء إلى وجه الخبر أن يستشعر السامع بحسن الخبر، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له، وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بحسن الخبر ويتيقنه، ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه، والإنكار له ألا ترى إلى قوله: إن التي ضربت إلخ، فإنه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة، ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار؛ لأنه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بما والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف إن الذي سمك السماء إلخ، إذ لا يلزم عادة ولا عقلاً من سمك

## [أغراض التعريف بالإشارة]:

(وبالإشارة) أى: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة (لتمييزه) أى:

المسند إليه (أكمل تمييز) .....

السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق، وظهر لك من هذا أن الإيماء إلى وجه بناء الخبر أعم من الإيماء إلى تحقيق الخبر بالنظر للمحل، فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الإيماء، ولا عكس لحصول الإيماء لوجه الخبر من غير إيماء إلى تحقيقه في نحو: إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا إلخ، فإن فيه الإيماء لوجه الخبر وليس فيه إيماء إلى تحقيق الخبر، إذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الإيماء إلى التحقيق مع الإيماء لوجه الخبر في نحو: إن الذى ضربت بيتا إلخ، لكون الوجه الذى أشير إليه كالدليل على ذلك الخبر، وإذا قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم أن الإيماء لوجه بناء الخبر غير الإيماء إلى تحقيق الخبر، وحينئذ فلا يستغنى بذكر الإيماء لوجه عن الإيماء إلى التحقيق، فسقط اعتراض المصنف في الإيضاح على القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء لوجه بناء الخبر ذريعة إلى التحقيق مع أنه عينه.

## [تعريفه بالإشارة]:

(قوله: أى تعريف المسند إليه) يعنى: لفظه لأنه الذى يعرف (وقوله: لتمييزه)

أى: المسند إليه، أى في معنى المسند، ففى الكلام استخدام حيث ذكر المسند إليه أولاً مراداً به اللفظ، وأعيد عليه الضمير مراداً به المعنى، أو حذف مضاف أى: لتمييز معناه (قوله: لتمييزه أكمل تمييز) أى: لكون المقصود تمييزه تمييزاً أكمل فهو من إضافة الصفة للموصوف والتمييز الأكمل هو ما كان بالعين والقلب، فإنه لا تمييز أكمل منه، ولا يحصل ذلك التمييز إلا باسم الإشارة، فإن قلت: إن كلام المصنف يقتضى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، وليس كذلك. أحجب بأن المراد أنه أكمل تمييزاً بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه أيضاً، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف، أو يقال إن دلالة اسم الإشارة على أكملية التمييز إنما هو من حيث إن



لغرض من الأغراض (نحو: هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح، أو على الحال .....

معه إشارة حسية، ولا يتأتى معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فإن مدلوله وإن كان جزئيا مانعا من الشركة، لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسماه غير معلوم للسامع، فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافي أن غير اسم الإشارة أعرف منه من جهة أخرى؛ وذلك لأن من المضمرات ضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجملة فدلالة اسم الإشارة على أكملية التمييز لا تقتضى أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم المبهمات- كذا قرر شيخنا العدوى.

وعبارة يعقوبي: كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الإشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصية يفوق بها ما سواه؛ لأن المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها ألما أكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافي أن يكون ما هو دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور، فإن اسم الإشارة إذا كان المشار إليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر، أو نزل تلك المنزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة.

(قوله: لغرض من الأغراض) علة للعلة أى، وإنما قصد تمييزه تمييزا أكمل لغرض؛ كان يكون المقام مقام مدح أو مقام إجراء أوصاف الرفعة عليه، فإن تمييزه حينئذ تمييزا كاملا أعون على كمال المدح؛ لأن ذكر المدح إذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء بأمره (قوله: أبو الصقر) غير عن اسم الإشارة أو بدل منه، أو بيان له وغير المبتدأ قوله: من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى: نصب بفعل محذوف لأجل إفادة المدح فعلى للتعليل، تقدير ذلك الفعل أمدح أو أعنى، إذ لا يشترط في منصوب المدح ما يدل على المدح، فاهترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله: أو على الحال) أى: من الخير، إن قلت: الحال لا تأتي من الخير كما

(في محاسنه)<sup>(١)</sup> من نسل شييان بين الضال والسلم؛ وهما شجرتان بالبادية؛ .....

لا تأتي من المبتدأ عند الجمهور، قلت: سوغ ذلك هنا كون ذلك الخبر مفعولا في المعنى لمعنى اسم الإشارة أو ها التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو أشير أو أنه أى: أشير إليه في حال كونه منفردا بالمحسن أو أنه عليه في تلك الحالة، وهذا على حد قوله تعالى ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾<sup>(٢)</sup>.

(قوله: في محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن أى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله: من نسل شييان) حال ثانية من صاحب الأولى، فيكون من قبيل المترادفة أى: متولدا من نسل شييان أو خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه، ولا يصح أن يكون حالا من الضمير المستتر في فردا لما فيه من القصور؛ لأن الحال قيد في العامل فيصير تمييزه بالانفراد في المحاسن مقيدا بكونه من نسل شييان، والمناسب لمقام المدح الإطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا، وتكون متعلقة بمحذوف، وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا - أى ممتازا منهم فليس بحسن؛ لأن مقام المدح يقتضى أن يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالنسبة إلى كافة الناس لا بالقياس إلى نسل شييان فقط، إلا أن يدعى أن نسل شييان ممتازون بالمحسن عن سواهم، والنسل الولد وشييان بفتح الشين: اسم لأبى القبيلة المسماة باسمه (قوله: بين الضال) حال من نسل شييان، وهو الأوجه أى: حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم، أو من شييان، أو من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز وهو شجر السدر البرى، والسلم جمع: سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية يقال له شجر العضاه.

(قوله: وهما شجرتان) الأولى شجران بدون تاء؛ لأنهما نوعان من الشجر لا فردان، إلا أن يقال أن التاء للوحدة النوعية لا الشخصية، ويحتمل أن المراد منهما في

(١) هو لعل بن العباس المعروف بابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيبان وزير المعتمد، من قوله:

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه من نسل شييان بين الضال والسلم  
والضال: شجر السدر البرى، والسلم: شجر ذو شوك، وقوله "بين الضال والسلم" كناية عن هزمهم؛ لأن هذه الأشجار بالبادية، وهى يحد العرب وعزمهم.

(٢) هود: ٧٢.

يعنى: يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله<sup>(١)</sup>):

أولئك آباءى فجنى بمثلهم إذا جمعتنا يا جريرُ الجامعُ

هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن إقامتهم كانت بين فردين من النوعين، فأشار الشارح إلى بيان المعنى المراد لا المعنى الأصلي (قوله: يعنى يقيمون إلخ) أى: فقوله بين الضال والسلم كناية عن إقامتهم بالبادية (قوله: لأن فقد العز في الحضر) وذلك لأن من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن مما ينقصه، وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد الشاعر بوصفهم بسكنى البادية بين الضال والسلم: وصفهم بالعز، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لفرض مدحه بالانفراد في المحاسن وبالعز، ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ولهاية الفصاحة لكونهم لا يخاطبون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة مما يخل بالفصاحة، وكأن الشارح اختار الأول تأسيا بكلام أبى العلاء المعرى حيث قال:

الموقدون بنجد ناز بادية لا يحضرون ولقد العز في الحضر.

(قوله: حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس) أى: غير المدرك بحاسة البصر أى الذى وضع له اسم الإشارة (قوله: أولئك آباءى<sup>(٢)</sup>) إلخ هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة للتنبيه على غباوة جرير، حتى إنه لا يدرك غير المحسوس، ولو قال فلان وفلان وفلان آباءى لم يحصل التعريض بذلك، وقوله: فجنى بمثلهم: أمر تعجيز على حد قوله تعالى: ﴿فَأَلَّوْا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup> أى لا تقدر على الإتيان بمثلهم في مناقبهم إذا جمعنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله: فجنى بمثلهم)

(١) من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١١، وأساس البلاغة (جمع).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (٤١٨/١) والإشارات والتنبيهات (١٨٤) والتهيان للطيب (١٥٧/١) بتحقيق

د/عبد الحميد هنداي.

(٣) البقرة: ٢٣.

أو بيان حاله) أى: المسند إليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك:  
هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وآخر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق  
الطرفين، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا مثلاً  
للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان  
قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد .....

أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله: أو بيان حاله) أى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة  
ليبان حال معناه من القرب والبعد والتوسط، قوله فى القرب فى بمعنى من البينانية (قوله:  
كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد بيان حاله من القرب، وقوله ذلك زيد مثال لما إذا  
أريد بيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من التوسط (قوله:  
وأخر ذكر التوسط) أى: فى قوله فى القرب إلخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى  
توسطه (قوله لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أى: لأنه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله  
على تعقلهما.

(قوله: وأمثال هذه المباحث) أى: وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب  
والغيبة بالنسبة للضمير وإحضاره بعينه بالنسبة للعلم، وهذا جواب عما يقال: إن كون  
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يبينه أهل اللغة؛ لأنه بالوضع، ولا ينبغي أن  
يتعلق به علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما هنا غير زائد عليه،  
وحاصل الجواب أن اللغويين إنما يبينون معاني هذه الألفاظ فيبينون أن لفظ ذا موضوع  
للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد، والذى بينه أهل المعاني هو أنه إذا كان المشار  
إليه قريباً واقتضى المقام بيان حاله، فإنه يؤتى بهذا، وهكذا، فإذا أريد الإخبار عن ذات  
بالعلم فيتحقق ذلك الإخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بأن تقول زيد عالم وبالموصول  
بأن تقول الذى قام أبوه عالم، وبالإشارة بأن تقول هذا عالم لكن الإتيان بالإشارة يفيد  
المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة، وهو بيان حالها من كونها قريبة فقول  
الشارح وهو زائد أى قرب المسند إليه الذى أتى بهذا لبيان وقوله زائد على أصل المراد  
أى على المعنى الذى أراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند إليه فهو كالتأكيد المدلول

الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أى وجه كان.

(أو تحقيره) أى: تحقير المسند إليه (بالقرب، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾،

عليه بأن فى قولك: إن زيدا قائم، فإنه زائد على المعنى الوضعى للتركيب أعنى ثبوت القيام لزيد، (وقوله الذى هو الحكم) صفة للمراد، (وقوله المعبر عنه) أى: عن المسند إليه أى: الذى يمكن أن يعبر عنه، (وقوله بشيء) أى: بطريق من الطرق التى توجب تصوره على أى وجه كان، وهى الموصول والعلم والإشارة، وقوله على أى وجه كان أى سواء أفادت حاله من قرب أو بعد أو لا، والحاصل أن المسند إليه يمكن أن يعبر عنه بالموصول والعلم، لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعتراض بأن بيان الحال من لمرة اللغة؛ لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقريب علم أنه إذا قصد قرب المشار إليه يوتى به وهكذا، وأجيب بأن معرفة أنه إذا قصد إلخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات، وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبعية، فالأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام مقتضيا لأزيد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع، وأهل المعانى يبحثون عنها من حيث إلها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار.

(قوله: أو تحقيره بالقرب) أى أنه يوتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه، بسبب دلالة على القرب، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة يقال: هذا أمر قريب أى: هين سهل التناول، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرًا لا يعتنى به لكونه مبتذلا، فإذا عبر باسم الإشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب.

وفى سم: القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة، فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله: أهذا الذى) قاله أبو جهل مشيرا للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وأول الآية ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ لَئِنْ يُعْطُواكَ إِلَّا هُزُواً أَهَذَا الَّذِي﴾<sup>(١)</sup> إلخ أى: قائلين أهذا

(١) الأنبياء: ٣٦.

أو تعظيمه بالبعد، نحو: ﴿الْم. ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(١)</sup> تنزيلا لبعده درجته ورفعته  
عنه منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا  
لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة .....

الذى (قوله: أهذا الذى إلخ) أى: فقد أورد المسند إليه اسم إشارة موضوعا للقرب  
قصدا لإهانته.

فكان -الكفرة قبحهم الله- يقولون أهذا الحقير يذكر آلتكم المستعظمة بنفى  
الالوهية عنها، واعلم إن إشارة القريب كما تستعمل لقصد الإهانة كما قلنا تستعمل  
لقصد إفادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالطة القريب للنفس، وأنه حاضر عندها لا يغيب  
عنها، إذا علمت هذا، فقول المصنف أو تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء أى: أو بالقرب  
(قوله: أو تعظيمه بالبعد) أى: يوتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب  
دلالة على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمة، إذ لا ينال بالأيدى (قوله: تنزيلا  
لبعده درجته إلخ) جواب عما يقال إن الكتاب المشار إليه حاضر، فما وجه استعمال  
إشارة البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول محذوف أى: استعمل إشارة البعيد هنا تنزيلا  
إلخ، وقوله لبعده درجته أى: عظم درجته.

(قوله: أو تحقيره بالبعد) أى: يوتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه  
بسبب الدلالة على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه عدم الالتفات إليه لعدم مخالطته للنفس  
(قوله: كما يقال) أى: للحاضر فى المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند إليه  
باسم الإشارة الموضوع للبعيد قصدا لحقارته؛ لأن شأن البعيد عدم الالتفات إليه (قوله:  
تنزيلا لبعده إلخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال إشارة البعيد فى الحاضر فى  
المجلس فهو معمول محذوف أى: واستعمل إشارة البعيد فى الحاضر تنزيلا، وقوله  
لبعده أى: لحقارته (قوله: عن ساحة عز الحضور) إضافة عز لما بعده من إضافة الصفة  
للموصوف أى: عن ساحة الحضور، والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية  
حيث شبه الحضور بدار عزيزة تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به، وإثبات  
الساحة تخييل والعز ترشيح، أو بالعكس.

(١) البقرة: ١، ٢.

ولفظ: ذلك- صالح للإشارة إلى كل غائب؛ عينا كان أو معنى، وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك؛ .....

(قوله: ولفظ ذلك إلخ) قصد الشارح بهذا مجرد إفادة فائدة، وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا، سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس، وهذا الاستعمال مجاز؛ لأنها موضوعة للبعيد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس. (قوله: إلى كل غائب) أى: عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت؛ لأن أسماء الإشارة مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد فعرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد -وهو ما أدرك بالبصر- ما أدرك بغير البصر من باقى الحواس، فإذا قلت: سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم كان مجازا- كما يفيد كلام عبد الحكيم.

(قوله: عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل إحساسها نحو: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أو كانت محسوسة، لكن غير مشاهدة نحو ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾<sup>(٢)</sup> وكما فى قولك: جاءنى رجل، فقال لى ذلك الرجل كذا- تمكى أمره بعد غيبته- (قوله: أو معنى) المراد به ما ليس بذات أى: ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك: قال لى إنسان كذا فسرق ذلك القول، وضرب زيد عمرا فسرق ذلك الضرب، فإن القول والضرب معنى غائب، وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله: وكثيرا إلخ) قصده بهذا بيان ما فى الآية السابقة (قوله: وكثيرا إلخ) كقوله تعالى، ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن ذلك إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ﴾<sup>(٤)</sup> إلخ، وكما فى قولك بالله الطالب الغالب، وذلك قسم عظيم لأفعلن، ومنه ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٥)</sup> لما تقدم أن المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ، والمراد بالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور، فإن

(١) الزمر: ٦، وفاطر: ١٣. (٢) مريم: ٦٣.

(٣) محمد: ٣. (٤) محمد: ٣.

(٥) البقرة: ٢.

لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد.

(أو للتنبيه) أى: تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أى: عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه؛ يقال: عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعد به بالباء إلى المفعول الثانى، وتقول: عقبته بالشئ إذا جعلت الشئ على عقبه؛ وبهذا ظهر فساد ما قيل: .....

حضوره ليس إلا لتلفظه وعدم انفصاله عما بعده، وقوله المتقدم أى: على اسم الإشارة (قوله: غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر، ولأن المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ، فإنه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله: ﴿السم. ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(١)</sup> واللفظ مدرك بحس السمع، فلا يصح نفى الإدراك به عنه (قوله: فكأنه بعيد) أى: فقد شبه غير المدرك بالبعيد لعدم إدراك كل بحاسة البصر، واستعمل اسم المشبه به فى المشبه.

(قوله: للتنبيه) أى: يكون للتنبيه أى: تنبيه المتكلم السامع، وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار إليه) هو الموصوف، فكأنه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف، وليس المراد بالأوصاف خصوص النحوية (قوله: أى عند إيراد الأوصاف إلخ) بمعنى أن الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار إليه (قوله: يقال عقبه) أى: بتشديد القاف (قوله: وتقول عقبته إلخ) المناسب فتقول بالفاء كما فى نسخة (قوله: إذا جعلت الشئ على عقبه) أى: فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله: وبهذا ظهر فساد إلخ) أى: بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه إنما تدخل على المتأخر، ولا وجه لتكلف تأويل المشار إليه باسم الإشارة ظهر فساد ما قيل أى: ظهر فساده بحسب اللغة، وإن كان المعنى حاصلًا؛ لأن اسم الإشارة وقع عقب الأوصاف التى تعقب المشار إليه، لكن ذلك ليس مقصودًا؛ والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباء بعد التعقيب تدخل على المتأخر، وعلى كلام ذلك القائل داعلة على المتقدم فهو أى: ما قاله ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة، وإن كان صحيحًا بالنظر للمعنى كما بينا ولفساده وجه آخر من جهة حمله المشار إليه على اسم الإشارة مع أن المشار إليه الذات، واسم الإشارة اللفظ.

(١) البقرة: ١، ٢.



إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه على المشار إليه (جدير بما يرد بعده) أى: بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير؛ أى: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التى ذكرت بعد المشار إليه (نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>) عقب المشار إليه؛ وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، .....

(قوله: إن معناه عند جعل إلخ) أى: فحمل المشار إليه على اسم الإشارة، وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله: جدير بما) أى: بمسند يرد إلخ (قوله: لأجل الأوصاف) لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه، فإنه يصح أن تكون الأوصاف قبل المشار إليه كأن تقول: جامع الكامل الفاضل زيد، وهذا يستحق الإكرام، ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول: ويستحق الإكرام هذا، وحينئذ فالأولى للمصنف أن يقول: أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾ إلخ أى: فقد أورد المسند إليه اسم إشارة، مع أن المهل للضمير لأجل تنبيه السامع على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها.

إن قلت: إن الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده. قلت: نعم هو - وإن دل على أنهم حقيقون به - إلا أنه لا يدل على أن الأوصاف السابقة هى العلة فى الاستحقاق بخلاف اسم الإشارة، فإنه يدل على ذلك؛ وذلك لأن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه والمشار إليه الذوات الموصوفة بالأوصاف السابقة وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلة الوصف، بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظة الأوصاف فى العلية وإن كانت موجودة؛ لأن الضمير موضوع للذات فقط - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: وهو الذين يؤمنون إلخ) فيه نظر من وجهين.

وغير ذلك. ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيهها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد **(أولئك)**؛ وهو كونهم على الهدى، والفوز بالفلاح آجلا .....

الأول أن هذا البيان يقتضى أن الإيمان من المشار إليه لا من الأوصاف والبيان الآتى بعد ذلك يقتضى أنه من الأوصاف، فأول الكلام ينافى آخره.

الثاني: أن المشار إليه هو المتقين؛ لأنه الموصوف بالذين يؤمنون، فالأولى أن يقول: وهو المتقين الذين يؤمنون وأحب عن الأول بأن المراد بالذين يؤمنون: الدوات المجردة عن الإيمان، فتكون صفة الإيمان خارجة من المشار إليه بقرينة عندها من الأوصاف فيما يأتى، وإنما لم يعبر عن تلك الدوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة، وأحب عن الثانى بأن أهل التفسير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه عبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف، وحيث لا يكون هو المشار إليه . اهـ . غنيمى.

وفى الفرى: إن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء محذورا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشف، فعلى التقدير الثانى يحسن أن تجعل الإشارة إلى أحدهما إشارة للآخر من غير تكلف؛ لأن الصفة والموصوف فى حكم شىء واحد، وأما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن؛ لأن المراد بالمشار إليه المعنى الذى أشير باسم الإشارة إلى لفظه كما بنى عنه قوله: عقب المشار إليه بأوصاف، وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وإن اتحدا فى الواقع ذاتا (قوله: وغير ذلك) أى: كالإنفاق مما رزقوا (قوله: تنبيهها على أن إلخ) أى تنبيهها بالإشارة فى أولئك الأول، والثاني وهذا يقتضى أن المشار إليه فى كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى، واختار العصام أن أولئك الأول إشارة لما ذكر من الموصولين، وفيه تنبيه على أنهم جديرون بأن يكونوا على هدى لأجل الأوصاف المتقدمة، وأن أولئك الثانى إشارة لما ذكر أيضا لكن مع زيادة كونهم على هدى، وفيه تنبيه على أنهم جديرون باستحقاق الفلاح؛ لأجل الأوصاف المتقدمة مع ما زيد بعد أولئك الأول من كونهم على هدى (قوله: عاجلا) أى: فى الدنيا (قوله: بالفلاح آجلا) أى: فى الآخرة والمراد به البقاء الابدى فى النعيم.

من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة (وباللام) أى: تعريف المسند إليه باللام  
(للإشارة إلى معهود)؛ .....

(قوله: من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة) أى: بخلاف ما لو أتى بالضمير  
فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الأوصاف، وإن كانت موجودة؛ لأن اسم الإشارة لكمال  
التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير، فإنه موضوع للذات فقط.

### [تعريف المسند إليه باللام]:

(قوله: وباللام) أى: على أحد الأقوال من ألها المعرفة، ومقابله أن المعرف ال  
(قوله للإشارة إلى معهود) أى: للدلالة على معين في الخارج، فلا يقال: إنه أطلق  
المعهود مع أن نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس معهودة أيضا كما يشير إليه قوله،  
وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته، وحينئذ فلا تصح المقابلة، وحاصل الجواب أن المراد  
بالمعهود هنا المعين في الخارج وأما الحقيقة فهي وإن كانت معهودة ومعينة، لكن في  
الذهن، وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين.

الأول: لام العهد الخارجي وتحت أقسام ثلاثة: صريحى وكنائى وعلمى؛ وذلك  
لأن مدعوها إن تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحى، وإن تقدم له ذكر كناية  
كانت للعهد الكنائى، وإن لم يتقدم له ذكر أصلا، لكنه معلوم عند المخاطب سواء  
كان حاضرا أو لا فهى للعهد العلمى، والنحويون يسمون ما إذا كان مدعوها معلوما  
حاضرا بلام العهد الحضورى، وإن كان غير حاضر بلام العهد الذهنى.

القسم الثانى: لام الحقيقة وتحت أقسام أربعة: لام الحقيقة من حيث هى وتسمى  
بلام الجنس، ولام العهد الذهنى، ولام الاستفراق الحقيقى، ولام الاستفراق العرقى؛  
وذلك لأن اللام إما أن يشار بها للحقيقة من حيث هى، وتسمى بلام الحقيقة ولام  
الجنس أو يشار بها للحقيقة في ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى أو يشار بها  
للحقيقة في ضمن جميع الأفراد، وتسمى بلام الاستفراق، وهو قسمان: إما حقيقى أو  
عرقى؛ لأنه إن أشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة  
فهى للاستفراق الحقيقى، وإن أشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ

أى إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة؛ يقال: عهدت فلانا إذا أدركته .....

بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهر لك أن الأقسام سبعة، وأن لام العهد للذهنى عند البيانين غيرها عند النحويين وستأتى هذه الأقسام كلها.

وختلف فى الأصل والحقيقة فقبل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر؛ وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الأصل لام العهد الخارجى. قال الحفيد: وهو المفهوم من الكشف وسائر كتب القوم، وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقة؛ لأن المرف بما أعرف من المرف بلام الحقيقة ولكثرة أبحاث لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كاليسيط بالنسبة للأخرى ولو أحر المرف بلام العهد الخارجى لكثير الفصل بين القسمين.

(قوله: أى إلى حصة) أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود الحصة المعهود؛ لأنها الكاملة فى المعهودة لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة، والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد أعنى: الطبيعة الكلية مع ما انضم إليها من التشخص، والفرقة بينهما بأن الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والتشخص والحصة المعروضة للتشخص إنما هو اصطلاح المناطق، وإنما اختار لفظ الحصة دون الفرد؛ لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد، والمعهود الخارجى قد يكون أكثر من واحد. فإن قلت: كون المراد بالحصة الفرد ينافيه ما بعده من التعميم أعنى: قوله واحدا كان أو أكثر. قلت: ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة أعنى القدر، والجملة من الأفراد سواء كان واحدا أو أكثر، فقوله إلى حصة أى: إلى قدر. وجملة وقوله من الحقيقة أى: من أفراد الحقيقة، وإلا فالحقيقة لا تتبع بعض وقوله معهودة أى: تلك الحصة أى معينة (قوله: واحدا كان) أى: تلك الحصة، فهذا تفصيل لها وذكر باعتبار أنها قدر، ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصة، وحيث أنه فهو تعميم فى المعهود فى كلام المصنف، وذلك كما إذا قلت: جامع رجل أو رجلان أو رجال، فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله: يقال عهدت إلخ) أى: يقال لغة وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود

ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو: «وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى»<sup>(١)</sup>) أى: ليس الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالثى) أى: كالأُنْثَى التى (وهبت) تلك الأُنْثَى (لها) أى: لامرأة عمران، .....

المعنى كما يفيد تفسيره بالحصّة، فإن قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت: هو استدلال باعتبار اللازم؛ لأنه يلزم من إدراكه وملاقاته كونه معينا - قرره شيخنا العدوى.

(قوله: ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله: وذلك) أى: العهد والتعين في الحصّة، ويحتمل أن المراد، وذلك أى: كون اللام للإشارة إلى معهود (قوله: لتقدم إلخ) اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال العرف في الحصّة كما في المضمر الغائب، لا أنه قرينة لإرادة الحصّة على ما وهم؛ لأنه يلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله: أى ليس الذكر إلخ) إنما تعرض المصنف لتفسير الآية بخلاف الواقع بين المفسرين فيها، فقليل: إنه من كلام امرأة عمران وفي الكلام قلب أى: ليس الإنثى كالذكر في التحرير وهو من تنمة تحسرهما، فالمعنى: أتحسر على وضعها أنثى وعدم مساواتها للذكر في التحرير فياليتها كانت ذكرا أو كانت مساوية له في التحرير، وعلى هذا فاللام فيهما للجنس، ولا يصلحان مثالين للام العهد، وقيل: إنه من كلام الله تعالى تسليّة لها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالأُنْثَى التى وهبت لها، بل الأُنْثَى التى وهبت لها أعظم رتبة من الذكر الذى طلبته، وعلى هذا فاللام فيهما للعهد، فلما جرى الخلاف بين المفسرين في الآية احتاج المصنف إلى تفسيرها بالقول الثاني حتى يتضح كونهما مثالين - قاله شيخنا العدوى.

(قوله: الذى طلبت) أى: بقولها إني نذرت لك ما في بطن امرأتي لأن هذا الكلام يتضمن طلبها أن يكون ما في بطنها ذكرا وتعمله من عديم بيت المقدس؛ لأن خدمة بيت المقدس، إذ ذاك لا تصلح إلا للذكور دون الإناث . اهـ . نوبى.

(١) آل عمران: ٣٦.

فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِلَىٰ وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾<sup>(١)</sup> لكنه ليس بمسند إليه، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِلَىٰ لَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ فإن لفظ: ما، .....  


---

(قوله: فالأنثى) أى قَالَ الداخلة على الأنثى إشارة أى مشار بها، وكذا يقال في قوله بعد والذكر إشارة إلخ، وإنما قلنا ذلك؛ لأن المشير إنما هو اللام لا الذكر ولا الأنثى (قوله: إلى ما سبق ذكره) أى: والمذكور معهود معين (قوله: في قوله تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِلَىٰ وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾) أنت الضمير مع كونه راجعا ل(ما)؛ لأنه دار الأمر بين مراعاة المرجع، والحال التى هى بمنزلة الخبر أعنى أنثى، ورعاية الخبر أولى؛ لأنه يحط الفائدة، وأما التأنيث في قوله: فلما وضعتها فمراعاة للمعنى؛ لأن ما في بطنها في الواقع أنثى، وغاية ما قالوا: الأولى مراعاة لفظ ما وهذا لا ينافي أن مراعاة المعنى جائزة - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله: لكنه ليس بمسند إليه) أى: لأنه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند، لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله: كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم: أن المراد الكناية بالمعنى اللغوى وهو الخفاء؛ لأن فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والأنثى فيه خفاء لعدم التصريح، وإن كان ذكر الوصف بعد ذلك أعنى محررا مبينا للمراد، وحينئذ فقول الشارح: إلى ما سبق ذكره كناية أى إلى ما سبق ذكره على وجه الكناية أى: على طريق فيه خفاء.

ويحتمل كما قال الفنرى: إن المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البيان فتكون من أفراد الكناية المطلوب بها غير صفة، ولا نسبة وهو أن يتعين في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف، فالتحرير من الصفات المختصة بالذكر. فلفظ ما في بطنى باعتبار تقييده محررا ملزوم للذكر والذكر لازم له فقد أطلق اسم الملزوم، وأريد اللازم فالذكر لم يذكر صراحة بل كناية والمذكور صراحة ملزومه وهو ما في البطن الموصوف بالتحرير، وجعل ذلك كناية

(١) آل عمران: ٣٦.

وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير؛ وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث؛ وهو مسند إليه.

وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المحاطب به نحو: خرج الأمير؛ إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد (أو) للإشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى ظاهر على مذهب المصنف القائل: إن الكناية أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم، أما على طريقة السكاكي من أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له فلا يتأتى هنا لأن التحرير ليس لازماً للذكر، إذ كثير من الذكور غير محرر.

(قوله: وإن كان يعم الذكور والإناث) أى: بحسب وضعها (قوله: لكن التحرير إلخ) فيه نظراً؛ لأن اختصاص التحرير بالذكر في نفس الأمر لا ينافي عموم ما للذكر والأنثى بحسب الوضع، وحينئذ فلا يكون الذكر بخصوصه مذكوراً، وأجيب بأن العموم في ما إنما هو بحسب أصل الوضع، واختصاصه بالذكر في الآية بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصح أن يكون الذكر مذكوراً كناية نظراً لتلك القرينة أهـ قرمى.

ثم إن الأنسب بقوله محرراً أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للمفعول فقوله عتق مبني للمفعول (قوله: وهو) أى: الذكر مسند إليه؛ لأنه اسم ليس (قوله: وقد يستغنى إلخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو كناية (قوله: لتقدم علم المحاطب به) أى: بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمحاطب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضراً فيه كقولك لداخل البيت: أغلق الباب، ونحو قولك لمن فوق: سهمه القرطاس، فالعهد العلمى والحضورى من أقسام العهد الخارجى لتحقيق المشار إليه باللام خارجاً.

(قوله: إذا لم يكن إلخ) أى: فالقرينة حالية وهى الفرادة في البلد (قوله: ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقة إشارة إلى أنه ليس المراد منها معناها المشهور وهو الماهية المتحققة أى: الموجودة في الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر باعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له حقيقة، وباعتبار تعقله في الذهن سواء كان له وجود في الخارج أم

من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد (كقولك: الرجل خير من المرأة،.....)

لا يقال له مفهوم، فهو شامل للماهيات الغير الموجودة، فأشار الشارح بالتفسير إلى أن المراد بالحقيقة ليشمل قولك العنقاء والغول، فإن (أل) فيهما جنسية، وإضافة مفهوم للمسمى بيانية أى: ومفهوم هو مسمى الاسم؛ لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم، والمسمى قد لا يكون مفهوما كما إذا كان الموضوع له الاسم (ما) صدقاً، وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقة المتعلقة ذهنياً لم يوضع لها لفظ؛ فبين المفهوم والمسمى عموم وعصوص وجهى كعاتم فضة (قوله: من غير اعتبار إلخ) بيان لنفس الحقيقة أى: من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد ومن ذلك اللام الداخلة على المعارف نحو: إنسان حيوان ناطق، والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؛ لأن التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو: الحيوان جنس، والإنسان نوع، وفي كلام الشارح نظراً لأن لام العهد الذهني، ولام الاستغراق بقسميه اعتبر فيهما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقة واعتبار الأفراد يناق عدم اعتبارها، فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة، وأجيب بأن المراد من غير اعتبار للأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلاً كما في لام الحقيقة، أو تعتبر بواسطة القرائن كما في لام العهد ولام الاستغراق، ويدل على هذا الجواب قول الشارح: فيما يأتي، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة. حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة، ويمكن الجواب أيضاً بأن قول الشارح من غير اعتبار إلخ دخول على المثال إشارة إلى أن المثال المذكور من القسم الذي لا تعتبر فيه الأفراد، وأن المقسم هو اللام التي يشار بها إلى الحقيقة لا بهذا القيد، وأما بهذا القيد فهو القسم الأول، وقد أشار المصنف إلى القسم الثاني بقوله: وقد يأتي الواحد، وإلى الثالث بقوله: وقد يفيد الاستغراق، ومبنى الإشكال على أن قوله من غير اعتبار: تقييد للمقسم (قوله: كقولك إلخ) أى: ومنه الكل أعظم من الجزء، والدینار خير من الدرهم (قوله: الرجل خير من المرأة) أى: حقيقة الرجل الملحوظة ذهنياً خير من حقيقة المرأة الملحوظة ذهنياً، ولا يناق هذا كون بعض أفراد



وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة (لواحد) من الأفراد (اعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقي؛ .....

جنس المرأة محيرا من بعض أفراد جنس الرجل؛ لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس.

قال ابن يعقوب: الأولى للمصنف أن يمثل بقولنا في التعريف: الكلمة لفظ مفرد مستعمل، والإنسان الحيوان الناطق؛ لأن الحكم في التعريف حقيقي مفهومي لا فردي بخلاف الحكم بالخيرية، فإن الفضل بين الذكورية والأنوثة إنما تحقق من محصال الأفراد لا من تصور كل منها، لكن لما كان مآل التصور إلى الأفضلية في الخارج ثبتت الأفضلية للحقيقة لداهما لا من جهة التصور، فإن الشيء الذي هو في قوة الحصول يثبت له حكم الحصول، ويصح أن يراعى في الخيرية محورية مجرد الذكورية على نفس الأنوثة من غير رعاية محصلها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا، فلا يحتاج إلى التأويل فتأمله.

ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾<sup>(١)</sup> أي: جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء، روى أنه تعالى خلق الملائكة من ربح مخلقها من الماء، والجن من نار مخلقها منه، وآدم من تراب مخلقه منه.

(قوله: وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد) قد للتحقيق لا للتقليل، وهذا إشارة إلى القسم الثاني من الأقسام الأربعة للام الحقيقية، ولم يقل وقد يقصد من المعرفة بلام الحقيقة واحد؛ لأن الوحدة المهمة مستفادة من القرينة الخارجية، ولم تقصد من المعرفة باللام وعبر هنا بقوله، وقد يأتي وفيما سيأتي بقوله: وقد يفيد إما للتضمن وإما لأن دلالة اللام في الأول قوية؛ لأنها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية، وفي الثاني ضعيفة؛ لأنها مكفوفة فيها القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة من حيث هي، ولا يحتاج إلى القرينة الدالة على الاستغراق (قوله لواحد) أي: مبهم (قوله: من الأفراد) أي: من أفراد الحقيقة (قوله: باعتبار عهديته) أي: تعينه واستحضاره في الذهن تبعا لتمعن الحقيقة واستحضارها فيه، فالمجهود ابتداء هو الحقيقة، ولما كان استحضار الماهية يتضمن

(١) الأنبياء: ٣٠.

يعنى: يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة .....

استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا ذهنا، وبهذا اندفع ما يقال: إن الواحد من الأفراد هنا غير معين، وحينئذ فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم، فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته فى الذهن؟ وحاصل الجواب أنه مبهم فى ذاته وعهديته إنما هى تبع لعهدية الماهية التى اشتمل عليها، فصح نسبة العهدية إليه بهذا الاعتبار، وقوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة أى: المعهودة علة لعهديته، ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند ابن الحاجب، أو صدق الحقيقة اشتماله عليه عند الشارح، وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أى: معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار، فسمى معهودا ذهنيا - كذا فى سم عن الناصر اللقاني، ومثله فى عبد الحكيم.

وقيل فى قوله عهديته: حذف مضاف أى: باعتبار عهدية حقيقته، فالموصوف بالمعهد إنما هو الحقيقة، وإليه مال العصام والصفوى، وإذا عهدت حقيقته عهد هو لمطابقة ذلك الواحد لها (قوله: يعنى يطلق إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف يأتى بمعنى يطلق، وأن اللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله: المعرف بلام الحقيقة) صفة لمحدوف تقديره يعنى أن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة، وقوله الذى هو موضوع للحقيقة صفة للمعرف أى: الذى هو موضوع للحقيقة من غير نظر إلى فرد؛ لأن النظر إلى فرد ما أو لجميع الأفراد بالقرينة، لا بالوضع.

(قوله: المتحدة فى الذهن) أى: المعنية فى الذهن أو الموصوفة بالوحدة فى الذهن، ويلزمها التعيين، فالوحدة على كل حال خارجة عن الموضوع له، وفائدة هذا القيد الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على بلام الحقيقة أعنى: ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه، فإن الماهية الحاصلة فى الذهن أمر واحد لا تعدد فيه فى الذهن إنما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله: على فرد ما موجود) متعلق بيطلق (قوله: من الحقيقة) صفة لفرد أى على فرد من أفراد الحقيقة، وإلا فالحقيقة لا تنجزأ.

باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها كما يطلق الكلى الطبيعي على كل جزئى من جزئياته .....

(قوله: باعتبار) متعلق بيقول معهودا أى: معلوما ومعينا في الذهن أى: لا باعتباره بخصوصه، وإلا لكان مجازا من إطلاق المطلق على المقيد من حيث إنه مقيد قاله عبد الحكيم، وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العلة على المعلوم أى: إن عهديته باعتبار أنه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هى مستحضرة في الذهن ومعهودة فيه، وقوله مطابقا لها أى: وباعتبار كونه مطابقا لها أى: مشتملا عليها، ثم إن ظاهر قول الشارح -يعنى يطلق المرفع بالام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا في الذهن- إنه يستعمل في الفرد نفسه، لكن حقق في المطول ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة، وإليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة إلخ، وعبارته في المطول: وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع . ا هـ .

وقد يقال: إن قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها بمنزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه، إذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة، إنما هو في الحقيقة في ضمن الفرد- فتأمل.

(قوله: كما يطلق) راجع لقوله يطلق أى: يطلق إطلاقا كإطلاق الكلى الطبيعي أى: الذى يراد منه الحقيقة والطبيعة، والمراد بالإطلاق هنا الحمل، وذلك كالحیوان في نحو قولك: هذا الفرس حیوان، والإنسان في قولك: زيد إنسان، وإنما كان المراد بالإطلاق هنا الحمل؛ لأن الكلى لإيراد منه المفهوم والطبيعة إلا إذا كان محمولا، وأما لو كان موضوعا كان المراد منه الأفراد، وحيث فلا يكون طبيعيا- ذكره شيخنا الحنفى.

(قوله: كما يطلق الكلى الطبيعي) أى: انفراد من اللام، فالجامع إطلاق الكلى على فرد في كل لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر، وفي المشبه به المراد بالإطلاق الحمل- قررره شيخنا العدوى.

وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها (كقولك: ادخل السوق؛ حيث لا عهد) في الخارج، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾<sup>(١)</sup>.....

(قوله: وذلك) أي إطلاق اسم الجنس المعرف على فرد معين في الذهن (قوله: على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي) أي: كما في لام الحقيقة، وقوله: بل من حيث الوجود أي: وجود الحقيقة (قوله: من حيث هي) أي: من حيث هي نفسها مقصودة لا الأفراد فهي الثانية تأكيد، والخبر محذوف (قوله: من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد) أي: كما في لام الاستغراق الآتية (قوله: بل بعضها) أي: بل من حيث وجودها في بعضها (قوله: ادخل السوق) أي: فقولك ادخل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشعص الواحد جميع أفراد السوق، فعلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد (قوله: حيث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله: في الخارج) أي: لا مطلقا كما يوهمه إطلاق النفي لوجود العهد الذهني، والحاصل أنه ليس المراد نفي العهد مطلقا، بل خصوص العهد الخارجي لوجود العهد الذهني كما قدمه في قوله: باعتبار عهديته في الذهن، فلا تناق قوله: حيث لا عهد، وقوله قبل ذلك: باعتبار عهديته في الذهن، فلو فرض أن هناك عهدا خارجيا بأن كان هناك سوق واحد كانت أل للعهد الخارجي.

(قوله ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾) أي: فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن، وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي؛ لأنها لا تاكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد، وحاصل ما في المقام أن المعرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار أنه

(١) يوسف: ١٣.

(وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصفاً لها، ونحو ذلك. وإنما قال: كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما؛ وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة؛ وهذا معناه نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة؛ كالدخول، والأكل فيما مر، فاجهر، وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء، وبالنظر إلى أنفسهما

فرد وإلا لكان مجازاً، فعاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله: وهذا) أي: المعارف بلام العهد الذهني (قوله: في المعنى كالنكرة) أي: بعد اعتبار القرينة؛ لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم، أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة، إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن (قوله: إن كان في اللفظ) أي: والحال إنه يجرى عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ يعني غالباً لما سيأتي، وبقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضي أن إجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى، نظراً إلى أنه في المعنى نكرة، وليس كذلك، بل المعارف بلام العهد الذهني معرفة بحسب اللفظ والمعنى؛ لأنه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها، وحيث فإجراء أحكام المعارف عليه بحسب الأمرين جميعاً (قوله: من وقوعه مبتدأ) نحو: الذئب في دارك، وقوله وذا حال نحو: رأيت الذئب خارجاً من بيتك، وقوله وصفاً للمعرفة نحو: زيد الكريم عندك، وقوله وموصوفاً هما نحو: الكريم الذي فعل كذا في دار صديقك (قوله: ونحو ذلك) أي: كعطفه بيانا من المعرفة، والعكس نحو: زيد الكريم عندك، والكريم زيد عندك، وككونه اسم كان ومعمولاً، أو لا لظن نحو: كان السارق الذي سرق متاعك في محل كذا، وظننت السارق هالكا (قوله: وهو أن النكرة) أي: نحو ادخل سوقاً معناها أي: الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي: من جملة أفرادها، وإلا فالحقيقة لا تتجزأ (قوله: وهذا) أي: المعارف بلام العهد الذهني نحو: ادخل السوق، وقوله معناه أي: الوضعي (قوله: كالدخول) أي: فإنه إنما يتصور في الأفراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة (قوله: فاجهر) أي: من اللام نحو: سوقاً، وقوله وذو اللام نحو: السوق، وقوله: بالنظر إلى القرينة قيد في ذي اللام فقط، إذ اجهرد استعماله في الفرد لا يتوقف على القرينة (قوله: سواء)

مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة؛ كقوله<sup>(١)</sup>: ولقد أمر على اللّيم يسبني.

في أن المراد من كل بعض غير معين (قوله: مختلفان) أي: لأن المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقة، والمعرف معناه الحقيقة المعينة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه، إفادة البعضية في المحرد بالوضع وفي ذى اللام بالقرينة، وهذا الفرق الذي ذكره الشارح بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، فإن قلنا: إنما موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهدها معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة، وإن كان حاصلًا فالفرق بين المعرف بلام العهد الذهني والنكرة: كالفرق بين اسم الجنس المنكر: كأسد وعلم الجنس كأسامة؛ وذلك لأنه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح، وإن قلنا موضوع للماهية فالفرق ما قلناه، واعلم أن النكرة سواء قلنا: إنها للمفهوم أو للفرد المنتشر إنما تستعمل في الفرد المنتشر، وإنما الخلاف فيما وضعت له.

(قوله: ويوصف بالجملة) الأولى التفریع بالفاء (قوله: وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ إلخ) تمامه: فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْني، عدل إلى المضارع في "أمر" قصدا إلى الاستمرار، وقوله: فمضيت ثمت قلت أي: فأمضيت ثم أقول، لكن عدل إلى الماضي دلالة على التحقيق، فكانه قال: أمر دائما على ليم عاداته سبني ومواظب على سبني بأنواع الشتائم

---

(١) البيت لمعيرة بن جابر الحنفي، انظر البيت في الدرر ٧٨/١، وفي شرح التصريح ١١/٢، وحامسة البحرى ١٧١، وعزالة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢١، ولسان العرب ٨١/١٢ (ثم)، ٢٩٦/١٥، ودلائل الإعجاز ٢٠٦، والإشارات والتنبيهات ٤٠، والمفتاح ٩٩، وشرح المرشدي على عقود الجمان ٦٢/١، والبيان للطوى ١٦١/١، وتمة البيت: فمضيتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْني، وثمت حرف عطف لحقها تاء التأنيث، وقوله "أمر" مضارع بمعنى الماضي لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده، ورواية الكامل "فأجوز ثم أقول لا يعنيني".

(وقد يفيد) المعروف باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق؛ نحو: «إِنَّ  
 الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ»<sup>(١)</sup>) أُشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد بها الماهية من  
 حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع،  
 فأمضى ولا التفت إليه ولا أشتغل بعلامه، وأعرض عنه صونا لماء الوجه، ثم أقول  
 بجماعة الخلان إنه لا يعينى، وثم حرف عطف إذا لحقتها علامة التأنيث اختصت  
 بعطف الجمل، وقوله: لا يعينى أى: لا يريدنى، بل يريد غيرى من عناءه إذا قصده،  
 ويحتمل أن المراد لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه، من عنان الأمر إذا أهمنى، والشاهد  
 في قوله: يسبى، فإن الجملة صفة للقيم؛ لأن الشاعر لم يرد لئما معينا، إذ ليس فيه  
 إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها، ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور، ولا  
 الاستغراق لعدم تأتى المرور على كل لقيم من اللقام، بل الجنس في ضمن فرد مبهم فهو  
 كالنكرة، فلذا جعلت الجملة صفة لا حالا، قال ابن يعقوب: ولم تجعل تلك الجملة  
 حالا؛ لأن الغرض أن اللقيم ذاهب السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه، وليس  
 الغرض تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لإشعارها بالتحويل في  
 أصلها - كذا قيل.

لكن المناسب لقوله: ثم قلت لا يعينى كونها الحالية؛ لأن المتبادر من قوله:  
 قلت لا يعينى أنه قال ذلك في حال سماع حال المرور، لا أنه قاله فيمن ذاهب السب ولو  
 في غير حال المرور. انتهى.

(قوله: وقد يفيد الاستغراق) أى: لجميع الأفراد وهذا هو القسم الثالث من  
 أقسام لام الحقيقة، ثم إن ظاهر المصنف أن المعروف بلام الحقيقة موضوع لأمرين: الحقيقة  
 وجميع الأفراد، وأنه يفيدهما لإطلاقه عليهما، وليس كذلك، بل هو موضوع للحقيقة  
 المتحدة في الذهن فقط، وإفادتها للاستغراق إنما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع  
 الأفراد، وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق، وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال:  
 إن المراد أن المعروف باللام الموضوع للحقيقة المتحدة في الذهن قد يطلق على جميع الأفراد

بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق .....

من حيث تحقق الحقيقة فيها، وذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ولا من حيث وجودها فى فرد فيكفى فى الحمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة من حيث هى ومن حيث وجودها فى بعض الأفراد ولا تتوقف على وجود القرينة المعنية للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة فى فرد فإنه يتوقف على القرينة الدالة على البعضية فالقرينة فيه أقوى (قوله: بدليل إلخ) هذا يقتضى أنه لا بد من قرينة معينة فى هذا النوع أيضا كالذى قبله، والحق خلافه؛ لأنه إذا لم تقم قرينة على إرادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق، كما هو المأخوذ من كلام الكشاف، وقد يجاب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله: الذى شرطه دخول إلخ) أى: ودعوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق، ثم إن ما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا، وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل فرد، إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد لعدم تناول اللفظ لها، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه، ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم الدخول، ولو أريد بعض معين منه الذين آمنوا لورد أن إرادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح، فتعين إرادة جميع الأفراد، ثم إن دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول إنه يجب فى الاستثناء دخول المستثنى فى لفظ المستثنى منه، أما على القول بأنه يكفى فى صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق - قاله سم.

(قوله: فاللام التى لتعريف العهد) أى: لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول، وهذا تفرع على إرجاع الضمير فى قد يأتى، وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى: فعلم أن اللام إلخ، إذ المتفرع على الإرجاع علم ذلك لا نفسه (قوله: أو الاستغراق)



هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام، والقرينة؛ ولهذا قلنا: إن الضمير فى قوله: وقد يأتى، وقد يفيد-عائد إلى المعرفة باللام المشار بها إلى الحقيقة،....

عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو أن الاستغراق باق على مصدرته وهو عطف على تعريف (قوله: هى لام الحقيقة) أى: هى من أفراد لام الحقيقة (قوله: حمل) أى: مدخولهما، وقوله على ما ذكرنا أى من الحقيقة فى ضمن فرد غير معين فى الأول أو فى ضمن جميع الأفراد فى الثانى، فالحاصل أن لام الحقيقة هى الأصل، لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هى، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها فى بعض الأفراد، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها فى جميع الأفراد، فالمنظور له الحقيقة فى الكل دون بعض الأفراد أو كلها، وأما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمنصف، واعتراض بأن هذا تحكم، ولمَ لمَ تجعل التى للعهد الخارجى من أفراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها: إن الإشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها فى فرد معين فى الخارج لتقدمه ذكرها صراحة أو كناية أو لعلم المخاطب به؟ ويمكن الجواب بأنه إنما جعلت قسما لكون التعيين فيها أشد من التعيين فى لام الحقيقة، وجعل بعضهم كل واحد أصلا مستقلا على حدة، وبعضهم جعل الكل فرع التى للحقيقة، وبعضهم جعل لام العهد الخارجى أصلا للكل فما عداها من فروع، وهذا الخلاف لا طائل تحته، وذكر الخفيد أنه إن قلنا: إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت أل التى للعهد الذهنى هى الأصل؛ لأنها أبقت مدخولها على حاله، وإن كانت موضوعة للماهية لا بقاء الاستحضار كانت لام الحقيقة هى الأصل وما عداها من فروعها وذلك أن معنى اللام الإشارة إلى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جملة الأقوال حمسة.

(قوله: والقرينة) عطف تفسر على ما قبله (قوله: ولهذا) أى: ولأجل كون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله: عائد إلى المعرفة باللام إلخ) أى: وليس عائدا على المعرفة باللام مطلقا لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة، وما يدل على أن الضمير عائد على المعرفة باللام الحقيقة كما قال الشارح لا

ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في  
الذهن؛ لتمييز عن أسماء الأجناس النكرات .....

إلى المعرفة بمطلق اللام تغيير المصنف الأسلوب، حيث قال: وقد يأتي، وقد يفيد، ولم  
يقبل أو للإشارة إلى واحد معهود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق - تأمل.

(قوله: ولا بد إلخ) اعلم أن اسم الجنس المنكر إذا كان مصدرا، فإنه يدل على  
الحقيقة قطعا لوضعه لها: كذكرى وبشرى ورجعى، كما أن اسم الجنس المعرفة يدل  
عليها قطعا من غير نزاع فيهما، وإن كان اسم الجنس المنكر غير مصدر: كأسد  
ورجل ففيه نزاع. قيل إنه موضوع للفرد المنتشر، وقيل موضوع للماهية، إذا علمت  
ذلك فيرد سؤال حاصله أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس، إما أن يقصد بها  
الإشارة إلى الماهية من حيث هي أى: من غير اعتبار تعينها وحضورها في الذهن، وإما  
أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار تعينها وحضورها في الذهن، فإن قلتم بالأول:  
لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المعرفة والمنكر المصدر نحو: ذكرى والذكرى ورجعى  
والرجعى، فإن كلا منهما موضوع للماهية، والقول بعدم الفرق بطل لضرورة الفرق  
بين المعرفة والمنكر، وإن قلتم بالثاني: لزم عدم الفرق بين المعرفة بلام الحقيقة ولام  
العهد الخارجى العلمى؛ لأن كلا منهما إشارة إلى حاضر معين في الذهن، وهذا البحث  
أورده صاحب المفتاح على هذا المقام، وأشار الشارح لجوابه بقوله: ولا بد إلخ،  
وحاصله أنا نختار الثاني: وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها  
الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن، ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المعرفة  
بلام الحقيقة والمعرفة بلام العهد الخارجى العلمى؛ وذلك لأن المشار إليه بلام الحقيقة  
هو الحقيقة الحاضرة في الذهن، والمشار إليه بلام العهد المذكور حصّة من أفراد الحقيقة  
معينة في الذهن، وفرق بين الحقيقة والحصّة منها (قوله: لتمييز) أى: اسم الجنس المعرفة  
المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية (قوله عن أسماء الأجناس النكرات) أى: فإن الإشارة  
بها إلى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن، وإن كانت حاضرة فيه ضرورة أنها  
موضوع لها، ولا يضع الواضع لفظا للمعنى إلا إذا كان حاضرا في ذهنه، فالحضور جزء

مثل: الرجعى، ورجعى، .....  
.....

المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون أسماء الأجناس النكرات فهو ملاحظ في الأول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني، وهذا مبني على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع.

وأما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدى في حواشى الأشموني: من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب، فيكون الحضور في ذهنه معتبرا في الأول على سبيل الجزئية، وأما في الثاني: فهو غير معتبر ولا مصاحب، ثم إن المراد بقول الشارح ليميز عن أسماء الأجناس النكرات أعني: المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكرة موضوعة لبعض غير معين من أفراد الحقيقة؛ لأن هذا بالنسبة للنكرة التى هي غير مصدر، والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك: ضربت ضربا لا إشعار له بالوحدة، فإن أردت الوحدة أتيت بالتاء فقلت: ضربة، أو بالوصف فقلت: ضربا واحدا، ويدل لذلك أيضا أن المصادر لا تثني ولا تجمع، فإن قلت: إذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس، فإنه أيضا موضوع للماهية بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهني جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما؟ قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور والتعين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهي أل فكان الواضع قال: وضعت الرجعى للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس كأسماء، فإنه لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن، ولم يعتبر في دلالة على التعين والحضور قرينة خارجية، بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ، وحاصله أن علم الجنس يدل على التعين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ، واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآلة (قوله: النكرات) اعترضه الغنيمى بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما، وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التى ليس فيها أل (قوله: مثل الرجعى) مثال للمعرف بلام الحقيقة، وقوله: ورجعى مثال لأسماء الأجناس النكرات

وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين، أو جماعة، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد؛ فليتأمل.

(وهو) أى: الاستغراق (ضربان: حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (لحمو): «عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ»<sup>(١)</sup>.....

(قوله: وإذا اعتبر الحضور في الذهن) أى: في الم عرف بلام الحقيقة (قوله: فوجه امتيازه) أى: تعريف لام الحقيقة (قوله: عن تعريف العهد) أى: الخارجى العلمى (قوله: إلى حصة معينة من الحقيقة) أى: في الذهن، والخارج معلومة للمعاطب (قوله: ولام الحقيقة) أى: من حيث هى، فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى العلمى، والقسم الأول من أقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في المطول، لا الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه، ولام الحقيقة، بأقسامها كما قيل.

(قوله: وهو أى الاستغراق) أى: من حيث هو لا في خصوص المسند إليه، فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور، والصاغة مفعول به في المثال الثاني (قوله: وهو أن يراد إلخ) فيه أن الإرادة فعل المتكلم، والاستغراق وصف للفظ، وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد، فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبب (قوله: بحسب اللغة) فيه نظراً؛ لأنه يقتضى أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع، أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقياً، وليس كذلك، بل إذا أريد بالصلاة جميع أفرادها نظراً إلى وضع الشرع، أو بالفاعل جميع أفرادها نظراً إلى وضع النحاة يكون الاستغراق حقيقياً، فالأولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة، وقد يجاب بأنه إنما اقتصر على اللغة؛ لأنها الأصل فلا ينافى ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه. والحاصل أن ذكر اللغة إنما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى . اهـ . عبد الحكيم.

(١) الأنعام: ٧٣.

أى: كل غيب وشهادة، وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (لنحو: جمع الأمير الصاغة؛ أى: صاغة بلده أو) أطراف (مملكته)؛ لأنه المفهوم عرفا، لا صاغة الدنيا، قيل: المثال مبني على مذهب المازني، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة؛ وفيه نظير؛ .....

(قوله: أى كل غيب) أى: كل غالب عنا وكل شهادة أى: كل مشاهد لنا

(قوله: بحسب متفاهم العرف) أى: بحسب فهم أهل العرف العام، وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الحقيقي - كما تقدم.

(قوله: الصاغة) أصله صوغة من الصوغ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت

ألفا، والمراد ببلده بلده التي هو فيها (قوله: أو أطراف مملكته) عبر عن المملكة بتمامها بالأطراف على طريق الكناية، أو يقال إذا جمع ما في الأطراف فأولى من كان في الوسط ومن عنده (قوله: لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا) وذلك لأن العرف لا يحمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة، بل على الحقيقة المقيدة بقيد تقتضيه القرائن الحالية فيكون الحكم فيه على كل فرد من أفراد الحقيقة المقيدة، لا على كل فرد من أفراد الحقيقة المطلقة كما في هذا المثال المذكور فإن الصاغة بحسب حقيقتها شاملة لجميع صاغة الدنيا، لكن القرائن خصتها بصاغة بلد الأمير أو صاغة مملكته، إذ يعلم العقل أن الأمير لا يقدر على جمع صاغة الدنيا فتعين أن المراد بها الصاغة الموجودة في بلده أو في مملكته، فحيث جمع الأمير صاغة بلده أو مملكته، وقلنا جمع الأمير الصاغة يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغة المحصورة، لا الصاغة المطلقة. اهـ . قرمى.

(قوله: على مذهب المازني)<sup>(١)</sup> القائل إن آل الداخلة على اسم الفاعل، واسم

المفعول معرفة لا موصولة (قوله: وإلا فاللام إلخ) أى: وإلا نقل: إن المثال مبني على مذهبه، بل على مذهب الجمهور فلا يصح؛ لأن آل الداخلة على اسم الفاعل، وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة (قوله: وفيه) أى: في هذا القيل - المفيد أن الخلاف

(١) هو بكر بن محمد بن حبيبة أبو عثمان المازني - أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة له تصانيف منها "ما تلحن فيه العامة" و"التصريف في العروض" - توفى بالبصرة سنة ٢٤٩هـ. وانظر الأحلام (٩٩/٢).

لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره؛ نحو: المؤمن، والكافر، والعالم، والجاهل؛ لأنهم قالوا: هذه الصفة فعل في صورة الاسم، فلا بد فيه من معنى الحدوث، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف، أو غيره، .....

في اسم الفاعل، واسم المفعول مطلقا - نظر (قوله: لأن الخلاف) أي: بين المازي وغيره، وقوله في اسم الفاعل أي: وكذا في اسم المفعول (قوله: بمعنى الحدوث) أي: ملتبسا بمعنى الحدوث وإضافة معنى للحدوث بيانية وهو من ملازمة الدال للمدلول أي: إذا كان ملتبسا بالدلالة على الحدوث والمراد بالحدوث يحدد الحدث باعتبار زمنه (قوله: دون غيره) وهو ما إذا أريد بهما الدوام والثبات، وإلا كانت معرفة اتفاقا؛ لأنهما حينئذ من جملة الصفة المشبهة - كذا في المطول، قال عبد الحكيم: ولعل قوله اتفاقا إشارة إلى عدم الاعتداء بقول من قال: إن اللام فيه أيضا موصولة كما في المعنى.

(قوله: نحو إلخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصائغ، وحينئذ فآل الداخلة عليه معرفة اتفاقا (قوله: لأنهم) أي: الجمهور، وهذا علة لكون آل في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة (قوله: هذه الصفة) أي: اسم الفاعل واسم المفعول وفي بعض النسخ هذه الصلة أي: صلة آل وقوله فعل إلخ، أي: وآل المعرفة لا تدخل على الفعل (قوله: فلا بد فيه من معنى الحدوث) أي: لأنه معتبر في الفعل فعلم من هذا أنهما لا يكونان فعلين في صورة الاسم إلا إذا قصد بهما الحدوث، أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة ولم يكن أحدهما فعلا في صورة الاسم (قوله: ولو سلم إلخ) أي: لو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت، وأن آل في الصائغ ليست معرفة على مذهب الجمهور، بل موصولة (قوله: فالمراد) أي: فالكلام صحيح؛ لأن المراد أي: لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق، وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أي: والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان، وحينئذ فالمثال صحيح ولا يحتاج لتعريبه على القول الضعيف، وهو قول المازي (قوله: أو غيره) أي: كالإضافة والموصول.

والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق؛ نحو: أكرم الذين يأتونك إلا زيدا، واضرب  
القائمين إلا عمرا. ....

(قوله: والموصول أيضا إلخ) من تمة قوله: ولو سلم إلخ (قوله: مما يأتي  
للاستغراق) أى: لأن الموصول كالمعرف باللام يأتى لمعان أربعة، فالأصل فيه العهد  
والجنس - قاله عبد الحكيم. (قوله: نحو أكرم الذين يأتونك إلخ) أى: فالمراد كل فرد من  
الآتين لك بدليل الاستثناء.

(قوله: واستغراق المفرد أشمل إلخ) هذه مسألة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق  
بما قبلها، وحاصلها أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله  
للأفراد وتناوله لها أكثر من شمول المثنى والجمع الداخِل عليهما أداة الاستغراق، ومراده  
بالمفرد ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أولا: كالجمع المطلق باللام  
الذى بطل فيه معنى الجمعية نحو: لا أتزوج النساء، فإن المراد واحدة من النساء، والمراد  
بالجمع ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أيضا أولا نحو: قوم ورهط،  
واعترض بأن هذا منقوض بقولك: لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فإنه أشمل من  
قولك لا يرفعه كل رجل؛ لأنه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد  
بخلاف العكس، وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فإنه أشمل من قولنا: هذا الخبز يشبع  
كل رجل؛ لأنه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس، فلا ينبغي  
أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل، بل تارة يكون استغراقه أشمل وتارة يكون  
استغراق غيره أشمل كما في المثالين السابقين، وأجيب بأن المراد الأشملية بحسب الوضع،  
والنظر إلى المدلول المطابق، والأشملية في المثالين المذكورين بالالتزام لأن الحكم على  
الكل يستلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام في الاستغراق المفاد بالمفرد أو  
بالجمع، والمفيد للاستغراق في المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل الجمع، وأعلم أن  
هذا إنما يرد على المصنف بناء على جعل قوله: واستغراق المفرد أشمل، قضية كلية كما  
هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا، أما على جعلها جزئية أى: قد يكون  
أشمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك.

(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف، أو غيره (أشمل) من استغراق  
 المثني، والمجموع؛ بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل  
 اثنين اثنين، والمجموع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة: لا رجال في الدار  
 إذا كان فيها رجل أو رجلان دون: لا رجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو  
 رجلان؟ .....

(قوله: سواء كان بحرف التعريف) أى: سواء كان المفرد ملتبسا بحرف  
 التعريف وهو ما نحن بصدده، وقوله: أو غيره كحرف النفي في النكرة، ولأجل هذا  
 التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المهمل باللام (قوله: يتناول كل واحد) أى:  
 سواء كان منفرداً أو من أجزاء الثنية أو الجمع، فالحكم على الواحد يستغرق أحاد  
 الثنية وأحاد الجمع، وذلك لتركب كل واحد منهما من أحاده وهى جزءان أو أجزاء  
 هى أحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف الثنية والجمع، فالثنية  
 تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئيهما وهو مدلول المفرد والجمع  
 يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئيهما الذى هو المفرد، وإيضاح  
 ذلك أنك إذا قلت: لا رجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء  
 كان الفرد منفرداً أو من أجزاء المثني أو من أجزاء الجمع، فلا يصح لك أن تقول حينئذ  
 بعد: بل رجلان أو رجال، وأما قولك: لا رجلين أو رجال في الدار فقد نفيت الحقيقة  
 باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المثني  
 أو فرد أو فردين بالنظر للجمع؛ فتحصل من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد  
 واحد، واستغراق المثني يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافية خروج الواحد، واستغراق  
 الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافية خروج الواحد ولا الاثنين (قوله: والمثنى  
 إنما يتناول كل اثنين اثنين) أى: وهذا لا ينافي خروج الواحد (قوله: والجمع إنما يتناول  
 كل جماعة جماعة) أى: وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين، وإنما كان استغراق الجمع  
 يتناول كل جماعة جماعة؛ لأن الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول  
 صيغة الجمع جماعة، وكذا يقال في المثني (قوله بدليل صحة إلخ) المراد بالصحة الصدق أى:  
 وبدليل صحة كل رجال جامعون مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جامع.



وهذا في النكرة المنفية مسلم، وأما في المعرفة باللام فلا، بل الجمع المعرفة بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول، والنحو، ودل عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير؛ .....

(قوله: وهذا) أى: ما ذكره المصنف من أن استغراق المفرد أشمل مسلم في النكرة المنفية كما في المثال (قوله: فلا) أى: فلا يسلم الشمول (قوله: بل الجمع المعرفة بلام الاستغراق) نحو ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾<sup>(١)</sup> الآية فإن المراد كل فرد؛ ونحو: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>(٣)</sup> ونحو: إني أحب المسلمين إلا زيذاً، فإن المراد كل فرد لا كل جمع، وإلا لقبل إلا الجمع الفلاني (قوله: يتناول إلخ) أى: وحيث أنه مساو للمفرد في الشمول، فلا تصح دعوى المصنف أشملية المفرد على الجميع فيما إذا كان الجمع معرفاً بلام الاستغراق، هذا حاصل اعتراض الشارح على المصنف.

وقد يجاب بأن لام الجنس إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية فصار مساوياً للمفرد في الشمول، فكلام المصنف تبعاً لعلماء المعاني على تقدير ما إذا بقي الجمع على معناه الأصلي ولم يطل منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد بدعوى ال الجنسية عليه، وكلام علماء الأصول والنحو والتفسير فيما إذا زال منه معنى الجمعية بدعوى لام التعريف عليه، فظهر لك من هذا أن الخلاف الواقع في أن الجمع أحاده أفراد أو جموع، والحق الثاني هذا في الجمع المنكر، وأما الجمع المعرفة بلام الاستغراق فأحاده أفراد قولاً واحداً.

وأجاب بعضهم بجواب آخر حاصله: أن كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل: قوله بدليل صحة إلخ، فلا اعتراض مدفوع من أصله، وعلى هذا فتعميم كلام الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع.

(٢) آل عمران: ١٣٤.

(١) الأحزاب: ٣٥.

(٣) البقرة: ٣١.

وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع لمة، .....

(قوله: وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام) أى: بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعروف باللام مساو للمفرد في الاستغراق، وإن كان بينهما فرق من حيث إن المفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد، فلا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجر إلا الزيدين معاً، أو إلا ثلاثكم معاً، وأما قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(١)</sup> فمعناه إلا كل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع المعروف باللام الاستغراق فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه نحو: لقيت العلماء إلا زيدا، أو إلا الزيدين، أو إلا الزيدين؛ وذلك لأن الجمع المأخوذ باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كل فرد وغيره، فمعنى: لقيت العلماء إلا زيدا أى: كل عالم وكل عالمين وكل علماء أفاده عبد الحكيم.

قال العلامة اليعقوبي: وإنما حمل الجمع المعروف باللام الاستغراق المفرد؛ لأنه إن حمل على استغراق آحاد المجموع الذى هو مقتضى أصل دلالة لزم في مضمونه التكرار، وأن لا يكون له آحاد متميزة؛ لأن الثلاثة مثلاً من آحاده، فإذا زيد عليها واحد كانت أربعة وكان المجموع من آحاده فيدخل الأحد الأول في الثانى، وإذا زيد واحد وكان خمسة لزم فيه دخول الأربعة فيتكرر فيه كل فرد مع ما بعده إلى غير النهاية، بل مجموع الأفراد حينئذ موجب لتكرير جميع ما قبله؛ لأنه جماعة يدل عليها الجمع فحينئذ لا يتحقق للجمع آحاد فيها يجرى العموم كما يجرى في المفرد؛ فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التى لا يدخل بعضها في بعض. انتهى كلامه. وإيضاحه أن الثلاثة مثلاً جماعة فتندرج في الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء من الأربعة والخمسة وما فوقها التى هي من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة في الجمع في ضمنها فآل الأمر إلى أن الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين: مرة من حيث إنها من آحاده، ومرة من حيث إنها جزء من الأربعة والخمسة مثلاً التى هي من آحاده، فحمل الجمع المعروف في استغراقه على استغراق الجمع موجب للتكرار، وأيضاً الكل من حيث هو كل جماعة

ولما كان هاهنا مظنة اعتراض؛ وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراق على تعدده، وهما متنافيان-أجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم؛ .....)

فلو اعتبر في استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرر محضا، ولذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق، إما بكل واحد واحد، وإما بالجموع من حيث هو مجموع.

(قوله: ولما كان هاهنا) أى: هذا الموضع وهو قوله: واستغراق المفرد أشمل، وقوله مظنة اعتراض أى: موضع اعتراض مطلقون، وحاصله أنه ينبغي أن لا يجوز إدخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد؛ لأن الاسم لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بإفراده على وحدة معناه بمعنى أنه لا يكون آخر معه مثله، وأداة الاستغراق الداخلة عليه تدل على تعدده، وأن معه آخر مثله، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحدا متعددا في حالة واحدة لتنافيهما، وحينئذ بطل كون المفرد مستغرقا، فقول الشارح وهو أن أفراد الاسم أى: الاسم المفرد، وقوله والاستغراق أى: وذو الاستغراق وهو الأداة يدل على تعدده، وقوله وهما أى: الوحدة والتعدد متنافيان، فالتناقى واقع بين المدلولين، فقول المصنف ولا تنافي بين الاستغراق إلخ: إن جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب؛ لأنه جعل التناقى بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق، والإفراد الذى هو الدال على الوحدة، والأنسب أن يجعل التناقى إما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد، والإفراد الدال على الوحدة، وإما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة، قيل هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم الجنس موضوع للفرد المتشعر، أما على القول بأنه موضوع للماهية فلا يظهر؛ لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدد؛ لأنها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة، وعبرة ابن يعقوب قوله- ولا تنافي إلخ: دفع لبث يرد وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه؛ لأن اسم الجنس النكرة، إن قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة، وإن قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق يناق ذلك . ا هـ .

لأن الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي، ولام التعريف (إنما يدخل عليه) أى: على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)،

وإنما كان الغرض منها ما تتحقق به؛ لأن أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث إنها في ضمن فرد لا عليها من حيث هي (قوله: لأن الحرف إلخ) حاصل ما ذكره جوابان: أولهما: بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد وثانيهما: منع تنافيهما، وحاصل الثاني أنا لا نسلم أن الوحدة تنافي التعدد؛ لأن الوحدة عدم اعتبار اجتماع أمر آخر معه، والمفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد فرد بدلاً عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الأفراد التي يصدق عليها اللفظ حقيقة أو عرفاً، وهذا لا ينافي الوحدة لاتصاف كل فرد بها، إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق بمجموع الأفراد حتى يحصل التناقض؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافي الوحدة وهي عدم اجتماع أمر آخر معه، وحاصل الجواب الأول سلمنا التناقض بينهما لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة التثنية والجمع إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة، وهذا الجواب مبني على أن مدلول الاسم المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر؛ لأنه في مقابلة المثنى والمجموع فكما اعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه، وأما الجواب السابق فمبني على أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه، لا أنها اعتبار عدم أمر آخر مثله معه، وإذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن الأولى للمصنف تقدم الجواب الثاني على الأول؛ لأن الأول بالتسليم والثاني بالمنع، والشأن عند المناظرة تقديم المنع على التسليم - قرره شيخنا العدوي.

(قوله: مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة) أى: فيصير محتملاً للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد، ثم إن تجرده عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم إرادة تلك الدلالة، وبهذا اندفع ما يقال: إن دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع إذ قلنا بوضعه للمفرد المنتشر فانتقال الذهن عن

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي (ولأنه) أى: المفرد الداخِل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد؛ ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور؛ .....

الفرد إلى الوحدة ضرورى بالنسبة للعالم بالوضع، فما معنى تحريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليها بالوضع.

كذا أجاب شيخنا العدوى، وأجاب الفنى: بأن في كلام المصنف حذف مضاف أى: مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة، ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلط عنها؛ لأن اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله: وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى: بحيث يقال: جامع الرجل العالمون، والرجل الطوال، وهذا جواب عما يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد، وحيث دل على متعدد فمقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع، وحاصل الجواب: أن النحاة إنما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية، وفي هذا الجواب نظراً لأن ذلك الاسم مفرد في اللفظ وجمع في المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى حُورَاتِ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup> فالمحافظة على التشاكل اللفظي لا تفيد الامتناع المذكور، فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي، والمراد بعدم الاطراد عدم الكثرة وإن كان الوصف بالمذكور قياساً كما مر.

(قوله: ولأنه) الأولى أن يقول: أو لأنه بأو التي لأحد الشيعين؛ لأنه جواب ثان أى: إما أن يجاب بالأول المقتضى سلب الوحدة، أو بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله: بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا يناق الوحدة التي هي عدم اعتبار ضم شيء لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التناق إلا لو كان معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الأفراد، لا باعتبار ضم شيء للفرد وهو فرد ثان وثالث، فالحاصل: أنه لا يناق الوحدة إلا مجموع الأفراد دون كل فرد لاتصافه بها (قوله: ولهذا) أى: ولأجل

(١) النور: ٣١.

وإن حكاها الأخفش في نحو: الدينار الصفر، والدرهم البيض.

### [أغراض التعريف بالإضافة]:

(وبالإضافة) أى: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف (لأنها)

أى: الإضافة (أخصر طريق) إلى إحضاره في ذهن السامع (نحو: هوأى<sup>(١)</sup>)؛.....

كون المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له.

(قوله: وإن حكاها الأخفش) عن بعضهم في قوله: أهلك الناس الدينار الصفر

والدرهم البيض، نظرا لكون آل للجنس ومدعوها يصدق بالجمع لتحقيقه.

### [تعريف المسند إليه بالإضافة]:

(قوله: لأنها أى: الإضافة بمعنى المرفع بما أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق

التعريف، وليس كذلك، إذ لا تظهر الأخصرية إلا بالنسبة للموصول، وأما العلم والضمير

واسم الإشارة والمعرف باللام فالأمر بالعكس، وأجيب بأن المراد إنها أخصر الطرق في

إحضار المسند إليه في ذهن السامع ملتبسا بالوصف الذى قصده المتكلم لا إحضاره في

ذهن السامع من حيث ذاته، ألا ترى أن قصد المتكلم في البيت المذكور إحضاره بوصف

كونه مهوبا لأجل إفادة زيادة التحسر، ولو قال الذى أهواه، أو من أهواه، أو الذى يميل

إليه قلبى مع الركب اليمانيين إلخ لكان طريقا مفيدا لمقصود المتكلم، إلا أنه ليس أخصر من

الإضافة، ولو أتى به اسم إشارة أو ضميرا بأن قبل هذا مثلا أو هى مع الركب اليمانيين إلخ

لا يفيد غرض المتكلم، إذ لا يعلم كونها محبوبة أم لا، ولو قيل هند مهيوبى أو محبوبة كان

غير أخصر، وإن كان مفيدا لغرض المتكلم، ولو أتى به معرفا باللام لم يفد غرضه إلا

بواسطة الجار والمجرور نحو: المحبوب لى، وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله: نحو هوأى)

(١) البيت من الطويل، وهو لجمهر بن عتبة الخارثى، وهو في معاهد التنصيص ١/١٢٠، والعيان ١/١٦٣،

والفتاح ص ٩٩، والإيضاح الفقرة ٣٦ هامش ٣.

وجعفر بن عتبة شاعر مقل من عظمى الدولتين الأموية والعباسية، وكان مسجوناً بمكة فزارته محبوبته مع ركب من قومها، فلما رحلت قال فيها ذلك.

أى: مَهْوِيٌّ - وهذا أخصر من الذى أهواه؛ ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام، وفرط السآمة؛ لكونه فى السجن، والحبيب على الرحيل - (مع الركب اليمانيّن مُصْعِدٌ) أى: مبعد.....

أى: نحو قول جعفر بن عليّة الحارثي وهو مسجون حين قتل واحدا من بني عقيل بمكة فسجن بها، ثم إنه كان يومئذ فى مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته، ثم إن الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده:

عَجِبْتُ لِمَسْرَاهَا وَأَنْ تَخْلَصْتُ	إِلَى وَبَابِ السَّحْنِ دُونِي مُغْلَقُ
أَلَمْتُ فَحَيْثُ مُمْ قَامَتْ فَوْدَعْتُ	فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ السَّنْفُسُ تَزْهَقُ
فَلَا تَحْسِبِي أَلَى تَحَشَّيْتُ بَعْدَكُمْ	لشئ ولا أَلَى مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ
وَلَا أَنْ قَلْبِي يَزْدَهِيهِ وَعِيدُهُمْ	وَلَا أَنْنِي بِالمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ
وَلَكِنْ عَرْنِي مِنْ هَوَاكِ ضَمَانَةٌ	كَمَا كُنْتُ أَلْقَى مِنْكَ إِذْ أَنَا مُطْلَقُ

(قوله: أى مهوي) ثلاث ياءات الأوليان من نفس الكلمة الأولى منهما بدل من واو مفعول، إذ أصله مَهْوَوِيٌّ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء. والثانية لام الكلمة والياء الأخيرة ياء المتكلم أضيف إليها الاسم بعد الإعلال السابق (قوله: ونحو ذلك) أى: كمن أهواه أو الذى يميل إليه قلبى (قوله: والاختصار مطلوب) أشار بهذا إلى أن إحصاره فى ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضى تعريفه بالإضافة إذا كان الاختصار مطلوبا، وإلا فلا يقتضيه (قوله: وفرط السآمة) أى: شدتها وهو عطف علة على معلول (قوله: على الرحيل) أى: عازم على الرحيل (قوله: مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله: اليمانيّن) جمع: يمان بمعنى يمنى، وأصل يمان: يمانى، أهل إعلال قاض، ويمانى مخفف بمعنى يباء مشددة نسبة لليمن، فحذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الألف المتوسطة، ثم حذفت الياء الثانية، لإعلاله إعلال قاض كما مر (قوله: مصعد) بكسر العين خبر هوى، وهو مأخوذ من أصعد فى الأرض مضى فيها، فالصلة محذوفة بقرينة المقام، (وقوله أى: مبعد) بكسر العين مأخوذ من أبعد اللازم بمعنى بعد أى: إنه بعيد الأسفار فهو بيان للمعنى

ذاهب في الأرض؛ وثمame: جنيب وجثمانى بمكة موثق، الجنيب: الجنوب المستبوع، والجثمان: الشحص، والموثق: المقيد، ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أى: الإضافة (تعظيما لشأن المضاف إليه، أو المضاف، أو غيرهما؛ كقولك) في تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده، وهو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه؛.....

المراد، وقراءته بفتح العين اسم مفعول من أهد المتعدى أى: أهدته الغير يبعدها مقام المدح خصوصا، وقد وصفه بأنه مجنون ومستبوع تأمل (قوله: ذاهب في الأرض) بيان لأصل المعنى (قوله المستبوع) أى: الذى يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب، وتأتى إليه، (وقوله ومعناه تأسف وتحسر) أى: على بعد الحبيبة.

(قوله: لشأن المضاف إليه) أى: تعظيما لشأن المضاف إليه الذى أضيف له المسند إليه، وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر في اللفظ نظرا لتقدمه في الاعتبار؛ لأنه منسوب إليه فهو أشرف بخلاف المضاف، فإنه وإن كان مقدما في اللفظ، لكنه مؤخر في الاعتبار؛ لأنه منسوب، واعتراض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الإضافة، كما في قولك: الذى هو عبد السلطان عندى، أو: الذى هو عبدى، أو: عبد الخليفة حضر فالوجه أن الإضافة لا تترجح على غيرها بإفادة التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار إليها. كذا قيل، وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط في النكته أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها، ولا أن تكون بما أول، بل يكفى بمجرد المناسبة بينهما وإن كانت تلك النكته يمكن تأديتها بطريق آخر - فتأمل.

(قوله: وفي تعظيم المضاف) أى: الذى هو مسند إليه (قوله: تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى: وفيه تعظيم للمضاف أيضا، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ



وهذا معنى قوله: أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو: ولد الحجام حاضرا) أو المضاف إليه، نحو: ضارب زيد حاضر، أو غيرهما، نحو: ولد الحجام جليس زيد، أو لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو: اتفق أهل الحق على كذا، أو متعسر، نحو: أهل البلد فعلوا كذا، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقدم البعض على بعض، نحو: علماء البلد حاضرون، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

(قوله: وهذا معنى إلخ) جواب عما يقال: إن هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف إليه؛ لأن المتكلم مدلول الياء المضاف إليها عند فهو مضاف إليه، وحاصل الجواب أن المراد بالغير في كلام المصنف غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا لا يناق كونه مضافا إليه، لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثاني ليس غيرهما، بل منهما.

(قوله: أو تحقيرا للمضاف) أى: الذى هو مسند إليه، وقوله أو المضاف إليه أى: الذى أضيف إليه المسند إليه؛ لأن الكلام فيه. (قوله: نحو اتفق أهل الحق) أى: فإنه يتصدر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في المثال بعده (قوله: أو لأنه) أى: الحال والشأن (قوله: مثل تقدم البعض) أى: المؤدى ذلك إلى منافسة وحقد، أو نحوهما (قوله: إلى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والإهانة للمسند إليه نحو: علماء البلد فعلوا كذا من الأمور القبيحة، فإن في هذا تصريحاً بـذمهم، بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلوا كذا من الأمور القبيحة، فإنه عند التصريح باسمهم العلم لم يكن هناك تصريح بـذمهم واللوم عليهم؛ لأن الموجب للوم والذم وصفهم بالعلم وهو لا يتأتى إلا بالإضافة وكإغناء الإضافة عن تفصيل تركه أولى لجهة ككون التفصيل يقتضى ذما أو إهانة أو خوفا وإن أمكن استيفاء التفصيل بقوله:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمَّيْمَ أَخِي      فَإِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي

يقول: يا أميمة قومي هم الذين فجعوني بقتل أخى فإذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك علىّ بالنكابة في نفسى؛ لأن عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى أخيه لحقدوه ونفروا عنه؛ ولأن في التفصيل تصريحاً بـذم قومه وعد معاييهم بخلاف تركه.

## [أغراض التنكير]:

(وأما تنكيره) أى: تنكير المسند إليه (فللأفراد) أى: للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْقَى﴾<sup>(١)</sup>) أو النوعية) أى: للقصد إلى نوع منه .....

## [تنكير المسند إليه]:

(قوله: وأما تنكيره أى تنكير المسند إليه) أى: إيراد نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو جموعا (قوله: للأفراد) أى: فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الأفراد التى يصدق عليها مفهومه، ففى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه، وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاعئ رجلان أى: فرد من ماصدقات المثنى، وقولك: جاعئ رجال أى فرد من ماصدقات الجمع، والفرد فى الأول اثنان، وفى الثانى جماعة. وقوله للأفراد أى: والحال أن المقام لا يناسبه إلا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام ليس لغيره، فالعدول لغيره خروج عما يناسبه المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من اللغو، واعلم أن دلالة المنكر على الفرد ظاهرة، إن قلنا: إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، وأما إن قلنا إنها موضوعة للحقيقة من حيث هى فدلالته على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب؛ لأن الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام. اهـ. سم.

(قوله: وجاء رجل) أى: رجل واحد لا رجلان ولا رجال، والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون، وقوله من أقصى المدينة أى: من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون، وهى منف كما فى الجلالين، وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن، بل بلدة كانت بناحية الجيزة فعربت بدعوة موسى عليه السلام، وهى بالقرب من البلدة المعروفة بمنية رهينة بإقليم الجيزة (قوله: أى للقصد إلى نوع منه) أى: لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر؛ وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة

(١) القصص: ٢٠.

(نحو: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾<sup>(١)</sup> أى: نوع من الأغشية؛ وهو غطاء للتعامى عن آيات الله، وفي المفتاح أنه للتعظيم؛ أى: غشاوة عظيمة (أو التعظيم، أو التحقير،

شخصاً يدل عليها نوعاً، ولعل الشارح أخذ القصد من باء المصدر بجعله مصدر المتعدي أى: الجعل نوعاً، والجعل بالقصد، وقد تقدم نظير ذلك في قوله وبالعلمية (قوله: غشاوة) أى: فليس المراد فرداً من أفراد الغشاوة؛ لأن الفرد الواحد لا يكون بالأبصار المتعددة، بل المراد نوع من جنس الغشاء، وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح، وإنما لم يعبر الشارح بالعمى إشارة إلى تكلفهم العمى عن الآيات؛ لأنه ليس بهم عمى حقيقة، بل يعرفون الآيات ويفهمونها، ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها، فالحاصل أن التعامى تكلف العمى، والمراد هنا الإعراض عن آيات الله، فإضافة الغطاء للتعامى من إضافة السبب للمسبب؛ لأن الغطاء القائم بالقلوب الذى يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله سبب في تعاميهم، وإعراضهم عن آيات الله (قوله: أى نوع من الأغشية) الأولى نوع من الغشاء؛ لأن الغشاء جنس تحته نوعان متعارف وهو القائم بالأعين المسمى بالعمى، والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذى يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله لأجل الاعتبار، وأما الأغشية فهو جمع تحته أفراد وكلامنا في الأنواع (قوله: وفي المفتاح إلخ) أى: والأول ذكره الزمخشري في الكشف.

(قوله: أى غشاوة عظيمة) أى: لكونها تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين إدراك الأدلة الموصولة لمعرفة المولى أى: وما قاله في المفتاح أولى؛ لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته، وقد يقال لا تنافي بين كلام المصنف والمفتاح؛ لأن الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة، فمراد المصنف بقوله نحو: وعلى أبصارهم غشاوة أى: نوع من الغشاء، وهو الغشاوة العظيمة، وذلك النوع هو غطاء التعامى - فتأمل.

(قوله: أو التعظيم أو التحقير) أى: يذكر المسند إليه نكرة لإفادة تعظيم معناه أو تحقيره، وأنه بلغ في ارتفاع الشأن أو في الانحطاط مبلغاً لا يمكن أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه في الأول، ولعدم الاعتداد به والاتفات إليه في الثاني.

كقوله: له حاجب<sup>(١)</sup> أى: مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى: يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) .....

(قوله: كقوله) أى: قول ابن أبى السمت بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيدة من الطويل وقبل البيت:

فَقَى لَا يَتَّالَى الْمَذْلُجُونَ بِسَارِهِ      إِلَى بَابِهِ إِلَّا تُضَيَّءُ الْكَوَاكِبُ  
يَهْتَمُّ عَنِ الْفَحْشَاءِ حَتَّى كَأَلَهُ      إِذَا ذُكِرَتْ لِي مَجْلِسِ الْقَوْمِ غَائِبُ  
له حاجبٌ ..... إلخ .....

والمراد بالحاجب هنا نفسه الإنسانية التى هى لطيفة ربانية لها تعلق بالقلب اللحماني الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر، وتسمى أيضًا قلبا وروحًا، وهى المعاطبة والمثابة والمعاقبة، فإن قلت: إن النفس بهذا المعنى تميل إلى القبائح الدينية والدنيوية فكيف تكون مانعة عن تلك الأمور؟ أجيب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها، وأما إذا حفتها العناية الإلهية صارت مائلة إلى التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله: أى مانع عظيم) أعمد هذا من كون المقام مقام مدح أى: إنه إذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمة إلى حيث لا يمكن تمييزه، وإذا طلب منه إنسان معروفا وإحسانا لم يكن له مانع حقيق فضلا عن العظيم يمنعه من الإحسان إليه فهو فى غاية الكمال ولم يقدح به نقص (قوله: يشينه) من الشين وهو القبح (قوله: وليس له عن طالب العرف) أى المعروف والإحسان، ثم إن المحجب يستعمل بعن بالنظر للمفعول الثانى، وأما الأول فيصل إليه بنفسه قال تعالى: ﴿كَلَّا إِلَهُمَّ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّخُجُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وحجبت زيدا عن الأمر، إذا علمت هذا فحاجب الأول قد جاء على الأصل؛ لأن صلته محذوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق فى كل أمر يشينه، أو أن فى بمعنى عن، وأما حاجب الثانى فقد جاء

(١) فى الإيضاح الفقرة ٣٧، التبيان ٧١/١، الإشارات والتنبيهات ٤١، المفتاح ١٣/١، شرح المرشدى على عقود الجنان ٦٦/١، ديوان المعاني ١٢٧/١، معاهد التصبى ٢٧/١.

(٢) المطففين: ١٥.

أى: مانع حقير، فكيف بالعظيم (أو الكثير، كقولهم: إن له لإبلا، وإن له لغنما، أو التقليل، .....)

على خلاف الأصل؛ لأن العرف مفعوله الثانى والطالب له مفعوله الأول؛ وذلك لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح عن الطالب فكان القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى: ليس له حاجب عن إحسان طالب العرف أى: عن الإحسان إليه والمفعول الأول محذوف أى: طالبه.

وقال عبد الحكيم: إن عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو إحسانه إليهم، وحيث فلا حاجة إلى تقدير عن إحسانه كما قيل، وقوله وليس له عن طالب العرف: كان الأولى أن يسأى بالفاء لدلالة الأول عليه لأنه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة ما يشينه ويعيبه. (قوله: أى مانع حقير) يحتمل أن يكون للفردية شعصاء، لا نوعا فيكون من القسم الأول على حد قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾<sup>(١)</sup> فتكون النكرة عامة لوقوعها فى حيز النفى، بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفى جميع الأفراد مطابقة - كذا قال الحفيد. ورد ذلك العلامة الفنرى قائلا: إن حمل التنكير فى الثانى على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهى إثبات الشيء بدليل؛ لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالأولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعة الطباى. (قوله: أو الكثير) أى: يورد المسند إليه نكرة لإفادة تكثيره (قوله: إن له لإبلا إلخ) أى: فإن مقامات هذا الكلام تقتضى أن المراد إبلا كثيرة وغنما كذلك، وإنما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل فى النكرة الإفراد؛ لأن التنكير يشعر بأن هذا أمر منكر لعدم الإحاطة به (قوله: ورضوان إلخ) أى: وشىء ما أى قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أى مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها، وعلى هذا فقوله: ورضوان مبتدأ، وأكبر خبر، والجملة حالية أى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً لِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٢) التوبة: ٧٢.

(١) القصص: ٢٠.

لنحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾<sup>(١)</sup> والفرق بين التعظيم والتكثير-أن التعظيم.....

والحال أن شيئا ما من الرضوان أكبر من ذلك كله، ووصف الرضوان بالقلّة مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظراً لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحة في الموقف، وإلا من العذاب والخلود في دار السلام، وإلا فالرضا نفسه لا يقبل القلّة والكثرة حقيقة؛ لأنه صفة واحدة، وإنما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعيم؛ لأن المراد بالرضوان إعلامهم به، ولا شك أن إعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون الإعلام به وسماعه؛ لأن لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق- أفاده اليعقوبي أولاً، وكل ما سواه من ثمراته قيل: إن التكثير في "ورضوان" للتعظيم، وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره، وأكبر صفته، والجملة عطف على جملة: وعد المؤمنين أي: ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم، قال الفناري: وهذا أولى؛ لأن فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحاً بخلاف ما ذهبوا إليه؛ ولأن المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجيح شيء من الأشياء عليها بطريق لقصد لا يناسب المقام، وإن كان رضوان قليل من الله تعالى أكبر من ذلك كله في نفس الأمر. وفي عبد الحكيم: أن جعل التنوين في قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ للتقليل - كما قال المصنف - أولى من جعله للتعظيم، وأن المعنى ولهم رضوان عظيم من الله أكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات؛ ولأن جعله للتقليل يشير إلى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك، إشارة إلى أنه غني عن العالمين (قوله: والفرق إلخ) إنما فرق رداً على من لا يفهم الفرق، فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة لذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقيق؛ لأن التكثير هو التعظيم والتقليل هو

(١) التوبة: ٧٢.

بحسب ارتفاع الشأن، وعلو الطبقة، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير؛ تحقيقاً: كما في الإبل، أو تقديرًا: كما في الرضوان، وكذا التحقير، والتقليل، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال: (وقد جاء) التكثير للتعظيم، والتكثير، نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾<sup>(١)</sup> (من قبلك) .....

التحقير، وحينئذ ففى كلام المصنف تكرار (قوله: بحسب ارتفاع الشأن) أى: فهو راجع للكيفيات، وقوله وعلو الطبقة أى: المرتبة مرادف لما قبله.

(قوله: باعتبار الكميات) أى: المنفصلة كما في المعدودات، فالمائة بيضة يقال إنها أكثر من الخمسين باعتبار الكم الذى هو العدد العارض، لذلك المعدود (قوله: والمقادير) أراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق، وذلك فيما عدا المعدودات كالمكيالات والموزونات، فالعشرة أرتال من السمن مثلاً يقال إنها أكثر من ثمانية منه باعتبار ما قام بها من الكم المتصل، وكذا يقال في العشرة أردب من القمح والثمانية منه - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله: كما في الرضوان) أى: كالرضا فهو معنى من المعاني فيقدر أن له أفراداً باعتبار متعلقة، فالكميات والمقادير فيه إنما هي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه، وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديرية، لكن في كلام الشارح شيء وهو أن كلام الشارح في التكثير والرضوان ذكره المصنف مثلاً للتقليل، وحينئذ فلا يناسب قوله كما في الرضوان إلا أن يقال إن التمثيل به من حيث إن الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال: إن جعله مثلاً للتكثير باعتبار الكميات، تقدير إلا ينافى كونه في الآية للتقليل فليس المراد بقول الشارح: كالرضوان الرضوان الواقع في الآية.

(قوله: وكذا التحقير والتقليل) أى: فالأول يرجع للكيفيات لأنه عبارة عن المحطاط الشأن ودنو المرتبة وهو يرجع للامتهان ودناءة القدر، والثاني يرجع للكميات؛ لأنه عبارة عن قلة الأفراد والأجزاء إما حقيقة كقولك: فلان رب غيمة، وإما تقديرًا كما في قولك: قد يكون لفلان رضوان عن أهل عدواته (قوله: وللإشارة إلخ) أى: لأن

(أى: ذور عدد كثير) هذا ناظر إلى التنكير (و) ذور (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم، وقد يكون للتحقير، والتقليل معاً؛ نحو: حصل لى منه شيء؛ أى: حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى: غير المسند إليه (للأفراد أو النوعية، نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾) أى: كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة.....

---

العطف يقتضى المغايرة، وقوله إلى أن بينهما أى بين التعظيم والتنكير (قوله: أى ذور عدد كثير) فيه أن الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل، فكيف يمثل بهذه الآية لإفادة التنكير للتنكير؟ وقد يجاب بأن المراد بالتنكير المبالغة في الكثرة، لا أصلها؛ لاستفادته من صيغة الجمع، فالكثرة مقولة بالتشكك، فالمأخوذ من التنكير بخلاف المأخوذ من صيغة الجمع.

(قوله: وآيات عظام) لم يقل رسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفاً لهم لا للآيات؛ لأن كون آياتهم عظيمة يستلزم أن يكونوا عظاماً فهو من الكناية أطلق الملزوم وأراد اللازم وهى أبلغ من الحقيقة؛ لأن محصلها إثبات الشيء بالدليل (قوله: وقد يكون للتحقير والتقليل) أى: فكما أن التعظيم والتنكير قد يجتمعان وقد يفترقان، فكذلك التحقير والتقليل (قوله: ومن تنكير غيره إلخ) لما مثل صاحب المفتاح في هذا المقام بأمثلة لتنكير غير المسند إليه، وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند إليه، فاحتاج إلى تكلف التأويل، أفاد المصنف أن مراد السكاكي التمثيل لتنكير غيره لئلا يتوهم اختصاص تلك الأمور بتنكير المسند إليه، فقال ومن تنكير غيره إلخ (قوله: أى غير المسند إليه) أى: لأن دابة مجرور بالإضافة وماء مجرور بمن.

(قوله: أى كل فرد إلخ) حاصل التفسير الأول مخلق الشخص من الشخص، فالتنكير في دابة وماء للوحدة الشخصية، وحاصل التفسير الثاني أن مخلق النوع من النوع، فالتنكير في دابة وماء للوحدة النوعية، وأورد على التفسير الأول آدم وحواء وعيسى، وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرحوا به من أنها قد تخلق من التراب، وأجيب بأن هذا في حكم المستثنى، وسكت عن استثنائها لشهرة أمرها، وقيل: إن الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الأكثر منزلة الكل،



[و] هى نطفة أبيه المختصة به، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه؟.....

أو أن قوله «مِنْ مَاءٍ» متعلق بمحذوف صفة لدابة لا صلة للخلق، وحينئذ فلا يرد شيء من ذلك، وإنما عدل الشارح عما قاله البيضاوى من أن المعنى خلق كل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته، مع أنه لم يرد عليه هذا الإشكال المتقدم؛ لأن ما قاله مبني على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الأربعة وهى الماء والنار والهواء والتراب (قوله: وهى نطفة أبيه) أراد بالأب مطلق الأصل الشامل لكل من أبيه وأمه على طريق المجاز المرسل من إطلاق اسم الخاص وإرادة العام، فاندفع ما يقال إن خلقه من نطفة أبيه يتوقف على مخالطة نطفة أمه لنطفة أبيه، فكان الأولى أن يقول والنطفة الممتزجة من ماء أبويه، أو يقال: تخصيص الأب بالذكر - وإن كان مخلوقا من نطفتي الأب والأم - لكونه منسوباً إليه: (قوله: أو كل نوع إلخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي»<sup>(١)</sup> إلخ، إذ هو تفصيل للأنواع وحمله على الأفراد تكلف. قاله ابن قاسم.

إن قلت: إن النوع أمر كلي لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به ولا منه. أجيب بأن الحكم بخلق، والخلق منه باعتبار تحققه في الأفراد، والحاصل أن المراعى على الاحتمال الأول: الأفراد، وعلى الاحتمال الثاني: النوع، لكن من حيث تحققه في الأفراد فهما مختلفان من جهة الملاحظ أولاً وبالذات (قوله: من نوع من أنواع المياه) اعترض بأن هذا يقتضى أن كل نوع من أنواع المياه لا يخلق منه إلا نوع واحد من أنواع الحيوان، مع أنه قد يُخلق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل، فإنهما يخلقان من ماء الحمار، وأجيب بأن المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذكر وماء الأنثى، وماء الحمار مع ماء الفرس غيره مع ماء الحمار، وهذا وترك الشارح حمل التنكير في الأول على النوعية، والثاني على الفردية، والعكس لعدم صحة ذلك؛ لأنه لم يخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع، وإن كان ذلك ممكناً عقلاً، لكن

(١) النور: ٤٥ وهى «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ....» الآية.

وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو: ﴿فَاذْكُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup> أى: حرب عظيم (وللتحقير؛ نحو: ﴿إِنْ لَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٢)</sup> أى: ظنا حقيرا ضعيفا، إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق هاهنا للنوعية لا للتوكيد، وهذا الاعتبار صَحَّ وقوعه بعد الاستثناء.....

لم يقع ولا استحالة في شيء منهما خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء، ولا وجه له، إذ لا يبعد أن يخلق نوع من شخص الماء (قوله: وهو نوع النطفة) أى: فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة. (قوله: أى حرب عظيم) إنما جعل التنكير هنا للتنظيم؛ لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهى عن موجب الحرب الذي هو الربا وهو غير مناسب للمقام؛ لأن المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للدلالة على أن النهى عن موجب الحرب أكيد جدا، ويحتمل أن تنكير حرب للنوعية أى نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله: إن نظن) أى: بالساعة (قوله: للنوعية) أى: مع التوكيد، وقوله لا للتوكيد أى: للتوكيد المحرد عن إفادة النوعية، وإلا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التوكيد، وإنما لم يكن للتوكيد المحرد عن إفادة النوعية لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض؛ لأن الظن الذي نفى أولاً هو الذي أثبت ثانيا (قوله: وهذا الاعتبار) أى: جعل المفعول المطلق هنا مبيهاً للنوعية لا لمحرد التوكيد، وهذا جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى

(١) البقرة: ٢٧٩.

(٢) الجاثية: ٣٢.

هذا، وقد باتى التنكير لأغراض أخرى: منها قصد التجاهل في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَذَكَّرْ عَلَى رَجُلٍ يَنفَعُكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ شَيْءٍ لَكُمْ لَيْفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا: ٧].  
ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما في قول الشاعر:

إذا سمعتُ مهتدًا بموٍ      لطول الحملِ بدُّهُ شملاً

لم يقل "ميه" لأنه كره أن ينسب ذلك إلى ميم ممدوحه، فنكرها ولم يضمنها إليه. [انظر الإيضاح للقرطبي].

مفرغا مع امتناع نحو: ضربته إلا ضربا، على أن يكون المصدر للتأكيد؛ لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعدداً يحتمل المستثنى وغيره، وأعلم أنه كما أن التوكيد الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ أراد محمداً ﷺ ففي هذا الإهمام.....

يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بيته، وحينئذ فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض وبما ذكره الشارح ينحل الإشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الكلام على التقديم والتأخير أى: إن نحن إلا نظن ظنا، وكذا يقال في نظائره (قوله: مفرغا) أى استثناء مفرغا، مفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي، ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف إليه المعتبر عند النحاة (قوله: على أن يكون المصدر للتأكيد) أى: وأما على جعله مبيّنا للنوعية أى: ضربا كثيرا أو قليلا، فيصح فلا فرق بين قولك ما ضربت إلا ضربا، وبين قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(١)</sup> في أنه إن أريد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح الاستثناء وإن أريد به مجرد التأكيد امتنع للزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله: والمستثنى منه يجب إلخ) أى: لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض؛ لأن ما ضربته مثلا يقتضى نفي الضرب وإلا ضربا يقتضى إثباته (قوله: الذى في معنى البعضية) وهو المراد به نوع من الجنس، وقوله يفيد التعظيم أى: أو التحقير أو التكثير أو التقليل، وذلك لأن التوكيد للتنوع وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع (قوله: فكذلك صريح لفظة البعض) أى: تفيد التعظيم من باب أولى، وكذلك قد يقصدها بما التحقير والتقليل، فمثال التعظيم ما ذكره الشارح، ومثال قصد التحقير بما قولك: هذا كلام ذكره بعض الناس، ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الأمر بعض اهتمامه، وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا في همة عظيمة لأجل أمر قليل، فبعض مفيدة لقلّة الأمر أى: أن هذا الأمر لقلته يكفيه بعض ذلك الاهتمام.

من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى.

## أغراض الوصف

(وأما وصفه) أى: وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر؛ وهو أنسب هاهنا، وأوفق بقوله: وأما بيانه، وأما الإبدال منه؛ أى: أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه، وبضميره معناه الآخر على ما سيحىء في البديع (مبيناً له) أى: للمسند إليه.....

(قوله: من تفخيم فضله إلخ) أى: لأن إمامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعة وأجل من أن يعرف حق بصرح به، والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد. . ا هـ. يعقوب.

## [وصف المسند إليه]:

(قوله: وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف؛ لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله: أى: وصف المسند إليه) أى: سواء كان معرفاً أو منكراً، فالوصف من جملة أحوال المسند إليه مطلقاً (قوله: قد يطلق إلخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله: وهو أنسب هاهنا) أى: بالتعليل؛ لأن الذى يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ (قوله: وأوفق بقوله: وأما بيانه، وأما الإبدال منه) أى: فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدرى أعنى: تعقيبه بالتابع المخصوص، وأما التابع المخصوص، فالشائع فيه عطف بيان وبدل (قوله: أى أما ذكر النعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى (قوله: بمعنى المصدر) أى: ذكر الصفة (قوله: الأحسن أن يكون) أى: الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت؛ لأن المبين والكاشف للمسند إليه إنما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره، وإنما لم يقل والصواب؛ لأنه يمكن صحة المعنى المصدرى أى: فلكون الذكر للوصف مبيناً بواسطة النعت، لكن لما كان النعت مبيناً وكاشفاً أولاً وبالذات والمعنى المصدرى، إنما يتصف بمما ثانياً وبالعرض كان الأول أحسن (قوله: على أن يراد) أى: وهذا الوجه مبني على أن يراد باللفظ كالوصف أحد معنييه كالمعنى المصدرى

(كاشفا عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق.....)

وقوله معناه الآخر أى: كالوصف بمعنى التابع ففى الكلام استخدام، فإن قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف؛ لأنه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»<sup>(١)</sup> قلت: رجع الشارح احتمال الاستخدام؛ لأنه من الصنائع البديهية المحسنة للكلام (قوله: كاشفا عن معناه) أى: عما يعنى منه ويقصد، كان ذلك المعنى حقيقيا أو مجازيا. وهذا تفسيرا للمراد من قوله مبيناً؛ لأن تبينه قد يكون ببيان لازم له أو صفة، مع أن المراد كشف معناه فأتى به إشارة إلى أن بيانه من حيث كشف معناه لا من حيث نفسه، ويحتمل أن المراد مبينا له فى حد ذاته كان هناك سامع أو لا وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغيران، والوصف إذا كان مبيناً لماهية الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها؛ لأن بيانه لها وكشفه عنها، إما بذاتها كما فى المثال، أو بعرضيات لازمة لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه، ثم إنه لا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه، أو ممزا له عن جميع ما عداه، بل يكفى الكشف ولو بوجه أعم - كذا - كتب شيخنا الحنفى.

(قوله: الجسم الطويل إلخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف، والبيان للجسم لما علمت أنه يكفى الكشف ولو بوجه أعم، وربما كان قول الشارح: فإن هذه الأوصاف إلخ يشير لذلك وإن احتمل أن المراد فإن مجموعها، ولا ينافيه قول المصنف: وأما وصفه فلكونه إلخ؛ لأن الإضافة للجنس الصادق بالواحد والمتعدد، وقيل وهو الظاهر: إن الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه صفة واحدة بحسب المعنى، وإن كان متعددا بحسب اللفظ والإعراب كما أن حلو حامض عبر واحد فى الحقيقة؛ لأنهما بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثة هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث - كذا قال بعضهم.

وقيل: الوصف الكاشف في المثال هو الطويل المقيد بصفته أعنى العريض والعميق، فإن العريض صفة مخصصة للطويل، وكذا العميق صفة مخصصة له أو للعريض، وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس، ولا يخفى بعد القولين الأخيرين، والثاني منهما أبعد من الأول؛ لأنه يلزم أن لا يكون للطويل والعريض مدخل في الكشف، وأن يكون ذكرهما استطراديا.

قال الشارح في شرح المفتاح: المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولا، وبالعرض أنقص الامتدادين، أو الامتداد المفروض ثانيا، وبالعق ما يقاطعهما.

قال الفنارى: وفيه نظر؛ لأن الأول من تعريفى الطول والعرض يستدعى أن لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلاثة جسما تأمل. وفي ابن يعقوب: أن تفسير الجسم بما ذكر إنما هو على المذهب الاعتزالي، وأما عند الحكماء فالجسم هو ما تركيب من الهوى أى: المادة والصورة، وعند أهل السنة: ما تركيب من جوهرين فأكثر، أو المتحيز القابل للقسمة، وإن لم يكن فيه عرض وعمق، وأما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ، والفرق بين المذهب السنى ومذهب الحكماء: أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهى جزء الجسم، وعند أهل السنة أن تركيب الجسم إنما هو من الجواهر الفردة، والصورة عرض اعتبارى أو حقيقى، ولا مدخل لها في جزئية الجسم. ١ هـ كلامه. وعبرة السيرامى.

(قوله: لكونه مبيئا إلخ) التبيين بالنظر إلى نفسه سواء كان لمة سامع أو لا، والكشف بالنظر إلى السامع والوصف إذا كان مبيئا للماهية كاشفا عنها كان معرفا لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها وإشارة إليه، لا أنه عينه فيكون نفس الموصوف أو جاريا مجراه كالمعرف؛ لأنه يكون بالذاتيات أو بالعرضيات أو بمما، ولا فرق بين أن يكون الوصف بنعت واحد أو أكثر، والأحسن أن يكون بمشترك ومميز كما في التعريفات، فالوصف في هذه الفنون أعم من أن يكون تمام حقيقة الموصوف أو جزأها أو خارجا

يحتاج إلى فراغ يشغله) فإن هذه الأوصاف بما يوضح الجسم ويقع تعريفها له (ولمحوه في الكشف) أى: مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح، وإن لم يكن وصفا للمسند إليه.....

عنها حقيقيا أو اعتباريا أو سلبيا، والمثال المذكور من القسم الأول عند المعتزلة والحكماء؛ لأنه حد الجسم الطبيعي عندهم، وإن قالت المعتزلة: إنه مركب من أجزاء كأهل السنة وقالت الحكماء: من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال: إن المعرفة مع المعرفة مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص؛ لأنه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد، والأكثر يندفع اعتراض من قال: إن النعت لا يكون إلا مفردا والمذكور متعدد، وبما تقدم من أن الأحسن اشتمال الوصف على المميز، والمشارك يندفع اعتراض من قال: إن ذكر العميق كاف في الكشف فلا حاجة إلى ذكر الطويل العريض، ثم إن الجسم عند الأشاعرة: المتحيز القابل للقسمة، وإن لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزأين، وعند المعتزلة ما تركب من ثمانية أجزاء: جزءان للطول وجزءان بجنبهما للعرض وأربعة فوقهما للشحن، وقيل ما تركب من ستة بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة، وقال النظام: مركب من أجزاء غير متناهية . اهـ.

(قوله: يحتاج إلى فراغ) محر عن قوله الجسم، وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس محاصا بالجسم الطويل العريض العميق، بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج إلى الفراغ محصوصا، والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص، والجواب أنه أراد الاحتياج إلى فراغ ممتد، ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل العريض العميق (قوله: ويقع تعريفها له) أشار بذلك إلى أن المراد بكون الوصف يبين المسند إليه أن يقع تعريفها له (قوله: ولمحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله: وإن لم يكن وصفا للمسند إليه) فيه إشارة إلى حكمة فصله عما قبله، وأبضا في الفصل تنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فإن الوصف الأول مبين للموصوف بذاتيته، وأما الوصف هنا فإنه مبين للموصوف بلازمه كما يأتى بيانه

(قوله<sup>(١)</sup>):

الْأَلْمَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ      كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

فَالْأَلْمَى مَعْنَاهُ الذَّكِيُّ.....

(قوله: قوله) أى: قول أوس بن حجر، بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم، في مرثية فضالة ابن كلدة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كلدة وسكون لامه، أو بفتح الكاف واللام، وأول هذه المرثية:

أَيْتَهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعًا      إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

إلى أن قال: إن الذى جمع إلخ (قوله: الألمى إلخ) من المنسرح، وأحزازه مستعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله: الذى يظن إلخ) هذا تفسير للألمى باللازم؛ لأن الألمى معناه الذكى المتوقد الفطنة، ومن لوازمه أنه إذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع؛ لأن متوقد الفطنة إذا وجه عقله نحو شيء ليعتبره أدرك من حاله ما هو عليه، وكان ظنه لذلك صوابا موافقا للواقع، كأنه رأى موجه إن كان من المشاهدات وسمعه إن كان من المسموعات، فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه (قوله: الذى يظن) يحتمل أن مفعولى يظن محذوفان أى: الذى يظنك متصفا بصفة ويحتمل أنه نـزله منزلة اللازم، وقوله بك: بيان لموضع الظن (قوله: كأن قد رأى إلخ) كأن مخففة من الثقيلة اسمها الشأن، والجملة حال من فاعل يظن أى: يظن في حال كونه مشبها للرؤية، والسمع أى: لذى الرؤية والسمع، أو للرأى والسمع، ويصح أن تكون حالا من الظن أى حالة كون ظنه مشابها لرؤية شخص راء وسماع شخص سامع أو صفة للظن أى: ظنا كائنا مثل الرؤية والسمع، ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفة حال لا صفة:

(١) من المنسرح، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٣٢٤/١ حظرب، ٣٢٧/٨ (لمع)، تهذيب اللغة ٤٢٤/٢ وديوان الأدب ٢٧٣/١، وكتاب الجيم ٢١٤/٣، والكامل ص ١٤١٠، وذيل أمالي القالي ص ٣٤، ومعاهد التنصيص ١٢٨/١، ولأوس أو لبشر بن أبي محازم في تاج العروس (لمع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢١٣/٥، والمصباح ص ٢٢.

والألمى: الذكى المتوقد، والبيت من قصيدة له في رثاء فضالة بن كلدة الأسدي، شرح المرشدي ج ١ ص ٧١.



المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه مرفوع على أنه خبر إن في البيت السابق؛ أعني قوله:

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاةَ وَالنَّجْمَ سَدَّةَ الْبِرِّ وَالتَّقَى جَمَعًا.

أو منصوب صفة لاسم إن، أو بتقدير: أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند إليه مقللا اشتراكه،.....

كالجملة؛ لأن آل في الظن للعهد الذهني، والمعرف بها كالعرف بلام الجنس في جواز الحالية والصفة في الجار والمجرور إذا وقع بعدها (قوله: المتوقد إلخ) كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله: مما يكشف معناه) أي: بالضرورة.

(قوله: لكنه ليس بمسند إليه) أعاده توطئة لما بعده وإلا فقد تقدم ذلك (قوله: لأنه مرفوع إلخ) لو قال: لأنه خبر إن لكان أحصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم إن أو بتقدير: أعني. تأمل.

(قوله: على أنه خبر إن) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله: بعد عدة أبيات:

أَوْذَى فَلَا تُنْفَعُ الْإِشَاحَةُ مِنْ أَمْرِ لَمَرٍ يُحَاوِلُ الْبِدْهًا

فالأولى جعله منصوبا صفة لاسم إن، أو بتقدير: أعني، كما قال الشارح بعد ذلك إلا أن يجعل قوله أودى على الإعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبذر جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب، يعني لا ينفع طالب الأمور الغريبة كدوام وجود شخص أو غيره الحذر من أمر كائن لا محالة فيه، وهو الموت (قوله: والنجدة) أي: القوة والشجاعة (قوله: جمعا) تأكيد للأربعة قبله، فهو بمعنى جميعا (قوله: أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد، ومن المبين كشف المعنى (قوله: أي مقللا اشتراكه) أي: مقللا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكرة، وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوي، والمشارك المعنوي: ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد فتقول: رجل تاجر عندنا، فتاجر قليل الاشتراك في رجل؛ لأنه يشمل التاجر وغيره؛ لأنه موضوع للذكر البالغ العاقل من بني آدم وقد اشترك في ذلك المعنى التاجر وغيره، والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى

أو رافعا احتماله. وفي عرف النحاة: التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو: زيد التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره.....

الاشتراك وهو الاحتمال، وإلا فاشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه أو بين مفهوماته لا يندفع بشيء.

(قوله: أو رافعا احتماله) أى: رافعا لاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفة، والمراد بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى، والمشارك اللفظى: ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة: كزيد، فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات، وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانين بخلاف النحويين، فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط، وأما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص، ويرد عليهم الوصف في قولنا: عين جارية فلا يصح أن يكون مخصصا؛ لأن الاشتراك فيه لفظى ولا موضعا؛ لأنه نكرة وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند النحاة ما يعم المعنوى واللفظى، فيكون النعت في هذا المثال من قبيل المخصص لا الموضح؛ وذلك لأنه قلل الاشتراك في عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا، فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى - أفاده القرمى.

(قوله: التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات) هذا ظاهر إن كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلى؛ لأن المفهوم الكلى فيه اشتراك حقيقة، وإن كانت موضوعة للفرد المنتشر، فلا اشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البدل، إذ لا يتعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك؛ لأن التبيين الذى فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد الأنثى لا بمعنى أنه معين شعصا للمخاطب - قاله يس.

(قوله: الحاصل في المعارف) سواء كانت أعلاما أو غيرها، ثم إن الاحتمال في المعارف إن كانت مشتركا اشتراكا لفظيا، فبالقياس إلى معانيه بحسب الأوضاع المتعددة،

(أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما، نحو: جاءني زيد العالم، أو الجاهل، حيث يتعين الموصوف) أعني: زيدا (قبل ذكره) أى: ذكر الوصف، وإلا لكان الوصف مخصصا.....

فحينئذ يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ علما أو غيره، فإن زيد إذا كان مشتركا بين أشخاص كان محتملا؛ لأن يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بإزاء خصوصية كل منها، وليس هنا معنى كلى يحتمل أن يتحقق في ضمن كل منها إلا أن يؤول زيد بمسمى بزید، فيكون حينئذ في حكم النكرات، وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الإشارة والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ، فإن المعارف بلام العهد الخارجى: كالرجل، وكذا اسم الإشارة والموصول يصلح؛ لأن يطلق على كل فرد من المهورات الخارجية والمشار إليها وما حكم عليه بالصلة إما لأنه موضوع بإزاء تلك الأفراد وضعا عاما، وإما لأنه موضوع لمعنى كلى يستعمل في جزئياته، وأما ما كان فلاحتمال ناشئ من اللفظ وإن لم يكن بأوضاع، ثم إن ما ذكره الشارح لا يتأتى في المعارف بلام الجنس؛ لأن مدلوله الجنس، وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه، بل يخصصه كالنكرات ولا في المعارف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوضحه أيضا، بل يخصصه فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم. وعبارة يعقوب: رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعارف بلام الجنس والمشار بها إلى فرد ما باعتبار عهدية جنسه، فإن فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله: أو لكون الوصف مدحا أو ذما) أى: مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم، وأنه جعل الوصف مدحا أو ذما مبالغة (قوله: حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أى إذا كان يتعين إلخ، فالحيثية للتقييد والتعين إما لكونه لا شريك له في ذلك الاسم، أو لكون المعاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف.

(قوله: لكان الوصف مخصصا) فيه نظرا؛ لأنه يقتضى أن الموصوف إذا لم يتعين

قبل ذكر الوصف وجب في الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك، بل يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم، وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه

(أو) لكونه (تأكيداً، نحو: أمس الداهرُ كان يوماً عظيماً) فإن لفظ أمس مما يدل على الدهور، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره.....

ذلك عند عدم التعين، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم (قوله: أو لكونه تأكيداً) ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي، بل أراد به المقرر وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمناً لمعنى ذلك الوصف، فيكون ذلك الوصف مؤكداً ومقسراً لذلك المسند إليه.

(قوله: أمس الداهير إلخ) أمس مبتدأ مبني على الكسر، والداهير نعت مؤكد له مرفوع نظراً للمحل، وجملة كان عبره (قوله: مما يدل على الدهور) أي: المضي فوصفه بالداهير تأكيد، ثم إن كان الأمر الواقع في أمس مما يسر، فالغرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك الوصف أعنى الدهور، والمضي ومضى بقائه، وإنه ليت ما دهر، وإن كان الواقع فيه مما يكدر كان الغرض من ذكره الإشارة إلى الفرح بدهوره ومضيه، والحاصل أن الوصف بالدهور ونحوه مما هو مؤكد إنما يكون من البلاغة إذا كان لأمر اقتضاه المقام: كالأغراض المذكورة، وإلا لم يكن من البلاغة في شيء - كذا ذكره شيخنا الحفني.

(قوله: لبيان المقصود) أي: من المسند إليه، وقوله: وتفسيره عطف تفسير - أفاد به أن المراد ببيان المقصود إفرازه وتمييزه عن غيره، ثم إن كلام الشارح يقتضي أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المحصر، مع أن كلا منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره، فيحتاج إلى الفرق بين الأمور الأربعة، فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلي، بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية، فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف، فإن الملاحظ فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو الاحتمالات له بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر، فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك الاحتمالات كما في الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف، فإن المقصود به إيضاح المعنى، لا بيان أحد الاحتمالات والفرق بينه

كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ ذَاةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد،.....

وبين المخصص أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته، والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الأفراد، فإذا قلت: رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل، فإنه موضوع للذكر البالغ وهو أمر كلي تحته أفراد الفقيه أحدها.

إن قلت النعت المخصص كما يرفع به أحد أفراد المعنى الواحد يبين به أحد محتملات اللفظ ويرفع به غيره من محتملاته كما في: زيد التاجر عندنا فيلزم أن يكون الوصف المبين للمقصود أحد قسمي المخصص، قلت: رفع المخصص للاحتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبين لمقصود إنما يكون لنكرات، وحيثه فاللازم المذكور ممنوع (قوله: ﴿وَمَا مِنْ ذَاةٍ فِي الْأَرْضِ﴾) أي: سواكم بقرينة قوله: أمثالكم؛ لأن المماثل غير المماثل أفاده في الأطول (قوله: حيث وصف) أي: لأنه وصف إلخ، فهذا علة لكون النعت هنا مبينا للمقصود من المسند إليه، وبيان ما ذكره الشارح أن النكرة في سياق النفي تلغيد العموم والاستغراق، لا سيما إذا اقترنت بمن الزائدة، لكن يجوز أن يراد هنا الاستغراق العرفي بأن يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد، فذكر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفة لئنه على أن المراد دواب أي أرض كانت من الأرضين السبع، وطيور أي جو كان، فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم، وأن المراد الاستغراق الحقيقي فيتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع، وكل طائر من طيور الآفاق والأقطار المختلفة (قوله: بما هو من خواص الجنس) أي: وهو الكون في الأرض بالنظر لدابة والطيوان بالجناحين بالنظر لطائر، فإن هذا نسبته إلى جميع أفراد الجنس على سواء ولا يختص به فرد (قوله: إلى الجنس) أي: متوجه إلى الجنس فهو متعلق بمحذوف، والمراد متوجه إلى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله: دون الفرد) فيه أن

(١) الأنعام: ٣٨.

وهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج لنفيه، بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطير، فكان الأولى أن يقول دون طائفة من الأفراد مخصوصة، وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى (قوله: وهذا الاعتبار) أى: اعتبار أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس.

(قوله: أفاد هذا الوصف زيادة إلخ) أى: بحسب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس، وإفادة زيادة التعميم الذى في الأفراد. (قوله: زيادة التعميم) أى: وأما أصل التعميم والإحاطة، فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفى مقرونة بمن وقصد الشارح هذا الكلام أعنى قوله وهذا الاعتبار إلخ: بيان أن مآل توجيه صاحب الكشف للإتيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكى واحد، وإن اختلفا ذاتا، وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشف والمفتاح في تقرير الآية الكريمة، وبيان معنى زيادة قوله ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ فقال في الكشف: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل: وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بمناحيه إلا أسم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها، وبيان ذلك أن النكرة في سياق النفى تفيد العموم، لكن يجوز أن يراد به هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد، فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ما هو المتعارف، فذكر وصف بمستوى نسبته إلى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان، فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق، فقد أفاد ذكرهما زيادة التعميم والإحاطة بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا، وقال في المفتاح: ذكر في الأرض مع دابة ويطير بمناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر إنما هو إلى الجنسين وتقريرهما، وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لمعنى الجنسية والفردية، فإذا أضيف إليه ما هو من خواص الجنس علم أن القصد به إلى الجنس، وذلك كالدابة والطائر في الآية المذكورة، فإنه لما أضيف إليه ما هو من خواص الجنس تعين أن القصد إنما هو إلى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه

## [أغراض التوكيد]:

(وأما توكيده) أى: توكيد المسند إليه (فللتقرير) أى: تقرير المسند إليه؛

أى: تحقيق مفهومه ومدلوله؛.....

الجنس دون الفرد وليس القصد إلى الجنس مع الوحدة، ولا إخفاء أن مودى كلامهما مختلف؛ لأن صاحب الكشف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم، والسكاكى جعله لبيان الجنس وتقريره، إلا أن المآل واحد وهو إفادة زيادة التعميم والإحاطة؛ وذلك لأنه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره - كما قال السكاكى - يكون الاستغراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستغراقية عليه ويكون معنى الآية حينئذ: وما من جنس دابة من أجناس الدواب، ولا جنس طائر من أجناس الطيور إلا أسم أمثالكم، لكن يجوز أن يراد بها ما هو المتفاهم في العرف من دابة وهى ذوات القوائم الأربع، ومن طائر الطيور التى يعتبرها الناس، ويعتدون بها: كالطائر الذى يصيد مثلاً، ولفظة (من) الاستغراقية، وإن دلت على استغراق الجنس، لكن لا ترفع الوهم بالكلية لجواز أن يراد الاستغراق العرفى فذكر في الأرض ويطير بجناحيه، وإن كان لبيان أن القصد إنما هو إلى بيان الجنس وتقريرهما، لكنه لا ينافي زيادة التعميم والإحاطة على التعميم المفاد من من الاستغراقية، فقد ظهر لك أن مآل الكلامين واحد، وإلى هنا أشار الشارح بقوله: وهذا الاعتبار أفاد الوصف زيادة التعميم والإحاطة، وليس مراده بيان أن كلا منهما متحد - أفاده القرمى.

بقى شيء آخر وهو أن تلك النكرة الواقعة في سياق النفي إن قلنا إن المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الإخبار عنها بقوله «أَمَّمْ أَمْثَالَكُمْ» لأن كل فرد لا يكون أمماً وكذا كل نوع لا يكون أمماً؛ لأن كل نوع أمة واحدة لا أسمى، وأجيب بأن النكرة هنا محمولة على المجموع أى مجموع الأفراد والأنواع من حيث هو مجموع، وإن كان بخلاف الظاهر بقرينة الخبر (قوله: أى تحقيق مفهومه) أى: وليس المراد بتقريره ذكره أو لا، ثم ذكر ما يقرره ويثبت، فإن هذا شامل لنحو: أنا سميت في حاجتك وهو غير مراد هنا،

أعني: جعله مستقرا محققا ثابتا؛ بحيث لا يظن به غيره، نحو: جاءني زيد؛ إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، أو عن حمله على معناه،.....

ثم إن المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي، وأما المدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا أو مجازيا نحو: رمى الأسد نفسه، وحينئذ فعطف المدلول من عطف العام، وأتى به بعد الخاص إشارة إلى أنه المراد (قوله: أعني إلخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في نفسه بإزالة الخفاء عنه، وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله أعني إلخ، ومحط العناية قوله بحيث إلخ، وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إزالة احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققا وثابتا في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره - كذا قرر شيخنا العدوي.

(قوله: أعني جعله) أي: جعل ذلك المفهوم وقوله مستقرا أي: قارا في ذهن السامع، وقوله محققا ثابتا بيان لما قبله (قوله: لا يظن) أي: السامع وقوله به أي: منه أو بدله، والمراد بالظن ما يشمل التوهم (قوله: إذا ظن) أي: يقال ذلك إذا ظن إلخ؛ فهو ظرف لمحذوف (قوله: عن سماع لفظ المسند إليه) أي: لشاغل شغل سمعه (قوله: أو عن حمله على معناه) أي: أو ظن المتكلم غفلة السامع عن حمل المتكلم له على معناه، أو عن حمل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من فهم المعنى، ففاعل الحمل إما المتكلم أو السامع، مثلا إذا قلت: جاء أسد، وظننت أن السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقي، بأن ظن أو اعتقد أنك حملته على خلافه قلت ثانيا: أسد فتفيده أن مرادك به الحيوان المفترس لا الرجل الشجاع، وكذا إذا ظننت أن السامع غفل عن حمله على معناه الحقيقي، فتقول له ثانيا: أسد فتفيده أن المراد الحيوان المفترس، وتقرره عنده، وقوله أو عن حمله على معناه لا يخفى أن هذا الغرض كما يؤدي بالتأكيد اللفظي يؤدي بالمعنوي كما يفيد كلام الشارح في المطول فإن قلت: إذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الآتي أو دفع توهم التجوز إذ المتكلم إنما يأتي بالتوكيد لسدفع توهم التجوز إذا ظن غفلة السامع مع حمله على معناه الحقيقي، فقد يجاب بأن المراد هنا غفلة السامع عن التوجه إلى ما يراد به حقيقة أو مجازا بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله



وقيل: المراد تقرير الحكم، نحو: أنا عرفت، أو المحكوم عليه، نحو: أنا سمعت في حاجتك وحدي، أو لا غيري؛ وفيه نظراء.....

على معنى أصلاً أو يحمله على معنى غلطاً، والمراد بما يأتي غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقي بأن يحمله على معناه المجازي - فتأمل.

أو يقال فرق بين قصد التقرير المهرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم، فالأول المقصود منه أولاً، وبالذات التقرير، ودفع التوهم، وإن كان حاصلًا، لكن من غير قصد، والثاني بالعكس أي المقصود منه أولاً وبالذات دفع التوهم، والتقرير حاصل من غير قصد، وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله: وقيل المراد إلخ) هذا مقابل لقوله أي: تقرير المسند إليه وحاصله أن الشارح يقول: إن مراد المصنف بقوله فللتقرير أي: تقرير المسند إليه فقط، وهذا القول يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه، ومثل لتقرير الحكم بأننا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله: أنا سمعت في حاجتك وحدي أو لا غيري فرد عليه الشارح بالنظر للشق الأول بأن تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم في: أنا عرفت إنما حصل من تقدم المسند إليه المقتضى لتكرار الإسناد لا من تأكيد المسند إليه بدليل أنه لو أكد المسند إليه مع كونه مؤخرًا كما في: سمعت أنا في حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية، ورد عليه بالنظر للشق الثاني بأن مثله غير صحيح؛ لأن قولك: أنا سمعت في حاجتك وحدي أو لا غيري ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه؛ لأن وحدي ولا غيري تأكيد للتعصيص الحاصل من التقدم، فالاعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثاني إنما هو من حيث المثال.

(قوله: نحو أنا عرفت) تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرار الإسناد؛ وذلك لأنه أسند المعرفة التي هي الحكم مرتين للضميرين اللذين هما للمتكلم، فلما أسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين في اللفظ، فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وما جاء تقرير الحكم إلا بواسطة تأكيد المسند إليه؛ لأن الضمير الثاني مؤكد للأول (قوله: وحدي أو لا غيري) أي: فقد أكد المحكوم عليه وهو أنا بوحدي وبلا غيري لإفادة

لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء، وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط، وسيصرح المصنف بهذا.

تقريره (قوله: لأنه) أى: ما ذكر من المثال الأخير ليس إلخ، وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو: أنا سعت إلخ، وحاصله: أنا لا نسلم أن أنا سعت في حاجتك وحدى أو لا غيرى من تأكيد المسند إليه؛ لأن وحدى حال ولا غيرى عطف على المسند إليه وليس من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد، على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحي، فلا نسلم وجود تأكيد المسند إليه في المثالين، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص مستفاد من التقدم للمسند إليه للرد على المعارف في زعمه أن معك مشاركا في السعى، أو أن الساعى غيرك، ويسمى الأول قصر أفراد، والثاني قصر قلب. فالحاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بأنا سعت في حاجتك وحدى غير صحيح.

(قوله: وتأكيد المسند إليه لا يكون إلخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم، وحاصله أنا لا نسلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم؛ لأن تقرير الحكم في نحو: أنا عرفت إنما هو من تقدم المسند إليه المستدعى لتكرير الإسناد لا من تأكيد المسند إليه، وإلا لما اختلف الحال بتقدم المسند إليه وتأخير، مع أنه لو أحر فقبل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفد تقرير الحكم، بل تقرير المحكوم عليه بالإجماع، فظهر من هذا أن تأكيد المسند إليه لا يكون لتقريره نفسه، وأنه لا يصح أن يمثل لتأكيد المسند إليه بقولك: أنا سعت في حاجتك وحدى ولا غيرى، بل يمثل له بما قاله الشارح.

واعلم أن هذا الرد مبني على أن التأكيد هنا بالمعنى الأعم من الاصطلاحي بأن أريد به مطلق تأكيد المسند إليه الداخل فيه نحو: أنا عرفت، لكن يلزم منه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة؛ لأن المصنف إنما صرح به في التأكيد الاصطلاحي إلا أن يقال: إنه يعلم من غيره فالمراد أنه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله: لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فإنما

(أو لدفع توهم التجوز) أى: التكلم بالهجاز، نحو: قطع اللص الأمير  
الأمير، أو نفسه، أو عينه؛ لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير هجاز، وإنما القاطع  
بعض غلمانة.

ظرف للمستقبل، وحينئذ فلا يعمل في عوض إلا فعل مستقبل وفي قط إلا ماض  
وقولهم: لا أكلمه قط عدوه من الخطأ لما فيه من التناقض؛ لأن قط ظرف للماضى من  
الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه، وحينئذ فقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط  
لحن ورده ابن جماعة بأن غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون هجاء،  
قال الشيخ يس: وفيه نظر - ولعل وجه النظر أن محل كون استعمال اللفظ في غير ما  
وضع له جائزا إذا لم يخالف استعمال العرب، وإلا فلا يجوز؛ فإن كان هذا مراده فيقال  
له: الحق أن الهجاز لا يشترط سماع شعصه، بل سماع النوع كاف - فتأمل - قرره شيخنا  
العدوى - عليه سحائب الرحمة والرضوان.

(قوله: أو لدفع توهم التجوز) أى: أو لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في  
الكلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهم؛ لأن ذكر المسند إليه لا يوجب ظن التجوز أو  
غيره غايته التوهم، فإن قلت: جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على  
أنه لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول  
قلت: التقرير وإن كان لازما للتوكيد إلا أن القصد إلى مجرد التقرير مفارق للقصد إلى  
الأمر المذكورة، والمراد بقوله فيما سبق فللتقرير أى: فللقصد إلى مجرد التقرير كما  
سبق (قوله: أى: التكلم بالهجاز) أى: التكلم بالمسند إليه على جهة الهجاز؛ لأن توكيد  
المسند إليه إنما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز في المسند، وإنما يدفع  
التجوز فيه توكيده.

واعلم أن الهجاز مشترك بين العقلى واللغوى والتأكيد يدفع توهم إرادة كل  
منهما كما أفاده بعض المحققين، بل يدفع توهم إرادة هجاز النقصان أيضا فقول الشارح  
أى: التكلم بالهجاز مراده ما هو أهم (قوله: أو نفسه أو عينه) أشار إلى أن كلا من  
التأكيد اللفظى والمعنوى يدفع توهم الهجاز (قوله: لئلا يتوهم إلخ) أى: يقال ذلك لدفع

(أو) لدفع توهم (السهو) نحو: جاعق زيد زيد لئلا يتوهم الجاعق غير

زيد، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو.

توهم إلخ أى ويلزم من التأكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند إليه أنه حاصل غير مقصود، وقوله لئلا يتوهم إلخ أى: فيكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز العقلى أى: أو لئلا يتوهم أن المراد بالأمر بعض غلمانه مجازا لغويا، والعلاقة المشابهة فى تعلق القطع بكل من، حيث إن أحدهما أمر والآخر مباشر، أو لئلا يتوهم أن فى الكلام مجازا بالحذف؛ لأن التأكيد يدفع توهمه أيضا، ثم إن المراد بدفع التأكيد لتوهم المجاز إضعافه لذلك التوهم، والاحتمال لا دفعه بالمرّة وإلا لما صح فى البلاغة تعدد التأكيد- فتأمل.

(قوله: أو لدفع توهم السهو) أى: لدفع توهم السامع أن المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا (قوله لئلا يتوهم) أى: يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله: وإنما ذكر زيد) أى: وإنما ذكر المتكلم زيدا سهوا فقول الشارح على سبيل السهو إضافته بيانية، ثم إنه يؤخذ من هذا المثال والذي قبله أن التوكيد اللفظى يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوى؛ فإنه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك؛ لأنه إذا قال: جاعق زيد نفسه احتمال أنه أراد أن يقول: جاعق عمرو نفسه فسها فلفظ يزيد مكان عمرو، وبني التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز، فإنه يندفع بزيد. كذا قال الشارح فى المطول.

وبحث فيه بعض الأفاضل بأن التوكيد المعنوى لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا للمتكلم عن مظنة السهوية، وحينئذ فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه؛ ولأنه يناق ما حقق من أن التأكيد فى قولك: جاعق الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول؛ لأن المثني نص فيه، بل لدفع توهم أن الجاعق واحد منهما والإسناد إليهما وقع سهوا. هذا وإنما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة، وجمع فى المفتاح بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما، وجعل السهو اسما لزوال صورة الشئ عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها إلى تحصيل ابتداء، بل يكفى الاستحضار والنسيان اسما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ فلا يتوهم أن بعضهم لم يجيئ إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك: بنو فلان قتلوا زيدا، وإنما قتله واحد.

لزوال صورة الشيء عن الحافظة والمدركة معا، حتى يحتاج في حصولها إلى تحصيل ومعاناة (قوله: أو لدفع توهم عدم الشمول إلخ) <sup>(١)</sup> أى: لدفع توهم السامع عدم الشمول، وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجهه من أصله، وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ، وإلا لم يسم تأكيداً، بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ مقتضى للشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجاوزاً فيه، وقوله: عدم الشمول أى: في المسند إليه أو في النسبة أى الإسناد، وقد أشار الشارح إلى الأول بقوله إلا أنك لم تعتد بهم، وإلى الثاني بقولك: أو أنك جعلت إلخ، فيندرج التجاوز العقلي واللغوي في كلامه (قوله: لم تعتد بهم) أى: وأنت أطلقت القوم على المعتبرين منهم من إطلاق اسم الكل على البعض، فالجهاز المدفوع على هذا لغوي (قوله: أو أنك جعلت الفعل للواقع من البعض: كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد، وذلك لتعاضدهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم، وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في أن ينسب الفعل إلى بعضهم أو إلى كلهم، وحينئذ فيكون إسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازاً عقلياً، فعلى الاحتمال الأول يكون التأكيد دافعاً لتوهم المجاز اللغوي، وعلى الثاني دافعاً لتوهم المجاز العقلي، وما يقال إن الأظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع بدل قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد، فإنما يناسب المجاز اللغوي، وقد ذكره أولاً، واعترض على الشارح بأن الأولى حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض: كالواقع من الكل لأمرين:

الأمر الأول: أنه يقتضى أن توهم عدم الشمول في المسند دون المسند إليه، وكلام المصنف إنما هو في توهم عدم الشمول في المسند إليه فلا معنى لذكره.

(١) في المطبوعة: أو لدفع عدم الشمول.

## [أغراض عطف البيان]

(وأما بيانه) أى: تعقيب المسند إليه بعطف البيان.....

الأمر الثانى: أنه يقتضى أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلى مع أنه إنما يدفع توهم المجاز اللغوى، وذلك أنه إذا أريد باسم الكل البعض كان فى الكلام مجاز لغوى من باب إطلاق اسم الكل وإرادة البعض، وإذا أريد بالفعل المسند إلى الكل الفعل المسند إلى البعض كان فى الكلام مجاز عقلى، والتوكيد بكل وأخواته إنما يدفع المجاز اللغوى دون العقلى؛ لأنك إذا قلت: جاءنى القوم كلهم فهم منه الشمول فى آحاد القوم قطعاً، واندفع المجاز اللغوى ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الآحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب إلى الجميع صادراً عن بعضهم فى الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلى.

وقد أوجب عن الأمر الأول بأن كلام الماتن ليس معاصياً بتوهم عدم الشمول فى المسند إليه، بل يصح أن يجعل متناولاً لتوهم عدم الشمول فى النسبة أيضاً، وقد أشار إليهما الشارح، فأشار إلى الأول بقوله: إلا أنك لم تعتد بهم، وأشار إلى الثانى بقوله: أو أنك جعلت إلخ، فيندرج التحوز اللغوى والعقلى فى كلامه، ويدفع كل من التحوزين بذلك التأكيد، وعلى هذا فقول المصنف أولاً أو لدفع توهم التحوز أى: اللغوى أو العقلى مقيد بغير المجاز العقلى واللغوى فى الشمول.

وأوجب عن الأمر الثانى: بأن لا نسلم أن كل وأخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلى، بل يؤكد بها لذلك ولا نسلم أن الشمول فى آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبة لتلك الآحاد ألفاظ الشمول المؤكد بها تقتضى أن يكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً لها، بخلاف قولك جاء كل القوم فإنه إنما يفيد الإحاطة والشمول فى آحاد القوم، لا فى النسبة. أفاده العلامة عبد الحكيم.

## [بيان المسند إليه]:

(قوله: وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المصدرى أى: كشفه وإيضاحه، والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام، فقول الشارح أى: تعقيب المسند إليه بعطف البيان

(فلإيضاحه باسم مختص به، نحو: قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما،.....

بيان لحاصل المعنى، وليس المراد بالبيان في كلامه المعنى الاسمي أعنى التابع المخصوص؛ لأنه لا يعمل إلا الأفعال (قوله: فلإيضاحه إلخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة أو نكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة؛ لأنه على الصحيح يكون في النكرات نحو من ماء صديد، ولعل الإيضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة، ولذا عرف النحاة عطف البيان بأنه تابع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف . ١ هـ . يس .

(قوله: مختص به) أى: بمدلوله (قوله: نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلا، وإنما النزاع في الأحسن منهما، فاختار الشارح عطف البيان؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به، واختار صاحب الكشف كونه بدلا؛ لأن فيه تكرير العامل حكم ويتفرع عليه تأكيد النسبة، وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

(قوله: ولا يلزم إلخ) هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلإيضاحه إلخ، والجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبني على الغالب (قوله: ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح) أى: كما يدل له قول سيبويه: في يا هذا الجملة، إن ذا الجملة: عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف لذى الأداة بخلافها لظاهر المصنف المقتضى اشتراط كونه أوضح، وهذا الاعتراض إنما يتوجه على المصنف إذا جعلت الباء في قوله باسم للتعدية، وأما إذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله: لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما) نحو: جاء زيد أبو عبد الله إذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا، كما لو كان زيد مشتركا بين أشخاص لم يُكنْ بأبي عبد الله منهم إلا واحد، كذلك الكنية مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد، فمضى ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول. إن قلت: إن الثاني حينئذ غير مختص بالأول

وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به، كقوله<sup>(١)</sup>:  
والمؤمن العائذات الطير بمسحها رُكبانُ مكة بين الغيَلِ والسُّنْدِ  
فإن الطير عطف بيان للعائذات.....

قلت الاختصاص نسبي أى: بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله: وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) النفي منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به، أى وحيثما قاله المصنف ليس على ما ينبغي، فهذا اعتراض ثان على المصنف. (قوله: كقوله: والمؤمن إلخ) ليس هذا المثال من بيان المسند إليه فهو مثال لما يحصل به البيان، والحال أنه غير مختص بالأول، وإن كان ذلك الأول غير مسند إليه، والواو في والمؤمن: واو القسم، والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى، مأخوذ من الأمان أى: والله الذى آمن من العائذات جمع: عائذة من العوذ وهو الالتجاء، والطير عطف بيان على العائذات أى: والله الذى آمن الطير المتلحجة إلى الحرم، والساكين به للأمن من الاصطياد والأخذ، وقد حصل؛ إذ لا يجوز لأحد أخذها، بل الركبان لمسحها ولا تعرض لها، والغيل بفتح الغين وسكون الياء والسند بفتح السين والنون موضعان في جانب الحرم فيهما الماء، والعائذات يحتمل أنه مفعول للمؤمن، فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن المؤمن مضاف، والعائذات مضاف إليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل؛ لأن الإضافة من قبيل إضافة الوصف إلى مفعوله وجواب القسم: ما إن أتيت إلخ في البيت بعده وهو:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَلْتُ تَكْرَهُهُ إِذَا فَلَا رَفْعَتْ سَوْطًا إِلَى يَدَيِّ

وقوله: فلا رفعت إلخ دعاء على نفسه.

(قوله: بمسحها ركبان مكة) أى: الركبان القاصدون مكة المارون بين الغيَلِ والسُّنْدِ، وقوله: بمسحها أى بمسح عليها أى: بمسحوها من غير إيذاء لها ولو بالتنفير؛ وإلا

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة الديبيان في دهبانه ص ٢٥، وفيه (السُّنْدِ) مكان (السُّنْدِ) و(الغَيْلِ) مكان (الغَيْلِ)، وعزارة الأدب ٥/١٣٨، ٧١، ٧٣، ٤٥١/٨، ٤٥٠، وبلا نسبة في خزائن الأدب ٩/٣٨٦، وشرح المرشدي ١/٧٤.



مع أنه ليس اسما مختصا بها، وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتِيمَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup> ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة؛ جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك.

كان المسح حراما (قوله: مع أنه ليس اسما مختصا بها) لأن العائدات صادق على الطير وغيره مما يعود بالحرم ويلتجى إليه من سائر الوحوش، والطير صادق بالعائد بالحرم وغيره، ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله: وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح) أى: بخلافها لظاهر المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله: للمدح) أى: لأن فيه إشعارا باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه، وإن كان هنا مستعملا في معناه العلمي، ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل إنه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئة لعربيا من ضمير أنزلناه ليس بشيء كما أن جعله بدلا كذلك؛ لأنه على نية تكرير العامل، وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه وليست النسبة إلى الثاني مقصودا أصليا - أفاده عبد الحكيم.

(قوله: لا للإيضاح) أى: لأن الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء، فإن قلت: إن النحاة جعلوا عطف البيان بعد المعرفة للإيضاح قلت هذا بالنظر للغالب، أو يقال المراد بقوله لا للإيضاح معنى التحقيقى، فلا ينافى أنه للإيضاح التقديرى، وحينئذ فلا ينافى جعل النحاة عطف البيان بعد المعرفة للإيضاح، ومما يدل لذلك ما ذكره العصام في الأطول: من أن الإيضاح لازم لعطف البيان إلا أنه إما تحقيقى أو تقديرى، وذلك إذا كان المتبوع لا إبهام فيه نحو: ﴿أَلَا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فقوم هود بيان لعاد مع كونه علما مختصا بهم لا إبهام فيه أتى به لدفع الإبهام التقديرى إما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم، وإما من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياه فيما اشتهروا به من العتو والفساد، فإن قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم فإفاده قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾<sup>(٣)</sup> فإنه يفيد

(٢) هود: ٦٠.

(١) المائدة: ٩٧.

(٣) النجم: ٥٠.

## [أغراض البديل]:

(وأما الإبدال منه) أى: من المسند إليه (فلزيادة التقرير) من إضافة المصدر إلى المعمول، أو من إضافة البيان؛ أى: الزيادة التى هى التقرير،.....

أنهما عاد إن قلت معنى الأولى أى: القدماء أى: المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد.

## [الإبدال من المسند إليه]:

(قوله: وأما الإبدال منه) جعله البديل منه هو المسند إليه بحسب الصورة، وإن لم يكن الإسناد إليه مقصودا بالذات، بل المقصود بالذات الإسناد للبديل. (قوله: فلزيادة التقرير) أى: تقرر المسند إليه.

(قوله: من إضافة المصدر إلى المعمول) اعلم أن الزيادة تسمى مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى الأول فالإضافة لامية إلى الفاعل أو إلى المفعول؛ لأن الزيادة لازمة ومتعدية، وعلى الثانى فالإضافة بيانية. فقول الشارح من إضافة المصدر إلى المعمول أى: إن جعلت الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله أى: ليزيد تقرير المسند إليه، أو ليزيد المتكلم تقرير المسند إليه ولصدق المعمول بما عير به دون المفعول، فإن قلت جعل الإضافة من إضافة المصدر لمعموله مشكل؛ وذلك لأن التقرير يحصل بذكر الشئ مرتين والزيادة تحصل بشئ آخر بعد ذلك، مع أن المسند إليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البديل بعد ذلك لزيادة التقرير، قلت: مراد المصنف أن البديل يؤتى به لأجل أن يكون تقرير المسند إليه أمرا زائدا على شئ وهو النسبة للبديل المقصود، وليس المراد أن الإبدال يزيد فى التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره، وزيادته حصلت بالبديل، والحاصل أن الإبدال يحصل به أمر زائد على إفادة النسبة المقصودة وذلك الأمر الزائد هو تقرير المسند إليه (قوله: أو من إضافة البيان) أى: إن جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر قوله: أى الزيادة التى هى التقرير) فيه أن قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى، والمنظور له البديل يقتضى أن البديل منه لم يقرر، ولم يحصل بالبديل تقريره قلت التقرير حصل من حيث

وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح؛ حيث قال في التأكيد للتقرير: وهائنا لزيادة التقرير، ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهي الإيماء إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة، والتقرير زيادة.....

أن المراد منهما واحد، وهذا لا يناق أن البديل منظور له من حيث المزية التي فيه فكونه للتقرير لا يناق كونه مقصودا بالنسبة - فتأمل، قرره شيخنا العدوى.

واعلم أن قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى، بدليل عود الضمير إليه في بدل البعض، والاشتمال وأيضا في بدل الكل قد يعتبر الأول في اللفظ دون الثانى. ١ هـ. فنارى.

(قوله: وهذا) أى: التعبير هنا بهذه العبارة (قوله: من عادة افتنان) أى: تفنن والإضافة بيانية (وقوله: ومع هذا) أى: التفنن أى: ارتكابه فنين وطريقتين في التعبير.

(قوله: وهي الإيماء) أى: الإشارة إلى أن البديل هو المقصود بالنسبة أى: والمبدل منه وصلة له، وهذا الإيماء إنما حصل بذكر الزيادة، فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البديل، بل أمر زائد على المقصود منه، فإن قلت: كون المبدل منه وصلةً للبديل أن يكون المقرر هو الثانى، لا الأول الذى هو المسند إليه؛ لأن ما أتى به لأجل غيره فهو التابع المقرر لغيره، والواقع بالعكس، فإن البديل هو المقرر للمبدل منه، أحجب بأن الثانى هو الذى تمت به فائدة الكلام، وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد إلا به، لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقرراً له، بل هو المقرر للأول ويدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول، ولا يتم المعنى إلا به ومن هذا تعلم أن قولهم المبدل منه في نية الطرح والرمى معناه أنه في نية الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض، لا أنه مرفوض بالكلية - أفاده العلامة العقوى.

فإن قلت: حيث كانت مخالفة السكاكى في التعبير لنكتة لم يكن ذلك تفنناً؛ لأنه لم يتحد المراد من العبارتين، إذ لا يكون تفنناً إلا لو اتحد المراد منهما، فالجواب أن جعل تلك المخالفة لأجل التفنن بالنظر لبدئى رأى قبل ظهور تلك النكتة وإن كان في الحقيقة ليس هناك تفنن أو يقال: إن جعل ذلك تفنناً بالنظر لما قصده السكاكى، وهذه النكتة غير مقصودة له - أفاده شيخنا العلامة العدوى.

تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو: جاءني أخوك زيد) في بدل الكل، ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال، وبينان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور؛ أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتمال الظرف على المظروف،.....

(قوله: تحصل تبعا) أى: بحسب أصل الكلام فلا ينان أن البليغ يقصد ذلك.  
 (قوله: نحو جاءني أخوك زيد في بدل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البديل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في ألفيته، لإبدال الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿إِلَى صِرَاطٍ اقْرَبِ الْقَرِيبِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> فيمن قرأ بالجر، فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجرو، وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن الأدب، وإن حمل الكل على معنى آخر (قوله: ويحصل التقرير) أى: في هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير، أو لأن المراد من الأول ومن الثاني واحد، غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولاً عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانياً بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله: وبينان التقرير إلخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير، وقوله فيهما أى: في بدل البعض والاشتمال (قوله: أن المتبوع يشتمل إلخ) يوعد منه أن في بدل البعض اشتمالا، وإنما لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين، وإنما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لحفائه، بخلاف الاشتمال في بدل البعض فإنه ظاهر جلى (قوله: أما في البعض) أى: أما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل البعض فظاهر (قوله: فظاهر) أى: لأن الكل اشتمل على البعض وذلك كما في المثال فإن القوم مشتملون على أكثرهم، فقد حصل للأكثر تكرار في الذكر، فحصلت التقوية والتقرير (قوله: وأما في الاشتمال) أى: وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل الاشتمال فمعناه أى: ذلك الاشتمال الإجمالي (قوله: لا كاشتمال الظرف على المظروف) أى:

(١) إبراهيم: ٢، ٣.

بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع، نحو: أعجبني زيد إذا أعجبك علمه.....

فقط، بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف كما في شرب الإناء ماؤه و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup> فإن الشهر الحرام ظرف للقتال، والإناء ظرف للماء، وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما في: سرق زيد ثوبه، والحاصل أن الاشتمال الطرق غير مشروط فقول الشارح لا كاشتمال الظرف إلخ أى: لا يشترط خصوص ذلك، بل ما هو أعم، وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله: بل من حيث) أى: بل أن يشتمل المبدل منه على البديل من جهة هى أن يكون المبدل منه مشعرا بالمبدل إجمالا أى: لا من حيث خصوصه كما في سلب زيد، فإنه إذا قيل ذلك أشعر بأن المسلوب شيء له تعلق بزيد، إما ثوب أو عمامة أو مال، إذ الذات لا تسلب، فإن قيل ثوبه علم ذلك الأمر الذى حصل الإشعار به فصار الثوب متكررا من حيث إنه ذكر أولاً ضمنا وثانيا صريحا، وكذا يقال في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، وفي: أشرب الإناء ماؤه، ثم إن إشعار المبدل منه بالمبدل إجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت مما قلناه (قوله: ومتقاضيا) أى: مفيدا له بوجه ما أى: وهو العموم (قوله: منتظرة له) تفسير لما قبله (قوله: وبالجملة) أى: وأقول قولاً ملتبسا بالجملة أى: الإجمال أى: وأقول قولاً مجملاً (قوله: المتبوع فيه) أى: في بدل الاشتمال (قوله: بحيث) أى: ملتبسا بحالة وهى صحة أن يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع، ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحالة إلا إذا كان الأول مقتضيا للثاني ومشعرا به؛ لأن ما يقتضى الشيء قد يستغنى به عنه (قوله: ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا، بل المراد أنه مشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله: نحو أعجبني زيد إلخ) أى: لأن الذات لا تعجب من

بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حمارة؛ ولهذا صرحوا بأن نحو: جاعق زيد أخوه بدل غلط، لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة، ثم بدل البعض والاشتمال،...

حيث هي ذات، وإنما إعجابها من الأوصاف، فالتبوع مشعر بالتابع على سبيل الإجمال (قوله: بخلاف ضربت زيدا إلخ) أى: لأن ذات زيد تضرب فقولك: ضربت زيدا لا يشعر بضرب حمارة، وحينئذ فضربت زيدا حمارة من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال، ومثله: رأيت زيدا عمامة أو ثوبه، وهذا بخلاف ركبت زيدا حمارة فيما يظهر؛ لأن إسناد الركوب إلى زيد يقتضى غيره مما يناسب أن يسند إليه الركوب: كالحمار، فهو يطلبه إجمالا (قوله: ولهذا) أى: ولأجل قولنا يجب إلخ.

(قوله: بدل غلط) أى بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا التلطف بالأخ فالتفتت لسانه لذكر زيد غلطا، فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله: لا بدل اشتمال) أى: لأن المتبوع ليس مشعرا بالتابع، إذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أى: ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه، ومثل: جاعق زيد أخوه في كونه بدل غلط لا بدل اشتمال ضربت زيدا غلامه؛ لأن ضرب زيد، لا إشعار له بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيفه، وبني الأمير وكلاؤه؛ وذلك لأن بدل الاشتمال شرطه أن لا يستفاد البديل من المبدل منه تعيينا، بل لا بد وأن تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفة على البيان للإجمال الذى فيه، ولا إجمال في الأول هنا، إذ يفهم عرفا من قولك: قتل الأمير أن القاتل سيفه، وكذا يقال في الباقي.

(قوله: كما زعم بعض النحاة) راجع للمنفى، والمراد بالبعض: ابن الحاجب وحوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحقيقه (قوله: ثم بدل إلخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غيره لزيادة التقرير والإيضاح، فيجاب بأن التقرير يستلزم الإيضاح فهو ليس بمقصود، بل حصل تبعاً للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان، فإن المقصود بالذات الإيضاح أو ما جرى مجراه (قوله: لا يخلو عن إيضاح) أى: لما فيه من التفصيل بعد الإجمال، وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الإهام - كذا في المطول.

بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

قال العلامة السيد: يحتمل أن يكون الأول أى التفصيل بعد الإجمال إشارة إلى بدل البعض، فإن الكل جملة الأجزاء والتفصيل ناسبها، والثاني أى: التفسير بعد الإمام إشارة إلى بدل الاشتغال، فإن الأول فيه مبهم يحتاج إلى تفسير كما عرفت، ويحتمل أن يكون الأول نظرا للمقصود في نفسه، فإنه كان مجملا ثم فصل، والثاني نظرا إلى المخاطب، فإنه أهم عليه المقصود أولاً، ثم أزيل إمامه (قوله: بل بدل الكل إلخ) أى: كما قيل في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فإن الصراط الثاني بدل، وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعمت عليهم بالإيمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله: ولم يتعرض لبدل الغلط إلخ) أى: للبدل لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو لبدل المغلوط وهو المبدل منه - قاله عبد الحكيم.

أى: ولم يتعرض لبدل البداء أيضا وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد، ثم يبدو لك ذكر البدل، فتوهم أنك غلط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا، وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كقولك: هند نجم بدر، أو بدر شمس، فكأنك وإن كنت متعمدا في الأول ذكر النجم تغلط نفسك، وتريد أنك لم تقصد إلا تشبيهها بالبدر؛ لأن حكمه حكم المعطوف ببل فادخل اعتباره فيه. قاله ابن يعقوب.

(قوله: لأنه لا يقع في فصيح الكلام) أى: إنه لا يقع فيه إذا كان عن غلط حقيقى، وأما إذا كان عن تغلط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح، وهو بدل البداء المتقدم.

وفي الفنارى: قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط، وأنه لا يناقش الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك: جاءنى زيد، بل عمرو، نعم لا يقع في كلام الله لا لأنه يستلزم عدم الفصاحة، بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

## [أغراض العطف] :

(وأما العطف) أى: جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: جاءنى زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجهين كانا معاً، أو مرتبين مع مهلة، أو بلا مهلة، واحتترز بقوله: مع اختصار عن نحو: جاءنى زيد وجاءنى عمرو فإن فيه تفصيلاً للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجمل،.....

وتعالى، وقد يفرق بقوة المعطوف بل بسبب تعلق القصد أولاً بالمعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به - تأمل.

## [العطف على المسند إليه] :

(قوله: أى جعل الشيء) أى: المجهود الذى يصح عطفه، ولذا لم يقل جعل شيء، وأشار بقوله جعل إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص؛ لأنه لا يعمل إلا الأحداث، فإن قلت: الجمل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند إليه. قلت: المراد من الجمل المذكور لازمه، إذ يلزم من جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه كون المسند إليه معطوفاً عليه.

(قوله: لتفصيل المسند إليه) أى: فلكون المقصود تفصيل المسند إليه أى: جعله مفصلاً بأن يذكر كل فرد من المسند إليه بلفظ مختص مع الاختصار، وإحمال أن المقام مقتضى لذلك، إذ لو لم يعطف لجرى بلفظ يشملهما كما فى: جاءنى رجلان أو اثنان من بنى فلان فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله: مع اختصار) إنما نكّره ولم يقل مع اختصاره؛ لأن الاختصار ليس راجعاً للمسند إليه، بل راجع للكلام (قوله: من غير دلالة على تفصيل الفعل) أى: لأن الواو بما هى لمطلق الجمع (قوله: بأن المجهين إلخ) تصوير لتفصيل الفعل (قوله: مع مهلة) متعلق بمرتبين، والمهلة بضم الميم وفتحها معناها التراخي (قوله: مع أنه ليس من عطف المسند إليه) الأوضح أن يقول: ليس من الأوضح على المسند إليه أى: الذى كلامنا فيه كما قال سابقاً أى: جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه، بل هو من العطف على الجملة والحاصل أن العلة فى العطف على المسند إليه



وما يقال من أنه احتراز عن نحو: جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف-فليس بشيء؛ إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأول؛ نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً، ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى: مع اختصار، واحتراز بقوله: كذلك عن نحو: جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة (نحو: جاءني زيد وعمرو، أو ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد).....

بمجموع أمرين التفصيل للمسند إليه، والاختصار في قولك: جاءني زيد، وجاءني عمرو، لم يوجد الاختصار لتكرار العامل، وإن وجد التفصيل، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه هذا، وكان المناسب للشارح في التعبير أن يقول: فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه، لكن لا اختصار فيه، ولذا لم يكن من العطف على المسند إليه حتى يتم الاحتراز (قوله: من أنه) أى: قوله مع اختصار.

(قوله: بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأول) أى: فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعاً عنه فلم يبق المسند إليه مسنداً إليه، وحينئذ فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند إليه، وإذا كان خارجاً منه، فكيف يحترز عنه بما بعده؟ أى: ويحتمل أن يكون العاطف ملاحظاً فيه فيكون تفصيلاً للمسند إليه، لكن ليس فيه اختصار، فيصح الاحتراز، والحاصل أن جعل هذا المثال متعيناً للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمالات هذا مراد الشارح، وفيه أنه حينما جعله ذلك القائل احترازاً كان بانها كلامه على ملاحظة العاطف، ولا شك أنه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيداً التفصيل المسند إليه، لكن لا مع اختصار، وحينئذ فيكون كلامهم صحيحاً لا غبار عليه- قرره شيخنا العلامة العدوي، عليه سحائب الرحمة.

(قوله: بأنه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند أى: المصور بمحصوله من أحد إلخ (قوله: واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاءني إلخ) أى: فإنه وإن أفاد تفصيل المسند من حيث تعلق الفعل بأحد المذكورين أولاً، وبالأخر بعده يوم أو سنة إلا أنه لا اختصار فيه، وأما المسند إليه فقد أفاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائد العطف في المثال، وقوله: يوم أو سنة لم يرد بمما تعيين المدة، بل المهلة فكأنه قال بعده

فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ،  
و ثم على التراخي، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الأضعف إلى  
الأقوى، أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً،  
وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها،.....

بمهملة (قوله: فالثلاثة) أى: فالحروف الثلاثة، (وقوله: تشترك في تفصيل المسند) أى:  
في حصوله من أحد المذكورين أولاً ومن الثاني بعده.

(قوله: على أن أجزاء ما قبلها) أى: ما قبل حتى وهو المتبوع، مرتبة في الذهن  
من الأضعف إلى الأقوى أى: الأشرف نحو:

(قَهْرُ تَاكُمُ حَتَّى الْكَمَاةِ فَأَلْتُمُ) <sup>(١)</sup>

فيتعلل أى: يلاحظ في الذهن أن القهر تعلق بالمعاطين واحداً بعد واحد مبتدأ  
من الضعاف إلى أن تعلق بالشجعان فحتى للترتيب الذهني، بخلاف الفاء و ثم فإنهما للترتيب  
الخارجي، وقوله: أو بالعكس نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، فيلاحظ في الذهن تعلق  
القدم بالحجاج واحداً بعد واحد مبتدأ من الركبان إلى المشاة، ثم إن التعرض للأجزاء  
فرض مثال لا للحصر إذ المعتبر في حتى كما في المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضاً من  
جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءاً من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو  
كالجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا  
تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض، ولو اشتركت الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل  
قولنا: مات كل أب لي حتى آدم، بأن المراد مات أبائي حتى آدم. اهـ. فنرى.

ويمكن إدراج الأبعاض وما كالأجزاء في عبارة الشارح بأن يراد بالأجزاء ما  
يشمل الأجزاء الحقيقية والتنزيلية والأبعاض (قوله: فيها) أى: في حتى (قوله: أن  
يعتبر) أى: يلاحظ في الذهن (وقوله: تعلقه) أى: المسند (قوله: من حيث إنه) أى:  
التابع أقوى أجزاء المتبوع أى: أشرفها كما في المثال الأول، وقوله: أو أضعفها كما في

(١) بلا نسبة في الجني الدان ص ٥٤٩، والدرر ١٣٩/٦، وشرح عمدة الحفاظ ٦١٥، ومع الهوامع

ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى، فإن قلت: فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل: أو لتفصيلهما معا- قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه. وتفصيل المسند إليه فى هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفى.....

المثال الثانى (قوله: ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) أى: وإنما المشروط فيها الترتيب الذهنى سواء طابقه الترتيب فى الخارج أو لا وذلك بأن كانت ملاهسة الفعل لما بعدها قبل ملاهسته لأجزاء ما قبلها نحو: مات كل أب لى حتى آدم فيتعلق أن الموت تعلق بكل أب من آباءه أولاً ثم بآدم ثانياً، ولا شك أن هذا مخالف للترتيب الواقع فى الخارج أو كانت ملاهسة الفعل لما بعدها فى أثناء ملاهسته لأجزاء ما قبلها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فيتعلق أن الموت تعلق بكل واحد من الناس، ثم بالأنبياء، ولا شك أن هذا خلاف الواقع، إذ الواقع تعلق الموت بهم فى أثناء تعلقه بالناس، أو كانت ملاهسة الفعل لما قبلها وما بعدها فى زمان واحد نحو: جاعنى القوم حتى محالداً إذا جاءوك جميعاً ويكون محالداً أقواهم أو أضعفهم (قوله: قلت فرق إلخ) بقى ألهمنا قد يقصدان معاً إلا أن يجاب بأنه ترك ذلك لعلمه بما ذكره؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه وما لتفصيل المسند. قاله سم.

(قوله: بين أن يكون الشيء) هو هنا تفصيل المسند إليه وقوله من شيء وهو هنا العطف، وقوله حاصلًا من شيء يعنى: من غير قصد (قوله: فى هذه الثلاثة) أى: الأمثلة الثلاثة (قوله: وإن كان حاصلًا) يعنى: من العطف (قوله: بهذه الثلاثة) أى: بهذه الحروف الثلاثة، وقوله لأجله أى: لأجل تفصيل المسند إليه (قوله: على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين الجهتين مثلاً، مهلة أو غيرها، فقولك: جاء زيد فعمر والقيد الزائد على إثبات الجهم لزيد وعمر الترتيب بين الجهتين من غير مهلة، وذلك هو القيد الزائد على النفى فى قولك: ما جاء زيد فعمر.

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر؛ فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز، ووصى بالمحافظة عليه.

(أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب، نحو: جاءني زيد لا

عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد،.....

(قوله: فهو الغرض الخاص) أى: فينصب النفي والإثبات على ذلك القيد، ويكون هو المقصود من الكلام (قوله: فليتأمل) أمر بالتأمل، إشارة إلى أن هذه القاعدة أغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ، إذ قد يكون النفي داخلا على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده أو على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله: وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض، بل المراد به المسألة المبحوث عنها والمفتش عليها وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود، والحاصل من غير قصد، ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله: أورد السامع إلى الصواب) لا بد من تقيد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ما جاء زيد، ولكن جاء عمرو؛ فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب، لكن لا اختصار فيه، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه، بل من عطف الجملة على الجملة.

(قوله: عن الخطأ في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح في المطول بعد ذكر المثال، فقد نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع، والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه، فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ، والصواب في النسبة، وأما الحكم بمعنى الإيقاع فنفسه خطأ أو صواب - إذا علمت هذا فقول من قال: الصواب أن يفسر الخطأ، والصواب في المصنف بالاعتقاد الغير المطابق، والاعتقاد المطابق؛ لألهما قسمان للحكم وأن يحذف الشارح قوله في الحكم؛ لأنه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر - أفاده عبد الحكيم.

أو أنهما جاءاك جميعا، ولكن أيضا للرد إلى الصواب، إلا أنه لا يقال لنفى الشركة حتى إن نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه.....

(قوله: لمن اعتقد) أى: يقال لك لمن اعتقد أى أو ظن أو توهم أن عمرا جاءك دون زيد أى: فيكون حينئذ لقصر القلب، فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذى هو الوهم الفاسد - كما قاله السيد، والفنرى، وعبد الحكيم.

(قوله: أو أنهما جاءاك جميعا) أى: فيكون لقصر الأفراد والحاصل أن العطف بلا يستعمل في قصر الأفراد والقلب، وعالف في الأول الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز، فذكر أن العطف بلا إنما يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين؛ لأنه لم يجر له شيء من حرف العطف؛ وذلك لأن المعاطب فيه شاك لا حكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب؛ لأن الخطأ والصواب إنما يقالان في الأحكام وإذا كان المعاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ إلى الصواب، فلا يجرى العطف فيه. بقى شيء آخر: وهو أنه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أن العطف بلا يخاطب به من اعتقد بجيء أحدهما من غير تعيين، لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب، بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه نكتة أخرى للعطف، والحاصل أن العطف بلا إن لوحظ كونه لرد الخطأ جاز استعماله في قصر القلب والأفراد، وإن لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين - فتأمل.

(قوله: إلا أنه) أى: لكن وذكر باعتبار كونه حرفا، وأتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن لكن مثل لا من كل وجه (قوله: لا يقال لنفى الشركة) أى: بحيث يكون لقصر الأفراد (قوله: إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أى: فهو لقصر القلب (قوله: لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا) أى: بحيث يكون لقصر الأفراد (قوله: وفي كلام النحاة إلخ) إنما جعلوها لقصر الأفراد؛ لأنهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بأنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو: ما جاءني زيد فيتوهم نفي بجيء عمرو

أيضاً لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو، فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي، والغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه، وبين ما قرره قبله؛ لأن حاصل ما قرر أولاً أن لكن لقصر القلب فقط، وحاصل ما نقله عن النحاة أن لكن لقصر الأفراد أى: نفى الشركة في الانتفاء، والذي قرره أولاً كلام المفتاح والإيضاح، وقد يقال في الجواب إن الأول اصطلاح لأهل هذا الفن، وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره.

واعلم أنه حيثما جعلت، "لكن" عند أئمة هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم؛ لأن المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم الذي يستدرك عليه ولكن ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم، وهذا يندفع الإشكال الوارد على قوله تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وحاصل الإشكال أن لكن للاستدراك ونفى الأبوة ليس بموهم لنفى الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في زعم المخاطب، فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك، فالمشركون -لعنة الله عليهم- كانوا يعتقدون فيه الأبوة لزيد ونفى الرسالة، فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله: إنما يقال لمن اعتقد انتفاء الجوى عنهما جميعاً) أى: وحينئذ فهى عندهم لقصر الأفراد ليس إلا، ولا تستعمل لقصر القلب، ثم إن الخلاف بين النحويين والبيانين في كون (لكن) لقصر الأفراد أو القلب إنما هو في النفي، وأما كونها لقصر الأفراد أو القلب في الإثبات فلا قائل به كما قاله في المطول؛ لأن المفهوم من كلام النحاة اختصاص، (لكن) العاطفة بالنفى كما أن (لا) مختصة بالإثبات قال في الخلاصة:

وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا

والنهي في معنى النفي فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفى بعد الإثبات لقصر الأفراد والقلب، وأما لكن: فتستعمل للإثبات بعد النفي لقصر القلب

(١) الأحزاب: ٤٠.

إنما يقال لمن اعتقد انتفاء الهوى عنهما جميعا.

(أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو) فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب عن المتبوع: أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعا؛ خلافا لبعضهم، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر.....

فقط عند البيانيين أو لقصر الأفراد فقط عند النحاة، ولكن تخالف لا في الاستعمال من حيث إن لا إنما تستعمل بعد الإثبات، ولكن إنما تستعمل بعد النفي، ومن حيث إن لا تستعمل لكل واحد من القصرين، ولكن إنما تستعمل لأحدهما وتوافقها من جهة أن كلا منهما يرد به السامع عن الخطأ إلى الصواب (قوله: إنما يقال لمن اعتقد انتفاء الهوى عنهما جميعا) أى: وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد، وذلك لأنه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه، فذكر الإثبات الذي بعد لكن لغو لكونه معلوما للمعاطب.

(قوله: أو صرف الحكم) أى: المحكوم به (قوله: فإن بل للإضراب عن المتبوع) أى: للإعراض عنه.

وقوله وصرف الحكم إلخ: عطف لازم على ملزوم (قوله: في حكم المسكوت عنه) أى: عند الجمهور (قوله: خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك في الأمالي - كما قال الفناري. فقول العلامة السيد معترضا على الشارح: إن هذا لم يوجد في كتبه المشهورة، وإنما الموجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر، ثم إنه على تفسير الإضراب بما قال الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب؛ لأن كلا من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة، وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن (قوله: في المثبت) أى: في العطف ببل في الكلام المثبت ظاهر؛ لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل، فإذا قلت: جاءني زيد بل عمرو، فقد أثبت الهوى لعمرو قطعا وصيرت زيدا في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر

وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى: ما جاءني زيد بل عمرو-أن عمرا لم ينجى وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال، أو مجيئه محقق كما هو مذهب الميرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى: ما جاءني زيد بل عمرو-أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور؛ ففيه إشكال.

(أو الشك) من المتكلم.....

فصار مجيئه على الاحتمال هذا عند الجمهور، وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت النهى لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله: وكذا في المنفى) أى: وكذا صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المنفى ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول الميرد، وقوله أو متحقق الحكم له أى: للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب، فإن قلت: إن ابن الحاجب لم يقل: إنه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع، وإنما قال: إنه نفى الحكم عنه قطعاً قلت: هو إنما صرح بما ذكر في الإيجاب، وحينئذ فيعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن المتبوع في النفي جعل الحكم محققاً له (قوله: ومجيئه على الاحتمال) أى: على مذهب الميرد، وقوله: أو مجيئه محقق كما هو مذهب ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب الميرد الأولى أن يقدمه على قوله، أو مجيئه محقق (قوله: كما هو مذهب الجمهور) راجع لقوله: وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم، فصار الحاصل أن الميرد يقول: إن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد، وأما الأول: فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه، وأما ابن الحاجب فيقول: إن الثاني نفى عنه الحكم قطعاً، والأول أثبت له الحكم قطعاً فعلى كلا القولين، بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها، وأما الجمهور فيقولون: إن الثاني ثبت له الحكم تحقيقاً، وأما الأول فمحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه، فلم يكن الحكم حينئذ منصرفاً عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، وإنما الذي صرف ضد ذلك الحكم. هذا حاصل الإشكال الذي أشار له الشارح، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال المراد من صرف



(أو التشكيك للسامع) أى: إيقاعه في الشك (نحو: جاعن زيد أو عمرو، أو للإيهام نحو: «وَلَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»<sup>(١)</sup>.....)

الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته، ولا شك أنه هنا نسب الهوى إلى الأول نفياً، ثم صرف أى غير بأن نسب إلى الثانى إثباتاً، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه (قوله: أو التشكيك للسامع) أى: وإن كان المتكلم غير شاك (قوله: أى: إيقاعه في الشك) أى: في أصل الحكم (قوله: جاعن زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بالجاتي منهما فالعطف للشك وإن كان عالماً بعينه، ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الجاتى منهما كان العطف للتشكيك (قوله: أو للإيهام) هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه وبين التشكيك أن القصد من الثانى إيقاع المخاطب في الشك، وإيقاع الشبهة في قلبه والقصد من الأول: إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد إلى إيقاعه في الشك، وإن كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود، وفرق بين الحاصل المقصود، والحاصل من غير قصد.

والحاصل أن أو موضوعة لأحد الأمرين، أو الأمور والداعى لإيرادها إما شك المتكلم في الحكم أو تشكيكه للسامع أى: إيقاعه في الشك أو إخفاء الحكم على السامع من غير قصد لإيقاعه في الشك إلخ (قوله: «وَلَا أَوْ إِيَّاكُمْ» إن حرف توكيد واسمها مدغم فيها، وقوله أو إياكم عطف على اسم إن الذى هو مسند إليه فهو محل الشاهد، وقوله أو في ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على إيهام في المسند إليهما والمسندين معاً فكأنه قيل أحدهما ثابت له أحد الأمرين الهدى أو الضلال، وهما هنا بحث: وهو أن السكاكى جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال لينظروا في أنفسهم فيؤدبهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون في الضلال المبين، فالمناسب أن يمثل هذه الآية للتشكيك لا للإيهام؛ لأن الموصوف

أو للتخيير، أو للإباحة، نحو: ليدخل الدار زيد أو عمرو. والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير.

### [أغراض ضمير الفصل]:

(وأما فصله) أى: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل- وإنما جعله من أحوال

المسند إليه لأنه يقترن به أولاً،.....

بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به في المواقف وغيره، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد إنجاءهم من ورطة الجهل المركب هداهم إلى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق (قوله: أو للتخيير أو للإباحة) أى: يعطف على المسند إليه لإفادة التخيير أو الإباحة وذلك إذا وقع بعد الأمر، ولذا ينسبون الإباحة والتخيير إلى الأمر، وقد ينسبونهما إلى كلمة أو، وإنما ترك المصنف ذلك؛ لأن كلامه في الخبر (قوله: نحو ليدخل إلخ) هذا المثال صالح للتخيير والإباحة والفارق بينهما إنما هو القرينة، فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقط كان المعطف للتخيير، وإلا فللإباحة (قوله يجوز الجمع) أى بقرينة خارجية؛ لأن مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحدهما مطلقاً فإن كان الأصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع، وإلا استفيدت الإباحة وجواز الجمع (قوله: بخلاف التخيير) أى: فلا يجوز فيه الجمع إن قلت: إن أو في آية كفارة اليمين للتخيير، مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت: الجمع بينها إن كان على أن الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع؛ لأنه استظهار على الشارع، وإن كان الجمع بينها على أن أحدها كفارة والباقي صدقة أو تطوع فهذا لا يرد؛ لأنه يقال حينئذ أنه جمع أقسام الكفارة- فتأمل.

### [فصل المسند إليه]:

(قوله: أى تعقيب إلخ) أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير

الفصل لا المعنى المصدرى، وأنه على حذف مضاف أى إيراد الفصل، وإنما قال الشارح أى: تعقيب إلخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى.

(قوله: وإنما جعله من أحوال المسند إليه) أى: حيث ذكره في مبحثه، ولم يجعله

من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترن بهما (قوله: لأنه يقترن به أولاً) أى: اقتربا

ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له- (فلتخصيصه) أى: المسند إليه  
(بالمسند).....

أولاً أى: قبل ذكر المسند، لأنه يذكر المسند إليه أولاً، فيقال زيد، ويذكر ضمير الفصل  
ثانياً، فيقال هو ويذكر المسند ثالثاً، فيقال القائم، فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند إليه  
أولاً قبل اقترانه بالمسند (قوله: ولأنه في المعنى عبارة عنه) فهو في قولك: زيد هو القائم  
نفس زيد (قوله: وفي اللفظ مطابق له) أى: في الأفراد والثنية والجمع نحو: زيد هو  
القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون إن قلت: إنه يلزم من مطابقتها  
للأول مطابقتها للثاني، إذ لا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ قلت: لا نسلم اللزوم لجواز أن  
يكون الخبر أفعّل تفضيل وهو لا يجب مطابقتها للمبتدأ نحو: الزيدان هما أفضل من  
عمرو، فقوله وفي اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فإنه قد لا يطابقه، ثم إن ما  
ذكره الشارح من أن ضمير الفصل عبارة عن المسند إليه في المعنى إنما يأتي على القول  
المرجوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب إما مبتدأ أو بدلاً مما قبله،  
والحق أنه حرف جيء به على صورة الاسم، وليس بضمير ولا مرجع له، وإنما يسمى  
ضميراً على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من أن المشاكلة  
الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات الجواز المرسل، إن قلت ما  
ذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند إليه يعارضه اقترانه بالام الابتداء في  
نحو: إن زيدا هو القائم إذ اقترانه بما يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت  
دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيداً للمسند لا لكونه عبارة عنه وقائماً مقامه بدليل  
أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلاً مما قبله (قوله: فلتخصيصه بالمسند) ربما أوهم كلامه  
انحصار نكاته في التخصيص المذكور، مع أنه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون ما  
بعده خبراً أو نعتاً، وكالتأكيد إذا حصل الحصر بغيره، كما إذا كانت الجملة معرفة  
الطرفين فيها ضمير فصل نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾<sup>(١)</sup> فيحمل كلام المصنف على أن

(١) الذاريات: ٥٨.

يعنى: لقصر المسند على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: زيد هو القائم-أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزة إلى عمرو، فالباء في قوله: فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم: خصصت فلانا بالذكر؛ أى: ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر؛ أى: منفردا به، والمعنى: هاهنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند، كما يقال في «إِيَّاكَ نُعْبِدُ».....

التخصيص من نكاته (قوله: يعنى لقصر إلخ) لما كانت العبارة توهم أن الباء داخلية على المقصور عليه بين الشارح ألها داخلية على المقصور من قصر الصفة على الموصوف؛ لأن المسند صفة للمسند إليه.

واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح، وخالفه السيد: فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الأمرين لغة، والنزاع بينهما إنما هو في الغالب في الاستعمال . ا هـ . سم .

وقوله: وخالفه السيد إلخ: ناقش فيه يس؛ لأن الذى في حواشى الكشاف للسيد وحواشيه على المطول موافقته للشارح، حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو على طريق التضمنين، وإن كان التخصيص بحسب مفهومه الأصلي يقتضى دخولها على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزة إلى غيره وهذا عرف جيد إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله: مثلها في قولهم إلخ) أى: في كونها داخلية على المقصور (قوله: أى ذكرته دون غيره) أى: فالذكر مقصور على فلان (قوله: كأنك إلخ) كأن للتحقيق أى: بمعنى إنك جعلته وقوله من بين الأشخاص متعلق بـ(مختصا) مقدم عليه (قوله: من بين ما) أى: من بين الأفراد التى يصح أى يمكن عقلا (قوله: بكونه مسندا إليه) أى: لذلك المسند المخصوص.

(قوله: بأن يثبت له المسند) أى: ذلك المسند بخصوصه، وحاصله أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا إسناده إلى أفراد عدة فإذا أسند لواحد وأتى بضمير الفصل

معناه: نخصك بالعبادة؛ لا نعبد غيرك.

### [أغراض التقديم]:

(وأما تقديمه) أى: تقدم المسند إليه (فلكون ذكره أهم) ولا يكفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام، بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب؛ فلذا فصله بقوله: (إما لأنه) أى: تقدم المسند إليه (الأصل) لأنه محكوم عليه،.....

كان ذلك المسند مقصوراً على هذا المسند إليه بخصوصه، وقوله بأن يثبت إلخ: على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الإثبات؛ لأن المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الإثبات والفرق ظاهر - اهـ فنارى.

(قوله: معناه نخصك بالعبادة) أى: وليس معناه أنك تختص بالعبادة ومقصود عليها، فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها.

### [تقديم المسند إليه]:

(قوله: وأما تقديمه إلخ) المراد بتقديمه إيراد أول النطق، فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند إليه، وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقرار في مكانه، وحاصل الجواب أن في لفظ التقديم هنا مجوزاً، والمراد ما عرفته.

(قوله: فلكون ذكره أهم) أى: فلكون ذكره أهم من ذكر المسند ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره.

(قوله: ولا يكفى في التقديم) أى: في بيان نكتة التقديم مجرد إلخ أى: لا يكفى صاحب علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم المسند إليه مثلاً للاهتمام، بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتمدة عند البلغاء المقتضية للاهتمام، وإلا فيكفى أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام، إذ لا خفاء في أن ما دعاه للاهتمام أمر معتبر في البلاغة (قوله وبأى سبب) العطف تفسيري (قوله: فلذا فصله) أى: بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله: إما لأنه) أى: وثبتت الأهمية لذكره إما لكون تقديمه الأصل أى: الراجح في نظر الواضع، وقوله إما لأنه أى تقدم المسند إليه بمعنى اللفظ، وقوله: لأنه محكوم عليه أى

ولا بد من تحققه قبل الحكم، فقصدها أن يكون في الذكر أيضا مقديما (ولا مقتضى للعدول عنه) أى: عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل.....

المسند إليه بمعنى المعنى فى كلامه استخدام (قوله: ولا بد من تحققه قبل الحكم) اعترض بأنه إن أريد وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند إليه والمسند معا في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند إليه على المسند، وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به؛ لأنه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به، وأما أنه يجب فلا؛ هذا إذا أريد بتحقيقه قبل الحكم تحققه في التعقل، وإن أريد تحققه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج، وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم في التعقل، ويراد بالحكم المحكوم به، ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لا بد الوجوب الاستحسان وهو الأولوية لا الحقيقي، ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب، وإن أمكن العكس، وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لائق فصح التعليل به لتقديم المسند إليه، وحاصله أن المسند إليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لأجله، فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور، التقدم في الوجود الخارجي، والوجوب حينئذ حقيقى ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيب له على ما هو في الذهن؛ لأن ما في الخارج مدلول ما في الذهن وما في الذهن مدلول اللفظ؛ لأن اللفظ يدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج.

(قوله: ولا مقتضى للعدول عنه) أى: والحال أنه ليس هناك نكتة تقتضى العدول عن ذلك الأصل، أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم؛ لأن الأصالة نكتة ضعيفة ف يرجع غيرها عليها بمجردها، ثم إن هذه الجملة حال من المصدر المنسبك

فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول (وإما ليمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقاً إليه) أى: إلى الخبر (كقوله:

وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ<sup>(١)</sup>

من أن ومعموليهما، والتقدير لكونه الأصل في حال عدم مقتضى للعدول عنه، قيل: ولا يصح أن تكون حالاً من خبر أن وهو الأصل لما يلزم عليه من عمل أن في الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأنه عامل ضعيف؛ لأنه عامل معنوى - وفيه نظير؛ لأن العامل المعنوى إنما يمتنع عمله في الحال مؤخرًا لا مقدماً. قال في الخلاصة:

وعاملٌ ضمَّن معنى الفعلٍ لا حروفه مؤخرًا لن يعملاً

فالحق جواز ذلك الوجه أيضاً، ويصح أن تكون الجملة عطفاً على خبر أن وهو الأصل (قوله: فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول) أى: لأنه لما أثر فيه رجح جانبه عليه بالتقدم؛ ولأن العامل علة في المعمولية والعلة مقدمة على المعلول (قوله: لأن في المبتدأ تشويقاً إليه) أى: لما معه من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة كذلك كقوله: حارت في المثال: والحاصل أن في قوله: حارت البرية تشويقاً للنفس إلى علم الخبر، فإذا قيل حيوان تمكن في النفس؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعب، وقد يقال: إن كون المبتدأ مشوقاً للخبر إنما يدعو إلى التقدم لا لكونه أهم. اهـ أطول.

(قوله: حارت البرية فيه) أى: في أنه يعاد أو لا يعاد أى: اختلفت فيه البرية، فأطلق الملزوم وأراد اللازم؛ لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال: إن الفريق القائل بالبعث جازم به، والبعث المنكر له جازم بعدمه، وإذا كان كل من أهل المذهبين جازماً بمذهبه فأين الحيرة؟ أو يقال: إن الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته، وإن كان كل واحد جازماً بمذهبه، أو يقال: إن مذهب الهادى لما كان يحتاج إلى دفع الشبه، وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالباً عن حيرة

(١) من الخفيف، وهو لأبي العلاء المعرى في دالته المشهورة بسقط الزند ١٤٠٠/٢، والمفتاح ص ٩٨،

وشرح المرشدى ٥٩/١، ولطائف التبيان ص ٥١، والإشارات ص ٤٦، ومعاهد التنصيص ١٣٥/١،

وشرح عقود الجمان ٦٨/١، والمصباح ص ١٥.

يعنى: تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني، والنشور الذي ليس بنفساني؛

بدليل ما قبله:

فيكون إطلاق الحيرة واردا على أصله، فكأنه قال: والذي وقع فيه تحير أولاً ولم يقع استقرار على حاله إلا بعد دفع الشبه معاد حيوان إلخ (قوله: حيوان) أى: معاد حيوان، وقوله: مستحدث من جماد أراد به النطفة بناء على أن المراد بالجماذ ما ليس بحيوان. وإن انفصل عنه، أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينة آدم بناء على أن المراد بالجماذ ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه، أو المراد بالحيوان الأجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من جماد وهو التراب الذى تثبت منه (قوله: في المعاد الجسماني) أى: في العود المتعلق بالأجسام، وكذا بالأرواح (قوله: والنشور) أى: انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الذهاب إلى المحشر، وقوله الذى ليس بنفساني أى: الذى ليس متعلقا بالنفس فقط، بل متعلق بالنفس أى: الروح والجسم معا.

(قوله: بدليل ما قبله إلخ) أى: أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم، والذي تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله، وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم: فإن الأول مستحدثة من الصخرة، والثاني مستحدث من العصا، وقد اختلف فيهما الناس فقبل ذلك ضلال وسحر، وقيل أمر حق ومعجزة لصالح وموسى، وقال بعضهم: المراد به طائر بالهند يقال له الفقنس يضرب به المثل في البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبه على عدد أيام السنة إذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يعيش ألف سنة، وإذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث في العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ يحترق ذلك الطائر في العش حتى يصير رمادا، ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة أيام ذلك الطائر مرة أخرى، ثم انتهى أجله فعسل مثل ما فعل أولاً وهَلُمَّ جَرًّا، لكن أنت خبير بأن هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم، وأن الذى تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بناقة صالح وعصا موسى، نعم أبيات القصيدة من أولها تدل على ذلك، فالأولى



بأن أمرُ الإلهِ واختلف الناسُ فداخ إلى ضلالٍ وهادى  
 يعنى: بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به (وإما لتعجيل المسرة أو  
 المساواة للتفاضل).....

أن يقول بدليل السياق، وذلك لأن هذا البيت الذى ذكره المصنف لأبى العلاء المعرى  
 من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا ومطلعها:

غیرُ مجدٍ فی ملتئى واعتقادى	لَوْحُ بَاكٍ وَلَا تَرْتُمُ شَادِى
وشبيه صوت النسيم إذا قب	س بصوت البشير في كل ناد
أهكت تلكم الحمامة أم غن	ت على فرع غصنها المياد
صاح هذى قبورنا مملأ الرح	ب فأن القبور من عهد عاد
عطف الوطء ما أظن أدم ال	أرض إلا من هذه الأجساد
وقبيح بنا وإن قدم العهد	ذ هو أن الآباء والأجداد
سِرٌّ إن اسطمت في الهواء رؤى	لا احتيالا على رفات العباد
رُبَّ لحدٍ قد صار لحدًا مِرارًا	ضاحك من تراحم الأضداد <sup>(١)</sup>

وهى طويلة ومنها ما يدل على كون المراثى فقيها حنفيا، وهو قوله:

وفقيها أفكاره شيدن للنعمان ما لم يشيده شعراً زياد

فسياق القصيدة في رثاء شخص مات يبعد أن يكون المراد بالحيوان غير

الآدميين، ويعين أن الذى وقعت الخيرة فيه معاد ومجد بمعنى مغن ونافع، والشادى من  
 الشدو وهو: يرفع الصوت (قوله: بأن أمر الإله) أى: ظهر بالأدلة بالنسبة لمن  
 دعى إلى الهدى (قوله: وهاد) عطف على داع (قوله: بعضهم يقول بالمعاد)  
 أى: وهو الهادى كما يدل عليه قوله: بأن أمر الإله، حيث جعل الحشر من أمر الله،  
 وقوله بعد:

واللييب اللبيب من ليس يفتّر بأن مصبره للفساد

(١) الأبيات لأبى العلاء في سقط الزند (١٠٠٤/٣)، ومعاهد التنصيص (١٣٥/١) وعقود الجمال  
 (٦٨/١)، وانظر مفتاح العلوم ص ٢٧٥ بتحقيق د/عبد الحميد هندأوي.

علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو: سعد في دارك) لتعجيل  
المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة (وإما لإيهام أنه) أى: المسند  
إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوباً (وإما  
لنحو ذلك) مثل إظهار تعظيمه أو تحقيره.....

---

أى: فساد المزاج وعدم المعاد (قوله: لتعجيل المسرة) أى: السرور؛ لأنه يحصل  
بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور، وكذا يقال فيما بعده.

(قوله: علة لتعجيل المسرة) أى: إنما عجلت المسرة للسامع لأجل أن يتفاءل،  
وعجلت المساءة له لأجل أن يتطير؛ وذلك لأن السامع إنما يتفاءل أو يتطير بأول ما  
يفتتح به الكلام، فإن كان يشعر بالمسرة تفاءل به أى: تبادر لفهمه حصول الخير، وإن  
كان يشعر بالمساءة تطير به أى: تبادر لفهمه حصول الشر (قوله: سعد في دارك) المراد  
به العلم وإلا لم يميز الابتداء به؛ لأنه نكرة بلا مسوغ، والشاهد فيه أنه قدم المسند إليه  
لكون ذكره أهم لأجل تعجيل المسرة لا للمسرة إذ هي حاصلة مع التأخير، وإنما  
عجلت المسرة لأجل تفاؤل السامع أى: تبادر حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح في  
دار صديقك، فإن التقادم فيه لتعجيل المساءة وعجلت المساءة لأجل تطير السامع وهو  
أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا إما الوصف وهو سفاح الدماء أو  
العلم وهو في الأصل لقب لأول خليفة من بنى العباس (قوله: وإما لإيهام إلخ) أى: وإما  
لأجل أن يوقع المتكلم في وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر، حتى إن الذهن إذا  
التفت لمخبر عنه لم يجد أولى منه، أى والشأن أن ما لا يزول عن الخاطر يقدم أولاً في  
الذكر عن غيره، والمراد بالخاطر القلب، لا ما يحطر وحل فيه وهو الهاجس فهو مجاز  
مرسل من إطلاق اسم الحال وإرادة المحل، فإذا قيل الحبيب جاء، قدم المسند إليه فيه  
لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، وإنما عبر بالإيهام؛ لأن عدم زواله عن الخاطر أمر غير  
ممکن بحسب العادة؛ لأنه يزول في بعض الأوقات كوقت النوم (قوله: أو أنه يستلذ به)  
أى: إيهام الاستلذاذ به والمراد باللذة اللذة الحسية، ولذا عبر بالإيهام إشارة إلى عدم  
تحقق ذلك (قوله: إظهار تعظيمه) نحو: رجل فاضل عندي، وقوله أو تحقيره نحو: رجل

أو ما أشبه ذلك. قال (عبد القاهر<sup>(١)</sup>): وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديم  
(تخصيصه بالخبر الفعلي).....

جاهل عندك، واعترض بأن هذا الغرض الذى هو إظهار التعظيم أو التحقير يحصل مع  
التأخير، وليس خاصا بالتقدم لحصول كل منهما بالوصف، إذ لو حذف الوصف لم  
يستفد شيء منهما أصلا قدم المسند إليه أو أخر فلا دخل للتقدم في شيء من ذلك،  
وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى: مثل تعجيل إظهار تعظيمه إلخ، ولا شك أن  
تعجيل الإظهار خاص بالتقدم- هذا يحصل ما في الفنارى، وتبعه يس، وسم.

وفي عبد الحكيم قوله مثل إظهار تعظيمه أى: التعظيم المستفاد من جوهر لفظ  
المسند إليه نحو: أبو الفضل، أو من الإضافة نحو: ابن السلطان حاضر، أو بوصفه نحو:  
رجل فاضل، فالتعظيم حاصل بلفظ المسند إليه لكونه مشعراً به وإظهاره يحصل بتقديمه؛  
لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه، وكذا الحال في التحقير إذا كان المسند إليه  
لفظاً مشتملاً على التحقير فيكون تقديمه لإظهاره، ولذا زاد لفظ الإظهار، ولم يقل  
لتعظيمه أو تحقيره. اهـ.

وهذا تعلم أنه لا حاجة لما قاله أرباب الحواشى من التكلف السابق (قوله: أو  
ما أشبه ذلك) أى: كالاحتراز عن أن يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه كقولنا:  
زيد قائم، إذ لو قائم زيد فربما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض  
نفى ذلك التعجيل؛ لأنه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد.

### [رأى عبد القاهر]:

(قوله: قال عبد القاهر) قدر الفعل إشارة إلى أن عبد القاهر فاعل لفعل  
محدوف، وفيه أن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل، فالأولى جعله مبتدأ  
والخبر محذوف كما فعل في المطول. حيث قال: عبد القاهر أورد كلاماً حاصله ما أشار  
إليه المصنف بقوله (قوله: وقد يقدم إلخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقاً في المتن لا  
أنه من جملة نكاته (قوله: بالخبر الفعلي) أى: بنفى الخبر الفعلي فهو على حذف مضاف

(١) دلائل الإعجاز ص: ٨٤.

أى: قصر الخبر الفعلى عليه (إن ولى) المسند إليه (حرف النفى) أى: وقع بعدها  
بلا فصل.....

بدليل قوله إن ولى إلخ، وأيضا المقصور على المسند إليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفسى  
القول، وأما الفعل الذى هو القول فهو ثابت لغيره، فالحاصل أن المسند إليه مخصص بنفى  
الخبر الفعلى والمخصص بالخبر الفعلى إنما هو غير المسند إليه، فلا بد من تقدير إما فى آخر  
الكلام كما قلنا، أو فى أوله بأن يقال: ليفيد التقدم تخصيص غيره بالخبر الفعلى، اللهم إلا  
أن يراد بالخبر الإخبار أعنى مضمون الجملة لا خبر المبتدأ، ولا شك أن مضمون الجملة  
فى المثال نفى القول، وحينئذ فلا حاجة لحذف المضاف، أو يقال مراده بالمسند إليه غير  
المذكور؛ لأنه مسند إليه فى الكلام ضمنا، إذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا  
على اثنين من المسند إليه: أحدهما ضمى، والآخر مصرح به؛ لأنه يشتمل على حكمين  
إيجابى وسلبى ولكل منهما مسند إليه، والمراد بالخبر الفعلى ما فى أوله فعل وكان  
فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى:  
﴿وَمَا أَلَتْ عَلَيْنَا بَعْزِينَ﴾<sup>(١)</sup> ليست خبرا فعليا. قاله الفرى، وفى الأطول: إن المشتقات  
كلها مشتركة فى سبب إفادة التخصيص كما فى قوله تعالى ﴿وَمَا أَلَتْ عَلَيْنَا بَعْزِينَ﴾،  
﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ فعدم العزة فى الأولى مختص بالمسند إليه ثابتة لغيره، وكذا  
نفى الخروج فى الثانية مختص بالمسند إليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله:  
أى قصر الخبر الفعلى عليه) أى: فالباء داخلة على المقصور (قوله: أى وقع بعدها) أنث  
الضمير العائد على حرف النفى نظرا إلى أنه أداة أو كلمة (قوله: بلا فصل) ليس قيذا  
هنا، وإنما أتى به لاعتباره فى حقيقة الولى اصطلاحا، وإن لم يعتبر فى حقيقته لغة لصدق  
الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو: ما زيد أنا ضربت، وما  
فى الدار أنا جلست، وكقولك: ما إن أنا قلت لزيد فهذا كله مما لا يفيد التخصيص،  
ولهذا لم يجعل الشارح صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى  
وإلا كما ستقف عليه- كذا قرره شيخنا العدوى.

(١) هود: ٩١.

(نحو: ما أنا قلت هذا؛ أى: لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه.....

(قوله: ما قلت هذا) أى: فأنا؛ مبتدأ، وقلت خبر، وقدم المسند إليه فى هذا الكلام لأجل إفادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أى: أن انتفاء هذا القول مقصور على وثابت لغيرى وهذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير، بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب شركته معك أو انفرادك به دونه كما قال الشارح (قوله: مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم: ما أنا فعلت لنفى ما زعمه المخاطب، فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير، مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا، كذا بحث السيد الصفوى. وقد يقال ما فى المتن هو الأصل، وقد يخالف لقرينة. كذا أجاب بعضهم، لكن قد يقال: مقتضى قول الشارح فى المطول، ولا يقال هذا الكلام أمضى ما أنا قلت هذا إلا فى شيء ثبت عند المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفى كونك القائل فقط لا نفى القول مطلقا إذ لا نزاع فيه، بل فى قائله أن هذا البحث لا يبرد وأن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فعلت، بل أنا ما فعلت- فتأمل. (قوله: فالتقديم يفيد) أى: بالمنطوق، وقوله وثبوته أى: ويفيد بالمفهوم ثبوته (قوله: على الوجه إلخ) متعلق بقوله وثبوته، وقوله: الذى نفى أى: الفعل، وقوله عنه أى: عن المتكلم، وكان الواجب أن يزيد قوله عليه بعد عنه بأن يقول: على الوجه الذى نفى عنه عليه؛ لأن عائد الموصول أو موصوف الموصول إذا كان مجرور إلا يحذف إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفة مجرور بما جرر العائد، وأن يتحد متعلقهما معنى أو لفظا ومعنى ولم يتحدا هنا متعلقا؛ لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو ظاهر- فتأمل.

(قوله: من العموم أو الخصوص) بيان الوجه فإذا كان النفى عاما أو خاصا كان الثبوت كذلك، ومثال العموم قولك: ما أنا رأيت أحدا، فإن الذى نفى عن المسند إليه رؤية كل أحد، والذى أثبت لغيره رؤية كل أحد، ولا شك أن كل أحد

من العموم أو الخصوص، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى: ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح: ما أنا قلت) هذا (ولا غيرى) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق لا غيرى نفيها عنه؛ وهما متناقضان.....

عام ومثال الخصوص: ما أنا قلت هذا، فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه، وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه، فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول.

(قوله: ولا يلزم إلخ) لما كان قوله وثبوته بغيره يوهم أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله: ولا يلزم إلخ (قوله: لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم إلخ) أى: لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى من توهم إلخ فهو قصر إضافي لا بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقياً وقوله إلى من توهم إلخ أى: فيكون قصر أفراد، وقوله: أو انفرادك به أى: فيكون قصر قلب، ثم إن هذا يشمل التردد كما في قصر التعيين؛ لأن المتردد يجوز الانفراد والشركة فهو يتوهم ذلك، وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر أعني قول الشارح؛ لأن التخصيص إنما إلخ قصر التعيين بأن يقال التخصيص أيضاً يكون بالنسبة للمتردد، ولا حاجة للاعتذار الواقع من الفنارى عن عدم التعرض له بقلته بالنسبة إلى مقابليه وعدم ظهور عطفاً للمخاطب فيه. قاله يس.

وقوله: إنما هو بالنسبة لمن توهم المخاطب اشتراكك معه أى: بالنسبة لمن وقع في وهم المخاطب أى: في ذهنه اشتراكك معه فشمل الاعتقاد، والظن وهو الطرف الراجع والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشارح قاصراً على الوهم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: ولأن التقديم يفيد التخصيص) أى: ولأجل أفادة التقديم التخصيص (قوله: ونفى الحكم) عطف تفسير على قوله: التخصيص (قوله: مع ثبوته للغير) أى: على الوجه الذى نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف إنتاج عدم صحة المثاليين الآخرين على ذلك (قوله: لم يصح) أى: إذا قصد التخصيص، وأما إذا قصد

(ولا: ما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى.....

الإخبار بمجرد عموم النفى صبح ذلك، وكان قوله ولا غيرى قرينة على ذلك (قوله: ولا ما أنا رأيت أحدا) أى: لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفى على الاستغراق العرفي بأن يحمل الأحد على الأحد الذى يمكن رؤيته (قوله: قد رأى كل أحد من الناس) أى: وهو باطل، وقوله: لأنه أى المتكلم، وقوله قد نفى عن المتكلم إظهار في محل الإضمار أى: قد نفى عن نفسه.

(قوله: على وجه العموم) متعلق بنفى لا بالرؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا، فالتقاسم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوت لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص، وقوله في المفعول صفة للعموم أى: لأن الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكائن في المفعول؛ لأن النكرة في سياق النفى تعم (قوله: ليتحقق إلخ) علة لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم، واعتراض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره، ولو كان ذلك الغير واحدا فقط؛ وذلك لأن قولك ما أنا رأيت أحدا سلب كلى معناه نفي الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفى، وتخصيصه بالمتكلم يقتضى أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفة أى: انتفاء الرؤية لكل فرد، وهذا لا يقتضى أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفى فيه أن يكون رأى واحدا؛ لأن السلب الكلى يرتفع بالإيجاب الجزئى، وحينئذ فيصح هذا المثال أعنى: ما أنا رأيت أحدا، فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع أن المراد عدم صحته، فالحاصل أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب، وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى، إنما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه

(ولا: ما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيت عنه المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر؛ إن عاماً فعام، وإن خاصاً فخاص، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) أى: وإن لم يل المسند إليه حرف النفى بأن لا يكون في الكلام حرف نفى، أو يكون حرف النفى متأخراً عن المسند إليه.....

الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص، وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة، فمنع ذلك بأن يقال: يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض، وتحصل أن هذا المثال وهو: ما أنا رأيت أحداً إن قيل جواباً لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء؛ لأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى إنما يقال في عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص، وأخطأ في تعيين فاعله، وإن قيل جواباً لمن اعتقد رؤيتك لبعض الآحاد مخطئاً في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله: ولا ما أنا ضربت إلا زيدا) أى: لأن هذا يفيد، بمنطوقه أن نفى الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد، بمفهومه أن يكون إنسان غيره ضرب كل أحد غير زيد، وهو باطل لعدم تأتى ذلك (قوله: لأن المستثنى منه) أى: في هذا المثال (قوله: مقدر عام إلخ) أى: فلو كان المستثنى منه يقدر خاصاً صح الكلام كما في نحو: ما أنا قرأت إلا الفاتحة، فإنه يفيد أن إنساناً غيره قرأ كل سورة إلا الفاتحة وهذا صحيح (قوله: على وجه الحصر) أى: كما هنا؛ لأن ما وإلا يفيدان الحصر (قوله: بأن لا يكون إلخ) بقى ما إذا كان حرف النفى مقدماً إلا أنه مفصول من المسند إليه وهو داخل تحت قوله: وإلا بالنظر لقوله أولاً أى: وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك، وقد يجاب بأن مراد الشارح - فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل - تفسير مفهوم الولى في الاصطلاح لا تفسير المراد، إذ المراد بقوله سابقاً إن ولى المسند إليه حرف النفى وقع بعدها كان بينهما



(فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم الأفراد غيره) أى: غير المسند إليه المذكور (به) أى: بالخبر الفعلى (أو) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (لديه) أى: فى الخبر الفعلى (نحو: أنا سميت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب، أو زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر أفراد (ويؤكد على الأول) أى: على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو: لا غيرى) مثل: لا زيد ولا عمرو ولا من سواى؛ لأنه الدال صريحا على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى: على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو: وحدى) مثل: منفردا، ومتوحدا، وغير مشارك؛ لأنه الدال صريحا.....

فاصل أو لا، ولذا أسقط هذا القسم هنا، وقد تقدم ذلك، وقوله وإلا شرط جزاؤه قوله: فقد يأتى إلخ، ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله، وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى (قوله: فقد يأتى للتخصيص) أى: ويلزمه التقوى وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله: ردا) مفعولا لأجله عاملة يأتى أو التخصيص (قوله: فيكون) أى: التخصيص قصر قلب.

(قوله: ويؤكد) أى: المسند إليه (قوله: على تقدير كونه) أى: كون التخصيص (قوله: بنحو لا غيرى) أى: بلا غيرى، ونحو: وليس المراد بمثل لا غيرى ولا يؤكد بلا غيرى، أو يقال بنحو: لا غيرى كل لفظ دل صراحة على نفى صدور الفعل عن الغير فيجرد النحو عن المماثلة فيكون من قبيل المجاز المرسل ولعاقته الإطلاق، فيصير متنا، ولا لغيرى، ولا سواى، ولا زيد ولا عمرو، (قوله: مثل لا زيد إلخ) بيان لنحو لا غيرى (قوله: لأنه) أى: نحو لا غيرى، وهذا علة لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا أى: وإن كان وحدى يدل عليه التزاما، وقوله على نفى شبهة إلخ: والشبهة تدفع بالصريح (قوله: شبهة أن الفعل إلخ) الإضافة بيانية أى على نفى شبهة هى أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المعاطب أو المراد بالشبهة الظن، وعلى هذا فالمراد بالنفى الانتفاء (قوله: لأنه) أى: لأن وحدى، وقوله الدال صريحا أى، وإن كان لا غيرى يدل عليه التزاما

على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة حاجلت قلب السامع.

(وقد يأتي لتقوى الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (لحو: هو يعطى الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفيا) .....

(قوله: على إزالة) أى: على نفى (قوله: والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة حاجلت) أى: حاجلت قلب السامع أى: والغرض دفعها وما هو دفعها أصرح أولى بأن يكون تأكيدا بخلاف ما لو قيل في الأول وحدى وفي الثاني لا غيرى، فإنه وإن كان يفيد ما ذكر بالزوم، لكنه ليس كما ذكر في الصراحة.

(قوله: والتأكيد إنما يكون إلخ) هذا من تنمة التعليل، وهو راجع لهذا التعليل، والذي قبله أعنى قوله: لأنه الدال صراحة على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير، ويحتمل أنه حذفه من الأول لدلالة هذا الثاني عليه (قوله: وقد يأتي لتقوى الحكم) أى: ولا يلزمه التخصيص، وأشار بقوله وتقريره أى: تثبيته إلى أن المراد بالتقوى التقوية.

(قوله: لحو هو يعطى الجزيل) إنما كان التقدم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسنادا تاما مفيدا للتقوى؛ لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فثبت له، ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فثبت له مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال: يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل، هذا حاصل ما يأتي للشارح (قوله: قصدا) أى: يقال ذلك للقصود إلى تحقيق إلخ لا لقصود أن غيره لم يفعل ذلك (قوله: أنه يفعل إعطاء) فيه أن الإعطاء فعل فكيف يفعل الفعل، وأجيب بأن الفعل الأول: عام، والثاني: خاص، ويصح تعلق العام بالخاص، أو أن الفعل الأول بالمعنى المصدرى، والثاني بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله: وسيرد عليك) أى: في مبحث كون المسند جملة معبرية (قوله: وكذا إذا كان الفعل منفيا) أى: بحرف نفى مؤخر عن المسند إليه كما هو فرض

فقد يأتى التقديم للتخصيص، وقد يأتى للتقوى، فالأول نحو: أنت ما سميت في حاجتي؛ قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى، والثاني (نحو: أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فإنه أشد لنفى الكذب من: لا تكذب) لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في: لا تكذب، .....

المسألة وهو عطف على محذوف أى: فقد يأتى لكذا وكذا إذا كان الفعل مثبتا، والمشار إليه بكذا لبيان المذكور في: أنا سميت وفي: هو يعطى الجزيل، والمعنى وكهذا التمثيل الذى فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيا (قوله: فقد يأتى التقديم إلخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه في قول المصنف: وكذا إن كان الفعل منفيا، لكن قول المصنف: وكذا إذا كان منفيا، مستفاد من قوله السابق: وإلا إلخ، لشموله له، فكان يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل منفيا، ولعله إنما ذكره لزيادة التوضيح اهـ سم.

(قوله: نحو أنت ما سميت إلخ) مثله أنا ما قلت هذا، فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل أنا ما قلت هذا، كما مر. نعم يفترقان من جهة أن ما أنا قلته إنما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول، وأصاب في ذلك، ولكنه أخطأ في نسبته للمستكلم إما انفرادا أو على سبيل المشاركة، وأما أنا ما قلته فإنه يلقى لمن اعتقد عدم القول، وأصاب في ذلك، ونسبه لغير المتكلم، ولكنه أخطأ في ذلك (قوله: قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى) أى: وإثبات السعى لغيره (قوله: لتقوية الحكم المنفى) الأولى حذف المنفى؛ لأن الحكم المنفى هو الكذب، وليس المراد تقوية الكذب المنفى، وإنما المراد تقوية نفى الكذب، يدل لذلك قول المصنف: فإنه أشد لنفى الكذب، ولم يقل أشد للكذب المنفى، فلو قال: لتقوية الحكم وحذف المنفى كان صحيحا؛ لأن المراد بالحكم حينئذ نفى الكذب وكذا لو قال تقوية نفى الحكم؛ لأن المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب إلا، أن يجاب بأن مراد الشارح المنفى من حيث نفيه، فالملاحظ حينئذ نفيه لا ذاته (قوله: فإنه أشد) هذا تعليل لكون أنت لا تكذب مقيدا للتقوى، وقوله أشد أى أقوى، ثم إن أفعل ليس على بابه؛ لأن لا تكذب ليس فيه شدة لنفى الكذب، بل مفيد لنفى الكذب (قوله: لما فيه من تكرار الإسناد) أى: لأن الفعل في أنت لا تكذب

واقصر المصنف على مثال التقوى ليفرغ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه  
كما أشار إليه بقوله (وكذا من: لا تكذب أنت) يعنى: أنه أشد لنفى الكذب من:  
لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لأنه) أى: لأن لفظ أنت .....

---

مسند مرتين مرة إلى المبتدأ ومرة إلى الضمير المستتر فهو بمثابة أن يقال: أنت لا  
تكذب - أنت لا تكذب.

قال العلامة اليعقوبى: وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن  
التقوى؛ لأنه مشتمل على الإسناد مرتين، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا  
بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع.

(قوله: واقصر المصنف على مثال التقوى) أى: ولم يذكر مثال التخصيص  
أيضا مع أن الفعل المنفى يحتاج للمثالين (قوله: ليفرغ إلخ) قد يقال إن التفرغ المذكور  
متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص، ثم مثال التقوى، ثم  
يفرغ عليه ذلك إلا أن يقال قصد المصنف الاختصار على أحد المثالين اختصارا؛ لأنه  
معلوم من أول الكلام أن النفي يأتى لهما، فلما دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على  
مثال التقوى ليفرغ عليه، وحينئذ فقول الشارح، واقصر إلخ معناه: واقصر على مثال  
التقوى أى: ولم يقتصر على مثال التخصيص، وليس معناه: ولم يذكرهما جميعا، بقى  
شيء آخر: وهو أنه قد يقال: إن هذا المثال الذى ذكره المصنف مثال للأمرين  
لصلاحيته لذلك، لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال: فإنه أشد،  
لأجل أن يفرغ عليه الفرق بين التقوى وتأكيد المسند إليه؛ لأنه محل اشتباه باعتبار أن  
كلا فيه دلالة على عدم الكذب، ومحتو على ضمير المخاطب مرتين، وترك بيان حال  
الآخر وهو التخصيص لظهوره، إذا علمت ذلك فقول الشارح واقصر إلخ، أى: أنه لم  
يبين التمثيل إلا بالتقوى باعتبار قوله: فإنه أشد إلخ، وليس المراد أنه لم يسرد مثال  
التخصيص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما. قرره شيخنا العدوى.

(قوله: وكذا من لا تكذب أنت) أى: وكذا هو أى: أنت لا تكذب أشد في  
نفي الكذب من لا تكذب أنت (قوله: مع أن فيه) أى في لا تكذب أنت تأكيدا أى:

أو لأن لفظ: لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقاً وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التحوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرار الإسناد هذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إن بنى الفعل على معرف (وإن بنى) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى: بالفعل .....

للمسند إليه (قوله: أو لأن لفظ لا تكذب أنت لتأكيد إلخ) أى: باعتبار اشتماله على أنت، وحيث لا احتمال الأول أولى (قوله: بأنه ضمير المخاطب) متعلق بتأكيد وضمير أنه للمحكوم عليه أى: بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله: لعدم تكرار الإسناد) أى: الموجب لتأكيد الحكم وتأکید الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه، والفرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم المفيد للتقوى أن يكون الإسناد مكرراً بخلاف تأكيد المحكوم عليه، فإن الإسناد فيه واحد، وفائدته دفع توهم تحوز أو غلط أو نسيان، فلو قيل لا تكذب، لربما توهم أنه تحوز في الإسناد لضمير المخاطب، وأن المعنى الحقيقي لا يكذب أى: فلان الغائب، فأنى بقوله أنت أى لا غيرك (قوله: هذا إلخ) إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله: وإن بنى (قوله: الذى ذكر) أى: في قوله: وقد يقدم إلخ.

(قوله: من أن التقديم للتخصيص) أى: نصاً أو احتمالاً ليوافق لإرجاع اسم الإشارة إلى ما قبل قوله، وإلا أبيض كما يدل عليه عبارته في الإيضاح - أفاده عهد الحكميم. فاندفع ما قيل كان الأولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزماً، وللتخصيص تارة، وللتقوى أخرى (قوله: إن بنى الفعل على معرف) أى: إن كان المسند إليه معرفة سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً (قوله: وإن بنى على منكر أفاد إلخ) أى: سواء ولى المنكر حرف النفي أو لا (قوله: تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللفظي، وهو ما دل على متعدد فيشمل النوع والصنف (قوله: أو الواحد) أو مانعة خلو فتجاوز الجمع كما إذا كان المخاطب جازماً بمحصل الهوى، ولم يعلم هل الجاني من جنس الرجال أو النساء، وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال: رجل جاعق أى لا امرأة ولا رجلاً أى: أن الهوى مقصور على الواحد من ذلك الجنس،

(نحو: رجل جاءني؛ أي: لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين: الجنسية والعدد المعين؛ .....

ثم إن قول المصنف أو الواحد، مراده به العدد المعين من إطلاق الخاص وإرادة العام، أو هو من باب الاكتفاء، والأصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر، واقتصر على الواحد؛ لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايضة، فاندفع قول بعضهم: انظر لم سكت عن الاثنين والجمع. (قوله: نحو رجل جاءني) يجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى؛ لأن المعنى ما جاءني إلا رجل، وكان على المصنف أن يزيد: ما رجل جاءني ورجل ما جاءني، على ما تقدم في المعرفة.

(قوله: نحو رجل جاءني أي لا امرأة) أي: أن الجيء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر، وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا له (قوله: فيكون تخصيص جنس) أراد به الصنف فلا يقال إن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا، بل صنفا من النوع، أو المراد الجنس اللغوي وهو ما دل على كثيرين (قوله: وذلك) أي: وبيان ذلك الاختصاص (قوله: حامل لمعنيين) أي: محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في المصادقات، سواء قلنا إنه موضوع للحقيقة أو لفرد منها مبهم، فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الاثنينية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس، وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به، فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون ما انتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عليه، فيقال في المفرد: رجل جاءني أي: لا امرأة، وفي المثنى رجلان جاءني أي: لا امرأتان، وفي الجمع: رجال جاءوني أي: لا نساء، إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب، أو هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر أفراد، ويجوز أن ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا اثنان ولا جمع أو رجلان جاءني أي: لا واحد ولا جماعة، أو رجال جاءوني أي: لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عديدة مخصوصة دون غيرها، والواقع بخلافه ويجرى فيه قصر القلب والأفراد على حسب الاعتقاد كما مر، وإنما قيدنا بقولنا عند

أعني: الواحد إن كان مفردا والاثنين إن كان مثنى والزائد عليه إن كان جمعا، فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس، وقد يقصد به الجنس فقط، وقد يقصد به الواحد فقط. ....

استعماله في الماصدقات؛ لأن إفادة المنكر للعدد إنما هي عند ذلك الاستعمال، وأما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتأني تخصيص العدد، فإن قلت: إنه متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن إفادة العدد، وحينئذ فالحصران الجنسي والعددي لا يفترقان، وظاهر المصنف افتراقهما قلت: فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد، فالقصر الجنسي وإن كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار، لكن المقصود بالذات الإشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المعاطب، والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات، وكذا العكس (قوله: أعني) أي: بالعدد المعين الواحد من الجنس أي: من إفراده وجعله عددا باعتبار العرف، وإن كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله: إن كان) أي: اسم الجنس مفردا (قوله: والاثنين) أي: فإنه عدد معين كما أن الواحد كذلك، وأما الجمع فإنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتحينه إضافي، وإلا فالجمع لا يدل على عدد معين؛ لأنه لا نهاية له (قوله: والزائد عليه) أي: على الاثنين، وإفراد الضمير لتأويلهما بالعدد.

(قوله: فأصل النكرة إلخ) الفاء فاء الفصيحة أي: إذا أردت تحقيق المقام، فنقول لك أصل النكرة إلخ، وليست تفرعية، إذ لم يتقدم ما يتفرع عليه؛ هذا لأن غاية ما يفيد الأول أن اسم الجنس متحمل لمعينين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا، وكون أحدهما الأصل لم يعلم - كذا قرره شيخنا العدوي.

وقوله: فأصل النكرة أي: اسم الجنس المنكر المفرد، وقوله: أن تكون لواحد من الجنس أي: أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين الواحد والجنس، وإن كانت موضوعة للمفهوم (قوله: وقد يقصد به) أي: بالنكرة المفردة وذكر باعتبار أنها اسم جنس، وقوله: الجنس فقط أي: ولا يقصد الواحد للعلم به كقولك رجل جاعق لمن كان عالما بأن الجاعق واحد، ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله: وقد يقصد به الواحد) أي: من غير أن يقصد به الجنس للعلم

والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى .....

به كقولك: رجل جاعق لمن كان عالما بأن الجائى من جنس الرجال وشك هل هو واحد أو أكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بمحصل المعنى، لكن لا يعلم هل الجائى من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر، فإذا قيل له رجل جاعق كان المعنى الجائى واحد. من هذا الجنس لا امرأة ولا رجلان (قوله: والذى يشعر إلخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعة أن الفعل متى بنى على منكر تعين فيه التخصيص ولا يجرى فيه التقوى مع أن الذى يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة، فإذا قيل رجل جاعق، فالمعنى أنه جاء ولا بد وهذا لا يناق أن المرأة جاءت أيضا، إذ ليس القصد بالتخصيص، فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه، لكن محل إفادة تقديم المنكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمنكر الجنس أو الواحد أما إن لم يقصد شىء منهما، بأن حمل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك، لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التذكير المصحح للابتداء أى: لأنك إذا جعلت التنوين فى رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله: فى أن البناء عليه) أى: فى أن بناء الفعل على المسند إليه معرفا أو منكرا قد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوى، وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفى، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكرة نحو: ما رجل قال هذا، أو معرفة ظاهرة نحو: ما زيد قال هذا، أو ضميرا نحو: ما أنا قلت هذا، وإن لم يتقدم حرف النفى بأن لم يكن أصلا أو كان وتأخر، فتارة يفيد التقديم التخصيص، وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة، فصور الاحتمال عنده ست، وصور تعين التخصيص ثلاث، فالجملة تسعة، فقول الشارح فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص إلخ لا يناق ما قلناه؛ لأن قد وقد صادق مع تعين بعض الأقسام للتخصيص.



(ووافقه) أى: عبد القاهر<sup>(١)</sup> (السكاكى على ذلك) أى: على أن التقدم يفيد التخصيص لكن مخالفه فى شرائط وتفصيل فإن مذهب الشيخ أنه إن ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعاً، وإلا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوى؛ مضمراً كان الاسم أو مظهراً، معرفاً أو منكراً، مثبتاً كان الفعل أو منغياً. ومذهب السكاكى أنه .....

### [موافقة السكاكى لرأى عبد القاهر]:

(قوله: أى على أن التقدم يفيد التخصيص) إنما لم يقل والتقوى؛ لأن التخصيص محل النزاع بينهما، وأما التقوى فموجود فى جميع صور التقدم، وإن كان غير ملحوظ فى بعضها.

(قوله: فى شرائط) هى ثلاثة الأول: جواز تأخير المسند إليه على أنه فاعل فى المعنى فقط، والثانى: تقدير كونه كان مؤخراً فى الأصل، فقدم لإفادة الاختصاص، والثالث: أن لا يمنع من التخصيص مانع، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر، إذا المدار عنده على تقدم حرف النفى. فمضى تقدم حرف النفى على المسند إليه كان التقدم للتخصيص (قوله: وتفصيل) هى ترجع إلى ثلاثة ما يكون للتقوى فقط، وما يكون للتخصيص فقط وما يمتثلهما، وقد أشار إليها الشارح بقوله ومذهب السكاكى إلخ، وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثانى والثالث، فلعل المراد أنه مخالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى أن السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بما كلها عبد القاهر (قوله: فإن مذهب الشيخ إلخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح أن المسند إليه إما نكرة وإما معرفة ظاهرة، أو ضمير، فهذه ثلاث وفى كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفى أو لا بأن لم يكن حرف نفى أصلاً أو تأخر، فالجملة تسعة، فمضى تقدم حرف النفى على المسند إليه كان التقدم مفيداً للتخصيص، كان المسند إليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرة، وإن لم يكن نفى أصلاً أو كان، ولكن تأخر عن المسند إليه كان نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرة، فتارة يكون للتخصيص، وتارة يكون للتقوى،

(١) انظر الدلائل ص ١٦٦ تحقيق شاكر، وانظر المفتاح للسكاكى ص ١١٩، ١٢٠.

إن كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوى، وإن كان مضمرا .....

فصور الاحتمال ست، هذا حاصل مذهبه. إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرfa أو منكرا: راجع لما قبل إلا، ولما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا في قوله: والذي يشعر به كلام الشيخ، وقوله: مثبتا كان الفعل أو منفيًا، راجع لما بعد إلا فقط (قوله: وإن كان نكرة فهو) أى: التقديم للتخصيص جزما أى: سواء تقدم حرف النفى أو تأخر أو لم يكن نفى أصلا فوافق السكاكى عبد القاهر في صورة من هذه الثلاثة وهى ما إذا تقدم حرف النفى وعالفه فيما إذا تأخر أو لم يكن نفى؛ لألهما عند عبد القاهر من صور الاحتمال، وإنما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكى في الأحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتين في كلام المصنف في كل منكر (قوله: فإن كان مظهرا) أى سواء تقدم حرف النفى أو تأخر أو لم يكن نفى وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة؛ لأن الأولى عنده من صور التخصيص جزما، والأخريتين عنده من صور الاحتمال، وإنما كان تقديم المعرفة الظاهرة عند السكاكى للتقوى فقط لانتفاء أحد الشرطين الآتين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط (قوله: وإن كان مضمرا) أى: سواء تقدم حرف النفى أو تأخر، أو لم يكن نفى، فقد وافق عبد القاهر فيما إذا تأخر حرف النفى أو لم يكن، وعالفه فيما إذا تقدم؛ لأنه عنده للتخصيص من غير احتمال، فصار الحاصل أن صور موافقة الشيعين ثلاثة: الأولى: ما راجل قال هذا فإنه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفى وعند السكاكى لتكثير المسند إليه، وثانيها وثالثتها: أنا ما قلت هذا، وأنا قلت هذا، فإنه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند إليه ضميرا ولم يسبق بنفى وصور اختلافهما الستة الباقية: إحداها: الضمير الواقع بعد النفى نحو ما أنا قلت هذا، فالتقدم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفى محتمل عند السكاكى لكون المسند إليه ضميرا. ثانيها: الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفى نحو: ما زيد قال هذا، فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكى.

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفس وغيره، وإلى هذا أشار بقوله: (إلا أنه) أى السكاكى (قال: التقديم مفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أى: المسند إليه (فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) .....

ثالثها: النكرة الواقعة قبل النفى نحو: رجل ما قال هذا، فهو متعين للتخصيص عند السكاكى محتمل عند الشيخ. رابعها: الاسم الظاهر الواقع قبل النفى نحو: زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكى. خامستها: النكرة الواقعة فى الإثبات نحو: رجل قال هذا، فهو متعين للتخصيص عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ. سادستها: المعرفة المظهرة الواقعة فى الإثبات نحو: زيد قال هذا، متعين للتقوى عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ.

وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى، بل حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص، وشرطه فى الأول تقدم النفى فقط، وحاصل مذهب السكاكى التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجب فيه التقوى، وإلى ما يجوز فيه الأمران، وشرط فى الأول جواز تأخير المسند إليه على أنه فاعل فى المعنى فقط مقدر التقدم عن تأخير مع كون النكرة محالية من المانع الذى يمنع من التخصيص.

(قوله: فقد يكون للتقوى إلخ) نحو: أنا عرفت فإنه يجوز أن يقدر ذلك الضمير مؤخرا على أنه توكيد وهو فاعل فى المعنى، ثم إن قدر كون أنا مؤخرا فى الأصل، ثم قدم كان التقدم مفيدا للتخصيص، وإن لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقدم مفيدا لتقوى الإسناد لتكرره، فالحاصل أن التقدم فى: أنا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط الثانى ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الأول اللازم له (قوله: من غير تفرقة إلخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله: وإلى هذا أشار بقوله إلخ) أى: فأشار إلى أنه إن كان المسند إليه نكرة كان التقدم مفيدا للتخصيص إن لم يمنع من التخصيص مانع بقوله، واستثنى المنكر، وبقوله وشرطه إذا لم يمنع منه مانع، وأشار إلى أنه إن كان

لا لفظاً (لحو: أنا قمت) فإنه يجوز أن يقدر أن أصله: قمت أنا فيكون أنا فاعلاً  
معنى، تأكيداً لفظاً (وقدر) عطف على جاز يعني إن إفادة التخصيص مشروطة  
بشرطين؛ أحدهما: جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك؛ أى: يقدر أنه كان في  
الأصل مؤخراً (والا) أى: وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقدم (إلا تقوى  
الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما من) في نحو: أنا قمت (ولم يقدر أو لم  
يجز) تقدير التأخير أصلاً (لحو: زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله: قام زيد،  
فقدم لما سذكروه، ولما كان مقتضى هذا الكلام .....

معرفة مظهرة فتقدمها ليس إلا للتقوى بقوله: بخلاف المعرفة؛ لأنها إذا تأخرت كانت  
فاعلاً لفظاً وأشار إلى أنه إذا كان مضمرًا فقد يكون للتقوى بقوله: وإلا فلا يفيد إلا  
التقوى، وأشار إلى أنه إن كان مضمرًا قد يكون تقدمه للتخصيص بقوله: إن جاز  
تقدير كونه في الأصل إلخ (قوله: لا لفظاً) وذلك بأن يكون تأكيداً للفاعل  
الاصطلاحي أو بدلاً منه، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلاً في المعنى لا في اللفظ (قوله:  
فيكون أنا فاعلاً معنى) أى: لأنه مرادف للفاعل الاصطلاحي (قوله: وقدر) أى: وقدر  
أنه كان مؤخراً في الأصل، ثم قدم لأجل إفادة الاختصاص، ويعلم السامع أن المتكلم  
قدر ذلك بالقرائن، ثم إنه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله، ولا العكس؛ لأنه لا يلزم من  
جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير؛ لأن المحال  
يقدر (قوله: أحدهما جواز التقدير) أى: تقديره مؤخراً.

(قوله: أى يقدر أنه كان في الأصل مؤخراً) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط  
لعلمه بما مر (قوله: سواء جاز تقدير التأخير) أى: على أنه فاعل معنى فقط وهذا  
مفهوم الشرط الثاني، وقوله: ولم يقدر أى: ولم يلاحظ التقدير (قوله: أو لم يجوز تقدير  
التأخير) أى: وإن قدر مؤخراً بالفعل جهلاً بالقواعد، وهذا مفهوم الشرط الأول فهو  
لف ونشر مشوش (قوله: لما سذكروه) أى: عند قوله بخلاف المرف من أنه يكون إذا  
أخر فاعلاً لفظاً لا معنى، فيلزم على كون أصل زيد قام: قام زيد، تقدم الفاعل اللفظي  
وهو لا يجوز (قوله: ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعني: قوله وإلا فلا يفيد إلا تقوى

أن لا يكون نحو: رجل جاعن مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى؛ استثناء السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا، وهذا معنى قوله: (واستثنى) السكاكي (المنكر) .....

الحكم، فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى إنما يفيد تقديمه التقوى، وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاعن، إذ لا يمكن تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى؛ لأنك إذا قلت جاعن رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل: قام زيد، وحيث فمقتضاه أن يكون تقديمه للتقوى فقط لا للتخصيص، فأخرجه من ذلك الحكم (قوله: أن لا يكون نحو رجل جاعن) أي: أن لا يكون التقدم في نحو: رجل جاعن مفيدا للتخصيص، ففي الكلام حذف، والمراد بنحو رجل جاعن كل منكر إذا أخر كان فاعلا لفظا لا معنى (قوله: فهو فاعل لفظا) أي: ومعنى وقوله لا معنى أي فقط، فاندفع ما يقال إنه يلزم من كونه فاعلا في اللفظ أن يكون فاعلا في المعنى فلا وجه لذلك النفي (قوله: وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناء إشارة إلى أن المراد بالاستثناء المعنى اللغوي، والمراد بالحكم القاعدة من إطلاق الجزء على الكل وهي كل ما لا يجوز تأخيرها على أنه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص - كذا قرر، ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك. اهـ سم.

وإذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله: بأن جعله) أي: بسبب أن جعله وهو متعلق بأخرجه (قوله: على أنه فاعل معنى) أي: فقط (قوله: بأن يكون بدلا) إلخ) أي: ولا شك أن البديل من الفاعل فاعل في المعنى فقط، فإن قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع، قلت: أجازوا ذلك في مواضع منها البديل ك: زُرْهُ حالدا. (قوله: واستثنى السكاكي المنكر) أي: استثناء من قوله: إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوى، وأورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخِل في المستثنى

فجعلله من باب: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup> أى: على القول (بالإبدال من الضمير) معنى: قدر أن أصل: رجل جائع؛ جائع رجل على أن رجل ليس بفاعل، بل هو بدل من الضمير في جائع؛ كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن الواو فاعل، و ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل منه، وإنما جعله من هذا الباب (لئلا يفتنى التخصيص؛ إذ لا سبب له) أى: للتخصيص (سواه) أى: سوى تقدير كونه مؤخرًا في الأصل على أنه فاعل معنى، .....

منه أعنى قوله: وإلا فلا يفيد إلا التقوى؛ لأن المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجدوا فيه على ما قرره السكاكي؛ لأنه إذا أحر كان فاعلا معنى عنده؛ لأنه بدل من الضمير، وحينئذ فلا وجه للتعبير بالاستثناء، وأجيب بأن التعبير بالاستثناء نظرا للظاهر من أن الفعل عند التأخير للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير، وإن كان في الحقيقة ليس استثناء أصلا إذ النكرة موجود فيها الشرطان غاية الأمر أنه تأويل، ثم إن المراد بالمنكر الذى استثناءه السكاكى المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ للابتداء به؛ لأنه المحتاج إلى اعتبار التخصيص، وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو: بقرة تكلمت، وكوكب انقض الساعة، و ﴿وَجُودَةُ يُؤَمِّلُ نَاصِرَةً﴾<sup>(٢)</sup> فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله: تجعله من باب وأسروا النجوى إلخ) أى: فجعله من باب الذين ظلموا في قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أى: أنه جعله مثله في أنه بدل من الضمير (قوله: على القول بالإبدال إلخ) أى أنه جعله مثله على أحد الأقوال في إعراب الآية، وهو أن الذين بدل من الواو، وأما على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ، وأسروا خبر مقدم، وكذا على جعل الذين فاعلا، والسواو في أسروا: حرف زهد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع، وكذا على جعل الذين خبر مبتدأ محذوف أى: هم أو نصبا على الذم فلا يكون المنكر مثل: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (قوله: وإنما جعله) أى: المنكر، من هذا الباب أى: باب وأسروا النجوى بتقدير كونه مؤخرًا في الأصل على أنه بدل، فقدم لإفادة الاختصاص (قوله: لئلا يفتنى التخصيص)

ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرفة) فإنه يجوز وقوعه  
مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون  
المعرفة.....

المراد به ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ، بدليل ما سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال  
إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عن المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة، وبدليل رد  
المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول  
التخصيص بعد هذا التقدير كالتعظيم والتحقيق والتقليل والتشكيك - فتأمل.

(قوله: ولولا أنه) أى: رجل جامع مخصص لما صح وقوعه مبتدأ أى:  
فالسكاكي مضطر إلى التخصيص في المنكر لأجل صحة الابتداء به، ولا يتأتى له  
التخصيص إلا بعمله من باب ﴿وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ لأن عمله من ذلك  
الباب يحصل الشرطان المصطلحان للتخصيص، هذا حاصله. وقد يقال: المراد بالتخصيص  
المسوغ للابتداء بالنكرة تقليل الأفراد والشيوع لا بمعنى إثبات الحكم للمذكور ونفيه  
عن غيره الذي كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال. اهـ تقرير شيخنا العدوي. (قوله:  
بخلاف المعرفة) ظاهر المصنف أن له سببا سواه ولا يحصل لهذا الكلام إذ لا شيوع فيه  
حتى يخصص، ولهذا حاول الشارح تصليح عبارة المصنف بجعل قوله بخلاف المعرفة  
مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق.

(قوله: من غير اعتبار التخصيص) أى: لأنه لا شيوع في المعرفة حتى يخصص،  
بل هو معين معلوم (قوله: فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) أى: وهو جعل الضمير  
فاعل الفعل، ثم إبدال الظاهر منه فإنه قليل في كلامهم، قال عبد الحكيم: وأورد على  
الشارح أن إبدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع في القرآن بلا ضرورة كما في  
﴿وَأَسْرُوا التَّجْوَى﴾<sup>(١)</sup> فكيف يكون بعيدا؟ والجواب: أن هذا الوجه غير متعين في  
كلام الله لجواز وجوه أخر لا شبهة فيها قد علمتها - كذا قال سم.

(١) الأنبياء: ٣.

فإن قيل فيلزمه إبراز الضمير في مثل: جاءني رجلان، وجاءوني رجال، والاستعمال بخلافه-قلنا: ليس مراده أن المرفوع في قولنا: جاءني رجل بدل لا فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد أن في مثل قولنا: رجل جاءني يقدر أن الأصل جاءني رجل على أن رجلا .....

وأبضا الضمير في الآية بارز لا التباس معه على أنه لا ضرر في هذا الإلباس؛ لأنه في أمر غير محقق، إذ البدلية مقدرة (قوله: فإن قيل إلخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد في بعض النسخ، وحاصله: أن مقتضى كون النكرة يقدر تأخيرها على ألها بدل من الضمير ألها إذا أخرت بالفعل وكانت مثناة أو جمعا يجب إبراز ذلك الضمير في الفعل؛ لأن ضميرى التثنية والجمع يجب إبرازهما مع أن الاستعمال بخلافه، إذ قولك: جاءني رجلان، أو رجال أفصح من جاءني رجلان، وجاءوني رجال، والحاصل: أن مقتضى كون رجلان جاءني يقدر أن أصله التأخير على أنه بدل أن يجب الإبراز في حالة التأخير كما برز في حالة التقديم باتفاق مع أن الإبراز في حالة التأخير مخالف للاستعمال في الفصيح، سواء جعلت الألف فاعلا أو حرفا دالا على التثنية، وحاصل الجواب: أنه ليس مراد السكاكي أن المرفوع في قولك: جاءني رجل بدل لا فاعل حتى يلزمه وجوب الإبراز في جاءني رجلان وجاءوني رجال، وجعل رجلان ورجال بدلين، بل مراده أنه يقدر في قولك: رجل جاءني أن الأصل: جاءني رجل على أن رجلا بدل لا فاعل، ولا يلزم من تقديره ذلك في: رجل جاءني القول بالبدلية بالفعل في: جاءني رجل الذي أخر فيه المنكر لفظا ومعنى، حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب الإبراز في: جاءني رجلان، وجاءوني رجال أيضا، والحاصل: أن الذي قاله السكاكي أنه في صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر في الأصل، وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل: رجل جاءني، يقدر الأصل: جاءني رجل، على أن رجلا بدل لا فاعل وفي رجلان جاءني رجلان كذلك، وفي رجال جاءني، جاءوني رجال كذلك، كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير، ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة، وحينئذ فلا يلزم إبراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله: فيلزمه) أى:



بدل لا فاعل، ففى مثل: رجال جاعون يقدر أن الأصل: جاعون رجال؛ فليتأمل.  
 (ثم قال) السكاكى (وشروطه) أى: وشروط كون المنكر من هذا الباب،  
 واعتبار التقديم والتأخير فيه (ألا يمنع من التخصيص مانع .....

السكاكى أو الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف أى: حيث جعل النكرة بدلا من  
 الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه إبراز الضمير أى: استمرار إبرازه عند التأخير بالفعل  
 في مثل إلخ (قوله: بدل) أى: حقيقة (قوله: لا فاعل) أى: بل هو فاعل؛ لأن نفى النفى  
 إثبات (قوله: فإنه) أى: القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله: فضلا عن فاضل) أى:  
 انتفى قول العاقل به زيادة عن نفى قول الفاضل (قوله: يقدر أن الأصل إلخ) أى: فهذه  
 الأصالة تقديرية كما يقدر الحال، وحيث فلا يلزم منها وقوع تأخره على أنه فاعل  
 معنى فقط، بل بدل لفظا (قوله: يقدر أن الأصل جاعون رجال) أى: ولا يلزم من  
 كونه يقدر أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير، بل يقال جاعون  
 رجال على أن رجال فاعل (قوله: فليتأمل) إنما قال ذلك؛ لأنه مجرد اعتبار لا أنه  
 بالفعل. اهـ نوبى.

(قوله: ثم قال السكاكى إلخ) ثم هنا للترتيب في الذكر والإخبار أى: ثم بعد ما  
 تقدم عن السكاكى أخبرك بأن السكاكى قال إلخ، وليست للترتيب الزمانى، وأن القول  
 الثانى بعد الأول في الزمان؛ لأن قول السكاكى إذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص  
 والاستثناء. اهـ عبد الحكيم.

(قوله: من هذا الباب) أى: باب «وَأَسْرُوا الشَّجْوَى»<sup>(١)</sup> وقوله: واعتبار  
 التقديم إلخ من عطف السبب على المسبب (قوله: ألا يمنع إلخ) هذا توطئة لبيان انتفاء  
 التخصيص في قولهم: "شَرُّ أَهْرَ ذَا نَاب"، وبيان وجه التوفيق، وإلا فكون التخصيص  
 مشروطا بعدم المانع منه أمر جلى لا يحتاج لبيان (قوله: مانع) هو انتفاء فائدة القصر من  
 رد اعتقاد المحاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله. اهـ الأطول.

كقولك: رجل جاءني على ما مر) أن معناه: رجل جاءني لا امرأة، أو لا رجلان (دون قولهم شرُّ أهر ذا ناب)<sup>(١)</sup> فإن فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعني: تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد: المهر شر لا غير) لأن المهر لا يكون إلا شرا (وأما على) التقدير (الثاني) يعني: تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أي: لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام؛.....

(قوله: كقولك رجل جاءني) أي: فإنه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفي (قوله: شرُّ أهر ذا ناب) المهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أي: شر جعل الكلب ذا الناب مهرا أي: مصوتا ومفزعا (قوله: لأن المهر) أي: الأمر المفزع للكلب والموجب لتصويته لا يكون إلا شرا؛ لأن حصول الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه، وإذا كان كذلك فلا يتوهم أحد أن الإهرار يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر؛ لأن نفي الشيء عن الشيء فرع عن إمكان ثبوته له، هذا حاصل كلامه. وفيه نظير؛ لأن التخصيص قد يكون في المنزل منزلة المجهول، وقد يكون مجرد التوكيد، فاختصاص الشر بالمهرير - وإن كان معلوما لكل أحد - فيجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر، أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لغفلة المخاطب عن كون المهر لا يكون إلا شرا، بل يحتمل عنده أن يكون خيرا أيضا، وقد يجاب بأن الأصل في التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الإنكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه. تأمل.

إن قلت كون المهر لا يكون إلا شرا إنما يقتضي عدم الاحتياج للتخصيص، لا امتناعه كما ادعاه المصنف قلت: اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلا أن ما لا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (قوله: فلنبوه) أي: هذا التقدير عن مظان أي: موارد استعماله.

(١) مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر وغالبه، وأهر حمله على المهرير، وهو أن يكسر السبع عن أنيابه ويصوت إذا رأى ما يفزعه، وذو الناب: السبع. [انظر أمثال المبدآن ١/٣٢٦].

لأنه لا يقصد به أن المهر شر، لا شران، وهذا ظاهر (وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أمر ذا ناب إلا شر فالوجه) أى: وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تفطيع شأن الشر بتذكيره) أى: جعل التنكير للتعظيم والتهويل .....

(قوله: لأنه لا يقصد إلخ) وذلك لأن هذا الكلام إنما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر، والتحريض على قوة الاعتناء بدفعه لعظمه، وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب تساهل المخاطب في دفعه وقلة الاعتناء، وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله: وإذ قد صرح الأئمة إلخ) الظرف متعلق بمحذوف أى: ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الأئمة إلخ حيث تأولوه أى: لأنهم تأولوه أى: شر أمر ذا ناب أى: فسروه (قوله: بما أمر ذا ناب إلا شر) أى: ولا شك أن ما وإلا يفيدان الاختصاص (قوله: فالوجه) يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذى قدرناه أو أنه أجرى إذ جرى إن لمرافقته إياه في الحركة والسكون وعدد الحروف، فأدخل الفاء في جوابه كما قالوا في قوله تعالى ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> وعمل ما في المقام أن السكاكى ذكر أن في: "شر أمر ذا ناب" مانعا من التخصيص، والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أمر ذا ناب إلا شر، ولا شك أن ما وإلا يفيدان الاختصاص، فبين الكلامين تناقض، فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذى نفاه السكاكى تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النحاة تخصيص النوع، فلا منافاة لعدم توارد النفس والإيجاب على شيء واحد (قوله: أى وجه الجمع إلخ) في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو لإفادة المثال التخصيص، وإن كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين - قررره شيخنا العنوى.

(قوله: وقولنا بالمانع من التخصيص) أى: قول السكاكى ذلك؛ لأن قوله: وإذ قد صرح إلخ: من كلامه (قوله: بتذكيره) أى: بسبب تنكيره أى: إن تفطيع شأن الشر

ليكون المعنى: شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصاً نوعياً،  
والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وليه) أى: فيما ذهب إليه  
السكاكى (نظر؛ إذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل .....

وتعظيمه جاء من تنكيره أى: من جعل تنكيره للتعظيم (قوله: ليكون المعنى شر عظيم  
إلخ) أى: فيصح قولهم: ما أهر ذا ناب إلا شر، أى: إلا شر فظيع أى: عظيم لا شر  
حقير؛ لأن التقييد بالوصف نفى للحكم عما عداه، كما هو طريقة بعض الأصوليين  
(قوله: فيكون تخصيصاً نوعياً) أى: لكون المخصص نوعاً من الشر لا الجنس ولا  
الواحد.

(قوله: والمانع إنما كان من تخصيص إلخ) أى: إنما كان يمنع من تخصيص الجنس  
أو الواحد، وحيث فلا منافاة بين قول السكاكى: إن فيه مانعاً من التخصيص، وبين  
كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصاً؛ لأن كل واحد ناظر لجهة، فالقوم ناظرون  
للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقدم من تأخير  
والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند  
إليه مؤخرًا في الأصل ثم قدم، قال العلامة اليعقوبي، ولا يخفى ما في هذا الكلام من  
التحكم حيث التزم تقدير التأخير في الأصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع، فإن  
اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص النوعي هو المغنى عن تقدير  
التقدم فيه وتجويز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف بأن يكون المعنى في  
الأفراد مثلاً: رجل واحد جاعق، وفي الجنس مثلاً: واحد من جنس الرجال جاعق  
(قوله: أى فيما ذهب إليه السكاكى) أى: من دعواه أن التقدم لا يفيد التخصيص إلا  
إذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرًا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط، وقدر  
بالفعل كونه في الأصل مؤخرًا، ومن أن رجل جاعق لا سبب للتخصيص فيه سوى  
تقدير كونه مؤخرًا في الأصل، ومن انتفاء تخصيص الجنس في: شر أهر ذا ناب (قوله: إذ  
الفاعل اللفظي) أى: كما في: زيد قام، وهذا رد لقوله التقدم يفيد الاختصاص (إن جاز  
إلخ) فإنه يفهم منه أنه يجوز تقدم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله: كالتأكيد والبدل)

(سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أى: ما دام الفاعل فاعلا، والتابع تابعا، بل امتناع تقديم التابع أولى (لتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفعل تحكم؛ لأن امتناع تقديم الفعل إنما هو عند كونه فاعلا .....

مثال للمعنى فالتأكيد كما في أنا قمت والبدل كما في: رجل جامع (قوله: سواء في امتناع التقديم) أى: على العامل (قوله: أولى) أى: من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأولوية أنه إذا قدم التابع بدون المتبوع -الذى هو الفاعل- فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقدم متبوعه، عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما إذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله، ولأن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل، فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه؛ ولأن الفاعل إذا فسخ عن الفاعلية وقدم بخلفه ضميره بخلاف التابع إذا قدم فإنه لا يخلفه شيء واحترز المصنف بقوله: (ما بقيا على حالهما عما إذا فسحا ولم يبقيا على حالهما) فإنه لا امتناع في تقديمها.

(قوله: فتجوز تقديم إلخ) أى: فتجوز السكاكى تقدم المعنوى مع بقاءه على التابعية دون اللفظى مع بقاءه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفریع، وكان الأولى للمصنف أن يقول: فامتناع تقدم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله: سواء في امتناع التقديم، إذ المدعى استواءهما في الامتناع. ولو قال: سواء في تجوز الفسخ فتجوز إلخ لكان مناسبا أيضا، وتوضيح ذلك أنه يؤخذ من قول السكاكى: إن جاز تأخيرها في الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقدم الفاعل المعنوى وهو التابع، ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكى: أو لم يجوز كما في: زيد قام امتناع تقدم الفاعل اللفظى، فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سيان في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما، وسيان في جوازه إن فسحا ولم يبقيا على حالهما، فالحكم بجواز تقدم المعنوى وبامتناع تقدم اللفظى هذا تحكم (قوله: تحكم) أى: بل فيه ترجيح المرجوح على ما أفاده الشارح بقوله: فلا امتناع إلخ (قوله: وكذا تجوز الفسخ في التابع) أى: عن التابعية

وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو: زيد قام: أنه كان في الأصل: قام زيد فقدم زيد، وجعل مبتدأ، كما يقال في جرد قطيفة: إن جردا كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافا. وامتناع تقدم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة .....

وقوله: دون الفاعل أى: عن الفاعلية، وهذا رد لما يقال جوابا عن السكاكي، وحاصله: أنه إنما جاز تقدم الفاعل المعنوي؛ لأن المعنوي لو أخر كان تابعا بدلا أو تأكيدًا والتابع يجوز فسعه عن التبعية، فلذا قدم كما في: جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، والمؤمن العائدات الطير، فإن الأصل: قطيفة جرداء أى: مجرودة بمعنى بالية أو سلحاء لا وبر فيها؛ وثياب أخلاق، والمؤمن الطير العائدات، فقدمت الصفة على موصوفها، وأضيفت إليه بخلاف الفاعل اللفظي فإنه لا يجوز فسعه عن الفاعلية، فلم يقدم، وحاصل الرد أن تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم، بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقدم؛ لأن الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله: وإلا فلا امتناع) أى: وإلا نقل أن امتناع تقدم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا، بل قلنا بالمنع مطلقا فلا يصح؛ لأنه لا امتناع في أن يقال إلخ

(قوله: وجعل مبتدأ) أى: وجعل ضميره فاعلا بدله، وهذا مثال لتقدم الفاعل بعد انسلخه عن الفاعلية، (وقوله كما يقال إلخ) مثال لما إذا قدم التابع بعد انسلخه عن التبعية (قوله: وامتناع تقدم إلخ) هذا رد لما يقال جوابا عن السكاكي، وحاصل ذلك الجواب قولكم: إن تجويز التقدم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكم ممنوع؛ لأن التابع يجوز تقدمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كما في قوله<sup>(١)</sup>:

أَلَا يَا لَخَلَّةٍ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ      عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فإن قوله (ورحمة الله): عطف على السلام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته في العطف، فيقاس عليه التوكيد والبدل، إذ لا فرق، بخلاف الفاعل اللفظي، فلا يجوز تقدمه على أنه فاعل فالقول بالتحكم مردود، وحاصل ما أشار له الشارح من رد هذا الجواب: أن النحاة أجمعوا على امتناع تقدم التابع ما دام تابعا في الاعتبار، وما

(١) البيهت للأحوص - وهو في شرح شواهد المغني (٧٧٧/٢) ولسان العرب (٢٣٧٨/٤) مادة شيع

إلا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة، .....

وقع في هذا البيت فهو ضرورة، وحينئذ فمنع امتناع تقدم التابع ما دام تابعا مكابرة  
أى عناد ودعوى بلا دليل (قوله: إلا في العطف في ضرورة الشعر) أى: كما في البيت  
السابق.

بقى أنه قد يقدم التوكيد أيضا للضرورة كقوله<sup>(١)</sup>:

بَنِيْتُ بِهَا قَبْلَ الْهَاقِ بِلَيْلَةٍ      لَكَانَ مَحَاقًا كُلُّهُ ذَلِكَ الشَّهْرُ

فإن كله توكيد للشهر وقد قدم عليه، ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال  
التأويل في ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به، يجعل كله تأكيداً للضمير  
المستتر في كان العائد على الشهر وهو وإن لم يتقدم له ذكر لكن يدل عليه قوله قبل  
الهاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله: ذلك الشهر يدل من ذلك الضمير وتفسير له،  
وإنما قلنا بعد ثبوت إلخ؛ لأن هذا البيت من جملة أبيات تنسب للتعالي هجوا في امرأة  
عجوز تزوجها غارة له لما رآها عملاء، ثم انكشفت سوءها بعد الزواج، وهو غير عربى،  
وأولها:

عَجُوزٌ ثَمَّنْتُ أَنْ تَكُونِ قَتِيَّةً      وَقَدْ هَيَسَ الْجَنَّتَانِ وَاحْتَوَذَبَ الظَّهْرُ  
تُرُوحُ إِلَى الْعَطَارِ تَنْهِي شَبَابَهَا      وَهَلْ يُصْلِحُ الْعَطَارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ  
وَمَا غَرَّبَنِي إِلَّا الْعَصَابُ بِكَفِّهَا      وَكَحَلَّ بِعَيْنَيْهَا وَأَثَوَّاهَا الصُّفْرُ

بنيت بها قبل الهاق إلخ، بقى شيء آخر وهو أن أبا حيان ذكر في الارتشاف  
أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف، وأعجبني حسنه زيد، لكن  
الأحسن الإضافة نحو أكلت ثلث الرغيف، وأعجبني حسن زيد، وهذا وارد على  
الشارح، اللهم إلا أن يكون الشارح لا يسلم ذلك، أو أن الإجماع الذى ذكره الشارح  
كما في المطول في التقدم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما لم يقل به أحد في السعة  
لا في التوكيد ولا في البدل، وأما تقديمها على المتبوع فقد حكى فالحاصل أن قول الشارح

(١) البيت لجران العود، في شرح المرشدى على عقود الجمان ٨٥/١، وهو في لسان العرب (١/٣٦٧)

والقول بأنه في حالة تقدم الفاعل ليحعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لأن هذا اعتبار محض (ثم لا نسلم التفاء التخصيص) في نحو: رجل جاءني .....

مما أجمع عليه النحاة يجب أن يقيد بما إذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله، وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكي في البدل والتوكيد وهو غير عربي (قوله: والقول بأنه إلخ) أي: والقول في نفي التحكيم بأنه إلخ، وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكي، وحاصل ذلك الجواب أن قولكم يجوز التقديم في المعنوي دون اللفظي تحكم ممنوع، وذلك لأن المعنوي في الأصل تابع وتقدم التابع ليحعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور إذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع، وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجواز تقدمه بخلاف الفاعل اللفظي، فإن تقدمه ليحعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الإخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة، فلذا قيل بامتناع تقدمه ففرق بين الأمرين، وحينئذ فلا تحكم.

(قوله: بخلاف الخلو عن التابع) أي: فليس محالا (قوله: فاسد) غير القول أي: إن هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد؛ لأن هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق. اهـ. سم.

وعلى هذا فقول الشارح؛ لأن هذا أي الفسخ من كونه فاعلا في الأصل ومبتدأ الآن اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي: اعتبار وهمي محض لا بحسب الواقع، وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو؛ لأنه ليس أمرا تحقيقيا، والمضر إنما هو خلو الفعل عن الفاعل في التركيب اللفظي، ويحتمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق؛ وذلك لأن خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم، إذ يمكن اندفاعه باعتبار أن الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل في لحظة من اللحظات، وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز الفسخ فيهما (قوله: ثم لا نسلم إلخ) عطف على مدحول، إذ بحسب المعنى كأنه قيل،



(لولا تقدير التقدم لحصوله) أى: التخصيص (بغيره) أى: بغير تقدير التقدم كما ذكره السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل، والسكاكى وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص .....

وفيه نظراً؛ إذ لا نسلم جواز تقدم الفاعل المعنوى، ثم لا نسلم انتفاء إلخ، كذا فى الفرى، وهذا منع لقول السكاكى لئلا ينتفى التخصيص، إذ لا سبب له سواء (قوله: لولا تقدير التقدم) الأولى لولا تقدير التأخير، إذ المقدّر التأخير لا التقدم، والجواب أن المراد بالتقدم ما هو متبادر منه وهو ما يكون فى الأصل مؤخراً، ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقدم إنما هو لفرض التأخير، أفاده عبد الحكيم.

(قوله: لولا تقدير التقدم) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أى: لولا تقدير التقدم لانتفى التخصيص (قوله: لحصوله بغيره) سند للمنع، ولا يخفى أن سند المنع إنما يوتى به بنحو لجواز كذا، ولا يجزم فيه بشيء وإلا صار المانع مدعياً ولزم الغصب (قوله: كما ذكره السكاكى) أى: فى كتابه فى قوله: شر أهر ذا ناب، وقوله: من التهويل بيان للغير أى: وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقدم، فيجوز أن يقال: إن رجل جاء فى فيه تخصيص باعتبار التهويل أى: التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقدم، وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقدم لا يسلم، وقد يجاب بأن مراد السكاكى بقوله لولا اعتبار التقدم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقدم وهو تخصيص الجنس أى: رجل لا امرأة أو الواحد أى: لا رجلان، والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد، ولا يحصل بغيره كتقدير النوعية أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك، إن قيل: هذا الجواب ينافية ما تقدم من أن الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحة الابتداء بالنكرة، فإنه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص؛ لأن صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد، بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية أو غيرها، فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحة الابتداء أى: مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص. اهـ. سم.

سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء. ومن العجائب أن السكاكى إنما ارتكب في مثل: رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ، وأن الجملة فعلية لا اسمية .....

(قوله: سواه) أى: سوى تقدير التقديم (قوله: لكن لزم ذلك من كلامه) أى: فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكى، إذ لا سبب له سواه باعتبار ما لزم من كلام السكاكى، وليس تقولاً عليه بما لم يقل، وهذا إشارة للجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه (قوله: حيث قال) أى: لأنه قال (قوله: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أى: تقدير كونه مؤخرًا في الأصل على أنه فاعل معنى، ثم قدم.

(قوله: لفوات شرط الابتداء) أى: بالنكرة، وذلك الشرط هو التخصيص أى: لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد، فإن هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص في المنكر سواه، وعلم مما قاله هنا، وما قاله الشارح عنه سابقاً من أن التخصيص يكونه بغيره أنه قد وقع في كلام السكاكى تناقض، لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله: ومن العجائب) من هنا إلى قوله فافهم يوجد في بعض النسخ دون بعض، ولعله في الأصل حاشية لا من أصل الشارح. اهـ يس.

(قوله: ومن العجائب إلخ) لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل إلخ، لا أن السكاكى إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر، فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن المنكر في مثل: رجل جاءني بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ، وأن الجملة فعلية لا اسمية، مع أن السكاكى مصرح بأنه مبتدأ حيث قال: إنما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة، وقد يجاب بأن قوله: وبعضهم يقرأ بالنصب عطفاً على السكاكى، ويجعل الذى من العجائب هو المجموع، والحاصل أن ذلك البعض يقول إن المنكر في مثل: رجل جاءني بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ والجملة فعلية مع أنه عند السكاكى مبتدأ والجملة اسمية؛ لأن السكاكى نفسه قال: إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة، فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئاً لم يقل به. (قوله: نكرة محضة) أى: محالية

و يتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل: زيد قام وعمر و قد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام: أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ؛ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم، وأما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع؛ فافهم .....

عن المسوخ (قوله: ويتمسك في ذلك) أي: ويستدل على ذلك القول (قوله: من كلام السكاكي صفة لتلويحات أي: يتمسك بإشارات من كلام السكاكي بعيدة من جملتها قوله: إن جاز تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر، فقال ذلك البعض في هذا الكلام إشارة إلى أن المرفوع بدل، وأن الجملة فعلية، ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديري، لا أنه بدل حقيقة مقدم (قوله: وبما وقع) أي: ويتمسك بما وقع أي: إن ذلك البعض تمسك بالتلويحات البعيدة وبسهو الشارح العلامة، وترك تصريح السكاكي بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة، فإنه صريح في كون المقدم مبتدأ، وأن الجملة اسمية، والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازي شارح المفتاح، وعمل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله: أن المرفوع) أي: من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله: يحتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلا يعارض قوله الآتي: إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه (قوله: ولا يلتفت) أي: ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أي: يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت إلخ.

(قوله: حتى قال إلخ) غاية في السهو، والسهو في هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ في الثاني دون الأول، فهذا أيضا سهو، ويحتمل أن يكون غاية في تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله: وأما لا على طريقة الفسخ إلخ (قوله: أما التوابع إلخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله: فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولاً: يحتمل أن يكون فاعلا مقدما،

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر:  
قدم شر لأن المعنى أن الذى أمره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال)  
السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم) .....

وقال ثانيا: إن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه، وحيث قال أولاً: بدلا مقدما، وقال  
ثانيا: وأما لا على طريقة الفسخ فيمتنع تقديمها - فتأمل.

ومن المعلوم أن غاية الشيء إما أعظم منه أو أدنى منه وهنا أعظم أى: أنه سها  
حتى إنه قال هذه المقالة الشنيعة وهى: أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما، ولا شك أن هذا  
الكلام سهو منه ومخالف للصواب، والصواب أن الفاعل مثل التابع - قررره شيخنا  
العدوى.

(قوله: ثم لا نسلم إلخ) هذا رد لما ادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص الجنس  
في: "شر أمر" ذا ناب.

(قوله: كيف وقد قال إلخ) أى: كيف يكون ممنوعا والحال أن الشيخ إلخ  
(قوله: لا من جنس الخير) أى: فقد نفى الإهرار عن الخير، فيفيد ثبوت الإهرار له،  
ولكن الحق مع السكاكى؛ لأن الحصر لا يكون إلا للرد على متوهم؛ لأن الشيء إنما  
ينفى إذا توهم ثبوته ومعلوم أن الكلب إذا حصل له الخير لا يحصل منه إهرار فلا يتوهم  
ثبوت الإهرار منه، وحينئذ فيقبح الحصر، وقول بعضهم: إن من عادة الكلب أن يهر  
دون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء، فالحرير حينئذ لأجل الخير أعنى: لإيقاظ أهله  
مردود؛ لأن المتبادر من قولهم: "شر أمر ذا ناب" كون الشر بالنسبة إلى ذلك الكلب  
فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبة إليه لا إلى غيره - كذا قرر شيخنا العدوى. وفي  
عبد الحكيم: التحقيق أن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى الحرير، فإن كان معناه  
النباح الغير المعتاد فلا صحة له، إذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر،  
وإن كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة الزمخشري، فهو قد يكون لخير وقد يكون  
لشر فيصح القصر (قوله: ثم قال إلخ) عطف على ما قال الأول أو الثانى، وكلمة  
ثم: للترتيب في الذكر والإخبار، والمعنى بعدما أحمرتك عن قول السكاكى التقدم يفيد

في التقوى لتضمنه) أى: لتضمن قائم (الضمير) .....

الاختصاص بشرطين أحدهما عن قوله ويقرب إلخ، فلا يرد أن حديث القرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص، فلا وجه لكلمة، ثم كذا في يس، وفي عبد الحكيم: إن ثم في جميع تلك المواضع لمراد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء، ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون مقدما كما في قوله:

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ      ثُمَّ لَقَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ<sup>(١)</sup>

فلا يرد أن قوله ويقرب إلخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي، وأما ما قيل: إن ثم للترتيب في الإخبار فلا يقبله الطبع السليم، إذ لا فائدة في ذلك.

(قوله: في التقوى) إنما اقتصر عليه ولم يقل: والتخصيص لفقد شرطه عنده في هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط؛ لأنه لو أصر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم يشترط الاعتماد فهو نظير قوله: زيد قام، ومثله لا يفيد إلا التقوى كما تقدم، وحاصل ما أراده بقوله ويقرب إلخ أن هو قام فيه تقوى من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في إفادة التقوى، ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتاج إلى قوله في التقوى لأن زيد قام لا يحتمل إلا التقوى بخلاف هو قام فإنه محتمل للتخصيص إن لوحظ أنه كان مؤخرا في الأصل على أنه تأكيد للضمير المستتر، ومحتمل للتقوى إن لم يقدر مؤخرا، فإن قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع أنه المناسب لفظا وهو ظاهر ومعنى؛ لأنه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب إليه أولى من اعتبار القرب إلى ما هو محتمل للتخصيص أيضا؛ لأنه يوهم إن زيد قائم محتمل للتخصيص، قلت: إنما قال ذلك؛ لأن المذكور في كلام السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمير المتقدم- أفاده عبد الحكيم.

(١) من الخفيف وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١، وعزارة الأدب ٣٧/١١، والسدر ٩٣/٦، ووصف

مثل: قام فيه يحصل للحكم تقوً (وشبهه) أى: شبه السكاكى مثل: قائم التضمن للضمير (بالخالى عنه) أى: عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير، نحو: أنا رجل وأنت رجل وهو رجل، وهذا الاعتبار قال: يقرب، ولم يقل نظيره، وفى بعض النسخ: وشبهه .....

(قوله: مثل قام) صفة لمصدر محذوف أى: تضمننا مثل تضمن قام له (قوله: فيه) أى: فبسبب تضمنه للضمير، وقوله يحصل للحكم تقوً أى: لتكرر الإسناد؛ لأن القيام مسند مرتين مرة لزيد، ومرة لضميره (قوله: وشبهه) فى قوة التعليل لأحد الأمرين اللذين تضمنهما قوله، ويقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما أن قوله: لتضمنه تعليل للأمر الآخر، وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضى كما هو ظاهر الشارح، أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه إلخ: تعليل لأحد الأمرين السابق، لا فى قوة التعليل له (قوله: مثل قائم) أى: قائم وأمثاله (قوة: بالخالى عنه) أى: بالاسم الجامد الذى لا يتحمل ضميرا البتة (قوله: من جهة عدم تغيره) الضمير القائم (قوله: وهذا الاعتبار) أى: وهو شبهه بالخالى قال: ويقرب، وحاصله أن قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهى جهة تحمله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهى عدم تغيره فى الحالات الثلاثة، فكانه لا ضمير فيه فبالجهة الأولى قرب من هو قام فى تقوى الحكم، وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلأجل هذا جعله قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله: وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم إلخ) أنت عبر بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمى على التقديرين فلا معنى لنسبة أحدهما لبعض النسخ، والمعروف عند المصنفين فى مثل هذا أن يقال قوله وشبهه يحتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضى، وأن يكون بلفظ الاسم. اهـ

وقد يقال: مراد الشارح وفى بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم، وحينئذ فلا اعتراض على الشارح - كذا قرر شيخنا العدوى.

بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه معنى أن قوله: يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في: زيد قام؛ فالأول لتضمنه الضمير، والثاني: لشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أى: ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى: مثل: قائم مع الضمير، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة).....

(قوله: بلفظ الاسم) أى: بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المائلة، لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم؛ لأنه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالباء.

(قوله: مجرورا) أى: لا منصوبا على أنه مفعول معه؛ لأنه مقصور على السماع عند سبويه وهذا وجه التعسف الذى ذكره في المطول كما أفاده الفنى، ورده العلامة عبد الحكيم: بأن ابن مالك ذكر في التسهيل، وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسى فلا يظهر أن يكون هذا وجهها للتعسف، ووجه التعسف المذكور بأمور كلها قابلة للعدل مذكورة في حاشية العلامة المذكور (قوله: وليس مثل التقوى) أى: وليس ذلك الشيء الذى فيه من التقوى مثل إلخ (قوله: فالأول) أى: فالتقوى الذى فيه لأجل تضمنه الضمير فتضمن علة الأول (قوله: والثاني) أى: كون التقوى الذى فيه ليس مثل التقوى في هو قام لأجل شبهه بالاسم الجامد الخالي عن الضمير: كرجل فالشبه بالجامد علة للثاني. (قوله: وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أى: نحو زيد قائم أبوه، فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها، واعتراض على الشارح في جملة هذا في حيز التعليل بقوله: ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأتى فيه، بل اسم الفاعل إذا دفع الظاهر كان كالفعل في أن كلا منهما لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر، وإنما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالإفراد حملا له على المسند للضمير كما أوضح ذلك في المطول، والحاصل أن قائم إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإفراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة، وإذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالإفراد حملا له على ما إذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه: كالفعل لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة، ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما

ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى: معاملة الجملة (فى البناء) حيث أعرب فى مثل: رجلٌ قائمٌ ورجلاً قائماً ورجلٍ قائمٍ (ومما يرى تقديمه) أى: ومن المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم) .....

ما إذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو: أقائم الزيدان، أو وقع صلة للموصول نحو: جاء القائم أبوه؛ لأنه يقدر بالفعل - كذا ذكر السيد فى شرح المفتاح، وفى لمس: إن المقرر فى النحو أن صلة آل شبه جملة لا جملة - فتأمل.

(قوله: ولا عومل قائم مع الضمير) أى: وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلالة الأول (قوله: فى البناء) فيه نظراً لأن الجملة من حيث هى لاتستحق إعراباً، ولا بناءً، وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحى، بل عدم ظهور إعراب متبوعها عليها أى إنه لم يعامل معاملة الجملة فى عدم ظهور إعراب المتبوع عليها، بل هذا ثبت له ظهور إعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك، وهذا لا ينافى أن الجملة قد تكون معرفة محلاً، فنفى الإعراب والبناء عنها إنما هو بالنظر للفظها.

(قوله: فى مثل: رجل قائم، ورجلاً قائماً، ورجل قائم) أى: فإن الوصف قد أعرب مع تحمله للضمير فى هذه الأحوال أى: للضمير فى هذه الأحوال أى: أجرى عليه إعراب المتبوع لفظاً، ولو قيل رجل قام، ورجلاً قام، ورجل قام لكانت تلك الجملة الواقعة صفة مبنية بمعنى أنه لم يجر عليها إعراب المتبوع لفظاً، بل محلاً.

(قوله: ومما يرى) على صيغة المتكلم المبني للفاعل أو الغائب المبني للمجهول - كذا فى الأطول، وفيه أيضاً أن قوله: ومما يرى تقديمه كاللازم إلخ هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية، بل يجرى فى الهجاز أيضاً فمضى تقدم المسند إليه فى أنت تقدم رجلاً وتوخر أخرى، كاللازم لكونه أعون على المراد وهو إيراد الحكم على وجه أبلغ، إذ الهجاز أبلغ من الحقيقة (قوله: كاللازم) حال من تقدم أى حالة كون ذلك التقدم مماثلاً للتقدم اللازم فى القياس كتقدم لازم الصدارة، فتقدم هذا ليس بلازم فى القياس، بل مثله من حيث إنه لازم فى الاستعمال، ولذا لم يقل لازماً،



لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيل الكناية (في نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود؛ بمعنى: أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب)

وقال كاللازم، والحاصل إنه إنما لم يقل: ومما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغير إذا استعملا على سبيل الكناية إشارة إلى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم، ولكن اتفق أنهما لم يستعملا في الكناية إلا مقدمين فأشبهها ما اقتضت القواعد تقديمه، حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعاً، ولو اقتضت القواعد جوازه.

(قوله: لفظ مثل وغير) يحصهما بالذكر؛ لأنهما المستعملان في كلامهم، والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما: كالمائل والمغاير والشبيه والنظير - كذلك قاله عبد الحكيم.

وكذلك الإضافة للكاف ليست قيда، بل كذلك مثلى أو مثله، وغيرى وغيره - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: على سبيل الكناية) أى: من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم، ويبان ذلك أنك إذا قلت: مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب أى: عن كل من كان متصفا بصفاته، والمخاطب من هذا العام؛ لأنه متصف بتلك الصفات، فيلزم أنه لا يبخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم الملزوم وهو نفى البخل عن المائل، وأريد اللازم وهو نفى عن المخاطب، وكذا إذا قيل: غيرك لا يجود؛ لأنه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم في الغير المحصر الجود فيه؛ لأن الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به ومحلها إما المخاطب أو غيره، وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب، فلزم قيامها به، فقد استعمل اللفظ في المعنى الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير وأريد لازمه، وهو إثبات الجود للمخاطب (قوله: مثلك لا يبخل إلخ) المحذور لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالإضافة، وإن لم يتعرفا بما لتوغلها في الإهام - قاله الفرى.

(قوله: بمعنى أنت لا تبخل) وأنت تجود لف ونشر مرتب (قوله: من غير إرادة تعريض بغير المخاطب) أى: من غير إرادة التعريض بغير المخاطب، وهذا حال من نحو

بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب، أو غير مماثل بل المراد نفى  
البطل عنه على طريق الكناية؛ .....

المضاف إلى المثاليين ولفظ من زائد في الإثبات لتضمنه النفي؛ لأنه في قوة لا مع إرادة  
تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أنه لو أريد التعريض بأن أريد بالمثل أو للغير  
إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم؛ وذلك لأن التقديم إنما كان كاللازم عند ارتكاب  
الكناية لكونه أعون على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكناية، وإذا أريد  
التعريض فلا كناية (قوله: بأن يراد بالمثل) تصوير للمنفى وهو إرادة التعريض، فإذا  
قلت مثلك لا يجعل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا مماثلا للمخاطب، أو قلت  
غيرك لا يجود مريدا بالغير بخيالا آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لا من قبيل  
الكناية؛ لأنه يلزم من نفى بخل شخص معين مماثل للمخاطب نفى بخله ولا يلزم من  
نفى الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب؛ لأنه يتحقق في شخص آخر مغاير  
لذلك المعين والمخاطب، ثم إن جعل هذا تعريضا فيه نظرا، إذ لا تعريض في الكلام  
المذكور بذلك الإنسان، بل الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الإمالة إلى عرض  
وجانب، وإنما يكون التركيب من قبيل التعريض إذا قصد وصف المخاطب بالبطل،  
وأما على ما ذكره الشارح من إرادة واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا  
تعريضا، وأجيب بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى في الكناية وهو الإشارة  
إلى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه، بل المراد التعريض اللغوى وهو الإشارة على  
وجه الإجمال والإيهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالمعرض به، بل أجهلته  
وأهمته، ولهذا الجواب اندفع أيضا ما يقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون  
الكلام كناية وغير كناية - وهو باطل، وأجيب عنه أيضا بأن التعريض لا يلزم أن يكون  
نوعا من الكناية، بل هو أعم من ذلك، إذ قد يكون كناية وبجازا وحقيقة (قوله: إنسان  
آخر) أى: معين، وقوله مماثل للمخاطب: راجع لقوله بالمثل (قوله: أو غير مماثل)  
بالإضافة راجع لقوله والغير (قوله: بل المراد) أى: بقولك مثلك لا يجعل وغيرك لا  
يجود، وقوله نفى البطل عنه أى: عن المخاطب وهذا إضراب على قوله من غير إرادة

لأنه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وإنما يرى التقدم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى: التقدم .....

تعريض إلخ، وقوله على طريق الكناية لم يجعل على طريق الهاز من ذكر الملزوم، وإرادة اللازم لجواز إرادة المعنى الحقيقي أيضا (قوله: لأنه إذا نفى إلخ) هذا توجيه للكناية فيه، وبيان للزوم المحقق لها وقوله: لأنه أى: البخل وقوله عمن كان على صفته أى: عن كل من كان على صفة المخاطب؛ لأن معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل، والمخاطب من هذا العام؛ لأنه متصف بتلك الصفات، فيلزم أنه لا يبخل؛ لأن الحكم على العام ينسحب على كل فرد من أفرادهِ (قوله: من غير قصد إلى مماثل) أى: بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى: إنسان آخر غير المخاطب، لا يقال التعليق المشتق يؤذن بعلية المشتق منه، والمشتق منه موجود في المخاطب، فيلزم أنه لا يبخل؛ لأننا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه في العرف عليه الوصف وهو المماثلة بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى: إنسان آخر غير المخاطب، ولم يرد العموم فلا يفهم عرفا منه علية الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يبخل؛ لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم. اهـ سم.

(قوله: وإثبات الجود) عطف على نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى: والمراد من غيرك لا يجود؛ إثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه إلخ وهذا توجيه للكناية في التركيب الثانى، وبيان للزوم المحقق لها، وقوله من غيره أى عن كل مغاير له بخلاف، ما إذا أريد به معين، فإنه لا يلزم انحصار الجود في المخاطب؛ لأنه يتحقق في شخص آخر غير المخاطب، وقوله: مع اقتضائه محلا من جملة الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة في الخارج وكل ما هو كذلك، فلا بد له من موصوف أى: محل يقوم به، ثم إنه ليس له إلا محلان المخاطب والغير، فإذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله: في مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى، إذ

(أعون على المراد بهما) أى: بهذين التركيبين؛ لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ، والتقدم لإفادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله: كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقدم؛ نص عليه فى دلائل الإعجاز

المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يعمل وغيرك لا يجوز تركيب واحد وكلام القوم صريح فى أنهما تركيبان (قوله: أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من إن قلت: إن التأخير لا إعانة فيه على المراد؛ لأن التقوى الذى يحصل به الإعانة على المراد إنما يتأتى بالتقدم، وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون، قلت أفعل ليس على بابه أى: لكونه معينا، وقوله: لأن الغرض علة لكونه معينا (قوله: إثبات الحكم) أعنى الجود: وانتفاء البطل عن المحاطب وفى هذا إشارة إلى أنهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك: طويل النجاد، فإن المطلوب بها: طول القامة، ومثال المطلوب بها صفة وغير نسبة قولك: حتى مستوى القامة عرض الأظفار فى الكناية عن الإنسان، فإنه غير نسبة وغير صفة (قوله: أبلغ) أى: من التصريح؛ لأنها من باب دعوى الشيء ببيته، إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم، فقولك: فلان كثير الرماد فى قوة قولك: فلان كريم؛ لأنه كثير الرماد، وكذلك هنا قولك غيرك لا يجوز فى قوة أنت تجسود؛ لأن غيرك لا يجوز، فالحاصل أن المقصود من التركيبين إثبات الحكم على وجه أبلغ.

(قوله: لإفادته التقوى) علة لقوله أعون مقدمة عليه أى: والتقدم معين على ذلك لإفادته للتقوى، وإنما كان معينا له؛ لأنه من ناحيته؛ لأن الكناية تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ، وكذلك التقرير (قوله: على ذلك) أى: على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله: إنه كان مقتضى القياس إلخ) أى: وذلك؛ لأن المطلوب وهو إثبات الجود للمحاطب، وانتفاء البطل عنه يحصل بالكناية، وهى حاصلة مع التأخير كالتقدم، فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله: إلا على التقدم) أى: فأشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بأن قيل

(قيل وقد يقدم) المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى .....  

---

لا يجعل مثلك، ولا يجوز غيرك كان كلاما منبوذا طبعاً، وإن اقتضت القواعد جوازه (قوله: قيل وقد يقدم إلخ) فائله ابن مالك وجماعة، وإنما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التمرىض وهو قيل للبحث في دليله، وإلا، فالحكم مسلم كما يأتى (قوله: وقد يقدم) الواو من جملة المحكى، وهى إما للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستئناف، وما قيل إنه معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين، كما يقال: ساكرمك، فتقول: وزيداء، أى: قل: وزيداء، فليس بشيء، إذ لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام، وأيضاً لا يطرد فى قول عبد القاهر، وقد يقدم ليفيد تخصيصه فإنه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين.

(قوله: المسور بكل) فيه ميل للمذهب المناطقة القائلين الموضوع هو المضاف إليه لفظة كل، وأما هى فهى دالة على كمية الأفراد، وإلا فالتحاة يجعلون كل هى المسند إليه وقوله المسور بكل أى: أو ما يجرى مجراه فى إفادة العموم لجميع الأفراد كأل الاستغرافية، ولفظ جميع، وإنما اشترط أن يكون مقروناً بكل؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو: زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم، إذا لا عموم فيه وكذلك إذا لم يكن المسند مقروناً بحرف النفى لم يجب تقديمه نحو: كل إنسان قام، وقام كل إنسان، لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقاً قدم المسند إليه أو أخر، وبقي شرط ثالث: وهو أن يكون المسند إليه بحيث لو أخر كان فاعلاً بخلاف قولك: كل إنسان لم يقم أبوه، فإنه لو أخر كل إنسان بأن قيل: لم يقم أبوه كل إنسان لم يكن فاعلاً لفظياً لأخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحالة لعدم فوات العموم؛ لأن العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند إليه أو أخر، بقى شيء آخر وهو أن الكلام فى بيان أحوال المسند إليه مطلقاً، وحينئذ فمن أين أخذ الشارح تقييده بما ذكر، وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفى كلام بعضهم أن الضمير فى قول المصنف، وقد يقدم إن جعل راجعاً للمسند إليه فى الجملة كانت كلمة قد للتقليل؛ لأن هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وأن جعل الضمير راجعاً للمسند إليه المقيّد بما قاله الشارح بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق.

(لأنه) أى: التقديم (دال على العموم) أى: على نفى الحكم عن كل فرد (نحو: كل إنسان لم يقيم) فإنه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان (بخلاف ما لو أخر، نحو: لم يقيم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد

(قوله: لأنه دال على العموم) أى: على عموم النفي وشموله يعنى: أن المسند إليه إذا كان مستوفيا للشروط المذكورة، وكان المتكلم قصده في تلك الحالة إفادة العموم، فإنه يجب عليه أن يقدم المسند إليه لأجل أن يفيد الكلام قصده، إذ لو أخر لم يطابق مقصوده؛ لأنه لم يفد العموم حينئذ، فالغرض من قول المصنف لأنه دال إلخ بيان للحال التي لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلي، إذ هذا أمر نقلي والواجب إثباته بالنقل، ولبعض الأفاضل قول المصنف؛ لأنه دال إلخ أى: من دلالة المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر فهي غاية مترتبة على التقديم، وإن أريد الدلالة على قصد العموم كان علة باعثة (قوله: أى على نفى الحكم) أى: المحكوم به، وقوله عن كل فرد أى من أفراد ما أضيف إليه كل (قوله: نحو كل إنسان لم يقيم) أى: كل فرد اتصف بعدم القيام ومحكوم عليه به، ولا يقال الضمير في لم يقيم عائد على كل إنسان فيكون العموم واقعا في حيز النفي فيكون هذا التركيب من سلب العموم؛ لأننا نقول مراعاة الاسم الظاهر أولى من مراعاة ضميره، وأيضا يلزم على مراعاة الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلا، ولا قائل بذلك.

(قوله: فإنه يفيد نفى القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي لا بالقيام أى: فإنه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الحكم في عموم السلب يلاحظ مطلقا، وأن متعلق النفي فيه الأفراد (قوله: بخلاف ما لو أخر) ما زائدة كما في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَلَكُمُ نُنَظِّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> ولو شرطية جزاؤها قوله: فإنه يفيد نفى الحكم إلخ إن جاز وقوع الجملة الاسمية جوابا للو كما في المعنى ومحذوف إن لم يجرز كما في الرضى أى لم يدل على العموم، وقوله: فإنه تعليل له، وإنما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله: فإنه يفيد نفى الحكم) أى:

(١) الذاريات: ٢٣.

لا عن كل فرد) فالتقسيم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير لا يفيد إلا  
سلب العموم ونفي الشمول .....

المحكم به كالقيام في المثال، وقوله عن جملة الأفراد أى: عن الأفراد المحملة أى: التي لم  
تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا، بل أقيمت على شمولها للأمرين (قوله: لا عن كل  
فرد) أى: فقط فلا يناف أن رفع الإيجاب الكلى يصدق بالنفي عن كل فرد كما  
سيأتى، وإيضاح المقام أن تقول: إن عموم السلب وسلب العموم النظير فيهما إنما هو  
للأفراد لا للجملة أعنى: الهيئة الاجتماعية، وإنما الفرق بينهما من جهة كون فرد متعلقا  
لنفي أو متعلقا للنفي، فإن كان الأول فهو عموم السلب، وإن كان الثاني فهو سلب  
العموم، فإذا قلت: كل إنسان لم يقم فمعناه القيام انتفى عن كل فرد من أفراد  
الإنسان، فالقيام ملحوظ على وجه الإجمال والنفي تعلق بالأفراد بعد تعلقه بالقيام  
وارتباطه به، وإذا قلت: لم يقم كل إنسان انتفى، فالقيام ليس ملحوظا على وجه  
الإجمال، بل ملحوظ تعلقه بكل فرد، ثم إن انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من  
بعض دون بعض، وبعدم حصوله من كل واحد؛ لأنه رفع للإيجاب الكلى ورفع  
يتحقق بكل من السلب الكلى والجزئى وأما ما كان يتحقق السلب الجزئى، ولذا تراهم  
يقولون إن سلب العموم من قبيل السلب الجزئى؛ لأنه هو الحق إذا علمت ما ذكرناه  
ظهر لك أن قول المصنف: فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، عن فيه بمعنى على  
أى: يفيد أن الحكم على جميع الأفراد انتفى، والمراد بالجملة الأفراد المحملة التي لم تعين  
بكونها كلا، أو بعضا لا الهيئة الاجتماعية- فتأمل.

(قوله: يفيد عموم السلب) أى: نفي الحكم عن كل فرد (قوله: وشمول النفي)  
تفسير لما قبله؛ لأن العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله: لا يفيد إلا سلب  
العموم) إنما أتى بأداة الحصر في الثاني دون الأول؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب  
العموم؛ لأن عموم السلب من قبيل السلب الكلى وسلب العموم من قبيل السلب  
الجزئى، والسلب الكلى مستلزم للسلب الجزئى؛ لأن انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم  
انتفائه عن بعض الأفراد، فلذا لم يأت فيه بأداة الحصر لئلا يقتضى أن التقدم إنما يفيد

(وذلك) أى: كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح .....

عموم السلب دون سلب العموم، مع أنه لازم له بخلاف سلب العموم، فإنه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الأفراد؛ فلذا أتى فيه بأداة الحصر، وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا يناق ما مر، من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض، وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر- فتأمل.

(قوله: وذلك) أى: وإنما كان ذلك أى تقدم المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب وتأخيره عنه مفيد السلب العموم، ولم يعكس الأمر لأجل أن ينتفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند انعكاس المفاد، وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل أن تقول: لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس، لكن اللازم باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة فالملزوم مثله فقول الشارح مع أن التأسيس إلخ إشارة للاستثنائية وقوله وبيان لزوم إلخ: بيان للملازمة والشرطية، وحاصله أن تقدم المسند إليه المنكر بدون كل نحو: إنسان لم يقم لسلب العموم ونفي الشمول، وتأخير نحو: لم يقم إنسان لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح، فإن قلت: إفادة التقديم لعموم النفي وإفادة التأخير لسلب العموم أمر لغوي، والأمور اللغوية إنما تثبت بالسماع لا بالاستدلال، فقول ذلك القائل لئلا يلزم إلخ: دليل باطل لا يفيد شيئا أوجب بأن ذلك القائل متمسك في أصل دعواه أن المسند إليه المسور بكل تقدمه يفيد عموم السلب، وتأخيره يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك، والاستعمال دليل اللغة، وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد إلخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق، وللمناسبة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله: لإفادة معنى جديد) أى: لم يكن حاصلا قبله



لأن الإفادة خير من الإعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس.

أما في صورة التقديم فلأن قولنا: إنسان لم يقم -موجبة مهملة؛ أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفى القيام عنه لأنه حرف السلب وقع جزءاً من المحمول، وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع .....

(قوله: لأن الإفادة خير من الإعادة) فيه نظراً؛ لأن الإعادة قد تكون متعينة فيما إذا اقتضى الحال التأكيد كما إذا كان المخاطب منكراً، وليس معه ما يزيل إنكاره، فإنه يجب التأكيد والإعادة له، وأجيب بأن كون الإفادة خيراً من الإعادة بالنظر للغالب أو بالنظر لنفس الأمر وقطع النظر عن المقامات والعوارض، إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض، فإن قلت ما ذكره من أن الإفادة خير من الإعادة معارض بأن استعمال كل في التأكيد أكثر، فالحمل عليه راجح، قلت: كثرة استعمالها في التوكيد ممنوع؛ لأن استعمالها فيه مشروط بإضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية. اهـ عبد الحكيم.

(قوله: وبيان لزوم ترجيح إلخ) أى: و انعكس المقاد بالتقدم والتأخير بأن كان مقاد التقدم نفي العموم والشمول، ومقاد التأخير شمول النفي، وبيان مبتدأ خبره محذوف أى: نذكره لك أو ظاهر (قوله: أما في صورة التقديم إلخ) أى: أما لزوم الترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس المقاد بالتقدم والتأخير (قوله: فلأن قولنا إنسان لم يقم) أى: في المثال الأول قبل دخول كل.

(قوله: موجبة مهملة) كلامه يقتضى أنه يتعين فيها ذلك، ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك، بل يصح فيها ذلك إن قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حد قولهم في الإنسان: ليس بكاتب إلها موجبة معدولة إن قدرت الرابطة قبل حرف السلب، وجعلت حرف السلب جزءاً من المحمول وسالبة إن قدرت الرابطة. بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط، وأجيب بأن الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب؛ لأن لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبة معدولة (قوله: لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول) أى: فهي موجبة معدولة

مع أن الحكم فيها ما صدق عليه الإنسان وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهملة  
يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد .....

المحمول وهذا الذي ذكره الشارح وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة، لكنه جار  
في لم يقم إنسان أيضا مع أنه سالبة على ما سيأتي، والتحقيق أن الحكم إن كان سلب  
الربط فهي سالبة، وإن كان يربط السلب فهي معدولة فالمحكوم به في إنسان لم يقم  
ثبوت عدم القيام إلى الفاعل فهي معدولة، وفي لم يقم إنسان سلب ثبوت القيام عن  
الإنسان فهي سالبة- انظر عبد الحكيم.

(قوله: مع أن الحكم إلخ) هذا تنمة الدليل على ألها مهملة ولو لم يذكره لوردت  
الطبيعية: كالإنسان نوع فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد، لكن ليس الحكم  
فيها على ما صدق عليه الإنسان من الأفراد، بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفرق  
بينهما أن المهملة يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد مع كون الحكم فيها على  
الماصدق أى: الأفراد، وأما الطبيعية فهي وإن كان لم يذكر فيها ما يدل على كمية  
الأفراد، لكن ليس الحكم فيها على الماصدق، بل على الطبيعة (قوله: وإذا كان إنسان لم  
يقم إلخ) مرتبط بقوله فلأن قولنا إنسان لم يقم موجبة مهملة (قوله: يجب أن يكون معناه  
نفى القيام عن جملة الأفراد) أى: عن الأفراد بجملة، وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم  
حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد، وألها ما كان يصدق انتفاء القيام عن  
البعض فهو المحقق فقول الشارح لا عن كل فرد أى فقط فلا يناق قوله الآتى أعم من  
أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، ثم إن الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت  
نفى القيام عن جملة الأفراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم: فيها بثبوت عدم  
القيام، وإلا فنفي القيام عن جملة الأفراد ليس معنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول،  
نعم هو لازم لمعناها الذي هو ثبوت عدم القيام لجملة الأفراد؛ لأنه يلزم من ثبوت  
عدم القيام انتفاؤه، وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى يجب أن يكون محصل  
معناها، أو المراد يجب أن يكون معناها أى: اللازم لا المطابق واختار التعبير  
بذلك لظهور لسزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان- أفاده عبد الحكيم.

(لأن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع، نحو: لم يقيم بعض الإنسان؛ بمعنى: ألها متلازمان في الصدق لأنه قد حكم في المهمة بنفى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه .....

(قوله: لأن الموجبة إلخ) علة للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقدم، لكن بالوسائط التي ذكرها الشارح (قوله: لأن الموجبة المهمة) أى: وهى التي تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الأفراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أى: التي جعل حرف النفي جزءا من محمولها كقولنا: إنسان لم يقيم.

(قوله: في قوة السالبة الجزئية) أى: وهى التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض نحو: لم يقيم بعض الإنسان (قوله: عند وجود: الموضوع) دفع بهذا ما يقال: إن السالبة الجزئية أعم من الموجبة المعدولة والمهمة؛ لأنها تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهمة، فإنها لا تصدق إلا عند وجوده، وحينئذ فكيف تكون في قوتها، وحاصل الدفع أن المراد ألها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما في هذه التي مثل بها المصنف وهذا لا يناق ألها عند عدمه لا تكون في قوتها، بل أعم (قوله: بمعنى ألها متلازمان) أى: أن معنى كون الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية ألها متلازمان في الصدق أى: التحقق فكلما تحقق معنى أحدهما تحقق معنى الأخرى، ثم إن ما ذكره الشارح من تلازمهما في الصدق بيان للواقع وإلا فيكفى في ثبوت المدعى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله: نحو لم يقيم بعض الإنسان) مثال للسالبة الجزئية فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض، وعند انتفائه عن كل فرد (قوله: لأنه قد حكم في المهمة بنفى القيام) الأولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا بنفى القيام، ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفي الانتفاء أى: حكم فيها بانتفاء القيام على أن النفي مصدر المبني للمفعول،

عما صدق عليه الإنسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) .....

وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه، أو أن الباء في قوله بنفى ليست داخلية على المحكوم به، بل المعنى حكم فيها بطريق نفى القيام فالحكم من حيث هو عام للنفى والإثبات أى أنه تحقق في ضمن هذا النفى الحكم الذي هو ثبوت عدم القيام- أفاد ذلك العلامة الفنارى.

(قوله: عما صدق عليه الإنسان) أى: عن الأفراد التى يصدق أى: يحمل عليها الإنسان حمل مواطأة (قوله: أعم من أن يكون) أى: ذلك الماصدق (قوله: وأيا ما كان إلخ) ما زائدة وكان تامة والتنوين عوض عن المضاف إليه أى: وأى حال ثبت وهو كون الماصدق المنفى عنه القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق إلخ، إلا أنه على التقدير الأول يكون بالتضمن، وعلى الثانى يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفى القيام عن البعض أى: وهو مدلول السالبة الجزئية، فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمل (قوله: وكلما صدق إلخ) بيان للملازمة المهمل للسالبة الجزئية، فقوله: نفى القيام عند البعض أى: الذى هو مدلول السالبة الجزئية أى: كلما تحقق ذلك المدلول، وقوله صدق نفى عما صدق عليه الإنسان أى: الذى هو مدلول الموجبة المهمل المعدولة المحمول، وكأنه قال صدقت أى: تحققت الموجبة المهمل المعدولة المحمول، وقوله في الجملة أى: بمحملا من غير تعرض لكلية أو بعضية (قوله: فهي في قوة إلخ) تفريع على الدليل بشقيه أى: فظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمل المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق (قوله: المستلزمة) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم، والمراد بالجملة الأفراد بمحملة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها أى: المستلزمة لكون المحكوم به على جملة الأفراد منتفيا، أو أن عن على حالها صلة للنفى أى: المستلزمة لكون المحكوم به منتفيا عن جميع الأفراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب الكلى كما يشير له تقرير الشارح، وليس المراد أنها تستلزم نفى الحكم عن الهيئة الاجتماعية؛ لأنها قد تتحقق من غير النفى عن الهيئة الاجتماعية، ألا ترى إلى قولك

لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما ينفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض. وأما ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض، وإذا كان إنسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك- كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحًا للتأسيس على التأكيد.

وأما في صورة التأخير فلأن قولنا: لم يقم إنسان سالبة مهمة لا سور فيها (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية .....)

بعض الرجال لا يحمل الصغرة العظيمة فلما سالبة جزئية صادقة، ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية- قرره شيخنا العلوي.

(قوله: لأن صدق إلخ) دليل لقول المصنف المستلزمة نفي الحكم إلخ. (قوله: عن جملة الأفراد) أي: عن الأفراد المهمة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله: دون كل فرد) أي: دون النفي عن كل فرد (قوله: وإذا كان إنسان لم يقم إلخ) مرتبط بقوله سابقا، وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد (قوله: معناه نفي القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام عن الأفراد بمهمة إلا أن يقال في الكلام حذف مضاف أي: محصل معناه أو المراد معناه اللازم لا المطابق، إذا هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله: فيجب أن يحمل إلخ) قد: يقال إن الضمير الراجع إلى النكرة نكرة كما صرح به الرضوي، وحينئذ فالضمير الذي في إنسان لم يقم في المعنى نكرة واقعة في سياق النفي فتكون مفيدة لعموم السلب، فلو كان الكلام بعد دعول كل له لزم ترجيح التأكيد على التأسيس، وأجيب بأن عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للمرجع، وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا، فالضمير في يعلم عائد على الرجل السابق، وليس الضمير في يعلم بمعنى كل رجل- أفاده العلامة عبد الحكيم.

(قوله: وأما في صورة التأخير) أي: وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المفاد بالتأخير والتقدم في صورة التأخير (قوله: لا سور فيها) تفسير لقوله مهمة

المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو: لا شيء من الإنسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية-بينه بقوله: (لورود موضوعها) أى: موضوع المهملة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر

(قوله: المقتضية للنفي عن كل فرد) إنما عبر هنا بالمقتضية وفيما مر بالمستلزمة؛ لأن السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد، وتحتل نفيه عن بعض وثبوتها لبعض، وعلى كل تقديره، وتستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ الاستلزام إلى هذا بخلاف السالبة الكلية، فإنها تقتضى بصريحها نفي الحكم عن كل فرد، فلذا عبر في جانبها بالمقتضية المشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله: ولما كان هذا) أى: الحكم بأن السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية، وقوله مخالفا لما عندهم أى: لما تقرر عندهم، وقوله من أن إلخ: بيان لما عندهم وهذا إشارة إلى وجه تعميم هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله: بينه) أى: ذلك الحكم بقوله إلخ أى فيكون هذا مخصصا لقولهم المهملة السالبة في قوة الجزئية، فما عندهم من أن المهملة السالبة في قوة الجزئية إنما هو في غير ما موضعها في سياق النفي وهو نكرة غير مصدرة بكل، وهذا صادق بصور ثلاث ما إذا كان موضوعها معرفة نحو: الإنسان لم يقم أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو: إنسان لم يقم أو تقدمه نفي، ولكن كانت النكرة مصدرة بكل نحو: لم يقم كل إنسان، فالمهملة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية، وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق النفي، فإنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو: لم يقم إنسان (قوله: لورود موضوعها في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل) أى: وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي، وأشار الشارح بقوله حال كونه نكرة إلخ إلى أن حكم المصنف بأن ورود أو الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة، وأن لا يصدر بلفظ كل، وإلا كان مفيدا لسلب العموم (قوله: فإنه يفيد)

وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين، فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة. والحاصل أن التقدم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح (وليه نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني: الموجبة المهمة المعدولة المحمول، نحو: إنسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) يعني: السالبة المهمة، نحو: لم يقم إنسان (إنما آفاده الإسناد.....

أى: النكرة في سياق النفي أو الموضوع النكرة في سياق النفي (قوله: وذلك) أى: وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون كل للتأسيس ثابت؛ لأن لفظ كل إلخ، ودفع الشارح بهذا ما يقال إنه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر، لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل، وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين، فحيث انتفى أحدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله: في هذا المقام) أى: مقام دخولها على المسند إليه المنكر مقدما أو مؤخرًا، والحال أن المسند مقرون بحرف النفي، وقوله هذين المعنيين أى: نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الأفراد.

(قوله: إن التقدم) أى: للمسند إليه المنكر نحو: إنسان لم يقم، وقوله: لسلب العموم) أى: للسلب الجزئي (قوله: التأخير) أى: للمسند إليه المنكر نحو: لم يقم إنسان، وقوله: لعموم السلب) أى: للسلب الكلى (قوله: وفيه نظر) أى: فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل أعني: قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، فالمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل، وإنما نازع في صحة دليله، ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله: لئلا يلزم إلخ، وحاصل ما ذكره المصنف ثلاثة منوعات:

الأول: مشترك بين الصورة الأولى والثانية، وهذا المنع قد أبطله الشارح، وأما المنعان الآخران فحاصلان بالصورة الثانية.

(قوله: يعنى إلخ) عبر بالناية في الموضوعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية، فغفى المراد منهما، أو أنه أتى بالناية هنا؛ لأن

إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان (وقد زال ذلك) الإسناد المفيد لهذا المعنى (بالإسناد إليها) أى: إلى كل لأن إنسان صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه (فيكون) أى: على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حيثئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له، وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد،

الصورة الأولى في كلام المصنف محتملة لها مع كل وبدونها، والمراد الثانى، فلذا قال يعنى، وكذا يقال فيما بعده. (قوله: إلى ما أضيف إليه كل) أى: في التركيب الآخر الذى لم يوت فيه بكل (قوله: وقد زال ذلك بالإسناد إليها) الضمير عائد على كل وأنه لكون المراد اللفظة أو لتأويلها بالكلمة، أو الأداة أى: وشرط التوكيد أن يكون الإسناد واحدا وما هنا إسنادان؛ لأن قولنا: إنسان لم يقم غير كل إنسان لم يقم، واعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين؛ لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه كل، ولفظ كل سور فقط، وحيثئذ فليس هنا إسنادان، وعليه فتكون كل تأكيدا إن حمل الكلام على المعنى الأول قبل دعوها أو تأسيسا إن حمل على مخالفته؛ لأن الإسناد واحد، وقد يجاب بأن المصنف بنى كلامه في النظر على اصطلاح النحويين، لكن أنت عجير بأن المستدل بنى كلامه على اصطلاح المناطقة ألا ترى لما تقدم في صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند إليه المقرون بكل - قرره شيخنا العلامة العدوى.

(قوله: لأن التأكيد) أى: الاصطلاحى فحذف الصفة للعلم بها.

(قوله: لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر) أى: في تركيب واحد وإسناد واحد: كحاء القوم كلهم، فلفظ كلهم يفيد تقوية ما يفيد القوم، وما هنا ليس كذلك (قوله: وهذا) أى: لفظ كل ليس كذلك (قوله: لأن هذا المعنى) أى: وهو النفى عن كل فرد في الصورة الثانية، والنفى عن الجملة في الصورة الأولى، وقوله حيثئذ أى: حين حول الإسناد إلى لفظ كل (قوله: وحاصل هذا الكلام) أى: النظر أنا لا نسلم أنه لو



ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي، أما لو أريد بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله: (ولأن) الصورة (الثانية) يعنى: السالبة المهمة، نحو: لم يقم إنسان (إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حملت) كل (على الثاني) أى: على إفادة النفي عن جملة الأفراد حتى يكون معنى: لم يقم كل إنسان-نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسًا) بل تأكيدًا لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه، وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل إنسان لعموم السلب مثل: لم يقم إنسان- لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلاً، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر.

---

حمل إلخ: أى: لأنه ليس هناك لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر، بل الموجود إسنادان: إسناد إلى كل، وإسناد إلى إنسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله: ولا يخفى أن هذا) أى: المنع المشار له يقول المصنف- وفيه نظر.

(قوله: أما لو أريد بذلك) أى: بالتوكيد (قوله: كان حاصلًا بدونه) أى: سواء كان الإسناد واحداً أو متعدداً (قوله: فاندفاع المنع) أى: الذى هو حاصل تنظير المصنف. (قوله: وحينئذ) أى: وحين إذ كان المنع المذكور مندفعاً (قوله: يتوجه) أى: عليه ما أشار إليه بقوله أى: فقط دون البحث السابق فمحط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله: فقد أفادت) أى: لزم إفادتها النفي عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد، والنفي عن بعض الأفراد، ووجه اللزوم أن الخاص يستلزم العام (قوله: فإذا حملت كل) أى: بعد دعولها (قوله: حتى يكون) أى: بحيث يكون فحق للتفريع (قوله: بل تأكيداً) أى: للمعنى المقاد بطريق اللزوم (قوله: لأن هذا المعنى) أى: نفي القيام عن الجملة (قوله: كان حاصلًا بدونه) أى: بدون كل (قوله: وحينئذ) أى: وحين إذ كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصلًا بدون كل (قوله: لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى: كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله: إذ لا تأسيس أصلاً) لأن لفظة كل للتأكيد على كل حال (قوله: بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين) أى: وهما تأكيد

وما يقال: إن دلالة لم يقم إنسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً- ففيه نظر؛ إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدالّتين .....

النفي عن كل فرد، وتأكيد النفي عن الجملة، وحاصله أنه إذا كان كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة مفاداً قبل دخول كل، فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء كانت للنفي عن كل فرد، أو عن جملة الأفراد، فإن جعلناها للنفي عن كل فرد- وهو عموم السلب- لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفي عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفي عن جملة الأفراد، وإن جعلناها للنفي عن جملة الأفراد- وهو سلب العموم- لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو النفي عن جملة الأفراد على التأكيد الآخر وهو النفي عن كل فرد، وحينئذ فلا يصح قول المستدل إنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة؛ لأنه لو حمل على النفي عن كل فرد لزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس، إذ لا تأسيس أصلاً (قوله: وما يقال) أي: من طرف ابن مالك جواباً عن اعتراض المصنف عليه، وحاصل اعتراض المصنف، أنا لا نسلم أنه لو حمل كل على الثاني وهو النفي عن الجملة يكون تأسيساً بل هو تأكيد، وحاصل ذلك الجواب إن لم يقم إنسان مدلوله المطابق لنفي الحكم عن كل فرد، وأما النفي عن الجملة فهو لازم له؛ لأن السلب الكلي يستلزم رفع الإيجاب الكلي فلو قلنا مدلوله بعد كل النفي عن الجملة كان مدلولاً مطابقاً، فالنفي عن الجملة بعد كل مدلول مطابق والتزامي قبلها، وحينئذ فلا يكون حمل لم يقم كل إنسان على نفي الجملة تأكيد لعدم اتحاد الدالّتين (قوله: إذ لو اشترط إلخ) حاصل ذلك الرد أن اشتراط اتحاد الدالّتين في التأكيد وإن نفع هنا، لكن يعكر عليه ما سبق فلم يكن حاسماً لمادة الشبهة بالكلية، وتوضيحه أن ذلك القائل يقول: إن إنسان لم يقم لنفي الحكم عن الجملة، فإذا دخلت كل، يجب أن تكون لنفي الحكم عن كل فرد، ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل: إنسان لم يقم إذ لو جعل مثله لزم ترجيح التأكيد على التأسيس، فلو كان هذا القائل يشترط في التأكيد اتحاد الدالّتين لورد عليه أن إنسان لم يقم معناه المطابق ثبوت النفي عن إنسان ما، أي عن

لم يكن كل إنسان لم يقيم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً لأن دلالة إنسان لم يقيم على هذا المعنى التزام (ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا: لم يقيم إنسان سالبة كلية لا مهمة) كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد، والبيان لا بد له من مبين ولا محالة هاهنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع، ولا نعتى بالسور سوى هذا .....

بعض مبهم، ويلزمه النفي عن الجملة، فدلالة إنسان لم يقيم على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل إنسان لم يقيم لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ لأن دلالة كل إنسان لم يقيم على هذا المعنى وهو النفي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد، فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط في التأكيد اتحاد الداليتين (قوله: لم يكن إلخ) أى: وقد جعل فيما سبق تأكيداً فهذا الجواب، وإن نفعه هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله: لنفي الحكم) أى: لثبوت نفي الحكم عن الجملة.

(قوله: على هذا المعنى) أى: النفي عن الجملة وقوله التزام أى: لأن مدلوله المطابق لثبوت النفي عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة.

(قوله: ولأن النكرة إلخ) هذه مناقشة لفظية مع صاحب القيل في التسمية فقط، واعتراض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة واردة على قوله؛ لأن السالبة المهمة في قوة الكلية لورود موضوعها إلخ، وحاصله أن النكرة المنفية إذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لا مهمة، فتسمية ذلك القائل لها مهمة لا يصح فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهمة فقوله كما ذكره هذا القائل راجع للنفي (قوله: لأنه قد بين فيها) أى: في القضية التي وقع موضوعها لنكرة منفية عامة، وقوله: من الأفراد أى: من أفراد الموضوع أى: وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لا مهمة. (قوله: والبيان) أى: بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد، وقوله لا بد له من مبين بصيغة اسم الفاعل، وقوله ولا محالة أى: وقطعاً هاهنا شيء يدل إلخ أى: وهو وقوع النكرة في حيز

وحينئذ يندفع ما قيل: سماها مهملة باعتبار عدم السور، وقال (عبد القاهر<sup>(١)</sup>): إن كانت كلمة (كل داخلية في حيز النفي .....

النفي، وقوله سوى هذا أى سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لا خصوص لا شيء ولا واحد مثلاً في السلب الكلى، بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي، وقول بعض المناطق: إن السور هو اللفظ الدال على كمية الأفراد، فهو إما تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله: وحينئذ) أى: وحين إذ أردنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد، وإن لم يكن لفظاً يندفع ما قيل اعتذاراً عن صاحب القيل في تسميتها مهملة، وحاصله أن قول المعترض وهو المصنف هذه القضية أعنى لم يقم إنسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلية لا مهمة كبراه ممنوعة، إذ لا نسلم أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية، بل لا تكون كذلك إلا إذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهمة لعدم السور، وحاصل دفع ذلك الاعتراض أنا لا نسلم أن القضية التى بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبة كلية إلا إذا وجد لفظ يدل على ذلك؛ لأن الموجود في كتب القوم أن المهمة هي التى يكون موضوعها كلياً، وقد أهمل فيها بيان كمية أفراد الموضوع أى: لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والكلية هي التى بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع النكرة في سياق النفي.

(قوله: وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل، وقد يقدم، إن قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق، وحينئذ فما فائدة إعادته؟ قلت: فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق، وأن الباطل دليله، وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول - كذا أجيب، وفي ذلك الجواب نظراً لأن

(١) انظر دلائل الإحجاز ص ١٨٦.

بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أو لا، وسواء كان الخبر فعلا (نحو):

ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن<sup>(١)</sup>

أو غير فعل: نحو: قولك: ما كل متمنى المرء .....

هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول وإليه ذهب عبد القاهر، أو وهو صحيح، فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل؛ لأن تقديم النفي على كل كما في لم يقم: كل إنسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط، ويفيد النفي عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فبينهما العموم والخصوص، فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات، وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق، إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند إليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في إعادته هذه الفوائد الآتية (قوله: بأن أخرت) أى: لفظاً أو رتبة وقد مثل المصنف للثاني فيما يأتى بقوله كل الدراهم لم آخذ (قوله: أو لا) أى: بأن كانت معمولة للابتداء (قوله: ما كل إلخ) يحتمل أن تكون ما حجازية وأن تكون تميمية، فعلى الأول تكون كل معمولة لأداة النفي لا على الثاني؛ لأنها عليه معمولة لعاملها وهو الابتداء وهاتان صورتان أعني: ما إذا كانت معمولة لأداة النفي أو غيره معمولة وعلى كل حال الخبر فعل (قوله: تجرى الرياح إلخ) هذا دليل على ما ادعاه في الشطر الأول؛ وذلك لأن كون أرباب السفن يشتهون جريان الرياح لسمتهم<sup>(٢)</sup> مع السلامة معلوم، وربما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم

(١) البيت للمتنبي من قصيدة مطلقها:

بِمَ التعلُّل لا أهل ولا وطن... ولا ندب ولا كاس ولا سَكَنُ

ويروى بلفظ (ثاني) بدل (تجرى). انظر البيت في التبيان، ودلائل الإعجاز/ ٢٤٨، وشرح المرشدي على عقود الجمان ٨٨/١.

(٢) كذا بالمطبوعة، ولعلها: لسمنهم.

حاصلا (أو معمولة للفعل المنفى) الظاهر أنه عطف على داخله؛ وليس بسديد؛ لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفها على أخرت بمعنى: أو جعلت معمولة لأن التأخير عن أداة النفي أيضا .....

بالجرىان لما فيه عطبيهم أو مشتقهم فلم يدركوا ما يشتبهون، إلا أن قوله تجرى إلخ: يفيد أن جريالها آت بشيء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريالها قد يكون مخالفا لشهواتهم الجريان مع السلامة، وحيث فلا معنى لقوله: تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن، قلت: المراد أنها تجرى مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم إلى عكس المراد، فالباء بمعنى: مع، وما: واقعة على حالة، ثم إن إسناد الشهوة للسفن مجاز عقلي أى: أهل السفن. واعلم أن قوله تجرى إلخ قضية مهملة في قوة الجزئية، فاندفع ما يقال: إن هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيد قوله ما كل إلخ، فلا يصح أن يكون دليلا له - فتأمل.

(قوله: حاصلا) بالنصب على أن ما حجازية، ويصح الرفع على أنها مهملة والخير على كل حال اسم، فهاتان صورتان أعنى ما إذا كانت كل معمولة لأداة النفي أو غير معمولة والخير فيهما اسم (قوله: أو معمولة للفعل) أى: أو الوصف بدليل ما يأتى (قوله: الظاهر) أى: المتبادر وإنما كان هذا متبادرا؛ لأنه عطف صفة على مثلها (قوله: وليس بسديد) أى: لما فيه من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع (قوله: لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك) أى: ولا يضر في شموله لذلك تفسيره بقوله بأن أخرت عن أدواته، والحال أن المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل، وعلى الناقى لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكيمى أى الرتبى. (قوله: وكذا لو عطفها إلخ) أى: ليس بسديد أيضا (قوله: بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل، ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقي معموله، وهو الذى صرح به في المطول مقتصرًا عليه، لكن يرد على هذا الثاني أن فيه فسادا آخر؛ وذلك لأن حذف العامل المعطوف وإبقاء معموله من خواص الواو كما في قول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا

شامل له، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل ما يشعر به المثال، والمعمول أهم من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو تأكيداً لأحدهما أو غير ذلك (نحو: ما جاء القوم كلهم) في تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل. وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم

---

كما ذكره في الخلاصة بقوله، وهي انفردت بعطف عامل إلخ (قوله: شامل له) أى: لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل أو لا فالأول نحو ما أخذت كل الدراهم، والثاني نحو: ما كل مثنى المرء حاصل (قوله: اللهم إلخ) أى: وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله: بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل) أى: والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو جعلت معمولة للفعل المنفي هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة إن كانت كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو كانت معمولة للفعل المنفى، وإذا خص التأخير فقد خص الدعول؛ لأنه تصوير للدعول (قوله: أو تأكيداً) أى: لأن العامل في المتبوع عامل في التابع إلا في البدل (قوله: أو غير ذلك) أى: ككونها مجرورة أو ظرفاً نحو ما مررت بكل القوم أو ما سرت كل اليوم (قوله: وقدم التأكيد) أى: قدم المصنف المثال الذى فيه كل تأكيداً على المثال الذى فيه كل فاعلاً مع أن المناسب تقدم المثال الذى وقعت فيه كل فاعلاً؛ لأن الكلام في تمثيل كون كل معمولة، والفاعل اللفظى عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأكيد (قوله: لأن كلا أصل فيه) أى: في التأكيد لا في الفاعل، وهذا لا ينافي أن الفاعل أصل في نفسه وإن غير كل من أدوات التأكيد أصول فيه أيضاً، فاندفع ما يقال إن ظاهره يقتضى أن كلا أصل في التأكيد وإن غيرها كاجمعين فرع عنها، وليس كذلك.

(قوله: أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بأن أخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم إلخ؛ لأنه حينئذ يكون مثلاً لقول المصنف

وكذا لم آخذ الدراهم كلها، أو الدراهم كلها لم آخذ ففى جميع هذه الصور (توجه النفى إلى الشمول خاصة) لا إلى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل-إن كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى: تعلق الفعل أو الوصف (به) أى: ببعض مما أضيف إليه كل إن كانت فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف؛ وذلك بدليل الخطاب، وشهادة الذوق والاستعمال.....

أو معموله، وأما على البناء على غير هذا التوجيه، فالمراد التأخير الرتبى لا اللفظى (قوله: وكذا لم آخذ إلخ) أشار إلى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمها مما سبق.

(قوله: توجه إلخ) جواب الشرط فى قوله إن كانت داخلة إلخ، فقول الشارح ففى جميع إلخ: حل معنى لا حل إعراب (قوله: وأفاد ثبوت الفعل) أى: ثبوت مدلوله، وكذا قوله، أو الوصف نحو: ما كل الدراهم مأخوذة، ففى الكلام توسع بإقامة الدال مقام المدلول، فاندفع ما يقال إن أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له إلا على طريق التجوز، وإن أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف، ثم إن إفادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل الخطاب فى كلام الشارح الآتى، ولو قال المصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما إذا كان الخبر اسما جامدا نحو: ما كل سوداء ثمرة وما كل بيضاء شحمة؛ لأن ثمرة وشحمة يصدق على كل أنه محكوم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله: فى المعنى فاعلا) أى: سواء كانت فاعلا فى اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا فى اللفظ للفاعل. (قوله: أو أفاد تعلقه إلخ) إطلاق الثبوت على نسبة الفعل، أو الوصف للفاعل، والتعلق على نسبة أحدهما للمفعول اصطلاح شائع- كما فى ابن يعقوب.

(قوله: إن كانت كل فى المعنى مفعولا إلخ) أى: سواء كانت مفعولا فى اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا للمفعول، وقوله أو الوصف نحو: ما أنا آخذ كل الدراهم (قوله: وذلك) أى: ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما ببعض بدليل الخطاب أى: مفهوم



والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾، ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ (والا) أى: وإن لم تكن داخلة في حيز النفى بأن قدمت على النفى لفظاً،.....

المخالفة مثلاً: ما جاء القوم كلهم منطوقه نفى الجيء عن الكل فيفهم منه ثبوت مجيء البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله: والحق أن هذا الحكم) أعني: توجه النفى للشمول وثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع كل في حيز النفى (قوله: لا كلى) أى: لأنه قد يتوجه النفى عند وقوع كل في حيزه إلى الفعل ويكون القصد نفية عن كل فرد بدليل إلخ، وقد يقال إن كلام الشيخ عبد القاهر مبني على أصل الوضع، وإفادة هذه الآيات لشمول النفى ليس من أصل الوضع، وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية وهي تحريم الاعتيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعة الخلف المهيمن، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية؛ لأن محل العمل بمفهوم المخالفة ما لم يعارضه معارض، حتى إنه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم، على أنه قد يقال: إن هذه الآيات لا دلالة فيها على أن وقوع كل في حيز النفى قد يفيد نفى الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر فيها دعول كل بعد النفى لا قبله فيكون قيداً في النفس لا في المنفى فيكون من شمول النفى؛ لأن القيد إذا لوحظ بعد المنفى كان قيداً فيه لا في المنفى فيكون النفى نفياً مقيداً لا نفى قيد - فتأمل. اهـ سم.

(قوله: كل مختال) أى: متكبر معجب، وقوله: فخور أى: كثير الفخر على الناس بغير حق (قوله: كل كفار) أى: جاحد بتحريم الزنا، وقوله: أثيم أى: كثير الإثم. كذا في الفري.

(قوله: كل حلّاف) أى: كثير الخلف في الحق والباطل، وقوله: مهين أى: قليل الرأي والتمييز، أو حقير عند الناس لأجل كذبه - كذا في الفري.

وأورد الشارح هذه الآية وإن لم تكن من قبيل النفى الذي الكلام فيه إشارة إلى أن النهي كالنفى في الحكم السابق (قوله: بأن قدمت على النفى إلخ) فيه إشارة إلى أن النفى المستفاد من لفظه، وإلا متوجه إلى القيد أعني: الدخول في حيز النفى فيفيد

ولم تقع معمولة للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين) اسم رجل من الصحابة (أقصرت الصلاة) بالرفع فاعل أقصرت (أم نسيت يا رسول الله - .....)

وجود النفى في الكلام مع تقدم كل عليه، ولا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفى قد يكون بانتفاء النفى من الكلام أصلاً، فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفى على إطلاقه (قوله: ولم تقع معمولة إلخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فإنها مقدمة على النفى، لكنها معمولة للفعل المنفى، ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظاً لاستغنى عن قوله: ولم تقع إلخ - تأمل.

(قوله: اسم رجل إلخ) المراد بالاسم اللقب أى: أنه لقب لرجل من الصحابة اسمه الخرباق، أو العرباض بن عمرو وهو بكسر الخاء في الأول، والعين في الثاني، وإنما لقب بذي اليدين لطول كان في يديه، وقيل لأنه كان أضبط أى: يعمل بكلتا يديه على السواء (قوله: أقصرت الصلاة) أى: الظهر أو العصر كما في رواية مسلم والبخاري، والقول بأنها إحدى العشاءين: وهم نشأ من لفظ الحديث، حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشاء، والمراد إحدى صلاتي وقت العشاء وهو من الزوال للغروب، ولفظ الحديث من رواية أبي هريرة: صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إحدى صلاتي العشاء في الحضر وسلم من ركعتين، فقام ذو اليدين وقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله، فقال كل ذلك لم يكن، فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي ﷺ على القوم وفيهم أبو بكر وعمر، فقال: أحق ما يقوله ذو اليدين، فقالا: نعم فقام عليه الصلاة والسلام وأتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو. (قوله: بالرفع) أى: لا بالنصب يجعل أقصرت: كأكرمت فاعله ضمير النبي (قوله: فاعل) أى: لا نائب فاعل يجعل أقصرت مبنيًا للمجهول، وإنما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاة مفعول أقصرت يجعله: كأكرمت لمناسبتة لقوله: أم نسيت، أو نائب فاعل يجعل أقصرت مبنيًا للمفعول، إذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية

كل ذلك لم يكن<sup>(١)</sup> هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام؛ والمعنى: لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين؛ أحدهما: أن جواب أم- إما بتعيين أحد الأمرين أو .....

(قوله: كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعله أنه غير كاذب؛ لأن كلام الناس ليس بصدق ولا كذب -قاله الكرمان-، إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس المراد؛ لأنه يلزم الكذب في حقه -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن بعضه قد كان في نفس الأمر، والكذب عليه لا يجوز، وإن أريد في ظني لم يصح رد ذى اليمين عليه بقوله، بل بعض ذلك قد كان؛ وذلك لأنه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بعض ذلك قد كان في ظنك، فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الأمر، وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذى اليمين ردًا لقوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول؛ لأن المحمول المنفي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذى اليمين الكون في نفس الأمر، وإذا لم يتحد المحمول فلا تناقض فلا يصح الرد، وأجيب بأن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني، فبين ذو اليمين أن الظن لم يطابق نفس الأمر، واعتراض بأن ظن الخطأ نقص ولا يجوز عليه - عليه الصلاة والسلام - وأجيب بأن ظن الخطأ وكذلك النسيان إنما يكونان نقصا في حقه إذا كان بسبب اشتغال القلب بأمور الدنيا، وأما إذا كانا من الله لأجل تبين الأحكام للأمة فلا يكونان نقصا وإلى هذا يشير قوله -عليه الصلاة والسلام- في الحديث: إني لا أنسى، ولكن أنسى لأسن أى: ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا، ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لأشعر. قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى، عليه سحاب الرحمة والرضوان.

(قوله: هذا قول النبي إلخ) هذا إيضاح فإن كونه قوله -عليه الصلاة والسلام- معلوم من قوله كقول النبي إلخ (قوله: لوجهين) علة لكون المعنى لم يقع واحد من القصر

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة، وجاء في "الإصابة" (١٠٨/٢): أن ذا اليمين هو الخرباق السلمي.

بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما، والثاني: ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام: "كل ذلك لم يكن" - قال له ذو اليمين: بعض ذلك قد كان، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما يناقى النفى عن كل فرد، لا النفى عن المجموع (وعليه) أى: على عموم النفى عن كل فرد (قوله) أى: قول أبي النجم:

(قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارُ تَدَّعَى عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ<sup>(١)</sup>)

والنسيان، وما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر، وخير ما فسرت به بالوارد (قوله: ونفيهما جميعا) أى: وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم - تعيين لأحد الأمرين، فلزم أن مراده نفى كل منهما (قوله: تخطئة للمستفهم) أى: في اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله: لا ينفي الجمع بينهما لأنه) أى: المستفهم عارف أى معتقد ثبوت أحدهما، وإذا كان كذلك فلا يصح أن يجاب به؛ لأنه لم يفده فائدة، والحاصل أنه إذا قيل أزيد قام أم عمرو، فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو بنفى كل منهما بأن يقال لم يقم واحد منهما، ولا يجاب بنفى الجمع بأن يقال لم يقوما معا، بل القائم أحدهما؛ لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا؛ لأنه عالم أن أحدهما قائم ولا يعلم عينه، فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبي لم يقعا جميعا أى: بل الواقع أحدهما؛ لأنه لا يصلح جوابا (قوله: إن الثبوت للبعض) أى: الذي هو موجبة جزئية، وقوله إنما يناقى أى يناقض النفى عن كل فرد أى: الذي هو السالبة الكلية.

(قوله: لا النفى عن المجموع) أى: عن الهيئة الاجتماعية الذي هو سلب جزئي

وحينئذ (فذو اليمين) إنما قال للنبي، بل بعض ذلك قد كان لعلمه أن النبي - صلى

(١) البيت لأبي النجم في المصباح/١٤٤، أسرار البلاغة/٢٦٠/٢، المفتاح/٣٩٣، الإشارات والتنبهات/٢٥، دلائل الإعجاز/٢٧٨، خزائن الأدب/٣٥٩/١، نهاية الإيجاز ص ١٨٢، شرح المرشدي على عقود الجمان/٥٣/١، الأغاني/٣٦/٢٣. ويقول عبد القاهر في تعليقه على البيت: إنه أراد ألها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا، ولا بعضا ولا كلا، والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضى أن يكون قد أتى المذنب بالذنب الذي ادعته بعضه، وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في "كل" والفعل منفى لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان، وبعضا لم يكن [دلائل الإعجاز/٢٧٨ تحقيق: محمود شاكر].

برفع كله على معنى: لم أصنع شيئاً مما تدعيه على من الذنوب؛ وإفادة  
هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المقتصر إليه؛ أى:  
لم أصنعه.

الله عليه وسلم - مراده نفى كل واحد من الأمرين فلو كان ليس مراد النفي نفى كل  
فرد لم يصح أن يكون قول ذى اليمين، بل بعض ذلك قد كان ردّاً له، وما يقال إنه  
يمكن أن مراد النفي عن المجموع، ونفى المجموع صادق بنفى كل واحد وبنفى  
أحد الأمرين مع ثبوت الآخر وأن ذا اليمين قد أخطأ في فهمه مراد النفي - صلى الله  
عليه وسلم - ففهم أنه أراد نفى كل فرد، فلذا قال: بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه  
- عليه السلام - أراد نفى كل فرد فهو بعيد غاية البعد.

(قوله: برفع كله) أى: على أنه مبتدأ خبره جملة لم أصنع، والرباط محذوف لا  
يقال: إن في الرفع هيئة العامل للعمل، ثم قطعه، وقد صرح في المغنى وغيره. بمنع زيد  
ضربت؛ لذلك لأن نقول المسألة ذات خلاف فقد نقل الشارح في مطوله عن سيبويه  
أن قول الشاعر: (ثلاث كلهن قتلن عمداً)<sup>(١)</sup> برفع كلهن يدل على جواز التركيب  
المذكور - أفاده الفنى.

(قوله: من الذنوب) أشار بذلك إلى أن ذنبا نكرة عامة بقرينة المقام وإن كانت  
واقعة في سياق الإثبات، أو أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير، فهو هنا بمعنى  
ذنوب بقرينة المقام.

(قوله: وإفادة هذا المعنى إلخ) علة لقوله عدل مقدمة عليه، وقد يرد بأن عدوله  
إلى الرفع لا يتعين أن يكون لإفادة عموم السلب، بل يجوز أن يكون عدوله إلى الرفع  
لعدم صحة نصب لفظ كل، إذ لو نصبها لكانت مفعولاً وهو ممنوع؛ لأن لفظة كل إذا  
ضربت أضيفت إلى المضمر لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيداً أو مبتدأ ولا تقع فاعلاً  
ولا مفعولاً ولا مجرورة فلا يقال: جاءنى كلكم، ولا ضربت كلكم، ولا مررت بكلكم،

(١) بلا لسة في تخليص الشواهد ص ٢٨١ وتذكرة النحاة ص ٦٤١، وخزانة الأدب ٣٦٦/١ وهو صدر  
بيت محزه: فأخرى الله رابعة تعود.

(وأما تأخيرها) أى: تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند).

## [تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر]

[وضع المضمرة موضع المظهر]:

وسيجيء بيانه (هنا) .....

وقد يجاب بأن ما ذكر من أنما إذا كانت مضافة للمضمرة لا تقع مفعولا محمول على الأكثر الغالب، وليس بكلى، ففى المعنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله:

فَيَصْنَدُ عَنْهَا كُلُّهَا وَهِيَ نَاهِلٌ

وإذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز أن يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن النصب إلى الرفع إنما هو لإفادة المعنى المذكور الذى هو عموم السلب؛ لأن النصب لا يفيد، وإنما يفيد سلب العموم.

[تأخير المسند إليه]:

(قوله: وأما تأخيرها) أى: عن المسند؛ لأن الكلام فيهما (قوله: فلاقتضاء المقام تقديم المسند) أى: فلأجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكتة من النكات المقتضية لتقدمه: ككونه عاملا، أو له الصدارة، واللام: لام التعليل، ويصح أن تكون بمعنى عند، ومحصله أن النكات المقتضية لتقديم المسند الآتية فى أحوال المسند هى النكات المقتضية لتأخير المسند إليه بذاتها لا شىء غيرها، إن قلت: قد تقدم ما يؤخذ منه نكتة التأخير، وهو إفادة سلب العموم قلت: إن ما تقدم غير واف، فلذا أحال هنا على ما أتى فإن قلت هلا أتى بالنكات هنا، وأحال فيما أتى على ما هنا، ويكون إحالة على معلوم بخلاف ما سلكه فإنه إحالة على غير معلوم، فالجواب ما أفاده العلامة بس نقلنا عن الأطول أن المصنف إنما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله، وإنما هو من ضرورياتها ولوازمها ومقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند، وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال، والتقديم للمسند لازما له.

أى: الذى ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة  
(كله مقتضى الظاهر) من الحال.

### [إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]:

(قوله: الذى ذكر إلخ) فيه إشارة إلى أن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالذكور، ولقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الإشارة موضع المضمّر، والمفرد موضع الجمع تنبيهاً على أن جعل الأحوال المتقدمة بحسن البيان، ولطف المزج واحداً ونهاية الإيضاح كالحسوس وعدل عن صيغة البعد وهى ذاك إلى صيغة القرب إيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب، ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاماً مبتدأ به (قوله: فى المقامات) متعلق بذكر وفى بمعنى مع أو أمّا للطرفية المجازية، إذ المراد بالمقامات الأحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف، ومقابلته المقامات بالذكر والحذف والإضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع، فتقتضى القسمة على الآحاد، فلكل واحد مما ذكر مقام (قوله: كله مقتضى الظاهر من الحال) نبه بإيراد كله تأكيداً أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد.

واعلم أن المحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية ما، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتاً فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً فى الواقع فقط، فعلم من هذا أن ظاهر الحال أحص من الحال، وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أحص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال، ولا ينعكس إلا جزئياً، واعترض على المصنف فى تأكيده هنا بكل المقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضى لظاهر الحال مع أن من جملة ما تقدم ما ليس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكتنزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه، وأجيب بأن هذا الذى تقدم إنما هو فى الإسنادى الخبرى والكلام فى المسند إليه ولم يتقدم تخريجه على

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أى: على خلاف مقتضى الظاهر  
لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمرة موضع المظهر، كقولهم: نعم رجلا) زيد  
(مكان: نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضممار  
لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعلق

---

خلاف مقتضى الظاهر فلا تسامح في التأكيد - كذا قيل، وفيه أنه تقدم فيه توجيه  
الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله: وقد يخرج الكلام) أى: وقد  
يورد الكلام ملتبسا بمخالفة مقتضى ظاهر الحال، وأتى بكلمة قد مع المضارع إشارة  
لقلّة ذلك بالنسبة لمقابلته (قوله: لاقتضاء الحال إياه) أى: لاقتضاء باطن الحال إياه  
لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر (قوله: كقولهم) أى: العرب ابتداء من غير  
جرى ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا (قوله: نعم رجلا مكان نعم الرجل) أى: ونعم  
رجلين مكان نعم الرجلان، ونعم رجالا مكان نعم الرجال (قوله: وعدم قرينة تدل  
عليه) أى: بخصوصه، وفيه إشارة إلى أن الموجب للإضممار أحد أمرين إما تقدم المرجع،  
أو قرينة تدل عليه، فإذا فقدنا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير،  
فمقام نعم الرجل مقام إظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الإضممار، فإذا قلت:  
نعم رجلا زيد بإضممار المسند إليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر  
لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر وهو حصول الإهمام، ثم التفسير المناسب  
لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين أى: من غير تعيين خصلة.

(قوله: عائد إلى متعلق معهود في الذهن) أى: إلى شيء معقول في الذهن مبهم  
باعتبار الوجود فهو بمعنى شيء صادق بأن يكون رجلا أو أكثر أو امرأة أو أكثر، فإذا  
أتى برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعلق دون شخصه فمازال  
الإهمام حاصلًا في الجملة، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه، وإنما اعتبر في  
ذلك المتعلق كونه مبهما لأجل أن يحصل الإهمام، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب  
أعني باب نعم، وقوله عائد إلى متعلق إلخ في كلام غير واحد من النحاة: كالدماميني أنه  
عائد على التمييز، وعليه فيكون التمييز مفسرا له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون



معهود في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل، وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (في أحد القولين) .....

تفسيراً له بواسطة تفسيره لمرجهه (قوله: معهود في الذهن) أى: لا في الخارج وهذا أحد قولين في الضمير، والقول الثاني أنه للجنس، والقولان مبنيان على القولين في أل من قولنا: نعم الرجل الواقع فاعلاً لنعم الحال محل الضمير فقليل: إنما للعهد، وقيل: إنما للجنس، واعترض القول بأن الضمير للجنس بثلاثة أشياء الأول: أن الجنس لا إهام فيه فلا يناسب تمييزه، الثاني: أن الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه يقال: نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون، الثالث: أنه يخصص بمعين كزيد مثلاً وهو غير الجنس، وأجيب بأن من جعلها للجنس أراد الجنس الادعائي لا حقيقة، وحينئذ فالإهام موجود كما في المعهود الذهني وصح تفسيره بمعين، وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس الثنية وجنس الجمع فلا إشكال؛ لأنه ثنى أولاً أو جمع، ثم عرف بلام الجنس (قوله: والتزم تفسيره بنكرة) أى: لا بمعرفة، وما في صحيح مسلم من حديث جابر من أن<sup>(١)</sup> إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه، وساق الحديث إلى أن قال: ثم يحمى أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم أنت، فيخرج ذلك الحديث على أن يكون فاعل نعم ضميراً مستتراً فيها مميزاً بنكرة محذوفة يدل عليها السياق أى: نعم فاتنا أو نعم شيطاناً، وأنت هو المخصوص بالمدح (قوله: ليعلم جنس المتعقل) أى: فقط دون شخصه فيحصل الإهام فإذا أتى بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه؛ وذلك لأن النكرة إنما تفيد بيان الجنس، ولا تفيد التعيين الشخصي بخلاف المعرفة، فإن بما يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الإهام، ثم التعيين - كذا قيل وتأمله.

(قوله: وإنما يكون هذا) أى: نعم رجلاً (قوله: في أحد القولين)

أى: المشهورين فلا ينافي أن هناك قولاً آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف

(١) رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله كتاب التوبة - باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس برقم ٢٨١٣.

أى: قول من يجعل المخصوص خبره مبتدأ محذوف، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره - فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا، ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقل: نعماء، ونعموا: من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم: هو أو هي زيد عالم .....

(قوله: أى قول إلخ) تفسير لأحد القولين لا للقولين (قوله: أى قول من يجعل إلخ) أى: وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف، والتقدير زيد المدحوف ففى المخصوص أقوال ثلاثة فى إعرابه (قوله: خبر مبتدأ محذوف) أى: لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو، فأجيب بقوله: هو زيد.

(قوله: فيحتمل عنده أن يكون إلخ) أى: وعليه فلا يكون نعم رجلا زيد من هذا الباب أعنى: باب وضع المضر موضع المظهر أى: ويحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى المتعقل الذهني، لا على زيد المبتدأ، وعليه فيكون من هذا الباب - كذا قيل، وفيه نظرة: إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضر المبهم العائد على غير معين مكان المضر العائد على معين، لا من باب وضع المضر موضع المظهر - كذا قال يس.

وفى الأطول ما يوافقه، فإن قلت: على هذا الاحتمال أين الرابط الذى يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت: الرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدأ كما فى صورة الفاعل المظهر، فكأنه قيل زيد نعم هو أى: مطلق شىء الذى زيد من جملته فزيد ذكر مرتين أولاً بخصوصه وثانيا من حيث دخوله فى جملة مرجع الضمير (قوله: ويكون التزام إلخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا على المخصوص، فيلزم ثنية الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك (قوله: حيث لم يقل نعماء) أى: فى قولك نعم رجلين الزيدان، (وقوله: نعموا) أى فى قولك: نعموا رجالا الزيدون (قوله: لكونه من الأفعال الجامدة) المشابهة للأسماء الجامدة فهى ضعيفة، وإذا كانت كذلك فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها، ويرد على هذا التعليل: أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بما لمرجعه - فتأمل.

مكان الشأن أو القصة) فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم. واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يوث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله: هي زيد عالم .....

(قوله: مكان الشأن أو القصة) لف ونشر مرتب يعنى كقولهم: هو مكان الشأن وهي مكان القصة فهو راجع إلى الشأن المعقول وهي راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد؛ لأن القصة والشأن وهو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان إلخ يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فإن قلت: كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع أنه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط، لأن فائدة الرابط أن يربط الخبر بالمبتدأ، لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة فمالم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ، والجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدأ فهي في حكم المفرد، فلا تحتاج لرابط فالمعنى الشأن أى: الحديث هذا اللفظ، وكذا لا يحتاج للرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قولى: زيد منطلق (قوله: لعدم التقدم) أى: لعدم التقدم للمسند إليه يقتضى إيراد اسمها ظاهرا، وإيراده ضمير مخالف لمقتضى الظاهر، إلا أن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الإهام، ثم التفسير (قوله: واعلم إلخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف، وقولهم هو أو هي زيد عالم المقتضى استعمال هي زيد عالم (قوله: على أن إلخ) متعلق بمحذوف أى: جار على أن ضمير الشأن إنما يوث إلخ، وفيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى وإنما اصطلاحوا على أن الجملة المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيها بالفضلة، فإن الضمير يوث، ويقال له ضمير القصة وإلا ذكر، ويقال له ضمير الشأن (قوله: إذا كان في الكلام) أى: في الجملة المفسرة للضمير (قوله: غير فضلة) أى: ولا شبيها بالفضلة، وذلك كقولك: هي هند مليحة، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(١)</sup>، وإنما أنث الضمير لقصد المطابقة اللفظية، لا لأن مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصة المعقولة فمفسره الجملة بتمامها، واحترز بالفضلة والشبيهة بها من نحو: إنما بنيت غرفة، وإنما كان القرآن معجزة؛ لأن معجزة شبيهة بالفضلة

بمجرد قياس ثم علل وضع المضمير موضع المظهر في البابين بقوله: (ليتمكن ما يعقبه)  
 أى: يعقب المضمير؛ أى: يجيء على عقبه (في ذهن السامع لأنه) أى: السامع  
 (إذا لم يفهم منه) أى: من المضمير (معنى انتظره) أى: انتظر السامع ما يعقب  
 المضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لأن الحصول بعد الطلب

---

لنصبه فلا يؤنث المضمير فيهما، بل يقال إنه في المثالين وإنما اشترط كون المؤنث غير  
 فضلة ولا شبيها بها؛ لأن المضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقتها للفضلات: (قوله:  
 بمجرد قياس) أى: قياس على قولهم هي هند مليحة بجامع عود المضمير في كل إلى  
 القصة بمجرد عن الاستعمال والسماع، وحينئذ فلا يصح قول المصنف وقولهم إلخ:  
 المقتضى أن ذلك مسموع (قوله: في البابين) أى: باب نعم وباب ضمير الشأن (قوله:  
 ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع) إن قلت هذا التمكن الحاصل في ضمير الشأن يحصل  
 بقولك الشأن زيد عالم من غير التزام بخلاف الظاهر فلا يختص الإضمار بالتشويق  
 قلت: هذا ممنوع إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو إجمالاً  
 بخلاف المضمير الغائب، فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعاً في ذهن المتكلم وأما إن ذلك  
 المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك المضمير بحسب الوضع فلم يشتد الإبهام في الاسم  
 المظهر مثل المضمير، وحينئذ فلم يتحقق فيه التشويق، ثم إن ما عللوا به التمكن من  
 الانتظار والتشويق إنما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر المضمير ومفسره مثلاً ولا  
 قائل بأن مفسر الإضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر المضمير، وبه  
 يعلم أن هذه ملح وظرف تجب مراعاتها، ولو لم تحصل بالفعل، ويؤخذ من هذا أن ما  
 يراعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله: أى يجيء على عقبه) إنما عبر بعلى، ولم  
 يقل أى يجيء عقبه لإشعار على بشدة اللصوق؛ لأنها تشعر بالاستعلاء والتمكن،  
 وبيان ذلك أن عقب حال جرّها بعلى ليست ظرفاً، بل اسم بمعنى الآخر والطرف  
 فالمعنى على آخره وطرفه فيفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما، وأنه لا فاصل بينهما،  
 بخلاف لو تركها، فإنه وإن أشعر باللصوق لكن لا يشعر بشدته (قوله: فضل تمكن)  
 أى: تمكنا فاضلاً أى: زائداً (قوله: لأن الحصول) أى: لأن ذا الحصول أو الحاصل

أعز من المنساق بلا تعب، ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب: نعم؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمير موضع المظهر؛ أى: يوضع المظهر موضع المضمير (فإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضمير (اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه) أى: تمييز المسند إليه (لاختصاصه بحكم بديع، كقوله<sup>(١)</sup>):

(قوله: أعز من المنساق بلا تعب) وجه الأعزية أن فيه أمرين لذة العلم، ولذة دفع ألم التشوق، بخلاف المنساق بلا تعب، فإن فيه الأول فقط، ولا شك أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونها (قوله: أن هذا) أى: التعليل (وقوله: في باب نعم) أى: وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو: كان زيد قائم.

(قوله: ما لم يسمع المفسر) أى: أن السامع مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا لأنه قبل سماعه للمفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشيء لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله: فلا يتحقق فيه التشوق إلخ) أى: وحينئذ فتعليل وضع المضمير موضع المظهر في باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نعم كذا في عبد الحكيم (قوله: فلكمال العناية) أى: فلأجل إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله: لاختصاصه) أى وإثما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أى لاختصاص مدلوله أى لكون مدلوله مختصا في العبارة بحكم أى بأمر محكوم به عليه بديع أى عجيب (قوله: كقوله) أى:

(١) البيهقي لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرأولدى، وكان يرمى بالزندقة، وكان على مذهب المعتزلة، الحد وتزندق، وتوفى سنة ٢٥٠هـ. أوردهما بدر الدين بن مالك في المصباح: ٢٩، ومما في المنهاج: ٢٩٤، وشرح عقود الجمان ١٠٤/١، ومعاهد التنصيص ١٤٧/١، والإيضاح ٧٦، وقد أورد الإمام الطبرى في البيان ١٥٨/١ في جوابه يبين لطيفين هما:

كَمْ مِنْ أَدِيبٍ فَهِمَ قَلْبُهُ      مستكمل العقل مُقِلَّ عَدِيمِ  
وَمِنْ جَهْلٍ مَكْتَرٍ مَالُهُ      "ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ"

والشطر الثانى مقتبس من سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

قول أحمد بن يحيى بن إسحق الراوندى بفتح الراو نسبة إلى راوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان قرية من أصبهان والأكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل إنه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وأن ما نقل عنه من تعليم اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفترى وقبل البيت المذكور:

سبحان من وضع الأشياء موضعها      وفرق العز والإذلال تفريقا

ومن قبيل كلام ابن الراوندى قول بعضهم:

أعطيتي ورقا لم تعطني ورقا      قل لي بلا ورق ما تنفع الحكيم  
فخذ من العلم شطرا واعطني ورقا      ولا تكلني إلى من جوده غديم

ولما قال هذا القائل ما ذكر سمع هاتفا يقول له

لو كنت ذا حكم لم تعرض حكما      عدلا خيرا له في خلقه قسم  
هلا نظرت بعين الفكر معتبرا      في معدم ما له مال ولا حكم

وقد رد العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندى بقوله:

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر      وجاهل جاهل قد كان ذا يسر  
تخير الناس في هذا قللت لهم      هذا الذي أوجب الإيمان بالقدر

ولبعضهم في هذا المعنى

كم من قوى قوى في قلبه      مهذب الرأي عنه الرزق منحرف  
كم من ضعيف ضعيف في قلبه      كأنه من خليج البحر يترف  
هذا دليل على أن الإله له      في الخلق سر خفي ليس ينكشف

ولبعضهم

كم عالم يسكن بيتا بالكرا      وجاهل له قصور وقرى

- وعائل الثانية وصف للأولى، والنحرير: الفطن الحاذق المهرب، والزنديق: الكافر والشاهد في اسم الإشارة؛ لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فالمقام للضمير؛ لأن هذا الحكم غير محسوس، واسم الإشارة موضوع للمحسوس. [راجع حاشية الإيضاح ص ٧٦ تحقيق د/عبد الحميد هندوي].

كم عاقلٍ عاقلٍ) هو وصف عاقل الأول بمعنى: كامل العقل متناه فيه (أُعِيَتْ) أى: أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى: طرق معاشه (وجاهلٍ جاهلٍ ثَلَقَاُ مرزوقا هذا الذى ترك الأوهام حائرة

---

لما قرأت قوله سبحانه نحن قَسَمْنَا بَيْنَهُم زَالَ المرأ

(قوله: كم عاقل إلخ) كم عبرية مبتدأ وعاقل المضاف إليها ميمز لها وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل لأن تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولور فى الجوامد كمررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية والخبر جملة أعيت. (قوله: هو وصف) أى وليس تأكيداً لفظياً كما يسبق إلى الوهم إذ لا محل للتأكيد هنا لأنه إنما يكون لدفع توهم سهو أو تجوز ولا يتأتى شيء من ذلك هنا ثم إن مغايرته للموصوف بحمل الإهام المستفاد من التنكير على الكمال وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله: أى أعيته) أشار بذلك إلى أنه يستعمل متعدياً (وقوله: وأعجزته) تفسير أى أنه لم ينل منها إلا قليلاً وقوله أو أعيت عليه أشار بذلك إلى أنه يستعمل أيضاً لازماً فهو هنا محتمل لأن يكون متعدياً أو لازماً (قوله: وصعبت) تفسير لما قبله (قوله: وجاهل جاهل) أى: وجاهل كامل الجهل وفى إيقاعه جاهل جاهل مقابلاً لعاقل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقة المهنون والمقابل للجاهل العالم إشارة إلى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغى له أن يتحلّى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول فى الأولى كم عالم عالم أو يقول فى الثانى ومجنون مجنون (قوله: هذا) أى: الحكم السابق وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً (قوله: ترك) أى صير لأن ترك إذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما فى التسهيل (قوله: الأوهام) أى: العقول أى أهل العقول فسمى المثل باسم الحال فيه وحذف المضاف وإنما لم يعبر بالعقول للإشارة إلى أن الخيرة فى ذلك إنما تقع للعقلاء من طريق الوهم أى بسبب غلبة القضايا الوهمية على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل. ١ هـ يس.

وصير العالم النحرير) أى: المتقن، من: نحر الأمور علما: أتقنها (زنديقا)  
كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم، فقله: هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس  
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم  
الإشارة .....

(قوله: حائرة) أى: متحيرة في ثبوت الصانع ونفيه؛ لأن مقتضى المناسبة العقلية  
أن الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس إن قلت إذا كان هذا الأمر  
يصير الأوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره زنديقا أى جازما  
بنفى الصانع قلت الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه  
اللازم لذلك التحير غالبا (قوله: وصير العالم إلخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقصد  
أحطاً في الأول وأصاب في الثانى أما في الأول فلأن مقتضى كونه عالما لا يعترض عليه  
تعالى فإنه العليم بما يخفى على العباد المتصرف في ملكه بما يريد ولأنه لو كان عالما  
نحريرا ما اعترض على الله بذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل  
لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما في الثانى فلأنه زنديق ملحد. ١ هـ.

وفيه أن هذا يبعده قوله سبحانه من وضع الأشياء موضعها إلخ فإنه يقتضى أنه  
غير زنديق فلعلة أراد غيره (قوله: من نحر الأمور علما) تمييز محول عن المفعول والأصل  
نحر علم الأمور أى أتقنه ففعل به كما فعل بقوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(١)</sup> ثم  
إن النحر في الأصل هو الذكاة على وجه مخصوص فتفسيره بالإتقان مجاز علاقته المشاهدة  
في إزالة ما به الضرر فإن الذهب يزيل الدماء والرطوبات التى في الحيوان والإتقان يزيل  
الشكوك والشبهات (قوله: نافيا للصانع) قالوا لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك  
وكان على الشارح أن يزيد ومنكرا للآخرة لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن  
بالآخرة والربوبية ولعل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك إنكار الآخرة لأنه يلزم من  
نفى الصانع إنكار الآخرة (قوله: إشارة إلى حكم سابق) أى: إلى أمر محكوم عليه سابق  
(قوله: فكان القياس فيه الإضمار) أى: بأن يقال هما مثلا وإنما كان القياس الإضمار



لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب؛ وهو جعل الأوهام حائرة والعالم التحرير زنديقا، فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) .....

لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والإشارة حقيقة في المحسوس (قوله: لكمال العناية إلخ) أى: لإفادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله: إن هذا الشيء) أى: الذى هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله: وهو جعل إلخ) الضمير للحكم العجيب وفيه إشارة إلى أن المراد بترك الأوهام حائرة جعلها كذلك (قوله: فالحكم البديع هو الذى أثبت) أى: وهو جعل الأوهام حائرة وأشار بذلك لرد قول بعضهم إن الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع على هذا القول كونه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغى و هذا تعسف لأنه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة والحكم البديع المختص به فالمسند إليه هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به أى الثابت له جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا (قوله: عطف على كمال العناية) أى: لا على قوله لاختصاصه لإفادته أن التهكم بمن لا بصر له يقتضى كمال العناية بتمييز المسند إليه كما أن اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك مع أن التهكم بمن لا بصر له إنما يقتضى إيراد المسند إليه اسم إشارة سواء قصد كمال العناية بالتمييز أو لا. قال عبد الحكيم: وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع فإنه قال إذا كملت العناية بتمييزه إما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن وإما لأنه قصد التهكم بالسامع (قوله: كما إذا كان السامع إلخ) كما لو قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر أن يقال له هو زيد لتقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصير فنزلته منزلة البصير فحكمنا به.

أو لا يكون ثم مشار إليه أصلاً (أو النداء على كمال بلاذته) أى: بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانتته) بأن غير المحسوس عنده بميزة المحسوس .....

(قوله: أو لا يكون إلخ) هذا مقابل لمحذوف والأصل سواء كان ثم مشار إليه محسوس أو لم يكن مشار إليه أصلاً أى محسوس فالنفي المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقاً كما إذا قال لك الأعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك مشيراً للخلاء مثلاً استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع في السؤال كذا قرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوى أن قوله أو لا يكون مقابل لقوله فاقد البصر أى أو لم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثم مشار إليه أصلاً يعنى محسوس كما إذا قال لك البصير من ضربني فقلت هذا ضربك مشيراً لأمر عدى كالحلاء وإنما كان التعبير باسم الإشارة مفيداً للتهكم والاستهزاء لأن الإشارة إلى الأمر العدى بما يشار به إلى المحسوس مما يسدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حساً لا يمنع من كون المقام مقام إضمار لتقدم المرجع في السؤال وبهذا اندفع ما يقال إذا لم يكن ثم مشار إليه أصلاً لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمير (قوله: أصلاً) تمييز محول عن اسم كان أى: أو لا يكون أصل المشار إليه ثمة (قوله: أو النداء) عطف على التهكم أى يوضع اسم الإشارة موضع المضمير لأجل النداء أى الإعلام والتنبيه على بلادة السامع وذلك لأن في اسم الإشارة الذى أصله أن يكون محسوس إيماء إلى أن السامع لا يدرك إلا المحسوس فإذا قال قائل: مَنْ عالم البلد، مثلاً؟ فقليل له: ذلك زيد، كان ذلك القول مكان هو زيد لأن أهل للضمير لتقدم المرجع فالإتيان باسم الإشارة بخلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف إيماء إلى كمال بلادة ذلك السائل (قوله: أو على كمال فطانتته) أى: السامع وحاصله أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذى أصله المحسوس في المعنى الغامض الخفى إيماء إلى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مدحا له وتعرضاً بغيره

(أو ادعاء كمال ظهوره) أى: ظهور المسند إليه (وعليه) أى: على موضع اسم الإشارة موضع المضر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى: باب المسند إليه (: تَعَالَتْ<sup>(١)</sup>) أى: أظهرت العلة والمرض (كَيْ أَشْجَى) أى: أحزن؛ من: شَجَى بالكسر؛ أى: صار حزينا، لا من شَجَا العظم؛ بمعنى: نشب في حلقه (وما بك علة.....)

فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتببيه على كمال فطانة ذلك السامع وأن المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله: أو ادعاء كمال ظهوره) أى: يوضع اسم الإشارة مكان المضر في باب المسند إليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولو لم يكن ظاهرا في نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدل وتقرير مسألة أنكرها الخصم هذه ظاهرة أو مسلمة فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهرة لكنه عدل إلى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور.

(قوله: وعليه) خير مقدم وتعاللت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعاللت (قوله: تعاللت إلخ) هو من كلام عبد الله بن دمنة من قصيدة مطلعها:  
لَفِي قَبْلِ وَشَكِّ الْبَيْنِ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ      وَلَا تَحْرِمِينِي نَظْرَةً مِنْ جَمَالِكِ  
وبعد هذا البيت المذكور تعاللت إلخ وبعده:

فَإِنْ سَاءَ فِي ذِكْرَاكِ لِي بِمَسَاءَةٍ      فَقَدْ سَرُّنِي أَلَى خَطَرْتُ بِبَالِكِ  
ووشك البين قرب التفريق والخطاب للمحبة (قوله: أى أظهرت العلة) أى: لأن التفاعل يستعمل في إظهار ما لم يكن كتعارج أى أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله: أى أحزن) لما طبعت عليه من التوجع لتوهم علتك وإن كان التوهم فاسدا (قوله: لا من شجا العظم) هو بالفتح وإنما لم يكن أشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبة (قوله: نشب في حلقه) بكسر الشين أى وقف العظم في حلقه (قوله وما بك علة)

(١) البيت لابن الدمنة في: ديوانه ص ١٦، والمفتاح ص ١٧٩، والإيضاح ص ١٦٦، ولهاية الإيجاز ص ١١٠.

تريدین قتلې قد ظفرت بِذلكِ) أى: بقتلى. كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس فعُدل إلى ذلك إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

(وإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضر (غيره) أى: غير اسم

الإشارة (لزيادة التمكين) .....

حال من التاء فى تعالتت مؤكدة لأن المراد وما بك علة فى الواقع ولا شك أنه يفهم من التعاليل عدم العلة فى الواقع (قوله: تریدین قتلې) أى: بإظهار العلة وهى حال من التاء فى تعالتت أيضا أو بدل اشتغال من تعالتت أو استئناف وكان الظاهر أن يقول أردت إلا أنه عبر بالمضارع إرادة لحكاية الحال الماضية (قوله: قد ظفرت بذلك) مستأنفا استئنافا بيانيا جوابا عما يقال قد ظفرت بذلك المراد وهو قتلك أولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وإنما صح ترتيب قتله على إظهار العلة مع حزم المقتول بانتفائها لأنه يدعى موته بشوهم العلة ولو كان التوهم فاسدا بل يتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله: كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه) أى: القتل ليس بمحسوس أى وأصل الإشارة أن تكون محسوس وقوله لأنه ليس بمحسوس أى: ولكونه متقدما والحاصل أن المحل للضمير لتقدم المرجع ولكون القتل غير محسوس (قوله: فعُدل إلى ذلك) بكسر الكاف أى إلى لفظ ذلك (قوله: إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولى أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لأجل أن يطابق قول المصنف أو ادعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجة لذلك لأن كمال ظهور المعانى كالقتل أن يكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها غاية الأمر أن هذا الكمال الذى هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس فى قوله أو ادعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله: إشارة إلى أن قتله إلخ) أى: ويحتمل أن يكون إنما عدل إلى لفظ ذلك إشارة إلى بعد القتل لأنه لكمال شجاعته يبعد عن قتله كل أحد وهى قد ظفرت به بمجرد التعلل (قوله: أى غير اسم الإشارة) أى: بأن كان علما أو معرفا بال أو بالإضافة (قوله: فلزيادة التمكين) أى: فوضع ذلك المظهر موضع المضر يكون لزيادة التمكين.

أى: جعل المسند إليه متمكنا عند السامع (نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾<sup>(١)</sup>) أى: الذى يصمد إليه ويقصد فى الحوائج، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (ونظيره) أى: نظير قل هو الله أحد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمير لزيادة التمكن (من غيره: ) أى: من غير باب المسند إليه (﴿وَبِالْحَقِّ﴾)...

(قوله: أى جعل المسند إليه متمكنا عند السامع) لم يقل أى: جعل المسند إليه زائدا فى التمكن عند السامع إشارة إلى أن إضافة زيادة للتمكن بيانية أى زيادة هى التمكن أى قوة الحصول فى ذهن السامع وبيان ذلك أن المسند إليه يفيد فهم معناه فى الجملة وكونه مظهرا فى موضع المضمير يفيد زيادة على ذلك وهى التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه إفادة الظاهر التمكن دون المضمير أن المضمير لا يخلو عن إهمام فى الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلم فإذا ألقى للسامع ما لا إهمام فيه تمكن من ذهنه أو لأن الظاهر لما وقع فى غيه موقعه كان كحدوث شىء غير متوقع فآثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن منها زيادة تمكن أو لأن فى الإظهار من الفخامة والتعظيم ما ليس فى الضمير واعلم أن المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه وإفراده بالحكم ولا شك أن ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والإفراد (قوله: الله الصمد) عرف الصمد لإفادة الحصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمديته ونكر أحد لعدم علمهم بأحدثته. اهـ. فترى.

ولم يوت بالعطف بين الجملتين لكمال الازدواج بين الجملتين فإن الثانية كالتمتة للأولى (قوله: ويقصد فى الحوائج) تفسير لما قبله (قوله: لم يقل هو الصمد) أى: مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع (قوله: لزيادة التمكن) أى: لأنه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضر للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر؛ لأن فى الضمير إهماما ما بخلاف المظهر فإنه أدل على التمكن لاسيما إذا كان علما لأنه قاطع للاشتراك من أصله أى: والتمكن يناسب التعظيم والإفراد بالصمديّة اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله: ونظيره) مبتدأ وقوله وبالحق خبر وقوله من غيره حال منه أى حال

أى: بالحكمة المقتضية للإنزال ((الزلزلة)) أى: القرآن ((وَبِالْحَقِّ نَزَلَ))<sup>(١)</sup> حيث لم يقل: وبه نزل.

(أو إدخال الروح) عطف على زيادة التمكين (في ضمير السامع وتربية

المهابة) عنده؛ .....

كون تلك الآية من غيره وهى حال مؤكدة إذ كونه من غيره معلوم من كونها نظيرا (قوله: أى بالحكمة المقتضية إلخ) وهى هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم ومعادهم وسمى هذه الحكمة حقا لأنها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أى: أردنا إنزاله (قوله: حيث لم يقل وبه نزل) أى: مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمّر إذا كان المراد من الحقين معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرف معرفة وأن المعنى وما أردنا إنزال القرآن إلا مقرونا بالحكمة المقتضية لإنزاله وما نزل إلا ملتبسا بالحكمة أى: الهداية لكل خير ولما كان إرادة الإنزال ملتبسا بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق فى النزول لجواز أن يعرض خلل حال النزول أكد بذكر وبالحق نزل وتقدير الجار والمحرور فى الموضوعين لإفادة الحصر أما إذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده أعنى وضع الظاهر موضع المضمّر لعدم تقدم المرجع وذلك كما لو حمل الحق الثانى على الأوامر والنواهي كما قيل والمعنى وأنزلنا القرآن ملتبسا بالحق أى الحكمة المقتضية لإنزاله وبالأوامر والنواهي نزل أو أريد به جبريل عليه السلام كما قيل أيضا قيل إنه لا حاجة لهذا الاشتراط لأنه إذا اختلف معناهما كان القياس الإتيان بالضمير أى ليكون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع المضمّر موضع الظاهر والكلام فيه (قوله: أو إدخال الروح) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قال بدل فى ضمير فى روع لكان أحسن لما فيه من الجناس المحرف (قوله: ضمير السامع) أى: فى قلبه فأطلق الحال وأراد المحل (قوله: وتربية المهابة) أى: زيادتها وإنما عطف بالواو المفيدة للجمع بين الأمرين إشارة إلى قوة ذلك الداعى

(١) الإسراء: ١٠٥.

هذا كالتأكيد لإدخال الروح.

(أو تقوية داعي المأمور مثلهما) أى: مثال التقوية وإدخال الروح مع التربية (قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمر بكذا) .....

والباعث؛ وذلك لأن الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التي تحصل للإنسان من مخاطبة الملوك والمهابة والتعظيم والإجلال القلبي الناشئ من الخوف كالحالة التي تكون في قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما أبلغ في المقصود (قوله: هذا كالتأكيد) أى: لأن خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها إجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد؛ لأنه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفي جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظراً؛ لأن المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لإدخال الخوف إنما اللازم نفس المهابة تأمل. (قوله: أو تقوية داعي المأمور) لما كانت تقوية الداعي قد توجد من غير إدخال الروح عطف بأو وإضافة داعي للمأمور من إضافة اسم الفاعل لمفعوله أى تقوية ما يكون داعياً لمن أمرته بشيء إلى الامتثال والإتيان به وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلاً تقتضي الداعي المذكور والتعبير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعي كذا قرر بعض - وقرر شيخنا العلامة العدوى أن المراد بالداعي نفس الأمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قوية متصفة بالصفات العظيمة أى أن الاسم الظاهر غير اسم الإشارة قد يوضع موضع المضمير لأجل الدلالة على قوة الذات الأمرة للشخص المأمور بشيء (قوله: أمير المؤمنين يأمر بكذا) أى: فإسناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنا موجب لدخول الخوف في قلب السامع لدلالة لفظ الأمير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته وموجب لتقوية داعي المأمور فذات الخليفة تقتضي حالة نفسانية تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلاطة والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعي هذا على أن المراد بالداعي حالة

مكان: أنا آمرك (وعليه) أى: على وضع المظهر موضع المضر لتقوية داعى  
 المأمور (من غيره: أى: من غير باب المسند إليه) (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى  
 اللَّهِ) (١) لم يقل: على؛ لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل لدلالته على  
 ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها.

(أو الاستعفاف) أى: طلب العطف والرحمة (كقوله: إلهى عبدك  
 العاصي أنا كآ) (٢) .....

نفسانية وأما على أن المراد بالداعى نفس الأمر فنقول إن لفظ أمير المؤمنين يدل على  
 قوة ذلك الداعى أى الأمر وأنه ذات عظيمة لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوة  
 بخلاف أنا آمرك فإنه لا يدل على أن تلك الذات الآمرة عظيمة (قوله: مكان أنا آمرك)  
 أى الذى هو مقتضى الظاهر؛ لأن المقام للتكلم (قوله: لتقوية داعى المأمور) أى: دون  
 إدخال الروح وذلك لأن التعبير بالتوكل لا يناسب الروح؛ من المطمأن إليه وأيضا لسو  
 كان المراد أن الآية من قبيل تقوية الداعى وإدخال الروح لقال المصنف وعليهما  
 والحاصل أن أفراد ضمير عليه ورجوعه لأحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب  
 فى التوكل مناسب لتقوية داعى المأمور دون إدخال الروح (قوله: فإذا عزمْتَ) أى: بعد  
 المشاورة وظهور الأمر (قوله: لم يقل على) أى: مع أن المقام يقتضيه؛ لأن المقام مقام  
 تكلم (قوله: لما فى لفظ الله إلخ) حاصله أن الذات العلية تقتضى الداعى أى: تقتضى  
 حالة نفسانية قائمة بالنبي داعية له على امتثاله الأمر بالتوكل والأوصاف المدلول عليها  
 بلفظ الجلالة تقوى ذلك الداعى أو تقول النبي مأمور بالتوكل والداعى له على ذلك هو  
 الذات العلية وقد عبر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوة تلك الذات  
 وعظمتها؛ لأن لفظ الجلالة موضوع للذات الموصوفة بالقدرة وسائر الكمالات بخلاف  
 ضمير المتكلم فإنه لا يدل على قوة الذات المدلول عليها؛ لأنه موضوع لكل متكلم  
 (قوله: العطف) بفتح العين والرحمة عطف تفسير (قوله: أنا كآ) أى: أنى باب توبتك

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) انظر المصباح ص ٣٠، والبيت لإبراهيم بن أدهم، والمفتاح ص ١٩٨، الإيضاح ص ٦٧، والإشارات  
 ص ٥٥، معاهد التنصيص ١/ ١٧٠، شرح عقود الجمان ١/ ٩٢.



مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ، لَمْ يَقُلْ: أَنَا لَمَّا فِي لَفْظِ عَبْدِكَ مِنَ التَّخَضُّعِ وَاسْتِحْقَاقِ  
الرَّحْمَةِ وَتَرْقُبِ الشُّفْعَةِ.

وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله: مقرا) حال من  
فاعل أنا كما أى: حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له في ارتكابها (قوله: وقد دعاكما)  
أى: سألك غفرانها. وبعد هذا البيت:

فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِدَاكَ أَهْلٌ وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمُ سِوَاكَ<sup>(١)</sup>

وهذا البيت الثاني موجود في بعض النسخ، وقوله: فأنت لذاك أى: الغفران المفهوم من  
الفعل وقوله فمن يرحم من استفهامية مبتدأ وجملة يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف  
المقدر إجماعا للوصول بحرى الوقف على حد قراءة الحسن ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(٢)</sup>  
بالسكون في الوصل، أو أنه سكته للوزن لما ذكروا في كتب النحو أنه يقدر رفع  
الحرف الصحيح للضرورة كقوله<sup>(٣)</sup>:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ

وسواكما ظرف نصب على الحال أى كائنا مكانك في الرحمة (قوله: لم يقل أنا) أى: أنا  
العاصي أتيتك على أن العاصي بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الأخفش  
والجمهور يأتون إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بأنه يلزم أنقصية  
البديل عن المبدل منه وهو لا يجوز ورد عليهم يجوز إبدال المعرفة باللام من ضمير  
الغائب بالإجماع مع كون المعرفة باللام أنقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال  
إن مقتضى الظاهر في البيت أنا أتيتك عاصيا وعبرة الشارح هنا توافق كلا من  
المذهبين.

(قوله: واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الخلق وهو  
معنى الاستعطاف المذكور في المتن وإنما زاد الشارح التخصُّع واستحقاق الرحمة؛ لبيان

(١) البيت لإبراهيم بن أدهم، انظر شرح المرشدي ٩٢/١.

(٢) المدثر: ٦.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢، والأصمعيات ص ١٣٠، وحماسة البحتري ص ٣٦.

قال (السكاكي هذا) أعني: نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة (غير مختص  
بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) .....

سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله: أعني نقل  
إلخ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لأمكن جعل المشار إليه مطلق  
النقل دفعا للتسامح الآتي فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم  
يقبل يعني وأفاد بهذا التفسير أن الإشارة لما يفهم ضمنا إيراد قوله تعالى ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى  
اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله:

إلهي عبدك العاصي أنا كما .....

مثالا لوضع الظاهر موضع المضمَر فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة (قوله:  
عن الحكاية) أي: التكلم لأن المتكلم يحكي عن نفسه (قوله: إلى الغيبة) أي: الاستفادة  
من الاسم الظاهر؛ لأنه عندهم من قبيل الغيبة (قوله: غير مختص بالمسند إليه) أي: بل  
تارة يكون في المسند إليه كما مر في قوله:

إلهي عبدك العاصي أنا كما

وفي قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا، مكان أنا العاصي، وأنا آمر بكذا، وتارة  
يكون ذلك النقل في غير المسند إليه كما مر في قوله ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ مكان: فتوكل  
عليّ، فهذا كله من الالتفات عند السكاكي. واعلم أن قوله غير مختص بالمسند إليه غير  
محتاج له لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي؛ لأنه قد علم مما سبق في التمثيل  
عدم الاختصاص نعم لو عبر بفاء التفريع كان ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشي  
وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن المفهوم صريحا مما تقدم في كلام المصنف والسكاكي  
عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمَر بالمسند إليه لا عدم اختصاص نقل الكلام من  
الحكاية إلى الغيبة وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من  
التكرار (قوله: ولا بهذا القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصا

(١) آل عمران: ١٥٩.

أى: بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة، ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً) أى: سواء كان في المسند إليه أو غيره، وسواء كان كل منها وارداً في الكلام، أو كان مقتضى الظاهر إيراده (ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام ستة؛ حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين. ولفظ مطلقاً ليس في عبارة السكاكى، لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات .....

بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه لأن محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال أن توجد نفس الشيء في غيره وهذا حاصل التسامح الذى في العبارة وحاصل الجواب الذى أشار له الشارح بقوله ولا النقل مطلقاً أننا نجرد النقل الأول عن قيده أى: أن النقل حال كونه مطلقاً عن التقييد يكون من التكلم إلى الغيبة غير مختص بهذا القدر أعني النقل من التكلم إلى الغيبة بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبة إلى التكلم أو الخطاب أو من التكلم إلى الخطاب (قوله: ولا النقل مطلقاً) أى: عن التقييد بكونه من الحكاية إلى الغيبة وإن كان التقييد ظاهر العبارة وبدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم إلخ (قوله: بأن يكون إلخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله: ولا تخلو العبارة) أى: عبارة المصنف عن تسامح أى: قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله: أى سواء كان إلخ) لا يعكر على تفسير الإطلاق بما ذكره قوله: بعد عند علماء المعاني لأنه من جملة مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله: وارداً في الكلام) أى: بأن عبر به أولاً كما في الأمثلة الآتية وقوله: أو كان إلخ أى: كما في الأمثلة التى مضت (قوله: ستة) أى: وإن ضربت هذه الستة في الحالتين وهما أن يكون قد أورد كل منهما في الكلام ثم عدل عنه أو لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر إيراده صارت اثني عشر قسماً فإن ضربتها في المسند إليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله: حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين) أى: من نقل كل واحد من الثلاثة إلى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنان ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولاً إلى غيره (قوله: بحسب ما علم من مذهبه) أى: من أنه لا يشترط

بالنظر إلى الأمثلة (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني: التفاتاً) مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس (كقوله: أى: قول امرئ القيس تطاول ليلك)<sup>(١)</sup>.....

تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً (قوله: بالنظر إلى الأمثلة) لأنه مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر إلى الأمثلة متعلق بعلم وفي بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر إلى الأمثلة حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الإطلاق مأخوذاً من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة (قوله: ويسمى هذا النقل) أى: نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة إلى غيره منها مطلقاً التفاتاً (قوله: عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كما يأتي أنه يورث الكلام ظرافة وحسن نظرية أى: تحديد وابتداع فيصنفى إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعاني وأجيب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام سؤالاً أو مدحاً أو إقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لا تنافي تسميته بذلك أيضاً عند غيرهم.

(قوله: مأخوذ) أى: منقول من التفات الإنسان إلخ أى: أن لفظ التفات نقل من التفات الإنسان من يمينه إلى يساره إلى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله: وبالعكس) فيه نظراً؛ لأنه يقتضى أن الالتفات الحسى لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الأصلية إلى جهة يمينه ثم إلى جهة يساره وأن الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك إلا بثلاث تعبيرات مع أنه يكفي في الأول تحويل واحد وفي الثاني انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى أو (قوله: قول امرئ القيس)

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٤٤، في المصباح ص ٣٥، والأئند: هو موضع [بفتح الهمزة وضم الميم].

خطابا لنفسه التفاتا، ومقتضى الظاهر: ليلي (بالأُمد) بفتح الهمزة وضم الميم:  
اسم موضع.....

أى: فى مرثية أبيه (قوله: خطابا لنفسه) أى: لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته  
إذا لم يرد بالمخاطب من يغيره بل أراد ذاته أى: فهو بكسر الكاف لأن الشائع فى  
خطاب النفس التأنيث ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا أو بمعنى المكسروب ألا  
ترى إلى قوله ولم ترقد<sup>(١)</sup> بالتذكير وقوله التفاتا أى: على جهة الالتفات أى: إن لم  
يجعل تجريدا وإلا لم يكن التفاتا إذ مبنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحاد المعنى  
هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لا منافاة بينهما (قوله: ومقتضى الظاهر ليلي) أى: لأن  
المقام مقام تكلم وحكاية عن نفسه (قوله: بالأُمد) وبعده: ونام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الأُمد

وذلك من نأ جاءني وخبرته عن أبى الأسود

واعلم أن فى هذه الأبيات التفاتين باتفاق فى بات لعدوله إلى الغيبة  
بعد الخطاب وفى جاءني لعدوله بعدها إلى التكلم وأما قوله تطاول ليلك  
فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم للخطاب إن لم يكن تجريدا وأما الجمهور  
فيتعين عندهم أن يكون تجريدا إذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول  
ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تامة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينام فلا  
ينافى لم ترقد وباتت إما ناقصة وله خبرها أو تامة وله حال وعطف باتت على بات  
من عطف المبين على المبين من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث  
المعنى والخلى: هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بمهملة وهمزة قذى العين ومن لا ابتداء  
الغاية أو للتعليل والنأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمنا لعلم أو ظن فهو أحص من مطلق  
الخبر.

(١) البيت فى ديوانه ص ٣٤٤.

(والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى: عن ذلك المعنى (وآخر منها) أى: بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويترقبه السامع، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا: أنا زيد وأنت عمرو، .....

(قوله: والمشهور إلخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى إلخ (قوله: أى عن ذلك المعنى) هذا صريح فى أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين والمراد الاتحاد فى الماصدق فيدخل فيه نحو أنا زيد ويحتاج إلى إخراجها بالقيد الذى ذكره الشارح (قوله: ويترقبه) أى: ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أى: ظاهر الكلام أى: ولو كان موافقا لظاهر المقام كما فى قوله تعالى ﴿وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾<sup>(١)</sup> فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام؛ لأنه عبر عنه أولاً بالغيبة فى قوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾<sup>(٢)</sup> على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب فى الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة التفات؛ لأنه مخالف لظاهر السرق وذلك ظاهر والسر فى العدول عن الخطاب إلى الغيبة أولاً تعظيم النبى - صلى الله عليه وسلم - لما فيه من التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن المواجهة فى الخطاب (قوله: ولا بد من هذا القيد) أى: وهو قوله بشرط أن يكون إلخ وإنما تركه المصنف لفهمه من المقام؛ لأن كلامه فى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. ١ هـ سم.

(قوله: ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو) أى: لأنه وإن كان يصدق على كل منهما أنه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم فى الأول والخطاب فى الثانى إلا أن التعبير الثانى يقتضيه ظاهر الكلام

(٢) عبس: ١٠٢.

(١) عبس: ٣.

"وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ"<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: «وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»<sup>(٢)</sup> و«اهْدِنَا»  
و«أَنْعَمْتَ».....

ويترقبه السامع؛ لأن المتكلم إذا قال أنا أو أنت ترقب السامع أن يأتي بعده باسم ظاهر  
خبراً عنه؛ لأن الإخبار عن ضمير إنما يكون بالاسم الظاهر فالإخبار بالاسم الظاهر وإن  
كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل في  
الكلام (قوله: ونحن اللذون إلخ) أى: فقد انتقل من ضمير التكلم وهو نحن إلى الغيبة وهو  
اللذون إلا أنه يقتضيه الظاهر؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير  
التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه  
السامع فلولا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر  
لأن اللذون اسم غيبة فالمطابق له الغيبة والظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا  
تأكيداً من صبحه إذا أنه صباحا ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في  
الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولاً مطلقاً لصبحوا من قبيل أنبت نباتا  
وتبتل تبتيلاً ومفعول صبحوا محذوف أى: صبحوهم ومما البيت:

يوم النُخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَاحًا .....  
يوم النُخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَاحًا

والنخيل بضم النون وبالهاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب  
على التعليل أى: لأجل الإغارة والملحاح صيغة مبالغة من الإلحاح. اهـ. فترى.

(قوله: وإياك نستعين) أى: فإنه وإن عبر عنه المعنى وهو الذات العلية بطريق  
الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو الغيبة في قوله «مَالِكٍ» إلا أن هذا التعبير على  
مقتضى الظاهر لأن الالتفات حصل أولاً بقوله «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» والثاني وهو «إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وللبي الأعميلية في ديوانها ص ٦١، وللبيلى أو لرؤبة أو لأبي

حرب الأعملى في الدرر ٢٥٩/١، ولأبي حرب الأعملى أو للبيلى في حزانة الأدب ١٧٣/٦، والدرر

١٨٧/١.

(٢) الفاتحة: ٥.

فإن الالتفات إنما هو في: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» والباقي جار على أسلوبه. ومن زعم أن في مثل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» التفاتاً-والقياس: آمَنتُمْ-فقد سها؛ على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى: الالتفات بتفسير الجمهور .....

أتى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله: فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد) أى: لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» إلى الخطاب في قوله «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» وأما قوله: «وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» فليس فيه التفات؛ لأنه انتقل من خطاب وهو «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» إلى خطاب آخر وهو «وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» فكل واحد من قوله: وإياك نستعين وإهدنا وأنعمت إذا نظرت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه أنه انتقل من طريق إلى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له فهو خارج بهذا القيد وإن دخل في كلام المصنف (قوله: والباقي جار على أسلوبه) أى: على طريقة إياك نعبد وإن صدق عليه أن تعبر عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له (قوله: التفاتاً) أى: لأن الذين هو المنادى في الحقيقة فهو مخاطب والمناسب له آمَنتُمْ (قوله: على ما يشهد به كتب النحو) أى: من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة؛ لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآمنوا جار على مقتضى الظاهر كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد قم و «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup> وأما قبل تمامه فحقه الغيبة والصلة متممة للمنادى الذي هو الموصول فهي كالجُزء منه فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيَذَرَهُ أَكْبَلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السُّنْدَرَةِ<sup>(٢)</sup>

لأنه قبيح كما في المطول لكن في المعنى في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط أن نحو أنت الذي فعلت مقيس لكنه قليل. ١ هـ.

(١) المائدة: ٦.

(٢) هو للإمام على بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٧، ٧٨.



(أخص منه) بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق، ثم بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل عنه إلى طريق آخر؛ فيتحقق الالتفات بتعبير واحد، وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس، كما في: تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾) ومقتضى الظاهر: أرجع، .....

لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافي كونه مقتضى الظاهر؛ لأن قلته تفيد كونه خلافاً (قوله: أخص منه) أي: من نفسه (قوله: لأن النقل عنده) أي: المسمى بالالتفات (قوله: من غير عكس) أي: لغوى بحيث يقال كل التفات عند السكاكي التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا وأما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكي التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله: وما لي لا أعبد إلخ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه لتركهم الإيمان (قوله: ومقتضى الظاهر أرجع) حاصله أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية الأول منهما أن الضميرين للمتكلم ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطبين ففيه التفات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثاني أن الضميرين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يقال وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه ترجعون فعديل عن مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة فعبر أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح؛ وذلك لأن قوله ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup> إلخ تعريض بالمخاطبين؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففي قوله وما لي التفات على مذهب السكاكي فقط؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفي قوله وإليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولا وجه للتخصيص

والتحقيق أن المراد: مالكم لا تعبدون، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتاً على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (إلى الغيبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْحَرَّ﴾<sup>(١)</sup>) ومقتضى الظاهر: لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) .....

بالسكاكى بل في قوله وما لى التفات عند الجمهور أيضاً إذ قد سبق طريق الخطاب في قوله ﴿الْبُيُوتُ الْمُرْسَلِينَ. الْبُيُوتُ مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾<sup>(٢)</sup> وأما على خلاف التحقيق ففى الكلام التفات واحد على المذهبين في قوله ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(قوله: أن المراد ما لكم لا تعبدون) أى: لأن المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل إلا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة إلى نفسه تعريضاً بالمخاطبين إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه وأن ما يلزمهم في ترك العبادة يلزمه في جملتهم على تقدير تركه لها وهو من الملاطفة في الخطاب فالفائدة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والإعلام بأن المراد المخاطبون من أول الكلام ثم إن كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافى الالتفات إذ لا يشترط فيه التعبير بالمطابقة بل يصح بالزوم أيضاً كما في التعريض، والتعريض عند المصنف والشارح، إما بحاز أو كناية وهما هنا مجاز لا متناع إرادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الأسلوبين واحداً نعم على ما حققه العلامة السيد من أن المعنى التعريض من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة إلى المعنى المستعمل فيه إما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملاً في المخاطبين فلا يكون المعنى المعبر عنه في الأسلوبين واحداً فلا التفات أفاده عبد الحكيم (قوله: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) أى: الخير الكثير أو ثمرها في الجنة يسمى بالكوثر (قوله: ومقتضى الظاهر لنا) أى: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ تَكَلَّمَ، وقوله: ﴿لِرَبِّكَ﴾ غيبة لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر وفائدة الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثاً على فعل

(٢) يس: ٢٠، ٢١.

(١) الكوثر: ١، ٢.

قول الشاعر (طحا) <sup>(١)</sup> أى: ذهب (بك قلباً في الحسانِ طروب) ومعنى طروب في الحسان: أن له طروباً في طلب الحسان .....

المأمور به؛ لأن من يرييك يستحق العبادة وفيه إزالة الاحتمال أيضاً؛ لأن قوله إنسا أعطيناك الكوثر ليس صريحاً في إفادة الإعطاء من الله وأيضاً كلمة إنا تحمل الجمع كما تحمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ زال هذان الاحتمالان. اهـ. فنارى (قوله: قول الشاعر) هو علقمة بن عبدة العجلي من قصيدة يمدح بها الحارث بن جبلة الغساني وكان أسر أخاه فساfer إليه يطلب فكه، وبعد البيتين <sup>(٢)</sup>:

ممنعة ما يُستطاعُ كلامُها	على بايها من أن تزارَ رقيبُ
إذا غابَ عنها البعلُ لم تُفشِ سرّه	وترضى إيابَ البعلِ حين يثوب
فإن تسألوني بالنساءِ فإلنسي	خبرٌ بأدواءِ النساءِ طيبُ
إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلّ ماله	فليس لهُ في ودّهنٍ نصيبُ

(قوله: أى ذهب بك) الباء للتعدية على ذهبت يزيد أى: أذهبك وأتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وإن كانت لخطاب النفس باعتبار أن نفسه المعاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحا في فقيه التفات عند السكاكي وفي الأطول جواز فتح الكاف وكسرها.

(قوله: أن له طرباً في طلب الحسان) أى: وفي طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله في الحسان متعلق بطروب وأن في الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحينئذ فتقدم المعمول لإفادة الحصر وقوله طروب صفة لقلب والطرب خفة تعترى الإنسان لشدة سرور أو حزن أى: أذهبنى وأتلفنى قلب موصوف بأن له طرباً

(١) انظر ديوان علقمة الفحل ص ٣٣، المفناح ص ١٠٧، الإيضاح ٦٨، شرح عقود الجمان ١١٨/١،

معاهد التنصيص ١٧٣/١، طبقات فحول الشعراء ١٣٩/١، الشعر والشعراء ٢٢١، العمدة ٥٧/١.

وهو علقمة بن عبدة بن ناشرة؛ شاعر جاهلي من الطبقة الأولى وكان معاصراً لامرئ القيس.

(٢) ذكر ابن رشيق بعضاً من تلك القصيدة في كتاب العمدة ص ٣١.

ونشاطا في مرادقهن (بُعَيْدَ الشَّبابِ) تصغير بعد للقرب؛ أى: حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عَصَرَ) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية؛ أعنى قوله: (حان) أى: قرب (مشيبٌ يكلفنى ليلَى) فيه التثفات من الخطاب في: بك إلى التكلم، ومقتضى الظاهر: يكلفك، وفاعل يكلفنى: ضمير القلب، وليلى: مفعوله الثانى؛ والمعنى يطالبنى القلب بوصلى ليلَى،.....

ونشاطا في طلب وصال الحسان دون غيرهن (قوله: ونشاطا في مرادقهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله في مرادقهن أى: مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله: بعيد الشباب) ظرف لطروب أو لطحا (قوله: للقرب) أى: للدلالة على أن زمان إذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله: أى حين ولى إلخ) فيه نظر؛ لأن قوله حين ولى يقتضى أن الشباب ذهب بالمرّة وقوله وكاد يتصرم أى ينقطع يقتضى أنه بقى منه بقية وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف وأجيب بأن قوله حين ولى بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيد الأكثر بعيدا لكله ونزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا إنما يحتاج له إذا اعتبر أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب كما ذهب إليه بعض أهل اللغة وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو أن المراد بِبُعَيْدِ الشَّبابِ زمان ذهابه بالمرّة وتصمره بالكلية وزمن هذه البعيدة هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله عصر حان مشيب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالأولى حذفه فتأمل (قوله: عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله: إلى التكلم) أى: لأن ياء يكلفنى للتكلم فالالتفات من المجرور الذى في بك إلى المفعول الذى في يكلفنى (قوله: وليلى مفعوله الثانى) أى: بتقدير الباء والمفعول الأول الباء وإنما قلنا بتقدير الباء لأن كلف لا يتعدى

وروى: تكلفني بالثناء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلي، والمفعول محذوف؛ أى: شدائد فراقها؛ أى: على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب.....

للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا وإلى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبني إلخ كما أنه يشير إلى أن في الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعلة على غير ماها (قوله: وروى تكلفني) أى: وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب إلى التكلم إذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلي وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل (قوله: والمفعول محذوف) أى: المفعول الثانى وأما الأول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكلفني مسندا لليلى فالأنسب أن يكون بين تكلفني وشط تنازع في وليها ويكون المعنى تكلفني ليلي أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله: أى شدائد فراقها) أى: ألها تحمله الشدائد المترتبة على فراقها (قوله: أو على أنه خطاب للقلب) أى: والمفعول على هذا أيضا ليلي أى: وصل ليلي والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله: فيكون التفاتا آخر) أى: غير المقرر أولا فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان وقوله من الغيبة إلى الخطاب أى: لأنه غير أولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفني أى: أنت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في بك إلى التكلم في يكلفني وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل أنه على رواية يكلفني بالياء التحتية ليس فيه الالتفات واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب إلى التكلم وكذا على رواية تكلفني بالثناء الفوقية إن جعل الفاعل ليلي وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي أحدهما في الكاف في بك مع ياء المتكلم في تكلفني ثانيهما في قلب مع فاعل تكلفني المقدر بأنست يا قلب و في البيت التفات غير ما ذكر عند السكاكي على كل حال الاحتمالات في قوله طحا بك فإن مقتضى الظاهر طحا بي قلب أى: أذهبن وأفنانى قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا وفرحا في طلب وصال الحسان وإنما لم يجعل الخطاب في طحا بك

(وقد شَطَّ) أى: بعد (وليَّها) أى: قربها (وعادت عواذُ بيننا وخطوبُ) قال المرزوقي: عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادة؛ كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون من عاد يعود؛ أى: عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

---

للحبيبة أعني ليلي أى ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني التفات من الخطاب إلى الغيبة لأنه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه، قاله الفرى. (قوله: قد شط وليها) جملة حالية من ليلي سواء كانت فاعلاً أو مفعولاً ليكلفني وقوله وليها أى أيام وليها (قوله: أى قربها) أى: أيام القرب منها أى وقد صارت أيام القرب من وصال ليلي بعيدة لأمر أوجبت ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت إلخ (قوله: عواد) جمع عادية وهى ما يصرفك عن الشيء ويشغلك عنه كما في القاموس (قوله: وخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لأن العوادى والصوارف والخطوب ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر (قوله: أن يكون فاعلت) أى: بوزنها في الأصل فأصل عادت عادت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعست (قوله: من المعادة) أى: مأخوذ من المعادة التى هى مفاعلة من الجانبين (قوله: كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة إلا أن يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والأصل تعاديه وهو يعاديه فتحققت المفاعلة من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عادت عواد أى صارت العوادى الحائلة بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول إليها (قوله: ويجوز أن يكون من عاد) أى: مأخوذاً من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالألف منقلبة عن واو وهى عين الكلمة (قوله: أى عادت عواد) أى: رجعت العوادى التى تحول بيننا إلى ما كانت عليه أولاً من الخيلولة فقول شارح إلى ما كانت تتعلق

(و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى الغيبة) قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> والقياس: بكم.

(و) مثال الالتفات (من الغيبة إلى التكلم) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَلْذَىٰ أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> ومقتضى الظاهر: فساقه؛ أى: ساق الله ذلك السحاب، وأجره ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ﴾ ﴿مَيِّتٍ﴾ (و) مثال الالتفات من الغيبة (إلى الخطاب) قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ. إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٣)</sup> ومقتضى الظاهر: إياه (ووجهه) أى: وجه حسن الالتفات (أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى: تجديدا وإحداثا؛ من: طريت الشوب

بقوله عادت وقوله قبل أى من الحيلولة بيننا (قوله: والقياس إلخ) تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله: (مالك يوم الدين)) وهو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهراً أيضاً (قوله: أى وجه حسن الالتفات) أى: فى أى تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف ثم إن قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والأصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام إلخ (قوله: إذا نقل) أى: حول من طريق كالغيبة إلى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائدة فى غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى لأن السامع إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الإصغاء إلى الكلام إلا أن هذه الفائدة التى ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون المخاطب فيها حضرة البارى جل وعلا كما فى إياك نعبد لتزهره عن النشاط والإيقاظ والإصغاء فلو ذكر المصنف فائدة غير هذه تصلح حتى بالنسبة فى حقه تعالى لكان أحسن وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره (قوله: أحسن تطرية) التطرئة بالهمز:

(٢) فاطر: ٩.

(١) يونس: ٢٢.

(٣) الفاتحة: ٤، ٥.

(لنشاط السامع و) كان (أكثر إيقاظا للإصغاء إليه) أى: إلى ذلك الكلام؛ لأن لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (وقد تختص مواقعه

الإحداث من طراً عليهم أمر إذا حدث وبالياء المثناة التحتية: التحديد من طريت الثوب إذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد إذا علمت ذلك فجمع الشارح بين التحديد والإحداث في مادة الياء حيث قال أى: تحديدا وإحداثا من طريت الثوب بخلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخة التى فيها الواو في قوله وإحداثا وفي بعض النسخ أو إحداثا بأو وهذه ظاهرة لأن المراد من التطرية التحديد إن قرئت بالياء أو الإحداث إن قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طريت الثوب راجع لقوله تحديدا وهو ما قبل أو فقط ولو قال من طريت الثوب أو من طراً عليهم لكان ذلك أظهر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى وفي عبد الحكيم أن قوله تحديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله وإحداثا بيان للمرادفان إحداث هيئة أخرى لازم لتحديد الثوب ولم يذكر الشارح هنا أخذه من طراً بالهمز بمعنى ورد؛ لأن بناء التطرية من طراً مجرد قياس غير مسطور في الكتب المشهورة من اللغة (قوله: لنشاط السامع) اللام للتعليل أى: كان ذلك الكلام الذى فيه النقل المذكور أحسن تطرية لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق إلى أخرى أحسن تحديدا مما ليس فيه نقل وإن كان في إيراد كل كلام تحديد لما يسمع وإنما كان أحسن تحديداً لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره (قوله: وكان أكثر إيقاظا) أى: وكان أكثر الكلام تنبيهها (قوله: للإصغاء) أى: لأجل الإصغاء أى الاستماع إليه وهذه العلة أعنى الإصغاء مغايرة للعلة الأولى أعنى النشاط في المفهوم لكنهما متلازمان؛ لأن النشاط للكلام يلزمه الإصغاء إليه (قوله: لأن لكل جديد إلخ) علة للعلة أى: وإنما كان السامع يحصل له نشاط وإصغاء للكلام عند النقل المذكور لأن إلخ (قوله: على الإطلاق) أى: في كل موضع سواء كان في الفاتحة أو غيرها (قوله: وقد تختص إلخ) قد للتحقيق وتختص بصيغة المجهول أو المعلوم لأنه يستعمل لازماً ومتعدياً يقال اختصه فاختص أفاده عبد الحكيم وقوله مواقعه أى:



بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما في) سورة (الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للإقبال عليه) أى: على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يتول الأمر إلى خاتمتها) .....

مواقع الالتفات أى: المواضع التى يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص مواقعه كناية عن اختصاصه هو كما يشير إليه كلام الشارح فى المطول (قوله: بلطائف) أى: بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الآحاد أى: أن بعض المواضع التى يقع فيها الالتفات تارة تختص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جملة من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفة زائدة وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفى فى الالتفات بالنكتة العامة كذا قيل لكن قد يقال أى مانع من أن يكون لك موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره ثم إن الباء فى قوله بلطائف داخلة على المقصور (قوله: كما فى سورة) أى: كالاتفات الذى إلخ أو كاللطيفة التى فى سورة إلخ (قوله: إذا ذكر الحقيق بالحمد) أى: إذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام فى الله للاستحقاق (قوله: عن قلب) أى: ذكرنا ناشئا عن قلب لا ذكرنا بمجرد اللسان.

(قوله: يجد ذلك العبد إلخ) العبد بدل من اسم الإشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا كالذى هو صفة لمحذوف أى: معنى محركا للإقبال كأننا ذلك المحرك من نفسه (قوله: وكلما أجرى عليه) أى: على المستحق للحمد أى: وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التى هى قوله رب العالمين إلخ وإنما كانت تلك الصفات عظاما لإفادة الأولى أنه المتولى لتربية جميع العالمين وتدبير أمورهم وإفادة الثانية أنه المنعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية وإفادة الثالثة أنه مالك جميع الأمور فى يوم الجزاء (قوله: إلى أن يؤول) أى: إلى أن ينتهى الأمر أى: أمر إجراء الصفات أو أمر العبد وحاله ولو قال حتى يؤول إلخ لكان أولى وذلك؛ لأن تضاعف

أى: حاتمة تلك الصفات؛ يعنى: «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» (المفيد أنه) أى: ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله يوم الجزاء) لأنه أضيف «مَالِكِ» إلى «يَوْمِ الدِّينِ» على طريق الاتساع، والمعنى على الظرفية؛ أى: مالك فى يوم الدين،.....

المحرك إنما حصل من إجراء الصفات وإجراؤها تدريجى لكونه حاصلًا بالقراءة فالتضاعف تدريجى لا دفعى وحتى تدل على التدرىج دون إلى أفاده السيرامى (قوله: أى حاتمة تلك الصفات إلخ) اعترض بأنه إن أراد الصفة المعنوية فالأمر ظاهر وإن أراد الصفة النحوية فلا يتم بالنظر لمالك يوم الدين لأنه بدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة؛ لأن مالك وصف عامل فلا يتعرف بالإضافة فلا يكون نعتًا للمعرفة و أوجب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة لا الحدوث وحيث فتعرف بالإضافة؛ لأن الصفة المشبهة عند المحققين تتعرف بالإضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله: على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف أى وجعل اليوم مملوكًا على طريق الاتساع أى التوسعة فى الظرف فإنهم وسعوه فجوزوا فيه ما لم يجوز فى غيره حيث نزلوه منزلة المفعول به فى قوله:

وَيَوْمًا شَهِدْنَا سَلِيمًا وَعَامِرًا

أو المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع فى النسبة الإضافية حيث أضيف اسم الفاعل إلى الظرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملابسة نزل الظرف منزلته فظهر لك من هذا أن الإضافة على معنى اللام وإنما لم تجعل حقيقية على معنى فى كضرب اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغة لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان إن قلت حيث جعلت الإضافة بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقية قلت أجابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتبارى لأنه عبارة عن مقارنة متحدد موهوم لمتحدد معلوم إزالة للإهام والأمور الاعتبارية لا تتعلق بما قدرة المولى فلا يكون اليوم مملوكًا بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوى (قوله: والمعنى) أى: الحقيقى على الظرفية فحاصله أن التوسع

والمفعول محذوف دلالة على التعميم .....

في مجرد حذف في (قوله: والمفعول محذوف) أى: وهو الذى قدره المصنف بقوله الأمر كله.

وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾<sup>(١)</sup> لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله ﷺ وتعظيما لاستغفاره وتنبیها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكى لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدها أن يكون قصد تمويل الخطب واستفظاعه فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولت وله النكلى فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له وتحزهم عليه وخاطبها بتناول ليلك تسلية أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أهدت قلعا شديدا ولم تتصير فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولاً وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجارى أمور الكبار أمرا ونهيا وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة وفي الثالث على ما سبق أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا وبات وبات له وفي الثالث على ما سبق هذا كلامه ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف (قوله: دلالة على التعميم) إما علة لحذف المفعول أى حذف المفعول دلالة على

(١) النساء: ٦٤.

(فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الإقبال عليه) أى: إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالباء في: بتخصيصه متعلق بالخطاب؛ يقال: خاطبته بالدعاء -إذا دعوت له مواجهة. وغاية الخضوع .....

التعميم لأنه يتوسل بالإطلاق في المقام الخطابي إلى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتي وأورد عليه أنه لو قال مالك الأمر كله لحصلت الدلالة على التعميم وأجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبة لذلك المعهود ولو سلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار وإما علة لقوله أضيف على طريق الاتساع؛ لأنه إذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما إذا قيل مالك الأمر كله في يوم الدين (قوله: فحينئذ) أى: حين إفادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء أو حين ازدياد قوة المحرك (قوله: والخطاب) أى: ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بغاية إلخ (قوله: والاستعانة) أى: وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة وأورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها: أن الحصر إضافي بالنسبة للأصنام ونحوها والثاني: أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث: أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى أن قولهم يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان وأما الاستعانة بأسمائه تعالى في قولهم باسم الله على تقدير الباء للاستعانة فلما أنه استعانة به تعالى لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله وإما أنها استعانة تبرك لا أنها استعانة يقصد بها تحصيل الأسباب وقول المصنف في المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيرها إذ لا فرق (قوله: متعلق بالخطاب) أى: كما أن الباء في بغاية متعلق بالتخصيص (قوله: يقال إلخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع إلخ) أى: وحينئذ فالمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل

هو معنى العبادة، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول: «نُسْتَعِينُ»  
والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول. فاللطيف المختص بما موقع هذا الالتفات  
هى أن فيه تنبيهاً على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه  
يجد من نفسه ذلك المحرك، ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر - أورد  
عدة أقسام منه،.....

---

على تخصيصه بأن العبادة هى غاية الخضوع والتذلل له لا غيره وبأن الاستعانة في جميع  
المهمات منه لا من غيره (قوله: هو معنى العبادة) الإضافة بيانية (قوله: من حذف  
مفعول نستعين) أى: حذف مفعوله الثانى.

(قوله: فاللطيفة المختص بما إلخ) أى: فاللطيفة الداعية للالتفات في هذا الموقع  
وهو الفاتحة التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته إلخ أى  
يتأكد عليه ذلك (قوله: أن فيه تنبيهاً) أى: من الله تعالى وقوله يجب أن تكون قراءته  
على وجه أى: مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاتة لمستحق الحمد لأجل أن  
يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه أن المأخوذ من كلام المتن أن  
اللطيفة الداعية للالتفات في هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من إجراء الصفات عليه لا  
التنبيه على أن القارئ ينبغى أن تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم أن  
الشارح أشار بقوله فاللطيفة إلخ إلى أن ما ذكره المصنف قاصراً؛ لأن حاصله أن إجراء  
تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا  
تفهم نكتة الخطاب الذى وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهى أن العبد  
مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك  
المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله: ولما انجر إلخ) أشار الشارح بذلك  
إلى أن قول المصنف ومن خلاف إلخ كلام استطرادى ذكر في غير محله لمناسبة وذلك؛  
لأن كلامه كان أولاً في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر وانجر الكلام على  
خلاف مقتضى الظاهر في المسند إليه فأورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسند إليه  
(قوله: أورد عدة أقسام) هى ثلاثة: تلقى المخاطب بغير ما يترقب والتعبير عن المستقبل

وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال: (ومن خلاف المقتضى) أى: مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من إضافة المصدر إلى المفعول أى: تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب، والباء فى: بغير-للتعديّة، وفى (يحمل كلامه) للسببية؛ أى إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه؛ أى: الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى: مراد المخاطب، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيهاً) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الأولى بالقصد)

---

بلفظ الماضى والقلب وأما قوله أو السائل إلخ فهو من جملة تلقى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله: وإن لم تكن من مباحث المسند إليه) أى: ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفى تعبيره بمن إشارة إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فإن المجاز والكناية أيضاً من خلافه.

(قوله: تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الأول والتلقى المواجهة يقال: تلقاه بكذا واجهه به (قوله: بغير ما يترقب المخاطب) أى: بغير ما ينتظره المخاطب من المتكلم (قولسه: والباء فى بغير إلخ) دفع بهذا ما يقال إن فى كلام المصنف تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع أنهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه إن أراد التعديّة العامة وهى إيصال معنى العامل إلى المفعول فهذا لا يعد معنى مستقلاً وإن أراد بها الخاصة فهى غير موجودة هنا؛ لأن شروطها أن يكون مجرورها مفعولاً به فى المعنى والتلقى إنما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله: على خلاف مراده) فمراد الحجاج وهو المخاطب بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم (قوله: تنبيهاً) أى من ذلك المتكلم (قوله: ذلك الغير) أل للعهد الذكرى أى: على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو غير به كان أوضح لأنه العنوان المذكور فى المعلل وإن لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وإنما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير ما يترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما

والإرادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) أى الحجاج<sup>(١)</sup> (له) أى: للقبعثرى  
حال كون الحجاج (متوعدا إياه): (لأحملنك على الأدهم).....

بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير لدلالته على أن  
المنبه على كونه أولى بالقصد وهو الحمل على الفرس الأدهم الذى هو خلاف مراد  
الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف  
المراد سببا لتلقى المحاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله: والإرادة) عطف تفسير (قوله:  
متوعدا إياه) أى: لأن القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من إخوانه فى زمن  
الحصرم أى: العنب الأخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه  
واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن  
أردت العنب الحصرم ولم أردك فقال له لأحملنك على الأدهم فقال القبعثرى مثل الأمير  
يحمل على الأدهم والأشهب فقال له الحجاج وبلك إنه لحديد فقال إن يكن حديدا  
خير من أن يكون بليدا فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فبأن الحجاج أراد  
بالحديد المعدن المعروف فحملة القبعثرى على ذى الحدة فقال الحجاج لأعوانه احمّلوه  
فلما حملوه قال «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا»<sup>(٢)</sup> الآية فقال اطرحوه على الأرض  
فلما طرحوه قال «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَإِلَيْهَا نَعِيدُكُمْ»<sup>(٣)</sup> فصنع عنه الحجاج فقد سحر  
الحجاج بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن إليه على ما قيل والقبعثرى كان  
من رؤساء العرب وفصحاءهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على  
-كرم الله وجهه- وقوله إنما أردت العنب الحصرم أى: والمراد بتسويد وجهه استنواؤه  
وبقطع عنقه قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه (قوله: لأحملنك على الأدهم) إن قلت كان  
المناسب لغرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدهم عليك؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا

(١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى أبو محمد: قائد، ذاهية، سفاك، خطيب، ولد ونشأ فى الطائف  
(بالحجاز)، مات بواسط، وأجرى على قبره الماء. فاندرس. وفاته ٩٥ هـ. انظر الأعلام: ١٦٨/٢.

(٢) الزخرف: ١٣.

(٣) طه: ٥٥.

يعنى: القيد؛ هذا مقول قول الحجاج (-مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب)  
هذا مقول قول القبعثرى؛ فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما  
يتربح بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم؛ أى: الذى غلب سواده  
حتى ذهب البياض، وضم إليه الأشهب؛ أى: الذى غلب بياضه، ومراد الحجاج  
إنما هو القيد فنيه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصد الأمير  
(أى: من كان مثل الأمير في السلطان) أى: الغلبة (وبسطة اليد) أى: الكرم  
والمال والنعمة (فجدير بأن يصفد) أى: يعطى .....

العكس قلت هذا الاستعمال والتعدي أمر وضعى يقال حمل على الأدهم أى: قيد به  
ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب بجامع الستمكن  
في كل على طريقة الاستعارة بالكناية وإثبات الحمل تخيل هذا وقرر شيخنا العلامة  
العدوى أن معنى قوله لأحملنك إلخ لأجئتك إلى القيد أى: إلى أن تصير مقيدا به فعلى  
بمعنى إلى ولا قلب ولا شيء وهذا غير الوجه الأول (قوله: يعنى القيد) أى: يعنى  
الحجاج في هذا القول بالأدهم القيد الحديد (قوله: وعيد الحجاج) أى: بالحمل على  
الأدهم الذى هو القيد الحديد (قوله: في معرض الوعد) أى: في صورة الوعد بالحمل  
على الأدهم الذى هو الفرس (قوله: وتلقاه) أى: وواجهه بغير ما يتربح يجوز أن يفسر  
ما يتربح الحجاج بوقوع العقوبة به كما في سم. والأظهر أن المراد بما يتربح الكلام  
الدال على العفو وترك العقوبة به؛ لأن الذى يتربح الحجاج مراجعته في الحمل على  
القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الأمير (قوله: بأن حمل الأدهم) الباء  
للسببية (قوله: الذى غلب سواده إلخ) أى: أنه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر  
الأسود حتى يغلب على الأبيض ويذهب الأبيض بالمرّة بأن ينقلب البياض سوادا ولا  
مانع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضا في مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب  
البياض في رأى العين وبادئ الرأى لقلته.

(قوله: وضم إليه الأشهب) أى: قرينة على أن مراده هو بالأدهم الذى يحمله عليه  
الفرس لا القيد (قوله: أى الغلبة) أشار إلى أن المراد بالسلطان السلطنة (قوله: أى الكرم)



من أصفده (لا أن يصفد) أى: يقيد من صفده (أو السائل) عطف على  
المخاطب؛ أى: تلقى السائل (بغير ما يتطلب؛ بتعويل سؤاله منزلة غيره)  
أى: غير ذلك السؤال (تنبيهها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى  
بحاله).....

تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سعتها أى: الكرم، وقوله والمال والنعمة عطف  
على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص  
(قوله: من أصفد) أى: مأخوذ من أصفد وكذا ما بعده فأصفد يدل على الخير لأنه من  
الصفد بالتحريك وهو الإعطاء بخلاف صفد فإنه يدل على الشر لأنه من الصفاد  
بالكسر وهو ما يوثق به وهذا عكس وعد وأوعد والنكتة في ذلك أن صفد للقيود وهو  
ضيق فناسب أن تقلل حروفه الدالة عليه وأصفد للإعطاء المطلق المطلوب فيه الكثرة  
فناسب فيه كثرة الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول للأُنفس فناسب قلة حروفه  
وخفة لفظه وأوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثرة حروفه  
(قوله: أو السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب أن تلقى السائل مبنى على  
السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله: بغير ما يتطلب) في الصحاح التطلب هو الطلب  
مرة بعد أخرى فالأولى بغير ما يطلب لأن ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ في الطلب  
وكانه غير به لأجل حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ  
على جانب المعنى أو أنه غير به إشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان ذلك  
السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالتطلب للجواب مرة بعد أخرى بقى شيء آخر  
وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وإذا أجب السائل بغير ما يتطلب لم  
يكن الجواب مطابقا للسؤال وأجب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والأول يجب  
أن يطابقه جوابه والثانى يبنى الجيب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالتطبيب  
يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتحوز المخالفة فيه والسؤال عن الأهلة  
والنفقة من هذا القبيل لأنه من المسلمين للنبي (قوله: تنبيهها) أى: من الجيب للسائل  
(قوله: أى ذلك الغير) أى: غير سؤاله فالضمير راجع للغير الأول وقوله الأولى بحاله إما

أو المهم له، كقوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ»<sup>(١)</sup>

لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه (قوله: أو المهم له) الأولى الأهم له؛ لأن السائل له سؤالان أحدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والآخر ما لم يسأل عنه وأجابه المحجب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالأول أقوى فإذا أجيب عنه بغير ما يتطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو الثاني لا الأول الذي سأل عنه وإنما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالأهم وعطف المهم على ما قبله من عطف الملزوم على اللازم لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولاً ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها (قوله: كقوله تعالى (يسألونك عن الأهلة) مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله في شرحه للتنبيه على أنه الأولى والأليق إلخ والآية الآتية أى: «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ»<sup>(٢)</sup> إلخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله في شرحه تنبيهاً على أن المهم ففى كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله: سألوا عن سبب اختلاف إلخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصاري قالوا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك في قوله هي مواقيت إلخ وذلك؛ لأن الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهراً هي مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيستعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فإذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيلولة الأرض بينهما فإذا انحرف القمر عن الشمس قابله شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقاً منعطفاً كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامطة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم إذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره

(٢) البقرة: ٢١٥.

(١) البقرة: ١٨٩.

سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف؛ وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم الحج يعرف بها وقته؛

كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا (قوله: سألوا عن سبب اختلاف القمر) أى: عن السبب الفاعلى في اختلافه إن قلت لم لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن المسئول عنه فيه السبب الفاعلى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب قلت أن تصديرهم السؤال بمأبال يدل على أن المسئول عنه السبب الفاعلى لأنها إنما تستعمل في السؤال عن ذلك لا في السؤال عن السبب الفاعلى كذا ذكر بعض أرباب الخواشى وعبارة عبد الحكيم، اعلم أن ما يسأل بها عن الجنس فالمسئول عنه هاهنا حقيقة أمر الهلال وشأنه وهو اختلاف تشكيلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر المسئول عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن إذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر ما حكمة اختلاف الأهلة فاختر صاحب الكشف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجا للكلام على مقتضى الظاهر؛ لأنه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم. ١ هـ.

ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بمآلهم (قوله: بيان الغرض) أى: الغاية والفائدة المآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال أن كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من أفعال الله وهى لا تعلل بالأغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار أن كلا منهما مترتب على طرف الفعل وأطلق عليها اسمه على جهة الاستعارة وقوله ببيان الغرض أى: لا ببيان السبب وإلا قيل مثل ما تقدم (قوله: معالم) أى: علامات، وقوله يوقت أى: يعين الناس إلخ (قوله: ومحال الديون)

وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض، (وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَلْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup>) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لأن النفقة لا يعتد بها .....

أى: زمن حلوها (قوله: وغير ذلك) أى: كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله: وذلك) أى إجابتهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلى للتنبيه إلخ (قوله: عن ذلك) أى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله: لأنهم ليسوا إلخ) فيه أن السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة أى: أنهم ليسوا ممن يطلعون على ذلك بسهولة أى: لعدم تحصيل الآلات لأنها ليست موجودة عندهم لا لنقص فى طبيعتهم أو يقال إن الاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة إنما يكون بالروحى والروحى إنما يكون للأنبياء (قوله: وكقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ إلخ) محل كون هذه الآية من قبيل تلقى السائل بغير ما يتطلب إذا كان السؤال عن المنفق فقط أما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصارف معا كما قيل إن عمرو بن الجموح جاء إلى النبی ﷺ وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصارف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لأن فى ذكر الخير إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله: عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقداره ويحتمل أن المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله: فأجيبوا ببيان المصارف) أى: لا ببيان المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيانه لقبل أنفقوا مقدار كذا وكذا أو أنفقوا من كذا وكذا أو مقدار كذا وكذا (قوله: لأن النفقة لا يعتد بها إلخ) اعترض بأنه إن كان المراد بالنفقة صدقة الغرض أشكل ذكر الوالدين لأنه تجب نفقتهما ولا يجوز دفعها لمن تجب النفقة

إلا أن تقع موقعها.

[التعبير بالمستقبل بلفظ الماضي]:

(ومنه) أى: من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه، نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>) .....

عليه وإن حملا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وقد يجاب بأن المراد بهما من لا تجب نفقتهما واللفظ وإن كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وإن كان المراد بالنفقة صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد إذ هي معتد بها مطلقا إلا أن تحمل الصدقة على صدقة النفل ويراد نفى كمال الاعتداد.

(قوله: إلا أن تقع موقعها) أى: لا يعتد بها في جميع الأوقات إلا وقت وقوعها في موقعها أى في محلها بأن صرفت مصارفها فهو استثناء مفرغ في الظرف فإذا وقعت موقعها كانت معتدا بها قليلة كانت أو كثيرة وإذا لم تقع في موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المتفق فإنه معتد به إذا وقع في محله سواء كان قليلا أو كثيرا غاية الأمر أنه إذا دفع دون الواجب عليه في صدقة الفرض لا تبرا ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع إجزاء ما دفع قطعاً (قوله: التعبير عن المستقبل) أى: وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضي بلفظ المضارع إحضارا للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدد شئنا فشيئا كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾<sup>(٢)</sup> أى فائتارت وقوله تعالى ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾<sup>(٣)</sup> أى: ما تلت ثم إن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يحتمل أن يكون من الجواز المرسل والعلاقة بينهما من التضاد؛ لأن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه الجاورة لتقارنهما غالبا في الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغة المقصودة وهى الإشعار بتحقيق الوقوع وأن هذا المستقبل كاملاضى؛ لأن الجواز المرسل لما كانت الدلالة فيه انتقالية لم يكن فيه

(١) فاطر: ٩.

(٢) الزمر: ٦٨.

(٣) البقرة: ١٠٢.

بمعنى: يصعق (ومثله: التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، .....).

أبلغية وإنما هو كدعوى الشيء بينة على ما يأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى وأما وجه الشبه فى عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو فى الماضى أظهر لبروزه إلى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيها إلخ يشير إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وهذا وإن كان من وظيفة البيان لكن من حيث إن الداعى إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعانى ولا يخفى أن الاستعارة فى الفعل بتبعية استعارة المصدر كما هو مشهور إن قلت أن مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعارة تبعية يودى إلى تشبيه الشيء بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقيد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لا تأباه.

(قوله: بمعنى يصعق) أى: فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه بالماضى تنبيها على تحقق وقوعه ثم إن قول الشارح بمعنى إلخ بناء على ما وقع فى نسخ المتن ويوم ينفخ فى الصور فصعق لكن نظم التنزيل ففرع والموضع الذى فيه فصعق نظمه ونفخ فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لأن كلا من الفرع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغة الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لأن الماضى يشعر بتحقيق الوقوع فقد ظهر لك أن ما فى المتن مخالف لنظم القرآن قال الفنى وقد يقال إن مراد المصنف مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله: ومثله التعبير إلخ) المثلية من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لا بالماضى وهذا يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما كذا فى عروس الأفراح وفى بعض الحواشى أن فصلهما عما قبلهما لما فيهما من الإشكال الذى ذكره الشارح وإنما فصل الثانى عن الأول بلفظ نحو إشارة إلى اختلاف معنى الوصفين فى الآيتين

كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾<sup>(١)</sup> مكان يقع (ولمحوه: التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾<sup>(٢)</sup> مكان يجمع، وهنا بحث؛ وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما هاهنا واقعا في موقع، واردا على حسب مقتضى الظاهر. والجواب: أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل هاهنا فيما يتحقق.....

(قوله: وإن الدين لواقع) أى: وإن الجزء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع، لأن وقوع الدين أى الجزء استقبالى هذا إن أريد الجزء الأخرى وهو ما يحصل فى يوم القيامة وأما إن أريد الدينوى أمكن كون التعبير على أصله قبل إن التمثيل بالآية غير مستقيم لأن فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص المضارع المقدر هنا للحال لأن المعنى على تقدير ليقع وأجيب بأن لام الابتداء هنا فى الآية لجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وليست للتأكيد ولتخلص المضارع للحال وإن كانت تفيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله: فيكون كل منهما إلخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى: وإذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون إلخ (قوله: واردا على حسب إلخ) أى: وحيث جعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم (قوله: والجواب إلخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما إلخ وحاصله أنا لا نسلم أنه إذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر.

(قوله: حقيقة فيما) أى: فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بأنه يفيد أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول مدلوله

(٢) هود: ١٠٣.

(١) الذاريات: ٦.

(٣) النحل: ١٢٤.

بجازا تنبيهها على تحقق وقوعه (ومنه) أى: من خلاف مقتضى الظاهر (القلب)  
وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو: عرضت الناقة  
على الحوض) .....

الزمان ولا قائل بذلك وأجيب بأن فى الكلام حذف الأصل حقيقة فى ذات متصفة  
بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو الماضى فقولـه  
بعد وقد استعمل هاهنا فيما لم يتحقق إلخ لا بد فيه أيضا من تقدير والأصل وقد  
استعمل هاهنا فى ذات متصفة بوصف واقع فيما أى: فى زمان لم يتحقق أى: لم يحصل  
وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال أى: فى الذات  
المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال أى: فى الذات  
المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فإذا كان الحدث متحققا  
حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن  
لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم وإذا لم يكن  
الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق  
الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا أن اسمى الفاعل والمفعول إنما  
وضعا لما وقع فى الحال والماضى لا أهمما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان ما بين  
الأمرين وحيث فلا ينتقص تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله: مجازا إلخ) أى:  
والجواز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل مجاز خلاف مقتضى  
الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر إذا اقتضاه المقام كذا بحث  
أرباب الحواشى وفى عبد الحكيم نقلا عن الشارح فى شرحه على المفتاح أن كل مجاز  
خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله:  
مكان الآخر والآخر مكانه) أى: مع إثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما  
فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فإن الناقة والحوض اشتركا فى حكم وهو مطلق  
العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون  
معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها أو



مكان عرضت الحوض على الناقه؛ أى: أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى: القلب  
(السكاكى مطلقا) وقال: إنه مما يورث الكلام ملاحه.....

قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطه حكمه  
العرض بالواسطه وبالعكس وخرج بقولنا مع إثبات حكم كل للآخر بعض أفراد  
العكس المستوى وقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد إلا أنه لم يثبت حكم كل  
للآخر بل كل منهما باق على حكمه وإنما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج أيضا  
ضرب عمرو بالبناء للمفعول لأنه و إن جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل فى مكانه  
لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل فى مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب  
حقيقه أو مجاز أو كناية وهل هو من مباحث المعانى أو البديع أو يفرق بين اللفظى منه  
والمعنوى. اهـ.

والظاهر أنه من الحقيقه لأن كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من  
التركيب شىء آخر مغاير لما أريد من الكلمات نعم ربما يدعى أنه من قبيل المجاز العقلى  
وأنه من مباحث المعانى والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتى (قوله: مكان عرضت إلخ)  
أى: لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل للمعروض أو  
يحجم عنه والسبب فى هذا القلب هو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وهنا  
لما كانت الناقه يؤتى بها للحوض والحوض باق فى محله نزل كل واحد منهما منزله  
الآخر فجعلت الناقه كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم  
أدخلت الخاتم فى الأصبع والقلنسوة فى الرأس فإنه مكان أدخلت الأصبع فى الخاتم  
والرأس فى القلنسوة وذلك لأن المدخل هو الأصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه  
والمظروف هو الداخل والسبب فى ذلك القلب أن العادة أن المظروف ينقل إلى الظرف  
وهنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوة إلى المظروف وهو الرأس والأصبع فنزل  
أحدهما منزله الآخر.

(قوله: أظهرته عليها) على معنى اللام أى: أظهرته لها بمعنى أريتها إياه (قوله:  
مطلقا) أى: سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا (قوله: إنه مما يورث الكلام ملاحه) أى:

(ورده غيره) أى: غير السكاكى (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحاة التى أورثها نفس القلب (-قبل، كقوله: وَمَهْمَهُ<sup>(١)</sup>) أى: مفازة (مغبرة) أى: مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أى: أطرافه ونواحيه؛ جمع الرجا مقصورا (كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ) على حذف المضاف (أى: لونها) يعنى: لون السماء، فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه، والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه (وإلا)

لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبيه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحاة ثم إنه إن قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعانى وإلا صح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع (قوله: ورده غيره) أى: وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله: كقوله) أى: رؤبة بن العجاج (قوله: ومهمه) أى: ورب مهمه (قوله: أى مفازة) هسى الأرض التى لا ماء فيها ولا نبت سميت مفازة تفاؤلا بأن السالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنجاة من المهالك وإلا فهى مهلكة (قوله: بالغبرة) بفتح الغين أى: التراب (قوله: جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أى: بمعنى الناحية وأما الرجاء بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل فى المستقبل مع الأخذ فى الأسباب (قوله: على حذف المضاف) أى: لأنه لا مناسبة بين لون الأرض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هو لون السماء (قوله: والاعتبار اللطيف) أى: الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله: حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى: متلبسا بحالة هى كونه يشبه به لون الأرض فى ذلك أى: فى الغبرة.

(قوله: مع أن الأرض) أى: لون الأرض وقوله أصل فيه أى: فى ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سماءه لون أرضه واعترض

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ٣، والأشياء والنظائر ٢٩٦/٢، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦، وشرح النصريح ٣٣٩/٢، والمفتاح ص ١١٣، وشرح عقود الجمان ٩٨/١، والمهمه: الأرض الفقر والمفازة.

أى: وإن لم يتضمن اعتباراً لطيفاً (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير  
نكتة يعتد بها (كقوله<sup>(١)</sup>).....

بأن هذا لا ينبغي إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه وقد ورد في  
القرآن ﴿إِنَّمَا أَنبِئُكُمْ مِثْلُ الرُّبَا﴾<sup>(٢)</sup> والأصل إنما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى  
للمصنف أن يمثل بقول الشاعر:

رَأَيْنَ شَيْخًا قَدْ تَحَنَّى صَلْبُهُ      يَمْشِي فَيَقْعَسُ أَوْ يَكْبُ فَيَعْثُرُ

أراد أو يعثر فيكب، والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب، والإكساب  
السقوط على الوجه، والعثرة الذلة، أى رأت الغواني شيخاً منحنيًا قد صار أحسب إذا  
مشى يتكلف مشية الأقعس خوفاً السقوط أو يعثر فيكب، ففى القلب تخييل أنه من  
غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره، ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله  
تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ فالأصل: ويوم تعرض النار على الذين  
كفروا لما مر من أن المعروض عليه لا بد أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض، ووجه  
الاعتبار اللطيف في الآية الإشارة إلى أن الكفار مقهورون، فكأنهم لا اختيار لهم، والنار  
متصرفة فيهم، وهم كالمحتاج الذى يتصرف فيه من يعرض عليه. (قوله أى وإن لم  
يتضمن اعتباراً لطيفاً) أى زائداً على مجرد لطافة القلب (قوله يعتد بها) أشار بذلك إلى  
أن الملاحظة التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) أى قول  
القطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي، وقد كان  
أسيراً له فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائة من الإبل، ومطلع القصيدة:

قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَسَا      وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنْكَ الْوَدَاعَا

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٠ بصف ناقته، وأساس البلاغة ص ٣٣٦ (فدن) برواية  
بطنت بدلاً من طينت، وجمهرة اللغة ص ٨٥٤، والمفتاح ص ٢١١، ومعاهد التنصيص ١٧٩/١، وعجزة  
في الصباح ص ٤١، ويروى [السباعا].

الفدن: القصر، السباعا: الطين المخلوط تبناً تدهن به الأنبياء، يعنى أن ناقته صارت ملساء من السمن  
كالقصر المطين بالسباع.

(٢) البقرة: ٢٧٥.

فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى: القصر (السياعا) أى: الطين  
بالتين؛ والمعنى: كما طينت الفدن بالسياع، .....

لَقِيَ وَالْهَدْيَ أَسْرَكَ إِنْ قَوْمِي      وَقَوْمَكَ لَا أَرَى لَهُمْ اجْتِمَاعًا  
أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي      وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا

والألف من ضباعا للإطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح (قوله:  
فلما أن جرى) أن زائدة وجرى بمعنى ظهر وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه  
السمن بالماء الجارى وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين  
وفتح الميم ضد المزال وما فى قوله كما طينت مصدرية وجواب لما فى البيت الواقع بعده  
وهو:

أَمَرْتُ بِمَا الرِّجَالُ لِيَأْخُذُوهَا      وَنَحْنُ نَظُنُّ أَنْ لَنْ تَسْتَطَاعَا

وقوله ليأخذوها أى: لحمل الأثقال والضمير فى قوله عليها وفى يأخذوها للناقصة فإن  
بعض أبيات القصيدة صريح فى أنه يصف ناقته وهو قوله:

فَلَمَّا أَنْ مَضَتْ ثِنْتَانِ عَنْهَا      وَصَارَتْ حِقَّةً تَعْلُو الْجَدَاعَا  
وَقَلْنَا مَهْلُؤَا لِسِتَيْتَيْهَا      لِكَيْ تَرْدَادَ لِلْسَّعْرِ اطَّلَاعَا  
عَرَفْنَا مَا يَرَى الْبُصْرَاءُ فِيهَا      قَالَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تَبَاعَا  
فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا      كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدْنِ السِّيَاعَا

ومما ذكر تعلم أن قول بعضهم إن قصد الشاعر وصف حفنة مملوءة بالثريد المدهن وأن  
قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش أفاده الفنارى (قوله: السياعا) بفتح  
السين وكسرهما.

(قوله: أى الطين بالتين) أى: المخلوط بالتين وهذا المعنى الذى ذكره الشارح  
هو ما فى الصحاح وفى الأساس أن السياع بالكسر ما يطين به أعنى الآلة وأما بالفتح  
فهو الطين (قوله: والمعنى إلخ) أى: المراد فيكون الغرض تشبيه الناقه فى سمنها بالفدن  
وهو القصر المطين بالسياع أى: الطين المخلوط بالتين حتى صار متينا أملس لا حفرة  
فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها فى قوله كأن

يقال: طينت السطح والبيت. ولقائل أن يقول: إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله: طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والfdن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

---

لون أرضه سماؤه (قوله: يقال طينت السطح والبيت) أى: أصلحته وسويته بالطين (قوله: إنه) أى القلب في هذا البيت (قوله: لإيهامه) أى: القلب أن السياع إلخ لا يقال هذا الاعتبار لا حسن فيه فلا اعتداد به وذلك لأن كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف به لأننا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للمقصود المترتب عليه وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله إنه يتضمن من المبالغة إلخ وبيان ذلك أن القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقة مشبه بالسياع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل.

(قوله: بمنزلة الأصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل واعلم أن هذا الإيراد الذي ذكره الشارح لا يرد على المصنف إلا على ما ذكره الشارح تبعاً للصحيح من أن السياع هو الطين المخلوط بالثبن وأما على ما ذكره الزمخشري في الأساس من أن السياع بالكسر الآلة التي يطين بها فلا يرد ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما في الأساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل.

### خاتمة

قد أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لْتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبَرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فَمَنْ رَّبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يَئُودًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> إلى قوله ﴿فَبَأَى آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾<sup>(٧)</sup> ووجه حسن هذه الأقسام ما ذكر في الالتفات لأنها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الأول؛ لأن الأول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه نحو:

إِذَا مَا الْقَارِطُ الْعَزَىٰ أَبَا

وإنما هما القارطان وقفا نبك وألقيا في جهنم وحنانيك وأخواته.

(١) يونس: ٧٨.

(٢) الطلاق: ١.

(٣) طه: ٤٩.

(٤) يونس: ٨٧.

(٥) الأحزاب: ٤٧.

(٦) الرحمن: ٣٣.

(٧) الرحمن: ٣٤.